

37ab

51A

فهرس الجزء الاول من شرح الكافية لجم الامثة محمد بن حسن الرضوي

- ٢٠ (الكلمة) وتحقیقها مع الکلم واشتقاقها
 ٠٠ واولاها على القصيدة
 ٢٣ الفرق بين القول والکلام واللفظ
 ٠٠ وبيان المراد والركب
 ٢٤ دفع المناقاة بين الوحدة والجنس وانه
 ٠٠ على ضربين موضع توافق البداء
 ٠٠ للحر ووضع المركبة
 ٢٦ قسمة الشيء الى جزياته
 ٢٧ دفع التناقض في قولك من حرف جر
 ٠٠ وتحقیق اتصاف الالفاظ بالاسمية والفعلية
 ٢٧ (الکلام) والفرق بين الجملة والکلام
 ٠٠ والاستناد والاخبار
 ٢٩ (الاسم) وما فيه معنى الحرف قديكون
 ٠٠ مفردا وقديكون جملة
 ٣٠ الفرق بين من ولفظ الابتداء
 ٣٢ معنى كاف الاسمية والحرفية
 ٣٢ استقلال معنى اسمى الاستفهام
 ٠٠ والشرط وخواص الاسم ومعنى الحد
 ٠٠ والامراد والانعكاس
 ٣٤ بيان اقسام التنوين
 ٣٥ قد يقصد بالثنائية والجمع التكرير
 ٣٦ (المعرب)
 ٣٦ الفرق بين المعرب والمبني في الحكم
 ٠٠ (الاعراب)
 ٣٩ المحتاج الى تمييز معاني الکلم على ضربين
 ٣١ بيان اختلاف ناصب الفضلات
 ٣٢ وحذف حرف الجر لزوما
 ٠٠ وضع الاسماء لتستعمل مركبة
 ٣٣ انواع الاعراب
 ٣٥ (العامل)
 ٣٦ بيان عامل المضاف اليه وتقسيم اسماء
 ٠٠ المعربة
 ٣٦ اسماء الستة
 ٣٩ بيان اختلافات علامة الثنية والجمع
- ٠٠ ونونهما
 ٣٣ التقديرى للتعذر والاستثقال
 ٣٥ (غير المنصرف)
 ٣٦ مشابهة الاسم للفعل ثلثة
 ٣٨ حكم غير المنصرف وما يجوز صرفه
 ٣٩ جمع الاقصى والفا التانيث
 ٤٠ العدل
 ٤٤ وزن الفعل من الاسماء ثلثة اضرب
 ٤٦ الوصف والصفات ~~للصفات~~
 ٤٨ التانيث
 ٥٢ المعرفة
 ٥٣ العجمة
 ٥٤ منتهى الجوع
 ٥٨ منع الصرف مقدم على ~~و~~
 ٥٩ التركيب والالف والنون
 ٦١ وزن الفعل
 ٦٤ العملية المؤثرة ثلثة اضرب
 ٦٧ اختلاف سيبويه والاختش في اجر
 ٧٠ جمع الباب باللام والاضافة ينكسر
 ٧٠ (المرفوعات) (الفاعِل)
 ٧٣ موضع وجوب تقدم الفاعل على المفعول
 ٧٥ موضع وجوب تأخره عنه وحذف
 ٠٠ الفعل والفاعل
 ٧٧ تنازع الفعلين
 ٨٣ (مفعول مالم يسم فاعله) وقيام الجملة
 ٠٠ المؤلة مقام الفاعل وتاثيره
 ٨٥ (المبتدأ والخبر)
 ٨٦ المبتدأ الذي لا خبر له
 ٨٨ بيان عامل المبتدأ والخبر واصله التقديم
 ٨٨ وقوع المبتدأ نكرة بلا تخصيص او معه
 ٩١ كون الخبر جملة
 ٩١ بيان الرابطة والظرف يقدر بجملة
 ٩٤ ظرف الزمان لا يقع خبرا عن اسم
 ٠٠ عين ولا حلا منه ولا صفة له

١٤٣	تأنيب تابع المنادى	٩٥	جواز رفع بعض الظروف
١٤٥	نداء يا الله خاصة	٩٦	وقوع اليوم خبراً عن لفظ الجمعة
١٤٧	المنادى المضاف الى ياء المتكلم	١٠٠	والسبب
١٤٨	ترخيم المنادى	٩٧	اشتغال المبتدأ ماله صد الكلام
١٥٣	ما حذف للترخيم في حكم التاني	٩٨	تضمن الخبر المرد ماله الصدر
١٥٦	استعمال البداء في المذوب وزيادة	١٠٠	تعدد الخبر بلا عطف او معه
١٥٠	الالف في اخره	١٠١	تضمن المبتدأ معنى الشرط في الخبر
٩٥٩	يحوز حذف حرف البداء	١٠٠	الفاء
١٦٠	ويحذف المنادى	١٠٣	حذف المبتدأ والخبر جواز وكذا
١٦٢	ما ضم ماله على شريطة التفسير	١٠٠	وجوبا
١٦٤	ما يجب الصدر	١٠٥	اسم الجنس اما للاستغراق او الخصوص
١٦٧	الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله	١٠٧	جواز رفع الحال مسدداً للخبر
١٦٩	التفسير على ضربين	١٠٩	اصل المبتدأ التعريف وتعدده
١٧٠	ما يختار فيه الرفع بالابتداء	١٠٩	(خبران واخواتها)
١٧٢	ما يختار فيه النصب بالعطف	١١١	(خبر لائق الجنس)
١٧٥	ما يستوي الامران	١١٢	اسم ما ولا المشبهتين بليس
١٧٦	ما يجب النصب	١١٢	(المصوبات) فنه المفعول المطلق
١٧٨	تفصيل ما ينفل عند المفسر من الضمير	١١٦	حذف فعله جوازا ووجوبا
١٨٠	التصدير	١٠٠	وضابطه السامى
١٨٣	(المفعول فيه) وتفسير المبهم من المكان	١١٨	اسماء اصوات مقام المصادر
١٨٥	نصب الفعل جميع انواع الزمان	١٠٠	والمصادر المضبوطة
١٨٦	لفظ مكان وكذا لفظ الموضوع والمقام	١١٩	مواضع القياس ستة
وغير الزمان على ضربين واسماء الشجر		١٢٣	توكيد لنفسه ولغيره
الظرف المتصرفه وغير المتصرفه		١٢٤	اجدك لاتعمل ١٢٧ (المفعول به)
انصرف الظروف وعدم		١٢٩	حذف فعله جوازا ووجوبا في
انصرافها		١٠٠	اربعة مواضع لازعائك ومن انت
اعلام الاجناس وما يكثر جعل		١٠٠	زيد وعذير واهلك والليل
المصدر حيناً		١٠٠	وكليهما وتمرا والكلاب على البقر
(المفعول له) والعاله الحامله والعالبة		١٣١	المنادى
(المفعول معه) وعامل المفعول معه		١٣٢	وبناء على ما رفع به
١٩٨ (الحال) ٢٠١ عامل الحال		١٣٣	لام الاستغناء
٢٠٤ وجوب تقديمها		١٣٦	توابع المنادى
٢٠٧ عدم اشتراط الاشتقاق في الحال		١٣٩	لزوم اللام في الاعلام واقسامها
١٠٠ والصفة		١٤٠	الاعلام العالبة اربعة اقسام
٢٠٩ مادل على حديثين على ضربين		١٤١	نداء المعرفة باللام

- ٢١١ كونهاجلة خبرية وما فيها من الرابط
٢١٢ حذف العامل
٢١٤ الظاهر ان المؤكدة تجئ بعد
... الفعلية كما بعد الاسمية
٢١٥ اختلاف عامل المؤكدة (التميز)
٢١٧ معنى المقدار
٢١٨ معنى تمام الاسم
٢٢١ التميز عن النسبة وهو اما اسم او صفة
٢٢٤ (المستثنى) وهل هو مشترك لفظي او لا
٢٢٥ دفع الناقض في الاستثناء بوجوه
٢٢٦ اعراب المستثنا والاختلاف في عامله
٢٢٨ بيان قسمي المقطع مع تحقيق لاعاصم
... اليوم آه
٢٣١ بيان شرط اختيار البدل في المستثنى
٢٣٥ الاستثناء المفرغ
٢٣٥ المفعول به مجئ بعد الا
٢٣٦ الاستثناء في التوابع وما فيه من
... الاشكال وحله
٢٣٧ تعذر البدل على اللفظ
٢٤٠ بيان انواع الستة من احكام الاستثناء
٢٤٤ مجرور بعد غير وسوى وسواء
٢٤٥ وغير صفة جلت على الا
٢٤٧ واعراب سوى وسواء
٢٤٧ تفصيل لاسميا
٢٤٩ الواو الداخلة على لاسميا اعتراضية و
... جواز كونها عاطفة ولا خبر ولا واسميا
... محذوف ولا سواء مقام لاسميا ومطلب
... هم
٢٥٠ حرف النفي مع الاشيد معنى الشرط
... والجزاء يدخل الاول بمعنى الاعلى
... الماضي اذا تقدمهما السؤال
٢٥١ خبر كان واخواتها بيان خصائصه
... من وقوع خبر كان ماضيا بلا فداو عدمه
٢٥٢ حذف عامل كان
- ٢٥٥ (اسم ان واخواتها)
٢٥٥ (المصوب بلا التي لفي الجنس)
٢٥٦ وجه بناء اسمها وان التكررة في
... سياق التي تفيد العموم
٢٥٦ دخول الجار على لاء التبرئة والجملة
... التيسرة لا محل لها من الاعراب
٢٥٧ بيان مشابهة لاء التبرئة لان
٢٥٩ الجملة الاسمية مقدرة بالفعل في الدعاء
... عدم تكرير تكرير لافي الموضعين
٢٦٠ تأويل العلم بكرة وفي مثل لاحول
... آه خمسة اوجه
٢٦٠ تجوز على العاملين المتمثلين في معمول
... واحد
٢٦١ دخول الهزة على لا واعراب نعت
... اسم المبني وعطفة
٢٦٥ الفصل بين المضافين باللام المقصمة
... وبالظروف
٢٦٦ (خبرما ولا المشتهين)
٢٦٧ بيان ان العازلة وعلمها
٢٧١ لفظ لات كربت وتمت
٢٧٢ (المبرورات)
٢٨٣ الاضافة المعنوية
٣٧٥ اضافة غير الى ضد واحد
٢٧٧ الاضافة اللفظية
٢٧٨ اضافة اسمي الفاعل والمفعول الى
... معمولها
٢٨٠ اقادة اللفظية التخفيف
٢٨٣ حكم المضاف الى السبب والاجنبي
٢٨٥ عدم جواز اضافة الصفة الى
... موصوفها وبالعكس
٢٨٦ اضافة ذاو ذات وذاصوب وذاضوب
٢٨٨ جوز الكوفيون اضافة الشيء الى
... نفسه مع اختلاف اللفظين واطافة
... افعال التفضيل
٢٨٩ حكم اى في الاصفة حكم افعال

٣٢٠ اجاز الكوفية ترك الجار اذا عطف
على الضمير المجرور ومنع تواتر القراءات السبع
٣٢١ العطف في حكم العطف عليه
٣٢٣ العطف على العاملين مختلفين
٣٢٥ احكام العطف من حذف الواو مع
... معطوفها وكذا ام مع معطوفها و
... حذف الواو من دون المعطوف و
... حذف المعطوف عليه بمبدل وعدم حذفه
... بعد حرف التصديق والعاطف ام
... واما جواز تقديم المعطوف بالواو
... والفاء ونحوها
٣٢٧ ومطابقة الضمير للمعطوف باو وحتى
... وغيرها
٣٢٧ لا يستكر عود ضمير الاثنين الى
... المعطوف باو وعطف الفعل على
... الاسم وبالعكس عطف الماضي على
... المضارع وبالعكس وعطف المفرد على
... على الجملة وبالعكس اذ تجانسا وتطابق
... الصفة والموصوف اكثر من تطابق
... المبدأ والخبر والحال وصاحبها وتجويز
... المتخالفة في الاعراب اذا عرف المراد
... (التأكيد)
٣٠٠ الفرق بين الفاظ التأكيذا اذا اضيف
... او قطعت عن الاضافة والاثنان
... لم يستعمل مضافا في المشهور الفصح
٣٣٢ التأكيذ اللفظي على ضريين
٣٣٣ قد يكون مع التأكيذ اللفظي عاطف
... بخلاف المعنوي واغادة بعض
... الابدال معنى الفاظ التثنية
٣٣٦ التأكيذ بالنفس والعين وبكل واجمع
... (البدل)
٣٣٧ للبدل اربعة اقسام
٣٤٠ كون المبدلين معرفتين او نكرتين
٣٤٠ وظاهرين ومضميرين وابدال الضميرين
٣٤٣ (عطف البيان)

٢٩١ احكام الاضافة من حذف المضاف
٢٩٢ وحذف المضاف اليه والفصل بينهما
٢٩٣ المضاف الى ياء المتكلم من الصحيح او
... المعتلة
٢٩٥ حكم اسماء الستة عند اضافتها
٢٩٦ حكمها عند القطع
٢٩٨ (التوابع)
٢٩٩ الكلام على عامل التوابع وعامل
... البديل وبديلية الجار والمجرور من الجار
... والمجرور
٣٠١ (النعت) والصفة العامة والخاصة
... ومن العامة الخال والخبر
٣٠٣ فائده التخصيص والتواضع آه
... وعدم اشتراط اشتقاقه
٣٠٤ من الجوامد الواقعة صفة اسماعى
... وقياسى ككل وجد وحق وشرعك
... وحسبك
٣٠٦ والسماعى ضربان
٣٠٧ وصف النكرة بالجملة وانها ليست
... نكرة ولا معرفة
٣٠٨ وصف بحال الموصوف وبمتعلقه
٣١٠ مطلب سواء عليهم ما نذرتهم الاية
٣١١ المضمير لا يوصف وكذا ذو اللام
٣١٢ مراتب التعريف
٣١٣ التزم وصف باب هذا بذى اللام
٣١٤ احكام النعت من جمع الاوصاف
... مع تفرق الموصوفات
٣١٥ وتفرق الصفات مع جمع الموصوفات
٣١٦ قطع الصفة رفعا ونصباع ان واوها
... اعتراضية
٣١٧ حذف الموصوف وتقديم ما يصلح
... للنعت بابدال المنعوت والجر بالجار
٣١٨ (المطف)
٣١٩ ولا يعاد العامل الاسمى والجار والمجرور
عطف على مثلها ام المجرور على المجرور

جامع احمد خلوصی و حاجی مصطفی درویش

و شرکاسی صحافه عثمانیه شرکئی

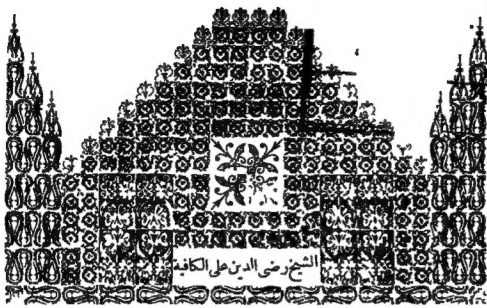
(شرکتی که بابت تشکیل دهنده و کتاب و رسائل هر یک به غایت)
(مصحح و اهون فیثانه نشر اولندی کی له الحمد اشوپیک او جیوز)
(بدی سنه سی دخی) شیخ رضی (نام کتابک)
(تصحیح و اهتمام ایلله طبعنه موفق اولنوب یوک دیوز توسی)
(حکاکلار قهز قاغده (۱۰۲) نومرولی معازم اولوب شعبه لرندن)
(رنجی شعبه سی حکاکلرده (۳) نومرولی دکانده و ایکیمی شعبه سی)
(از میرده کاغذ جیلار ایچنده بکارلی زاده محافظ اجد طلعت افندیک)
(۱۶) نومرولی دکانده و او چینی شعبه سی قونیه ده صوفی زاده)
(محمد رضا افندیک دکانده و درنجی شعبه سی طریز و نه سنه سی)
(بازارنده کاش صحاف موسی افندیک دکانده و بشیمی شعبه سی)
(ارضرومده کلیساقو سنده ملاد او دزاده شمن الدن افندیک)
(و کورجی قیوسنده شیخ افندی یکی سلیمان رفیق افندیلرک دکانلرده)
(و اتنجی شعبه سی یارطینده احسانیه جاده سنده قره قاش زاده)
(ابراهیم رحی افندیک دکانده بکریک و مصارفات نقلیه سی ضم)
(ایله استانبول فیثانه صالطقه در و سلائیکه دخی استانبول)
(چارشمنده مصطفی صدق افندیک دکانلر قهز سدر)



در سعادت



(معارف نظارت جلیله ۱۰۱ نومرولی و ذی القعدة)
(۱ سنه ۱۳۱۰ تاریخ رخصتیه سیله سلطان بایزید)
(جامع شرقی کتبخانه سی تحتند صحافه عثمانیه شرکئی)
(۸۷ نومرولی مطبعه سنده طبع اولنمدر)



(بسم الله الرحمن الرحيم)

٢ قوله تاهت في موماي

الموماي المفاوز جمع مومة
واسلمها مومة على فطنة
وهي مضاعف قلت ووا
الفا تهر كها وانفتح ما قبلها

٣ قوله قل ميلاده

اي قبل زمان ولادته

٤ قوله من عزته

عزة الرجل

نسبه ورهطه الاذنون اي

الاقربون ٥ قوله واسعفه

اسعفت الرجل بباحته اذا

فضيها له واسعفته اعنته على

امره ٦ قوله فاندتله

ندبه لامر فاندتله اي دماه

له فاجاب ٧ قوله مع عوز

عوز الشيء عوزا اذا لم

يوجد ٨ قوله الخ الخ

معظم الماء كالجملة والخ

الطريق بين الجليل ٩ قوله

(التجاوز عن الاصول)

جاوزت الشيء وتجاوزته

بمعنى وتجاوز عنه اي عفا

وكأنه ضمن التجاوز معنى

التجاوز

٢ قوله الجباب بالفتح انشاء ومافرس بحلة القوم ٣ قوله التروى) والثرى الحسن يقال (مجازا)

رحل ثرى والثرى قرمائل وعقب سميراج بن لاس الممن من المندر كان يعلها بدم من يثله يوم يؤسه ٤ (قوله لكن اكلم يستعمل) اى لم يلق ٥ قوله (الاعلى معوق الاى لم يلدك قيل الكلم جمع ٦ (قوله وهو اشتقاق بعيد) لعد

للمسة المعوية التي توفد عليها الاشتقاق بين المشتقين ها كما لا يخفى

(قوله كلمة شاعر) أى قصيدته ٨ قوله (والكلام بمعناه) أى بمعنى اللفظ المشتمل بمعنى الملفوظ فيكون معناه تكلم به ٩ (قوله لكن القول اشتهر) أى فى عرف اللغة ٢ (قوله واشتهر الكلام لغة) أى فى العرف المتقوى (قوله واللفظ خاص بما يخرج من الفم) ٣ **فصل** قيل فيكون اللفظ اخص من الكلمة لانها تطلق على مفردات كلام الله تعالى فلا يجوز

مجازا على القصيدة والجل يقال ٧ كلمة شاعر قال الله تعالى ﴿وَمِنَ كَلِمَةِ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾ واللفظ فى الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد به هنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدثار ضرب الامير أى مضروبه ٨ والكلام بمعناه لكنه لم يوضع فى الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الاصل التى تنصبها على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملًا او لا اما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عرو بكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المجهل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له ٩ فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعاني وعلى اكثر منه مفيدًا كان او لا ٩ لكن القول اشتهر فى الفيد بخلاف اللفظ والكلام ٢ واشتهر الكلام لغة فى المركب من حرفين فصاعدا ٣ واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ٤ م قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كما عطى عطاه مع انه فى الاصل لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجت من دهنك حبكت بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اخصص الكلام فى اصطلاح النحاة بما سيجئ ٥ والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله او لا معنى من المعانى ٤ مع قصد ان يصير متواطئا عليه بين قوم ٥ فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه فى المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعله او لا لوجعلت اللفظ الموضوع لمعنى اخر مع قصد التواطؤ قيل انك واضعه كما اذا سميت يزيد رجلا ولا يقال لكل لفظة بدت من تخض لمعنى انها موضوعة له من دون اقتزان قصد التواطؤ بها ٧ ومحرفات العوام على هذا ليست اللفظا موضوعة لعدم قصد المحرف الاول الى التواطؤ ٨ وعلى ما مرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا لمعنى الا ان يضمر الوضع بصوغ اللفظ مهملًا كان او لا ومع قصد التواطؤ او لا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على ٩ خلاف المشهور من اصطلاحهم ٢ ومعنى اللفظ ما يعنى به أى يراد بمعنى المفعول (قوله لمعنى مفرد يعنى به المعنى الذى لا يدل جزء لفظه على جزءه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كعنى ضرب ونصر فاللفظ المركب على هذا هو الذى يدل جزء لفظه على جزءه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا عليين واما مع العلية فتألف مفرد وكذا لفظها لان اللفظ المفرد لفظ لا يدل

لعمامة) الطاهر ان المحرف الاول استعمل اللفظ المحرف فى ذلك المعنى توهم وضعه لانه حملته لوصفه بازائه وانما فهم المعنى له لما نهته المحرف من الموضوع فذلك المعنى فلا حاجة إذن الى التصريح بقصد التواطؤ لاخراج المحرفات

كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه فى حدها واجيب بيان المراد ما هو لفظ حقيقة او حكما على ما ذكر ليتناول الضمائر التوقية ولا شك ان تلك الكلمات من شأنها ان تلتقط بما تعلق بها مملوطة بالفعل ايضا وان لم تكن مملوطة بالقياس اليه تعالى ٤ (قوله مع قصد ان يصير متواطئا عليه) أى لا بد من قصد التواطؤ لان الغرض فهم المعنى وتفهمه من اللفظ ولا يصور الا بالتواطؤ بينه وبين غيره وانما لم يصرحوا بذلك لان تعيين اللفظ بازاء المعنى لا يخلو عنه ظاهرا قائل

٥ (قوله فلا يقال اذا استعملت) الاستعمال اطلاق اللفظ على المعنى وارادة فهمه منه وليس جعل اللفظ لمعنى وتعيينه بازائه بل هو متوقف عليه فلا حاجة الى التقييد بالا لاخر اجمعه من حد الوضع

٦ (قوله كما اذا سميت يزيد) أى بعد كونه مصدرا ٧ (قوله ومحرفات

٢ (قوله ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع اه) فخرج به المركبات وبخرج بالموضوع المجلات ولارد حيثئذ ماسياى من ان الوضع اخرج المركبات فلا حاجة الى قيد الافراد لاخرها ولا يخفى عليك ان اعتبار الافراد والتركيب فى الالفاظ انما يحسن اذا اعتبر دلالاتها على معنى او اعتبر ما يستلزم دلالاتها عليه ٤ اعنى الوضع وعلى هذا فلو قال المص

الكلمة لفظ موضوع مفرد
لكان مع رعاية ذلك الحسن
قد سلم من هذا واما
الاعراض بالمركبات فهو
مدفوع بما سياتى وربما
يتوهم ان مفرد فى عبارة
المص مرفوع صفة اخرى
لفظ اخترت عن الصفة
الاولى لما اشير اليه وفيه ان
ذلك يوجب الالتباس وانه
صرح فى شرحه بخلاف
ذلك ومنهم من قال جعل
المص المفرد صفة للمعنى
واراد ايضا بالمعنى المفرد
مادل عليه بلفظ مفرد لكنه
لم يرد باللفظ المفرد مصطلح
اهل الميزان بل اراد به ما
ارتضاه فى مختصره ومنهاه
حيث قال اللفظ المفرد هو
اللفظ بكلمة واحدة وقال
المنطقيون ما وضع لمعنى
ولا جزء له يدل فيه
والركب بخلافه فيما قصو
بعلبك مركب على الاول
لا الثانى ونحو يضرب
بالعكس وبزعمهم ان نحو
ضرب ونحو لا يخرج

جزؤه على جزءه وهما كذلك واللفظ المركب الذى يدل جزؤه على جزءه معناه
والمشهور فى اصطلاح اهل النطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد
واللفظ المركب ولا يخفى ان يخترع فى الحدود الفاسط بل الواجب استعمال المشهور
المتعارف منها فيها لان اهل اللغتين وليس له ان يقول انى اردت بالمعنى المفرد المعنى الذى
لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذن يخرج عن حد الكلمة (٢) ولو قال الكلمة لفظ مفرد
موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على ما يحسن
(واحترز بقوله لفظ عن نحو انط والعقد والصبية والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على
معنى مفرد وليست بكلمات وبحوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه
وهو هنا كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون (٣) واحترز بقوله وضع
عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن الحرف
وهو المجلد لانه دال ايضا على معنى كسوية التكلم به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عا
صيح للمعنى كالمجلات كلم ونحوه من الهمزات وقدر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله
مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير عليم (فان قيل ان التاء فى
لفظ الكلمة للوحدة لان كمة وكما كتره وتمرا واللام فيه للجنس فيناقضان لدلالة الجنس
على الكثرة الماقضة للوحدة (٤) فالجواب ان اللام فى مثله ليس للجنس ولا العهد كما يحسن فى
باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذى
يحسن فيه لفظه كل كقوله تعالى هو ان الانسان لى خسر الا الذين آمنوا كل اى كل الانسان
واللام يحز الاستثناء لانه عند الجمهور من النحاة يخرج الموالاة لوجب دخوله تحت
المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة ٥ فيناقض الوحدة والثانى ماهية الجنس
من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذاك احتمال عقلى كافى بقوله تعالى ولنا اكله
الذنب ولم يكن هناك ذنب موهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك
ادخل السوق واشترى اللحم وكل انجز هذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة
اذ دلالة فيه على الكثرة ٦ والمقصود فى هذا الموضوع هو الثانى اى ماهية الجنس
من حيث هى لان اهل انما ذكر لسان ماهية الشئ لا لبيان استغراقه (٧) ان قيل
لم يقل لفظه ليوافق الخبر المبتدأ فى التأنيث (فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا
اذا كان خبر صفة مشتقة من صفة نحو هند حسنة او حكمها كالنسوب اما فى الجوامد
فيحوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد سمع عجيبة (وقوله لفظه هنا وان كان بمعنى
الصفة اى ما قوط بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر وبعتبر الاصل فى مثله نحو امرأة

مركب هذا كلامه فقد رده عليهم تفسيرهم بلزوم تركيب نحو ضارب كما اعترف به الشارح حيث قال فيما بعد (صوم)
فالاعراض هذه الكلم اعتراض وارد وحيثئذ تعين ان يريد بالمعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد بالتفسير المذكور ولا
فيكون معنى عبد الله عا مركبا ولا يكون عبد الله عا داخلا فى حد الكلمة والمراد بالكلمة فى حد المفرد هو المعنى ٥

٨ قوله فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه آه) فيستغنى بذلك عن قيد الافراد وحاصل الجواب ان جميع المركبات لا تخرج به فاحتج الى قيد الافراد ويستغنى عن قيد الحاق التامم من يدعى ان نحو عبدالله عليا ليس كلمة واحدة يحتاج الى التاء لاخراج مثله ولعله انبسط

الاستقبال او الحال

٢ قوله (وعلى حال

الفاعل) من التكلم

والخطاب والتذكير مثلا

٣ قوله (والتونين ولا م

التعريف) لا خفاء في ان

التونين ولا م التعريف من

حروف المعاني وقد صدقوا

فيها فكل واحدة منهما

كلمة على حبالها فتصو

الرجل بكتان لا بكلمة واحدة

لان قيد افراد المعنى اخرجه

من حدها كما اخرج نحو

قلا وقالوا لكن لشدة

الامتزاج بينهما يطلق

عليهما اللفظة كما مر

واما الف التثنية وواو

الجمع وياء النسبة واء التانيث

التحركة والفاء التانيث قد

قيل انها من حروف الباني

زيدت في الكلم وجعل

الجموع دالا على المعنى

المقصود كالف ضارب وميم

مضروب فان الدال على

الفصل هو مجموع لفظا

ضارب الان هذه الدلالة

اتما حصلت بزيادة الالف

فلذلك قيل انها الفاعل كما

قيل في حكمها فكذلك نحو

بصري ومسلان فالالفاظ المشتقة

على هذه الحروف كل واحد منها كلمة واحدة حقيقة وكذا الحال في حروف المضارعة كالهمزة

صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثني ولا يجمع (٨ فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذهما لفتشان وكذا الكلمات) قلت لا يخرج مثل ذلك تاء الواحدة لان مثل قولك قلا وقالوا كارتطوى ووقع لفظة واحدة ككل ما يلفظ به مر قواحدة مع ان كل واحد من الاولين بكتان بخلاف التانيث (ان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات اما المركبات فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات لالى الواضع (فالجواب انا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبانه ان الواضع اما ان يضع الالفاظ مصيبة جماعية وتلك هي التي تحتاج في معرفتها الى علم اللفظة واما ان يضع قانونا فكلي يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاث الجرد على وزن فاعل ومن باب افعال على وزن مفعول وكذا حال اسم المفعول والامر والالة والمضمر والجمع ونحو ذلك ونحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والمفعول على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام ونحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفضل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا (ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلون وبصري وجميع الاضال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء مضاف الى الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا وكذا التانيث في قائمة ٣ والتونين ولا م التعريف والفاء التانيث فيصيان يكون لفظ كل واحد هاء مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كتيبن (فالجواب ان جميع ما ذكرت بكتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة ٤ فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة ٥ وكذلك الحركات اللاحقة ولها مثلها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو يرمي وعلوى ووشى ونحو ذلك ٦ فتغيرت بالحرفين ٧ بنية المنسوب اليه والمضارع ٨ وصارتان تمام بنية الكلمة واما سكن لام الكلمة بلحوق التاء في نحو ضربت ٩ فلا يوجب تغير البنية اذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها في البنية كما يبحث في افعال التصريف ان شاء الله تعالى ١٠ اما الفعل الماضي نحو ضرب فيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاختار عن حصول ذلك الحدث في ائز من الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضما معينا والحركات بما تلفظ به فهو اذن كلمة مركبة

فيلسين الاستعمال للسؤال وتون الانفعال للطاوعة مع ان كل واحد من استعمل واتعمل كلمة حقيقة لا بكتان في حكمها فكذلك نحو بصري ومسلان فالالفاظ المشتقة على هذه الحروف كل واحد منها كلمة واحدة حقيقة وكذا الحال في حروف المضارعة كالهمزة في اضرب ليست كلمة بل هي مع ما بعدها كلمة واحدة حقيقة والضمير المستتر كلمة اخرى

٣ قوله (ولا يصح ان يدعى
هنا) لما ذكرنا من الاتفاق
على انها كلمة واحدة
٤ قوله (فالاعتراض بهذه
الكلمة اعتراض وارد) وقد
يقال ان الحركات الطارئة
والحروف الزائدة سبب
لدلالة المصوغ على المعنى
المقصود فلذلك نسب
الدلالة اليها كما مر ايماء
اليه فالاعتراض من دفع قوله
(وكذا ان اردت به ان لفظ
معنى الكلمة اسم لانها لفظ)
اي لان المعنى الكلمة لفظ
٦ قوله فتقول هذا ايضا
مضالفة فان قيل الاظهر
ان قال في الجواب معنى
الكلمة هو مفهوم لفظ وضع
لمعنى مفرد وهذا المفهوم
ليس بلفظ بل له افراد هي
الفاظ دالة على معان مفردة
فلا يصح قولك معنى الكلمة
اسم لان مضاهي لفظ قلنا
هذا الجواب لا يجدي تقعا
لان الحصر يدعى ان الفعل
يصدق عليه معنى الكلمة
وهو مفهوم لفظ دال على
معنى مفرد وان كل ما يصدق
عليه هذا المفهوم فهو كلمة
يصح الاخبار عنه فالفعل
يصح الاخبار عنه فيكون

اي

من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه كذا نحو احد في جمع اسد وكذا المصغر ونحو
رجال ومساعد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع
والفاعل والمفعول والآلة في الامثلة المذكورة الحركات الطارئة مع الحرف الزائد
٣ ولا يصح ان يدعى هنا ان الوزن الطارى كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كادعينا
في الكلم المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية ٤ فالاعتراض بهذه الكلم
اعتراض وارد الا ان تقيد تفسير اللفظ المركب فقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه
واحد الجزئين متعقبا لآخر وفي هذه الكلمة المذكورة الجزآن مسموعان معا ٥ قوله
(وهى اسم وفعل وحرف) انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام
من توهيدون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاحوال التي تعرض له
من الازهار وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام كانا في
من الاسمين لكن يكتفى بكون احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا تأتي منه ومن
كلمة اخرى كلام (فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه للامثلة لان الواو للجمع فيكون
نحو اذهب زيد ونحو مر زيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان
هذا قسمة الشيء الى اجزائه كما تقول السككيين خل وعسل وما ذكره قسمة الشيء الى جزئياته
نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك وبزيد بالجزء ما يدخل تحت كل واحد ويصح
كون الكل خيرا منه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف
والمعطوف عليه يتجهان معا في حالة واحدة كما يجب في باب حروف العطف بل المراد انها
يتجهان في كونهما محكوما عليهما كما في جاني زيد وعمرو او في كونهما حكيمين على شيء نحو
زيد قائم وقاعد او في حصول مضمونيهما نحو قائم زيد وقاعدرو بخلاف او فانها في الاصل
لحصول احد الشئيين (فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة
دون الباقيين بل ان اراد الحصر مع او وقدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل
او حرف فتكون اقصية مانعة للجمع والخلو كما هو المذكور في مظانه وكذا كان ينبغي ان يذكره
المصنف لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل (فان قيل انك حكمت على الفعل
واو حرف فان كل واحد منهما تدل الكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين) قلت ان اردت بقولك ان الكلمة
اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كالاسم والثمنين عليها فهو مضالفة لان معنى
كلامك اذن ان انفصل كلمة من حيز المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا يتبع ان الفعل اسم
لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى
مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بان دال على معنى مفرد كما تقول
ضرب دال على معنى مفردا وتقول ضرب فعل ماض ٦ فقول هذا ايضا مضالفة لان
معنى كلامك وهو ان الفعل كد توكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اراد
بنات اللفظ معناه ان موضوع هوله كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اراد به مجرد
اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا يتبع ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط

٧ قوله قلت لم يردان من آه) يعني ان كلمة من في هذا التركيب اسير دل على لفظه من المستعملة في معنى الابتداء والحكم بالحرفية
الماحولة على ذلك المدلول لادال الذي هو الاسم فلا تناقض اصلا وكذلك الحال في قولك ضرب فعل ماض والحاصل ان من
وضرب اسمان لهما مستعملين في معنيهما ٧ فالذكور في هذا التركيب هو الاسم والحكم عليه بالحرفية هو المسمى

واعلم ان هذا اعنى الحكم
يكون من وضرب اذا اريد
بهما لفظهما اسمين كلام ظاهري
ملك اليه جماعة نظرا الى
جواز الحكم عليهما وليس
بصح لان دلالة الالفاظ
على اتساعها ان سلت فليست
بالوضع قطعا لتبوتها في
الالفاظ المهمة كقولك
جسقي بمهل ودعوى وضع
المهمات لدلالة على اتساعها
بما يقدم عليه من له مسكة
في مباحث الالفاظ والتحقيق
ان الالفاظ لا تصف بالاسمية
والفعلية والحرفية في اتساعها
بل بالقياس الى ما وضعت
هي بازائها من المعاني فاذا
اردت ان تحكم على لفظ
بما ثبت له في نفسه وتلفظ به
واجريت عليه الحكم وقلت
مثلا ضرب مركب من
ثلاثة احرف لم يكن هنالك
ضرب دالا على شيء هو
المحكم عليه بالتركيب بل
هو نفسه محكوم عليه بذلك
وقد احضر في ذهن السامع
بان تلفظ به وكذلك اذا
حكمت على لفظ بما ثبت له
بالقياس الى ما وضع له وعين

(فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين
فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الاتناقض ٧ قلت لم يردان
من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له
اولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل ماض في نحو ضرب زيد (ومثله
اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه
لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ايس كذا وكذا
قولك الفعل لا يستدلي به الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت مضام الموضوع هو له
(وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا شعوره اصلا لا يحكم عليه
ولفظ المجهول مطلقا مشعوره وبمعناه اذ هو لا تعرفه ففي جميع ذلك مبتدان احدهما
محكوم عليه بشيء وهو المذكور في لفظك والاخر محكوم عليه بقبض ذلك وهو المكنى
بلفظك منه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين بقوله (لانها اما
ان تدل على معنى في نفسها او لا بالنظر في الحرف والاول اما ان تقتزن باحد الازمنة الثلاثة
او لا بالنظر في الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها) اعلم ان اسم ان ضمير
الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لان حالها اما دلالة اولانها ذات دلالة
ويجوز ان يكون ان تدل مبتدا محذوف خبر اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيدا اما ان يسافر
او يقيم واللام في قوله لانها متعلق عادل عليه قوله هو اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة
محصورة في هذه الاقسام واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة
اما ان يدل على معنى في نفسه او على معنى لاني نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى
لاني نفسه والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان تقتزن باحد الازمنة الثلاثة
او لا بالنظر في الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقتزن باحد الازمنة الثلاثة والاول
الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقتزن باحد الازمنة الثلاثة فهذه قسمتان ثنتين التي
والايات فتكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فبين بدليل الحصر حد كل واحد
من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كايضا والركب من الجنس والفصل هو احده
قوله (الكلام ما تضمن كتيبت بالاسناد ولا ياتي في ذات الا في اسمين او في فعل واسم) انما قدم حد الكلمة
على حد الكلام مع ان المقصود الا هم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب
العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة وتوقف المركب على جزئه ونفى بتضمه الكلمتين
تركبه منهما او كونهما جزئيه هو ذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن
وجزاء الكلام يكونان ملفوظين كريد قائم وقام زيد ومقدرين كنتم في جواب من قال ازيد

بازاءه كما اذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه الاتساع متلفظ به وان كان اتساعه بالمحكم به مستفاد له من غيره
والمقصوداته فعل ماض بسبب كونه موضوعا لعناء فليس هنالك دال هو اسم ومدلول هو فعل والالفاظ كلها متساوية

قوله (قولنا ان خبر احتراز عن النسبة) النسبة اعم من الاسناد ٨ المذکور هنا وجنس له مكانها مذکور

تقدیرا فذلك قال ان خبر احتراز عن النسبة الاضافية قوله (تكان على المص ان يقول كئین او اكثر) قيل الاستاد نسبة فلا يقوم الابشيين مستندو مستند اليه لا باكثرهما اما لكان او مافي حكمهما في قبول الاسناد به او اليه فلذلك اقتصر على كئین
٦ قوله (الاستاد الذي في خبر المبتدأ في الجمال) اي اذا كان جملة خبرية او في الاصل اذا كان انشائية او طلبية
٧ قوله (جزاء الشرط وجواب القسم كلامان) جواب القسم كلام بلا نزاع اما جواب الشرط فقيه بحث والحق ان الكلام هو لمصوم المركب من الشرط والجزاء الجزاء وحده لان لصدق والكذب انما تعلقا بالنسبة التي بينهما بالنسبة لتي بين طرفي الجزاء يظهر لك تلك بالتأمل في قولك ان ضربتي ضربتك فانه قد لا وجد منك ضرب المخاطب صلا ويكون هذا الكلام سادقا ولو كان الحكم مقصودا متعلقا بالجزاء تصور صدقه مع انتفاء دلوه في الواقع بالكلية

(مع)

٨. قوله او معنى مع آه) قيل رد على هذا الوجه الاخير ان الاستادح يكون داخل في المتضمن ويلزم اتحادهما مع ما تضمنه
 لما اذا تركب الكلام من الكلمتين فقط نحو اضرب فيحتاج الى ان يؤول بتضمنه كل واحد من الاجزاء الثلاثة وفيه بعد واما
 اذا جعل الباء للاستعانة متعلقة بتضمن كان المتضمن ٩ مجموع الكلمتين والاستاد والمتضمن مجموع الكلمتين

٩ قوله وقال الص ان الضمير
 في قولهم مادل آه) قال الص
 في الايضاح الضمير في مادل
 على معنى في نفسه يرجع الى
 معنى اى مادل على معنى
 باختياره في نفسه وبالنظر اليه
 في نفسه لا باعتبار امر خارج
 عنه كقولك الدار في نفسها
 حكمها كذا اى لا باعتبار
 امر خارج عنها ولذلك قيل
 الحرف مادل على معنى
 في غيره اى حاصل في غيره
 اى باعتبار متعلقه لا باعتبار
 في نفسه انتهى كلامه
 وحصوله ما ذكرناه كما لا يخفى
 على ذي فطنة واما اعتراض
 الشارح فليس بشئ اذ ليس
 مقصوده ان مؤد لفظه في
 في الموضعين واحد بل
 لا تصور ذلك لان كون
 المعنى معقولا في نفسه ملحوظا
 في ذاته وكونه ملحوظا
 في غيره مالة لتعرف حاله امر
 معقول كما هو خصانه واما حكم
 الدار كسبها مثلا فلا يوجد
 الا فيها سواء كان ناشيا من
 ذاتها او مستفادا من غيرها

مع الفعل او الحرف والحران فلا يمان يكونان كلاما لكون احدهما مستندا والاخره مستندا اليه
 وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مستندا والاسم مستندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما
 اذ لو جعلت الاسم مستندا فلا مستندا اليه ولو جعلته مستندا اليه فلا مستندا وانما يولد فليست به
 مست دعوت الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المستند اليه واما الحرف
 مع الحرف فلا مستند فيهما ولا مستند اليه (فظهر بهذا المعنى قوله ولا يتأني اى لا يفسر الاستاد الا
 في اسمين او فعل واسم والباء في قوله بالاستعانة اى تركب من كلمتين بهذا الرباط ٨ او معنى
 مع اى مع هذا الرباط ٩ قوله (الاسم مادل على معنى في نفسه ضمير مقترن باحد الازمنة الثلاثة)
 لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك حدك واحدها لانه اراد ان يصرح بمحذو
 واحده من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حده صرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان
 المراد منه الدليل على الحصر (قوله مادل اى كلمة دلت والاور عليه الخط والقصد والتصبية
 والاشارة وانما اول دلفظة متاع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم
 احدا قسم الكلمة في قوله وهى اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلى والاسم جزئى
 لها (وقوله في نفسه الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه
 لما التي المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة ٩ (وقال المصنف
 ان الضمير في قولهم مادل على معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع الى معنى وان معنى
 مادل على معنى في نفسه اى لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا اى باعتبار
 نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غير ذلك (وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف
 على معنى في غيره يقتضى قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها
 كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لافى نفسها (ومعنى الكلام على ما اخترنا من جعل
 في نفسه صفة للمعنى والضمير لما الاسم كقوله دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة ٢ والحرف
 كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها متبردة لفظ وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف
 مفردا كالعرف باللام والتمكر بتبوين التكرير وقد يكون جملة كقوله في زيد قائم لان الاستفهام
 معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في مقام زيد اذ قيام زيد نفي ٣ والحرف موجود
 لانه في لفظ غيره اما مقدم عليه كقوله نحو يصيرى او مؤخر عنه كقوله الرجل ولا كثران يكون
 معنى الحرف مضعون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذى احده في الحرف مع دلالته على
 معناه الاصلى الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظا لبيت متضمنا للمعنى

وكذلك قيمة الدار امر منسوب اليها سواء نشأت من ذاتها او من غيرها بل مقصوده التشبيه بهما بحسب اعتبار الخارج تارة وعدم
 اعتبار تارة اخرى وان امتازا بانه يصح ان يقال المعنى ملحوظ معتبر في نفسه او غيره ولا يصح ان يقال الدار حسنة في نفسها
 او غيرها وذلك لان ارتباط حسنها بغيرها اذا كان سيلا ليس بحيث يصح كون التبرنظ له بخلاف ارتباط تعقل المعنى بالتبرنظاته
 ملحوظ في ذلك الغير ومعتبر فيه ٢ قوله (والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها) قد طول الكلام في تحقيق ح

٤ قوله (وقد يكون الحرف دالا على معنيين) والاكثر ان يدل على معنى واحد ه قوله (وقد تكون دالة على العين ايضا كالحزمة في اضرب آه) اذا كانت هذه الحروف دالة على معاني الضمائر كانت هي بالاسمية والاستقلال اولى من الضمائر المقدره ولا معنى لجعل معانيها حاصلة في تلك الضمائر واعلم ان الشارح تبع في هذا المقام ما وقع في عبارة المتقدمين من الصلة ولم يدقق النظر فيها ليطالع على مقاصدها ٦ قوله (فمضى ١٠) من ومعنى لفظ الابتداء سواء) هذا باطل

الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون فيأمن فيه لفظ اخر مقرون بالمضن فرجل فيقول الرجل مضن لمعنى التعرف الذى احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد مضن لمعنى الاستسقام اذ ضرب زيد مستقيم عنه ولا بد في المستقيم عنه من معنى الاستسقام وموجود فيه هل وقد يكون معنى الحرف مادل عليه ضيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الضير لازم الاضمار كدل حمزة اضرب وتون تضرب على معنى الضميرين اللازم اضمارهما (٤ وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كمحرف للضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والأغلب في معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعاني دون الاعداد ه وقد تكون دالة على العين ايضا كالحزمة في اضرب وتون تضرب وتله تضرب في خطاب المذكر فانها قيد معاني الفاعلين بعد الاضمار (ثم تقول ان معنى من الابتداء ٦ فمضى من ومعنى لفظ الابتداء سواء ٧ الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذى في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر يضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلى فلهاذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء لم يحز الاخبار عن من لان الابتداء الذى هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يتجرع عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره وانما يتجرع عن الشيء باعتبار المعنى الذى في نفسه مطابقة لآخره وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعالم المنسوب بجنس بشى ليدل على ان في ذلك الشيء قائمة ما فاذا افرد عن ذلك الشيء بقى غير دال على معنى اصلا) فظهر بهذا ان المعنى الافرادى للاسم والفعل في انفسهما والحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان معنى طويل مثلا في جانب رجل طويل موجد لعناه اى الطول في موصوفه حتى صار الموصول متضمنا له وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالاخذ الطول قائم بذو لعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذى في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليميز ذلك الصاحب الذى دل عليه طويل وقام به الطول لا يقوم به الطول ه واما قولهم التفت دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذى قام به المعنى ومخصصه وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب زيد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعنى ضاربة زيد لكنهم احتزوا عن مثله بقولهم دل اى دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليقيد في لفظ ضيره معنى ان تصح ان يقول الضرب شديد ولا يذكر الضارب ولا يخرج

قطعا اذا لو كان معناه هو احدا لصح الاخبار عن معنى من كما صرح عن معنى الابتداء قال السكاكى لو كان الابتداء والانهاء والظرفية معاني من والى وفي مع ان الابتداء والانهاء والظرفية كانت هي ايضا اسما لان الكلمة اذا سميت اسما سميت لمعنى الاسمية لها وانما هي متعلقات معانيها اى اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت الى هذه بنوع استلزام وفي ذلك اشار تعالى ما حققناه من معاني الحروف واما ما يقال من ان الواضع اشترط في دلالة من على معناه ذكر متعلقه ولم يشترط ذلك في لفظ الابتداء فإرد عليه ان هذا الاشتراط بما لا قائده اصلا وايضا لم يرد نص بهذا الاشتراط بل يفهم ذلك من التزام ذكر متعلقات الحروف وذلك مشترك بينهما وبين الاسماء اللازمة الاضافة والجواب بان ذكر المتعلق في الحرف تخصيص

دلالة على معناه وفي الاسم اللازم الاضافة لتعصيل غايته من وضعه تحكم بحت وايضا اذا كان معنى من صالحا في نفسه لان يحكمه عليه وبه لكنه لا يفهم من لفظة من وحدها فاذا ضم اليها ما يتبعه دلالتها ففهم ذلك المعنى صرح ان يحكم عليه وذلك بما لا يشبهة فساد على ذي مسكة في معرفة اللفظة فظهر ان الاحتياج الى ذكر متعلق الحرف انما هو

٨ قوله (ولا يدفع هذا الاعتراض إلا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الأهل معنى في غيره) أي الحرف لا يدل الأهل معنى معقولاً في غيره فلم يصلح للحكم عليه ولا به ووجب ١١ ذكر متعلقه الفعل يدل على حدث معقول في نفسه وعلى

ذلك من الوضع ويصح أن يعترض عليه بالأفعال فإن ضرب وضع ليدل على ضاربة ما ارتفع به ٨ ولا يدفع هذا الاعتراض إلا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الأهل معنى في غيره فإن ضرب مفيد في نفسه الأخبار من وقوع ضرب وفي فاعله عن ضاربيته بخلاف من فاعله لا يفيد الأهل الابتداء في غيره (قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ٩ ويبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله في حد الفعل هو مادل على معنى في نفسه مقترن باحد الأزمنة الثلاثة أي على معنى واقع في أحد الأزمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضاً مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له أو لا فيكون الطرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الأصلي فيخرج من حد الفعل نحو الضرب والفعل وإن وجب وقوعه في أحد الأزمنة الثلاثة معينا في نفس الأمر لأن ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر (ويخرج نحو الصبح والتبوق والتيلولة والمسرى لأن اللفظ وإن دل على زمان لكنه ليس أحد الأزمنة الثلاثة أي الماضي والحال والمستقبل) وكذلك يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لأنه وإن اقترن الحدان كل واحد منهما باحد الأزمنة معينا عند السامع لكن لا بدالة اللفظ عليه وضما ويخرج ايضاً اسما الفاعل والمفعول عند افعالهما لأنها وإن كانتا لا يملكان عندهم الأعم استراط الحال والاستقبال إلا أن ذلك الزمان مدلول علمهما الطارئ لمدلولهما وضما) وكذا يخرج أسماء الأفعال لأن ذلك فيها ليس بالوضع الأول بل بالوضع الثاني كما يجيء في بابها ويدخل فيه المضارع لأنه دال على أحد الأزمنة الثلاثة بالوضع ٢ ان قلنا أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ٣ وكذا ان قلنا ايضاً باشتراك في الحال والاستقبال لأن اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في أصل الوضع لاحد الأزمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا يتخلل بكونه لاحدهما معينا) وكذا تدخل الأفعال الانشائية لمرور الانشاء وكون الفعل لاحدها معينا في الوضع ٤ سواء كان الانشاء العارض ٥ لازماً كافي عسى أو غير لازم كافي يست واشتريت ٦ ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال إذا ارد به الفعل الذي مضى والفعل الآتي والفعل الحالي لأن لفظ الماضي ليس موضوعاً لتحديث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان وفي المكان نحو مضى في الأرض وكذا المستقبل والحال (والأولى ان يقال الفعل مادل على معنى في نفسه مقترن زمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الأصل ولا يرد ايضاً مثل الصبح والتبوق والمسرى ولا اسم الموضوع دالاً بتركيبه على أحد الأزمنة الثلاثة كالتبوق مثلاً بمعنى كون الشيء في الماضي أو في المستقبل فإن دلالة على أحد الأزمنة الثلاثة بالحروف مرتبة بالأوزن ومن ثم تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالتأخير ٧ وغيره وبغيره والحق أنه بمعنى المضى أو البقاء في المكان أو في الزمان قال الله تعالى

غير مقترن زمان فإذا ارد بهما الفعل الذي انقضى والذي لم يأت فاعني ماض زمانه ومستقبل زمانه فحذف المضاف فأقيم المضاف إليه مقامه فهو

نسبته إلى غيره وهي معقولة في غيرها آلة لتعرف حال طرفيها فوقع باعتبار الحدوث محكوماً به ووجب باعتبار النسبة الخصوصية ذكر فاعله كذا كرمطلق الحرف ٩ قوله (ويبين معنى قوله غير مقترن آه) وذلك لأن السلب إنما ينقل ينقل الإيجاب فإذا علم معنى الاقتران باحد الأزمنة الثلاثة علم معنى عدم الاقتران به ٢ قوله (ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال) أو بالعكس ٣ قوله (وكذا ان قلنا ايضاً باشتراك في الحال والاستقبال) الظاهر بين الحال والاستقبال لكنه اراد باشتراكهما في قلب ٤ قوله (سواء كان الانشاء العارض) أي غير الأصلي أي الوضعي ٥ قوله (لازماً) أي غير مفارق عن ذلك الفعل

٦ قوله (ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي آه) قال المن الماضي والمستقبل يدل على نفس الزمان والزمان

٨ قوله (والحق أن مثل هذا الإهمال لا يحسن في الحدود) وقد يقال لإهمال مع الشبهة وتبادر المعنى المقصود من العبار
وأما احتمال غير المقصود فلا يمنع الظهور ٩ قوله ﴿ ١٢ ﴾ (وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيأذ كرنا)

﴿ كانت من الغابرين ﴾ وأما لم يفسر قوله الأزمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل
والحال (٨) والحق أن مثل هذا الإهمال لا يحسن في الحدود ٩ وكذا لفظ الاقتران مهمل
غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود إلا الالفاظ الصريحة المشهورة
في المعنى المقصود بها (أن قيل إن ضمير الفائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه
الاسمية وكـ الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه
فالجواب إن الضمير المذكور والاسماء الموصولة وإن احتاجا ضرورة إلى لفظ آخر لكن
لا يفيد معناها الذي هو الشيء المبهم ويحداه في ذلك اللفظ فإن لفظة الذي مثلا تعيد
معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها وإنما تحتاج إلى صلتها لكشف ذلك الإهمال
ورضه منها لالاباة ذلك الإهمال في الصلة وكذا ضمير الفائب فمما بهمان لكن اشترط فيها
من حيث الوضع أنه لا بد لهما من معين مخصص فلذا حد من المعارف (وكذا اسم الإشارة إلا
أنه كثيرا ما يكتب في جرئة غير لفظية لقضيص ٢ وأما الكاف الاسمية فصانها المثل
بمخلاف الحرفية فإن معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر وكذا معنى كم كثير
للكثرة التي هي معنى فيما بعدها ٣ بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فإن معناها
القلة التي في مجرورها وإنما وجب القول بهذا في رب وكـ والكاف الاسمية والحرفية
صوتا لحد الاسم والحرف من الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافيتين رب وكـ
بما فرقا تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله
في رب وكذا في الكافيتين اضطررنا إلى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان
(وأما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره
نحو قولك أيهم ضربت وإيهم تضرب فإن الاستفهام متعلق بمضمون الكلام
إذا تعين مضروب المصطلح مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجواب
وأي في الموضعين دال على ذات أيضا وهي ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم
(ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه أن حرفي الاستفهام والشرط أعني الهزة
وإن حذفنا وجوبا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الأصل أيهم ضربت
وإن أيهم تضرب اضرب ثم تضمن أي معنى الاستفهام والشرط فالضمان عارضان
فيها وإن كانا لازمين وكذا ماسوى أي من أسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب
أي من تضربون بمعنى أي في التعيين في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب أي إن
من تضرب بجمع أسماء الاستفهام والشرط بمعنى أي الشرطية والاستفهامية هذا
٤ ولوقنا الحرف ما لا يدل الأعلى على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلا وبالكاف
وربوك ٥ قوله ٥ (ومن خواصه دخول اللام والجروا والتنوين والاسناد إليه
والإضافة) الفرق بين الحد والخاصة أن الحد مطرد ومنعكس ٦ والخاصة مطردة

تفسيره (وهوان الاقتران
بأحد الأزمنة الثلاثة إنما
هو بحيث يكون ذلك الزمان
مدلول اللفظ أيضا قد يقال
اعتبار الحينية مشهور في
الحدود فالعنى مادل على
معنى مقترن من حيث هو
مقترن فيمكن أن دال على
الاقتران أيضا ٢ قوله
(وأما الكاف الاسمية فصانها
المثل آه) فعنى الاسمية
بالفارسية ما تد ومعى
الحرفية همجو ٣ قوله
(بخلاف رب عند من قال
بحرفيتها فإن معناها القلة التي
في مجرورها) لا القليل
٤ قوله ولوقنا الحرف
ما لا يدل الأعلى على معنى في غيره
لم يرد عليه آه) أي لم يرد
الاعتراض على حد الحرف
بهذه الاسماء وإن اكتفى
بدلته على معنى في غيره
وردت نقصا عليه كالافعال
على ماص ٥ قوله (ومن
خواصه) أورد من
لتعويض إذن جعلتها تاء
إن ثبت التحركة وبه
نسبة كونه فعلا ومفعولا
وموصوفا ومتى ومجوما
ومدى ومضرا وقد اشر

الشرح فيه بعد إلى بعضها وأصلق أن ثبت ٦ قوله (والخاصة مطردة غير معكسة) هكذا (غير)
ذكر المص في شرح المنقول قال بعضهم أراد أن ٥

(قوله المراد بالاطراد) حاصله ان الاطراد استلزام الوجود والوجود والانعكاس استلزام العدم وعدمه ٨ (قوله فيطرد قضية الحدو الحدود) جعل اول الاطراد صفة ١٣ الحدو الخاصة فلذلك قدمهما في التركيب مبتدأ وجعله ثانيا باعتبار

القضية الحاصلة منهما ومن الحدود وذو الخاص فآخر
 هما اذ ذاك حكما ففهم
 ٩ (قوله اي لام التعريف الحرفية) لا يصح اطلاق لام التعريف على لام الموصول وان لم يشتر ذلك الاطلاق دفع ولم الثمول بالترصيح بالحرفية ٢ (قوله والفعل لا يدل على الذات الاختصاص) الظاهر من كلامهم جميعا ان دلالة الفصل الاصطلاحي وهو المقصود ههنا على الذات التزامية لانضية وبيان الشارح ظاهر في العكس فاما ٣ (قوله الاختصاص) برد عليه ان الصفات ايضا لا تدل على الذات الاختصاص كما علم مما سبق فيصعب ان لا يعرف باللام كالافعال والاولى ان يقال الاسم لا يصح ان يكون محكوما عليه وما وقع محكوما عليه لا يتصده غالبا بمفهومه الذي هو واحد بل بقصد ذاته اعني ما صدق عليه مفهومه وذلك متعدد فيحتاج الى تعيينه باللام واما المحكوم به فحقه ان راد به مفهومه وكذلك الروابط فلا حاجة هناك الى تعيينه ٤ (قوله واما

غير منعكسة ٧ والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد فيجعله مبتدأ ويجعل الحدود خبره كقولك قولنا الاسم مادل على معنى في نفسه غير مقترن كل مادل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول في الخاصة كل مادخله لا ما التعريف فهو اسم والمراد بالعكس عند النحاة ان تجعل مكان هذين تعضيهما فتقول كل مالم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول في الخاصة كل مالم يدخله لا ما التعريف فليس باسم وقد يقال العكس ان يجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والايجاب بحال هو هذه عبارة المنطقيين ٨ فطر قضية الحد والحدود كليهما جعل الحد موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وتنعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كذا نحو كل مادخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام (قوله دخول اللام) اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الاعلى فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصولات وبخلاف سائر الالامات كلام الابداء ولا م جواب لو و غير ذلك (واعلم) اخضت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعا لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال ٢ والفعل لا يدل على الذات ٣ الاختصاص والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه ٤ (واما قول الشارح ١ يقول الخني ٥ وايضن الجهم نالقا ٦ الى ربنا صوت الجمار اليجدع ٧ فليست اللام فيه لتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهة لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يبيح الا في ضرورة الشعر (واما اختصاص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصلته في الاعراب حركاته الثلاث ويتقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا منها ٦ فقصوه ما لا يكون مفعول الفعل وهو الجار واعطوه ما يكون مفعوله وهو الرفع والنصب (واما التنوين فاختص من جملة اقسامها الحسة بالاسم ما ليس للترتم فهي اذن اربعة اقسام احدها للتكثير نحو صه ومه ٧ ودج وسيوبه قيل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رب احدوا ابراهيم فليس يختص بالتكثير بل هو لتفكيك ايضا لان الاسم ينصرف وانا لا ارى مناه ان يكون تنوين واحد التفكيك والتكثير معا فرب حرف سيد فاذنين كالالف والواو في مسلمان ومسلون فتقول التنوين في رجل يفيد التكثير ايضا ٨ فاذا سميت بالاسم ٩ تمحضت لتفكيك واعلم اختصاص تنوين التكثير بالاسماء لئلا ما ذكرنا في لام التعريف ٢ وانها لتفكيك ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الا في الاسم وانما يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معر بالمشابهة لفعل الذي اصله البناء وانما لا تعويض عن المضاف اليه كتحذف ومرتت بكل قائما وسيمى ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها لمقابلة نون جمع الذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من

قول الشارح يقول الخني (اي الفمض) ٥ (قوله وايضن الجهم نالقا) تمييز بمعنى نطقا اي ابضن نطق الجهم واراد به صوتها ولا يصح اه

٣ (قوله لم تثبت في نحو قوله تعالى من عرفات) لانه غير منصرف ٤ (قوله وليس فيها ابيضاشي * من تلك المعاني) يعني الاربعة
 ٥ (قوله لكنهم حطوها عن اللون) اي اقسام التنوين ٦ (قوله لان التاء التي كانت فيها المحض التانيث سقطت فيه علامه فوالجاء لم يجمع المؤنث
 لا لحض التانيث فلا يكون سببا لمنع الصرف ومع وجودها لا يمكن تقدير تاماخرى اذ لم يحدد ذلك ٧ (قوله وان قلنا انه لا علامه
 تانيث فيها لا متحصنة آ) لا بد في المؤنث من علامه التانيث ١٤ - اما قلنا او تقدير لانهم عرفوه بذلك ٨ (قوله

كافي قوله ولا ارض) اي
 لا يمكن ولا موضع ٩ (قوله
 فأن فيها لا يقصر عن تانيث
 مصر الذي هو تساويل
 البقعة) لا مانع في مصر من
 تقدير التاء ليكون مؤنثا
 باعتبار ذلك التقدير وفي
 عرفات ماذا كرنا من المانع
 وهو انه لم يحدد تقدير التامع
 وجودها ولما تانيث الضمير
 فيكن في وجود التاء التي
 لجمع المؤنث ولا يكتفي ذلك
 في منع الصرف لضمة ٢
 (قوله واما لم يسقط في نحو
 من عرفات لانه لو سقط
 لثبته الكسر) لان الكسر
 في غير المنصرف انما سقط
 بعد السقوط التنوين ٣ (قوله
 جوز المراد والزجاج هما
 مع العلية حذف التنوين
 وابقاء الكسر) لان جعل
 الكسر تابعا للتنوين في السقوط
 ههنا كافي سائر غير المنصرف
 بوجوب ذلك المحذور ٤
 (قوله لتورثها) تورث اي
 رثت من بعد ٥ (قوله
 وبعضهم يفتح اءاء في منه)

اقولهم ولا معنى له الا في الاسم واما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتكن ٣ لم تثبت في نحو قوله
 تعالى من عرفات ٦ ولو كانت للتكن لم تثبت في الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه
 ولا لزوم فربما يقال هي في جمع المؤنث في مقابلة اللون في جمع المذكور لان ههنا معنى مناسب
 الاترى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجرك كما في جمع المذكور فلو كان في جمع المذكور مقام
 انشوين التي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامه تمام الاسم وليس
 في اللون شيء من معاني الاقسام الخمسة المذكورة فذلك التنوين التي في جمع المؤنث السلام
 علامه تمام الاسم فقط - وليس فيها ابيضاشي * من تلك المعاني * لكنهم حطوها عن اللون بسقوطها
 مع اللام وفي الوقف دون اللون لان اللون اقوى واجلد بسبب حركتها - وقال الربيعي وجار الله
 ان التنوين في نحو مسلمات للصرف - قال جار الله واما لم يسقط في عرفات لان التانيث فيها
 ضعيف ٦ لان التاء التي فيها كانت لحض التانيث سقطت والتاء فيه علامه لجمع المؤنث فيما قاله
 نظر لان عرفات مؤنث ٧ وان قلنا انه لا علامه تانيث فيها لا متحصنة لتانيث ولا مشتركة
 لانه لا يبعد الضمير اليها لاء ونقول هذه عرفات بباركها ولا يجوز مباركاته الا بويل بعيد
 ٨ كافي قوله * ولا ارض اقبل ابقائها ٩ تانيثها لا يقصر عن تانيث مصر الذي هو تساويل
 البقعة الاولى عدى ان يقال ان التنوين للصرف والتكن ٢ واما لم يسقط في نحو من عرفات لانه
 لو سقط لثبته الكسر في السقوط ونع الصب وهو خلاف ما عليه الجمع السلام اذ الكسر فيه
 متبوع لاتابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحدد المانع ههنا مع ٣ جوز
 المراد والزجاج هما مع العلية حذف التنوين وابقاء الكسر ويروى بفتح امرى القيس
 ٤ تورثها من اذرعات واهلها ٥ يثرب اذني دارها نظر على ٦ بكر التاء بلاتنوين
 ٥ وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كسار
 ما لا يصرف على هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين
 في مثله مع العلية ايضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع القصة (ولما تنوين
 التزم فهو في الحقيقة ترك التزم ٦ لانه انما يؤدي به استعارا ترك التزم عند بني تميم
 فيروى مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي تصلح للتزم بتأنيها من المد
 فيبدل منها التنوين لمماسته اياها ادا قصد الاستعار بترك التزم فخلو التنوين من المد
 وهذا التنوين يحق العمل ايضا والمعرف باللام قال - اقلني القوم عاذل والعنان * وقولي
 ارصت قد صاب ولم يجمع دخولها الحرف ٧ ولا يمنع ذلك في القياس نحو نعمين

وذيالى بما ذكر من المحذور ٦ (قوله لانه انما يؤدي به استعارا بترك (في القافية)
 التزم) ويلحق آخر البيت وانه نصف المصرة ٧ (قوله ولا يمنع ذلك في القياس نحو نعمين)
 التمثيل في الحرف بالقافية المطلقة نحو رب اولى

٨ (قوله هو كقولهم) أي مغير الجوانب ٩ (قوله الاعاق) المني بالضم والقح أيضا ما بعد من الحراف المفاوز
٢ (قوله حاوى) أي خالى ٣ (قوله جلا ١٥) الخترن (الموضع الذى يرفيه الرياح) آخره مشتبه بالاعلام

لأع الخفخن الخفق السراب
أي رب ومثله كذا قطعه

في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروى المقيد فخص باسم العالى لأن القلو تجاوز الحد
وحدها التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك التزم فإذا دخل القافية
القبدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر أيضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه أيضا
٨ وهو كقوله وقام ٩ الاعاق ٢ حاوى ٣ الخترن في فقع ماقبل النون تشبيها
لها بالخففة أو كسر الساكنين كافي حيثن على مايجئ في آخر الكتاب وأما الخفق بالروى
المقيد تشبيها بالطلق ٤ وأما اختص كون الشيء مسندا إليه بالاسم لأن السند إليه غير عنه
أما في الحال أو في الأصل كذا كرنا لا يغير الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل
لا يدل على الذات الاضما والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختص التنية
والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم وأما نحو ضربت وضربا وضربوا
فأما تأنيث والتنية والجمع فهدر اجمع الى الاسم وكذا التصغير في نحو قوله يا مئيل غزلا
تأنيثنا في من هو لياء بين الضال والجر راجع الى المفعول المتعجب منه أي من ملجأت
والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو شيء موضوع غير موضعه كما ان التأنيث في ضربت
في غير موضعه وأما نحو قوله تعالى ﴿رب ارجعون﴾ على تأويل ارجعنى ارجعنى
ارجعنى ٦ وقول الجاحج يا حرسى اضربا عقه أي اضرب اضرب فليس الاول بجمع
والثاني بتنية اذ التنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثله
أو أكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعوى واضربا بمعنى التكرير كذا كرنا والتكرير ضم
الشيء الى مثله في اللفظ مع كونه آياه في المعنى قلنا كيد والتعريف والتأنيث فيما يفيد التأنيث
ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع بأجرائه مجرى المتنى
والجموع لمشايمته لهما من حيث ان التأنيث كيد اللفظي أيضا ضم شيء الى مثله في اللفظ وان
كان آياه في المعنى أيضا كقوله اضربا عقه مثل ليك وسعدك وقوله تعالى ﴿ارجع
البصر كرتين﴾ في كون اللفظ في صورة المتنى وليس به (واختص الاضافة اعنى كون
الشيء مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كافي غلام رجل وأما متعرف كافي غلام زيد
والتعريف والتخصص من خصائص الاسم كإعراف في لام التعريف وأما الاضافة في نحو
ضارب زيد وحسن الوجه ومؤبد الخدم وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهي
فرع الاضافة المحضة فلا يتكسب المضاف أيضا في مثلها الا اسما (ولم يذكر المص من
خواص الاسم كونه مضافا إليه لتلايد عليه مثل قوله تعالى ﴿يوم يجمع الله الوسل﴾
من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه أيضا واحتدروا عن الإراد
المذكور بان المضاف إليه في الحقيقة المصدر للدلول عليه بالفعل أي يوم جمع الله قيل
والدليل على ان المضاف إليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلوا الفعل من التعريف
نحو ايتك يوم قدم زيد الحار أو البارد ولما اتا فلا اضمن صحة هذا المال وحيث مثله
في كلامهم والظاهر ان المضاف إليه لفظا في نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل

٤ (قوله وأما اختص
كون الشيء مسندا إليه آه)
فان قيل كيف يصح جعل
الاصناد إليه خاصة للاسم
مع شموله فيكون منعكسا
قلنا لا شمول ولا انعكاس
ولذلك احتاج من عرف
الاسم بما يصح ان يحدث
عنه الى ان يقول أو يكون في
معنى ما يصح ان يحدث عنه
ليدخل فيه الاسماء اللازمة
الظرفية

٥ (قوله غزلا ناشدن
لنا آه) شدن التزال
شدونا قوى وطلع قرنه
واستغنى عن امه (الضال
بالالف الصدر البرى
الواحدة ضالة والجمرة
بضم الميم من شجر الطلح
وجمعها سمر

٦ (قوله وقول الجاحج

حرسى) الحرس حرس السلطان وهم الحراس الواحد حرسى لانه قد صار اسم جنس فشب إليه ولا تغل حارس الا بقصد
بني الحراسة دون الجنس

٨ (قوله كما قال في ضرب زيد مثلاً أن زيداً مركباً إلى ضرب) أي مضموم ٨ (قوله ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركباً) هذا مركب في نفسه والاول مركب مع غيره ٩ (قوله كما تقول مثلاً لاجداً لخيرين هوزوج) وبهذا المعنى ورد قوله تعالى ثمانية أزواج من الضأن اثنين الآية ٢ (قوله وتقول لهما معاً زوج) هذا زوج في نفسه وكل واحد زوج للآخر لا في نفسه ٣ (قوله فيومهم ان العرب من الاسماء لا يكون الامر كما من الاسماء لا يكون) ١٦ (بمعنى الامر كما من اثنين فصاعداً كخمسة

عشر ونحوه) التمثيل بـ ليك
اظهر وان كان قوله ونحوه
شاملاً وجعل التمثيل را
جمالاً المركب مطلقاً لا يحسن
٤ (قوله الا ترى ان المضاف
اسم مركب إلى المضاف اليه
ولا يستحق بهذا التركيب
اعراباً) قيل البسدا
ركب مع الخبر وليس
احدهما مأملاً في الآخر
على المذهب المختار عند
البصريين فالعبر في الاعراب
التركيب الذي يتحقق معه
العامل سواء كان مع العامل
اولاً

٥ (قوله معنى الاصل هذا
ايضاً من ذلك لانه اصطلاح
مجدد) فيه مناقشة تظهر
بأننا مل في الفرق بين ان يقال
هذا معنى الاصل وهذا
اصله البناء ان المتبادر من
الاول ان المشار اليه منتصف
بالتأويل بحسب الاصالة
دون العروض المتبادر
من الثاني ان

وحده كان الاسمية في قولهم آيتك زمن الحجاج امير هو المضاف اليها وامان حيث المعنى
فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملة في قوله (وهو معرب ومبنى للمعرّب المركب الذي
لم يشبه مبنى الاصل) هذا احد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسماء فلا يذكر
الاقسام ما فكتابه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود والى ذلك كرهنا في صنف
الاسم ونلفظ المركب يطلق على شيئين على احدهما الجزئين او الاجزاء بالسطر الى الجزاء الاخر او الاجزاء
الاخر ٧ كما يقال في ضرب زيد مثلاً أن زيداً مركباً إلى ضرب (وهو معرب ومبنى للمعرّب المركب الذي
مركبان ٨ ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما تقول
مثلاً لاجداً لخيرين هوزوج الاخر ٢ وتقول لهما معاً زوج ومراد المص المعنى الاول وليس يرضى
لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه واجزائه ٣ فيومهم ان
العرب من الاسماء لا يكون الامر كما من اثنين فصاعداً كخمسة عشر ونحوه وهذا باب المص بورد
في حدود هذه المقدمة الفاظ غير مشهورة في المعنى المقصود اعتماداً على عنائته ويبنى ان يختار
في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشوكة فكيف
بإستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهرهم وان تزلعن هذا المقام وسئل ان المركب
في الطاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه لمبنى
الاصلي معرّب بل الاسم المركب الى مأملة ٤ الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف
اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعراباً بل المضاف اليه يستحق بالتركيب الاضافي لان المضاف
مأملة على قول او الحرف المقدر على الآخر كما يحمي وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق
احدهما بهذا التركيب اعراباً معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوائل السور
نحو حم ويس (قوله ٥ معنى الاصل هذا ايضاً من ذلك لانه اصطلاح مجدّد منه مراد به
الحرف والقول الماضي الامر على ما ذكره في المرح وان اخذنا لفظ البنى الاصل على
ما يقتضيه القطف من المعنى المشهور ٦ دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعاً اذ
اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه الصرية ٧ فردد عليه اسم الفاعل واسم المفعول
والمصدر وجعل باب ما لا يتصرف بل ان اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصيلاً
في الاعراب كما لم يورد المانع عليه كما يحمي في باب المرد عليه ما ذكرنا لا يرد على تفسيره
الشيء الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو اجعني ضرب زيد عراباً من ذلك

(بان يقال)

اصله ان يبنى سواء يبنى كما هو اصله او عرض له الاعراب وح يتدفع ما لورده ويختصر مبنى الاصل في الاور البنية
والجملة من حيث هي
من حيث هي جملة
٦ (قوله دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعاً) ودخل فيه ايضاً الجملة
٧ (قوله فردد عليه اسم الفاعل واسم المفعول) اي يخرج هذه الاسماء المرتبة عن حد المعرب

٨ قوله (وهو الاسماء المعددة تعديدا كاسماء المدن نحو واحد اثنان آه) جل صاحب الكشف الاسماء المعددة العارية من المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع **خ** ١٧ في العرب الذي هو اسم معقول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل

الاباء اعراب على الكلمة بعد التركيب بل في العرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الارباب بعد القيد والتركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المعنى مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل واما وجود الارباب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي

بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع انى ان ضرب والام يمل فهو مشابه للماضي مع انه عرب لان مشابهة المصدر لطلق الفعل سبب عمله لامشابهته للماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال (واما ذكر في حد العرب التركيب وكونه غير مشابه للمبني الاصل احترازا من فسمى المبني وذلك لان لاسم اما ان يبنى لعدم موجب الارباب اعني المعاني المتساقبة على الاسم الواحد كالقاف على والمفعولية والاشافة وهو ٨ الاسماء المعددة تعديدا كاسماء المدن نحو واحد اثنان ثلاثة واسماء حروف التهجى نحو الف باءات ونحو زيد بكر عمرو والاصوات كنخ وهدع والمضائق الوجبة للارباب واما تحدث في الاسم عند تركيه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الارباب فلهذا قال للركب اى الاسم الذى فيه سبب الارباب فخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ويحى في التصريف في باب التفاه الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعددة تعديدا انشائا تعالى (واما ان يبنى مع حصول الوجبة للارباب لوجود المانع منه والمانع مشابهة الحرف او لقفله على ما يبعث في باب المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الاضلال والمركبات وبعض الظروف على ما يأتى (فتقوله الذى لم يشبه ببنى الاصل يخرج هذه الاسماء واما تصح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه **ق** قوله (وحكمه ان يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا) هذا الذى جعله المصنف بعد تمام حد العرب حكما من احكامه لازما له جعله انتهاء حد العرب فقالوا العرب ما يختلف آخره باختلاف العامل (قال المصنف ٢ وهو احق يلزم منه الدور لان المقصود ليس بمطلق اختلاف الاخر بل الاختلاف الذى يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة العرب ولا فان حددنا العرب باختلاف العامل كان معرفة العرب متوقفة على معرفة الاختلاف **ق** توقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة العرب ليميز عند المنشئ للكلام فيعطيه بعد تفعل حقيقته حقه من اختلاف الآخر ٢ اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة العرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موقوف به كالقرآن وغيره جاز تعريف العرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة العرب (ان قيل اى فرق بين العرب والمنشئ في الحكم المذكور فان المبني ايضا يختلف تقديرا وذلك في احد قسميه اعني المركب منه مع العامل نحو جاني هؤلاء فهو مثل جاني قاضي فاجواب ان العرب يختلف آخره تقديرا اى يقدر الارباب على حرفه الاخير ولا يظهر اما لتعذر كافي المقصور او للاستقبال كافي النقص ٣ بخلاف المبني فان الارباب لا يقدر على حرفه الاخير اذ المانع من الارباب في جلته وهو متابعته للمبني لاني اخره نحو هؤلاء واسم وقد يكون في آخره ايضا كما في جلته نحو هذا فلذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اى في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاء في التثنية فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره

معربة
٢ وهذا الحد نسخ
٩ قوله (توقف كل محدود على حده فيكون دورا) ولا يندفع الدور بما يقال ان الموقوف على معرفة العرب هو
الاختلاف الحاصل في كلام المنشئ والذى توقف عليه معرفته هو الاختلاف الحاصل في كلامهم وذلك لان حصول الاختلاف في كلام المنشئ مطابقا لما في كلامهم هو المقصود
الاصلى من معرفة العرب لكن معرفة العرب انما يتربط عليها ذلك الحصول اذا حصل منها او لمعرفة

الاختلاف الحاصل (ش) في كلامهم قول (٢) المنشئ ملاءمة الاسم (ل) عرب وكل ما هو عرب باختلافه في كلامهم هكذا في كلامهم هكذا وحيد يعطيه ذلك الاختلاف فالدور اما هو بالنظر الى المقصود من هم التعريف

٤ قوله (هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح) فانه فصل هذا عما بعده وبين ان هذا الحد اولى من حده باختلاف الآخر وطول فيه ثم قال قوله ليدل تنبيه على حله وضع ح ١٨ ◀◀◀ الاعراب في الاسماء فهذا الابدان بمنزلة

(قوله لفظا وتقدير ا مصدران بمعنى القبول اى يختلف اخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فاما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اى اختلاف لفظ وتقدير ◀◀◀ قوله (الاعراب ما يختلف آخره به) ٤ هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح ◀◀◀ وقوله (ليدل على المعاني المتصورة عليه) ٥ بيان لعل وضع الاعراب في الاسماء والتضهير في قوله اخره للمرب وفي قوله به لما قوله المتصورة على المتعاقبة (قوله عليه اى على العرب) قوله ٦ ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما يعنى بما الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظه ما العامل ايضا لانه الشئ الذى يختلف آخر العرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التى هى الاعراب ٧ فهم في الظاهر كقاطع والسكين وان كان فاضل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالآلة الاعراب الان الهاء جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لآلة ولهذا سموه عاملا (ويمكن الاحتدار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعنى ان العامل كالعلة الموجودة بان يقال بآلة الاستعانة دخولها في الآلة اكثر منه في الموجود) ولا يعترض على الحد بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة وباء النسبة وقمعه لاجل ما تأنيب بان يقال الاعراب انذى كان على الآخر اتنى لاحل ياء الاضافة من غير امتد الى شئ آخر واتنى لاجل ياء النسبة وتاء التأنيث واثبت الى الياء والتاء بتركيبهما مع الاسم ٨ وهذا تغير في الآخر وكذا في الف التنى ويأته وواو الجمع ويأته وذلك لانه قال الاعراب ما يختلف اخر العرب به والعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل الصامل في المضاف الى الياء والمسوب والمؤنث بالتأه والتنى والمجموع الابد لخاصي الاحرف المذكورة بهالآنك اخبرت مثلا في قولك جائي مسلان من التنى ولم تغير عن المفرد ثم تنبيه وكذا البواقي قبل لخاصي هذه الاحرف كان الاسم مفردا لعدم التركيب فلم يختلف آخر العرب بهذه الاحرف (ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير في نحو مسلان ومسلون ليس في الاخر اذ الآخر هو التنون وذلك لان التنون فيهما كالتنون فكما ان التنون لم يرضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر الحروف فكذا التنونان (قال للمصنف انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسي على حد بعض المتأخرين الاعراب اختلاف الآخر ٩ لان الاختلاف امر لا يتحقق بثبوته في الآخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث لا تدري بقولك ما يختلف آخره ولا يختلف اخر شئ بشئ الا وهما اختلاف اذ القل متضمن للمصدر (وقان ولونبت الاختلاف ايضا ١٠ فهو امر واحد ناس من مجموع الضم والفتح والكسر لانه كل واحد منها اذا لزم اخر الكلمة واحد منها لم يكن هاء اختلاف فالاختلاف شئ واحد والاعراب بالاتفاق ثلاثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا (ولهم ان يقولوا هذا منك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة حركة اخرى وانقلاب حرف حرفا آخر ٣ والانقلاب من حيث هو هو شئ واحد (والحق

التصريح
٥ قوله (بيان لعله وضع الاعراب في الاسماء) ولو كان من تمام الحد كما يحتمل صبارة المتأمل يرد النقض بالصامل
٦ قوله (ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما) اذا كان الاختلاف ذا اولى هذه المعاني كان هو الاعراب وهو باطل عند المصنف فالصواب ان الضمير لـ
٧ قوله (فهم في الظاهر كقاطع والسكين) ولا شك ان القاطع انما حصل من القاطع بهذه الآلة
٨ قوله وهذا تغير في الآخر وكذا في الف التنى ويأته اى يعنى ان القاطع قبل الف والياء في التنى والضم والكسر قبل الواو والياء في الجمع تعبير في الآخر ايضا
٩ قوله (لان الاختلاف امر لا يتحقق بثبوته اى لم يرد ان آخر العرب لا يتصف بالاختلاف حتى يرد عليه ما ذكره الشارح بان اراد ان الاختلاف ليس امر متحقق بل هو امر اعتبارى وليس ان وجود في آخر العرب الا تلك الحركات والحروف الدالة على المعاني المتصورة عليه فهى الاعراب لاذلك (ان معنى الامر التنبه الى الذى يتصف بها آخر العرب ولا استحالة في ان يكون امر موجود في آخر العرب سببا لاتصاف

ان وجود في آخر العرب الا تلك الحركات والحروف الدالة على المعاني المتصورة عليه فهى الاعراب لاذلك (ان معنى الامر التنبه الى الذى يتصف بها آخر العرب ولا استحالة في ان يكون امر موجود في آخر العرب سببا لاتصاف

٤ قوله (فان زيد مثلاً في حال الافراد لم يستحق شيئاً من الحركات آه) قالوا لئن سلم ان حجة اى في آخر زيد امرأ زائداً فلا ان يكون ناشئاً من متعدد ﴿ ١٩ ﴾ من الضم والفتح والكسر واذا نشأ عن متعدد بطل قسب

الاعراب الى ثلثة ير: ان الامر الزائد على تقدير تحقيقه هو الاختلاف الناشئ من متعدد اذ لا ينفك اختلاف من امر واحد ولا شك ان الاختلاف الناشئ من هذه الثلثة لا يكون ثلثة بل اثني اذ ينشأ من الضم والفتح اختلاف ومن هذا القم والكسر اختلاف في المثال المذكور قد استوفى زيد اقسام الاعراب قلعه ولم يوجد هناك الاختلاف وما يظن من حصول الاختلاف نظراً الى السكون السابق ليس بشئ لان نسبة الاختلاف الى طرفه على السواء فاذا كان هو الاعراب وكان الاسم في احد طرفيه معرباً لزمان يكون في الطرف الاخر كذلك دفه المتكلم فيكون في حال السكون السابق معرباً ايضاً وهو باطل وبه قررنا صارت تقرير الشارح واعتراضه هباء منثوراً - قوله (فقد حصل

ان معنى قولنا يختلف الآخر اى يتصف بصفة لم يكن عليها قبل ٤ فان زيد مثلاً في حال الافراد لم يستحق شيئاً من الحركات فاضممت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف اى انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة ٦ فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى القصة غير انتقاله الى الضمة ٧ وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة فهنا ثلاث اختلافات مغاير بعضها لبعض ٨ بحسب تضاريس الحالات للتنقل اليها وان كانت داخلية في مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلاثة كالاعراب والاعراب ايضاً هو الانتقالات المذكورة * هذا اذا اعرّب بالحركات وان اعرّب بالحروف فاختلاف الآخر اذن واحد نوعين احدهما رد حرف محذوف من الكلمة قطعاً او رده مع القلب كما اذا اردت مثلاً اعراب اب بالحروف رددت عليه الواو المحذوفة رها ورددتها وقلبها الفا في النصب وياه في الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذي زيد في الآخر لغرض يمينه اعراباً ايضاً اوجهه مع القلب اعراباً كما جعلت الالف والواو الزيدتين علامتين للثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلون علامتي الرفع ايضاً وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجر وكذا فوه وذو مال فقد اختلف حال الواو والالف رها لانها صاروا لشئيين بعدما كانا لشيء واحد (وينبغي ان يقدّر كل واحدة من الكسرين في نحو ان السلمات وبالسلمات غير الاخرى فالاختلاف في آخره ثلاثة فهما كضمتي فلك مفرداً وفلك مجموعاً وكذا فمتنا نحو ان اجنوباً وجد ويدا ان السليين وبالسليين وان السليين وبالسليين ٩ وليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذ جعلنا اعراباً لان علامتي الثنية والجمع لا يجوز حذفهما ٢ قنين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالاعراب وهو هو ولوجعلنا ايضاً الاختلاف تحول حركة حركة او حرف حرفاً كما فهم المص في ايضاً ثلاث اختلافات بحسب التحولات تحول الضمة قصّة وتحول الضمة كسرة وتحول القصة كسرة وكذا في الحروف ولوجعلنا تحول الضمة قصّة غير تحول القصة ضمة حصل ست اختلافات (٣ والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولاً وهو ثلاثة) وقال ايضاً لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كالوجعل مثلاً زيد اسماً لتخصى ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاء في زيد فلا اختلاف اذ لم تحول حركة الى حركة بعد (٤ والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون الى حركة ما قبله اذن اختلاف ثم تقول ولو فسرنا الاختلاف ايضاً بانقلاب حركة لكان الالتزام مشكوكاً فيه وبين الناحية ٥ قوله ما اختلف آخره به فإلم يقلب حركة حركة لم يكن ما اختلف آخره به (فان قال اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان قبل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما اختلف آخره به لاما اختلف (قوله ليدل على المعاني قليل لوضع الاعراب في الاسماء أعلم ان ما يحتاج الى التمييز بين معاني الكلم على ضربين احدهما

بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى القصة (اى من السكون ٧ قوله) وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة آه) اعتبر الانتقال من السكون الى الواحد الثلثة على سبيل البدل ولم يعتبر الانتقال من احدها الى الآخر وهذا اه

ان يكون في كلمة معنيان اواكثر غير طارئ احدهما على الاخر كما في الكلم المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض وضرب في التأثير المعروف والسير وكذا جميع الانفصال المضاربة عند من قال باشتراكهما ومن للإبتداء والتبيين والتبعيض قتل هذه لا يلزمه الصلابة الهينة لاحد المعنيين او المصانعي عن الاخر لان جاعله لاحد المعنيين ه واضعاً كان او مستعملاً لم يراع فيه المعنى الاخر اى الواضع في وضعه لم يلاحظ المعنى الاخر اصلاً وكذا المستعمل في استعماله فيه لم يلاحظ لعدم احتياجه اليها وربما لاحظته فخصب قرينة قوله (ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة) فان المستعمل في المعنى المجازي لا بد له من ملا حظة المعنى الحقيقي فلا بد له من نصب قرينة ملا فته بل منه بل الواضع في تجويز الاستعمال فيه يحتاج الى اعتبار قرينة اجالا ٨ قوله (ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها طرأ ذلك المعنى) كالعامل الذي يطربه المعاني المستورة على الاسماء ٩ قوله (وجعلت) اى العلامة في بعض الاسماء حروف الد ١٠ قوله (معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة) اى اضيف اليه معنى العمدة وهو معنى الفعل بواسطة حرف ان يميز بجملة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن يق من الحركات غير الكسر فزيه مع كونه ه صوب المحل لانه فضلة فصار ٢ معنى كون الاسم مضافا اليه معنى

ان يكون في كلمة معنيان اواكثر غير طارئ احدهما على الاخر كما في الكلم المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض وضرب في التأثير المعروف والسير وكذا جميع الانفصال المضاربة عند من قال باشتراكهما ومن للإبتداء والتبيين والتبعيض قتل هذه لا يلزمه الصلابة الهينة لاحد المعنيين او المصانعي عن الاخر لان جاعله لاحد المعنيين ه واضعاً كان او مستعملاً لم يراع فيه المعنى الاخر اى الواضع في وضعه لم يلاحظ المعنى الاخر اصلاً وكذا المستعمل في استعماله فيه لم يلاحظ لعدم احتياجه اليها وربما لاحظته فخصب قرينة قوله (ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة) فان المستعمل في المعنى المجازي لا بد له من ملا حظة المعنى الحقيقي فلا بد له من نصب قرينة ملا فته بل منه بل الواضع في تجويز الاستعمال فيه يحتاج الى اعتبار قرينة اجالا ٨ قوله (ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها طرأ ذلك المعنى) كالعامل الذي يطربه المعاني المستورة على الاسماء ٩ قوله (وجعلت) اى العلامة في بعض الاسماء حروف الد ١٠ قوله (معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة) اى اضيف اليه معنى العمدة وهو معنى الفعل بواسطة حرف ان يميز بجملة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن يق من الحركات غير الكسر فزيه مع كونه ه صوب المحل لانه فضلة فصار ٢ معنى كون الاسم مضافا اليه معنى

العمدة بحرف معنى اخر منضم الى المعنيين المذكورين علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلى في هذه الفضلة نحو الله لافضل فاذا عطف على الجبرور فالمحلى على الجر الظاهر اولى من المحلى على النصب المقدر (وقد يحتمل على المحلى كافي قوله تعالى **والمصموا برؤسكم وارجلكم**) بالنصب فان سقط الجار مع الفعل لزوما كافي الاضافة زال النصب المقدر كما يحكى **ثم اعلم** ان يحدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا يحدث علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للفعل قبل العامل في القاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئى الكلام (وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائى والقراء اذ كل واحد منهما صار عدة بالآخر) واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع القاعل وهو قريب على الاصل المذكور ٣ اذ ياندا احدهما الى الآخر صار فضلة ٤ فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة (وقال هشام بن معوية هو القاعل وليس بجيد لانه جعل الفعل الذى هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة) وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه مقتضى الفضلات (وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل للمهد المذكور) وجعل الحرف الموصل لاحد جزئى الكلام الى الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة اذ يسيه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة (ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذى اوصله الحرف الى الفضلة لفرض التخصيص او التعريف في الاسم كما يحكى في باب الاضافة في قول النصب المحلى عن الجبرور لفظا لكون الناصب اى الفعل مع القاعل محذوف تسيامقيا مع حرف الجار الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل زيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف وجبروره ومعنى ايضا دلالاته على معنى اللام في نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضبة اذ هو مبین بالثاني فيصالح على الجر على هذا الاسم كما احيى على حرف الجر كما يحكى فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التى تكون بواسطة ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما يضاف اليه الاسم والثاني في الجبرور السند اليه نحو مريم زيد والاصل فيهما ٥ ايضا ذلك كايضا (وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا ٦ اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القيلين وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فيبقى ما بعدهما منصوبا في اللفظ هذا (واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شئ بل معانيها طارية على معاني الفاظها كالحرف في حد الاسم) ولما الاتصال فلا يلزمها الامعنى واحد طارئ كما يرمى قد يطرأ عليها في بعض المواضع احد المعنيين المتبسين كما في قوله ما بالله حاجة فيظنك على ما يحكى في قسم الانفصال فاعتبر ذلك الكوفيون

٣ قوله (اذ ياندا احدهما

الى الآخر صار فضلة)

اى ما عداهما من متعلقات

الفعل

٤ قوله (فهما معا سبب

كونها فضلة اى في كون

الفضلة فضلة

٥ قوله (ايضا ذلك) اى

كونه حكم الفضلة

٦ قوله (اذ هما فضلتان

بواسطة الحرفين) اى الاسم

والفعل

٧ قوله (اسماء الاصوات كخف وجه وده) جه وده كلاهما زجر للابل ودج صياح للدجاج ٨ قوله (تكتبان في الطريق لام الف) قال ابو اليجم الجلي اقبلت من عند زباد كالحرف تخط رجلاي بخط مختلف وتكتبان في الطريق لام الف قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة قالية تسمى الفاء المتحركة تسمى همزة ويظهر من ذلك ان الالف يتناولهما اما الالف مزين قسميهما باطلاق الالف على احدهما وتسمية الآخر بالهمزة وفي الكشف ان معنى الالف لا يكون الاسما كنافر يمكن جعل السمي ههنا صدرا لاسم كافى الحروف الاخر ولم يستثن من اسماء الحروف ٢٢ ◀ الالف قبل وذلك لان اسم

الهمزة محدث وهى داخلة في الالف وبالجملة فالالف اما مختص بالساكنة او متناول للمتحركة ايضا وقد حكم الشارح بانه اسم للهمزة فقط لانه مصدر بها على قياس سائر اسماء الحروف وجعل اسم الساكنة لفظا لا وفيه تكلف لا ينبغي ثم ان جعله اسماء الحروف في سلك الالف صوات بعيد جدا لان اسماء الحروف تستعمل في التراكيب مراد بها معانيها التي يراد بها حال افرادها وتعرف باللام كذلك كسائر الاسماء العربية بخلاف الاصوات فانها اذا وقعت في التراكيب يراد بها الفاظها فخلق فيها ماحق في الكشف متقولا عن ائمة النحو غاية ما في الباب ان وقوع هذه الاسماء بطريق التصديد كثير كاسماء العدد ٩

وقالوا اعراب المضارع اصيل لا بمشابهته الاسم خلافا للبصريين على ما يبحى في بابها فظهر بهذا التقدير ان الاصل في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا (فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهى في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كالتقدم في الاسماء المعدودة) قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء التي تستعمل في الكلام مركبة فاستعملها مفردة بخلاف لفظ الواضع فبناء المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لتكون استعمالها مفردة عارض لها غير وصى (وقد خرج من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما ٧ اسماء الاصوات كخف وجه وده لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لم تكن في الاصل كانت كما يبحى في بابها والثاني اسماء حروف التهجى لانها كالحكاية لحروف التهجى التي ليست بكلم ومن ثم كانت او ايلها تلك الحروف الحكيمة الالفاظ لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة (واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فيبغى ان تقول لا ولا تقول لام الف (واما قوله ٨ تكتبان في الطريق لام الف ٩ فقصوده اللام والهمزة لاصورة لا (ولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين في نظره فلم يميز ان يوصفهما على اقل من ثلاثة احرف لانه لا يجد معربا على اقل من ثلاثة احرف الا وقد حذف منه شيء كيدودم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كخف وجه وبا وتا وتا (٢) وانما صاغ على اقل من ثلاثة ما كان يعرف به يكون في التركيب مشابها للحرف كما ومن وتا الضمير وكافه فعلم انه يبنى ثبوت علته فحوز بناؤه على اقل من ثلاثة (ثم نقول لا يلزم الكسائي والقرام ما الزما في ترفع المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الآخر لانه يجب تقدم العامل على المفعول فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان التقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء (وانما يلزم هذا ذلك ٣ لان العامل النحوى ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كمروروا وجبا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كامر (٥) قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر ٦ فاذا اختلف الجهتان فلا دور واما تقدم المبتدأ فلان حق

قوله (فقصوده اللام والهمزة لاصورة لا) الظاهر ان المراد صورة الالف الساكنة لان الهمزة لاصورة (المنسوب) لها معينة الاتي اول الكلمة ٢ قوله (وانما صاغ على اقل من ثلاثة آه) قال صاحب الكشف ان اسماء الحروف تقع في التصديد كثيرا فنفتت بالتصديق فيها معدود وذلك يدفع كلام الشارح ٣ قوله (لان العامل النحوى ليس مؤثرا) فان قلت المؤثر في الحقيقة يجب تقدمه على اثره تقدمه بالذات دون الزمان والتلفظ والمقصود هنا

٢ (قوله واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف عليهما) ومن جعل العامل فيهما معنى الابتداء واعتبر فيه الجرد عن العوامل قال هو حامل ﴿ ٢٣ ﴾ معنوى ضعيف يبقى عند دخول العوامل اللفظية فلذلك

يطل عليه معها

٣ (قوله ووجه مشابهتهما

للفضلة) أى الابتداء

المنصوب والخبر المنصوب

٤ (قوله نجي في ابوابها)

أى العوامل المذكورة

٥ (قوله وإنما جاز تقدم كل

واحد من جزئى الاسمية

على الآخر آ) ومن قال

العامل هو الابتداء قال لما

لم يكن شئ منها ممولا

للأخر جاز تقدم كل واحد

منهما على الآخر إلا أن

الحكموم عليه أولى بالتقديم

٦ (قوله تدعين باسم

الشيب في مثل) قاله

ذوالرؤمة ومما يجوابه

من بصرة وسلام الشيب

بكسر الشين صوت مشافر

الأبل عند شرب الماء

والتلثم اسم موضع وثيل

الذى فيه ثلثة والبصرة

جارة رخوة ببل إلى

البياض والسلام بكسر السين

الحجارة الرقيقة قوله تدعين

النسب ان يكون تابعاً للنسب اليه وفرطه وإما تقدم الخبر فلا تحط الفائدة وهو المقصود من الجملة لآلئ إنما ابتدأت بالاسم لفرض الاخبار عنه الفرض وان كان متأخراً في الوجود إلا أنه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذى قال فيه أول القصر آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذى فيه فترافع المبتدأ والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما فى الآخر فى نحو قوله تعالى ﴿ إلهما تدعوا ﴾ فإداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمد فالتبدا والخبر على هذا التقدير اصلا فى الرفع كالفاعل وليسا بمسولين فى الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولادليل على ما يميز الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يميز الى سيويه من كون المبتدأ اصل الفاعل فى الرفع وعلى التقريب المذكور التميز والحال والمستثنى الفضلة اصول فى النصب كالمفعول وليس بمحمولة عليه كما هو مذهب الصائغ (ولما كان مستكراً فى ظاهر الامر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر فى الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر ٢ واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف عليهما فنقض عليهما كثير مما دخل عليهما مؤثراً فيها معنى ككان وظن وكاد وان اخواتها وما ولا التبرئة على ما يحى فى ابوابها فصارت العمد فى صورة الفضلة منتسبة وهى اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد ومفعولا ظن ٣ ووجه مشابهتهما لفضلة ٤ يحى فى ابوابها (٥) وإنما جاز تقدم كل واحد من جزئى الاسمية على الآخر لعل كل واحد منهما فى الآخر والعامل مقدم الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود الخبر عنه على الخبر وان كان الخبر مقدماً فى العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس مأملاً فيه كما كان المبتدأ فى الخبر ولم يشتر بحال التفاصيل ولم يلزموها موضعها الطبعي اعني ما جدد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيًا فاطلب لبناءه علة كما ذكره فى الضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف (وإما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبنواهما اصلى ولا يحتاج الى تليل واعرابهما فى نحو قوله ٦ تدعين باسم الشيب فى مثل ﴾ وقوله اذا اجتمعوا على القواوا ﴾ واه حاج بينهم جدال ﴾ معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم بالصواب ﴾ (قوله واتواهم رفع ونصب وجز فالرفع على القاصلية والنصب على المفعولية والجز على الاضافة) اعلم ان الحركات فى الحقيقة اباض حروف العلة فضم الحرف فى الحقيقة آتيان بعده بلا فصل بعض الواو وكسره الاتيان بعده بجزء من الياء وقمعه الاتيان بعده بشئ من الالف والا فالحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنك لما كنت تأتى عقب الحرف بلا فصل بعض حروف الد

الضمير فيه للابل اى دعا بعضها بعضا الى الله بهذا الصوت وهو شائعة بعضها على بعض فى حوض مثلم او مكان

جوابه من هذين الخبرين

٧ قوله وبضد ذلك سكون الحرف يعني ان سكون الحرف ان لا يؤتى ﴿ ٢٤ ﴾ بعده بشئ من هذه الابعاض بلافضل

٨ قوله لكننا من فرط الصالحا به يتوهم انها معه لا يبعده) ومن فرط الاتصال وشدة الزوم فمضرا وتصرر النطق بالحرف ابتداء بدون الحركة واما اذا تلفظ بالحرف بعد حرف آخر فلا تصرر اصلا في ترك الحركة فالتيان بشئ من تلك الابعاض لازم الحرف اما بعده بلافضل واما قبله

بلافضل او مع فصل ٩ قوله وحركة البناء كسرا لان الاولين اى الجر والحفظ

٢ قوله من صورة القم من الثالث اى الكسر

٣ قوله والظاهر فى اصطلاحهم ان الارباب هو الاختلاف يمكن ان يقال الظاهر فى اصطلاحهم ان الارباب هو الحركات والحروف وذلك لان الارباب انما سمي اربابا لان فيه ابانة وكشفا عن المعنى والابانة انما هى للحركات والحروف انفسها لانها اعلام المعانى اتفاقا كما يدل عليه قوله الرفع انتقال الآخر الى علامة العدة ايضا سوا المعانى بالقتضية

سمى الحرف مضرا كما كك حركته الحرف الى عجز حرف المد ٧ وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف ٨ لكننا من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا يبعده بلافضل فاذا اشيعت الحركة وهى بعض حرف المد صارت حرف مد تاما (وانما قيل لم القائل رفع لائق اذا ضمنت الثقتين لاجرا هذه الحركة ارتقتنا عن مكانها فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوايه فسمى حركة البناء ضمنا وحركة الارباب رفعنا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لتبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب القم تابع لقصد كأن القم كان شيئا ساقطا فقصبت اى اقتنه بفعله اياه فسمى حركة البناء قضا وحركة الارباب نصبا (واما جر الفلك الاسفل الى اسفل وحفظه فهو ككسر النشئ اذا المكسور يسقط ويهوى الى اسفل فسمى حركة الارباب جرا وحفظا ٩ وحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح واطهر فى المعنى المقصود ٢ من صورة القم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالنشئ القاطع للحركة او الحرف فسمى الارباب جزما والبنائى وقفا وسكونا (وانما سمي العرب مربعا لان الارباب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله صلى الله تعالى عليه واله الثيب يرب عنها لسانها (اى بين وسمى المبنى مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المخصوص (قوله فالرفع علم الفاعلية اى علامتها (والاولى كما بينا ان قال الرفع علم كون الاسم عدة الكلام ولا يكون فى غير العمد والنصب علم الفضلية فى الاصل ثم يدخل فى العمد تشبها بالفضلات كما مضى (وعلى قول المصنف الرفع فى الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اى كون الاسم مضافا اليه معنى اول لفظا كفى فلام زيد وحسن الوجه (فالرفع ثلاثة اشياء الضم والالف والواو فى نحو جاء مسلم ومسلون وابوك (والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء فى نحو ان مسلما ومسلات واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلاثة اشياء الكسر والفتح والياء فى نحو زيد وابجدو مسلمين وبابك وكل ماسوى الضم فى الرفع والفتح فى النصب والكسر فى الجر فروعها كالجزم وبين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه اما كون الرفع اعم فلو قومه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قديكون علم العدة كما فى جاء الرجل وقد لا يكون كما فى حيث وكذا الكلام فى النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر فى عبارات البصرية فعلى لائق الاعلى حركات غير اعرابية باية كانت كضمة حيث اولا كضمة كاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الارباب ايضا كقول المصنف بالضمية رخصا والكوفيون يطلقون القاب احدا النوعين على الآخر مطلقا (وقوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الارباب الاختلاف كان الرفع انتقال الاخر الى علامة العدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر الاترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات

(وانما)

اى للارباب ولا شك انها تقتضى اولا وبالذات ما هى علامة لها واما الاختلاف فهو

ه تابع لذلك الاقتضاء فالظاهر ان الأعراب هونك العلامات واما قوله البناء هوندم الاختلاف فيكون الأعراب هوالاختلاف لانهما متقابلان فنقول هذا الضيل يضمحل بان العرب فيه شيان الاختلاف واما المبني فليس فيه االعدم الاختلاف اذلا حاجة فيه الى سبب يتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف وقد بينا ان الاختلاف لا يصلح ان يكون اعرابا بل الأعراب هوسبب ﴿ ٢٥ ﴾ الاختلاف ولما لم يكن في المبني االعدم الاختلاف اى البقاء على

حالة واحدة تعين ان يسمى بناء وليس الحركة والسكون في آخره سببا لعدم الاختلاف فلذلك لم يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين

٤ (قوله واما جعل الأعراب في آخر الكلمة آه) واذ قيل الرفع علم الفاعلية مثلا فان اريد بالفاعلية ما هي صفة الاسم فالوجه في جعل الأعراب في آخر الكلمة ما ذكره وان اريد بها ما هي صفة لدوله فالوجه ان يقال الدال على الوصف بعد الدال على الموصوف به

٥ للأعراب نسخده

٦ (قوله نظرا الى ان السمي مأملا في الحقيقة

١) واما جعل الأعراب في آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه عدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف (قوله والعامل ما به يقوم المعنى يقتضى ٥) انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف آخره لاختلاف العامل الى بيانه ويسمى بالتقوم نحو ما من قيام العرض بالجور فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلمة عدة او فضلة او مضافا اليها وهى كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالوجه كما ذكرنا لهذه المعاني هو المالك والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجود لعلامات هذه المعاني هو التكم لكن النواة جعلوا الآلة كأنها هي الوجود للمعاني وعلاماتها كما تقدم فلها سميت الآلات عوامل (فاليه في قوله به يقوم للاستعانة ٦ نظرا الى ان السمي مأملا في الحقيقة آله والقوم هو التكم وليس الباء كما في قولك قام هذا العرض بهذا الحل ولا شك ان في لفظ المصنف ايها ما ٢ لان الظاهر في نحو قام به وقوم به هذا المعنى الأخير (فاذ ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى يقتضى للأعراب وذلك المعنى كون الاسم عدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف فن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع المقدم للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا يكرهها على حرف الجر مقدرا ٣ وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤية وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف اليه او مبني به كما ان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوعى ضعيف فاذا وقع موقعها فاعلى السببية او واو الجمع كما يجيئ في باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وكذا الجر رب المقدرة بعد الواو والفاء ويل ليس بضعيف (ومن قال ان عامل الجر هو المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريطة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كعلام لزيد فعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له بواسطة الاولى فهو الجار بنفسه (وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بنى لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى يقتضى والعامل ما به يقوم المعنى يقتضى (وان اراد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فيبنى ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التى بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاستناد لا الفعل (قوله فالمراد

قائمة بالعامل بل بالاسم بواسطة العامل ٢ (قوله لان الظاهر في نحو قام به ويقوم به هذا المعنى الأخير) اما الظهور في نحو قام به فلاخفاء فيه واما في نحو تقوم به فلاته تقبل منه فعناء بحسب الفقه راجع اليه ٣ (قوله وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤية) اخي حين سئل كيف اصبحت قال خير اى بخير

٤ (قوله وكان عليه ان يضم اليه قيد آخر وهو ان لا يكون من الاسماء) ٢٦ السنة آه قبل الاسماء الستة يعلم خروجها

من هذا الحكم بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها فلاحاجة الى الاحتراز عنها ورد بانه بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتفى بذلك ولا يصح بقيد الانصراف ههنا احترازاً عنه وقد يقال هي اسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر في عدد فاحتياط في الاحتراز من غير المنصرف كيلا يقع خلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بإحدى شيئين اذ ليس الامتناء بحالة كالامتناء بالانحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب له جدا

٥ (قوله ويجوز ان يكون المعنى ملتبساً بالضمّة) فيكون الباء للالتصاق

٦ (قوله والثاني من الثلاثة) الاسم ما فيه الضمة رضا والكسرة جراً ونصباً

٧ (قوله والثالث ما فيه الضمة) جمع المؤنث اولى لان الكسر من جمع المذكور قد خرج بالقييد الاول وقد احتياط في القيد الاول بفعله احترازاً عما لا يخرج القيد الثاني وهذا الاحتياط بالثاني انشأ

المنصرف والجمع الكسر المنصرف بالضمّة رضا والقحمة نصباً والكسرة جراً جمع المؤنث السالم بالضمّة والكسرة غير المنصرف بالضمّة والقحمة اخوك وابوك وجوك وهوك وفوك وذومال مضافة الى ضمير به التكلم بالواو والالف والياء التثنية وكلام مضاف الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكور السالم والواو عشرون واخوانها بالواو والياء) هذا تقسيم الاسماء العربية بحسب اعرابها المختلفة وذلك انما بين ان الرفع ثلاثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلاثة فهو يريد بيان محال هذه الاعراب وان كل واحد منها في اى معرب يكون فبدأ بمرربات اعراباً بالحركات لانها الاصل في الاعراب فلتفها وقسمها ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلاث كل واحدة منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر وهو شيان احدهما المفرد اى الذى لا يكون مثني ولا مجموعاً سواء كان مضافاً اولا (المنصرف احتراز عن غير المنصرف ٤) وكان عليه ان يضم اليه قيد آخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازاً عن للضاف فخرج الاسماء الستة اذ لو احتراز عنه لوجب ان ان لا يستوفى شئ من للضاف الحركات الثلاث وانما بينهما الجامع لثلاثة قيود الجمعية احترازاً عن التثنية اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكثير احترازاً عن السالم لان اعراب المذكورته بالحروف والمؤنث غير مستوفى للحركات والانصراف احترازاً عن غير المنصرف نحو مساجد واتياء (وانما اعراب الجمع الكسر اعراب الفرد اى يجمع الحركات اذا كان منصرفاً لمساوئته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مفعلة عن وضع مفردة ويكون بعضه مخالفاً لبعض في الصيغة كالفرادات المتخالفة الصيغ وايضاً لم يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعراباً كما في الجمع بالواو والنون (قوله بالضمّة رضا الجار والمجرور خبر المبتدأ) وقوله رضا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اى مرفوع واتصافه على الحال اى مرفوعين والفاعل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه (والياء في قوله بالضمّة بمعنى مع ٥ ويجوز ان يكون المعنى ملتبساً بالضمّة) ومعنى الكلام هما مع هذا الحركة المعنونة في حال كونها مرفوعين اى مصاحبين لم العهد (وكذا قوله والقحمة نصباً وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين الجوز عند المصنف قياساً نحو ان في الدار زيدا والجرة عرا على ما يجرى ٦) والثاني من الثلاثة الاقسام ما فيه الضمة والكسرة جراً ونصباً وهو شئ واحد اعني الجمع بشرط ان احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازاً عن جمع المذكور الذى هو بالواو والياء والثاني ان يكون سائلاً احترازاً عن المكسر المستوفى للحركات مجوزاً لاول الفتح نحو مساجد وانما تنقص هذا اجمع الفتح واتبع الكسر اجراءه مجرى اصله اعني جمع المذكور السالم على ما يجرى بعد (والثالث ما فيه الضمة رضا والقحمة نصباً وجراً وهو ايضا شئ واحد غير المنصرف مفرداً كان او مجموعاً مكسراً نحو اجد ومساجد وانما تنقص الكسر واتبع الفتح ما يجرى في بابه) ثم نهي بمرربات اعراباً بالحروف وقسمها ايضا لثلاثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلاثة كلها في محلها وهى الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير

٧ (قوله لان المصغر منها يثرك عينه ولامه) اي ما يصغر منها احتراز عن ذو ٨ (قوله وتصريحه بهذه الاءماء الستة ينفي عن الاحتراز عن تاتيها ٢٧ وجمعا) قيل فلاحاجة ايضا الى قوله مضافة الى غير ما التكم لانه

اوردها مضافة الى غيرها واجيب بان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والقصد الى نفي الاضافة الى ياء التكم فقط في غاية الخفاء طحج الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة الكبر ولا عن الثني والمجموع بصيغة الواحد كذلك

٩ (قوله وايش الفرض من ردها) قيل هي كلمة مستقلة بمعنى اي شيء وليست مخففة منه

٢ (قوله وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف آه) ولانه لا يكون الاءراب في وسط الكلمة

٣ (قوله وقال الربيعي)

ابو الحسين

٤ اوله ونفي حثما ينفي

الهوى بصري * من

حيث ماسلكوا ادنو

فانظور

٥ (قوله يباع من زفري

خضوب جصرة) اي

قوية خضبة وعمامه زياقة

مثل القينق الكرم

٦ (قوله وقال الجرمي

انقلابها هو الاءراب

مصغرة واضافها الى غيره الم التكم لانها اذا ثبتت اوجعت قاهر ايها اءراب سائر الاءماء المتناة والمجموعة وكذا اذا مصغرت ٧ لان المصغرها يثرك عينه ولا مدوجويا ليم وزن قيل وحرف العلة المصغول اءرابا يجب سكونه ليشابه الحركه وانما اشترط اضافتها الى غير ما التكم لاسيما ان القطوع منها عن الاضافة يحرك بالحركات الماسنذكر والمضاف الى ياء التكم لا يثبتن اءرابه على ماسيما ٨ (وتصريحه بهذه الاءماء الستة ينفي عن الاحتراز عن تاتيها وجمعا) فليهم في اءراب هذه الاءماء اقوال الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وجوك وهنوك اعلام للماني المتناوبة بالحركات وكذا العين في الباقيين منها اعني فوك وذومال فهي في حال الرفع لام الكلمة او هيها وعلم الصمدة وفي التصب والجرحم الفضلة والمضاف اليه فهي مع كونها بدلا من لام الكلمة ومنها حرف اءراب (وسنزيد هذا الوجه بعد ذكر الاءوجه المقولة فيها فنسبوه ان هذه الاءماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف قاهر ايها اءراب المقصور لكن اتبع في هذه الاءماء حركات ما قبل حروف اءرابها حركات اءرابها كما في امره . وابتنم حذف الضمة للاستقلال في الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستقلال ما قبل الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفاء الصركها وانفتاح ما قبلها (والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من يدوم في رد اللام في الاضافة ٩ وايش الفرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاءراب بالحرف وايضا اتباع حركة ما قبل الاءراب لحركة الاءراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فيلا تجعلها مثلا في كونها اعلاما على المعاني (وقال المصنف ظاهر مذهب سيبويه ان لها اءرابا ين تقديرى بالحركات ولقضى بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال في الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاءرابين (٢ وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف والحروف ايضا هو ضعيف لمل ماضعفه ما تأول المصنف كلام سيبويه وقال الاخفش انها مزيدة للاءراب بالحركات ويتعذر ما قال في فوك وذومال لبقاء العرب على حرف واحد وذلك لانظيره (٣ وقال الربيعي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لاقتساحه كما في باجل وهو ضعيف لان تسفل حركة الاءراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الاوقفا بتسفل سكون الحرف المقول اليه (وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف نائمة منها للاشباع كما في قوله ٤ ادنو فانظور * وقوله ٥ يباع من زفري خضوب جصرة * وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر و يسوغ حذفه بلاختلاف الا في الوزن وايضا يبقى فوك وذومال على حرف (٦ وقال الجرمي انقلابها هو الاءراب واماهي فاما لام او عين فلي قوله لا يكون

واماهي فاما لام او عين آه) هذا يناسب ما قبل من ان الاءراب

هو الاختلاف والاعتراض عليه بما ذكره يناسب الاعتراض على ذلك بما تقدم من ان الاءم في التركيب الاول لا يكون معربا

في الرفع اعراب ظاهر وهو ضيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة
وقال ابو على انها حروف اعراب وتعمل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف
اعراب يبور الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذاك ما احتزنا وان اراد ان الحركات
مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حل المصنف كلام سيديوه
عليه وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن حينها
في الباقي لان دليل الاعراب لا يكون من نسخ الكلمة فهي بدل فيبد مالم يفده المبدل
منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تقيده التائيه بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبق
ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا اخر كلامه (ويقال عليه
اي محذور يلزم من جعل الاعراب من نسخ الكلمة لفرض التقفيف فيقتصر على ما
يصلح للاعراب من نسخها ٧ كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من
نسخها اعني علامة التثنية والجمع اذهى من نسخ المثنى والمجموع (ثم يقول انما جعل
اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا طوطة لجعل اعراب المثنى
والمجموع بالحروف لانهم علوا انهم يحوجون الى اعرابها بها لاسيما المفرد للحركات
والحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لتقلها وخفة الحركات لانها اقوى
من حيث تولدها منها فاستبد بها المفرد الاول لان الحروف اقوى لان كل حرف منها كثر كثر
او اكثر ففكر هو ان يستبد المثنى والمجموع مع كونها فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى
فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات
الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب والحروف التي هي اقوى منها مع كونها
فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها للحروف الثلاثة كل في موضعه وكل
واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيها في موضعه (وانما اخاروا
هذه الاسماء بخلاف نحو ضلشابهت المثنى باستزاد كل واحد منها ذاتا اخرى كالآخ وللآخ والاب
(لابن وخصوصا ذلك بحال الاضافة ليعبر بذلك اللازم فتقوى المشابهة وخصوصا هذه الاسماء
من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها عين الاخر حرف علة يصلح ان يقوم
مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها
كانها مجلوبة للاعراب قطا لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات
المجتنبية للاعراب (وكذا الواو في فوق لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد
الى اصلها الا للاعراب واما في نحو حر فليس لانه حرف علة واما نحو ابن واسم فمهمزة
الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو ابني ونسبي فكان لاما
ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء او فاختاروها
لتكون الواو التي فيها اصلا للرفع الذي هو اسبق الاعراب فن ثمل يعملوا منها نحو
يد ودم اذلامه (ثم يقول جعلوا الواو في الجروا في الت نصب ليكون الالف اعرابا
مثل الفتح والياء مثل الكسر ٤ لانتتاح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتقفيف
في العرب بالحروف التي هي اسفل من الحركات ولتناسب الحركات التي قامت مقامها

٧ (قوله كما اقتصر في
المثنى والمجموع على ما يصلح
للاعراب من نسخها) قد
تقدم ان المختار عند
الشارح ان المثنى ونظائره
كثتان في الحقيقة صارتا من
شدة الامتزاج في حكم
كلمة واحدة فلا يكون
الالف في المثنى كلام الكلمة
او عينها في كونها من نسخ
الكلمة
٤ لانتتاح نصه

٨ قوله (على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب) اي حال الافراد عن الاضافة ٩ قوله (وكان عليه ان يذكر ايضا من ان) المذكور ان اطراف الاليتين ولا واحدهما لانه لو كان واحدا مذكرى على ما زعم ابو عبيدة لقالوا مذكرين في التثنية لان المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى بالياء على كل حال ١٠ قوله (وذلك ان معنى تاء لو استعمل طرف الجبل) قال في الصحاح التاء ٢٩ بفتح الباء والمكسر فقال العبرونيوه من جبل مني وكل واحد من تبيينه تبيينه تاء لو اقررت تقول عقلته البعير بثنائين اذا عقلت يديه جميعا بجبل او بطرفي جبل وانما لم يهمز لانه

لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها لتخفيف والتثنية في الاربعة منها ٨ على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في السابقين فطردا لقلب (ومعنى جوك ابو زوجك واخوه اوابه وبالجملة فالحلم نسب زوج المرأة والهين الثنى المكر الذي يستعجن ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك) والثاني من الثلاثة الاقسام التي اعرابها بالحروف مارضة الف ونصبه وجره ياء وهو المثني وما قبله عليه ونفى بالثني كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخوه الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يبيح في باب المثني فلم يكن كلا على هذا داخل في التثنية لم يثبت كل في المفرد (واما قوله في كثر رجلها سلاحي زائدة لا تالف مخوفة للضرورة كما يبيح وكذا اتان اذ لم يثبت للمفرد ان لكن لا ليس بثنى ولا وضعه وضع المثني لان الفقه كلف عصي بخلاف اتان فانه ليس بثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثني اذهو كقولك انسان واسمان مخدوف اللام مثلها لانه من التثنية (٩ وكان عليه ان يذكر ايضا مذكوران اذ لم يستعمل مفردة فان زعم انه بابت في التقدير اذ كان مذكرا كان مذكرا ثم نفي لم يمكنه مثل ذلك في ثنائان فكان عليه ان يذكره (١٠ وذلك ان معنى تاء لو استعمل طرف الجبل وليس في الطرف الواحد معنى الثني كما يمكن ان يقال للمفرد اتان ان اذ ليس في المفرد معنى الثني فاثنا بان طرف الجبل المثني فالثني في مجموع الجبل لا في كل واحد من طرفيه (١١ وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا ههذان والذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح الفصل انها صيغ موضوعة لثني غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه جواز تشديد نون ههذان وانهم لم يقولوا ذيان والذيان فهو اذان والذان عنده في المثني ينبغي ان يكون مثل حشرون في الجمع كلاهما صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوجب انه مفردا (واما اعراب التثني وجع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في اخرها ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعراب المكسر وجع المؤنث السالم بالحركات واما اعراب ههذان والذيان لان الالف كان جلب قبل الاءراب في المثني علامة لثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف مخففة لثة عدد التثني والواو بقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع التثني والمجموع نحو ضربا وضربوا وانما واتوا وهما وهما وكما وكما اعداوا اعداوا اعرابا فان التثني والمجموع متقدم لامحالة على اعرابها فيجمل فيها ما يصلح لان يكون اعرابا واسبق الاءراب الرفع لانه علامة الحمد كما نافعيلوا الف التثني وواو المجموع علامة الرفع فيهما ولم يبق من حروف الين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الالف الجيم والصب في المثني والمجموع والجيم

تاء لو اقررت تقول عقلته البعير بثنائين اذا عقلت يديه جميعا بجبل او بطرفي جبل وانما لم يهمز لانه

شرح الكافية بناؤها على هذا يجب على المصنف ههنا ان لا يذكرها لانه بصدد بيان الاءراب والاءراب فيها على ما اختاره نعم على مذهب من جعلها معربة يجب ذكرها اذا لم تجعل مناة في الحقيقة والمصنف انما ارتكب كونها صيغا موضوعة لثني لثنيها له الحكم بكونها غير معربة واداجلت معربة بالصواب ان يجعل مناة حقيقة لكن قد خولف فيها نوع مخالفا لقياس ما قياسي مفرداتها

اولى بها قلبت الف الثني وواو الجمع في الجرياء فلم يبق للنصب حرف فأتبع الجر دون
الرفع لكونها علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك قطع ما قبل الياء في الثني ابقاء على
الحركة الثانية قبل اعراب الثني مع عدم انتقالها (واما الضم قبل ياء الجمع قلب
كسرا لاستقلاله قبل الياء الساكنة لواجبت والتباس الرفع بغيره وبطالان السعي لو
قلبت الياء لضمة ما قبلها واوامع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف ٢ فارتفع التباس
المجموع بالثني بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نونهما بالاضافة وكسر
التون في الثني لكونه توتينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه
ان يكسر للمجيء في التصريف وقمع في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في الثني بخفة
الالف وتقل الكسرة وفي الجمع بنقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيها فطارية
للاعراب كما ذكرنا (وقال سيويه حرف اللد في الثني والمجموع حروف اعراب فقال
بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة قلني والمجموع
اذن معربان بالحركات المقدرة كالقصور ٣ وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف
هذا القول (وقال ابو علي لا اعراب مقدر عند سيويه على الحروف لان اللون عنده
عوض من الحركة والتنوين قال وانما يدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا
على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظ قصد الاعراب القضي وتقول بآي شيء نعرف ان
هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب ولم لا يجوز كما اخترنا ان يحصل ما هو علامة
الثنى والمجموع قبل كونه حرفا لاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة الثني
والمجموع وعلامة الاعراب مما اذلاتاني فيهما ٤ ثم تقول الدال على المعنى هو الالف
والواو والياء وهي لفظية (فان قيل كيف يكون معرب بلا حرف اعراب (قلنا ذاك انما
يلزم اذا اعراب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف
فان الحرف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به (وقال الاخفش والمازني والمبرد انها دلائل
الاعراب لا حروف الاعراب (وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان
ارادوا انها زيدت من اول الامر للاعراب فقيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ الثني والمجموع
اولا ثم يعربا وان ارادوا انهم جعلوا علامتي الثني والمجموع دلائل الاعراب فذاك ما اخترناه
(وقال الجري هي حروف الاعراب وانتقالها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكون ان في الرفع
معربين بحركة مقدرة اذا انقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة (وقال
بعضهم الاعراب بالحركات مقدر في متلو الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب
وهذا قريب من قول الكوفيون في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هاهنا (فان قيل علامة
الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة واتم اخترتم في الاسماء الستة وفي الثني والمجموع
حصولها قبل تمام حروفها (فاجوب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها
وحصولها بكامل حروفها وفي اخرها المتقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة
فيكون بعد بوتيها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة
بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي

٢ قوله (فارتفع التباس
المجموع بالثني بسبب كسر
ما قبل ياء المجموع) قد توهم
بعضهم ان الفرق بكسر
التون وقصها لدفع الالتباس
بين الثني والمجموع من
المحل اللام في حالتي النصب
والجر وذلك لسقوط لام
الفعل فلا يحصل الفرق
بحركة ما قبل ياء الاعراب
ففرق بحركة التون فيقال
في الثني اشقين بكسر التون
وفي الجمع اشقين بقصها
وهذا مصطفين ومصطفين
وهو سهو لان لام الفعل
لا يحذف في الثني فيقال
اشقين واشقين
ويحذف في الجمع فلا اشتباه
حتى يفرق بالتون
٣ قوله (وفهم الاعراب
من هذه الحروف يضعف)
ضعف بنفسه واضعفه
غيره واما ضعفه فعناء نسبة
الى الضعف
٤ قوله (ثم تقول الدال على
المعنى هو الالف والواو)
لا الانقلاب

هي من نسخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جمع حروف الكلمة لانها انما تجمل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة اما تون التني والجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين هـ مع اذنتها هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يشوبها من تلك المعاني شيء (و اما بسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتذكير ولا تسقط النون معها لانها لا تكون للتذكير (وكذا بسقط التنوين لبناء في نحو يازيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يازيدان ويازيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست لتتمكن كالتنوين (وكذا يسقط التنوين رضا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان التثنية يكتفي في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب الفا بعد القح لانه حرف معرض للحذف لعدم لزومه للكلمة وضعفه بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف فحذف بعد القح بقلبا للخالفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة لا يحمي في التصريف من المناسبة بينهما (وان كان الساكن حرفا خيرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو ليضرب ومن وكتم قيلت بحالها وكذا ان كانت الفا خلفها نحو الفتى وحلى ويخفى وان كانت واوا او ياء نحو القاضى ويرى ويدعو فالاولى الالباب وجزا الحذف كما يحمي في باب الوقف (وقال سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عند حروف اعراب امتنت من الحركة فبقي بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين الذين كان المفرد يستحقهما ثم والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما ظهر كانت كالمدم ثم انه رجع جانب الحركة مع اللام اى جعل عوضا منها بعدما كان عوضا منهما ثبتت معها ثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهي في نحو جاني رجلا ن يافتى عوضا منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلان من التنوين فقط وفي رجلان وقليل عوضا منهما ولا من احدهما وفي نحو يازيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط وفيما قال بعد لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مقبضة عن التعويض من الحركة (وقال بعض الكوفيين انه تنوين حركت للساكنين تقويت بالحركة وهو ما اخترنا ان ارادوا انه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لافي المعاني الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة (وقال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والتني الرفوع ونونه مع اللام يضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع (وقيل هو بدل من تنوين في المعنى ومن اكثر في الجموع بناء على ان المعنى كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما

هـ مع كونها علامة
الكمال تكون على
اذا تد هذا المعنى على
خمس اقسام تنصه

قول خرطت الورق اذا حثته وهو ان يعض من عله ثم يمدك عليه الى اسفله والقتاد شجره شوك مثال الابر (صحيح)

٢ فيها وان لم ينع نفسه (قوله ولم تبدل النساء من الياء الا في اثنين) اي من لفظها فان التاء فيها بدل من الياء في اثنين

٣ قوله (وعند الجرعي) قال ابو عمر والجرعي اء ملحقة والالف لام الفعل فنده وزنه فتل ولو كان الامر كما زعم لقالوا في النسبة اليها كتوى فلما قالوا كلوى واسقطوا التاء علم انهم اجروها بجرعي التاء التي في اخت التي اذا نسبت اليها قلت اخوى

٤ (قوله قال في كلت رجلها سلاحي زائدة) وقال في الصحاح هكذا في كلت رجلها سلاحي واحدة كتنها مقرونة بزيادة اراد في احدي رجلها السلاميات عطام الاصابع قال ابو حبيدة السلام في الاصل علم يكون في فرس البعير اخره ومن يحترق حرى وحرط يهرل

ودون تصحيح ذلك ٦ خرط القتاد ومع تسليمه تقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد ككلا ورجل وعشرة فلا يستحقان الاتوبيا واحدا لانه اهدر ذلك التكرير القنطري (واما كلا فاعرب اعراب التي لشدة شبهه به لفظا يكون آخره القيا ولا يفتك من الاضافة حتى يميز عند المفرد عن النون ومعنى يكونه مني المعنى وخص ذلك بحال اضافته الى المضمر وهو ثلاثة اشياء نحو كلاهما وكلاهما وكلاهما اذا كان مضافا الى المضمر فلا غلب كونه جاريا على المتن تأكيده نحو جارني الرجلان كلاهما وجشا كلاهما وجشما كلاهما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جاني بعد ذكر شخصين فلا يكون تأكيده وكذا كلاهما جشما وكلاهما جشا واذا كان في الاغلب جاريا على التي وهو موافقه معنى ولفظا كما مر واصل المتن ان يكون مرعا فالاول جعله مواها لشبوحة في الاعراب ثم طرد ذلك ٦ فيا اذا لم ينع المتن للمرب نحو جشا كلاهما وجشما كلاهما وجأ كلاهما وكلاهما جأني (واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المتن اصلا اذا لا يقال جاني اخواك كلا اخويك وكذلك يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب التي (وذكر صاحب المعنى ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكثنا مضافين الى المضمر في الاحوال كافي المضامين الى المظهر ولا ادري ما صحته (والف كلابد من الواو عند سبويه لادال التاء منها في المؤنث كافي اخت وبت ٢ ولم تبدل التاء من الياء الا في اثنين وقال السرافي هو بدلا من الياء لسماع الامالة فيه (واما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف في امالة الالف المنقلة عن الواو ويحيي الكلام عليه في باب الامالة (وكثي ضلي والالف لتأنيث جعل اعرابا كما في كلاهما جشما بالالف التأنيث بعد التاء ولم يكن جشما من علامتي التأنيث لان التاء لم تمض لتأنيث فلهذا جاز توسطها بل فيها راحة منه لكونها بدلا من اللام في المؤنث كاخت وبت وثمان ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم تغلب تاء بنت واخت في الوقف هاء (واجاز يونس اخي وبنتي ولو كانت لخص التأنيث لم يميز هذه الامور (والالف ايضا لما كانت تنفي للاحراب صارت كانه ليدت لتأنيث فجاء الجمع بينهما ٣) وعند الجرعي وزنه فتل ولم يثبت مثله في كلامهم (وعند الكوفيين الالف في كلا وكثنا للتثنية ولزم حذف نونهما لزوومهما للاضافة وقالوا اسلمهما كل المفيد لاحاطة فحذف احدى اللامين وزيد اليه التنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المتن لافي الجمع قالوا لم يستعمل واحدهما ادلا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء وقالوا ويجوز بضرورة استعمال الواحد ٤ قال ٥ في كلت رجلها سلاحي زائدة ٥ كتنها مقرونة بواحدة ٥ وقال ٥ كلت كفيه توالي دائما ٥ بجيوس من عابونم ٥ والجواب انهما لو كانا اثنين لم يميز رجوع ضمير المفرد اليهما اكل ٥ كلاهما اذا مال شيئا منه ٥ وقال تعالى ٥ كتنها الجنتين انت اكلها ٥ ولوجب قلب القيمها نصبا وجرا اصيفا الى المضمر والى المظهر كاستثنى (واما البتان ٥ الالف حذف فيهما لضرورة بدليل قطع التاء ولو كانت مفردة لوح كسر التاء في قوله في كلت وضه في قوله كلت كفيه ولكل معنى انفراد بخلاف معنى المبي (واعلم ان كلا وكثنا لا تضاهان الا الى المعارف لان

وضمهما لتأكيد ولا يؤكد التأكيدي المعنوي إلا المعارف كالجمعي في باب المضاف إليه يجب أن يكون مثني المضاف ومعنى نحو كلال الجان أو معنى نحو كلالنا (ولا يجوز تقريب المثني إلى الشعر نحو كلال زيد وعمر) (والحلق التاء بكلام مضافاً إلى مؤنث أفصح من يجرده نحو كلال الرأين ويجوز الحلق على اللفظ مرة وعلى المعنى أخرى قال تعالى ﴿كَلْنَا الْجِنِّنَ أَنْتَ أَكَلَاهُمْ﴾ ثم قال ﴿وَجَرْنَا خَلَالَهُمَا نَهْرًا﴾ (والقسم التائب مافيه الواو والياء ه قال إنما أفردت أولو وعشرون وأخواتها بالذكر لأن جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفردة ثم الحلق بذلك المفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس أولو وعشرون وأخواتها كذلك لأن أولو موضوع وضع جمع السلامة وليس به اذ لم يأت أول في المفرد وكذا عشرون وأخواته وليس عشرون ثلاث وأربع أحاد العشرون ولا نون وأربعون وإن أوهم ذلك إذ لو كان كذلك لقبل لثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لأن أقل الجمع ثلاثون وكذا قبل ثلاثون لتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها ٦ وأما مليون وقلون ونحوها فأنها جمع عليه وقلة ونحوها وإن كانت على خلاف القياس هذا قوله ٧ (ولما أنشد المثنى بانه اسم دال على ٨) هذا كلام لا يحده نفعاً في دفع قول المص لأن اعتراضه على الصلة مبني على تحديدهم المثنى والمجموع بماتقدم ذكره ثم إن أراد أن لسان نفعهم لهم أحدين آخرين لا نحتاج معهم إلى استثناء تلك الأمور فلا كلام فيه

٨ قوله (وأما ذوو) فيلزم فيه حذف النون بسبب لزوم الإضافة

٩ قوله (والثاني باب غلامى) الأولى أن يقال يعني كل ما عرّب بالحركات لفظاً من المفردات والمجموع المكسرة وجمع المؤنث السالم إذا أضيف إلى ما التكم فيخرج أيضاً نحو عصا وسكارى ويدخل فيه نحو عبادى وسملاتى أيضاً

وضمهما لتأكيد ولا يؤكد التأكيدي المعنوي إلا المعارف كالجمعي في باب المضاف إليه يجب أن يكون مثني المضاف ومعنى نحو كلال الجان أو معنى نحو كلالنا (ولا يجوز تقريب المثني إلى الشعر نحو كلال زيد وعمر) (والحلق التاء بكلام مضافاً إلى مؤنث أفصح من يجرده نحو كلال الرأين ويجوز الحلق على اللفظ مرة وعلى المعنى أخرى قال تعالى ﴿كَلْنَا الْجِنِّنَ أَنْتَ أَكَلَاهُمْ﴾ ثم قال ﴿وَجَرْنَا خَلَالَهُمَا نَهْرًا﴾ (والقسم التائب مافيه الواو والياء ه قال إنما أفردت أولو وعشرون وأخواتها بالذكر لأن جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفردة ثم الحلق بذلك المفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس أولو وعشرون وأخواتها كذلك لأن أولو موضوع وضع جمع السلامة وليس به اذ لم يأت أول في المفرد وكذا عشرون وأخواته وليس عشرون ثلاث وأربع أحاد العشرون ولا نون وأربعون وإن أوهم ذلك إذ لو كان كذلك لقبل لثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لأن أقل الجمع ثلاثون وكذا قبل ثلاثون لتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها ٦ وأما مليون وقلون ونحوها فأنها جمع عليه وقلة ونحوها وإن كانت على خلاف القياس هذا قوله ٧ (ولما أنشد المثنى بانه اسم دال على ٨) هذا كلام لا يحده نفعاً في دفع قول المص لأن اعتراضه على الصلة مبني على تحديدهم المثنى والمجموع بماتقدم ذكره ثم إن أراد أن لسان نفعهم لهم أحدين آخرين لا نحتاج معهم إلى استثناء تلك الأمور فلا كلام فيه

٢ قوله (لما اضافوا الاسم للمفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون ﴿ ٣٤ ﴾ حركة ما قبل الياء كسرة) فبحه د

ثم كون المضاف عذة او فضلة ثم الاعراب (ثم نقول انهم ٢ لما اضافوا الاسم للمفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما اردوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واستحال الحرف لحركتين متضاليتين كانتا او مة ثلثين مستحيل ضرورة (وكذا في نحو قاضي في المفرد يستحيل ظهور الاعراب فيه لوجوب ادغام حرف الاعراب (واما المستقل اعراجه فثنيان يستقل في احدهما رضا وجرا وفي الاخر رضا فالاول اسم المنقوص اي الذي حرف اعراجه ياء قبلها كسرة فيستقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لانضم الياء وتثل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم تستقل الحركتان عليها نحو نلى ودلو وكرسى ومغزو واما الفتحة فلفظتها لاستقلال على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رأيت القاضي ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين وسمى نحو الفتى والعصى مقصورا لكونه ضد المودود اولكونه منقوصا من مطلق الحركات والقصر النع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامى مقصورا وان كان منوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاء وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامى مبنى على مايجوز والمقصود من القاب العرب (والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك نحو جاتنى مسلمى والاصل مسلوى اجتمعت الواو والياء مع تانلهما في الين واويلهما ساكنة مستعدة للادغام فقلب ثقلهما الى اخفهما اعنى الواو الى الياء اذا مراد بالادغام التضييف وكذا يعمل لو كانت الباقية واوا نحو سيدوميت وان كان القياس في ادغام المتقارين قلب الاول الى الثاني كمايجب في التصريف ان شاء الله تعالى وادغم بعد القلب اولاهما في الاخرى وكسر ما قبل الياء لاتمام ماشرعوا فيه من التضييف ولكون الضمة قريبة من الطرف ٢ والطرف محل التشير فمن لم يكسر الضم في نحو سيل وميل الى لانه لم يسبقه تخفيف اخر حتى يتم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل في جمع ابض يض وفي ضلى من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكأنها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد ٣ فمحو سيل كقيام (٤ وان كان الاسم الذي قلب واوه ياء للادغام في الياء على اخف الاوزان اي نلانيا ساكن الوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله ٥ فقالوا في جمع الوى الى ياءت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر في جاتنى مسلمى (واما في حالة الجر والصب فالياء باقية لانها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يمد نحو جاتنى صالحا القوم وصالحوا القوم ورأيت صالحى القوم ومرمرت بصالحى القوم من انفسد حرفه لظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمى فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا بكسرة المضاف (٦ واما اللفظة في في الاحوال اللاب فقد دخلت في باب غلامى فلذا لم يبرد بالذكر وكان عليه ان يمد في المستقل اعراجه الموقوف عليه رضا وجرا بالسكون نحو جاتنى زيد ومرمرت زيد وان يمد

الشارح ان يقال كان الاول ان يحصل تلك الكسرة المجتنبه لقيامه بعد ورود العامل علامة الاعراب ايضا فتكون الكسرة حيثئذ مفيدة لفائدة بعد ما كانت مفيدة لفائدة واحدة على قياس ما اختاره في علامة التنسبة والجمع فيكون اعراجه غلامى لفظيا في حالة الجر كما هو الاصل ٢ قوله والطرف محل التشير فن محمده لم يكسر الضم اي لم يقلب الضم كسرا ٣ قوله (فمحو سيل كقيام) الهيام بالضم اشد العطن وجنون المشق وداه بأخذ الابل قهرهم في الارض لاترى ٤ قوله (وان كان الاسم) الى قوله لم مؤخر عن قوله وليست الياء الساكنة الى قوله كقيام ٤ قوله (فقالوا في جمع الوى الى) الاولى هو الرجل المجتنب للمفرد ولا يزال كذلك ٦ قوله (واما اللفظة في في الاحوال الثلاث فقد دخلت في باب غلامى) دخول في في باب غلامى ظاهر لاشبهه فيه واما في فيحتمل ان يقال اعراجه بالواو تقديرا في حال الرفع وبالياء لفظا في حال النصب والجر على قياس مسلمى وكأنه انما ادججه في باب غلامى نظرا الى اخوانه والى اللفظة الاخرى فيه وان كانت قليلة (في قسم)

في قسم التعذر اعرابه . مطلقا المحكى في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه ممرافقا قدر
 الاعراب وجوبا لا اشتغال بحله بحركة الحكاية * واعلم ان مذهب النحاة ان باب فلامى مبنى
 لاضافة الى المبنى وخالفهم المصنف كما رأيت لانه عدمه من قسم العرب المقدر اعرابه وهو الحق
 بدليل اعراب نحو فلامه . وعلامك . وعلامى . ومن ابن لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا بسبب
 البناء بل لها شرط كما يحكى في الظروف المبنية فاذا عرفت العرب الذى اعرابه مقدر
 اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فاقبى من العربيات اعرابه ظاهر وهو قوله والقطي
 فيما عاده * قوله (غير المصروف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهى *
 عدل ووصف وتأنيت ومعرفة ومجعة ثم جمع ثم تركيب * والتون زائدة من قبلها التنية *
 ووزن نخل وهذا القول تقريظ * مثل عمرو واحمر وطلمة وزينب وبرايم ومساجد وعدى
 كرب وعمران واحد وحكمه ان لا كسروا لتونين قوله ما فيه علتان * اعلم ان قول النحاة
 ان النشئ الفلاني حلة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه شئ اذا حصل ذلك النشئ
 ينبغي ان يختار التكلم ذلك الحكم لماسبية بين ذلك النشئ وذلك الحكم والحكم
 في اسطلاح الاصوليين ما توجه العلة واية عن المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر
 ولاتونين لان سقوط الكسر والتونين في غير المصروف يقتضى العلتين وتسميتهما ايضا
 لكل واحد من الفروع في غير المصروف سببا وحلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لاهلة
 تامة اذ اجتماع اثنين منها يحصل الحكم فاهلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم
 مقامهما مع حصول شرط كل واحد منها وهو استوفى الشروط ان شاء الله تعالى (ويدخل في الحد
 الذى ذكره المصنف لغير المصروف ما دخله الكسر والتونين للضرورة او لتناسب
 ٨ وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما للثبوت كسمات ومسلمون
 وان لم يحذف منهما الكسر والتونين لثبوت العلتين في جميع ذلك (فنى قوله بعد ويجوز
 صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تسمى الاسم من السبين
 المعبرين وعن السبب القائم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عما
 فكان الوجه ان يقول ويحول حكم غير المصروف للضرورة والتناسب لان حكم غير
 المصروف حكم قد يتخلط من العلة بخلاف حكم العرب اعنى اختلاف الآخر باختلاف
 العوامل لفظا او تدبير افاقه لا يختلف من حلة الاعراب ٩ وعلى ما حد النحاة غير المصروف
 اعنى قوله هو ما لا يدخله الكسر والتونين للسبين يجوز ان يقال يجوز صرفه
 للضرورة (٢) وكذا على ما حد المصنف يكون ما دخله اللام او الاضافة ما فيه علتان
 من التسع غير مصروف وعند غيره هو مصروف سواء قالوا ان الكسر سقط به للتونين
 او قالوا ان الكسر والتونين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف
 لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التى هى التونين اى علامة اعرابه لان اصل الاسم
 الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التونين وقالوا
 ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير مصروف (وقورا هذا القول ٣) بانه لما لم يكن مع

٨ قوله (وكذا المجموع
 بالالف والتاء علما) المصنف
 ان يمنع وجود السبين
 المعبرين في سمات علما
 عرف من كلام العلامة
 وان يجعل التونين للفتاة
 لا يمكن وان يحذف كسر
 ٩ قوله (وعلى ما حد النحاة
 غير المصروف اعنى قوله
 هو ما لا يدخله الكسر)
 سبب حذف اللام عن هذا
 الحد ما سبق في حداد العرب
 ٢ قوله (وكذا على ما حد
 اللام يكون ما دخله اللام
 او الاضافة آه) قد يقال
 دخول اللام والاضافة
 يوجب ضعف المشابهة مع
 الفعل في قول اعتبار السبين
 او احدهما فلا يكون في الاسم
 مع اللام او الاضافة شيان
 معتبران كما في حدادنا اعتبر
 مقاومة سكون الوصل الواحد
 السبين فيمكن ان يدعى
 صرف الاسم مع اللام
 او الاضافة على مذهبه ايضا
 لان المراد ما ذكره في الحد
 شيان معتبران لثلاثين
 بنحو هند اذا صرف ولا
 يمكن اجراء ذلك في الضرورة
 او التناسب
 ٣ قوله (بانه لما لم يكن مع
 اللام والاضافة تونين حتى
 يحذف) اى حتى يحذف
 لاجل السبين فيصير بمنزلة
 من الصرف يحذفه ٤

اللام والاضافة تنوين حتى تحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لباصالاة ٤ فعلى قول هؤلاء نحو الاجر واجركم منصرف لان التنوين لم توجد كتحذف كافى اجران واجعون (وقال بعضهم انه لما شبه الفعل حذف الكسر والتنوين معانيع الصرف ونحو الاجر واجركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاول اقرب اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا له مع انه لاحاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد لضرورة اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة (واما تبعية الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لانتع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فاردوا النص من اول الامر على انه لم يسقط المشابهة الفعل لاللاضافة ولا لالبناء ولالثاني اخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو ضربتي ويضربني (واما لم يظهر اثر منع الصرف في المثني وجع المذكر السالم مع اجتماع السيين نحو اجران ومسلمون علمن لثؤنت لان النون فيهما ليس لتفككن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر (وايضاً فان التصب فيها تابع للجر فلم يتبع الجر التصب بلى ان يسمى بهما واحداً اعراب المفرد اى جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفها لثنتين لان اذن فيهما تنوين التفككن ولا يتبع نصيبها الجر (ثم نقول اصل الاسم الاعراب كذا كرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلاثة اضرب (احدها وهو اقواها ان يصير معنى الفعل سواء كفى اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البناء ويعطى عليه (وثانيها وهو اوسطها ان يوافقته من حيث تركيب الحروف الاصلية وينشأ به في شئ من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة يعطى على الافعال التى فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء تطلق بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الاقوى للمشابهة للافعال اى الذى معناه معنى الفعل سواء كاسم الفاعل (وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابه لفظا ولا تضمن معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد ككونه فرعا لاصل كما ان الافعال فرع الاسماء اذ تشاقتا اما الاداة فلا تحتاج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستثناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجوز في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يطبق بهما الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفعل والمفعول وهو مخلو منه بل تنزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما ممرى بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول اويتزع التنوين والكسر معا كما تقدم (واما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اباثها فيه الى تكلف كما مضى وكذا آيات الفرعية في الاسماء بسبب هذا ما نطّل غير ظاهر كما يجيى فلنكتف واحدة منها الا اذا قامت

ه لاجل السيين والاسقاط ههنا وكان الاسم منوع الصرف من هذا الجهة ٤ قوله (فعلى قول هؤلاء نحو الاجر واجركم منصرف) وانما مثل بالاجر واجركم لان دخول اللام والاضافة لينا في وجود شئ من سيبه بخلاف ما فيه عليه مؤثرة نحو اجدكم وعثمان اذ لا عليه مع الاضافة واللام فيكون هذا عند المنصرفة ولذلك قال اولايكون مادخله اللام والاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف ٥ قوله (وقال بعضهم انه لما شبه الفعل حذف الكسر والتنوين آه) كان القياس على قولهم ان يحذف الكسر لامكانه مع تحقق مقتضيه اعني وجود السيين الان دخول اللام والاضافة اوجب فيها ضمنا

١ قوله (فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل) اي وهو كونه فرعا من وجهين ٣ في اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل ﴿ ٣٧ ﴾ وفي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر يتضمن الاسم معنى

الفعل نفسه

٤ قوله (اي يكون حلا منع الصرف عدلا ووصفا وكذا) الاظهر ان قال معناه يمنع الصرف عدلا ووصف وكذا وكذا والنون زائدة (قوله وهو كل الفزائدة) اي لا تأنث ٦ قوله (كما في ارطى وذرى آه) قال الجوهرى الارطى شجر من اشجار الرمل يدفع به واقفه للخلق لا تأنث لان الواحد قارطة والذرى من القفا هو الموضوع الذى يرق من البعر خلف الاذن يقال هذه ذرى اسيلة لا ينون لان الفها تأنث وبعضهم ينونه في النكرة ويجعل الفه للاحق بدرهم وهجرع والجنبى القصير البطين يهز ولا يهز والنون والالف للاحق يسفر جل يقال رجل جنبى بالنون وجنبطة والقبى العظيم الشديد الالف ليست تأنث لانك تقول قبضة فلو كانت تأنث لما حقه تأنث آخر هذا وما شبهه لا تصرف في المعرفة

مقام اثنين (فان قلت اذا شبه الاسم غير المنصرف الفعل قد شبهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس) ٢ فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق النسابة بينهما وذلك كايصير ٣ اسم الفعل بمعنى الفعل ويتضمن هنا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال في المعنى فتعطف على الفعل وذلك بينا ما سمع القعل وعله عليه معا وعمل البواق عله حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخوانها وما ولا اجل عمل الفعل (واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصلات والمضمرات والفايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجئ في باب البنى بنى الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها وهما يكفي ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتكن الحرف وروسه في البناء دون الفعل (واذا شبه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذى هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف في عدم التصرف كما في عصى وفعل التجب وان شبه الاسم كالمضارع اعرب كما يجئ في باب فظهر ان الاسم قديشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قديشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل قط (قوله والنون زائدة ما نصب زائدة على انها حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهى عدل ووصف الى آخره ٤ اي تكون حلا منع المنصرف عدلا ووصفا وكذا والنون زائدة وقد اخلق باسباب المذكورة ما شبهه الف التأنث المقصورة ه وهو كل الفزائدة في آخر الاسم العبراء كانت للاحق كما في ارطى وذرى وجنبى ولا كقبى لانها بالعلية تمتع من التاء كالف التانيث فاذا عد الالف والنون سيلا مشابهة الف التأنث بالامتناع من التاء قد الالف المقصورة المنتمة من التاء اولا لمشاهايتها لفظا وامتناعا من التاء ٧ واما الف الاحق الممدودة فلم تلحق مع العلية بالف التأنث الممدودة وان كانت ايضا تمتع من التاء مثل الف التأنث الممدودة لاجتماع شيئين (احدهما ضعف ما يشبهه الف الاحق الممدودة اي الهزمة في نحو جراه في باب التأنث دون الالف في نحو سكرى لكون الهزمة في الاصل الفا) والثاني كون هزمة الاحق في مقابلة الحرف الاصلى ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشاهاة الف التأنث الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصلى والف الاحق المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصلى لكنها تشبه علامة التأنث الاصلية اي الالف المقصورة لانهما قلة من علامة التأنث اي الف التأنث الممدودة (واما فرعية هذه العلل فان العلل فرع ابتاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتأنث فرع التذكير والتعريف فرع التكثير اذ كل ما تعرفه كان مجعولا في الاصل عندنا والجمعة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام

ونصرف في النكرة قالوا انما زيدت الالف في قبى لئلا يثبت الحسة بينات الستة وقد خطى في هذا الحكم ٧ قوله (واما الف تأنث للاحق الممدودة) كملية ملحق بسر داح

٨ (قوله ككون الاسم مصغرا او منسوبا آه) قال بعضهم التصغير ٣٨ والنسبة ينافيان الفعل لان المصغرو والمنسوب

ان لا يخالطه لسان اخر فيكون العربية اذن في كلام العجم فرعوا لجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع التي التانيث كما يحكي بعد او فرع ما زيد عليه ووزن الفعل في الاسم فرع ووزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل اولوله زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وهو ما فروع اخر لم يعتبر بها ٨ ككون الاسم مصغرا او منسوبا وشذا ٩ وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلاهة مختصة (قوله وحكمه ان لا كسر ولم يقل ان لا جرح لانه يدخله الجرح عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجرا انواع وجرح فتح الفتح الذي في باجدهم على الجار وهو يعمل الجرح لا محالة) وقال الاخفش والمبرد والزياج غير المنصرف في حال الجرح مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للبنى اى الفعل ضعيفة فحذفت علامة الاعراب مطلقا لى التنوين زبني في حالة واحدة فقط واختص بالبناء في حالة الجرح ليكون كالفعل المشابه في التصريف من الجرح (قوله ٢ ويجوز صرفه للضرورة او التناصب مل سلاسل واغلا وقواريرا) قال الاخفش ان صرف مالا ينصرف مطلقا اى في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف مالا ينصرف فقررت على ذلك السنتهم فصار الامر اى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حل قوله تعالى سلاسل واغلا وقواريرا وقال هو والكسائي ان صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قوم الافضل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد في الاختيار نحو جاءني اجد وابراهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الالف المقصورة لاسم الضرورة ومنع الكوفيون صرف افضل من في الضرورة لان من مع مجروره كالضاف اليه فلا ينون ما هو كالضائف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وفرق بين الضائف وما هو كالضائف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لامطلقا بل بشرط العطف دون غيرها من الاسباب لقوتها كائين لك عند الكلام في تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها ميبا واستشهدوا بقوله فاك ان حصن ولا حاس يثيق فان مراد من في الجمع ومنه الباقون استدلالا بالان الضرورة تجوز رد الانبياء الى اصولها فبما صرف غير المنصرف ولا يخرج لاجلها الاشياء عن اصولها وقريب من هذا الوجه جواز قصر المبدود في الشعر دون مد المقصور الاندازا ومنعوا رواهم بان قالوا الرواية يثوقان شيخي والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقل لم يحز ردها وان ثبت هناك رواية اخرى (قوله سلاسل صرف ليتناسب المنصرف الذي يليه اى اغلا ٣ فهو كقولهم هاتى الشئ ومرأتى والاصل امرأتى (قوله قواريرا يعنى اذا قرئ منونا لا اذا وقف عليه بالالف لان الف حيث كاعتل ان تكون بدل من التنوين يتمل ان تكون للاطلاق كما في قوله تعالى الطنونا والسيلا والرسولا فلا يكون نصا في استشهاده من صرف غير المنصرف وانما صرف ليتناسب او اخرى الاى في هذه

مو صو فان معنى فلذلك لم يعتبر باختلاف الجمعية والتانيث فانها لا ينافيان بل الفعل لا كان الحقيقة لم يتحججهما

٩ (قوله وغير ذلك مما لا يحصى) ككونه منى وكونه مشتقا وكونه مقوليا وكونه محذوفا منه شئ ٢ (قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناصب) قبل انما ذكر الجواز مع ان الضرورة موجبة للصرف لانه صلف عليه التناصب وهو غير موجب اولانه اراد بالضرورة ما يتاوله انكسار الوزن واتخاذ ذلك مجوز وليس بموجب ٣ (قوله فهو كقولهم هاتى الشئ ومرأتى) قال في الصحاح هاتى الطعام وهاتى بالضم والكسر وهاتى الطعام وكذلك مرأتى الطعام ومرأتى بالضم والكسر مثل قته وقته قال الاخفش قال مرأتى الطعام وبعضهم يقول امرأتى الطعام وقال الفراء يقال هاتى ومرأتى اذا اتبعوها هاتى قالوها بغير الف واذا افردوها قالوا امرأتى

٣ (قوله و فرس مأمورة اى مؤمرة) قال ابو عبيدة امرته بلد و امرته لثنتان بمعنى كثرة و منه الحديث و امر هو اى كثر
قال يعقوب و لم يقله احد غيره و قال ابو الحسن امر ماله بالكسر اى كسر و امر الله ماله بالفتح و لا تقبل مأمورة للازدواج و الاصل
مؤمرة على وزن منقلة و السكة الطريقة المصطفة من الفعل قال الاصمعي مى ههنا الحديدة التى تحتر بها و معنى مأمورة
مصلحة و قيل منقحة ٤ (قوله و جار حزاب) الحزاب اى الحاة الممثلة و الزاء المحبة و رجل حزاب و حزابية ايضا اذا كان غليظا
ما تلالى القصر ٥ (قوله و اما هو اوزن) هى ﴿ ٣٩ ﴾ قبلة من قبس قوله (و شر اهيل) علم رجل و كذا

براقش اسم كنية و ما فراسم
حى من الين قال الجوهري
شر اهيل اسم رجل
لا ينصرف فى معرفة و لا فى
نكرة عند سيويه لانه بزنة
جمع الجمع و ينصرف عند
الاخفش فى الكسرة فان
صفره انصرف عندهما
لا يعرب و يوافق السراويل
لانها العجبة ٦ (قوله نحو
جالى و كالى فى النسب)
لا يعلم من هذين المتألفين كون
بما النسب غير معتد بها فى منع
الصرف الا اذا جعل مجرد
هذا الوزن سيبا مستقلا فى
المنع هذا ان قصد
الاستدلال و ان قصد مجرد
التمثيل فلا كلام فيه
٧ (قوله و كذا تهام بفتح
التاء فى المنسوب) قال
الجوهري تهامة بلد
و انسب اليها تهامى و تهام
و اذا قمت التاء لم تتدد
كفى بمان و شام الا ان
الالف فى تهام من لفظها

السورة لان و اخر الاى كالف و اى يعتبر توافقها و تجانسها و كذا كل كلام مسجع الا ترى
الى قوله عليه الصلاة و السلام (خير المال سكة مأبورة ٣ و فرس مأمورة) اى مؤمرة
ببنى كثيرة النتائج و قال تعالى (و القبرم قال يسر و مال سجا لموافقة قلى *) (قوله و ما
يقوم مقامها الجمع و الفا التائت) اعلم ان اكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سيبين
و قوله لكونه لا نظيره فى الاحاد العربية اما نحو تمان و رباح اى الذى الذى رباحته و رباح شناع
اى طويل ٤ و جار حزاب اى غليظ قصير فتشوا و اما نحو التزام و التغايز فالاصل فيه
ضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء ٥ و اما نحو هو اوزن و شر اهيل عليهما فنقول من الجمع
و سيجى حكمه و اما يمان و شام فالالف فىهما عوض من احدى يائى النسب بهذا الوزن ما رضاه
بعتده و ذلك لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب احدى يائى النسب و الالف الذى هو بدل من
الآخرى و ياء النسب عارضة لا يعتد بها فى الوزن ٦ نحو جالى و كالى فى المنسوب الى جال
و كالى ٧ و كذا تهام بفتح التاء فى المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال * ارفنى الاله برى
بالتهم * ياك برامى يشفه لاي * قال سيويه منهم من يقول يمانى و شامى بتشديد الياء
و هو قليل و يحى وجهه فى التصريف انشاء الله تعالى * و اعلم تعد ياء النسب عارضة ٨
فى قارى و كرامى ٩ و هو ارى و يحاى و ديامى و نحوها لانها ثبتت فى احادها و صيغت هذه
الجموع على اعتبار تلك الياء فى الاحاد و ليس ذلك اى اعتداد الياء فى المفرد و صوغ الجمع
عليه مطردا الا ترى انك لا تقول فى جمع عجمى عجمى و ان كان يؤه لوحدة كما فى بنجى
و قيل ان ثمانيا مثل يمان الالف و الياء للنسب الى التمن الذى هو جزء من ثمانية (و فيه نظر
ادلا معنى للنسب فى ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربع و الخمس الى الخمس و لا معنى
لنسب هذين العددين الى جزئيهما و تقدّر النسب فى الرباعى انسب فيكون منسوب الى
الرابعة و هى السن (و يجوز ان يقال فى ثمانى انه منسوب الى الثانية اى مجرد العدد لان
الثانى لا يستعمل الا فى العدود و الثانية فى الاصل العدد لا المعدود كما تقول فى صريح
العدد ستة ضعف ثلاثة و لا تقول ست ضعف ثلاث و قد يجرى تحقيقه فى باب العدد فالالف
فيما اذن غير الالف المنسوب اليه تقدّر لكونه بدل من احدى يائى النسب و كذلك الياء غير
الياء كما قيل فى هجان و فلك و قسباء ثمان فى الشعر غير منصرف شاذ قال الشاعر * يجد

و فيما بدل من احدى يائى النسبة و قد يستعمل التهمة فى موضع تهامة ٨ (قوله فى قارى) القمى منسوب الى طريق
والاثرى قرية و الجمع قارى غير مصروف و الدبى طائر منسوب الى طير دبى و الاديى من الطير و الخليل ماله بين السواد
و الحمرة ٩ (قوله و هو ارى) العارية بالتشديد كانهام منسوبة الى العار لان طلبها عار و عيب

٢ (قوله برمة اعشار) اى انكسرت قطعاً قوله (و ثوب اسمال) الحمل الخلق من الثياب يقال ثوب اسمال كما قالوا ربح اقتصاد قصدت الراح تكسرت ٣ (قوله ونظفة امشاج) نظفة امشاج هى ماء الرجل المختلط بماء المرأة ٤ (قوله ولا ياجروا نك) الاجر قد يشدد راؤه قال فى الصحاح الا نك الاسرب واضل من صيغ الجمع ولم يحن عليه الواحد الا نك واشد قال المس وايضا يحتمل ان يكون ا نك فاعلا ٥ (قوله ولا يابل لانه لاقفة ردية) الابل خصوص المقل وفيه ثلاث لغات ابل وابل وابل والواحدة بالهاء والمقل ثمر الدوم وقد فسر ٤٠ ◀ الدوم شجر المقل ٦ (قوله بلفتها) تمامه وشط الباطل عندى حدى

وتمامى قولها بلفها ٧ (قوله صواحبات يوسف) وكذا قوله قد جرت الطير ايامنا جمع ايام جمع ايام قوله (وقوله) اى الصاحج قوله (جذب الصرارين) فى الصحاح الصارى الملاح والجمع صراء مثل قارى وقراء وكافر وكفار وقال فى باب الرأ الصرارى الملاح والجمع الصرارىون واستشهد بقول الصاحج جذب الصرارين بالكرور وقال وقد يقال لللاح ايضا الصارى كالفاضى والكرور جمع كرو وهو جبل الشراع ٨ (قوله كنصوة وقصدوة) يقال فى رأسه خاص اذا بقى فى رأسه شعر متفرق فى نواحيه الواحدة منصوة هى فضلة وبعضهم يقول منصوة يلحقها بمرقوة والقصدوة خلف الرأس ٩ (قوله فقولنا بشير القلب لفرج نحو ايس فى يأس وقولنا

لفرج نحو ايس) يمكن ان يلزم كون آيس على وزن يائس نظرا الى عدد الحروف وخصوصية (ولا) الحركات والسكنات ولا يلاحظ فى ذلك ترتيب الحروف بحسب المقابلة بالفاء والعين واللام فانه امر اضارى فلا خروج عن الصيغة الاصلية فلا حاجة الى الاحتراز واما نحو مقام وقول فقيه علة تخرجه عن صيغته الاصلية والمتبادر من الخروج اذ اطلق ما لا يستند الى اخراج كافى قولك تخرج زيد الى بلد كذا ونحو ففخذون قلم يخرج عن صيغته الاصلية خروجا تاما بل يستعمل على تلك ٥

هـ الصيغة أكثر من استعماله على الصيغة ﴿ ٤١ ﴾ الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف الى التام وكذا نحو كوث

ولا انصيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو كوث وقولنا ولا لئلا يخرج نحو رجيل ورجل (٢) قوله خروجه اى خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو انصرف يقال اسم معدول اى مصروف من بينه والمعدل الانصراف والخروج (قوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه اخر ان قلنا انه معدول عن الآخر ومخرج عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند تميم اذ هما معدولان عن الشعر والاسم واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم تصغ عليها الا ان تقول كاتها من صيغة الكلمة وبينها لشدة امتزاجها (قوله تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيق اى خروج محقق كرجل سوء بمعنى رجل سيئ او خروج تقدير اى خروج مقدر ومعنى بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذى يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتقدر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بمعدوله عن عامر بل كان كادد (واما ثلاث ومنلت فقد قام دليل على انها معدولان من ثلاثة ثلاثة وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امرضى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزا جزاء وجاء فى القوم رجلا رجلا وباصرت العراق بلدان فكان القياس في باب العدد ايضا التكرار عملا بالاستقراء والحقا فمقد المتنازع فيه بالاعم الاظلم فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الاثلاثة ثلاثة فقبل انه اصله وقديما فعلى ومعدل في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة في قول الكيث * ولم يستر يوك حتى رميت * فوق الرجال خصالا عشارا * والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خاس ونخس وسداس ومسدس والجماع مفعول على يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع يأتى النسب نحو الخماسى والسداسى والسباعى والثمانى والتساعى وعند سيبويه ان منع الصرف فى هذا المعدل والوصف (فان قيل الوصف فى هذا المكرر مارض كمروضه فى اربع فى نحو نسوة اربع فكيف اترفيه ولم يؤثر فى اربع) قلت هذا التزام بالمعدل لم يوضع الاوصاف ولم يستعمل الاعم اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير موضع المعدول عنه والفراء يميز صرف هذا المعدول اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذا الموضع على الوصفية كاجر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين فقيه عدل لفظى وعدل معنوى وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى (وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل ٣ والتعريف كما فى غير ادلا يدخله اللام واذا جرى على النكرة فمحول على البدل ولا دليل على

لم يخرج عن صيغة له اصلية بل هو اسم له صيغة مأخوذ من اسم آخر له صيغة اخرى وكذا الحال فى نحو رجيل ورجل اذا لم يكن حق رجال ان يكون على صيغة رجل بل لفظ مأخوذ من لفظ رجل هناك اخذ صيغة من صيغة اخرى لا خروج اسم من صيغة الى اخرى فالحذ محمول على ظاهره مستغن عما زاده من القعود وذكر بعضهم ناقلا عن المنى انه لابد من اعتبار الخروج عن المعنى الاصلى ايضا والاورد ما لا يحصى كثرة من المعدولات من حيث اقفط كالجموع الواردة على خلاف القياس نحو امكن وكالصغرات والنسويات التى وردت على خلاف صيغها القياسية فتأمل فى جریان هذا القيد فى جميع المعدولات

٢ قوله (خروجه اى خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق) انما اختار تفسيره بالخروج ليظهر كونه صفة للاسم فيكون فرعية حاصلة فيه كما يقتضيه جملة سيا لنوع الصرف فيه واما الاخراج فيدل على صفة الاسم ضمنا

٣ قوله (والتعريف كما فى عراه) فيه هـ

نظر قال في الكشف هو تكرات يعرف بلام التعريف تقول ﴿ ٤٢ ﴾ فلان ينكح الثني والثلاث والرابع ٤

(فني آخر في الاصل اشد تأخرا وكان في الاصل معنى جاء في زيد آه) هذا معنى ما يقال من ان آخر كان في الاصل موضوعا للاختلاف في الصفة فنقل الى الاختلاف في الذات

٥ قوله (فني رجل آخر رجل خير زيد) فاذا قيل جاء في زيد آخر منهم منه ان المراد رجل آخر بخلاف جاء في زيد وغيره

٦ وقوله (في الجماعات المتأخرة) الظاهر اعتبار التأخر لا الزيادة فيه

٧ قوله (الاعلاة آه) القرضي من الاستشهاد ان المضاف اليه محذوف من حلاوة وهو صاحب تقديره الاعلاة صاحب او بداهة صاحب لدلالة الثاني عليه

٨ قوله (ويلزم على هذا القول ان يكون آخران وآخرون واوآخر آه) لكن لا يكون على هذا القول لفظ آخر للفرد المذكور معدولا لان مجرد حذف من لا يوجب عدلا وعلى القول يكون هو مع جميع نصاريه معدولا لكنه لا يؤثر العدل فيه لاستغناؤه عنه بوزن الفعل والوصفية لاصلية ولا في غيره الا في آخر كما قرر في الشرح

ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف يلزم على المصارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالان نحو جاء في القوم ثني (واما آخر فانه جمع اخرى التي هي مؤنث اخر وهو افضل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر اخرا من اخرون واواخر واخرى اخرين اخريات واخر مثل افضل الافضلان والافضلون والافضل والفضل والفضليان والفضليات والفضل ٤ فني اخر في الاصل اشد تأخرا وكان في الاصل معنى جاء في زيد ورجل آخر اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير ٥ فني رجل اخر رجل خير زيد (ولا يستعمل الا فيا هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاء في زيد وجار اخر ولا امرأة اخرى) وتستعمل اخريات في المعنى الاول ولا تستعمل الامع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاء في فلان في اخريات الناس اي ٦ في الجماعات المتأخرة وكذا الاواخر فلما خرج آخر وسائر نصاريه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افضل التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبى بالمرء عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلا من اخرين ورجلا من اخرين وامرأة اخرى وامرأتان اخرتان ونسوة آخر (قيل الدليل على عدل اخراته لو كان مع من المقدرة كما في الله اكبر لزم ان يقال بنسوة آخر على وزن افضل لان افضل التفضيل مادام من ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقتها له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الامع بناء المضاف كما في الغايات اومع سادس المضاف اليه وهو التثنية كما في حيثنذ وكلا آتينا اومع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله ٧ الاعلاة او بداهة صاحب ٨ اخذا من استقرار كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام (ولما منع ان يمنع الحصر فلما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخوانه من كونها معرفة بتقدير الاضافة مع غيرها من تلك الوجوه فالاولى ان يقال في امتناع كون آخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا (ومنع ابو علي من كون اخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كاسم وسحر المعدولين عن ذي اللام وكان لا يقع صفة لتكرات كما في قوله تعالى ﴿ من ايام اخر ﴾ (واجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التأكيد ومن اين له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتكريا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء صحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف صحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما (وذهب ابن جني الى ان قياس اخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الاحوال فاخر في قولك بنسوة اخر معدول عن اخر من (٨) ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واوآخر واخرى واخرى واخرات معدولات ايضا عن اخر من الاان اخرى واوآخر فبيان عن اعتبار العدل بالف التأنيث والجمعية والثني والجموع بالواو والتثنية لا يتبين منهما حكم منع الصرف في موضع نحو اجران واجمعون كما مر واما اخريات فاستعملها باللام

(والاضافة)

قوله (فعل هذا لا ضمير العدل بما فسر به المصاعني خروجه عن صفة الأصلية آه) احتاج الى هذا التفسير لتصور العدل من المضاف فان حذف المضاف اليه لا يخرج المضاف عن صفة بخلاف حذف اللام فانها الشدة امتزاجها بمدخولها صارت من تمت صفة بخلاف المضاف اليه وبخلاف لفظة **حذف** ٤٣ من المحذوفة عن آخر على قول ٣ قوله (وضع تأكيد المعارف) ربما

والإضافة كاهو الأصل ولولم يكن ايضا لم ينفها ازمنع الصرف لكونه كمرفات هذا (وفي اداء كون الفاظ المؤنث والمذنن والجميعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر كبريد فالاولى ان لا يدعى كون اخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افضل التفضيل على التعيين بل تقول هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الأصل اعني احدا الاشياء الثلاثة مطلقا) وانما عدل عنه لتعريفه عن معنى افضل التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها كما يحسن في باب افضل التفضيل وذلك لانه صار يعنى غير كذا كرنا ٣ فعل هذا لا ضمير العدل بما فسر به المصنف اعني خروجه عن صفة الأصلية بل تقول العدل اخرج اللفظ كذا كرنا بما في الأصل ان يكون معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه ممر وامن ونحو صفى وعشية ومساء وبكر ا يعنى ان يقتضيه وضعا فلي هذا اذا كان المدول ممر وامن ضم الى عدله سبب اخر امتنع صرفه فلم يمتنع صفى واخوانه لعدم اعتبار العلية فيها كما عبرت في ممر على ما يجيى (واما جمع ومنه اخوانه من كنع ويصع ويصع فلا كثر ونوع على انه معدول من جمع لانه جمع جاءه وقياس جمع فعلاء افضل فعلاء كعمراء وحرقا ابو على ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل قياس فعلاء مؤنث افضل المجموع على فعل ايضا واجمع يجمع على اجمعون لاجمع وقوله **حلا** ثل اسودين واخريتا **شاذ** كما يجيى في باب الجمع ولو كان جمع معدولا من جمع وفعل يصلح لجمع المذكور والمؤنث لجاز جافى الرجال جمع قال والحق ان جاءه اسم لصفة وقياس جمع فعلاء اسما فالى في التكسير وفعلاوات في التصحيح كعماري وصعراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جاءه لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والون الا العلم او الوصف كما يجيى في باب الجمع واما السبب الاخر فيه وفي جمع فن الخليل انه تعريف اضافي وكذا في اجمع لان الأصل في جافى القوم اجمعون اجمعهم اى جميعهم وقرأت الكتاب اجمع اى جميعه قيل هو ضعيف لان تعريفه بالإضافة غير معتبر في منع الصرف (وله ان يقول انما لم يضر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يثبت فيه كما يجيى) وامام حذفتا اللاتين من اعتبارهما (وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اى ٣ وضع تأكيد المعارف بلا علامة التعريف والمؤكد لا يكون الا معرفة الاما جواز الكوفون من نحو قوله **قد** صرت البكرة يوما اجمعا **ح** ما كان المؤكد فيه محدودا ففيها على هذا القول شبه العلية ٤ ويرد عليه صباحا ومساء وبكر ا وضمى وعمة وضخوة اذا كانت

يدعى كون الفاظ التوكيد اعلاما جنسية لمعناها ففيها علية بخلاف نحو صباح اذ فيه شبه العلية ٤ قوله (ويرد عليه صباحا ومساء وبكر ا وضمى وعمة وضخوة) وقد صرح فيما بعد بان صباحا ومساء وضمى اذا اريد بهامينات كانت معرفة منصرفة قال واما ممر اذا اريد به ممر بعينه فامر مشكل سواء قلنا انه مبنى على الفتح او معرب غير منصرف وذلك لمصانفته لاخوانه المذكورة هذا ما ذكره هناك ولا نزاع فيه الا ان الجوهرى حكم بان ضمى اذا اردت به ضمى يومك لم تنونه كمحرو وبفهم منه انه معرب غير منصرف وامام اذكره ههنا من نحو عتمة وضخوة ففيه بحث لان الطاهر انها في حكم غدوة وبكرة وفئة اذا اريد بها معينات وهى غير منصرفة وصرح به المصنف في الايضاح وقد عدها

العلامات في الاعلام والاجناس ووافقه الشارح فيما بعد حيث عدها من الاعلام الجنسية ولا تنك ان العلية الجنسية مؤثرة في منع الصرف مع التأنيث كاسامة وصرح الجوهرى ايضا بان بكرة وغدوة اذا اريد لهما بكرة وغدوة بينهما لا ينصرفان والتقصي عن ذلك بان تقدير العلية لاجل منع الصرف وذلك مخصوص بغدوة **هـ**

٥ وبكرة وفينة واما عشيحة وعفة اذا اردت للما عشيحة لثلك وعشيحة فصور فان اتفاقا لمصرح به المص في الايضاح في مباحث العدل بل صرح في مباحث الاعلام بان سحر اذا اريد به ٤٤ سحر يعني غير منصرف للعدل

ومعانياتها اذن معارف بالاعلام مخصصة بعد العموم كالاعلام القالبة نحو النجم والصق فقيه العدل عن اللام مع شبه العلية مع ان جميعها منصرفه وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا بالجمع اما العلم واما الوصف (وقال المصنف فيه وفي اجمع مع العدل الوصف الاصل وان صار بالقلبة في باب التاكيد فمما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب (لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات هو امن باب اجر جراه ام من باب الفضل والفضل لا يجوز ان يكون من باب اجر جمعه على اجمعون وجهه بالنظر الى اصله فعل والنظر الى نقله الى الاسماء بالقلبة فاعلم كاسود واداهم ٥ قال ٥ اتاني وعيد الحوص من آل جعفر ٥ فبايد عمرو لوثيت الاحواصا فاضلون لا يجوز فيه لا قبل القلبة ولا بعدها وايضا افضل فضلا لا يبيح في الاغلب الا في اللون والخلق والاولى ان قال انه في الاصل افضل التفضيل بشهادة اجمعون ووجه فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جعافي قرأت من كل شيء فهو تفضيل لقولهم جميع نحو احدوا شهر في العمود والمشهور ثم جعل بمعنى جمعه وانحى عنه معنى التفضيل فعدل في اللفظ من لوازم افضل التفضيل الثلاثة اعني اللام والاضافة ومن كاذرنا في اخر ٦ فاجع واخر فيها العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيها العدل والوصف (ورد على جعل اجمع من باب الفضل ان مؤنه جمعه وحقه جعبي كاخري (والجواب عنه انه لا انحى عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه (ولا يبيح فيه معنى الصفة مع ان وزنه افضل صار كاجر الذي هو على افضل وهو صفة جاز جمعه كسمراء واذا جازت ان تقول حسناء وخشنة وعليه مع ان مذكراتها حسن وخشن وحال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افضل هذا ٧ وكان على المصنف ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور ٨ ويذكر ايضا امس رضا على لغة بني تميم كما يبيح في الظروف المبينة لقيام الدليل على عدلها وهو ان كل لفظ جنس يطلق وايد به فرد من افراده معين فلا بد فيه من لام الهدسواء صار بالقلبة علما نحو النجم والصق لولا نحو قوله تعالى (فضي فرعون الرسول) اخذ ان استقره كلامهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما عليهما فمقدرة كما يبيح في الظروف المبينة (قوله او تقدير اقدمضى التقدير ٩ اعلم ان ماهو على وزن ضل من الاسماء على ثلاثة اضرب اما المسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كسرد وهدي وجمع كغرف وجر فهذه كلها منصرفه وان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا واما صفة وذلك على ثلاثة اقسام (احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء ٩ كسظم وخنع في مبالغة حاطم وخانع فهو كضروب في مبالغة ضارب (وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو يا فسق ٢ وبالكح فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق وبالكع كما يبيح في باب النداء وفضل وفضال المختصان بالنداء معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم وخنع

والعلة اومني وصرح في مباحث العدل بان سحرا متونا يطلق على سحر يعني فاعلم

٥ قوله (قال اتاني وعيد الحوص من آل جعفر فبايد عمرو لوثيت الاحواصا وعني بالاحواص اولاد الاحوص بن جعفر بن كلاب واراد بعمرو عبد عمرو بن شريح ابن الاحوص هيا الاعشي علقمة ابن علاثة بن عوف بن الاحوص فاوعده بالقتل

٦ قوله (فاجع واخر فيها العدل والوصف والوزن واخر وجمع آه) قد اجمع العدل والوزن فلا يكونان متضادين

٧ قوله (وكان على المص ان يذكر سحر معينا) وقيل معنى لتضخه معنى اللام كاسر

٨ قوله (ويذكر امس رضا على لغة) انما قال رضا لما سئل ان مذهبهم ان يعرفوه في حال الرفع غير منصرف وان ينوه على الكسر في حالتي النصب والجر قال سيويه وبعض بني تميم

يفتحون امس بدمم قال السيرافي لانهم تركوا صرفه وسيأتي ٩ قوله (كسظم وخنع) الحطم الكسر رجل حطم (قالوا) وحطمة ايضا اذا كان قليل الرحلة لثانية وخنع في الارض اى ذهب ودليل خنع اى ماهر بالدلالة ٢ قوله (وبالكع) لكع عليه ٥

قالو لم يكونا معدولين بل كانا كسطم لم يختصا بالنداء بل ساءا قاما هما بالنته في شيوخ الاستعمال
كما ساق حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بابادون بابا والار في نقصان بعض الاشياء
المشتركة في معنى في التصرف دليلا ان الناقص معدول عن الشائع وسمي لهذا
مزيد بحث في اسماء الافعال (ولما كان من مذهبه ان جميع انواع فعل مبنية كانت او ممنوعة من
الصرف معدولة وكذا فعل المخصص بالنداء فروا عليه انك اذا سميت بها فاعل لا تصرف
اتفاقا نحو فسق علما للعدل والعلية وكذا فعل عديني تميم نحو تزال وجار وفسافا علما ما وهذا
الذي قالوا حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خرط الفتاد كما يجي في اسماء
الافعال (ونالت الاقسام جمع فعل افضل التفضيل ولا عدل فيها الا في ارجوع واتباعه كما ذكرنا
هنا وما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلية فهو غير منصرف ٣ كقتم
وجسي لانه ثبت قتم وجاح ٤ وعدم قتم وجسي قبل العلية ٥ فكنا يكونه معدولا عن
فاعل جنسا ٦ وقطنا بدم قلته عن فعل الجنسي قلنا هو علم من اجل اي غير منقول عن شيء
وهو معدول وانما جلنا على كونه معدولا ولم يجوز ان يكون مرتبلا غير معدول كهمران
وسعد لكثرة كرون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا حيثد الى تقدير العدل فيه
على ما تقدم اثلا نخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يجهل بكونه في كلامهم
منصرفا او غير منصرف فليسا ان تقدير العدل فيه ونعنه الصرف الحاقا للشكوك فيه بالاعظ
٧ اما دد فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا تقدر العدل فيه وان اختلف
احد الشرطين وذلك بان لا يجي له فاعل قبل العلية ولا فعل هو منصرف لوجاء مثل ذات
في كلامهم ولا احرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلية مع ثبوت فعل ايضا قبلها
فهو منصرف كسطم وفتح عليا لوجاز قلته عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما
ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل اما عوز فر عليا فكان الواجب على هذا الاصل
صرفها لانه كما جاء لها فاعل قبل العلية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد ٨ قال
الاغشي ٩ بأبي الظلامة منه ٩ النوفل الزفر ٩ لكنهما لا سمعا غير منصرفين حكما بانفعال
العلية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان عن فاعل وان اختلف الشرطان
كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا ايضا لو اتفق مجيئه (فان قيل هلا حكم في الترجمة
التي هي ٢ نحو موهب ومكوزة وعجب وحيوة انها معدولة عن موهب ومكوزة وعجب
وحية (قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغيرات رجوع الى
الاصل من وجه فكأنها ليست بمعدولة اذا عدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه
اما في عجب ومكوزة فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس معثل الفاء بالواو ان يصاغ
منه فعمل بكسر العين لكن الاصل في فعله مفتوح العين ان يبنى منه فعمل بالفتح ٣ فالعدل
الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل (وانما خولف جلا على الاكثر وذلك
لان مثل الفاء الواوى اكثر من باب يفصل بكسر العين والموضع مبني على المضارع (وقد

٥ الوضع لكما الى لصق به
رجل لكع ايشم وامرأة
لكاع وتلك لكع لكاع فقول لكع
وامرأة لكعاه فلا يصرف
لكع في المعرفة لانه معدول
من الكع ولكاع من لكعاه
٣ قوله (كقتم وجسي) قتم له
من المال اذا اعطاه دفعة جيدة
٤ قوله (وعدم قتم) وقتم اسم
رجل معدول عن قتم وهو
المطلي يقال اجفاه وهو قلب
اجتاحه وجسي اسم رجل قال
الاخفش لا يصرف لانه
مثل عمر ٥ قوله (فكنا
بكونه معدولا عن فاعل
جنسا) هذا مختلف لما قد قيل
من ان عمر معدول عن عامر علما
٦ قوله (وقطنا بدم
قلته عن فعل الجنسي)
اي اسم الجنس الصفة
٧ قوله (اما دد) ادت الناندة
تود اذا الى رجعت الحنين في
اجواضها والاذ الداهية
والامر القطيع وكذلك الاد
على مثال فاعل واداد بوقيلة
يصرفه العرب وجعلوه
كقنب ولم يحصلوه كهمر
٩ قوله (قال الاغشي الباهلي
بأبي الظلامة منه النوفل
الزفر) اوله اخور غائب
يعلمها ويسألها
٩ قوله (النوفل) النوفل
الكثير العطاء اي بأبي
الظلامة لانه السوفل
٣ قوله (فالعدل له

الزفر والزفر ادخال النفس زفر زفر فهو زافر ٢ قوله (نحو موهب) هو اسم رجل ٣ قوله (فالعدل له

الى الكسر في نحو موموضع وموجل) اى معتل الفاء الواوى من باب يفعل بالكسر اكثر منه من باب يفعل بالفتح ٧ (قوا
وامامورق) قال الجوهري مورق شاذ كوحده ٨ (قوله لكن ٤٦ ﴿ اكثر من مفعل كايحيى في التصريف)

اى مفعل بالفتح اكثر في
الكلام من مفعل بالكسر
٩ قوله (واماحوية) الاصل
حية قلبت الياء التي هي
لام الفعل واو فزال الادمغام
لكن لم تغير الصيغة
٣ قوله تقدير الكلام شرطه
ان يكون في الاصل آه) اشار
بهذا التقدير الى ان عطف
امتنع على صرف يقتضى
تقرعه على ما تفرع هو عليه
وليس بصحيح ولعل الوجه
في العطف الصورى ان يجعل
بمجموع المعطوف والمعطوف
عليه متفرعا على مجموع ما تقدم
ويحال رد كل فرع الى اصله
على ذهن المتعلم لظهور ان
الفرع الاول انما هو للشرط
الذكر بلا واسطة وان
لثاني متعلق بالواسطة المترتبة
على ذلك الشرط اعني عدم
مضرة الغلبة واما قوله
وضنف فهو عطف على
صرف بلا اشكال كسبذكره
٤ قوله ان التاء في اربعة
ليست بطارية على اربع
آه) وليس ايضا بشئ
ما قبل من ان المانع قبول التاء
لتأنيث والتاء في اربعة
يست للتأنيث بل للتذكير

حتى الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل (٧) وامامورق في اسم رجل فانما صرف اما
بناء على انه فاعل او على انه مفعول لكن كونه اكثر من مفعل كايحيى في التصريف او مهم انه
غير مدلول عن مفعل بالكسر وكذلك وكل هذا (واما شمس بن ماثب يضم الشين فلما يلزم لم يعتبر
في الوزن (و لو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شمس والازم جواز صرفه وترك صرفه
كافي عند لان امر العدل ظاهر وليس كالجمعة في نوح ولو ط حتى يقال انه لا يؤثر في الثلاثى الساكن
الوسط ٩ واماحوية فان الصيغة لم تنغير والعدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حية وحوية
بجما علة قلنا ان تركب كونها معدولة (قوله وقطام في عجم اى في لغة عجم اما في لغة اهل الحجاز
فقط اى بضاد ملقدر عند التاء لكنها مبنية وكلامه في العربات غير المنصرف وبعنى باب قطام
ما هو على وزن ضال من اعلام الاعيان المؤنة وذلك ان ضال على اربعة اقسام كايحيى اسم فعل
كزال وناؤه ظاهر وعمل للمصادر على رأى التاء كضمار الفجر وقصبة للؤث كفساق بمعنى
فاسقة وهما ايضا مبنيان باقيا قالوا لمشابهة باب تزال عدلا وزاولم بكتفا في المشابهة بالوزن
لثلاث رنحو مصحاب وجها م وكلام عربيتهم قالوا كان تزال معدول عن انزل ففساق
وبقار في التقدير معدولتان عن فاسقة والفجرة (والقسم الرابع عمل الاعيان المؤنة فلفظة الحجازيين
ناؤه كلفيل لمشابهة ايضا لتزال وزناو عدلا مقدرا وبنو عجم افترقوا فثبتا اكثرهم على ان ذات
الرا من هذا القسم مبنية على الكسر لوزن وانعدل القدر كخضار وانما قدر والعدل فيها تحصيل
للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء صحيح للامالة المطاوعة المستحسنة وغير ذات الراء
كقطام عربية غير منصرفة لتأنيث والعلبة ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير
العدل كما احتج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرون فيه من غير ضرورة لانه من باب
حضار الذى وجب تقدير العدل فيه لفرض البناء الذى هو سبب الامالة قدروه فيه
ايضا طردا لباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان
اولا وسبجي الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال ٥ قوله (الوصف شرطه
ان يكون في الاصل فلا تضره العلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم
للحبة ووادهم للقيد وضف منع اقمي للحية واجدل للصقر واخبل للماثر) الوصف ٣
تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع ولا تضر
العلبة فلذلك امتنع اسود وارقم ، وانا الى الآن لم يبق لي دليل قاطع على ان الوصف
العارض غير متدبه في منع الصرف اما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيعزز
ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قوله لثاء فانه قبلها
لقوامهم اربعة لالعدم شرط الوصف وليس قولهم ٤ ان التاء في اربعة ليست بطارية
على اربع لان اربعة للذكر واربع للؤث والذكر في الرتبة قبل المؤث بخلاف يعمل
وبمثلة فان بمثلة للؤث فالتاء طارية بنى و ان دهوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يند

(بالوزن) ذلك لان التاء في اربعة لتأنيث ايضا فان قولت اربعة رجال باعتبار التأنيث في الجمع المذكور
كذلك الحال في الزيدون الاربعة وان كان جمع سلامة

٥ (قوله قد يعرض له بعد) أي بعد كون الوزن ﴿٤٧﴾ الأصلي معتد به في يحمل ٦ (قوله وكذا السوداء) الاسود العظيم

من الحيات وفيه سواد
٢ قوله (لا يتبع الموصوف
لفظا فلا يقال قيد ادم)
والسرف في ذلك ان خصوصية
الموصوف صارت بالقلبية
داخلية في مفهوم الوصف
مع ملاحظة انصافه بمعنى
الاشتق منه فلا يصح اجراؤه
على غيره وهو ظاهر ولا عليه
ايضا ان يصير المعنى قيد هو
قيد فيه دهم والاسم اذا دل
على ذات مبهمة باعتبار معنى
مخصوص فهو الوصف
مطلقا واذا دل على الذات
فقط فهو اسم محض غير صفة
مطلقا واذا دل على ذات
معينة باعتبار معنى مخصوص
فهو في عداد الاسماء وفيه
شائبة الوصفية نحو آله
وكتاب

٣ جمع اسود قال احب
لحبها السودان حتى
احب لحبها سود الكلاب
٤ (قوله في كتاب الشعر
الابرق) الابرق كل ما فيه
سواد و يساض والابرق
غلظ فيه حجار دورمل وطين
مختلط وجهه ابارق (قوله
والابطخ) بطخه القاء على
وجهه فانبطخ و بطخ السيل
أي التسع في البطحاء والابطخ
مسيل واسع فيه دقاق

بالوزن الأصلي في يحمل لكونه ٥ قد يعرض له بعد ما يخرج من الاعتبار وهو التاء
في المؤنث فكيف يستد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حالة خرج بها من
شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن في الحاصل حاصل فيها والمخرج
عن اعتبارها في حال اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف
لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للذكور وفي الثاني
اعني يملأ وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لا يقال للمؤنث يملة فالوزن متساويان في عدم
الزوم واربع زيد ضعفا بمرور وزن على يحمل (قوله فلا تنضر القلبية) معنى القلبية ان يكون
اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها شهيرة بحيث لا يحتاج
لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كائن عباس فانه كان عاما يقع على كل
واحد من بني العباس ثم صار اشر في عبادة فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخواته وكذا
الجم في الثريا والبيت في الكعبة ٦ فكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله
في الحلية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف او غيره اذا عينت به ذلك النوع
من الحيات بخلاف سائر السوداء فانه لا بد لكل منها اذا قصدته من قرينة اما الموصوف نحو ليل
اسود او غيره نحو عسدي اسود من الرجال وبهذا التشرح يتبين لك انه لا يخرج
الاوصاف العامة بالقلبية عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تنصر اعلاما بالقلبية فان اعتبار
الوصف مع القلبية فيه نظر كما ينبغي وكيف يخرج عن الوصف (ومعنى القلبية تخصيص
اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام
أي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا أي ٢ لا يتبع
الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من
حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد
وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار
الوصفية الأصلية وان زال تحقيقها معنى بل لا استدلاله في باب اجرا اذا نكر بعد
العلية باب اسود الضال لان معنى الوصف في اجرا اذا زال بالعلية تحقيقا لم يعد بعد
التنكير لان معنى رب اجرا ان رب مسمى باجر كان فيه الحجرة او لاحتي يجوز في السود ان
٣ السمي كل واحد منهم باجر رب اجر لقيه فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف
ويجوز مع العلية ايضا بقاء معنى الوصف كإيجي فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار
الوصف بعد العلية بلازم وهو في الوصف الضال من دون العلية كاسود لازم لبقائه
بحاله قطعا وبعض بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابى على ٤ في كتاب الشعر
الابرق والابطخ وان استعملا استعمال الاسماء وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى
الوصف بدلالة انهم لم يصرفوها ولا نحوهما في التكرار فخلت ان معنى الوصف مقر

الحصى والجمج والاطح والبطحاء مثل الابطح

٥ قوله ومعنى ارقم الارقم الحية التي فيها سواد وبياض
٦ قوله (نحو ايم افنى) الايم الحية

٧ قوله (ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات) ا ه ظاهر كلام المصنف في ان نحو اسود وارقم وادهم زال عنه معنى الوصفية بالكلمة وان الاولين بمعنى الحية فقط والاخير بمعنى الفيد مطلقا ومع ذلك يدعى ان تلك الوصفية الاصلية الزائدة بالكلمة معتبرة في منع الصرف ولذلك استدل بمنع الصرف في هذه الاسماء على صحة مذهب سيويه فله لا يمكن له ان يجعل عدم استعمال المتكلم اجدلا وافنى واخيلا في معنى الوصفية سيما للصرف ويميز بطلان منع الصرف فيها كما يمكن ذلك للشارح ولا يمكن لاحد الجزم بانقضاء الوصفية الاصلية فيها بل الظاهر ذلك فلذلك حكم بعدم تحقق الوصفية الاصلية فيها وبصرف منع صرفها ثم رد عليه ما أورده الشارح سابقا من ان هذه

فيها واذا اقر فيها معنى الوصف علت الخال والظرف بهما هذا لفظه ونحن لم ان معنى اسود انقلب حية سوداء ه ومعنى ارق حية فيها سواد وبياض ومعنى ادم قيد فيه دمة اى سواد اى قديم حديد لان الحديد اسود فلما ثبت بنحو اسود ان الوصفية الاصلية تعتبر بعد زوالها فلا حاجة اذن لسيويه في منع صرف اجر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت باربع ان الوصفية العارضة لا تعتبر (وقال بعضهم ربما لم تعتبر الصفة الغالبة نحو الطير ونحوه من الغالبات فنصرف وذلك لتقصاتها عن مائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها) قوله وضعف منع افنى معطوف على قوله صرف اى ولكون الوصف الاصلى معتبرا ضعف منع افنى لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع ولا ثبت ايضا في الاستعمال ٦ نحو ايم افنى بل توهم انها موضوعة للصفة لما رواها انها الحية الخبيثة الشديدة من قولهم فؤة السم اى شدته وكذا توهم الصفة في الاجدل الذى هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اى طائر ذو جدل وهو الاحكام (وقد قيل للدرج جدلاء فكأنها مؤنث اجدل وكذا توهم في اخيل ان معناه الاصلى طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا (٧) ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصليا فافنى وان كانت في نفسها خبيثة واجدل طائرا ذا قوة واخيلا طائرا ذا خيلان الا انك اذا قلت مثلا قيت اجدلا لمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رايت عقابا لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدّة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المصنف فاما منع صرف منه فلفظ (قوله) التأنيث بالثاء شرطه العلمية والمعنوية كذلك وشرط تخم تأثيره زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او النجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقروماه وجور ممنوع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة فقدم منصرف وعقرب ممنوع اعلم ان التأنيث على ضريين تأنيث بالالف وتأنيث بالثاء فاهو بالالف متعّم التأثير بلا شرط لزوم الالف وضعا على ما مر ولذا قام مقام سبين وزيد بناء التأنيث تاء زائدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب هاء في الوقف قصو اخت وبت ليس مؤنثا بالثاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لماسبة التاء لتأنيث ا فعلى هذا الوسميت بت واخت وهنت مذكرا لصرقتها (والتأنيث بالثاء على ضريين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحزمة او مؤنثا حقيقيا كزرة او لا هذا ولذا ذكر كزرة فاعلمية شرطه تأثيره متخما فلا يوزن دون العلمية بدليل نحو امرأة قاتمة وفي قاتمة الوصف الاصلى والتأنيث بالثاء فاخلل لم يبحى الامن التأنيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكر المصنف حاصل وذلك لخلل ان وضع تاء التأنيث في الاصل على العروض وعدم التيات تقول في قاتمة قائم فلم يمتد بالعارص (واعلم ان الاصل لان اصل وضما لفرف ير المذكر والمؤنث ولا يبحى لهذا المعنى في الصفات والاسماء الاخير لازمة

الكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامرأة وزجلة وحجارة وإما في غير هذا المعنى
 فقد تكون لازمة كما في حجارة وغرفة كما يحى في باب التأنيث (ثم إن العلية حيث كانت
 الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصولة عن التقصان فيلزم التأنيث ببيها فله
 ما يشاء كراه جطر صارت لازمة لا تخف إلا في الترخيم كما يخفف الحرف الأصلي وإنما
 ذلك لأن التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا يتلف عن الكلمة
 قولك ما يشاء في الجنس ليس موضوعا مع التأنيث فإذا سميت به فقد وضعت وضعا ثانيا مع
 التأنيث فصار التأنيث كلام الكلمة في هذا الوضع وإما أن كانت العلية في غير الكلم العربية
 فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتسير الحركات وقلب الحرف إن استقلوها كما في
 جبرائيل وميكائيل وأرسطاطاليس فقالوا جبريل وجبرال وجبرين وميكال وأرسطو
 وأرسطاليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير أوزان كلمهم الخفيفة وتركيب
 حروفها أناسية مع عدم ميلاتهم بالميل من أوضاعهم ولذلك قالوا انجعى فألب به
 ما شئت (وإما الزيادة في الأعلام فنقول إن كان الحرف الزائد لا يفسد معنى كالف
 التأنيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التأنيث في نحو غرفة والفاء الإخفاق في نحو معزى
 لم يجز زياته لأن مثل ذلك لا يكون إلا حال الوضع وكلامنا فيما زاد على العلم بموضوعه
 إذا استعمل على وضعه العلى (وكذا الحكم إن لم تعد الزيادة إلا ما فاد العلم كناه
 الوحدة ولأم التعريف من غير اشتراك العلم (وأن أفادت الزيادة معنى آخر فليست
 لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضعه أولا لم يجز لزوال الوضع العلى فلا تريد عليه
 التأنيث المفيدة لمعنى التأنيث (وإن بقى لفظ العلم مع تلك الزيادة وأما على ما كان موضوعه
 جازت مطلقا إن لم يخرج العلم بها عن التبيين كياء النسبة وياه التصغير وتونر التمكن
 نحو هاشمي وطلبيصة وإن خرج بها عن التبيين جازت بشرط جبران التبيين بعلامته
 كما في الزيدان والزيدون على ما يحى في باب الأعلام فان قيل فإذا صار التأنيث بالعلية
 لازما فلا قيل في نحو حزة انه قائم مقام سبين كالالف تكون العلية شرط قيامه
 مقام سبين ولا تكون سببا قلت لما ذكرنا من أن وضع التأنيث في الأصل على العروض
 فزروه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على الزوم (وتأتيها إن يكون التأنيث
 مقدرا وهو الذي سماه المصنف بالمعنوى سواء كان حقيقيا كعهد وزين أو غير حقيق
 كعبد مصر (والالف لا تقدر كالتاء إذا لاف فزومها لا تخف حتى تقدر (ولا
 تؤثر التام مقدرة أيضا الأم العلية (ولا يصح الاستدلال على كون التأنيث المعنوى أيضا
 متروطا بالعلية بانصراف نحو حايض وامرأة جريح كما فعل المصنف في شرحه
 لأن المراد بالذوات المعنوى ما كان التأنيث فيه مقدرا كما مر لا بالذوات الحقيق وفي نحو
 حائض لأنه مقدرا إذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما للذكر كمقرب
 وليس كذلك (ولكن تقول في تصغيره تصغير الترخيم حيضة كقولك في سمانجية
 وليس كذلك لأنك تقول فيه حيض (الأثرى إلى نحو حائض منصرفا مع التأنيث
 والوصف ومنه مع العلية أيضا منصرف كما يحى (وأما شرط فيه العلية أيضا لأن

٥. الأسماء لم تخرج عن

الوصفية بالكلية

٨. قوله فعلى هذا الوصية

بينت واخت مذكرا

لصرفها (وإن سميت بها

مؤثافقيا كانت كنهدي في

جواز الصرف وعدمه

ويحتمل أن يقال إنما

مصرفه قطعاً على قياس

ما مر من كلام العلامة في

حرفات وذلك لأن التأنيث

الموجودة فيها لفظاً ليست

بمنحضة لتأنيث فلا تعتبر

في منع الصرف ولا يمكن

مها تقدير تاماً أخرى أظن

يعهد ذلك في كلامهم كما مر

هناك

هذه نصية أوضح دلالة

على المقصود

المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية (والفرق بينهما ان العلمية
تصير التاء الظاهرة مضمومة التأثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الاوسط
كشاة علما لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدر فضعيف فان سد مسده في اللفظ حرف
اخر اثر وجوبا والاضحية الخلاف كايحيى ومايسد مسده الحرف الاخير في الزايد على
الثلاثة لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة ولا تزداد ثالثة ٢ واما نحوبة وشاة لمحدوف
اللام ودليل سده سد التاء تصغيرهم عقريا على عقرب من دون التاء بخلاف قدر
فان تصغيره قديرة فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان او لا اذازاد على الثلاثة وسميت به
لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا اولاهذا ولاذاك وذلك
لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسده فهو بمنزلة حزة (وان كان ثلاثيا فاما ان يكون
متحرك الاوسط او لا والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امرأة او غير
حقيق كسر لجهنم فجميع الصويين على منع صرفه لتاء المقدرة ولقيام تحرك الوسط
مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف
الرابع انك تقول في حيلي وحيلوى ٣ ولا تقول في جزى الاجزى كالتقول
في جادى الاجادى (وخالفهم ابن الانبارى فجعل سقر كهند في جواز الامر ينظرا
الى ضعف الساد سد التاء (وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقى فلا خلاف
عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التأنيث وذلك لرجل سميت بسقر وكتاب
سميته بقدم واما لم يقدر لطره ان التذكير في الوضع الثانى على ما ضف تأنيثه
في الوضع الاول فلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير (واما اذينة وعينة
لرجلين فسمى بهما بعد التصغير وان لم يسد سد التاء ولاسد الساد مسده شئ وذلك
اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه هجمة او لا فان لم يكن فان سميت به
مذكرا سواء كان حقيقيا او لا كهند اذا جعلته اسم رجل ٤ او اسم سيف مثلا فلا
خلاف في صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره (فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا
بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين القوي والعلى فظهر فيه امر التأنيث
(وغيرهم خبروا فيه بن الصرف وتركه لغوات السادة سد حرف التأنيث ومايسد مسد
الساد (وكذا الخلاف فيما سكن خشوه للاعلال لاوضعا كدار وناووفى التاني كيد اسم
امرأة (وان كان فيه الهجمة كما هو جوار فان سميت به مذكرا حقيقيا او لا فالصرف لاضر
اذهما كنوح ولوط كايحيى وان سميت به مؤنثا حقيقيا ولا تفرك الصرف لاضر لان الهجمة
وان لم تكن سببا في الثلاثى الساكن الاوسط كايحيى لكن مع سقوطها عن السببية
لا تقصر عن قوة السبين حتى يصير الاسم بها منعم المنع (فظهر بهذا التفصيل
ان المؤنث اذا سمى به مذكر حقيقى او غير حقيقى يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلاثة
احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا الهجمة (وهنا شروط اخر لنوع صرف المؤنث
اذاسمى به مذكر تركها المصنف (احدها ان لا يكون ذلك المؤنث منقولاً عن مذكر
فان روبا اسم امرأة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل اسمية المؤنث به

٢ (قوله واما نحوبة وشاة لمحدوف اللام)
الثبة الجماعية واصلها
ثبي والجمع ثبات وثيون
وانثي والثبة ايضا وسط
المحوض الذى ثوب اليه
الماء والهه هنا عوض
عن الواو الذاهبة من
وسطه لان اصله ثوب
كما قالوا اقامة فوضوا
الهه من الواو والذاهبة
من الوسط
٣ (قوله ولا تقول في جزى
الاجزى) جاز جزى
اى سريع والجز نوع من
السير فوق الضيق
٤ اسم رجل على الثلاثة
وسميت به لم ينصرف
سواء سميت به مذكرا
حقيقيا او مؤنثا حقيقيا
اولاهذا ولاذاك وذلك
لان فيه تاء مقدرا وحرفا
سادا مسده فهو بمنزلة
حزة وان كان ثلاثيا
فاما ان يكون متحرك
الاوسط او لا والاول
ان سميت به مؤنثا حقيقيا
كقدم في اسم امرأة او
غير حقيقى كسر لجهنم او
اسم سيف آه نضه

كان مذكرا بمعنى القيم وكذا لوسميت بنحو حايض ومطلق مذكرا انصرف لاته
 في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذ منتهى في الاصل شخص حايض لان الاصل
 المفرد في الصفات ان يكون المفرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعا
 للمؤنث فكل نعت للمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعه للمذكر استعملت للمؤنث
 (وثانها ان لا يكون تأنيث المؤنث الذي سمي به المذكر تأنيثا يحتاج الى تأويل غير
 لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة التأنيث لوسميت بها مذكرا
 انصرف لان تأنيثها لاجل تأويلها بجماعة ولا يلزم هذا التأويل بل لنا ان نؤولها
 بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي
 في نحو نساء ورجال بل تأنيثها باعتبار التأويل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا
 (وثالثها ان لا يطلب استعماله في تسمية المذكر به وذلك لان الاسماء المؤنثة السامية
 كترام وحناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قيمة عقلية اما ان يتساوى
 استعمالها مذكرة ومؤنثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يطلب
 استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يطلب استعمالها
 مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا تستعمل الا
 المؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الامنع الصرف اما ان عكست الامر احى
 سميت المؤنث باسم المذكر حقيقين كانا اولا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط
 كجبل وحسن او زيدا على الثلاثة كبسر فلا كلام في منع صرفهما ه لظهور امر
 التأنيث بالطرفه آن مع ساد مسد التاء او ساد مسد الساد (وان كان ثلاثيا ساكن
 الاوسط كزيد وبحر يسمى بمثلها امرأة قنليل وسيبويه وابوعرو يمنونه
 الصرف مفتحا كاه وجور لظهور امر التأنيث بالطرفه آن (وابوزيد وعيسى
 والجرى يحلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجمون صرفه على صرف هند
 نظرا الى اصله (قوله وشرط تحتم تأثيره اى تأثير المعنوى والمراد به تأنيث ما التاء
 فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزئب اولا ككعرب (قوله زيادة على الثلاثة او تحرك
 الاوسط او العجمة اى اذا سمي به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان اخر حروف الزائد على
 الثلاثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام الزائد الساد مسد التاء (واما العجمة
 فانها وان لم تسد مسد التاء ولا مسد الزائد المذكور وليست ايضا سببا في التلاقي
 الساكن الاوسط كما يحى لكنها مقوية لتأنيث الضعيف تأثيره لكون علامته مقدرة
 بلا نائب فالضعف من قبله لا من قبل العجمة فهو المحتاج الى التقوية لا العجمة فلذا
 قال وشرط تحتم تأثيره اى تأثير التأنيث المعنوى به (قوله فهند يجوز صرفه خلوه
 من جميع شرائط الضم الثلاث وزغب بمنع لزيادة وسر تحرك الاوسط وماه وجور
 للعجمة (قوله فان سمي به مذكر اى بالمؤنث المقدر تاءه الذى عبر عنه بالمعنوى (قوله
 فشرطه الزيادة اى الزيادة على الثلاثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر
 التأنيث في الاصل بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطارئ في الوضع العلى ذلك

ه (قوله لظهور امر
 التأنيث بالطرفه آن) فان
 الطارئ له جدة وطراوة
 وظهر وليس ذلك الامر
 الاصلى بل هو بمنزلة

امرئال

٢ (كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنيئا وداقيا) قال الجوهري حنين موضع يذكر ويؤث فان قصدت البلد والموضع ذكرته وصرفته كقوله تعالى ويوم حنين وان قصدت البلدة والبقعة انته ولم تصرفه كآل * نصرورا بينهم وشلو ازره * بحنين يوم تواكل الايطال * قال وداقيا اسم موضع والاغلب * ٥٢ * عليه التذكير والصرف لانه في الاصل

الامر ضعيف الا اذا سمد علامته حرف ولا تقاومه الحركة القائمة مقام الساد ويكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجمع علم المذكر فلا تكون التاء مقدرة وسبغى ان الجمة لا تأثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسببية بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سين دونها فقدم وجور منصرف فان لقدم الحرف الزائد وعرب تمتع لان الباء قام مقام تاء التأنيث (واما اسماء القبائل والبلدان فان كان فيها مع الحلية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتقلب وبنداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستعارة فان وجدتهم سلكوا في صرفها اوترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم ٢ كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنيئا وداقيا ٣ وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعان فالصرف في القبائل بتأويل الابد ان كان اسمه كشقيق او الحى وفي الاماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبائل بتأويل الام ان كان في الاصل كخندف او القبيلة وفي الاماكن بتأويل البقرة والبلدة ونحوهما (وان جوزوا صرفها وترك صرفها كافي بمحود وواسط ٤ وقريش فيجوزها ايضا على التأويل المذكور (وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الابد مؤولا بالقبيلة فتعوه الصرف قال * وهم قریش الاكرمون اذا اتهموا * طابوا فروط في الصلي وعروها * وبصفوه بنت نجيم بنت حمر ٦ وقيس بنت عيلان (وكذا قديويلون اسم الام بالحي فيصفوه بن ٧ نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة وقديوث ما اسند الى اسم الابد مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو جاثني قریش مصروفا اى اولاد قریش قال الله تعالى * كذبت عمود المرسلين * بصرف عمود على ما قرئ فيعتبر المضاف المحذوف كافي قوله تعالى * وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا وهم قاتلون * ويجوز ان يكون صرف مثله لتأويله بالحي وتأنيث المسند لتأويله بالقبيلة فهو مؤول بالذكر والمؤنث باضمار شيئين الاسناد والصرف ولا منع فيه (واما نحو قولهم قرأت هودا فان جعلته اسم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على حذف المضاف اى سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كاه وجور (واما اسماء الكلم البنية في الاصل نحو ان تصب وترفع وضرب فلماض فلاكثر الحكاية وان امر بها فلك الصرف بتأويل اللفظ وتركه بتأويل الكلمة واللفظة ويحيى بسط القول فيها وفي اسماء حروف التهجى اذا سميت بها السور او غيرها في باب الاعلام ان شاء الله تعالى * قوله (المعرفة شرطها ان تكون عملية) وذلك لان المعارف خمس المضمرات والبهيمات وهما

اسم نهر وقديوث ولايصرف

٣ قوله (وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعان) سدوس بالفتح ابوقيلة وخندف اسم امرأة الياس بن مضر ونسب ولد الياس اليها وهجر اسم بلد مذكر مصروف وفي المثل كبضع نحرالى هجر والنسبة اليه هاجرى على غير قياس وعن المكان اقام به وعان بالتصنيف بلد واما الذى بالشام فهو عان بالفتح والتشديد

٤ قوله (وقريش) القرش الكسب والجمع وقد قرش بقرش قال القراء وبه سميت قريش وهى قبيلة وابوهم النضر بن كنانة بن حزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر فكل من كان من ولد النضر فهو قريش دون ولد كنانة ومن فوقه فان اردت بقرش الحى صرفته وان اردت به القبيلة لم تصرفه

٥ ابن اد بن طابخة بن الياس بن مضر (منه)

٦ (قوله قيس بنت عيلان) يقال لالياس بن مضر قيس بنت عيلان وليس في العرب عيلان غيره وهو في الاصل (مبينان) اسم فرسه ويقال وهو لقب مضر لانه يقال قيس بن عيلان ٧ قوله (نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة) باهلة اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن اعصر بن سعد بن قيس بن عيلان بنسب ولده اليها وقولهم باهلة بن اعصر

٥ كقولهم تميم بنت مر
قالت كير لحي والتأنيث
لقبيلة سواء كان الاسم
في الأصل لرجل أو امرأة
وبصرو عصارهم رجل
لا يصرف لأنه مثل يقتل
وأقل وهو أبو قبيلة منها
بأهله
٨ لسبيين وفيه لم يحذف
التون لسبيين فكيف
نفسه

مبينان فلا تدخل لهما في غير التصرف اذ هو عرب (واما ذواللام والمضاف فلا
يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير التصرف ماحذف منه التون والكسر
تعا لتون ٨ واذا لم يدخلها التون ليحذف فكيف تبع الكسر وحكذا عند
من قال هو ماحذف منه الكسر والتون معا واما عند المصنف فيمكن منع صرفهما
لانه قال هو ما فيه طئان او واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع
الصرف وهو ان لا كسر ولاتون لمسايقته الفعل فلم يبق من جهة المعارف الا العلم
(واما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة لسقوط المضاف اليه منها
وتعرض المضاف لدخول التون فيظهر اثر منع الصرف في قوله (العجمة شرطها
ان تكون علية في العجمة وتحرك الاوسط اوزيادة على الثلاثة فوح منصرف وشر
وابراهيم ممتنع) قوله علية في العجمة اى كون الاسم علما في اللغة العجمة اى يكون قبل
استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام
العرب اولا الامع العلية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم واسمى اولا
كقالون فاما الجيد بلسان الروم سمي نافع به راويه عيسى لجودة قرأه (واما اشترط
استعمال العرب له اولامع العلية لان العجمة في الابهى تقتضى ان لا يتصرف فيه تصرف
كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضى ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا
وقع اولافيه مع العلية وهى منافية للام والاضافة فامتناعها جاز ان يمتنع ما بها فيها
ايضا اعني التون رعاية لحق العجمة حين امكنت فبمع الكسر التون على ما هو عادته
ويبقى الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لمستقرر
ان الطارئ يزيل حكم المطرؤ عليه فيقبل الالهرا ب وياه النسبة وياه الصغير ويخفف
ما يستعمل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذر يجمان في كركان
واذرا يكان ونحو ذلك (واما اذا لم يقع الابهى في كلام العرب اولامع العلية قبل
اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التون ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كالجمام والفرم
والبرق والبزح فيصير كالكمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كما انه جعلت الكمة
العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلية سبب اخرضير العجمة منع الصرف كترجس
وبشم فقيهما الوزن وكذا آجر مخففا وان لم يكن صرفت كلبام علما في العجمة على
ما قال المصنف مجموع الشرطين واجب العلية في العجمة مع احد الشرطين السابقين
وهما الزيادة او تحرك الاوسط (وعندسيويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لاثاثيره
في العجمة فقولك عندهم منصرف مختصا كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين
المعين كون الابهى علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو اولى
وذلك ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة
التأنيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شيء بل الابهى بمجرد كونه ثلاثيا
سكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كما انه خارج عن وضع كلام العجم
لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب

٩ قوله (والزحشرى تجاوز عما ذهب اليه المن) تجاوز منه بمعنى تعدى منه وقد سبق نظيره

٢ قوله (خضع الرقاب نواكسى الابصار) نكست الشيء قلبه على رأسه والناكس المطأطى رأسه وجع في الشعر على نواكس وهو شاذ ذكرناه في فوارس قال الفرزدق نواكس الابصار كذا في الصحاح مكان قوله كما ذكر ابو على اشارة الى ذلك

(٩) والزحشرى تجاوز عما ذهب اليه المصنف بان جعل الابعصى اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جازئا صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف قد يجوز تأخير الهمزة مع سكون الوسط ايضا فكيف لا يؤثر مع تحر كده وليس بشئ لانهم يجمع نحو لوط غير منصرف في شئ من الكلام والقياس المذكور ايضا يمتنع (والذي فزع نحتم منع صرف ماء وجور ولولا الهمزة لكان مثل هندو دعد يحوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تأثير الشئ على ضررين اما لكونه شرطا كالزيادة على اللام في التأنيث المعنوى واما لكونه سببا كالحمل في ثلث والهمزة في ماء وجور من القسم الاول اذ لو كانت حيا في الثلاثى الساكن الاوسط لجمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح (ويتبين بما تقدم حلة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثى ساكن الاوسط وذلك ان خفة الاول المحققة بالعرى وايضا قائلنا ثبت له معنى ثبوتى في الاصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو تصغير بخلاف الهمزة فانه لا معنى لها بوقبل معناها امر عدى وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة قائلنا ثبت اقوى منها (قوله وشتر وهو حصن باران) ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تأويله بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الامذكرة فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت قائلنا الصحيح لك لان اسم ابي نوح الى عليه السلام قوله (اجمع شرطه صيغة منهى المجموع بغيره كساجد ومصابع واما نحو فرازة لمنصرف وحضاجر على الضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذ لم يصرف وهو الاكثر قد قيل ابعصى حل على موازنه وقيل هربى جمع سرولة قد بريا واذنا صرف فلا اشكال ونحو جوار رضا وجرا كقاض) قوله صيغة منهى المجموع اى وزن فاعية جوع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بجمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكله وجمع اكل على اكله وجميع نم على افعام وجمع افعام على اناصم (واما قيدنا ببناء جوع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يعمى في التصريف في باب اجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم (انكن صواحبات يوسف) وقوله جذب الصرارين بالكرور وقوله واذا الرجال رأوا يزيد رأينهم ٢ خضع الرقاب نواكسى الابصار كما ذكره ابو على في الجملة (وصابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا والها الفا وبدها حرفان ادغم احدهما في الآخر اولا كساجد ودواب او ثلاثة ساكن الوسط فلو فات هذه الصيغة لم تؤخر الجمعية كما في جر وحسان مع ان في كل واحد منهما الجمعية والصفة (واما شرط في هذه الصيغة ان تكون بغيره احترازا عن نحو ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن الفرد نحو كراهية وطواغيت وعلاية فكسر من قوة جمعته فلا يقوم مقام السيين ولا سيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظيره في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع وحزاب وان حصلت فيها صيغة منهى المجموع لان هذه الصيغة شرط السبب

٣ انه اذا كان علما ينبغي ان يكون منصرا فانصفه ٤ قوله (قوله فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد) لمقصود بهذا السؤال ان اعتبار الجمعية الاصلية بعد زوالها يتوقف على عدم التناقض بين الجمعية والعلمية فلا يصح اعتبارها في مساجد بعد العلم فانها ظاهر القصد بل اراد في هذا المقام ان تحقق ان الجمعية يمكن ان يجمع العلم وانها لا تتبرخ في منع الصرف فكيف تعتبر اذا زالت بالكلية ليحقق ان العلمية معتبرة في منع صرف مساجد دون الجمعية على خلاف ما اختاره المصنف ٥ قوله (الاطلاق قيد كإيقال الوصف لا يفيد ان لا يكون عاما ولا خاصا بل لابد فيه من الاطلاق) قيد معنى الاطلاق هو ان لا يعتبر قيدوا لاهدمه فهو في الحقيقة يان عدم التقيد بشئ من القيد وليس قيدا اصلا ثم اذا اعتبر الضام مفهومه الى ما مسمى مطلقا ٥٥ كان هناك تقييد ذاته بهذا المفهوم وليس هذا الانضمام ملحوظا

المراد الاطلاق لا التقيد بالاطلاق وقد غير في بعض النسخ قوله الاطلاق قيد الى معناه ان الاطلاق انما يتألف بخصوص اذا كان قيدا وان لم يكن ان هذا القيد آه م وهذا ايضا ساقط لان كلام المصنف هو ان الوصف مطلق اى غير مقيد بخصوصية الذات فلا يصدق على اسم واحد انه علم وانه صفة معا والا كان ذلك الاسم مقيدا بخصوصية الذات وغير مقيد بها وهو محال م هذه عبارة تلك النسخة فقول الاطلاق لا يتألف بخصوص الا اذا كان اطلاقا قيدا كإيقال الوصف لا يفيد ان لا يكون عاما ولا خاصا بل لابد فيه من الاطلاق ٧ ولان لم يكن ان هذا القيد شرط في الصفة لانه قول هذا العالم وكل عالم والاوّل خاص والساقى عام وكلاهما وصفان واراد المصنف باطلاق العموم قلنا لان لم يكن انما هي الوصف لا يفيد من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع

والمؤثر هو المشروط مع الترتيب (قوله وحضاجر علما للضيق غير منصرف) قوله علما حال من الضيق الذي في غير منصرف اى لا ينصرف في حال كونه علما للضيق والضميع لا يطلق الا على الاثنى والذكر ضمعا وذلك ٣ لانه لا يبق اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحدة منها وهى علم للجنس لا لواحدة معينة فهى كاسامة للاسد على ما يسمى في باب الاعلام (فيه اذن الترتيب وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرا كتمان ورباع) والجواب عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى الاسمى به لا ينصرف لان المعبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كاذكرا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لمروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سبعين ٥ فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما ذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية (فالجواب ليستا متضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى بجماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما يسمى باباين جبلان فروعى مع العلمية معنى التثنية فهما وان جعلنا كئى واحدمسمى لفظا للمنى لكنه فهم من معنى اباين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافى بين العلمية والجمعية والتثنية (والاوّل صدى ان لا تنافى ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المصنف بعد في الشرح ان العلمية قيدان بخصوص والصفة قيد العموم فتأخرا فقول ٥ الاطلاق لا يتألف بخصوص الا اذا كان الاطلاق قيدا كإيقال الوصف لا يفيد ان لا يكون عاما ولا خاصا بل لابد فيه من الاطلاق ٧ ولان لم يكن ان هذا القيد شرط في الصفة لانه قول هذا العالم وكل عالم والاوّل خاص والساقى عام وكلاهما وصفان واراد المصنف باطلاق العموم قلنا لان لم يكن انما هي الوصف لا يفيد من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع

٧ قوله (ولان لم يكن ان هذا القيد شرط في الصفة) معنى الوصف كما مر ان بدل الاسم على ذات مبهمه باعتبار معنى معين هو المقصود فاذا قصد به دلالة على ذات معينة لا باعتبار اتصافها بذلك المعنى فقد خرج من الوصفية بالكلية كاجر علما الاسود وان قصد به ذات معينة مع اتصافها بذلك المعنى فقد زالت الوصفية لكن بالكلية كاسود للجمعية واجر علما لاجر اذا قصد به معنى الجرة فين العلمية المتضمنة للاحاطة بخصوصية وبين الوصفية الباقية على حالها بكمالهامافة فلا يمكن ان يكون اسم علما ووصفا على الاطلاق وان امكن في العلم ان يلاحظ اتصاف الذات بمعنى من المعاني لكن ذلك الاسم لا يكون وصفا مقابل الاسم غير الصفة بل يكون اسما فيه ثابتة الوصفية واما في قولك هذا العالم فلم يخرج العلم من الوصفية المطلقة لان الخصوصية مستفادة من غيره لانه قائل

٨ قوله (انما سميت هاتيا) من هات البعيرها اذا ظلمته بالقطران قال الاموي ليعني بالكسرة تجري قوله (قوله وان اراد المص آه) ٩ وقوله من حيث هي هي آه) لم يدع المص الا الاطلاق المتأني لاعتبار التقيد في مفهوم الصفة المجمع لقيود الوجودية والعدمية الخارجة عن مفهومها فلا رد عليه ما ذكره ان خصوص هناك مستفاد من خارج الصفة والانصاف ان الوصفية القابلة للاسمية في قولهم اسم الجنس ٥٦ ◀ اما اسم غير صفة واما صفة معناها كما ذكرناه

مرتين كون الاسم دالا على ذات ما يسميه باعتبار معنى معين هو المقصود اولاً ترى ان اسماء الزمان والمكان والاكتفاء يحلوها صفات لدلالاتها على ذات معينة باعتبار نسبة معنى اليها ولا شك ان الوصفية بهذا التفسير لا يتجمع العلمية ثم ان ضررت بكون الاسم دالا على اتصاف ذات بمعنى اسم من ان يكون تلك الذات معينة او مبهمة امكن اجتماعها مع العلمية امكاناً ظاهراً لكن المشهور في تفسيرها هو الاول وبه يظهر القرينة في الاسم كما سيأتي في كلام الشارح فلذلك حكم المص بتناقضها لعلمية وكان الشارح ينظر الى الثاني فيحكم بعدم التناقض وقس على ما ذكرنا حال الجمعية مع العلمية فان مقتضى الجمعية في كرام

الصفوف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير التحويل وصاحبه صحيح التسمية لما يخص ذلك الصاحب كما يحكي في باب الوصف فلذا ثبت في اسم ان دلالاته على ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك المخصص وضماناً فلا يضره في منع الصرف عروض مانع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه مانع الجري وهو العلة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقياً لم يضره ذلك العارض على ان في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية في باب منع الصرف نظراً كما ذكرنا في اربع فقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم العلمية للانصبة من الجري فالعلمة هنا كالتعليق هناك تفرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالتعليق وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والتعليق بنوع واحد بل الفرق بين العلمية والتعليق مطلقاً ان التعليق لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم ٨ انما سميت هاتيا لثمننا وقول حسان وشق له من اسمه ليعلمه ٢ فلو العرش محمود وهذا محمد ٥ وايضا قس نعم ان القلب كالظفر وقدة من الاعلام والقلب هو الذي يعتبر فيه المدح والذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصل ويؤكد هذا قول النحاة انما تدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للجمع الوصفية الاصلية فلولا لم يجمع الوصف مع العلمية كيف لم يجمع ولو كانت الصفة ٩ من حيث هي تقتضي العموم وتنافي الخصوص لم يحجز نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه ٥ فان قلت فاذالم يكن بينهما تاف فلم لم يمتنع هاتيا ٥ ومحمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم ملوح فيه الوصف الاصل ٥ قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاهم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المعنى بها سواء لم يجر فيها المعنى الاصل كما في القلب او لم يلح كتمثيلهم الاحرار بالاسود والعكس وكان المعنى الاصل انما يلح لها خفيها ويؤا اليه اعياء مختلصا في بعض الاعلام لم يصد بذلك الوصف الاصل لكونه كالنسخ مع لم يحو كذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما لانها لم تعتبر وان لم ينافها العلمية وامكن لمحا في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية (فانابت ان معنى الوصف والجمعية لا يتبران في الموضوع الذي يصح لهما في فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم يلح فيه معنى الجمع وفي حاتم اذا

صحة اطلاقه على كل جماعة موصوفة بالكرم وذلك لا يجمع كونه علما لجماعة مخصوصة فالوصفية والجمعية اذا اعتبرتا على ما هما عليه من الاطلاق لا يتجانسان العلمية ثم لا تزولان معها بالكلية بل يبقى معها اعتبار الاتصاف واعتبار التعدد فقال الشارح بقاء الاتصاف اذا كان واجبا كما في نحو اسود من الصفات كان معتبرا في منع الصرف وان لم يكن واجبا لم يعتد به سواء كان باقيا اولاً واما الجمعية فلم يوجد فيها ما يعتد بها والله اعلم

(لم)

لم يطلع فيه معنى الوصف فالاولى اذن في منع الصرف مساجد علماء قال ابو علي وهو ان
فيه العلية وشبه البجة حيث لم يكن له في الأحاد نظير كان الاعجمي ليس يشبه العربي
فزيد عنده في الاسباب شبه البجة (وعند الجزولي فيه سيان تامان غير مبني احدهما
على سبب اخر ٢ كما قال ابو علي ان فيه شبه البجة وذلك ان الجزولي بعد عدم الظير
في الأحاد سببا من الاسباب كالعلية والوصفية وغيرهما ولم يعمده شرط السبب كما فعل
غيره وكان سعيد ابن الاخفش يصرف نحو مساجد علماء زوال السبب وهو الجمع وهو
خلاف المستعمل عندهم (قوله وسراويل الا كثرون على انه غير منصرف قال في فني
فارسي في سراويل راح في واختلف في تعليه فسد سيوره وبجه ابو علي انه اسم
اعجمي مفرد عرب كما عرب الاجر ولدنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو
قاديل فحمل على ما يناسبه لمنع الصرف ولم يمنع الاجر محققا لان جمع ماوازه ليس
ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكلب وابحر فلي قوله ليس فيه من الاسباب شيء
لان البجة شرطها العلية وفيه التائيث الضنوى وشرطه ايضا العلية واما الصيغة
فليس سببا بل هي شرط لسبب الجمعية الا بعد الجزولي فسيوره يمنع الصرف لا
لسبب بل لموازنة غير المنصرف (وقال الجزولي فيه عدم الظير والبجة الجنسية
وعدم الظير عنده سبب كما مر لكن الكلام في البجة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها
في هذا الوزن خاصة لا في غيره لا طراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن (وقال المبرد
هو عرب جمع سرواة والسرواة طعمة خرقعة قال عليه من اقوم سرواة في
فليس يرق لمستعطف ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجز في
الاجناس فلا يقال لرجل رجل بل جاء ذلك في الاعلام كدائن في مدينة معينة (وجوابه
ان الجمع فيه مقدر لا محقق كمثل عمر وذلك ان لسا قاعة بمكة ان ما على هذا الوزن
لا ينصرف الالجمعية ولم تحقق فيه لكونه لانه مفردة تقدرناها لثلاث فتمزق المساعدة
وايضا اذا اشتمل الشيء على الاقطاع جازت ان تطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع
منها كبرمة اعشاري وليس للنصم ان يقول ان مثل هذا يخص بوزن الافعال لانه قد جاء
نحو قوله جاء الشتاء وقضى اخلاق في شرادم يجب منه اتواقي ٣ وشرادم لفظ
جمع بالاتفاق والتواقي ابنه وقد نسب الى سيوره ان افصلا مفرد وقال ابو الحسن ان
من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيوره انه يقول
بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الاجر وهو غلط لان تشبيه سيوره به بالاجر
لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا لانه الا ترى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم
ما لا ينصرف (قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا
يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف اولم يصرف
وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فن لم يصرفه فطر الى ذلك المقدر ومن صرف
فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو جار حزاب ان يقدر الجمع وذلك
لجواز بعضهم فيه الصرف وترصده نحو رأيت جار احزاب وحزابا فقول

كما قال نفسه

٢ قوله (كما قال ابو علي)
قان ابا علي جعل احد
السبين هنامينا على سبب
آخر هو البجة
٣ قوله (وشرا ذم لفظ
جمع بالاتفاق) الشرذمة
الطائفة من الناس والقطعة
من الشيء وثوب شرادم
اي قطع وشرادم جمع بلا
خلاف لفظ مفرد بالاتفاق

٤ قوله (هوجع حزيه) الحزيه الأرض الغليظة والحزيمة المحصن منه • قوله والجمع الحزاي كالصحارى بالتحفيف واصله التشديد كاقطنا في الصحارى ٦ قوله (سماء الاله فوق سبع سمايا) سماء البيت ستة

٤ هوجع حزيه اى الأرض الغليظة • والجمع الحزاي كالصحارى بالتحفيف (قوله ونحو جوارى المقوص من هذا الجمع • امل ان اكثر على ان جوارى فى اللفظ كقاض رضوا جوارى وقد جاء عن بعض العرب فى الجرجوارى قال القرزقى • فلو كان عبد الله مولى عبوته • ولكن عبدا لله مولى مواليا • وقال آخر • سماء الاله فوق سبع سمايا • وهى قليلة واختارها الكسائى وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف فى النصب انه جوارى وانه غير منصرف (ثم اختلفوا فى كون جوارى رضوا جوارى ٧ منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف ٨ وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوى وهو الاستقبال الظاهر المحسوس فى الكلمة (واما منع الصرف فسيبىه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما بين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزن اقصى الجموع الذى هو النبرط فصار منصرفا (والاعتراض عليه ان الياء الساقطة فى حكم التانيث بدليل كسرة الراء فى جاء تنى جوارى وحكم الراء حكم لفظى كنع الصرف فاعتبار احدهما دون الآخر تحكم وكل ما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي كتم وشيع والا كان كالمعوم كيدوم ٩ ومن ثم صرف جندل وذلك مقصورى جنادل وذلك (وقال البردالتون عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جوارى بالتونين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الجركة ثم جوارى بتعويض التونين من الحركة ليغى الثقل بحذف الياء الساكنين (وقال سيبويه والخليل ان التونين عوض من الياء فصر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جوارى بالتونين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة للاستقبال ثم جوارى بحذف الياء الساكنين لورجعت (والاعتراض عليه وعلى مذهب البردانة لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب القبح فى قولك مررت بجوارى كما فى اللفظة القليلة الخفيفة وذلك لان منع الصرف يقتضى شيئين حذف التونين وتبعية الكسرة فى السقوط وصيرورته قضاوا ايضا يلزم ان يقال جاني الجوارى ومررت بالجوارى عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لاتخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معها (وضر السيرا فى وهو الحق قول سيبويه بان اصله جوارى بالتونين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا حذف الياء لالتقاء الساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع اقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالتانيث بخلاف المحذوف نسيكا ذكرنا حذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستقل لفظيا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية ففوض التونين من الياء

جميعها على غائل كما يجمع مصابة على مصائب ثم رده الى الاصل ولم يتون كما يتون جوارى ثم نصب الياء لآخره لانه جملة بمنزلة الصحيح الذى لا ينصرف كما تقول مررت بصحيف

٧ قوله (منصرفا او غير منصرف) المنقول من المصنف فى اماليه ان الصرف مذهب البرد ومن قال بقوله ومنع الصرف مذهب سيبويه ومن قال بقوله

٨ قوله (وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوى آه) واما ما يقال من ان منع الصرف متوقف على اعتبار الارباب الذى يقرأ على الاسم بعد اختيار تركيه مع غيره والاعلال متعلق به حال افراد المتقدم على التركيب فيقدم عليه قطعافيه بحث لان الاعلال باسكان الحرف الاخير لا يتصور الا بملاحظة الارباب قوله (ومن ثمه صرف

جندل وذلك آه) دلالات القميص ما يلى الارض من اسافله الواحد دلالت القميص وهو قصر (بخلاف) الدلالت والجندل المجارة ومنه سمى الرجل والجندل بفتح النون وحكم الدال الموضع فيه حجارة

بمخلاف نحو احوى واشق فانه قدم الاعلال في مثلها ايضا ووجد علة منع الصرف
بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى النون ثابت تقديره فهو على وزن افعـل
فيحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المذوقة ولا من حركة
اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين (واما جوار فهو
بالتنوين اخف منه بالياء والخلفة القفطية مقصودة في غير المصروف بقدر ما يمكن
تبنيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه منصف بالقرعين الا ترى انك تقول خطايا
وبرايوا وادوى بالتنوين اما قالما اقبلت الياء الفاقى الجمع الاقصى (وكل غير منصرف
منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ٢ ويحيى فيه اختلاف المذكور نحو قاض اسم
امراة واعيل تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعنى جوار واعيل فلا فيونس يجعل
حاله مخالفا لحاله في التثنية وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال حتى يلبس اسما
في الرفع ومفتوحة في النصب والجواري وقاضى واعيل ياء ساكنة
ورأيت جواري وقاضى واعيل ومررت بجواري وقاضى واعيل ياء مفتوحة
في الخالين (واما قدم منع الصرف لان العلية سبب قوى في باب منع الصرف حتى
منع الكوفيين الصرف لها وحدها في نحو قوله ٣ يفوقان مرداس في جمع ك
تقدم واما هند سيبويه واخيل فعال نحو جوار ٤ واعيل علما كان او نكرة سواء
واعلى انك اذا صرفت نحو احوى قلت اعلى يحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها منطرفة
بدياء مكسورة مشددة في غير فعل او جار مجرأ كاحي والحى وقياس مثلها اخلف
نسيا كما يحيى في التصريف انشاء الله تعالى فسبويه بعد حذف الياء نسيا يمنع
الصرف لانه نبي في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه نقصا من
الوزن يحذف الياء نسيا بمخلاف نحو جوار فان الياء كالنايت بدليل كثرة الراء ذكرنا
فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع (والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو
بعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن الصلاء لا يحذف
الياء النالة من نحو احيى نسيا بل يعله اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة
التي في الفعل وهى الهزعة بمخلاف على تصغير صلاء فجعله كالجارى مجرى الفعل
اعنى المحصى في الاعلال فاحي عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض
التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احوى في تصغير احوى كاسود في تصغير
اسود كما يحيى في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على اختلاف المذكور
في قوله (التركيب شرطه العلية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مل بعلبك) اما كان
شرط التركيب العلية لان الكلمتين معا دخلان في وضع الم فيؤمن حذف احدهما
اذا العلية كما قلنا مؤمن من نقصان ولو لاها لكان التركيب عرضة للاسكان والزوال
(قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجنتين على حالهما
قبل العلية كما يحيى في باب البنيات) وكان عليه ان يقول ولا مبر باجزوء الاخير قبل
العية ليخرج نحو ان زيدا علما وكذلك نحو ما زيد) ويقول ايضا وان لا يكون السابق

٢ قوله (ويحيى فيه اختلاف
المذكور) فيسبويه يقول
هذه قاض ومررت بقاض
ورأيت قاضى ويحصل
التنوين هو ضامن الياء كما في
جوار ومن ذهب الى
صرف جوار يقول ههنا
هذه قاضى بابات الياء
ورأيت قاضى ومررت
بقاضى باباتها وقضها
فظهر الاختلاف ههنا لفظا
اذلا خلاف في وجود ما يمنع
الصرف فلا تصورتون
الصرف بمخلاف جوار
حيث اختلف في وجود
ما يمنع الصرف فيه ٣ قوله
(يفوقان مرداس) ردست
القوم رديتهم بحجر والمر
داس حجر يرمى به في البئر
ليعلم افهاما دام لاومنه مى
الرجل ٤ قوله (واعيل)
حال اعيل كحال جوار في
الاتفاق على صورة
اللفظ والاختلاف في
الصرف وعدمه لا كحال
قاض اسم امراة .

بما يعني قبل العلية ليخرج نحو سيويه وخمسة عشر علما فان الأصح اذن مراعاة البناء
الاول على مايجي في باب المبيات قوله (ههنا فيها ألفونون ان كان اسما فشرطه العلية
كهرمان او صفة فانتفاء ضلانة وقبل وجود فلي ومن ثم اختلف في رجن دون سكران
ونعمان) اعلم ان الالف والتون انما توتران لما بينهما الف التأنيث المحمودة من جهة
امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معا وضوات ههنا ملجمة يسقط الالف والتون عن
التأثير وتشابهها ايضا بوجوه اخر لا يضر فواتها نحو نساوى الصدرين
وزنا فسكر من سكران كسكر من حراء وكون الزايدين في نحو سكران مختصين
بالمذكر كما ان الزايدين في نحو حراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة
اخرى مخالفة لذلك كما ان المذكر في نحو حراء كذلك وهذه الاوجه الثلاثة موجودة
في ضلان فلي غير حاصلة في عبران وعثمان وخطقان ونحوها وتشابهها ايضا بوجوه
آخري لا يضيدين من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والتون مما كرامة زايدي
حراء معا وكون الزايد الاول في الموضعين القافا مجتمع الوجهان في نعمان وعربان
مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث (وقال البرد جهة الشبه
ان التون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعائي وبهرائي ٦ في النسب الى
صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والتون حتى يقال ان التون ابدل منها
واما صنعائي وبهرائي فالقياس صنعاء وي وهرأوى كهرأوى فابدلو التون من الواوى
شاذا وذلك للنسابة التي بينهما لا ترى الى ادغام التون في الواوى وجرأهم على هذا
الابدال قولهم في النسب الى الخليفة والرقية لحياي وورقباي زيادة التون من ضمان تبدل
من حرف فزيادتهما مع كونها مبدلة من حرف تناسبا اولى (ثم انهم بعد اتقاقهم على
ان تأنيث الالف والتون لاجل مشابهة الف التأنيث اختلفوا وقال الاكثرون يحتاج الى
سبب اخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر
اما العلية كهرمان واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة
الى سبب اخر فالعلة عند في نحو عبران ليست سببا بل شرط الالف والتون اذ هما يمنع
عن زيادة التاء وهذا الانتفاء هو شرطها سواء كانت مع العلية او الوصف والوصف
عنده في نحو سكران لاسبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين (قوله
ان كان اسما لا يمتأى غير صفة وانما شرط فيه العلية ليس من بهامن دخول التاء كما ذكرنا
في التأنيث التاء) قوله اوصفة فانتفاء ضلانة عطف باو على ما ملين مختلفين عطف صفة
على كان ٧ وقوله فانتفاء على ان لان التقدير او ان كان صفة فشرطه انتفاء ضلانة
وليس هذا مما جاوز المصنف له كما يجي في باب العطف (وقوله وقيل وجود فلي
والاول اولى لان وجود فلي ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل
مايجي منه فلي لا يجي منه ضلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل
ضلان جاء منه فلي ضلانة ايضا نحو غضيانة وسكرانة فيصرفون اذن ضلان فلي
وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تأنيث الالف والتول انتفاء التاء لا وجود فلي فاذا كان

٥ ان الف والتون اذا كانا
في اسم

٦ (قوله في النسب الى
صنعاء وبهراء) بهراء قبيلة
من قضاة

٧ اي على خبر كان وعلى
جواب ان لصحة

٨ (قوله ثم تقول منع صرف رجن أولى اذ به يصير الفرد اعني رجن ملحقا بالام الاصل ٢ (قوله كم دون يشة من حزن) اليش بكسر الباء نبت بلاد ٦١ > الهند وهو سم ويشة اسم موضع وقد تهر فقل بنشة

٣ (قوله نحو حسان وقيان
حس الراد الكلا استأصله
قبن في الارض قبونا ذهب
قب اللحم ذهب ندأونه

٤ (قوله نحو شيطان)
شطن عنه اى بعد شاط
يشط اى هلك

٥ (قوله ورماني) رمان
قبل ضال كنفاح وخاض
وان لم يكن تركيب رمن
مستعجلا وقيل فلان من رم

٦ (قوله ولا في صرف
نعمان) نعم فهو نعمان
اى تادم وتادمني فلان

على الشراب فهو نديمي
وندماني وجع الندم ندام
وجع الندمان ندأى والمرأة
ندمانى والنسوة ندأى ايضا

(قوله وخضم) هو اسم
العنبرين عمر بن نعيم وقد
غلب على القبيلة قيل
سجوا بذلك لكثرة خضمهم

وخضم ايضا اسم ماء
٨ (قوله ونحو تنضب)
تنضب شجر ينضب منه

السهام والانه زائدة لانه
ليس في الكلام فعل وفي
الكلام تقبل مل قتل
وتخرج الواحدة تنضبة

٨ (قوله وبرمع) برمع جارة برمي رفاق تلح

٩ (قوله وتدرأ واعد) يقال فلان تدرأه اى ذو قوة وعدة على دفع اعدائه عن نفسه واعد حجير يكتمل به

المقصود من وجود فعل انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رجن لا بواسطة وجود رجي بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالبارى تعالى فلم يطلقوه على غيره ولم يعضوا منه مؤنثا لامن لفظه اعني بالتاء ولامن غير لفظه اعني ضلي فيجب ان يكون غير منصرف * فان قلت لانسلم ان وجود فعل مطلوب لينطبق به الى انتفاء ضلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الف والتأنيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذاك على غير لفظه * قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمساواة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كاذكرنا في التأثير انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعل (٨) ثم تقول منع الصرف في رجن أولى لان المصوغ من الصرف عما هو على هذا الوزن وصفا في كلام العرب اكثر من المصروف فيثبت بهذا ايضا ان اشتراط التاء انتفاء التاء أولى من اشتراط وجود فعل (ولنعلم ان يقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب او لا أولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قائم في ضلان صفة هل اتى منه ضلانة او لا وهل وجد له فعل او لا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمتنع الصرف لانه الغالب في ضلان وقد جاء عريان في ضرورة الشعر بمنوع الصرف تشبيها باباب سكران قال * ٢ * دون يشة من خرق ومن علم * كانه لامع عريان مملوب * وقبائح الفاظ تحتل نونها الاصله فتكون مصروفة اذا سميت بها وتحتل الزيادة فلا تصرف ٣ نحو حسان وقبان فهما اما من الحسن والقبن فيصرفان واما من الحسن والقبن فلا يصرقان وكذا ٤ نحو شيطان ٥ ورماني (وقال الاخفش اذا سميت باصبال منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تصرف اذا سميت بهراق اذ الهاء بدل من الهجمة (قوله) ومن ثم اختلف في رجن يعنى ومن اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط انتفاء ضلانة لم يصرفه في قولك الله رجن الرحيم لحصول الشرط اذ لم يجزى الرحانة ومن قال الشرط وجود فعل صرفه اذ لم يجزى رجي ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ٦ ولا في صرف نعمان لان انتفاء الشرط على المذهبين (قوله) وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كسر وضرب او يكون اوله زيادة كزيادته غير قابل لتاء ومنع امر وانصرف يعمل (لحي) يعمل بالتاء (قوله) يختص بالفعل نحو شمر فان هذا الوزن لم يأت في الاسماء الاعجمية نحو شمر ونحو شمل لبيت المقدس وكلاما في كلام العرب او منقول من الفعل نحو شمر لقرص وندر لله وعثر لوضع ٧ وخضم لرجل فاصل هذه الكلمات كلها افعال ونحو يزيد ويشكر وترجس خواص لعدم هذه الاوزان في اجناس اسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولان وترجس اعجمي ٨ ونحو تنضب ويرمع واعصروا صمغ ٩ وتدرأ واعد من العالقية في الفعل (واما فعل فن الخواص ان لم يأت

٩ فيخرج بهذا القيد نحو اولي ونهشل وابقى اعلاما لان ﴿ ٦٢ ﴾ اشتقاق مألوق وصرف نهشل طوار

ضعيف ابقى ارشدت الى ان الهزمة والنون اصليان وان اشبهتا في الظاهر الزائد فابقى ضلل ملحق بصفر كهدد تنخنة
٢ (قوله كهدد) مهدد من اسماء النساء وهو ضلل والميم اصلية والدال ملحقة
٣ (قوله ونون نهشل) التهشل الذئب والصقر وهو مثل جعفر
٢ قوله (وساسم) ساسم نفع السين شجر اسود
٣ قوله (نحو ايدع وافكل) الايدع الزعفران والافكل على افضل الرعدة
٤ فيكونان في غير الالوان والعيوب فكما يبيح افضل ضلاء وهو اسم يبيح افضل يفعل ايضا وهو فعل لان افضل ضلاء من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وقمها في المضارع لم يبيح الا قليلا نحو اشيب ففي كل ما ذكرنا يساوى الاسمي والفعلى ويزيد الفعلى بمجيبه حكاية عن النفس في باب جدت واحد في غير الالوان والعيوب
ضلل في اسماء الاجناس الأدل لدوية وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله صلى الله عليه وسلم ^{هو} ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال بك وقولهم طاب ثبثي ولاخر توط توط تشويطه ضله فيحوز في دتل بمعنى دوية ان يكون منقولا من فعل ملأ يملأ فاعله من قولهم دتل فيه اى اسرع والدالان مسمى سريع واما دتل علما فيحوز ان يكون من ذلك ويحوز ان يكون منقولا من دال والتخفيف دلالة النقل الى العلم كما قيل خمس بن مالت فيكون في دتل علما الوزن والعدل مع العلية وان صح ما نقل ان الوعل لغة في الوعل والرثم بمعنى الاست فهما شاذان (قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اى اول وزن الفعل الذى في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اثنين وغيرها ٩ فاولق المشتق منه مألوق اذا سمى به انصرف لان الهزمة اصلية وكذا ابقى علما لكونه ملحقا بصفر ٢ كهدد فالهزمة اصلية ولو كان اصل لوجب الادغام كاشدة واحبة واما ألب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا من جمع لب والفتك شاذولم يأت في الكلام ضلل حتى يكون ملحقا به ٣ ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلية (والنساء قالوا في موضع قول المصنف او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اى يكون ذلك الوزن في الاصل اكر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء تساوى فيه الفعل والاسم لم يقل او وزن الفعل (والذى جل الصفح حل بخالفهم شيان احدهما انه رأى ماضى في الافعال اعلم ولومسيت بخاتم لانصرف اتقا طلو كانت العلية في الافعال معتبرة لم يصرف والدليل على خلته في الافعال ان باب الفاعلة اكثر من ان يحصى والماضى منه ماضى وفاضل الاسمي اقل قلل كصائم وطالم ٢ وساسم (والساني انه رأى ان نحو اجدواجر لا ينصرف وعده ان هذا الوزن في الاسم اكر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثى ليس من الالوان والعيوب يبيح منه اصل التفضيل ومما يبيح افضل ضلاء كاجر واهور وكلاهما اسمان واما افضل الفعلى لم يبيح منه الاماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاخرح وادفع لا من كلها لم نسمع نحو اقتل وانصر ولذا رد على الاخفش قياس احسب واحال واظن واوجد وازعم على اعلم وارى (قال ويبيح افضل ماضيا للافعال من غير ملجأ منه فعل ثلاثى قليلا كاتهم والحلم واتمر ويقابله في الاسماء ومن غير الفعل الثلاثى ايضا في اللفظة ٣ نحو ايدع وافكل وارنب (ولقائل ان يقول على قوله افضل ضلاء لم يبيح من جميع الافعال الثلاثية على جاء على ما اخترت انت من مذهب الصريين وهو ان افضل التثنية فعل ٤ ومن كل ما يبيح منه افضل التفضيل الاسمي يبيح منه افضل التثنية الفعلى والذى جاء في فعل يفعل متعرج العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وقمها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واجد زيد على اصل ضلاء ٥ اذ لا يبيح من غير ماضى فعل يفعل الا قليلا كاتيب على ما يبيح في التصريف ان شاء الله تعالى (لكن الانصاف ان العلية في افضل الفعلى

ومن باب اذهب ويذهب من كل ما يبيح آه لضعفه • قوله اذ لا يبيح من غير ماضى ضلاء الا قليلا • (لـ ٢)

هـ ربما يقال باب الافعال ليس بقبيل فاذا قول افضل التجب بافضل التفصيل يقي هناك في الاسماء افضل فعلا وافعل الاسمي من غير فعل كارتب واخواته وبقى في الافعال ماضى الافعال ومضارع يفعل من فعل ومن فعل وهذه الثلاثة تزيد على افضل فعلا وافعل الاسمي زيادة ظاهرة

٦ وقال المصنف معرفة غلبة الوزن في احد القبيلين لا يمكن الا بعد الاطالة بما وقع على ذلك الوزن في القبيلين آه نمضه

٧ قوله (وهو امامتذر او متعذر) اى العلم الذى هو معنى الاطالة ههنا ٢ قوله (وترتب) امر ترتيب اى ثابت قوله (بضم التاء الاولى) وبضم التانية ايضا واما ترتيب بضم التاء الاولى وقبح التانية على ما في الصحاح فقيده وزن الفعل مع الشرط كما في ترتيب بفتح التاء الاولى وضم

التانية

ليست بظاهرة ٦ اذ كون الوزن غالباً في احد القبيلين لا يمكن الحكم به الا بعد الاطالة بجميع اوزان القبيلين ٧ وهو امامتذر او متعذر ولا سيما على المبتدئ فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفصل (وفيه نظراذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياساً في احدهما دون الاخر كما عرف مثلا ان افضل في الفعل مثلا قياس في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واحد وليس في الاسم قياساً في شيء كاصبع وايضا كون الوزن خاصاً باحد القبيلين وهو القائل به في نحو تمبر وضرب لا يمكن الا بالاطالة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو متعذر او متعسر (وانما اشترط في وزن الفعل قصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفه دون الاسماء اذ لا فعل متصرف الاوله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله (واما غير المتصرف كنم وبس وصى فاعل قليل فصارت هذه الزيادة لاطاردها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصاً بالفعل فجمرت الوزن وان كان مشتركاً كاضل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزيادة في الفعل لا تكون الا لمعنى (واما في الاسماء قد تكون لمعنى كاجر وافضل منك وقد لا تكون كارتب واقتل وابدع فكانها لم ترد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادة ان تكون لمعنى (وانما اشترط مع هذا السطر ان لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ بالفعل لا تلحقه هذه التاء فكما يخرج الزيادة المصدرية الوزن الى جانب الفعل يخرج التاء الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم وتزجج التاء في الجراذ الوزن في الاسم الزيادة لجواز الحاق التاء نحو ارملة وبمثلة اما الحاق التاء بأسودة في الحلية فلا يضر لان هذا الحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سواء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استعمل واستعمل واستعمل واستعمل ومنها تقاعل وتفعول وتعامل ودرج ودرج ودرج وافتعل وافتعل وافتعل وكذا افتعل وافتعل وافتعل وافتعل وغير ذلك (واذا سميت بزجج بكسر الون ٢ وترتب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا تؤثر من دون الشروط ولم يصر فيها فالصرف ارملة وبمثل مع الوصف الاصلى السليم من الحلل والوزن الشروط تصدر الزجج نظراً الى وزنيهما المشهورين اعني زجج على وزن فاعل وافتعل وافتعل على وزن فاعل (واما غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفاً اخر كهرق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالمهزة وذلك لعدم لزوم ذلك البديل لان الاكثر في الاستعمال اراق وارق (وان كان التغير بغير ذلك فان كان بعد التغير الزيادة المصدرية المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغير ايضا لانها تخرج وزن الفعل وتدل عليه نحو يعد ويهب وكذا المحذوف العين كقتل وتبع وتخف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يحش ويرم ويعزو وكذا اخش وارم واغز لان همزة الوصل بالفعل

اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلية والتأنيث والجمعة وعدم النظر وكان القياس يقتضي ان لا تؤثر العلية ضده لحصول الاكتفاء بالجمعة الجنسية عنده وعدم الظن لكن مادته ان لا يلغى سببها في جراه فلما سببان الثاني من الموضوعين كل عدل كان قبل العلية ممنوع الصرف نحو مني وثلاث فالأخفش وابوعلي واكثر العامة يصرفونه زال الوصف بالعلية وزوال العدل بطلان معنى المدد وذهب الجرعي وابن بابشاد الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصل مع العلية وهو قياس قول سيبويه في اجراء المنكر بعد العلية ولاتفاق بين العدل والعلية بدليل عمر (واما الخروج جمع علمين فصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصل مع العلية وكذا لكع لان فيه العدل كإذ كرنا عندهم) (واما ان سميت بفضل من قولك الفضل فانه ينصرف اذا عدل في الاصل (والأخفش والكوفيون يصرفون خروجهم ولكع اعلاما اذا العلية وضع اخر (وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي والعلية لم يتغير اللفظ (وعكس سيبويه الامر في مخرج اذا سمي به غير ما وضع له او لا من طرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فعل في باب العدل نحو عرو وزفر ولكع عندهم بخلاف فعل (والثاني اعني كون العلية شرط لا غير في موضع واحد على الخلاف

• وهو الالف والزون مع العلية سبب مقام سببين عند بعضهم والعلية شرطه وفي الحقيقة الشرط انتفاء التاء وهو معطل باحد ثلاثة اشياء العلية كافي عران ووجود ضلي كما في سكران واختصاص اللفظ كافي رجحان وعند الباقرين الالف والتون سبب والعلية سبب آخر كما مر فان العلية شرطها عند بعضهم في الاسم نحو عران وعثمان لانه يمنع بها من التاء فتشابه الف التأنيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقرين العلية سبب معها كاسم (والثالث اعني ان تكون العلية شرط او سببا مع اربعة مواضع اتفقا في المؤنث بالهاء لفظا او تقديرًا وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف الزائدة المقصورة وحال العلية غير المؤنثة على ضربين اما ان لا تتجامع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها تتجامع لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان تتجامع ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف التأنيث نحو صحراء وبسرى خلافا للجزولي فانه لا يلغى سببا فهذا حال العلية في جميع باب ما لا ينصرف رجعا الى شرح كلام المصنف فقول انما انصرف كل ما فيه علية مؤنثة اذا نكر لان جميع ما العلية المؤنثة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التأنيث بالهاء والجمعة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والتون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة محامدة الالف المقصورة للالف والتون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلية والتأنيث والجمعة والتركيب والالف والتون كما في أذريجهان لكن ان يزول تأثير الجمع بزوال العلية لان المشروط لا يزول بدون الشرط وجميع ما العلية المؤنثة سبب فيه ثلاثة اشياء العدل والوزن وشبه الجمعة او عدم النظر في الاحاد في باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يتجمع اسمها مع العلية المؤنثة لوجهين الاول ان كل واحدهما يضاد الاخرين

• وهو الالف والتون فان
العلية شرطها آء نصفه

لان اوزان العدل اما فضال او مفعل او فعل او فاضل او قفل او ضال كثلاث ومثلت واخرو سحر
وامس عند تميم وقطام عندهم ايضا وليس شيء منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس
الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يتضاد الثلاثة ايضا لم يجمع مع العلية المؤثرة اثنان
منها اذا علم يكون اذن متقولا لما اجتمع فيه اثنان منها فلم تكن العلية الطارئة مؤثرة لاستقلالهما بجمع
الصرف قبل ورود العلية فاذا ثبت انه لا يجمع مع العلية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها
لا احداها فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فيصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يحصل
للشبهة قول المصنف (ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دتل وكما يمكن
ان يقال في اصمت علم المكان القفر اذا صله اصمت بضمين فعدل الى اصمت في حال العلية ولم تطرأ
العية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتأثير دونها لانه انما
عدل علما كقلنا في شمس بن مالت فاذا نكر مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا يصرف لان العدل وان
حصل فيه لاجل العلية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل
محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التذكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب
الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب سيويه السبب الاصلي الذي القيناه لاجل العلية قلنا في ثلاث
ومثلت وبالحما انها لا تنصرف لاحتمار الوصف الاصلي مع العدل كما في اجر و فرق بعضهم
بين هذا الباب وبين باب اجر بان قال الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد
بالسمية ولا يرجع بعد التذكير اذ معنى رب ثلاث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف اجر المنكر فانه
لامنع ان يكون معنى رب اجر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحجرة (والذي يقوى عندي ان الزائل
بالكناية لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب اجر كان او في غيره وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه
(وقياس قول سيويه في اجر ان ينصرف اخر وجع بعد التذكير لانها من باب افضل التفضيل
كما ذكرنا وسياتي ان افضل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التذكير واذا نكر سحر
بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لاعلمية فيه اذن ولا عدل اذا عدل انما ثبت له
قبل التسمية به لكون المراد به سحر يومك وهكذا امس رضا عند بني تميم
واذا نكرت نحو مساجد بعد اتسميته فهو غير منصرف ضد الاكثرين اما عند
المصنف فلانه يعتبر الجمع الاصلي مع العلية التي ظاهرها مناقضة له فكيف لا يعتبره
بعد التذكير (واما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم النظر في الآحاد وشبه سبب
اخر يعني الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التذكير
ايضا ويترك بينه وبين اجر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التذكير بخلاف نحو اجر
اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كالرب واقكل (وقال العبدى لافرق بينه
وبين اجر ولانص للاخفش في ترك صرفه) (وقول الجزولي اولي (واذا نكرت
سراويل بعد التسمية فهو عد البرد كساجد اد هوجج سر والوقوف اس قول سيويه
ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمي جل على مواريه كما كان قبل اتسميه وكذا قياس

قول الجزولي يعتبر فيه عدم الظهور العجبة الجنسية كما اعتبرها قبل العلية ومن صرفه قبل التسجية
 يصرفه ايضا بعدها (واما الكلام في آخر بعد التكرير فسمى ومنه ضلالتان الصفة لئلا يسمي به ثم
 نكره سواء بصرفه الاخفش خلافا لسيويه (وقال الاخفش لو سميت باسم مركب آخر جزئية
 ذوالف التأنيث او الجمع الاقصى نحو مدي صحراء او مدي مساجد ثم نكرته صرفه فلان
 الاسم الاخير بعد التسجية صار جزء الكلمة فليس بمجموع الكلمة اذن ذالف التأنيث ولا الجمع
 الاقصى حتى يمتنع عن الصرف بعد التكرير والاخرون لم يصرفوها بعد التكرير نظرا الى
 افرادهما (٢) وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذالف التأنيث مع جعل الجزأ الاخير
 بكثرة الكلمة ممنوع واما قوله بمجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فسلم (قوله مؤثرة) حال
 ومفعول تجامع ما يعنى بياهى شرط فيه التأنيث بالهاء والجمعة والتركيب والالف
 والنون في الموضوع اسما (قوله الاعدل) ٣ مستثنى عما في من المستثنى منه المقدر
 الذى استثنى منه لفظة ما بعد استثناءها اى لانجامع سببا غير السبب الذى هو شرط
 فيه الاعدل فكلا المستثنين من ذلك المقدر نحو قولك ماضربت الازيدا الاعرا اى
 ماضربت احدا غير زيد الاعرا فالعلة المؤثرة تجامع الاربعة الاشياء وهى شرط
 فيها وتجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هى سبب معهما فان كانت
 في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذر يجمان فاذا نكرت في بلا سبب لزوال شرط الاربعة
 الاسباب وكذلك ان كانت مع الاثنين او ثلاثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن
 قال ولا يمكن ان تكون معهما معا لتضادهما فلا يكون الامع احدهما كما في نحو عمرو اجد
 فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد قال وانما قلتوهما متضادان ليصح حكمى الكلى
 يكون كل ما فيه علية مؤثرة منصرفا بعد التكرير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلية
 المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التكرير ٤ لبقاء السببين المستثنين
 من العلية المؤثرة واما بيان تضادهما فاقدم (واعترض على قوله بان قيل لم يكن
 محتاجا الى هذا الاحتراز ٥ لان كلامه في العلية المؤثرة ولو اتفق اجتماعهما لم تكن
 العلية مؤثرة لان مثل هذا العلم لو وقع لكان مقولا عن اسم فيه العدل ووزن الفعل
 فلا تؤثر فيه العلية الطارئة كما في جراء وسعدى طين على لو كانت الاسباب الثلاثة
 مجتمعة بحيث لم يطرأ بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب
 الى اثنين منها غير معين فيكون لعلية تأثير ما يكونها احد الثلاثة المؤثرة اما منها
 ويمن ان يجوز اجتماعها ويمنع طرء آن العلية اذن على الوزن والعدل كما في نحو اصحت
 على مامر اذ لم يتضادا ايضا واجتماعها في اسم لم تكن العلية مؤثرة معها اذا كانت
 العلية اذن طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتأثير (والجواب عن الاعتراض منع وجوب
 طرء آن العدل على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا في اصحت) والاعتراض الحق ان يمنع
 الاضداد داره منع حصر اوران العدل فيما ذكره على ما ياء (قوله وحالف
 صد ١٠١٠ في ان احدهما مكر اعتبار الصفة بعد التكرير ولا يلزمه باب حاتم

٢ وقول الاخفش قوى
 قوله مؤثرة آه نصه

٤ قوله (مستثنى عما في من
 المستثنى منه المقدر الذى
 استثنى منه لفظة ما) يمكن
 ان يقال قوله لانجامع
 مؤثرة الاما هى شرط
 فيه حاصل معناه
 كل ما يجامعه العلية مؤثرة
 هى شرط فيه فقوله الا
 العدل مستثنى من هذا
 الحاصل فيكون المقصود
 بالاستثناء اخر اجتماعها عن
 اشتراط العلية فيها وح
 يكون تقرير قوله فاذا نكر
 اظهر
 ٤ مع ان العلية مؤثرة
 لبقاء آه نصه
 ٥ زيد في بعض النسخ
 من هنا الى قوله اذلو
 لم يتضادا

٢ قوله (قوله اعتبار منصوب على أنه حاله) ويمكن أن يحصل مقصوده أي خالفه في منع صرفه لاعتبار الصفة ٣ لأن معنى خالف سيويه اعتبار الصفة بخلاف الالحقش نفسه ٤ اذ فيه العلية نفسه قد جعلت المتضادين (قوله قد جعلت المتضادين) أي اعتبرتها في حكم واحد فكانت كجسمها في حالة واحدة ٦ قوله والحق أن اعتبار مزال بالكلية (أه) احتراز عن نحو اسود ٧ قوله كزبد وعرو وقليل ما يلحق ذلك) يقال زاد زيدا وزيادة ويقال عمر الرجل بالكرم وعمرها على غير قياس لأن قياس مصدره الصربك أي عاش زمانا طويلا ٨ قوله وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف إلا صلى بل قطع النظر عنه بالكلية (أه) وبذلك يظهر اعتبار الوصف الأصلي لكنه على خلاف القياس حده وعلى القياس عند سيويه فلا تراعى بينهما في الحكم ح

لما يلزم من إيهام اعتبار متضادين في حكم واحد ٢ قوله (اعتبارا) منصوب على أنه حال من سيويه أي خالف سيويه معتبرا أو مصدر لقوله خالف سيويه ٣ اذ معناها عتبر سيويه دون الاخفش (قوله ولا يلزمه باب خاتم) هذا جواب عن الزام الاخفش لسيويه في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الأصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان باسحابه غير منصرف ٤ العلية الحالية والوصف الأصلي فاجاب المصنف عن سيويه بان هذا الزام لا يلزمه لان في خاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف اجر المنكرو وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلية اذ الوصف يقتضى العموم والعلية بخصوص وبين العموم والخصوص تناف (قوله في حكم واحد) يعني في الحكم يمنع الصرف لانه يحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سييين فتكون قد جعلت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جازا لاذلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع اجر على حجر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلية قد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين غير محتما في حالة فاذا ذكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف (وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الأصلية حتى يكون معنى رب اجر رب شخص فيه معنى الجرعة بل معنى رب اجر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسودا او ابيض او احمر فمضى اعتبار الوصف الأصلي بعد التنكير كالكلمات مع زواله لكونه أصليا وزوال ما يضاف وهو العلية فنصار اللفظ بحيث لو اراد مرادنا بآيات معنى الوصف الأصلي فيه جاز النظر الى اللفظ زوال المانع هذا ٦ والحق ان اعتبار مزال بالكلية ولم يبق منه شيء خلاف الأصلي المعلوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الأصلي في حال التسمية كالوسمى مثلا بجر من فيه حرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له ولذلك تراها في الاظلم مجردة عن المعنى الأصلي ٧ كزبد وعرو وقليل ما يلحق ذلك ٨ وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الأصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كالوسمى بجر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا) وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو اجر اتما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على معنى الصرف هذا كله في افضل فضلاء وكذا فلان فلى (و اما افضل التفضيل نحو اعلم فاك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف اجابا ولا يعتبر فيه سيويه الوصف الأصلي كما اعتبر في نحو اجر وان كان مع من لم يصرف اجابا بلا خلاف من الاخفش كما كان في اجر (اما الاول فضعف افضل التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الطاهر كما يعمل افضل فضلاء فاذا تجرد من من التبس بافضل الاسمى الذي لامعني الوصف فيه كافتل وايدع ولا يظهر فيه معنى الوصف (و اما افضل فضلاء فثبتت على الطاهر قبل العلية واسعار لفظه بالالوان والخلق الطاهرة في الوصف يكنى

في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل بالفعل بمن فقد تميز عن نحو اكل وتلفه معنى
التفضيل الذي هو وصف (واما الثاني فاما وافق الاخفش سيويه في منع الصرف مع من ٩
لظهور وصفه اذن كاذكرا لوكون من مع مجروره كالمضاف اليه ومن تمام الفعل التفضيل من
حيث المعنى الوضعي ظنون لكان الثاني متصلا متصلا لان التنوين بشر بالان اتصال بسبب
وجود علامته الوصف اعني من ٢. بخلاف باب اخر لعمري عن العلامة الدالة على الوصف
ولو سميت رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرته البتة اجاءا لكونه في معنى الوصف
اخفى من فعل التفضيل لانه كان بمعنى كل قبل العلية وانحى عنه معنى الوصف على ما تقدم
في جميع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلية وبعبارة ثم اعلم ان التصغير يحل من
اسباب منع الصرف بالعدل من وزن الى آخره لا يزل الوزن المدول اليه بالتصغير وذلك
الوزن مرأى في العدل اذا العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يحل بالتصغير لوجوب رده
الى واحد فيقال في رباع وماسجديع ومسجد ٣ ولو سميت بالجمع المذكور ثم صغره
انصرف ايضا لزال علامة الجمع ووزنه المعتبر (واذا صرفت سراويل علم لم ينصرف لان
التصغير لا يذهب بالثابت المعنوي الذي يكون فيه فيكون كعناق اذا صغر بعد التسمية به
ويحل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيم ودحرج
في خضم ودحرج واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله كما تقول في تصغير احد
ونرجس ويشكرو تغلب واحمد ونرجس ويشكرو تغلب لانه على وزن مضارع فعمل نحو
بطر ينطرو واما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علاتضرب
٤ وفي تحلي تحلي فبعضهم لا يعتبروه لمروضه والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وضع
مستأنف (قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناء مستأنفا كما اعتد
بالوصف العارض في نحو منى وثلاث لكونه وضعيا مستأنفا فلا ينصرف ادبر تصغير ادور
لوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير
قولهم غليون ورجلون في جمع مصغر غلام ورجل قال فكان القياس ان ينصرف
العلم في نحو حجة تصغير حجة لمروض الوصف المتأني للعلية لانه لا يمكن ظاهرا
في التصغير لم يتدو به (والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جره فلا
يقال شخص رجيل وفيما قال نظر اذ لم يكن ظاهرا لم يعتد به في ادبر والاولى ان
يقال لا تأني بين الوصف والعلية كذا كرنا لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف
هو الذي وضع صحيح التبعية لما يخص الذات للجملة المدلول عليها كما ذكرنا
قبل وذلك لان الفرعية اما تبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير
المنصرف واما التأني بين الوصف والعلية فقد ذكرنا ما عليه واما الالف والوزن
فقول ان بقى الالف في التصغير كما كان فلا يحل التصغير لهما نحو سكران وعتبان

٩ لظهور وصفه اذن بسبب
وجود علامة آه نسخة
٢ قوله بخلاف باب اخر
لعمري عن العلامة (مرى
من ثابه يمرى مرى وافر
مرى ليس عليه سر وجعه
امراء ٣) قوله ولو سميت
به المذكور بخلاف المؤنث
اذ هنالك علية وتأنيث

٤ (قوله وفي تحلي تحلي)
العلي ما افسده السكين
من الجلد اذا قشر

٥ (قوله لان الوصف
المعتبر في باب منع الصرف
هو الذي وضع صحيح
التبعية) يظهر من هذا
اعتراضه بان الصفة المعتبرة
في منع الصرف لا تتأني
العلية اصلا نعم لا يجب
زوالها بالكلية معها

٦ (قوله ومعرفة ما يقرب الله) قال عبد القاهر اما يجب قلب الالف قبل التون في التصغير اما دلالة على ان التون اصلية واما لانه كسر ذلك الاسم على فعالين فان قد الامران فليس الاحتفظ - ٧٠ - الالف ٢ (قوله ومن لم يقل بتبعية الكسر

في سكران وعثمان وان اقلب ياء كما تقول في سلطان علما سليمان فانه يحل لهما ٦ ومعرفة ما يقرب الله بالقلب تبين في التصريف باب التصغير فعلى هذا التصغير يحل بالعدل من وزن وبالجمع مطلقا بالالف والتون والوزن من وجه دون وجهه ولا يحل بالوصف والعلية والتأنيث والتركيب والبعجة (قوله وجع الباب باللام او الاضافة بفجر بالكسرة) اى كان بدونها بفجر بالفتح فصار بسببها بفجر بالكسرة اعلم ان من ذهب في منع غير المصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التون المحذوف لمع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التون معها لمع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لا تجامعها اذا التون دليل تمام الاسم واضافته مشعرة بعدم تمامه فتناظرا واما تناظر اللام والتون فقد مر في بيان نوني المتنى والجسوع (ويجوز ان يقول لما عاقبت اللام والاضافة التون صارتا كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر ٢ ومن لم يقل بتبعية الكسر للتون قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فترجع لهما بانيا بالاسمية فضعف شبه الفعل فكانه ليس فيه علتان من تسع فدخله الكسر فعلى هذا صار الاسم بهما منصرا فاما على الوجه الاول هو باق على حاله من عدم الانصراف لاسباب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا يصرف (٣) ويرد على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يبعد الكسر ٤ فالاولى ٥ قوله (المرفوعات هوما اشتل على علم الفاعلية) قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر والبواقى مجعولة عليها والمنصوب في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض الحمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحفة (قوله هوما اشتل) ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اى المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعنى مالان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدأ له كطابقته للعود اليه وانه قوله من كانتا تمك (ويعنى باستناله على علم الفاعلية نضمه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه) ويعنى يعلم الفاعلية الضم والالف والواو ه ادا دل كل واحد منها على كون الاسم الذى هو فى اخره عدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الانشاء مرفوع (والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما اشتل على علم العدة لان الرفع فى المبتدأ والخبر وغيرهما من الحمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل فى جميع الحمد على ما تقرر قبل ٥ (قوله فيه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه) قوله (قد الفاعل) اى وما اشتل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدأ والخبر حلا على معنى ما

التون قال لم يحذف مع اللام والاضافة) اى بالاضافة واللام فعلى مذهب غير المع هو المنصرف ما منع منه الكسر والتون واما على مذهبه فهو غير منصرف ان لم يزل لهما ما يوجب منع صرفه وقد تقدم كلام فى هذا المعنى ٣ (قوله ويرد على الثاني) اى على القول يحذف الكسر اصالة واما ذكره فى توجيه الكسر ح مع اللام والاضافة ٤ (قوله والاولى) وهو القول بالتبعية ه الدالة على الفاعلية والابتداء والخبر وما جرى مجراهما فكل ما فيه احدهما الاشياء مرفوع وان لم يكن فاعلا كالمبتدأ والخبر وخبران واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التى لنى الجنس اذا دل كل واحد منهما على كون الاسم عدة الكلام فنهذه (قوله وتعنى يعلم الفاعلية الضم والالف والواو الدالة على الفاعلية) هذه التحفة هى الموافقة لتوجيه كلام

(انما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناءً على انه اصل المرفوعات ولهذا معنى الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا عليه (قوله ما اسند اليه) قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعت وهل ضرب زيد ونحوه (قوله اوشبهه) يعني به اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل او معناه فيدخل فيه الطرف والجار والجرور المرتفع لهما الضمير في نحو زيد قدامك او في الدار او الظاهر نحو زيد امامك غلامه لكون الرفع في الحقيقة عندما الفعل واسم الفاعل المقدر خلافاً لمن قال انه الطرف والجار على ما يجيء في باب المبتدأ (قوله وقد علم عليه) الضمير فيه للفعل اوشبهه وفي قوله ٧١ واحترز بقوله وقد علم عليه عن المبتدأ لأن نحو زيد في قوله زيد قام مستند اليه قائم لان قام خبر عنه والمستند اليه هو الخبر عنه في الحال والاصل كما مر في حد الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مستند الى المبتدأ وان يقال هو مستند الى ذلك الضمير والمجموع مستند الى المبتدأ وكل خبر يرفع ضمير الضمير المبتدأ فهو مع مرفوعه مستند الى المبتدأ وكل خبر يرفع لشيء كالجواب وهو وحده مستند الى المبتدأ نحو وانت زيد ان قيل فالمبتدأ في قوله قائم زيد يدخل في حد الفاعل لان المستند قد علم عليه قلت هو مؤخر تقدراً وتقدمه للاقتداء (قوله على جهة قيامه به) اي قيام الفعل اوشبهه والضمير فيه لما اى على طريقة قيامه به وشكله سواء كان قائماً او لا يقال علمت هذا العمل على وجه علمك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته والجار في قوله على جهة متعلق باسند اوصفة لمصدره اي اسناداً على طريقة اسناد القيام (ويعني تلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فعل وفعل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو طرف زيد عدم التغيير فكل ما اسند الفعل اليه على هذا النظم من الاسناد فاعل عند الساعة وان لم يكن الفعل قائماً به على الحقيقة كالأمر النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال التعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون الآخر بل لهما الصدور عن احدهما ووقوعه على الآخر (وبقوله على جهة قيامه به) يخرج مفعول مالم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزحمرى فاعل اصطلاحاً فلا يحترز ان عنه ليدخل في الحد (وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظي راجع الى انه اهل يقال في اصطلاح الساعة فاعل او لا وليس خلافاً معنواً) وتمثله زيد قائم ابو لم يرفع فيه الفعل للفاعل ليس نصاً فيما قصد لاحتال كون قائم خبراً مقدماً على ابوه ولو قال ابواه لكان نصاً (والعامل في الفاعل المستند خلافاً خلف قائم قال هو الاستناد وقد ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل (قوله والاصل ان يلى فعله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيد) قوله (يلى فعله) اي يكون بعده بلا فصل من قولهم و ليك الشيء اي قرب منك (قوله فلذلك جاز) اي جواز هذه المسئلة معلى يكون الاصل في الفاعل ان يلى الفعل وذلك ان قال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلى

٧ (قوله واحترز بقوله
وقدم عليه من المبتدأ اه)
قال المس هذا القيد لدفع
توهم دخول زيد من زيد قائم
في حد الفاعل ولا حاجة اليه
حقيقة لان قائم مستند الى ضمير
مستتر والمجموع مستند الى
زيد الا انه اتفق ان الضمير هو
زيد ثم هو اه وازدوليس
بوارد لان هذه دلالة عقلية
وحدنا باعتبار الدلالة اللغوية

الفعل فهو مقدم على الضمير تقديرا وكذلك عثم جواز ضرب غلامه زيدا ماعلم بما ذكر
وذلك ان يقال انما لم يميز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل
ان يلى الفعل فهو مقدم على زيدا لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكره
ضمير مفسره بهذه الا في ضمير الشان لفرض تفهيم الشان بذكره معها ثم مفسرا ليكون
اوقع في النفس كما يحى (وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه اوفى الضمير الذى يحى
بفسره فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يحى به الا لفرض رفع الابهام
عن الضمير فلا يلى بخلاف زيدا في مسئلتنا فان يحته ليصكون مفعولا لانه لانه لانه لانه
فقط وانت اذا جئت بعد المهم بشئ الغرض من يحته به تفسيره فقط لم يبق الابهام
واما اذا جئت بعده بشئ الغرض الاصلى منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يلى
في التفسير لانه يحتمل على ما هو المراد الاصلى منه ويحق الابهام بحاله فن ثم منع القراء
والكسائي في باب التنازع افعال الثاني اذا توجه الاول الى التنازع فيه بالفاظية كما يحى
خلافا لبصرية (وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جنى نحو ضرب غلامه زيدا اى اتصال
ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقضاءه لفاعل
واستشهد بقوله جزى ربه حتى عدى بن حاتم جزء الكلاب العاويات ٢ وقد فصل
بقوله لا يصح افعاله مصعبا اذى اليه الكيل صاع بصاع ويجوز التأويل
رب الجزء واحصا العصيان وقوله اليت شرى هل يلومن قومه زهرا على
ماجر من كل جانب ٣ والاولى تجوز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منه
مع قولهم في باب التنازع بما قالوا (وكذا تقول بحسن اصليت درهمه زيدا لان مرتبة
المفعول الاول قبل الثانى وان تأخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يحى في باب مفعول ما لم يسم
فاعله ويقل نحو اصليت صاحبه الدرهم قلة ضرب غلامه زيدا (وكذا اذا كان مفعول
مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فربته اقدم بما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا
نحو قتلت بأخيه زيدا او مقدرا نحو اخوت قومه زيدا اى من قوم مدقن معه حسن رجوع
الضمير الى التأخر عنه في المسئتين بقوله واذا اتنى الاعراب لفظا فيهما والقرينة
او كان مضرا متصلا او وقع مفعوله بعد الاو منها وجب تقديمه) هذا بان ما يعرض
فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التأخير عنه (قوله لفظا) منصوب
على التمييز اى اتنى لفظ الاعراب لا تقدره (قوله فيهما) اى فى الفاعل والمفعول به الذى
دل عليه سياق الكلام اى اذا اتنى الاعراب القفطى فى الفاعل والمفعول معا مع انشاء
القرينة الدالة على تمييز احدهما عن الاخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة
الموضوعة للتمييز بينهما اى الاعراب لما منع والقراء القفطية والمنوية التى قد توجد
فى بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يحى فليز كل واحد مر كره
لبرقا بالمكان الاصلى والقرينة القفطية كالاعراب الظاهر فى تابع احدهما او كليهما
نحو ضرب موسى عيسى الطريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى
حبل اى اتصال ضمير الثانى بالاول نحو ضرب فتاه موسى ونحوه والمنوية نحو اكل

٢ عوى الذئب والكلب
وان آوى يعوى هواء اذا
صاح صحاح
٣ قوله والاولى تجوز
ملاها اليه لكن على قلة)
وذلك لوروده فى كلام
الفصحى قال حسان رضى الله
عنه ولوان مجدا اخلد الدهر
واحدا من الناس ابقى مجده
الدهر مطعما وقال غيره كسا
حلمة ذا الحلم اثواب
سودد ورقى نداهذا الندى
فى ذرى الجعد وقال غيره
جزى بنوه ابا الفيلان من كبر
وحسن فعل كما يحى سغار
وقال غيره لما رأى طالوه
مصعبا ذروا وادكلا وساعد
المقدور يتصرالى غير ذلك
كقوله تنفى حلها هند
من حلى

٥ قوله (وذلك انهم لا يجوزون توالي اربع حركات في كلمة واحدة) فلم يجوزوا تحريك الياء فيها ٥ قوله اما لو تقدم المفعول على الفاعل (أم فيه نظر لانه) ﴿ ٧٣ ﴾ لاجواب في كلامه لا ما وقد ثبت انه لا يذهب من جواب مقرون

بالفاء وقوله لكان في جواب لودون اما قأ مل

الكثير موسى واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم ونحو ذلك (وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مفعلا منفصلا كاضربت الاياك او مفعلا متصلا كضربت لك لتلا يصير المتصل منفصلا فان قيل في المال الذي اوردته اخيرا اعني ضربتك صار الذي هو ضمير متصل منفصلا من ماله ٥ قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صار لهما بعض حروف الفعل الاترى الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك ٤ وذلك انهم لا يجوزون توالي اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة طاملوه مما ملتها فصار ضمير المفعول في ضربتك كانه متصل بالعامل ٥ اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بهما ولا بما هو كالجاء من ماله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجاء لكنه من حيث كونه مفعولا فضله (قوله او وقع مفعولا بعد الا) اي مفعول الفاعل نحو قولك ما ضربت زيدا الاعرا (وينبغي ان تعرف اولائك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا بالعامل فيما يذهبها وجب ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غيرها في ذلك محصورا في التأخر وما لذلك التأخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضربت زيدا الاعرا فضارية زيد محصورة في عمرو واي ليس ضاريا لاحد الا لعمرو اما مضروبة عمرا فلي الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا بالعكس لو قلت ما ضربت عمرا الا زيد مضروبة وعمرو مقصورة على زيد اي لم يضربه الا زيد وضارية زيد باقية على الاحتمال اي يصح ان يكون ضاريا لغير عمرو ايضا وكذا في نحو ما جاء زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا ٦ بخلاف ما جاء راكبا الا زيد ٧ (فاذا تقر هذا بين ان ضرب زيد في قولك ما ضربت زيدا الاعرا مقصور على عمرو ومضروبة وعمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الاتخو ما ضربت عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ تصير المضروبة خاصة والضارية باقية على الاحتمال فلا يجوز ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضربت الاعرا زيد فتد هذا تقول ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنان معا والمراد ما ضرب احدا الاعرا زيد فاختل ايضا لان مضروبة وعمرو في اصل المسئلة اعني في ما ضربت زيد الاعرا كانت على الاحتمال ٨ وبالتقدير المذكور الان صارت مضروبة ونحوها مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضربتني الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا ٨ نحو ما ضربت الا زيدا اما اذ لم تذكرهما ٩ او ذكرتهما فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضربت الا زيد وما ضرب احد الا زيد في الفاصل

٦ قوله (بخلاف ما جاء راكبا الا زيد) فانه لا يجوز ههنا ان يكون قد جاء غيره راكبا ويجوز ذلك هناك وايضا في الاول ينحصر بجبهه في حال الركوب ولا ينحصر كونه في حال الجئ وفي الثاني ينحصر الجئ راكبا في زيد ولا ينحصر زيد في الجئ راكبا لجواز ان يجئ غير راكب ايضا اذا تعدد الجئ

٧ وبالتقرير المذكور الآن لا ضارب الا زيد ولا مضروب الاعرو وفصار ضارية هذا مقصورة على هذا ومضروبة هذا مقصورة على هذا هذان مستثنان معا والمراد في نسخة اخرى

٨ قوله (نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم تذكرها اي لم تذكر المفعول فقط او الفاعل فقط بديل قوله او قدرتهما

٩ وقوله (او ذكرتهما) اي ذكرت الفاعل اما فقط او ذكرت المفعول اما فقط بديل قوله وكذا اذا ذكرت

٢ وماضرب الازيدا وماضرب احد الازيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا
 طامين نحو ماضرب احد احد الازيد عمروا او قدر قهما طامين ولم تذكرهما نحو ماضرب الازيد
 عمرا يقي المستثنان غير محتملين وانما كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به
 الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين
 ذكر قهما خاصين فيكون في ماضرب الاعمر ازيد المضروبة المطلقة مقصورة على عمروا والضاربة
 المطلقة مقصورة على زيد وتخص مضروبة عمرو زيد وهو عكس المعنى هذا مع ان استثناء
 شيئين بإداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذا اصل
 فيه الاوهى حرف فلا يستثنى بهما شيئا لاهل وجه البديل لاهل غيره فلا تقول في البديل ماضربا
 احديشي الاعمر ويدرهم ولا تقول في غير البديل ماضربا احديشي الاعمر الدنبار (ويجوز
 مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنان بديين
 منهما جاز نحو ماضرب احد احد الازيد عمرا وذلك لان الاسمين بكونهما بدلان مقابل الا
 كما لهما واقعان موقع ما بدلا منهما اى كما لهما وقابل الا وليسا عسنتين كما أنك قلت ضرب زيد
 عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول ماضرب من جنس الاول لا بد لان التقدير ماضرب
 احد احد الازيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ماضرب الازيد عمرا او كان
 احدهما مذكورا دون الآخر ٣ نحو ماضرب القوم الابعضهم بمضا او كلاهما مذكورين ٤
 لكن المستثنى لم يبدل منهما نحو ماضرب احد بشي الازيد او الازيد السوط لم يحذف لان
 المستثنى اذ ليسا كالواقعين قبل الاوهى تضعف عن استثناء شيئين الاعلى الوجه المذكور فان
 استدلت من اجاز مطلقا بقوله تعالى ﴿ وما تراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي ﴾ فانه
 لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ماتراك اتبعك احد في حالة الاراذلة في بادي الرأي اى بلا
 روية فظهيرهم ان يستدروا بانه منصوب بفعل مقدر اى اتبعوا في بادي الرأي او بان الطرف
 يكفيه رايحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره (وان اردت في اصل المسئلة اعني ماضرب
 الاعمر ازيد ان زيد مقدم معنى وليس يستثنى وان المراد ماضرب زيد الاعمر القى لا ينعكس
 ولا يلزم استثناء شيئين بإداة الا لان اكثر النسخة نموا ان يعمل مقابل الاقيا عند المستثنى بها الا
 ان يكون معمولا الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الازيد احد او ناعا للمستثنى نحو
 ما جاءني الازيد الفريفي او معمولا لتغير العامل في المستثنى نحو قولك مرأيتك اذ لم يبق الا الموت
 ضاحكا هو ذلك ان ما بعد الامن حيث المعنى من جملة مستأثمة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني
 الازيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملة واحدة فالاولى ان
 لا يتوغل المعمول في الحيز الاجنبي عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الحيز غير متوغل
 فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتامع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق لهما من
 وجه فكأنه وكل واحد منهما كالنبي الواحد واما نحو صاحكا فليس في الحيز الاجنبي

٢ قوله وماضرب الازيدا
 ماضرب احد الازيدا
 في المفعول اى احد وفيه
 بحث اذ يلزم حذف الفاعل
 فكأنه جعل الضمير المستتر
 من قبيل المقدردون المذكور

٣ قوله (وماضرب القوم)
 اى احدا
 ٤ قوله لكن المستثنى لم يبدل
 منهما (سواء لم يبدل شيء منهما
 او ابدل احدهما دون الآخر
 بسوط نهضة طريق نهضة

من ماله اذ قولك ادم بقی الالموت ممول رأيتك وضاحكا مموله الآخر (مما دبت
 هذا فان وقع ممول اخر لما قبل الایض المستثنى فيه لامة المذكورة امام مفعول او منصوب
 ولا يكون الا في النكر كقوله لا كان لمعت حتى سواك ولم تقم على احد الاهلك الواج
 كقوله لا استنهي بانوم الاركاها باب الامر ولا دفع الخاحب به اضمر وانه
 ما لاخر من جنس الاول اني قامت الواج واستنهي باب الامر كارهوا والكسائي جوز مطلقا قبل
 ما قبل الا فيما هو المستثنى به امراء كل العمل رنما او قد امر بها كان انصب كما ذكرنا ولا كما
 في قولك ما ضرب الارا كما يزيد في الامر وفي غيره ولا تنصير ناصب ولا راح (وابن الانباري
 جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين ان على هذا ان ما قبل الامع من فيما به المستثنى
 على الاصح سواء كان ذلك انصافا في اوله كما مضى فتجوز في ما ضرب زيد الاعرا
 ما ضرب الاعرا زیده وانما قلت في اهل بيته المستثنى ولا حاشا لانه اذا كان الممول عاما
 نحو ما ضرب احد ادينا فلا يقال ان مضروبه يزيد باية على الاحتمال لانه لم ين بعد احد
 من يمكن ان يضرب زيدا كما كان في ما ضرب زيد الاعرا ان من لم يضرب عمر اعبر زيدا ايضا
 (قوله او معاهما) يعني ما فيهما من في الحصر وذلك ان ما يورده الامة والاصوليين
 ان معنى انما ضرب زيدا ما ضرب زيد الاعرا بل قدمت المرسون على هذا انعكس
 الحصر كما ذكرناه ما ضرب زيد الاعرا (واسحاب معنى الامر واين فاما في الحصر
 استدلالا بنحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما الولاء
 للفقير ولا واجب بان المراد في الخبر انما ليس عمل الابانية وليس الولاء
 الا بالعتق كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا لصارعة لجوار الميبر الا في المسجد
 قوله (واذا اتصل به ضمير قول او وقع له الاوه) اساسا او اتصل بمفعوله وهو غير
 متصل وجب تأخيره (بيان ما تعرض فيه حسنة انه انما في تأخير ما قبل من
 المفعول (قوله اتصل به) اي ما قبل ضمير اول راح الى مفعول رجب تأخير
 بالفعل حسنة الاكثرين وماله ضرب زيدا علامة ان زيدا ليس اسكنا اصحابا قبل
 ان ذكره قطا واسلاكهم (ويأتي ان يجر حسنة انما من انما حتى كالتقدم) وكذا
 الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصله اسما على اوجه فتجوز ضرب زيد الذي ضرب
 غلامه واكرم هذا رجل ضربها هذا قيل (ولم يقل بمرارا اكرم رجل هذا
 ضربها لجواز لان الفصل بين المفعول والمفعول في الجملة غير متعجب بخلاف الصلة
 والموصول اذا اتصلت التي بين الاولين مثل مما في الاخير (وله اوجه حسنة)
 اي وقع اتصال نحو ما ضرب عمر الا زيدا انما ضرب عمر اريد وانما
 وجب تأخير الفاعل ههنا لما ذكرناه من وجوب تقدمه في ما ضرب زيد الاعرا
 فان مضروبه مائل بالاحصورة فيها هذا راضا بوجهه فلو قدمت الفاعل
 فلا الانعكاس المعنى ولو قدمه معها لجاء المفعول المذكور قوله وقد يحذف
 الفعل لقيام قرينة حوارا في مل زيد لم يقل من ثما وليل زيد ضارح لخصرمة به

٤ (قوله اي قامت الواج)
 آ (قيل فالفعل الاول بقی
 بلا فاعل الا ان يعتبر ضمير
 وفيه نصف

٥ (قوله وانما قلت آ) قد
 فصل هذا المعنى سابقا بالخلق
 في بعض النسخ ومع ذلك
 الاطلاق لا يحتاج الى هذا
 الكلام
 انما الولاء لمن اعتق نفسه

٥ الان الواجب الحذف لادفيه من لفظ هو كالبدل من ﴿ ٧٦ ﴾ المصنوف مفسرا له بخلاف الجائر فحذف

٦ (قوله زيد بن قائل من قام)
الصواب ان قولك من قام
جلة اسمية صورة وفضلية
حقيقة لان الاستفهام
بالفعل اولى لكنه لما اريد
الاختصار ودل بكلمة
واحدة على ذات الفاعل
ومعنى الاستفهام انقلب
الجملة اسمية في الجواب
روى التثنية على اصل
السؤال وقد ينأ هذا
المعنى كما ينبغي في حاشية
تفخيص المفتاح فارجع اليها
٨ قوله والبيت لحارث
بن فهيك وعمامة رجل
فهيك اى شعاع لانه يهيك
عدوه اى يبالغ فيه

٨ (قوله من قولهم ضرع
ضراعة) خضع ونذل
٢ (قوله مثل اورس فهو
وارس) الورس ثبت
اصفر يكون بالين يتخذ منه
الغرة للوجه تقول منه
اورس المكان . واورس
المرس اى اصفر ورقه يهد
الادرث فهو وارس ولا يقال
مورس وهو من التوارد
والغرة طلاء يتخذ من
الورس وقد غرت المرأة
وجها تقيها اى طلبت به
وجها لصفولونها منه
٤ (قوله يقال طاح يطوح

ووجوبا في مثل) وان احد من المشر كين استجارك ﴿ وقد يحذفان معا مثل
نم لم قال قام زيد) قوله (لقيام قرينة جوازا) لا يحذف شئ من الاشياء الا لقيام قرينة
سواء كان الحذف جازا او واجبا (قوله ٦ زيد بن قائل من قام)
لان مطابقة الجواب للسؤال اولى ومن ثم قالوا في جواب ماذا اذا كان ذا معنى الذى انه رفع لان
السؤال يحمله اسمية بخلاف ما اذا كان ذا ازيدا فان الاولى نصب الجواب كما يجب في باب
الموصلات وايضا السؤال عن القائم لاس الفعل والاهم تقديم المسؤول عنه فالاولى ان يقرر
زيد قام بلى قوله ﴿ الخطبة فلا يرفع خطبة من باب حذف الفعل بلا خلاف اى ان لا يتفق
لك خطبة من النساء فان الالية اى غير مقصورة فيما تحيط به النساء عند ازواجهن من الخدمة
والتصنع وروى الصب فمعها على تقدير ان لا كن خطبة فلا تكون الية (قوله وليك
زيد ضارع لخصومة) هذا ايضا من جنس الاول اى بالقرينة فيه السؤال الان السؤال
ايضا هنا مقدم مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للفعل لانه يكتسب الفاعل اذن على السامع
فيقال منه فكأنه قال ليك زيد سأل سائل من بكه قليل ضارع اى بكه ضارع والسؤال
في الاول مصرح به ٧ والبيت للمرت بن فهيك وعجزة ﴿ وعجزة عاتلج الطوايح ﴿ يقال
بكته اى يكبت عليه يحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجب في باب العتس
 وغير المتعدى من قسم الافعال والضرع الذليل ٨ من قولهم ضرع ضراعة (قوله لخصومة)
متعلق بضرع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والجرور يكتفى براحة الفعل اى بكه من
يضرع وبذل لاجل لخصومة فان زيد كان مجبا وظهرا للاذلال والضعاء والمضطرب الذى
يأتى للعرف من ضره وسلة يقال اختبطى فلان واصله من خبطت الثمرة اذا ضربتها
بالصا ليسقط ورقها مما يطبخ اى تذهب وتهلك والطوايح بمعنى المطيحات قال طوحت
الطوايح واطاحتها الطوايح اى ذهبت به ومرت به ولا يقال المطوحت ولا المطيحات وهو
اماعلى حذف الزوائد ٢ مل اورس فهو وارس واعشب فهو طاشب او على النسب
مثل ماء دافى اى دودق ٤ يقال طاح يطوح نذل قال يقول وطاح يطوح وهو واوى
من باب فعل بكسر العين فبما عند الخليل (وقوله مما يطبخ متعلق بعجزة اى يسأل
من اجل اذهاب الواقع ماله وماه صردية اوبيكى المقدس اى يبكى لاجل اهلاك
النساي زيد (ويجوز ان تكون ما معنى التى اى لاجل خلال الكرم التى طوحتها
الطوايح وتطبخ على كل تقدير حكاية حال ماضية بورد الماضى بصورة الحال اذا كان
الامر هائلا لتصويره فمحطاب نحو لقيت الاسد فاضربه فاقتله (قوله ووجوبا في مل
وان احد من المشر كين استجارك) انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو
استجارك الظاهر لان القرض بالاثان بهذا الظاهر تفسير القدر فلما ظهر لم يحتاج
الى مفسر لان الابهام الصوح الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الانظار لابهام
والترض من الابهام ثم التفسير احداث وقع في القوس لذلك الميم لان القوس

(تشوق)

اى هلك وسقط وكذلك اذا قام في الارض

تشوق اذا سمعت الميم الى العلم المقصود منه وايضا في ذكر الشيء مرتين مبهمات مفسرا
 تؤكد ليس في ذكره مرة (وانما يحكم يكون احديتدا واستجارك خبره لهم
 بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع
 الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا ثلثا على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه
 وبطل ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربه الاعلى ما لجاز بعض الكوفيين
 من نحو لا تجزيه ان نفس اهلكته ٦ ومع ذلك ما لولوا الا باضمار فل رافع
 لمفسر ان اهلك ٧ نفس وهو مع ذلك مردود على ما يجيء الكلام عليه بعد وجميع
 ما ذكرنا من الواف والخلاف يطرد في نحو لودات سوار للمعنى ٦ وهلا زيد قام
 اعني كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف
 يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعة لثبوت والصدق فهي اذن دالة على ثبت وتحقق
 والتزم ان يكون خبرها فعل كيجيء في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر
 وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر
 وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى لو ان الله هدىني ٦ اي لو بعت وتحقق ان الله
 هدىني فان مع مافي حيزه فاعل ذلك المقدر (قوله وقد يحذفان معا مثل ثم) اي
 يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كيجيء في
 التنازع (وانما حكم بعد نم بحذف الفصل والفاعل معالان نم حرف لا يفيد مضاه
 الافرادى ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وهما افاد المعنى الكلامي
 فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذى صدقه لفظه نم وذلك الكلام
 في مثالا جملة فعلية فيقدر بعد نم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر
 بعد نم اسمية كما يقال ازيد قائم فقول نم اي نم زيد قائم وحذف الجملة بعد حرف
 التصديق جائز لا واجب ولذا قال وقد يحذفان ٦ قوله (واذا تنازع الفعلان ظاهرا
 بعدهما فقد يكون في الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية مثل ضربتوا وكرمت
 زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين) اعلم انه لو قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل
 اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل وضارب زيدا ويشمل ايضا اكثر من
 عاملين نحو ضربت واهنت واكرمتم زيدا لكان اسم لكمة اقتصر على الاصل وهو الفعل
 وعلى اول المتصديات وهو الاثنان (قوله ظاهرا بعدهما) انما قال ذلك لان بعض المضمرات
 لا يصح تنازعها وذلك لان المضمر المتنازع لا يخلو من ان يكون متصلا او متصلا ويستحيل
 التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث
 يمكن ان يعمل في التنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر
 والعامل الاول يستعمل على في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله به
 او بما هو بجزئه ولا يتصل بهما الاخر واما المفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب
 وما كرم الانا وكذا الطاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الازيد فلا يحوز

٥ (قوله ان نفس)

يقال لفلان نفس ونفيس

اى مال كثير

٦ آخره فاذا هلكت فسد

ذلك فاجزى

٦ او ان اهلك

[illegible]

٧ فيه ضمير موافق للشارح
.. سواء كان الملقى هو الاول
او الثاني وانما لم يجر ان
يكون منه لان الملقى ان
كان هو الاول فنه
قول المص بعدهما
نه

٢ قوله (وكذا قوله
بعدهما لاجحة اليه اذ قد
يتأزمان آه) قيل فيه
بحث لان الاختلاف في
الاختيار انما يتأني في
التأخر لاني المتقدم لان
الاول اقرب واهم ولا في
المتوسط لان العامل الاول
قد تسلط عليه ولا مخالفة
للالل في اعمالهم تساويهما
في الغرب وامتياز الاول
بالاهم

٣ قوله (لانه اما ان يطلب الاول
لفاعلية والثاني للمفعولية اى
يطلب الاول المتنازع فيه
ليكون فاعله ٤ اى قد
يتنازع الفعلان في الفاعلية
وللمفعولية مختلفين لان معنى
قوله فقد يكون اى التنازع
قد يتنازعان واحترآه نسخه
٥ قوله (اى قد يتنازع آه)
هذا التفسير مقدم في بعض
النسخ على قوله لان معنى آه
وهو الظاهر

المصنف هذا الثالث لانه يبين بالقسامين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد
تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان على ضربين ٣ لانه اما ان يطلب الاول
الفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضربني واكرمت زيداً او بالعكس نحو ضربت واكرمتني زيد
(قوله مختلفين) حال من الفعلين لان معنى قوله قد ٤ يكون اى التنازع قد يتنازعان ٥ اى قد
يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين (واحرز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من
اقسام المتفقين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين في التنازع وانما
احرز عنه لان هذا القسم كذا كرنا من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام ١ قوله
(ويختار البصريون افعال الثاني والكوفيون الاول) اى البصريون يقولون يختار افعال
الثاني مع تجوز افعال الاول ايضا وكذا الكوفيون يختارون افعال الاول مع تجوز افعال
الثاني وانما اختار البصريون افعال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يتبدى دون
الابعد ايضا لو اعلنت الاول في العطف نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبي
بلا ضرورة ولمطقت على الشيء وقديت منه شيئا كلاما بخلاف الاصل ولا يجي هذه العلة
في غير العطف نحو جاءني لا كرم زيد وكاد يخرج زيد (وقال الكوفيون افعال الاول اولى
لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياجه الى الثاني ولا شك مع الاستغناء ان
افعال الثاني اكثر في كلامهم) قوله الاول اى افعال الاول ٢ قوله (ان اعلنت الثاني اضمرت
الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافاً لكسائي) وجاز خلافاً لقراء مثل
ضربني وضربت زيداً وحذفت المفعول ان استقينت عنه والا اظهرت) هذا بيان
انه اذا اعلنت الثاني على ماهو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال
الاول اذن اما ان يطلب المتنازع لفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو ضربني واكرمت
زيداً فالبصريون يضررون في الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الافراد والتنبيه
والجمع والتذكير والتأنيث فقول ضربني واكرمت زيداً ضرباني واكرمت الزيدين
ضربوني واكرمت الزيدين ضربني واكرمت هنداً ضرباني واكرمت
الهنديين ضربني واكرمت الهندات (والكسائي يحذف الفاعل من الاول حذراً
من الاضمار قبل الذ كر كذا كرنا قبل فاعله كقائل فكنت كالكسائي الى منعب ٢ مؤايلا من
سبل الراد ٣ وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذ كر لانه قد جاء بعده
ما يفسره في الجملة وان لم يجي لمحض التفسير كجاء في نحو ربه رجلاً فهو يقول ضربني
واكرمت زيداً او الزيدين او الزيدين او هدا او الهنديين او الهندات) (وقتل المصنف
عن القراء مع هذه المسئلة اى افعال الثاني اذا طلب الاول لفاعلية وقال انه يوجب
افعال الاول في مثل هذا والقيل الصحيح عن القراء في مثل هذا ان الساني ان طلب
ايضا لفاعلية نحو ضرب واكرم زيداً جز ان يعمل الصاملين في المتنازع
فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعليين لكن اجتماع المؤشرين التامين على ار واحد مدلول

٦ قوله (كالكسائي الى منعب)
بالفتح ثبت الماء فترته والنصب
بالضمة كميل الماء في الوادي
والنصب بالفتح واحد مناهب
الحياض

على فساد في الاصول وهم يحرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية (وقال جاز ان تأتي بفعل
الاول ضمير بعد المتنازع نحو ضربني واكرمتني زيد هو جئت بالفصل لتعذر المتصل بلزوم
الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الفعل الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني
واكرمتني زيد هو تعين عنده الا بان بالضمير بعد المتنازع كما رأيت كل هذا حذر اعمالا زام البصريين
والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل (قوله وحذفت المفعول ان استغنت عنه
والاظهرت) يعني اذا عملت الثاني وطلب الاول للمفعولية قالوا يجب حذف المفعول وافق البصريون
ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا كان الوجه لزوم
الاضمار قبل الذكر لانه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلا
يحذف في السعة فكيف مع مثل هذا الموحج اعني الاضمار قبل الذكر (قوله ان استغنت عنه)
في مثل ضربت واكرمتني زيد لا تقول ضربته واكرمتني زيد وقال المالكي يجوز ذلك
على قلة (قوله والواظهرت) يعني ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي
باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون
المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما بمصدر المفعول الثاني مضافا الى
الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به اذ زيد في قولك
اعطيت زيدا بدرهما على وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول
لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار (واعترض على هذا بانه يجوز في السعة
وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما
في الظاهر منصوب برأيه ظاهر في المفعولية كمفعولي اعطيت وقديما ذلك في القرآن
والشعر قال الله تعالى ﴿ ولا يحسبن الذين يضلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم ﴾
اي يتعلم هو خيرا لحذف اولها وقال الشاعر * ٨ لا تخننا على غرائك انا طال
ما قدوشى بنا الاعداء * اي لا تخننا اذلاء فحذف ثانيهما سلتا انه امتنع الحذف
لم امتنع الاضمار نحو حسبي وحسب زيدا قائما (قوله لكونه اضمارا قبل الذكر
في المفعول) قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم يحذف فهو كالفصل فليحذف
فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في حلة جواز الاضمار قبل الذكر
وهي امتناع جواز حذفه سلتا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز
اضماره بمثل الذكر كما هو مذهب القراء في ضربني واكرمتني زيد هو فيقول ههنا
حسبي وحسب زيدا قائما اياه كاذكر السرا في هذا (واحق ان يقال في هذا الاخير
ان الفصل بين المبدأ والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا صار في تقدير اسم فمرد بسبب
كون مضمونهما مفعولا حقيقيا علمت وبابه * (قوله وان عملت الاول اضمرت الفاعل
في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع قطعه) هذا بان انه اذا عملت الاول
٢ على ما هو المختار عد الكوفيون فكيف يكون حال الثاني فقال لا يتخلو اما ان يطلعه

٧ بالياء (قوله لا تخننا) اي
لا تخننا جاز عن علي غرائك
اي على اغرائك وقدوشى
بتأجيلك الاعداء الى الملك فلم
يضرنا (قوله قدوشى بنا)
وقوشى كلامه اي كذب
وقوشى به الى السلطان وشاية
اي سعى اياه الى التناطع
م المرش عنه عند عروجه
لذلك اتهمه يعني اياه المتكلم
بالكذب والباطل عند الملك
هل لذلك الكلام اتهام
م المرش الزين منه
٢ على ما هو اختيار الكوفيين
نسخه

للقاطية او للمفعولية فتقول في الاول ضربت وضربني زيد او ضربت وضرباني الزيد
وضربت وضربوني الزيد وضربت وضربني هنداً وضربت وضرباني الهنديين
وضربت وضربني الهندات تضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من
احد لانه ليس اضماراً قبل الذكرك لكون التنازع من حيث كونه مفعولاً للاول
مقدماً على الصامل الثاني تقديراً وان كان مؤخرًا لفظاً (قوله والمفعول على المختار)
اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفصل على الوجه المختار فيكون ضميراً بارزاً
ولا يحذف نحو ضربني وضربته زيد (ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار
الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاول اذا لم يحط بمطلوبه مع الامكان ان يشغل
بما يقوم مقام المطلوب ويختلفه حتى يترك ذلك المطلوب للبعد الذي حقه ان لا يصل
مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب انه ليس بمطلوبه
وانه موجه الى غيره (فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة ٣ احيى
عند افعال الاول وطلب الثاني للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني
عن الضمير في قوله تعالى ﴿ هَؤُلَاءِ اقْرَؤْ كِتَابِيهٖ ﴾ وقوله تعالى ﴿ اَتَوْنِي اَفْرِغْ عَلَيْهِ
قُرْآنًا ﴾ دليلاً للبصرية على ان المختار افعال الثاني والا كان انفسح الكلام اي القرآن
على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند افعال الاول (قوله الا ان يمنع مانع
فتظهر) على المختار وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علت ويلزم من
اضماره مطابقتاً للمود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع
او التذكير او التأنيث نحو حسبي وحسبهما منطلقين الزيدان منطلقاً (قال المصنف لم
يُحذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت ٤ ولا اضماره لانه لو اضمرته مثنى
ليطابق المفعول الاول ادماً مبتدأ وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث واجب تخالف المود اليه وهو متطابقاً ولو اضمرته مفرداً ليطابق
المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا
كلامه (والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق ولوسلم له لم يسلم
وجوب المطابقة بين الضمير والمود اليه اذا لم تلبس المخالفة بينهما قال تعالى ﴿ فَاَن كَانَتْ
وَاحِدَةً ﴾ وقوله ﴿ فَاَن كُنَّ نِسَاءً ﴾ والضمير للاولاد فالاضمار قد يأتي على المعنى المقصود
فيجوز حسبي وحسبهما ايها الزيد ان منطلقاً وان كان المود اليه مفرداً مراعاة للسند
اليه وكذا تقول حسبت وحسباني ايها الزيد قائمين وحسبت وحسبتي ايها هنداً قائمة
وحسبتي وحسبها ايها هنداً قائماً وفي كل هذا القبح حاصل لفصل الاجنبى بين الصامل
والمفعول وفي بعضهما بين المبدأ والخبر في الاصل (قوله (وقول امرئ القيس) ه كفاي
ولم اطلب قليل من المال) ليس منه لفساد المعنى) هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت
في كون افعال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد افعال الاول بلا ضرورة
اذ افعال الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره وايضاً لو افعال الثاني لم يلزمه محذور
اذ كان يكون الفاعل مضمرًا في كفاي فاختر افعال الاول مع انه لزمه شيء غير مختار

٣ احيى اذا اعلنت الاول
والثاني طالب للمفعول نفسه

٤ والاضمار قد سبق قال
ولا اضماره آه نفسه

• اوله • ولو ان ما اسعى
لادنى مبيضة

٨ فالتزم مثبت والاكرام

منفى

٩ فالتزم منفى والاكرام

مثبت

٢ (قوله ان الواو للحال)

فالمنى كفاية قليل من المال
غير طالب له وفيه بحث وهو
ان الكفاية انما هي على تقدير
السعي لادنى معيشة فلا يجوز
تقيدها بعدم الطلب كما
يشهد به التأمل الصحيح من
ذى فطرة سليمة

٣ لكان يكتفى وجدان

قليل من المال من الطلب

والجدد بمعنى منه نفسه

بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند القضاة
اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكرومه في ذلك الامر دون الامر الاخر
الا زيادة ذلك الذى اختاره في الحسن على الاخر (اجاب البصريه بان هذا الاستدلال انما يصح
اذا كان هذا البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى (وبانه مبنى على مقدمة وهى ان الواو
تنفى شرطها وجزائها سواء كانا منبئين او منفين فان كانا منبئين وجب اشتقاقهما نحو لو كان لى مال
لحببت فالجواب وجود المال منفيا وان كانا منفين وجب بوثقهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم
ترزنى لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما منبئيا وحده الاخر وجب ثبوت
المنفى وانتفاء المثبت نحو لو لم تشحنى اكرمك ٨ ولو شحنى لم اكرمك ٩ (رجعنا الى بيان
فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع (فقول اوله فلوان ما سعى لادنى معيشة وقوله
ان ما سعى لادنى معيشة شرط لو اى لو بنت ان سعى لادنى معيشة فيكون المعنى لم يبت ان سعى
لادنى معيشة اى ان طلى لقليل من المال (وقوله كفاية) جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال
عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منتقيا اى ثبت ان طلى
لقليل من المال وهو ثابت لما تقدم بيانه في المصراع الاول فيكون ناقضا فيفسد المعنى فان قال
الكوفي ان التناقص انما جاء لجلط الواو في قوله اطلب لعطف ونحن نقول ٢ ان الواو للحال
(فالجواب انك تكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف الراجع والحال المرجوح اذ الواو العطف
اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغى ان يكون بالراجح او بما هو نوصى به المقصود بما يحتمل
وغيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا فان قلت فاللام
توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها الى قليل قلنا قيل الى الجهد المحذوف المدلول عليه بقوله
بعد + ولكننا اسعى لجهد موثل وقد يدرك الجهد المؤثر امانا ١ والمعنى لو كان سعى لتحصيل
اقل ما يماثل به من المال ٣ لكنت اكتفى بذلك لانه قد حصل لى ذلك ولم اكن اطلب الجهد (والا
فهل ان مفعول لم اطلب محذوف نسبيا كافي قوله تعالى ﴿ يقبض ويبسط ﴾ اى له القبض وله
البسط وكذا هذا معنى البيت لو كان سعى لقليل من المال للمعنى ما وجدته منه عن السعى ولم يكن
منى طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استقرا للمعنى ولكنى اسعى لتحصيل مجرد موثل اى مؤصل
مدخر لنفسى ولقضى رجع اليه عند التفاخر واملائه قد يتنازع القائلان المتصديان الى ثلاثة
خلافات للجرى نحو اعلمت واعلمنى زيد عرا قائما على اعمال الثاني وحذف مفاصل
الاول واعلمنى واعلمته اياه اياه زيد عرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاصل الثاني
(والاولى ان يقال اعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول علمت في الحقيقة كما ذكرنا
هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه للجرى لعدم السماع وكذا
يتنازع فلا تعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل تعجب تقول ما احسن
وما اكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن واكرمه زيدا

على افعال الاول قوله (مفعول مالم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقسم هو مقامه
وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل وفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من
باب علمت والمفعول هو المفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعيين له تقول ضرب زيد يوم
الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب
اعطيت اولي من الثاني قوله (مفعول مالم يسم فاعله) اى مفعول الفعل الذى لم يسم فاعله
(وقولهم فعل مالم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول
لانه صيغ له (قوله الى فعل وفعل) اى الى فعل وفعل ونظائرهما يضم اوله فى الماضى
ويكسر ما قبل اخره حتى يتم نحو اضل واقتل واستفعل وفعل وفعل وفعل وتقبل وامثالها
ويضم اوله فى المضارع ويضع ما قبل اخره حتى يتم يقتل ويستفعل ويهلل وامثالها لكنه
اقتصر على الثلاثى لكونه اصلا رباعى وذى الزيادة (قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت
ولا الثالث من باب علمت) اعلم ان الثالث من باب علمت هو الثاني من باب علمت كما يبيح فى يابه
والذى زاد بسبب الهزة هو المفعول الاول اذ معنى علمت زيدا عمرا فاضلا حيرت زيدا يعلم
عمرا فاضلا والثالث فاعلا علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت يثبت لالث مفاد
علمت فتقول اذا كان ثاني مفعولى علمت طرفا غير متصرف اوجارا وبجورا اوجهة نحو
علمت زيدا عندك اوابوه مطلقا وفى الدار ٢ لم يسم مقام الفاعل اذ معنى انظر الذى
لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او انجراره بمن نحو من ذلك والجار لا ينوب مع المفعول
به الصريح كما يبيح والجملة كالا تقع فاعلا لا تقع موضعا ايضا على اذا كانت تحكية جاز قايما
مقامه لكونها بمعنى المفرد اى اللفظ محو قوله تعالى ﴿ قِيلَ يَا اَرْضِ ابْلَيْ مَاءَكَ ﴾ اى قيل
هذا القول وهذا اللفظ (وكذا قد تبيح الجملة فى مقام الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله وهى
فى الحقيقة مأولة بالاسم الذى تضمنته كقوله تعالى ﴿ وتبين لكم كيف فعلنا بهم ﴾
وقوله تعالى ﴿ اولم يهد لهم كم اهلكنا ﴾ اى تبين لكم فعلنا بهم واولم يهد لهم
اهلكنا فيصح نحو بين لكم كيف فعلنا (وما اجازة الكسائي والفراء من قيام
الجملة التى هى خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل فعل فبعد لوجهين
احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر وما حذف فى هذا الباب من الفاعل
فليس بمنوى ولا يحذف المبتدأ الامع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد
ايضا عن الفاعل نحو كين قائم (وقد اجازة الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة
لا تقوم مقام الفاعل الاحكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام
(والتقدمون منوما من قيام ثاني مفعولى علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مستند الى
المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مستند اليه صار فى حالة واحدة مستندا ومستندا
اليه فلا يجوز فيما قالوا نظرا لان كون التثنية مستندا الى شئ ومستندا اليه شئ اخر
فى حالة واحدة لا يضر كما فى قولنا اعجبني ضرب زيد عمرو فاعجبني مستند

٢ فلا كلام فى امتناع قيامه
مقام الفاعل لان معنى غير
المتصرف من الظروف ان
يلزم النصب على الظرفية
والجار والجرور لا ينوب
نفسه

الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شيء استند الى ذلك الشيء الى ذلك
اللفظ بعينه لم يمز وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كقوله في قوت
فرس غلام زيد (واما المتأخرون فقالوا يجوز نيابة عن الفاعل اذا لم يلبس كما اذا كان
نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيد قائم لان التذكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل
(والذي ارى انه يجوز قياسا نيابة عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع الزام
كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعدما كان مبتدأ فلا يجوز
في نحو حملت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهذا كما قلنا في نحو ضرب موسى
عيسى وكذا في نحو حملت زيدا اباك فاذا لم يكن كل واحد مركزه لم يلبس اذا قام مقام
الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول بمقام الفاعل ان يلى الفعل بلا فصل بل معناه ان
يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فنقول حمل زيدا ابوك والرفع ثاني للمفعولين واصلك زيدا ابوك
والرفع ثالث للمفاعيل (وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا التبت مخالفتها
نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم تلبس لقرينة جاز العدول كقوله تعالى ﴿ افرايت من اتخذ
الهم هواء ﴾ ٣ هذا الذي قلنا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يأت الا بقيام
اول مفعولى علت لكون مرتبه بعد الفاعل بلا فصل والجار احق ٤ بصقيه (وكذا
لم يسمع الا قيام اول مفاعيل علت كقوله ﴿ نبئت عرا خيرا شاكرا نعمتي ﴾ لانه
في الحقيقة فاعل علم اذ معنى علم زيد عرا منطلقا علم زيد عرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل
اعلت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولى علت اولى
فنقول اعطيت زيدا اباك ولا يلبس مع لزوم كل مركزه (وقوله والمفعول والمفعول معه
كذلك) اما لا يقوم مقام الفاعل لان النائب منابه ينبغي ان يكون مثله في كونه من
ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذ كر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل
(ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيها
ولا بد للتعدي من مفعول به يقع عليه (٥ وكذا الجبرور مفعول به لكن بواسطة
حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يتم مقام الفاعل كالجبرور
بلام التعليل نحو جئتك السمن فلا يقال جئ السمن اذ رب فعل بلا عرض لكونه جاتا في ثم
لم يتم المفعول مقام الفاعل (واما لم يتم المفعول معه مقامه اذ هو صاحب ورب فعل
يفعل بلا مصاحب مع ان معه الواو التي اصلها اللطف وهى دليل الاتصال والفاعل
تجزء الفعل ولو حذفها لم يعرف كونه مفعولا معه (وكذا التمييز والمستثنى ليسا من
ضرورياته واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا لاقال في طاب زيد نفسا
طبيت نفس زيد (واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قللا بحيثما
في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه (قوله واذا وجد المفعول به
تعيين له) اى لقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد
منه لسائر النصوبات هذا مذهب البصريين (واما الكوفيون وواقفهم بعض

٣ هذا مع انه لا شك مع
هذا كله ان قيام الاول في
حملت واعلمت مقام الفاعل
اولى اما في علت فلكونه بعد
الفاعل بلا فصل احق
بصقيه واما في علت فلها
ولكونه فاعلا بالنسبة الى
الثاني والثالث لانه ما لم يقيام
الثاني في علت بعد الاول
اولى من الثالث ولا يلبس مع
لزومه مركزه نحو حملت
زيد اباك نعمته
٤ قوله (بصقيه) صفت
داره اى قربت ٥ واما
الجار والجبرور فاما ان يلحقه
بالمفعول به لانه هو لكن
بواسطة حرف الجر او يلحقه
بالطرف لجره بجره في كل
حكم نحو ان من الكرام زيد
وان امامك نهرا ونحو
ذلك واما المفعول له فعرض
ورب فعل بلا عرض نعمته

التأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به المحرور مقام الفاعل اولى لانه واجب استدلالا
٦ بالقرأة الشاذة ﴿لولا تزل عليه القرآن﴾ بالنصب ٧ ويقول الشاعر ولو لدت قهيرة
جروك لبس بذلك الجر والكلابا * وامشاه (ومنع الجزولي ناية المنصوب
لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في امرتك الخير
والوجه الجواز لاتصافه بالمفعول به الصريح والاختصاص اجاز ناية الطرف والمصدر مع
وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفها والشرط في المفعول المطلق
القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به (وقد اجاز سيويه ضمائر المصدر المفعول فيقال
لمن ينظر القعود قد قصد او انخرج قد خرج بناء على قرينة التوقع اى قد القعود المتوقع
ويجوز ناية المصدر المدلول عليه بفعل لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قت
فأسخن اى أسخن قايى (ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد
اذ التائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في اعادة مالم يذمه الفعل حتى يتبين احتياج
الفعل اليه ليصير معا كلا مافلو قلت ضرب ضرب لم يحز لان ضرب مستغن بدلالته
على ضرب من قولك ضرب بل يقال ضرب ضربية او الضرب الفلاني ولذلك قال
المصنف ضربا شديدا وكذا يشترط القادة المتباعدة في كل ما ينوب عن الفاعل
فلا يقال ضرب شيء وجلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة
من الفعل ولاقادة متباعدة في ذكرها (ويشترط في الطرف النائب ان يكون متصرفا
ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قد عندك وليس بوجه واجاز
بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت في الدار ضرب اى ضرب فيها وقوله
تعالى ﴿كل اولئك كان عنه مسؤولا﴾ منه مرفوع المحل ٢ بمسؤلا المقدر المفسر
بمسؤلا الظاهر كما في قوله تعالى ﴿وان احدا من الشر كين استجارك﴾ لكن ليس
في مسؤلا المفسر ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا
يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول (والاكثر على انه اذا قد المفعول به
تساوت البواق في النياية ولم يفضل بعضها بعضا) ورجح بعضهم الجار والمحرور منها لانه
مفعول به لكن بواسطة حرف (ورجح بعضهم الطرفين والمصدر لانهما ماقيل بلا واسطة
(وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر) والاولى ان يقال كل ما كان ادخل
في غاية التكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنياية وذلك اذن اختياره
(قوله من باب اعطيت) اى اماله مفعولان او لهما ليس بمبتدأ وانما كان اولى لان فيه معنى
الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد عا ط اى آخذ والدرهم مفعول وفي كسوت
عرا جبة عمرو مكنتس والجبة مكنتس وكذا في غيره * قوله (ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ
هو الاسم المجرد عن الموامل القظية مسندا اليه او الصفة الواصفة بعد حرف النفي والتف
الاستفهام رافعة لطاهر مثل زيد قائم وما قائم الزيد ان واقائم الزيدان فان طبقت مفردا

٦ قوله (بالقرأة الشاذة لولا
تزل عليه القرآن بالنصب)

وبرأى جسر يعزى
قوما بانوا يكسبون

٧ قوله (قوله ويقول الشاعر
ولو ولدت قهيرة) ونظيره
قول الآخر اتبع لى من
العدى نذرا * به وقيت
الشر مستطيرا منه

٢ قوله (مسؤل) اى مسؤولا
عنه في كتابه

جاز الامر ان والخبر ٣ هو الجرد المستند بالضمير للصفة المذكورة (واعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جعلهما في حد لان احدى مابين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشئان في الماهية لم يجتمعا في حد فارد المصنف لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري والمصنف العوالم القظية في حد المبتدأ بنواصح المبتدأ وهي كان وان وظن واخواتها وما لا والاولى ان تطلق ولا تخص عاملا دون حامل صوتا لحد عن اللفظ الجمل ونجيب عن قولهم بحسبك زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن فكما تهما مدومان وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعروان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظة ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالخروف الزائدة التي لا غائدة فيها الا التأكيد لكنه يشكل بقولهم لارجل ظريف في الدار جلالا رفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهوان لاهذه ماملة وخبرها مرفوع بها اسمها منصوب المحل (ووجه الاشكال هو ٣ ان ليس زائدا ولا جاريا يجرى الزائد قائمها اذن اسم ليس بمجرد من العامل اللفظي وهو مبتدأ والام يميز المحل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهوان لاهذه ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ (فان قيل نحن لانحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لامع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوالم (فالجواب انه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدأ بقولهم هو الاسم الجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة الاسم للثبوت اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسم واحد (قوله الاسم الجرد) لا يرد عليه نحو تسمع بالمعدي لان تراه وقوله تعالى في سواء عليهم ان انذرتهم (حده من قال انذرتهم مبتدأ ثانيا وليلهما بالاسم اي سمعاك بالمعدي وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدأ الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم الجرد عن العوالم القظية لدخل فيه الاسماء التي لا تتركب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدأ الثاني فيقول مسندا اليه خرجت الثلاثة (قوله او الصفة الواقعة الى آخره) هـ هذا هو حد المبتدأ الثاني والقصة تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدأ الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد ان خبره وليس بشئ بل لم يكن لهذا المبتدأ اصلا من خبر حتى يحذف ويسد فيه مسده ولو تكلفته تقدير خبر لم يأت اذهو في المعنى كالفعل والفعل لا خبره فنعم ثم فاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصرف ولا يوصف ولا يعرف ولا ينفي ولا يجمع الا على لغة تكون في البراغيث ويعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (قوله رافضة لظاهر) احتراز عن نحو قائمان الزيدان واقائمون الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزا خبر مستكن سواء كان مطهرا

١ قوله (والخبر هو الجرد المستند) لم يوجد في نسخة المتن عند الشارح لفظه ولا الهزة في قوله او الصفة ٢ قوله (فكما تهما مدومان) فالجريد اما حقيق او حكمي ٣ قوله لكنه يشكل بقولهم (آه) هذا الاشكال وما يبده يقفه على تقديرى اطلاق والتقدير بخلاف ما مر ٣ قوله ان ليس زائدا ولا جاريا يجرى الزائد (واعلم يجرى يجرى الزائد تغييرها معنى الكلام بالنفي ٤ قوله هذا هو حد المبتدأ الثاني وهو الصفة الواقعة آه ٥ قوله او الصفة المشبهة) والنسب كقرشي في حكم الصفة

٦ في الام اقامان هما
والصواب اقام هما
٧ (قوله بعد حرف النفي
والف الاستفهام آه) وكذا
بعدان نحو ان جالس اخوال
وبعد متى نحو متى ذاهب
المران وبعد كيف نحو كيف
مصيح ابنك وبعدكم نحوكم
ما كث صديقك وبعد ايان
نحو ايان قادم رفيقك الى
غير ذلك
٨ (قوله غير ما سوف
على الاسف شدة الحزن
وقد اسف على ما فاته
٢ فالعامل على هذا تجري
الاسم للاسناد اليه في المبتدأ
الاول وتجرى بالاسم لاسناده
الى شئ آخر في المبتدأ الثاني
نفسه

نحو اقام الزيدان او مضرا كقولك بعد ذكر الزيدان اقامان هما ٦ فان قولك هما فاعل مع كونه
مضرا (قوله بعد ٧ حرف النفي والف الاستفهام) وكذا بعد هل الاستفهام نحو اقامان الزيدان
واقام الزيدون وهل حسن الزيدان والاختص والكوفون جوز وارفع الصفة للظاهر على انه
فاعل لهما من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو اقام الزيدان كايحزون في تخوف الدار زيدان
يمل الطرف بلا اعتماد او جرى نحو غير اقامان الزيدان مجرى اقامان لكونه بمنزلة قال ٨ ضمير ما سوف
على الزمن " ينقضى بالهم والحزن " و مثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابي على كايحي
في باب استثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد في اي قل رجل يقول ذلك ويخطئ يوم لا اصيد
في اي يقل ويندر فهد كلها مبتدأ آت لا اخبار لهما لما فيها من معنى الفعل (ولا يدخل نواسخ المبتدأ
عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم المصدر) ورب عند ابي عمرو مبتدأ لا خبر له كقول رجل لما فيه من معنى
التفليل الذي هو قريب من النفي كايحي في باب حروف الجر (وبحوز عند الاختص والقراءان اقامان
الزيدان وسوغ الكوفون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت اقامان الزيدان وكلهما بعيد من
القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الامع دخول معنى تناسب الفعل عليها كعنى النفي
والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة او اما ان و ظن قلباس من ذلك
في شئ بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما (واما العامل في المبتدأ فقال
البصريون هو الابتداء وفسروه بتعريف الاسم عن العوامل للاسناد اليه ويكون معنى الابتداء
في المبتدأ الثاني تجري الاسم عن العوامل لاسناده الى شئ (واعترض بان التجريد امر عديم
فلا يؤثر) واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص
امنى عدم الشئ العين يصح ان يكون علامة لشيء لخصوصيته ٢ (وفسر الجزولي الابتداء
بجمل الاسم في صدر الكلام لفظا تعقبا وتقدير الاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض
بان التجريد امر عديم فلا يؤثر ثم قال المتأخرون كان محسرى والجزولي هذا الابتداء هو
العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيويه ان العامل في الخبر هو
المبتدأ ويحكي هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والقراءان هما يتراضان وقد قونا هذا
في حد العامل (وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتقاء الفاعل
وقال الكوفون المبتدأ الاول يرتفع بالضير العايد من الخبر اليه لا شراطهم الضير في الخبر الجاما
ايضا كايحي (قوله فان طابقت مفردا جاز الامر ان) اي ان كانت الصفة المذكورة مضابطة
لرفع بعدها في الافراد جاز الامر ان كونها مبتدأ ما بعدها فاعلها او كونها خبرا عما بعدها
(فقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان تكون مفردة او لا فان
كانت مفردة فالسناد اليه بعدها اما مفرد او لا والمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كـ
ذكرنا الآن والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير ما بعدها فاعلها والتي ليست
بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لهما نحو اقامان الزيدان واقامون الزيدون والظهر

اتهاخير عما بعدها ومحمّل ان تكون مبتدأ ما بعدها فاعلمها على لغة يتعاقبون بكم ملائكة والعامل في المبتدأ الثاني بمراده عن العوامل لاسناده الى شيء اخر وعلى ما اخترنا في حشد العامل يتراجع هو وفاعله كالمتبداً الاول وخبره لان كون كل واحد منهما معاً يقوم بالآخر كالمتبداً والخبر (قوله والخبر هو المجرّد) دخل فيه المبتدأ الاول والثاني والاسماء للعدودة (قوله المسند) اخرج منه المبتدأ الاول والاسماء للعدودة (قوله الماخر للصفة المذكورة) اخرج منه المبتدأ الثاني (قوله واصل المبتدأ التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار) انما كان اصل المبتدأ التقديم لانه محكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصدي اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه (واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكون عاملاً في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل العمول) وانما اعتبر هذا الامر القضي اعني العمل والشيء الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارى والاعتبار بالطارى دون المطر واوليه (واما وجوب تقديم الحكم في نحو اقام الزيدان مع ان كل واحد عاملاً في الاخر على الصحيح فلكون الصفة فرعاً على الفعل في العمل وقيل انما تقدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجاً الى الاسم واستغناء الاسم عنه ٣ فاردوا في الجملة المركبة منهما تجيم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الايدان من اول الامر انها ضليعة فلوقدّم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر اذا امكن صيرورته كلاماً باسم اخر (قوله ومن ثم) اي ومن جهة كون اصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسئلة يعني ان قبل ما جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدأ التقديم قائم بتقدير زيد في داره فاعلوه داليه بعد الضمير لفظاً وقوله تقدراً (قوله وامتنع صاحبها في الدار) امتنع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدأ التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعاً الى الدار المؤخر عن صاحبه لفظاً واصلاً فيكون ضميراً قبل الذكر فلا يجوز (ومن جوزه ثم ضرب غلامه زيدا بنفي ان يجوز هذا لان طلب المبتدأ المجرّد كطلب الفعل للفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المصنف ههنا الموضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ والمواضع التي يجب فيها تأخير ثم يذكر الموضع التي يصح فيها تكثير المبتدأ (قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه مائل ولبعد مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار امرأه) واما احدث خبر منك وشرا هذا باب في الدار رجل وسلام عليك) اعلان جهور النصاة على انه يجب كون المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قل المصنف لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصص (واما قول المصنف ان الفاعل يخص بالحكم المتقدم عليه فهو له لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقد كان بغير الحكم غير مخصص فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته (وقال ابن الدهان وما احسن ما قل اذا حصلت الفائدة فخير عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام اعادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص

٣ فاردوا من اول الامر انها فعلية ولو بدى بالاسم لا يمحتمل صيرورته كلاماً باسم آخر والفعل فلم يتعين لفعلية آه نصه ومن ثم يجوز لخصه

٤ هـ ر الكلب صوته دون نباحه من قلة ﴿ ٨٩ ﴾ معبره على البرد وقد هز الكلب بهر هـ ر اصباح هـ (قوله

الى مختصر قوب) المرفوق
العصب الطيف الموتر فوق
عصب الانسان وعروق
الدابة في رجلها بمنزلة الركبة
قال الاصمعي كل ذي
اربع هـ قوبه في رجله
وركبته في يديه

٢ التري التراب الندي
قال الاصمعي العرب تقول
شهر تري وشهر تري وشهر
تري اي تمطر ولا تمطر
النبات فتراه ثم يطول فتراه
النمى

٣ اي جعل الله اموالها
في الخير لافيك بضرب
في الدماء بالخبر ومدح
بالمخاطب بعدم الاوجاج
٤ غلط لانه على ما ذكرنا
في تعليل كون المبتدأ
معرفة او مختصا يجب
ان يحصل له الاختصاص
بغير الخبر حتى اذا حكمت
بعد بالخبر عليه تكون
حكما على مختص قبل
الحكم اما اذا قلنا ان
الاختصاص يحصل له في
الخبر فيكون خبر مختص
بدون الخبر فتكون قد
حكمت بالخبر على غير
المختص فيكون المذود
باقيا ولو كفي الاختصاص
آه نهض هـ فظهر ما قلنا

المحكوم عليه بشئ" او لا فضايل يجوز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين
او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين بشئ" واحده هو عدم علم المخاطب بحصول
ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كالمعلم قيام زيد مثلا قلنا قد علموا
ولم يعلم كون رجل ما من الرجال ثانيا في الدار جاز ذلك ان تقول رجل قام في الدار وان لم تخصص
النكرة بوجه وكذا تقول كوكب اتقضى الساعة قال الله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ وكذا
في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل
في الدار ان تقول قام في الدار رجل (ولانكران وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه
نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فصله لتقدمه عليه
وجوبا لا يلبس بصفته ثم تقول يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع
(احدهما التجبئة على مذهب سيبويه كما يجرى في بابه) (والثاني المبتدأ الذي هو فاعل
في المعنى نحو شراره ذاباب وامرأته من الحرب وشرما الجأك هـ الى مخدة عرقوب
(الثالث المبتدأ الذي خبره ظرف او جار ومجرور) (الرابع كالت الاستفهام نحو من
عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار
وارجل في الدار ام امرأة) (الخامس ما بعد واو الحال نحو ما اراك الاو شخص يضربك
(السادس بعدما نحو ما غلام فليس عندك واماجارية فلا امكها) (السابع الجواب
نحو قولك رجل في جواب من جاءك اي رجل جاء في لان السؤال بالاسمية فالجواب
بنثا اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شهر ٢ تري وشهر تري وشهر
مرحى وقولهم امت في حجر ٣ لافيك وقوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ اما
قول المصنف في ماء التجبئة وفي نحو شراره ذاباب ان ذلك لا كان في المعنى فاعلا
والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا ٤ فقد ذكرنا ما عليه وهو
ان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن
في تعليل كون المبتدأ معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص ولو كفي
الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء بأي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها
او تأخر لان المختص في صورتين حاصل هـ على الجملة فظهر بما ذكرنا ان قول المص
في نحو في الدار رجل ان المبتدأ يختص بالحكم المتقدم ليس بشئ" واما قوله في نحو ارجل
في الدار ام امرأة ان التخصص حاصل عند التكم لانه يعلم كون احدهما في الدار فقول
لو كفي الاختصاص الحاصل عند التكم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء بأي نكرة
كانت اذا كانت مخصوصة عند التكم بل اما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب
على ما ذكرنا (ولو كان يجوز التنكير في ارجل في الدار ام امرأة معرفة التكم يكون
احدهما في الدار لزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار
او امرأة لعدم لفظه ام الدالة على حصول الخبر عند التكم وعدم شئ آخر يقتضيه

التخصص الحاصل بتقديم الخبر في نحو في الدار رجل لا ينبغي ايضا واما قوله في ارجل في الدار ام امرأة ان التخصص حاصل لنسخه

٦ في سياق النفي قيد العموم
نفسه

به المبتدأ (قوله في احد خير منك) ان وجه التخصيص فيه ان الكثرة ٦ في سياق العموم
قوله احدثهم جنس الانس حيث لم يبق احد منهم وفيه نظرو ذلك ان التخصيص ان يجعل
لبعض من الجملة شئ ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت ما احدثهم منك فالتصديق ان هذا الحكم
وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يخص بعض الافراد لاجل العموم بشئ وكيف
ذلك وان لم يخص ضد العموم بل الخلق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو
كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم
تعيين المحكوم عليه اما اذا عينت ان حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فرد فقد عينت المحكوم
عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كانت الشرط نحو من صحت نجا تحصل الفائدة فيها بسبب
التعين الحاصل من العموم لا بسبب تخصصها بشئ (وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار
الادلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من الضمير اذا ارتفعت كلمة الشرط
بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو
من قام قت وفي الدماء من كان الناس ثقته ورجاه فانت فتني ورجائي (وقيل الخبر هو
الشرط والجزاء مصلح لثبوتها بسبب كلمة الشرط كجملة الواحدة (وقيل
كلمة الشرط مبتدأ لخبر له هذا ما قبل فيها (ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه
ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط وحرف الاستفهام فمذاهبا
لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في هذا الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة لفعل مقدر
او مفعولة له او لظاهر فقوله من قام قت اي ان من قام اي ان انسان قام كقوله
تعالى هو ان امره هلك وقوله من ضربت من ضربته اي من ضربت اي ان انسانا
ضربت فهو مفعول لفعل الطاهر وقوله من ضربته اي من ضربته فهو
مفعول للمقدر المفسر بالطاهر ٧ وكذا في نحو ما كان عليك كذا هو فاعل وفي ما مضت
افضل هو مفعول لفعل الطاهر بعده وفي ما مضته افضل مفعول لفعل المقدر وما مضت
افضل ما مضته افضل (وكذا في كانت الاستفهام (وقوله في سلام عليك) انه مختص
بنسبته الى السلم لان اصله سلت سلاما فسلاما المصوب منسوب الى المتكلم فاذا
رفضه فهو باق على ما كان عليه في حال الصب غير مطرد في جميع الدماء اذ ليس معنى
ويل لك ويلى لك لان معنى ويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويلك لك لكان خلفا من
القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان
مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالظن الى المخاطب انما كان
بذكر الفعل الناصب والسند اليه (وانما تأخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا التقديم
الاهم وللتبادر الى ما هو المراد ادلوقد مت الخبر وقلت عليك قليل ان تقول سلام ربما
يذهب الوهم الى الغفلة فيظن ان المراد عليك الامة ولهذا انجزل ابونمام وترك الانشاد
على ما يحكى لما ابتدا القصيدة وقال على ملها من اربع وملاعب في فراضه شخص
كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع ٢ ذال

٧ وكذا نحو ما كان فليكن
كذا وما مضت افضل آه
نفسه

٢ قوله (ذال مصونات
الدموع السواكب)
الاذالة الالهامة واذالت
المرأة قناعها اي ارسلته

مصونات الدموع السواكب * هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلت
لان سلت مشتق من سلام عليك كليت من ليك وسملت من سبحان الله فمعي سلت قلت سلام
عليك كان ليت وسجعت بمعنى قلت لبيك وسبحان الله فمعي سلام الذي هو بمعنى مصدر سلت
قول سلام عليك فلي ما فسر المصنف في معنى ان يكون معنى سلام عليك قولي لفظ سلام عليك
عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى المصدر سلت الله اى جعلك سالما لا اصل
سلت الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال في المصدر منصوبا وكان الصب يدل
على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا
النصب الدال على الحدوث فرضوا سلام وكذا اصل ويد لك هلكت ويلا اى هلاكا
فرضوه بعد حذف الفعل تقضا لغير معنى الحدوث * قوله (ان خبر قديكون جلة نحو زيد
ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من مائد وقدي يحذف) اعلم ان خبر المبتدأ قديكون جلة اسمية
اوصفية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جلة تتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن
المفرد له وقال ابن الانبارى وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون طلبية لان الخبر ما يحتمل
الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل ابهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ
عند الصحة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا في قولك
ازيد عندك يسعون الطرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ماذكره
المصنف وهو مجرد المسند المتأخر للصفة المذكورة ويدل على جواز كونه طلبية قوله
تعالى ﴿ بل انتم لامر حبابكم ﴾ وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد
فاضربه (وقال نعلب لا يجوز ان يكون قسمة نحو ما زيد والله لا ضربه والاولى
الجواز اذا لم منع) قوله فلا بد من مائد لا تخلو الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدأ معنى
اولا فان كانت لم تحتاج الى الضمير كافي ضمير الشأن نحو هو زيد قائم وكفى قولك مقول زيد قائم
لا ارتباطا به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقديقام الظاهر
مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها
جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع
للمل هذا الغرض فمنه قيل في بعض الاخبار كما يحكى ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير
الرباط يجوز حذفه قياسا وسماعا للقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة
الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول نحو البر الكر يستين اى الكرمه لان
جزئته تشبه بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدأ الثانى نكرة فجار والمجرور
صفة له نحو السمن منوا بدرهم وكذا اذا كان معرفا باللام كفى البر الكر منه يستين لان
التعريف غير مقصود قصده فهو كقوله * ولقد امر على التميم يستين * ويجوز
ان يكون حالا من الضمير الذى في الخبر والعامل فيه الخبر اى البر الكر كائن يستين
كائنا منه (قال القراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدأ

كل قال * قد أصبحت ام الخیار تدعى * على ذنبا كعلم اصنع * وقال * ثلاث كلهن
قلت عدا * فآخزى الله رابطة تعود * قال لان كلهم ضربت بمعنى الجداى ما منهم احد
الاضر بت وقال السيرافى ليس هذا بحجة ٢ اذ كل موجب يتهاء رده الى الجداى كما تقول
في زيد ضربت ما زيد الا مضروب ثم يقال له لا تأتير للجد ٣ في جواز حذف الضمير منه
(والجماع في غير ذلك اما في الجرور فيقولوه تعالى * ولمن صبرو فخران ذلك لمن عزم
الامور * اى ان ذلك منه واما في المصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال * ٤
ثوب لبست و ثوب اجر * او بصفة محلا نحو اتا زيدا ضارب ولا يخص مع كونه ماما بالشر
خلا لا الكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال
لكونها اشدا تباطا بالموصول من المبتدأ كما يحذف في باب الموصولات وجواز حذف الضمير
في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشدا لا في الموصول منها وما
بتقدير مقرر نحو قوله تعالى * اهذا الذي بعث الله رسولا * ثم الحذف بعدها في الصفة
احسن منه في خبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر
فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيها هو مع غيره ككلمة واحدة اولى (وانما كان الحذف
في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة
من لوازم الموصول و ضرورياته (فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ على ما قال
سيويه يجوز في الشعر بلا وصف ضعف وهو في غيره ضعيف (واما وضع الظاهر
مقام الضمير فان كان في معرض التخصيص جاز قايما كقوله تعالى * الحاقة ما الحاقة * اى ما هي
وان لم يكن فندسيويه يجوز في الشعر * بشرط ان يكون بلفظ الاول قال * لعمرك ما من باريك
حقه * ولا منسى * مع ولا متيسر * بجره نسي * فاذا رفته فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال *
لا ارى الموت يسبق الموت شي * ٦ * وان لم يكن بلفظ الاول لم يحز عنده * وقال الاخفش يجوز
وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال * اذا المر لم ينش الكر بهذا وشكت * حبال
الهوى بالفتى ان تقطعا * وليس هذا في خبر المبتدأ قال ويجوز زيد قام او طاهر اذا كان زيد
يكنى بابي طاهر قال الله تعالى * ان الذين امنوا وعملوا الصالحات اننا لانضع اجر من
احسن علا * ومنع بعضهم في غير التخصيص مطلقا ولا وجدله مع ورود * قوله وما
وقع طرفا فلا كثر انه مقدر بجملة * اى طرفا او جارا ولم يذكره لجره بجره
في جميع احكامه حتى سماه بعضهم طرفا اصطلاحا وانتصاب الطرف خبرا للمبتدأ عند
الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم او كانه هو
في نحو و ازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه و لما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر
على المبتدأ فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عنده خالقه في الاعراب فيكون
العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى
تقدير شي * يتعلق به الخبر (واما البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به

٢ قوله (اذ كل موجب
يتهاء رده الى الجداى) فيه
تكلف ٣ قوله (في جواز
حذف الضمير منه) كان
ذلك باعتبار طول الكلام
٤ صدره فاقبلت جبا على
الركبتين

٥ قوله (بشرط ان يكون
باللفظ الاول) اى في خبر
المبتدأ وغيره ٦ تمامه *
نقص الموت والفتى والفقيرا

لنقلی اذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه (وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدأ وقال البصريون
الطرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك
وخرجت يوم الجمعة والجارو الجروور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو
مررت بزيد الان العامل ههنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اى مما
لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الطرف دالا عليه ولو كان خاصا كما سئل وشارب
وضارب وناصر لم يحز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمذهب
اى من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الطرف
مسده كما يسمى في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كان في الدار وقال ابن جني يجوز ما ولا شاهده
واما قوله تعالى ﴿فلارآه مستقرا عنده﴾ فهنا ما كنا غير متحرك وليس معنى كائنا (وكذا
حال الطرف في ثلثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيها عدا المواضع الاربعة لا يتعلق
الطرف والجارو الجروور بالملفوظ موجود (واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل
لانحتاج الى ذلك المحذوف للتحقق وانما يتعلق الطرف باسم الفاعل في نحو اما ما زيد لشايبته
لفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا لقياس على الذى في الدار زيد وكل رجل
في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا خير كيا تى (وذهب ابن السراج وابوالفتح
الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدأ ان يكون مفردا (ولانهم ان يمنع قالوا انما
كان اصله الافراد لانه القول يقتضى نسبة امر الى اخر فينبغى ان يكون المنسوب شيئا واحدا
كالمنسوب اليه والالكانت هناك نسبتان اوا كثر فيكون خبران اوا كثر لا خبر واحد فالتقدير
في زيد ضرب غلامه زيد ما لك لعلام ضارب (والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما
قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا تقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة
ضرب غلامه الذى تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالطرف بين اما وجوابها ولا
يفصل بينهما الا بالمفرد كما يسمى (والجواب ان الطرف في مثله ليس بمستقر اى بمتعلق
بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما اقدامك فزيد قائم فهو كالمفعول به
في نحو اما زيد فانما ضارب كما يسمى في حروف الشرط * واعلم ان صيرورة الجملة
ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن لا يدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها
ذات محل وقوصها موقع المفرد وان كان بعد الطرف معمول نحو زيد خلفك
واقفا فند ابى على معمول الطرف لقيامه مقام الصامل ومن ثمه وجب حذفه
(وقال غيره هو للعامل المقدر لان الطرف جامد لا يلاقى الفعل في تركيبه ملاقة اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له (وكذا الخلاف في ان الخبر الهما هو
ثم ذهب السيرافى الى ان الضمير حذف مع المتعلق (وذهب ابو على ومن تابعه
الى انه انتقل الى الطرف لانه يؤكده كقوله * فان فؤادى عندك الدهر اجمع *
ويعطف عليه كقوله * الا ياتخذه من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام *

ويتنصب عنه الحال كقوله تعالى ﴿ فَنَفَى الْجِنَّةَ الْبَاطِنَ فِيهَا ﴾ قال ابو علي وادعى بعضهم انه يجمع عليه ان الطرف اذا اعتد على موصوف او ذي حال او حرف استفهام او حرف نفى فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقوية بالاعتداد كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقت بعده ان المصدرية كقوله تعالى ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً ﴾ لا صريح المصدر اما قوله ٢ احقائى ابنا علي بن جندب تهدك اباى وسط الجبال فلا عتمة الطرف قيل انما عل في ان بلا اعتماد لشبهها بالمضمر في انها لا توصف مثله (ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الطرف خبر قد تقدم على مبتدأه اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالرفع مبتدأ مقدم الخبر (وعند الكوفيين والاخفش في احد قوله هو فاعل للطرف لتضعفه معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد (وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة فيوجون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لثلاث تقدم الضمير على مفسر وليس بشئ لان حق المبتدأ التقدم والضمير متأخر تقدير اكفى ضرب غلام زيد (واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالاتداء ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ لكه لا اجاز عل الصفة بالاعتداد اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا وله في جواز عمل الطرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الطرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز في داره زيد يصح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلا والازم الاضمار قبل ذلك وكذا قوله ان في الدار زيدا دل على ان زيدا كان مبتدأ واللام يتنصب ومنع بعض البصريين من نحو في داره قيام زيد في دارها صدد هند وذلك لان المبتدأ حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه نحو في داره زيد فاما اضيف اليه المبتدأ فليس له التقدم الاصل (والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عرض للضاف اليه بسبب التوكيد الاضافي الحاصل بينه وبين المبتدأ وصورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعاً للمبتدأ وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في كفايته درج الميت * واهل ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة ٣ الا في موضعين احدهما ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقادون وقت نحو اليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقدرا نحو قول امرء القيس * اليوم خير وغدا امرء * اى شرب خير وقوله * اكل عام ثم نسوونه اى حوائته * ولولت الارض يوم الجمعة اوزيد يوم السبت لم يجز لانه لفائدة تخصيص حصول شئ بزمان هو في غيره حاصل مثله (ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستراقه اياه كأنه هو ولا سيما مع التشكيك المناسب للجزئية (ويجوز نصب هذا الزمان

٢ قوله (احقائى ابنا علي بن جندب) على حق من دارم وابو علي يضم السين والد زهير الشاعر وليس في العرب خبره

٣ الا في ثلاثة مواضع الاول ان يشبه العين بالمعنى آه نضد وعامة يخطفه قوم وتقبضونه * والثالث ان يكون اسم العين ماما واسم الزمان خاصه كقولك لا كوكب اليلة قال تعالى (ليس لو قمتها كاذبة) على تأويل ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة او يكون اسم الزمان مسؤولا به عن زمان خاص واسم العين عام نحو في اى ليلة ليس كوكب ومتى لم يكن رجلا ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا ثم آه نضد

النكروجره في نحو الصوم في يوم او يوم اخلا الكوفيين وذلك ان في عندهم وجوب التبعض ولا يجوزون صحت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى جوازه كاهو مذهب البصريين ولا يلزم افادة في التبعض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الزمان غالباً كافي الا عند البصريين واوجب الكوفيين النصب ٦ اوجبوهما في المنكر لعله المذكورة فان وقع الفعل لافي اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفة او متكرراً لاطلب نصبه او جره في اتصافا بين الفريقين نحو الخروج يومالو في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة واما قوله تعالى **هو الح** اشهر معلومات **ف** فلنا كيد امر الح ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الح مستغرفة لجميع الاشهر الثلاثة (واذا كان ظرف المكان خبراً عن اسم عين سواء كان اسم مكان اولاً فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في استماع رضة ٧ وان كان متصرفاً وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت منى مكان قريب وادراك منى عين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدأ اى مكانك منى مكان قريب او من الخبر اى انت منى ذو مكان قريب (ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيصير رضة وليس بطرف كاي معنى من قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك ودارى امامك وذلك لان اصل الخبر التذكير ومع ذلك فرغ المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله ٨ **الاجر ثيل** امامها **خ** خلافاً للجرى والكوفيين ٩ واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين والمراد تعيين المثل من قرب او بعد قال سيلويه لا يستعمل مده الا ما استعملته العرب فلا تقل هو منى مجلسك ومتكاه زيد ومرابط الفرس قال ولو ان ظهرت المكان في هذه الاشياء جز نحو هو منى مكان مجلسك ومكان متكاه زيد وذلك ان المكان يستعمل قياساً في تعيين القرب او البعد (وما استعملته العرب مقعد قولهم هو منى من جر الكلب اى مهان ومقعد القابلة اى قريب وكذا مقعد لآزار ومقعد الحائض وهو منى مناطق التريا اى بعيد قال ابو ذؤيب **فوردن** والصوق ٢ مقعد رابى الضرباء فوق التيه لا يتلغ ١ اى عال مشرف كالامين على الياسين فانه اعلى منهم ليشرف عليهم لا يتخونوا (قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفاً اولى من رضة وما كان منها في معنى البعد كمنطق التريا فرفضه اولى قال لان الظروف حاول الظروف قربه من الظروف يحقق له الاحتواء وي بعده عنه بعده من الاحتواء (وفيه نظرو ذلك لان الظروف في قولك انت منى مناطق التريا ليس بعيداً من الظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن التكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفاً وموقناً محدوداً واخبرته به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعدة نحو دارك منى فرسخ وانت منى برد ومنزلك منى ليلة اى ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعده وكذا ذو مسافة سرى ليلة ومنى متعلق بمدلول الخبر اى بعيدة منى هذا القدر (وكذا قولهم هو منى فوت اليد اى اذا مددت اليه يدي لماته وهو منى دعوة الرجل اى اذا صاح الرجل لم تبلغه صيحته والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل (واما

٦ اوجبوه ظ

٧ قوله (وان كان آهيه)

اشارة الى الفرق بين ماذا

كان الطرف المتصرف خبراً

عن اسم مكان وبينه اذا كان

خبراً عن اسم آخر كزيد مثلاً

وهذا الفرق لم يفهم من قوله

فالرفع مرجوح آه

٨ صدره شهدنا فلان لى لنا

من كتيبة ممداه

٩ وان لم يتصرف كالرفق

والعت لزم نصبه اجاباً

وان كان خبراً عن المكان

نحو دارى خلفك ومنزلى

امامك جوز وارضة في السمة

نصده

٢ قوله (مقعد رابى الضرباء

فوق التيه لا يتلغ) رأت

القوم اذا كنت طليعة لهم

على شرف م والضرب

الذى يضرب بالقناح وهو

المؤكل بها والجمع الضرباء

وقوله لا يتلغ اى لا يرفع

رأسه اى على محل مرتفع

فوق نصده

انتصاب نحو قولك داري خلف دارك فرمحين وميلا وبريدا او يوما وليسة فلان الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذات مسافة فرمحين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي تباعدت فرمحين فالفرمحيان مبدآن لها كما ان الما في امتلاء الاناس ماضي ويجوز ان ينصب على المصدر كقولك دوت افعلة اي دواتمة كما قيل في قوله تعالى ﴿ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات﴾ ويجوز رفعها وخلف ظرف الخبر اي ذات مسافة فرمحين خلف دارك او ما خبران وكذا قولهم داري من خلف دارك فرمحين او فرمحيان لان دخول من في مثله وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمر واذا دخلت من وجب الرفع في الظروف التي بعد المجرور لان التمييز فضلة ويدخل من خرج الكلام من التمام وليس بشئ اذ يقال داري من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز ايضا ان تني فرمحين بالنصب على اني خبر المبتدأ اي من اشياي وفرمحين حال اي ذوى سير فرمحين او على الطرف اي في فرمحين اي انت من اشياي ماسرنا فرمحين كقوله صلى الله عليه وسلم ﴿سلان منا﴾ واما لم نحو خلف وقدم من الظروف ظروف عند البصرية اضيفت او لم نصف وترك الاضافة قليل عندهم وهي عند الكوفية لانه لا يكون ظروف الامع الاضافة اما عند الافراد فهي بمعنى اسم الفاعل ففني جلست خلفا عندهم اي متأخرا نصب على الحال وقام مكانا طيا اي مقبلا فاذا وقتت خبرا من المبتدأ وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدم اي متأخر ومنقدم والبصرية تجوز نصبها على قلة ٢ كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كسر وهي باقية على الطرية وهو الاولى اخروج الشيء من معناه خلاف الاصل فلا يرتكب ما يمكن حله على عدم خروجه عن قوله ﴿وساغ لي الشراب﴾ وكنت قبلا ٣ ا كاد اغص بالما الجميم اي قبل ذلك يقوى مذهب البصرية ٤ واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعفه لكونهما في الاصل مصدرين فعني اليوم الجمعة والسبت اي الاجتماع والسكون والاولى رفعه لثبته للجمعة والسبت في معنى اليومين (ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثين اذ هما معنى اليومين واليوم لا يكون في اليوم واجازه القراء وهشام وذلك لتأويلهما اليوم بالان كما يقال اننا اليوم افضل كذا اي الآن فعني اليوم الاحد اي الآن الاحد والآن اسم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه هذا (ولنذكر طرعا ما يتعلق بخبر المبتدأ اذا كان مفردا نقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يفار المبتدأ لفظا او لا والاول اما ان يتحد به معنى زيد اخوك وزيد قائم او يفار معني ايضا والمضار يقع خبرا عنه اما مساواته في معنى كقوله تعالى ﴿وازواجه امهاتهم﴾ او لحذف المضاف من المبتدأ او الخبر نحو داري منك فرمحيان اي بعد داري فرمحيان او داري منك ذات مسافة فرمحين او لكون واحد من المبتدأ والخبر معنى والاخر عيانا لزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كانه هي كقول الخنساء ترع مارتعت حتى اذا ادكرت فانا هي اقبلوا بداره وقوله تعالى ﴿ولكن البر من آمن﴾ وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدأ اي لكن ذا

٢ قوله (كما ذكرنا) هذا الحكم اعني لزوم النصب في غير المتصرف قد علم من قوله فلا كلام في امتناع رفعه ٣ قوله (ا كاد اغص بالما الجميم) الجميم المما الحار والجميم ايضا المطر الذي ياتي في شدة الجرب

٤ ونصب اليوم ان ذكر مع الجمعة والسبت بما كان في الاصل بمعنى المصدر جاز على ضعفه نحو اليوم الجمعة والسبت اي الاجتماع والسكون ولا يجوز لو ذكر مع الاحد والاثين ان الظرف لا ظرف له آه نعمه

البر من آمن وحالها اقبال اوفى الخبر نحو بر من آمن وذات اقبال اوجلتا المصدر بمعنى
الصفة نحو ولكن الباروهى مقبلة جاز لكنه يخلو من معنى البالغة والثاني اى الذى لا يضير
المبتدأ لفظا يذكر للدلالة على الشهرة او عدم التغير كقوله ﴿ انا ابو اليجم ﴾ وشعرى
شعرى ﴿ اى هو المشهور المعروف بنفسه لا بنى ﴾ آخر كما قال مثلا شعرى ملبج وقول
انا اناى ما تغيرت عما كنت قال ﴿ رفوفى وقالوا يا خويلد لاترع ﴾ قتلوا وانكرت الوجوه
هم هم ﴿ واما الجامد فان كان ما ولا بالمشق نحو قولك ه هذا القاع عرفج كله اى غليظ
يحمل الضمير فكله ههنا تأكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدأ مؤخرًا عن الخبر وان لم يكن
ما ولا به لم يوصله خلافا للكسائى فكأنه نظر الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا
زيد اى متصف بالزبدية او محكوم عليه بكذا وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاستناد
بعد ان لم يكن فلاد من رابط وهو الذى يقدره اهل المنطق بين المبتدأ والخبر فالجامد
كله على هذا متصل للضمير عند الكسائى لكنه لالم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمتشقق
وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لظفائه واما المشتق فهو متصل للضمير اتفاقا ان لم يرفع
الظاهر فخبراً كان او نعمًا او حالاً فيستكن فيه ان جرى على من هوله نحو زيد قائم وان جرى
على خبر من هوله اكد المستكن به بمفصل خبراً كان الضمير نحو انا زيد ضارب انا او نعمًا
نحو قلت رجلاً ضاربه انا او حالاً نحو قلتك زيد مكرمه انت او صلة نحو الضاربه انا زيدا وان
امن اليك جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند الكوفية واما البصرية فواجبوه
طردا نحو هندي ضاربه هى وتام البحث فيه يحى في باب الاضمار ان شاء الله تعالى ﴿ قوله
(واذا كان المبتدأ مشتقاً على ماله صدر الكلام مثل من ابوك او كانا مرفقين او متساويين
مثل افضل منك افضل منى او كان خبر ضلله مثل زيد قام وجب تقديمه ﴾ قوله (من ابوك)
مبنى على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنه بمعرفة عن تكرة مضنة استفهاما او تكرة
هى افضل تضليل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه
وخبر سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام من قام
واما بذك وايمهم قام ومن قام قلت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتخيى ونحو
ذلك بما يغير معنى الكلام مرتبة المصدر لان السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالغير
على اصله فلو جوز ان يحى بعده منضمير لم يدرك السامع اذا سمع بذلك الخبر اهوا راجع الى
ما قبله بالتفسير او ضمير لما يحى بعده من الكلام فينشوش لذلك ذهنه (وكذلك حكم
المضاف الى اداة الشرط او الاستفهام يجب تصدرة نحو غلام من قام وغلام من هم اقم
لان معنى الشرط والاستفهام يرمى الى المضاف والا لم يميز تقدمه على ماله الصدر
(قوله او كانا مرفقين او متساويين) ليس على الاطلاق بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر
مرفقين او متساويين من قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كما في قوله ﴿ بنونا
بنوا بناتنا وبناتنا ﴾ بنوهن ابناء الرجال الابعاد ﴿ وذلك لان خبر محط الفائدة
فما يكون فيه التشبيه الذى تذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة
اى مثل ابي حنيفة ولو اردت تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف فالخبر هو مثله قول

﴿ قوله (رفوفى وقالوا
يا خويلد لاترع) يقال
رفوف الثوب ارفوه
يبرز ولا يبرز ورفوف
الرجل سكنته من الرعب
قال ابو خراش الهذلى
واسمه خويلد رفوفى
البيت وقوله لاترع اى
لا تخف ولا يهلكك خوف
ورعت فلانا وروعت
فارتاع اى افرعته فزع
وفي الصحيح لم ترتع فى البيت
﴿ قوله (هذا القاع
عرفج) القاع الارض
المستوية والعرفج شجر
بنيت فى السهل الواحدة
عرفجة

٢ قوله (وارى الجنى
اشتارته ايدعوا سل)
ارى صاحب دقهو الارى
ايضا الصل اشتار الصل
اجتاهها

٣ وله ليس في المقروءة
على ابن الحاجب
٤ اولتعلقه صحح الشارح
بكرم اللام وفتح اللام
في المقروءة على ابن الحاجب
٦ اويكون خبرا عن ان
نصفه

ابن تمام * لعاب الاغنى القاتلات لعابه * ٢ وارى الجنا اشتارته ايدعوا سل * اى بنوا
بنائنا مثل لبناء لعابه * لعابه مثل لعاب الاغنى (قوله اوكان الخبر ضلاله) اى فلامسندا الى ضمير
البتدا نحو زيد قائم فانه لو قدم اشتبه البتدا بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا
نحو الزيدان قائما والزيدون قاموا قلت يشبه البتدا بالبدل من الضمير او بالفاعل على
لفظ * يتعاقبون فيكم ملائكة او تقول منع ذلك سجلا على المفرد مع انه قيل في قوله تعالى
﴿ ثم عوا وصموا كثير منهم ﴾ وقوله تعالى ﴿ واسروا النجوى الذين ظلموا ﴾ ان
كثير والذين مبتدان مقدم الخبرين (ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقترن بلفظه نحو الذى
يأتينى فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذى هو التعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو
حقيق الشرط لاستحقاق ادائه صدر الكلام (ويجب ايضا تأخير الخبر اذا جاء بعد الا
لفظا او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى
كلاصكرنا في تقديم الفاعل وتأخيره ولا يجوز التقديم مع الالامحى في باب الاستثناء
(ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقترن البتدا بلام الانتهاء نحو لزيد قائم اوكان ضمير
الشان لزوم تصدرا * قوله (واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل ابن
زيدا وكان مصححا ٣ مثل في الدار رجل ٤ والمتعلقه ضمير في البتدا مل على التمرة مثلها
زيدا ٦ او عن ان مثل عندي ائتك قائم وجب تقديمه) هذا بيان لموجبات تقديم الخبر
وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضى صدر الكلام لم يجب تقديمه
نحو زيد من ابوه اذا الاستفهام وسائر ما يقتضى صدر الكلام يكفيها ان تقع صدر
جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من
الكلم المتيرة لماها كان واخوانها وسائر ما يجحد معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها
فلا يقال ان من يأتني اشكره (واما قولهم علمت انهم في الدار فان الفعل لما كان من
افعال القلوب وليس اثرها المعنوي بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الازار كالضرب
والمنى جوز تقديمه على الكلام المصدر باداء الاستفهام والى ولا من الابتداء مع تأثيره
فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم في ظنى ومنع من
العمل فيه ظاهرا احترام لفظ المتقضى المصدر (واما قولهم الذى ما يضرب والذى
ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة كلمة واحدة الا انه لا يؤخر
في صلتته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو في دار من هو اولى بالجواز لان البتدا
كأانه لا يؤخر معنى من المعاني في الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع
صلته كذلك (فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا ابن مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا
فلاصكرته مقدر بجملة (قلت لاشك ان لفظ ابن اسم مفرد في الموضع سواء قدر
بالجملة او بالمفرد فان في ابن زيد مفرد واقع وقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال
انه خبر مفرد (وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملقوظ به وجب تقديمه
على البتدا اما مع الخبر نحو غلام راكب زيدا وبدونه نحو غلام زيد راكب (قوله
واذا تضمن الخبر المفرد) اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات المصدر خبرا مفردا الا الكلمة

الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد (قوله او كان مصححا
 اى كان الخبر اى تقدمه مصححا لجئى المبتدأ نكرة على ما ذكر قبل في جواز تنكير
 المبتدأ ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ وقد قلنا
 عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال في ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدأ النكر في
 الاغلب بما لا يتضمن معنى الدوام الملة فيه خوف ليس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال
 الظرف خبرا فلوقل وقوع الظرف خبرا عن النكر اغتفر ذلك ليس القليل كما في
 قوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ بأسرة ﴾ وتقديم الخبر خبر
 الظرف على المبتدأ لا يرفع اليبس ولا يبينه الخبرية اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل
 احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه (واما الظرف فانه اذا تقدم تعين
 للخبرية بسبب انتصابه لفظا او معلا هذا كله على مذهب سيويه (واما على مذهب
 الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذى بعده فليس اذن من هذا الباب
 قولنا في الاغلب احتراز عن قولهم امت في حجر لافيك و قولنا بما لا يتضمن معنى
 الدوام احتراز عن نحو سلام عليك وويلك فان الاغلب تأخير الخبر لما ذكرنا قبل
 (قوله او متعلقة) اى تتعلق الخبر بكسر اللام ونفى بالمتعلق جزؤا الخبر فتعلق على التمرة خبر
 والجرو وجزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدار لان الجارو والجرو متعلق به والجرو
 وحده يتعلق بهامه لان الجار ليس بمتعلق في الحقيقة بل بسبب تعلق الجرو بهامه
 القاصر يعنى اذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى
 لا يلزم ضمير قل الذكر فلو قلت مثلها زيدا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار
 وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو على التمرة زيد مثلها جاز
 تأخير الخبر عن المبتدأ بان توسط بينه وبين صفة نحو زيد على التمرة مثلها اذ الفصل
 بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذى الضمير
 وتأخر الخبر عنه نحو في الدار مالهما قائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين
 خلافا للباقيين وكان المانع نظر الى ان المفسر مرتبة التأخر لتعلقه بالخبر وليس ببنى
 لان التقدم القضى كاف في صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى ﴿ واذا بتلى
 ابراهيم ربه ﴾ ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضارب
 لافى نحو زيدا غلامه ضرب بواكاه نظر الى سدة طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله
 متأخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه بالمشابهة (والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا
 من الاكتفاء بالتقدم القضى (قوله او عن ان) يعنى او كان الخبر عن ان مع اسمها
 وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها
 مع صلتها فاعل عندنا على اذا كان الخبر ظرفا (واما تعين تقديم الخبر ثلثا يلبس
 بان المكسورة ٧ لانه لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا
 قائم عندى او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لانتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم تدفع
 الفتحة الخفية اليه لكون الموقع موقع المكسورة لانها صدر الكلام بخلاف

٧ لان المكسورة لا تصلح
 ان تكون مع اسمها
 وخبرها مبتدأ لكونها
 جملة والمبتدأ مفرد فاذا
 تقدم الخبر عرف من
 اول الامر ان الذى يحى
 بعده ان المفتوحة لان
 الخبر لا يلبس من مبتدأ
 ولا يصلح له الا المفتوحة
 واما ان قلت ان زيدا
 قائم عندى فرما التبت
 المفتوحة بالمكسورة
 لانه لو جئت آه نصفه
 ٧ قوله (لان المكسورة آه)
 هذه النسخة تؤدى الى
 التكرار

المفتوحة كما يحى في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع يحى خبر المبتدأ بعد خبران
الليس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الطرف تعلقه
بغير ان (واذا تقدم الخبر على ان عرف انه خبر المبتدأ وان ليس في حيز ان المفتوحة
اذ هي حرف موصولة ويحى في باب الموصول ان ما في حيز الصلة لا يتقدم على
الموصول ولا في حيز خبر المكسورة لانها الصدر فاذا تعين ان المتقدم خبر والمكسورة
مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدأ لانها جلة والمبتدأ مفرد تعين ان ما بعد الخبر
هي ان المفتوحة لا غير (واذا كان ان المفتوحة مع صلتهما بعد اما نحو اما انك خارج
فلا صدقه فانها تقدم على خبرها لما ذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا توسط
بين اما وقتها فلا يلبس المفتوحة بالمكسورة (ويجب ايضا تأخير المبتدأ الذي
بعد الالفاظ نحو ما قائم الازيد ومعنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا
انكسر الحصر وان قدمته مع الام يحى لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في
الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يحى في باب الاستثناء (واذا كان تقدم الخبر بفهم
منه معنى لا يفهم تأخيره وجب التقديم نحو قولك تحمى انا اذا كان المراد التفاخر بتميم
او غير ذلك كما يفهمه الخبر ٢ * قوله (وقد تعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل) اعلم ان
تعدد الخبر اما ان يكون بسط او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما
عالم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شئ واحد وهما الخبر عنه
بالعالم غير الخبر عنه بالجاهل (والثاني على ضريين لان الاخبار المتعددة اما
ان تكون متضادة او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد
جائع ناعم لانهما بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تأكيد للاول فان لم تكن متضادة
كقوله تعالى ﴿ وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ﴾ ففي كل واحد
ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضريين
اما ان ينصف جزؤه المبتدأ بعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الآخر او ينصف
المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هو
في الحقيقة بما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الان الفرق بينهما ان
الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدأ بل المعنى هما رجل
عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود ٣ فانه يرجع الى
مجموع المبتدأ بدليل مطابقتها افرادا وتنية وجما كقولك هما ابيضان
اسودان وهم بيش سود (وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود
كان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئ
الاول فكل واحد منهما منفرد عن الآخر واداجاز اسناد النى الى الشئ مع
ان المسد اليه في الحقيقة متعلقة بالخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن العلم
بصب العلم وجره فلا يجوز اسناد النى الى الشئ مع ان المسد اليه في الحقيقة
جزء المسد اليه في الظاهر اولى وهذا كما تقول البارح اجراى ظاهر قصره ومنه قولهم

٢ كما اذا قصدت بيان انك
من تميم لا خير قلت تحمى انا
نمضه

٣ قوله (فانه يرجع الى
مجموع المبتدأ بدليل
مطابقتها) فديقال
لادلالة للمطابقة المذكورة
على رجوع الضمير الى
مجموع المبتدأ لان اختلافه
يستلزم اختلاف بعضه
اختلافا على سته اذا اعتبر
البعض مطلقا من كل
ويجابه لا كلام في صحة
هذا الاعتبار والدال على
رجوع الضمير الى مجموع المبتدأ
هو وجوب المطابقة حيث
لا يصح مع تعدد الاباض
البين والاباض السود
في واحد مثلا بان يقال
هذان اسودان ابيضان
اوسود بيش فأمل

٤ (قوله وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما) فالثابت ظاهرا في جميع الاجزاء هو الكيفية المتوسطة لكل واحد من الطرفين فالخبر ان معاً ﴿١٠١﴾ يتضمنان ضميرا واحداً ويل مركا هو المشهور

٦ اذا المعنى في جميع اجزائه لصحة

٥ (قوله نحو هذا اسود

وابيض وهذا حلو

وحامض) كان دخول

المعاطف ههنا لنظر

الى تعدد الخبر لفظا

والاولى تركه واما نحو

ايض اسود فان نظر

الى تأويله بالابلق كان

الاولى تركه وان

نظر الى ان اليبدا

والخبر متعدد ان معنى

كان الاول ان يؤول به

٦ (قوله لان اليبدا

مفكوك تقديره آه)

لم يرد ان هذان قيل

الطف فيما بين الجمل

يل اراد تصوير الفك

فان قلت اذا كان من قبيل

الطف في المقدرات

وجب تشارك الفردين

في الاستناد الى شيء واحد

وهو باطل قطعا

قلت ربما يعتبر العطف

بينهما اولا حتى يصيرا

به كشيء واحد فيسند

المجموع الى مجموع

اليبدا على ارادة

التفصيل اعتمادا لهم

زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجهها نصبا وجرا واما الثاني اعني ما انفصل فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلوا معى فلا اشكال فيه لان الخبر يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع اليبدا اذا المعنى في جميع اجزائه حلاوة فيها كلها جوذا لانه مترج الطمان في جميع اجزائه وانكسار حلاهما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما * واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الآخر بالواو مع اتصاف بمجموع اليبدا بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله * الى الملك القرم وابن الهمام * وليث الكتبية في المزدحم * وكذا ما هو بمنزلة خبر رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع اليبدا * نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو حامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع اليبدا نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان اليبدا مفكوك تقديره اى احد هما عالم والاخر جاهل * (قوله وقد يتضمن اليبدا معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم للوصول بفعل او ظرف والكرة الموصوفة بهما مثل الذى يأتيني اوفى الدار فله درهم وكل رجل يأتني اوفى الدار فله درهم وليت ولعل ما نصان بالاتفاق والحق بعضهم ان بهما) ايمان الفاء تدخل على خبر اليبدا الواقع بعد ما وجوبها نحو ما زيد قسائم ولا تحذف الا للضرورة كقوله * فاما القتال لاقتال لديكم * اولا ضمير القول كقوله تعالى * فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم * اى يقال لهم اكفرتم ويحذف حلة الايمان بالفاء في خبر مثل هذا اليبدا في حروف الشرط ويدخل جوازا في خبر مبتدأ مذكور ههنا وهو شيان احد هما الاسم الموصول اما فعل او ظرف ويدخل في قولنا الوصول اللام الموصولة ايضا في نحو * الزانية والزاني فاجلدوا * وصلتها لاتكون الاضلا في صورة اسم الفاعل او المفعول لما يحذف في الاسماء الموصولة والاظلم الاعم في الوصول الذى يدخل في جبهه الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من تضرب تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى * وان الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات * الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتى اى الاحراق وكذا قوله تعالى * وما اثم الله على رسوله منهم قسا اوجتم * وقد يكون الوصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى * قل ان الموت الذى تقرون منه قائم ملائكتكم * اذ لا يرسل موت تقرون منه يلقاكم اذرب موت فرمى الشخص فبالقاء ذلك النوع كوت بالقتل بالسيف ملا ولاقاء نوع اخر منه فالمعنى هذه الماهية التى تقرون منها تلائمتكم وجاز دخول الفاء في خبر اليبدا ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول (وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور وهو معنى المستقبل تضمنه معنى الشرط كقوله الذى اتاني فله درهم والموصول بالظرف

على فهم السامع واما تعدد اليبدا لفظا كان ذكر

معاطف اوجب ومنه قوله ان من كل علم وعمود كل صناعة والوجه في العطف بين الخبرين ما ذكرناه قسما مل

نحو الذي قد امكن او في الدار فله درهم) وانما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف قط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كاجزاء التي يدخله الفاء واما الصلة والصفة فيكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا ميمها كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين (وانما جاز ان لا يكون ميمها كما في قوله تعالى ﴿ ان الذين قتلوا ﴾ لانه دخل في معنى الشر (وكذا كان حق الصلة ان لا تكون الا فصلا مستقبلا المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا في الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبلا المعنى كقوله تعالى ﴿ ان الذين قتلوا ﴾ وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كاجزاء فمن حيث انه ليس جزءا الشرط حقيقة جاز تجريدته منها (مع قصد السببية نحو الذي يأتي له درهم) ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا لثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضوع ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء في قوله تعالى ﴿ قل ان الموت الذي تفرون منه ﴾ الآية الملازمة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملازمة وكذا في قوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمه فبن الله ﴾ كون النعمة منه تعالى لازم لخصولها معنى فلا يفترق قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويحتمل تحقيقه في حروف النظم ان شاء الله تعالى (والثاني الكثرة الصامة الموصوفة بالفضل او الظرف او الجار نحو كل رجل يأمنى او امانة او في الدار فله درهم) وقد يحتمل صفتها ايضا ما ضيا مستقبلا المعنى نحو كل رجل ائلك خدا فله درهم لما ذكرنا في الموصول (وقد تدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعة كلمات الشرط في الابهام (وكذا ان كان مضافا الى غير موصوف بنفي النسبة المذكورة نحو كل رجل مالم فله درهم) وعند سيويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت (والاختصاص يميز زيادتها في جميع خبر المبتدأ نحو زيد فوجد واشد ٢ وقائلة خولان فانكخ فأنهم ٢ واكرومة الحين خلوكا هيا وسيويه يؤول منه بنحو هذه خولان فانكخ (قوله وليت ولعل مانعان باتفاق) جمع نواسخ المبتدأ يمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور الامانة كره وذلك لانه انما دخله الفاء لمشاكلة المبتدأ لكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا بد خلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ تؤخر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يؤخر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرية بل لازم التصدر ٣ الا ان هذا المبتدأ لكونه غير راسخ في العرق في الترتيب جاز ان يدخله ما لا يؤخر في الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تعالى ﴿ ان الذين قتلوا المؤمنين ﴾ الآية (والحق المالكى بها ان المفتوحة ولكن من غير ميماع لكنه لما رأى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يحتمل في الحروف المشبهة بالفعل (وكذا اجري بعضهم ان الفتوحة في جواز رفع المطفوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يحتمل في الموضع المشار اليه اجرا هما مجرى ان المكسورة (واما كلمات الشرط الجازمة النسبانية الاقدام في الترتيب فلا بد خلهاشي

٢ (قوله وقائلة خولان فانكخ فأنهم آه) يقال خولان قبيلة من اليمن والاكرومة من الكرم كالايجوية من الهب ٣ في قوله وانا تضمن الخبر المفرد نفسه

٤ (قوله ان من يدخل

الكنيسة يوم آه) الكنيسة

معبد الصاري قوله جثا

ذرا الجؤ ذر ولد البقرة

الوحشية ه قوله قال

المصنف آباءا لعبد القاهر

آه) قال المص في ايضا ح

المفصل وهو يعنى منع

سيويه من دخول القاه

في خبر ان يبعد من جهة

النقل والفقہ اما النقل قد

استشهد سيويه في كتابه

بعد قوله (الذين يغفون

اموالهم بقوله تعالى قل ان

الموت الذي ترون منه)

واما الفقه فيعده وقوعه

في مخالفة الواضحات قال

والظاهر ان نسبة هذا النع

اليه منية على نقل الزمخشري

قائه وان ابهم الكلام في

المفصل الا انه اوضحه مملا

في غيره

٦ بدله لولا زيد لكان كذا

ومثل ضربى زيدا قائما

ومثل كل رجل وضيعته

ومثل لمرء لا ضل كذا

بخط ابن الحاجب قوله كذا

ليس في المقروء

وجعله بلا تصف ظاهر

٨ قوله واماله محذوف

على ما قال المص اي قفاجأت

وقت) وهو المختار

في الكشف

من تواسخ الابتداء الا في الضرورة فيضمر ذلك بعدها ضمير الشأن حتى لا يخرج

كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جعلتها وذلك نحو قوله ٤ ان من يدخل الكنيسة

يوما يلقى فيها جاثرا وظيله (قوله والحق بعضهم ان لهما) اي الحق ان في المنع

من دخول القاه بليت ولعل ه قال المصنف آباءا لعبد القاهر ان هذا المحقق سيويه

خلافا للاخفش (وقتل العبدى وابوالقاء وابن عبيش ان المحوز لدخول القاه مع ان

سيويه خلافا للاخفش) قوله وليت ولعل مانعا بالاتفاق) لاوجه لتعصبهما بل كل

ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى (وما ذكره المصنف من ان امتناع دخول القاه

في خبر ليت ولعل لزوم التناقض وذلك لان ما بعد القاه الجزائية لا يكون الا خبرا اي

محتلا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتل ذلك ليس بشئ لصحة قوله ان جاءك

زيد فاضربه قال الله تعالى ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق

ويقتلون الذين يأمرون بالقسمة من الناس فيشرهم بعذاب اليم ه (قوله وقد

يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازها كقول المستهل الهلال والله والجبر جوازها نحو

خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره نحو ٦ لولا على لهلك عمر

وضربى زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولمرء لا ضل كذا) المستهل البصر للهلال

وقد ذكرنا انه لا يحذف شئ لا وجوبا ولا جواز الا مع قرينة دالة على تعينه ه اعلم

انه قد يحذف المبتدأ وجوبا اذا قطع التعت بالرض كايحيى في باب نحو الحمد لله اهل الجدة

اي هو اهل الحمد والما وجب حذفه لبعائه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح

او الذم او الترحم كايحيى طولظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من

قال في نحوهم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يحيى في باب ه (قوله

جوازها ووجوبا نصب على المصدر اي حذا واجبا او جاثرا واذا في قوله اذا السبع

للقاجاة (واختلف فيها فنقل عن البرداهي ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان تكون

خبر المبتدأ الذي بعدها اي فبالمكان السبع فنقول على هذا مررت فاذا زيدا قائما واذا

عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة (ولا يجوز على قوله ان يكون

اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذا لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة

الاحيى على ما يحيى في الظروف البنينة (وما ذكره لا يطرء في جميع مواضع اذا المفاجأة

اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تأويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب

(وقال الزجاج ان اذا المفاجأة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان تكون في قولهم فاذا

السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي في ذلك الوقت

حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجملة كامر (ويجوز ان يكون الخبر محذوفا

واذا ظرف لذلك الخبر غير مسد مسد اي في ذلك الوقت السبع بالباب محذوف بالباب

لدلالة قرينة خرجت عليه (ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية

٨ واماله محذوف على ما قال المصنف اي قفاجأت وقت وجود السبع بالباب الا انه

اخراج لا ذاعن الظرفية اذ هو اذن مقعوله لقاجأت ولا حاجة الى هذه الكلفة فان

اذا الطريقة غير متصرفه على الصحيح (وقل عن ابن بَرِي ان اذا المفاجأة حرف فعل
هذا خبر المبتدأ في نحو فاذا السبع مخوف بلا خلاف (واما الفاء الداخلة على اذا
المفاجأة فقل عن الزايد انها جواب شرط ولعله اراد انها فاء السببية التي
المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كاتقدم اى مفاجأة السبع لازمة للخروج (وقال
المزني هي زائدة وليس بشئ اذ لا يجوز حذفها (وقال ابوبكر مبرمان هي المطف
جلا على المعنى اى خرجت فهاجأت كذا وهو قريب (قوله التزم في موضعه (يقال
الزمته الشيء فالتزمه اى قبل ملازمته اى في خبر التزم العرب ذكر غير الخبر المقدر
في موضعه فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر
المقدر من بين سائر الاخبار لفظ سادس ذلك الخبر وهو في أربعة ابواب على ما ذكره
المصنف * اولها المبتدأ الذي يصد لولا هذا على مذهب البصريين (وقال القراء
لولا هي الزائدة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل (وقال
الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كافي قوله * لوذات سوار لطمني * وهو
قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها انهالو التي تعيد امتناع الاول لامتناع الثاني
كايحيى في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط
فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاختصاص ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان
كأتبقى مع غير لا من حروف النفي فمعنى لولا على لهلك عمر لو لم يوجد على لهلك
عمر يبقى الاول اى اتبقى انتفاء وجود على لانتفاء هلاك عمرو انتفاء انتفاء ثبوت فن
ثم كان لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثاني كإفادة لوفى قولك لو لم تأتني شئتكم كإمر
في بيان قوله * ولو ان ماسعى لادى مبيشة * كفايى ولم اطلب قليل من المال *
لكن منع البصريين من هذا التقدير وحلهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست
لوالداخلة على لا لان الفعل يمد لوانا اضرب وجوبا فلا بد من الايتان بنفسهما في باب
الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في ضمير الدماء وجواب
القسم الامكرا في الاغلب كايحيى في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون
الاسم المرفوع بعده مبتدأ ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره كإمر في امازيد قائم
لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدأ في الاغلب كافي لولا على لهلك عمر فغيره
محذوف وجوبا لحصول شرطى وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر
المعين ٣ وهى لفظه لولا اذ هي موضوعة لتدل ٤ على انتفاء المزوم فلولادالة على
ان خبر المبتدأ الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والساقى
اللفظ السادس مد الخبر وهو جواب لو (وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال
* قالت امامة لما جئت زارها * هلا رميت بعض الاسهم السود * لادردرك انى
قدرتهم * ه لولا حددت ولا عذرى لحدود ٦ * وتنها كل مبتدأ يكون
مصدرا صريحا نحو ضربى او بمعنى المصدر وهو افضل التفضيل مضافا الى المصدر
لا بعض ما يضاف اليه كايحيى في باب نحو اخطب ما يكون اى كون واكثر ٤ شربى

٢ اى يعلم قطعا انتفاء الاول
لا انتفاء الثاني لانه لازمه
اى الثاني لازم للاول واذا
اتقى اللازم اتقى المزوم
قطعا بخلاف العكس
٣ (قوله وهى لفظه لولا اذ هي
موضوعة لتدل على انتفاء
المزوم الموجود في النسخ
المتعددة لفظه لولا اذ
لا يصح قوله اذ هي
موضوعة لتدل على انتفاء
المزوم كالايتنى فالاولى
ان يقال لفظه لو ويحل
حكمه ذلك يقتضى دلالة لو
لا على وجود ما بعدها كانه
قيل لولا كلمة برأسها لكنها
مركبة من لو ولا تناسب
ذلك ان يكون لولا دالة على
وجود ما بعدها
٤ على ان الاسم الذي بعدها
موجود بدلالة انتفاء جوابها
فقولنا لولا على بمعنى لولا
على موجود لبعضه
٥ (قوله لولا حددت ولا
عذرى لحدود (عذره
يعذره عذرا وعذرا او
الاسم المعذرة والعذرى
٦ اى لولا الحد وهو
الحرمان لبعضه

السويق ويكون المصدر مضافا الى القاضل نحو ضربني زيدا او الى المفعول نحو
ضربني زيدا او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى نحو ضربني زيدا
قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربني هندا قائما او قائمة (ويقع هذا الحال
فلا ايضا خلافا لفراء نحو على زيد كان ذا مال (وقال سمع اذني زيدا يقول ذاك
اي سمع اذني كلام زيد على حذف المضاف (وان كانت الحال المذكورة جلبة
اسمية فتند غير الكسائي يجب معها واو الحال نحو ضربني زيدا وغلame قائم قال النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ﴾ اذ الحال
فضلة وقد وقعت موقع الحمد فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقع ينكر
(وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ فتقول ضربني
زيدا ابوه قائم كما في قوله بكتفه فوه الى في (ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر
المذكور بالتواضع نحو ضربني زيدا كله او ضربني زيدا الشديد قائما (ومنعه
ضربه لثبته معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لا خبر له
لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستعارة
(وفي خبر مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستويه وابن باب شاذ الى انه
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كقولنا فني ضربني زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو قائم
الزبدان عندهما (وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى
والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربني
زيدا قائما حاصل (وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر
مضاف الى صاحب الحال اي ضربني زيدا ضربه قائما اي ما ضربني اياه الا هذا
الضرب المقيد وكذا ٨ اكثر شربي السويق شربه ملتوتا (وذهب البصريون
الى انه حال من معمول المصدر معنى لالفاظا والعامل في الحال محذوف اي ضربني زيدا
حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفية ان كلهم متفقون على ان
معنى ضربني زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا
من تقدير البصرية والافخس (ويساهم مبنى على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني
الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا اشتمل ولم تتم قرينة تخصصه ببعض
ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستعراق الجنس اخذا من استعراء كلامهم بمعنى التراب
يايس والماء بارد ان كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم يقض
الطهارة ان النوم مع الجلوس لا يقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واداء قام
قرينة الخصوص فهو لفصوص نحو اشترى اللحم واشرب الماء لان شري الجميع وشرب
الجميع متميزان (فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية
بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيقي الجنس على العموم فيكون المعنى كل
ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه
اعني ما اضرب زيدا الا قائما (واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المحصن له

٨ قوله (اكثر شربي
السويق ملتوتا) يقال
لشائى يلقه اذا شد
واوثقه ولتت السويق
لته اذا جدته *

فيكون المعنى ضربى زيداً المختص بحال التام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه
لأنه لا يمنع من حصول الضرب المتقد بالقيام حصول الضرب المتقد بالعود أيضاً
في وقت آخر فليس في تقديرهم إذن معنى الحصر المراد المتفق عليه (وبهذا يطل
مذهب ابن درستويه أيضاً لأنه لا حصر في قولك اضرب زيداً قائماً) وما يفسد
مذهب الكوفية خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ أنه ليس في تقديرهم ما يند
مسد الجبر لأن مقام الخبر عندهم بمدايحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد
تقدم أن الخبر لا يحذف وجوباً إلا إذا سد مسده لفظ (وكذا تقول في قولهم أكثر
شربى السويق ملتوتاً أن معناه أن شربى له ملتوتاً أكثر من شربه غير ملتوت فلو قدرناه
على مذهب الكوفية أكثر شربى السويق ملتوتاً حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق
عليه إذ يجوز أن تقول هذا اللفظ أو تريد أن من شربه ملتوتاً عشر مرات مثلاً وغير
ملتوت ألف مرة ويريد بأكثر شربى السويق ملتوتاً تسع مرات مثلاً فإنه أكثر
شربه ملتوتاً (ويرد على مذهب الأخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك
عندهم مجتمع أنه هو بتقدير أن الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف إلا أن يقال إذا
قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه أن
تقدر مالك وزيداً مالك وملايتك زيداً هذا (والقرينة الدالة على تعيين الجبر
الذى هو حاصل عبد البصرية هو الأخبار عن الضرب بكونه مقيداً بالقيام لأنه لا يمكن
تعيينه بقيد الأبعد حصوله واللفظ الساد مسد الجبر هو الحال فقد حصل شرطاً
وجوب الحذف وأصله عندهم ضربى زيداً حاصل إذا كان قائماً (وليس إذا للاستقلال
هنا بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى ﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض﴾
وقوله ﴿وإذا ما غضبوا هم يغفرون﴾ مثله كثير حذف حاصل كما يحذف
متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك ٣ والركض في الميدان فنى إذا كان قائماً
ثم حذف إذا مع شرطه العامل في الحال وأقيم الحال مقام الظرف لأن في الحال معنى
الطرفية إذ معنى جاتى زيداً ركاباً أى في وقت الركوب فالحال قائم مقام الطرف القائم
مقام الجبر فيكون الحال قائماً مقام الخبر (فإن قيل لم لا يكون كالقدرة ناقصة قائماً
خبرها) قيل لأن مل هذا المنسوب أى الذى يحمى بعد المصدر المضبوط بالضوابط
المنكورة لا يكون إلا كرهة لم يسمع مع كثرته إلا كذا فلو كان خبر كان لجاز ترجمه
ولسمع ذلك مع طول الابتداء هذا ما قيل فيه ٤ والذى يظهر لى أن تقديره بنحو ضربى
زيداً يلابسه قائماً إذا أردت الحال عن المفعول في المعنى وضربى زيداً يلابسه قائماً
إذا كان عن الفاعل في المعنى أولى ثم تقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال فنى
ضربى زيداً يلابس قائماً ويجوز حذف ذو الحال على ما أورد مع قيام القرينة
تقول الذى ضربت قائماً زيداً أى ضربته ثم حذف يلابس الذى هو خير المبدأ
والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشداً مهدياً أى سر راشداً مهدياً
فيكون على هذا مستريحين من حذف إذا مع شرطه الذى هو العامل ولم يثبت مثله

٣ (قوله والركض في الميدان)
الميدان واحد الميدان يقال
مادالشيء يمد إذا تحرك
٤ مع حلول الاستثناء هذا
ما قيل وفيه تكلفات
كثيرة آه نسفه

في كلامهم ولا يحتاج الى الاستدلال على ان كان تامة لا ناقصة وعلى مذهب من يجوز ان يعمل في الحال غير العامل في صاحبها يجوز ان يكون التقدير ضربى زيدا حاصل قائما فيكون العامل حاصلًا وذو الحال معمول ضربى وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهري في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الطرف ولانظيره والذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه ولا ضرورة الجائهم اليه (والحق انه يجوز اختلاف العاملين على مذهب اليه المالكى) فنقول تقديره ضربى زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربى وهو الياء او زيدا فنقول حذفًا كائن او حاصل العامل في الحال لكونه تاما شاملا لجميع الافعال كما حذفناه في نحو زيد عندك اوفى الدار لمناسبة الحال للطرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والطرف مقام العامل كما تقدم بيانه * واعلم انه يجوز رفع الحال السامسد الجبر عن افضل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيويه والاولى جواز ذلك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا (ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربى زيدا قائم اذ لا يجاز في اول الكلام ولا شك ان الجاز يؤنس بالجاز (ويجوز ان يقدر في افضل المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر ضربى السوق وضربى زيدا وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الطرف نحو قولك ما ذكر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم اى اوقات كون الامير فتكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال نهاره صائم وليه قائم ويرجع هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة يرفع يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الواقع فيه كقوله * وما ليل المطى بنام * ومنع المبردين نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام (واجازه الزجاج وهو الاول لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة زيدا مصدرا وذلك باضافته الى ما المصدرية (قوله وكل رجل وضيعته) الضيعة في اللغة العقار وهى ههنا كناية عن الصعة (وضابط هذا كل مبتداء عطف عليه بالواو التى بمعنى مع وفيه ذهبان (قال الكوفيون وضيعته خبر المبتداء لان الواو بمعنى مع فتاك قلت كل رجل مع صيعته فاذا صرحت بمعلم تتجنى الى تقدير الجبر فكدامع الواو التى بمعنى فالا يكون هذا المثال اذن مانحن فيه اى بما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتداء لم يكن خبرا (فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو مقولا عن الواو لكونها خبر المبتداء كما هو مذهب السيرافى في نصب المفعول معه على ما يحسن في باب وذلك انه يقول النصب الذى على المفعول معه

٣ (قوله واتم والساعة في قرن) القرن جبل يقرب به البعيران ﴿ ١٠٨ ﴾ ٤ (قوله والريح يبارها) فلان يبار

فلانا أى يبارضه ويقبل
مثل ضله وهما يباريان
وفلان يبارى الريح
سواء

٥ (قوله طليحان) طليح
البعير أصبى فهو طليح
وناقصة طليح اسفار اذا
جهدها السير

٣ وتكرير الخبر لان الاصل
ان يكون الخبر عنه معلوما
والخبر مجهولا والتكررة
مناسبة للمجهول وقد
يسر فان ويكر ان يشرط
القائمة تحصى الله الهنا
وعمره خير من زبوسور
ولا يخبر بالعرفه من التكررة
الا عند سببويه في نحوكم
مالك واقصد رجلا خير
منه ابوه كما ذكرنا فان قيل
الكلام موضوع للافادة
فاذا كان الخبر معرفة فما
الفايدة في ذلك الكلام
فالجواب ان المقاد في نحو
اخوك زيد اطلاق لفظ
زيد المعرفة على اخوك
المعرفة وهذا الذى
جهله المخاطب لانات
زيد فلا يضر تصرف
لفظ الخبر لان المجهول
اضداد الخبر الى البتداء
وحله عليه لا تقس الخبر
لكنه بجى بالخبر تكرة في

هو الذى كان في الاصل على مع فلانم الواو مقامه لم يمكن ان يكون عليها لكونها في الاصل
حرقا فانقل الى ما بعدها (فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتداء لا يستحق الرفع لفظا
حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلاليقائه مقام الخبر
نحو زيد ممل كذا قول زيد عندك (وقال البصريون الخبر محذوف أى كل رجل وضيعته
مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا
(وانما قلنا ذلك لان الخبر منى فحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد
ان خبر ولو جاز ان تقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعد مل يصح الاعتراض على
تقدير الكوفيين في قولك ضربى زيدا فانما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم
ان يقولوا ايضا تأخر الحال عن محله فسد مسد الخبر (ولوتكفنا وقلنا التقدير كل رجل
مقرون وضيعته أى هو مقرون بضيعته ومقرونة به كما تقول زيد قائم وعمره ثم
حذف مقرون واقيم المعطوف مقامه لبق البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير
ساد مسده (ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجبرى مجرى المعطوف عليه في وجوب
حذف خبره هذا (والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب وفي نصح البلاغة
٣ واتم والساعة في قرن واحد (فلا يكون اذن من هذا الباب فلا رد اشكال (قال
الكوفون ان اولي معطوف على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على الآخر جازان يكون ذلك
الفعل خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على التقابل اولا فالاول نحو زيد والريح يبارها
في بارها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والباقي نحو زيد وعمره يضربه (وقريب منه قول
امير المؤمنين على رضى الله عنه (فهم والجنة كن قدراهما (وانما جاز ذلك تضمن الخبر
ضميرهما (والبصريون يمنعون مثل هذه على ان يكون الفعل خبرا اذا الفعل في ذلك
كالصفة فلا يقال زيد وعمره ضاربه بالاتفاق ويجوزونها على ان يكون الفعل حالا
لا خبر فزيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته ٤ وبارها حال (واعلم انه قد يغنى
ماضيف اليه المبتداء عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما يقال راكب الناقة ه طليحان
وقولك مقاتل زيد قوين أى زيد ومن يشاومه زيد قوين (قوله ولعمرك لافضلن ضابطه
كل مبتداء في الجملة القسمية متعين لقسم نحو لعمرك وابن الله كايحيى في باب القسم فان تعيينه
للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف أى لعمرك ما قسمه وجواب القسم ساد مسد الخبر
المحذوف والممر والممر معنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة لان القسم موضع التخصيف
لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو لعمرك لتفعلن (وقد ترك
المصنف قسما اخر ما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو
زيد قدماكم او في الدار على ما ذكرنا قبل (ويجوز ابن جنى اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه
لان الامر ين اى الدلالة على تعيين الخبر والسد بشئ اخر مسده حاصلان فوجب الحذف
(ولعل المصنف اعتمر ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوعا محل بكونه خبرا
دون سائر ما تقدم مما ساد مسد الخبر (ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتداء
٢ لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تذكير الخبر لانه مستند فشا به الفعل

(والقيل)

الاغلب لمناسبة التكرة للمجهول كما ذكرناه نسجه بخطه

والفعل خال من التعريف والتذكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم
عنهما فجردناه مايطرأ ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل
فكان نكرة (وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه
مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لاخير فصار الاسناد لازماله دون
الاسم) واما قول النحاة اصل الخبر التذكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشئ
لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه (وانما الذى ينبغي ان يكون مجهولا
هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة
المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته) واذا تعددت المبتدآت نحو زيد ابوه اخوه
عمه خاله ابنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالبتداء الاخير مع خبره خبر عما قبله
بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدأ الاول فتكون الجملة التى
بعد الاول وهى مركبة من جل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدآت الى
ضمير متلوه الا المبتدأ الاول (وان لم تنصف المبتدآت كل واحد منها الى ضمير ما قبله
فانك تأتى بالعوايد بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون اخر العوايد لاول المبتدآت وما قبل
الاخر لما بعد اول المبتدآت وهكذا على الترتيب وذلك نحو همد زيد عمرو بكر خالد
قائم عنده فى داره بامرهم معها فكانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد
ثم جعلت هذه الجملة اى بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطة فى داره فكانك قلت عمرو
بكر مع خالد فى داره اى عمرو داره مشتقة على بكر وخالد ثم جعل هذه الجملة خبرا عن
زيد مع رابطة بامرهم فكانك قلت زيد عمرو داره مشتقة على بكر وخالد بامرهم اى بامر
زيد اى زيد امرهم بجمع بكر وخالد ثم جعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة
معها فكانك قلت هند زيد امرهم بجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس
ان كانت المبتدآت اكثر (قوله خبران واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف
نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدأ الا فى تقديمه الا اذا كان ظرفا) اعلم انه لما كان
مذهبه ان الاصل فى رفع الاسماء الفاعل وفى نصبها المفعول لم يمكن له بد من ان
يدعى ان كل مرفوع او منصوب فيهما فهما مشبهان بهما من وجه كما يقال
ان المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبه المفعول لكونه نائى جزئى الجملة
وخبران واخواتها يشبهه لكونه تامله اى ان واخواته مشابها للفعل المتعدي الا انه
قدم منصوبه على مرفوعه تقيها بفرعية العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة
مشبه بخبر ان المشبه للفاعل واسم ما الحجازية مشبه لاسم ليس اذى هو فاعل
(وقدتين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول
(وكذا نقول ان الحال والتبذير والمستثنى المصوب مشابهة للتحول لكونها فضلات
و اما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلة كات اولاً والنصب علامة
الفصلات مفصلة كانت اولاً فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج
فى نصب بعض العمد وهى اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها

وخبر ما المجازية الى تشبيهها بالفضلة فيقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي
كايحي في بابها علت رما ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم في ما المجازية
لان معنى ما معنى الفعل الذي يعمل عليه اعني ليس شيء واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب
معمول ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا لفظ بالمعنى وأما ان فليست بمعنى
الفعل المتعدي على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة
قوية كايحي في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قومه وهو اذا تصرف في معموله
بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا
التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها عن عين ومذهب
البصريين اولي لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان يعمل فيها ولا سيما مع
مشابهة قوية بالفعل المتعدي (قوله بعد دخول هذه الحروف) يخرج خبر المبتدأ
وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو
حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس
يخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو لارجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد
على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو مازيد الطريف غلامه في الدار فان غلامه
مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حده خبر المبتدأ بقوله المبرد المسند الى
اخره صفة المبتدأ في نحو قوله تعالى ﴿ ولهم مؤمن خير ﴾ واو قال هناك القاب
لصفة المذكورة ولتابع المبتدأ وقال ههنا المسند بعد دخوله الذي كان في الاصل
خبر المبتدأ وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدأ سلم من الاعتراض
(قوله وامره اى حاله وشانه كامر خبر المبتدأ) اى في اقسامه من كونه مفردا وجملة
وفي احكامه من كونه متصلا ومتعددا ومنتزعا ومحدودا وغير ذلك وفي شرائطه من انه
اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحدف الا اذا علم (قوله الا في تقديمه) اى ليس امره
كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على
المبتدأ ٣ وانما ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كايحي في بابها فريد
ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يقدم المنصوب على المرفوع
والاصل ان يقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل
ان يلى فله فلما اعلمت العمل لفرعيها لم يتصرف في معمولها بتقديمها فانها على الاول
كالتصرف في معمولي الفعل لقصائنها عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ
في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ماله صدر الكلام كايحي
في قسم الحروف (قوله الا ان يكون ظرفا) استثناء من قوله في تقديمه الذي كان متغيا
لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الباقى موجبا لكونه من متغى اى ليس امره
كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم
اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ﴿ ان الينا اياهم ﴾ ان علينا حسابهم ﴿ وفي
وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسهرا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا

٣ وانما كان كذلك لان هذه
الحروف فروع على الفعل
في العمل فلم تصرف آه
نفسه

لنوسمهم في الظروف ما لا توسع في غيرها لأن كل شيء من المحدثات فلا بد أن يكون
 في زمان أو مكان فصارت مع كل شيء كقرينه ولم تكن اجنبية منه فدخلت حيث
 لا يدخل غيرها كالحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبى وأجرى الجار مجرأ ٢ مناسبة
 بينهما ادخل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل او معناه كاحتياج
 الظرف قوله خبر لا التى لنفى الجنس هو المسند بعد دخولها نحو لا ظلام رجل
 ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو نعيم لا يتونه ٣ وجه مشابهته للفاعل مشابهته
 خبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه وجه مشابهة لا التبرئة لان ان لا للبالغة
 فى النفي لكونها لنفى الجنس كما ان ان للبالغة فى الاثبات وقيل حلت عليها حل النقيض
 على النقيض ٤ وارتقاع خبرا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان
 اسمها مبنيا نحو لارجل ظريف (قال سيبويه ارتقاعه بكونه خبر المبتدأ ولارجل
 مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صدر الاسم الذى كان معربا بسببها مبنيا وصار
 دخولها عليه سبب بانه مع قرينه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها
 اعرابا فبقى على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها
 المنصوب بها (قال المصنف ليس هنا تمثيل النحاة لارتقاع خبر لان نحو لارجل
 ظريف بحسن لانه فى الظاهر صفة لاسم لا للمثال يأنى ان يكون ظاهرا فيما يمثله
 ويستقيم اذا كان فيه احتمال ماثله واحتمال غيره على السواء وأقبح منه اذا كان خبر
 ما مثله اظهر ومثاله كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف فى لارجل
 ظريف فى الصفة اظهر وقال فى مائنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف النفى
 بلا لا يوصف الا بالنصب والذى ذهب اليه من امتناع وصف المضاف النفى بلا
 بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولقوا فيه وجوزوا رفعه جلا على المحل
 وذلك لان لاهذه مشبهة بان فكما يجوز فى توابع اسم ان وان كان معربا المحل على
 المحل فكذا فى توابع اسم لامعربا كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين لاوان فى هذا
 الباب بان ان لا تزيل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدأ باق على
 حاله فجاز المحل على المحل بخلاف لان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان
 تقدر كالمعرب على الاسم بعده كالابتداء كفضل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز المحل
 على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالمحل على
 الاعراب الظاهر اى النصب اولى من الرفع البعيد الذى ان اعتبر فلكونه اصلا
 فى هذا الاسم مع مشابهة لان التى الابتداء معها كالباقى اما اذا كان مبنيا فصبه
 بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البناء قعفا فصار نصب تابعه جلا على
 قعده المشابه للنصب بعروضه بلا وزواله بزوالها مساويا لرفع تابعه جلا على
 رفعه الذى كان له فى الاصل لان كل واحد منهما بعيد (قوله ظريف فيها) لاقامة
 فى ايراد هذا الطرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقاه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لئلا يجرى
 ظرافة فى الدار وهذا معنى صحيح والله ايضا ظاهر بسبب هذا الطرف فى كون

لكونه فى الكلام مثله
 واحتياجه الى الفعل
 او معناه ولمناسبة له لان
 الظرف فى الحقيقة جار
 ومجرور لكونه بمعنى
 فى نفسه

٣ قوله وجه مشابهته
 للفاعل مشابهته خبر ان
 بسبب مشابهة ماثله لان
 ٤ قوله وارتقاع خبر
 لايها ان لم يكن اسمها
 مبنيا عند جميع النحاة
 ما تقدم من قول الكوفيين
 ان جلا على الملاحظة
 مناف لهذا الاجماع والاولى
 ان يقال اراد جميع نحاة
 البصريين لقائلين بعمل لاوان
 واخواتها فى اخبارها

٥ قوله (سمع) اى قبح

٦ قوله (و بنو نعيم لا يثبتونه آه) قال الزحطري و بنو نعيم لا يثبتونه في كلامهم اصلا

٧ بخلاف اسم لا و خبرها بلى يسمى اسم لا معرفة مع تكرار لا و وجه مشابهة اسم ما في لغة الجاز لقائل مشابهته لام ليس و وجه مشابهة ما ليس للنفي و دخول الجمللة الاسمية و كونها في الاظهر لنفي الحال كليس نهضة

٨ قوله (فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرار لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو) وهذه الداخلة على المعرفة مكررة هي لا ما تبرزة كاهو المشهور و سذكركه من قريب .

٩ هذا ختم الكلام في المرفوعات

ظريف صفة لسلام رجل و الظرف خبر لا و المعنى ليس في الدار فلام رجل ظريف و لو قال لا سلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر (قوله ٦ و بنو نعيم لا يثبتونه اذا كان ظرفا) اتقيد فيه بحار الله قال الجزولي بنو نعيم لا يلفظون به الا ان يكون ظرفا قال الاعملى لا ادري من اين نقله و لهه قاسه قال و الحق ان بنو نعيم يحذفون و جوا اذا كان جوايا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه و اذالم تتم فلا يجوز حذفه رأسا اذ لا دليل عليه بل بنو نعيم اذن كاهل الجاز في ايجاب الاتيان به ضل على هذا القول يجب اتباعه مع عدم القرينة عند بنو نعيم و غيرهم ومع وجودها بكثر الحذف عند اهل الجاز و يجب عند بنو نعيم قوله (اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولها نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك و هو في لاشاذ) اسم ما و خبرها قد يكونان مرفعين او احدهما نحو ما زيد قائما و ما زيد هو الظريف ٧ و اما الجمللة الاسمية التي تدخلها لا ٨ فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرار لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون جزءا ما تكرر بنحو لا رجل قائم (قوله و هو في لاشاذ) اي هل ليس في لاشاذ قالوا يحمي في الشعر فقط نحو قوله * من صد من نيرانها * قائما ابن قيس لابرار * و الظاهر انه لا يعمل لاجل ليس لاشادا و لا قياسا و لم يوجد في شيء من كلامهم خبر لامنصوبا كخبر ما وليس و هي في نحو لابرار و مستصرخ الاولى ان يقال هي التي في نحو لا اله الا لا التبرئة الا انه يجوز لها ان تفعل مكررة نحو لاحول و لا قوة و يجب ذلك مع الفصل بين اسمها و بينها و مع المعرفة و يشذ في غير ذلك نحو لابرار و ذلك لضعفها في العمل كايحيى في المنصوبات عند ذكر اسمها و الظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المكر بعدها لان التكررة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا الاولى او غيرها من حروف النفي او النهي او الاستفهام و يحتمل ان يكون لنفي الاستغراق مع القرينة فيصور لارجل في الدار بل رجلان و اما اذا انتصب اسمها او انتفع فهي نص في الاستغراق كما ان ماجاني رجل ظاهر في الاستغراق و يجوز العلول عنه لقرينة نحو ماجاني رجل بل رجلان و ماجاني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ماجاني من رجل بل رجلان ٩ قوله (المنصوبات هو ما شتم على علم المفعولية) قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات و علم الفضلة كاتقدم في اول الكتاب اربعة اقتضاه و الكسرة و الالف و البناء نحو رأيت زيدا و مسلمات و اياك و مسلمين و قد قدم النواة المنصوبات قسمين اصلا في الصب يعنون به المفعولات الخمسة و محمولا عليه و هو خبر المفعولات من الحال و التمييز و خبر ذلك و الذي جملوه خبر المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز الفاصل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضموه اذ الجمل في جاني زيد راكباهل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا و يقال لستني هو المفعول بشرط اخراجه و كأنهم اروا التخفيف في التسمية و المفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق كايحيى في جعل المفعول معه و المفعول له اصلا في الصب لكونهما مفعولين و جعل المستنى و الحال فرعين مع انهما انضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر

٢ قوله (قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي آه) جعل المفعول الحقيقي الذي هو الامر عين الفعل الذي هو التأشير بناء على انهم لا يميزون ﴿ ١١٣ ﴾ بينهما ولذلك حكموا بان المفعول المطلق

هو المصدر وان قرئ قوله
وضله على صيغة الماضي
مطلوفا على اوجده كيتبادر
اليه الوهم فا ذكرناه فيهم
من قوله ولاجل قيام هذا
المفعول به آه

وان كان الاصل في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل لخال كذا تدون
المفعول معه والمفعول له اذرب فعل بلاعلة ولاصاحب ولاضل الا وهو واقع على حالته من
الموقع والموقع عليه (والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها الفاعيل
الحسنه والخال والتبزي والمسنى واماساثر المنصوبات فممنهت بالفصلات تاسم وان اسم
لا التبرؤ توخيرها الجازية وخبر كان واخوانها (قوله لانه المفعول المطلق وهو اسم ماضيه فاعل
فعل مذكور بمناه) ٢ قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور
وضله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضارية زيد في قولك ضرب زيد ضربا
لاجل حصول هذا المصدر منه (اما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت
قسامك يوم الجمعة فليسا ماضيه فاعل الفعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه اما المفعول له
وان كان ٣ مفعولا لفاعل وصادرا منه الان فاعليه ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون
النتكس زائرا في قولك زرتك لمعالي لاجل قيام الطبع به بل لاجل الزياره فيان ان المفعول
الطابق اخص بالاسم من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا لفضل الاوله مفعول مطلق
ذكر اوله يذكر بخلاف المفعول له فرب عمل بلاعلة (وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طالب
الفعل الرابع لفاعل اسد من ليلته لغيره الا ترى انه كقطع على داعيه بصوذه على صورته اسم
فاعل منه يقع على المفعول به بصوذه على صورة اسم مفعول منه لافيد آخر في قولك ضرب
زيد عمرا يوم الجمعة وحالنا اكراماك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو
مضروب فيه وخالد المضروب معه اكراماه مضروب له فلهذا ليق ذلك الفعل بالمفعول به بتغير
صيقته من غير قيد آخر نحو ضرب زيد واما لغيره فغير حرف نحو ضرب في يوم الجمعة واما
قولهم سير في بخان وصيد يوم كذا فبخان قليل وكذا في سرخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف
حرف الجر للاتساع كما في حواس نخرت الله ذبا (قال سيويه في قولهم حنك حقوق النجم اصله
حين حقوق النجم فانسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعدهن قوام صيد
عليه يومان وولده ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني المتك جعلت المفعول فيه كالفعول اتساعا
واختصارا فجعله كآرى في غاية البعد (وقدم المفعول في دعلى المفعول له والمفعول بعد لان
احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب (وقدم
المفعول له على المفعول معه اذا اتصل الذي لاعلة له ولا غرض قليل بخلاف الفعل
للاصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف
سائر الافعال ولولا مراعاة التسمية كما قلنا لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول
معه اولي اذ الفعل لا يتخلو من حال من حيث المعنى (واما ما سمى مانحن فيه مفعولا
مطلعا لانه ليس مقيدا لكونه مفعولا حقيقيا يجرى جركا لمفعول به والمفعول فيه
والله والمفعول معه (قوله هو اسم ماضيه) ٣ قال ام قلب هما اسم

٣ ما اوجده الفاعل المذكور
الان فاعلية الفاعل ليست
لاستاده اليه لان في قولك
ضربت تاديا ضارية التكم
لاجل اسناد الضرب اليه
لاستاد التاديب فالاولى
تقديم ماصار الفاعل الذي
هو اول مطلوبات الفعل
بسيه فاعلا على غيره نفسه

٣ قوله (قال اما قلت ههنا
اسم بخلاف سائر الحدود
اه) اعترض بانه لا حاجة
الى ذكره لان كلامه في
قسم الاسم فلو قال ماضيه
لكان المراد الاسم قطعا
فكانه قال هو اسم فعل
مدلوله فاعل فعل مذكور
بمعناه

٤ قوله (فل يكن داخلا حتى يخرج لانه اذا فعل مضمونهم فعله هذا آه) فان قيل فلي هذا لا يكون ضربا في ضربت ضربا داخلا ايضا لانه لم يفعله بل فعل مدلوله الذي هو الحدث واجيب بانهم ﴿ ١١٤ ﴾ يحرون صفات الدلولات المطابقة على

الالفاظ الدالة عليها دون صفات الدلولات انتمضية
٥ قوله (و الضمير في معناه تأني الى اسم والى ما) قيل عوده الى ما لا يصح قطعا لان المراد به الحدث ولا معنى له واما عوده الى اسم فقيه ان الفعل لا يكون بمعناه قطعا والجواب ان المراد اشتغاله على معنى ذلك الاسم فلا محذور

٦ قوله (ويطيل هذا الحد بنحو كرهت كراحتي آه) وربما يدفع بان المراد اسم ماضيه فاعل فعل مذكور بحسب ذلك الفعل المذكور وليست هذه الامور اذا كانت، فغولاتها صادرة عن الفاعل باعتبار الفعل المذكور بل باعتبار فعل آخر من جنس ذلك الفعل

٧ قوله (فظهر انه تأنيك للصدر المضمون وحده لا للاخبار) اي لا النسبة الاخبارية التي في ضربت القهقري فكانك قلت رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم لان

بمخلاف سائر الحدود لخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل فعل المذكور (قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم او جده بالقول اي قاله فالقول في الحقيقة وان كان مفعولا لان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مفعول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلا في قوله ماضيه حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مفعول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ماضيه لكونه اسما وتأويله باللفظ يدخل في الحد جميع المعاني فان لفظ زيدا وبوم الجمعة وامامك لفظ او جده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا بوم الجمعة امامك وان اراد هو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب ٤ فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعله هذا (ويعني باسم ماضيه اسم الحدث الذي فعله ويخرج من هذا الحد نحو ضربا في ماضيت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فلا الان يقول انني فرع الابتناء بقرى مجرىه والحق به وكذا نحو مات موتا وفني فناء جار مجرى ماضيه الفاعل (واحتز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعني الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل ما لم يكن يفعله فاعل الذي هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسن الضرب (قوله مذكور) صفة فعل وكذا قوله بمعناه ٥ والضمير في معناه تأني الى اسم والى ما (قوله بمعناه) احتراز من نحو كرهت قياي فان قياي اسم ماضيه المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قياي ٦ ويطلب هذا الحد بنحو كرهت كراحتي واحببت جنني وابطضت يفضي على ان المصوبات مفعول بها ٥ قوله (ويكون لتأنيك والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالاول لا يتي ولا يجمع بخلاف اخويه) المراد بالتأنيك المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تأنيك لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأنيكا للفعل توسعا فقوله ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا ٧ فظهر انه تأنيك للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان الذين تضمنهما الفعل (ويعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضرب من لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالتقري ٨ والقرضاء والجلسة والركبة لان الفعل للصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح او الشدة او الضعف او غير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس (وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة (واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا ما حدثا او مع حذفه نحو اعمل صالحا اي عملا صالحا ومنه ضربت ضرب

التقري ضرب من الرجوع صحاح ٨ قوله (والقرضاء) القرضاء ضرب من القعود يدوم بقصر (الامر) وهو جلسة المختص الا انه يحتج بيده مكان الثوب

الامير لآك حذف الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لآك لاتصل فعل غيرك (واما ان يكون اسما صريحا مبنيا كونه بمعنى المصدر اما من نحو ضربته انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اى نحو ضربته اى ضرب واما في اصل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقدمت خير مقدم لان ايا واصل التفضيل بعض ما يضافان اليه كما يجرى في باب الاضافة (ويجوز ان يكون هذا ٩ مما حذف موصوفه اى ضربا اى ضرب وضربا اشد ضرب (واما في بعض اوكل نحو ضربته بعض الضرب اوكل الضرب او غيره من في القطن نحو ضربته انواعا او اجناسا (واما ان يكون مصدرا مثنى او جموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اى مختلفين قال تعالى ﴿ وتظنون بالله الظنونا ﴾ او هو قال بالمد كاذبا اثرته الى ضرب معهود شديد او خفيف او غير ذلك تقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في عدد القرفصاء والقهقري في رجع القهقري مصدر بنفسه كما ذكرنا عند ميبوه (وقال المبرده في الاصل صفة المصدر اى القعدة اقرصا والرجوع القهقري (وعند بعض الكوفيين هو تصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكأنه قيل تقهقري القهقري وتقرص القرفصاء ونحوه وعدم سماع وقوع هذا الاسماء صفاتى وعدم سماع اضافها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ويعنى بالعدد ما يدل على عدد المرات مينا كان اولا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربا او مصدر موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح يميز بالمصدر نحو ضربته ثلاث ضربات قال الله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا (ويجوز ان يكون الجرد صفة لمصدر محذوف اى ضربا الفا (واما الة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط لحذف المصدر المراد به العدد واقیم الة مقامه دالة على العدد بافرادها (وكذا في ضربت ضربتين بسوط او ضربت بسوط وضعت الة مقام المثنى والمجموع مثاة ومجموعة فقبل ضربت سوطين واسواطا وتثنيها وجمعها تثنية المصدر وجهه لاثنية الة وجمعها لآك ربما قلت ضربته سوطين واسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك تثبت الة وجمعها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع (ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط لحذف المضاف واقیم المضاف اليه مقامه (وقد اجتمع في هذا القسم اى فيما قام فيه الة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربين وضربوا فاصدا اختلاف الانواع (قوله فالاول لايتنى ولايجمع (اذا المراد بالتاكيد ما تضمنه الفصل بلا زيادة طيه ولم يتضمن الفعل الا لماهية من حيث هى والقصد الى الماهية من حيث هى يكون مع قطع الطر عن قتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع الضم الى نترتها فتقصا (قوله

٩ اى كل واحد من مثالي ما يمين
كونه بمعنى المصدر بالاضافة

بـخلاف أخوه (يعنى النوع والعدد وذلك لأن النوع قديكون نوعين فصاعدا وكذا قديكون
العدد اثنين فصاعدا) قوله (وقديكون بشر لفظه نحو قدمت جلوسا) أى قديكون المصدر بشر
لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقى الفعل فى الاشتقاق
٢ نحو قوله تعالى ﴿ وتبتل اليه تبتلا والله اختكم من الارض نباتا ﴾ واما ان لا يلاقى
فيه نحو قدمت جلوسا (ومذهب سيويه فى كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر أى
تبتل اليه وتبتل نفسك تبتلا واختكم من الارض فنبتم نباتا وقدمت وجلست جلوسا
(ومذهب المازنى والبرد والسرا فى انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لأن الاصل
عدم التقدير بلا ضرورة ملحجة اليه) واما غير المصدر فقد ذكرنا طرقا منه ومن جهة
الضمير الراجع الى مضمون ماله نحو قوله ﴿ هذا مرافقة للقران بدرسه ﴾ والروى
حسد الرشى ان يلقها ذيب ﴿ أى يدرس الدرس او الى غير مضمون ماله نحو
اجعبنى الضرب الذى ضربته او اسم الاشارة المشار به الى غير مضمون ماله نحو
اجعبنى ضربى فضربت ذلك ومن غير المصدر نحو اعطينه عطاه وكنته كلاما فانهما
ليسا بمصدرين لئى من الافعال ﴾ قوله (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا
كقوله لمن قدم خير قدم وجوبا سما ما مثل سقيا ورعا وخيبة وجدعا وحدا وشكرا
وعجبا) اعلم انه لا بد فى الواجب الحذف والجازة من القرينة (قوله ٣ جواز او وجوبا)
نصب على المصدر بفعل محذوف أى بضمه يجمع حذفه وجوبا سما ولا يثاب عليه
وبضه يقاس عليه فى وجوب الحذف قياسا (واقول الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها
ان لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ما ملقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جرا او باضافة
المصدر اليه فليست بما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعا لك الله سقيا ورعا وجدعا
جدعا وشكرت شكر اوجدت جدا (وفى نفع البلاغة فى الخطبة البكالية ﴿ نحمد
على عظيم احسانه ﴿ ونير برهانه ﴿ ونواى فضله وامثاله ﴿ جدا يكون لحقه اداء ﴿
واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصفة الله وسنة الله ووعد الله وحنانك
ودوايك اوبين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولييك وسعديك
ومعاذ الله اوبين فاعله بحرف جر نحو بؤساك اى شدت مصيقاتك اى بعد او كذا بعد ذلك
اوبين مفعوله بحرف جر نحو عقرالك اى جرحا وجدعا لك والجمع قطع الانف او الاذن
او الشفة او اليد وشكرالك وجدعاك وعجبامتك فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا
والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كالى يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط
والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف
الجر لالبيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى ﴿ ومكروا مكراهم ﴾ وسعى لها سعيها ﴿
وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لأن حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما
الفعل ويتصل به فاحتمس حذف الفعل فى بعض المواضع اما ابانة لقصد الدوام والروم
يحذف ما هو موضوع للحدوب واتحدد اى الفعل فى نحو جدالك وشكرالك وعجبا

٢ قال زين العرب فى شرح
المصباح ان العرب يستعملون
الفعول فى مقابلة القيام
والجلوس فى مقابلة
الاضطجاع ونحوه وحتى
ان النصرين يميل دخول على
المأمون وقام بين يديه قال
له المأمون اجلس فقال
يا امير المؤمنين لست بمضطجع
فاجلس قال فكيف اقول قال
قل اقم

٣ (قوله جواز او وجوبا
نصب على المصدر) الصواب
قوله سما او قياسا نصب على
المصدر بفعل محذوف وما فى
الكتاب سهو من القلم
كلا يعنى

نحن على مرة بعد اخرى
وحنا بعد حنان ونحن
ترجم وحنان كصواب
الرجة والرزق ودوايك
اى مداوة على الامر
وتدولا بعد تداول

منك ومعاذ الله وسبحان (واما التقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ وصفة الله ﴿ ووعده الله ﴾ اولكون الكلام ما يستحسن الفراغ منه بالمرحة نحو ليك وسعديك ودوايك وهذا ذك وهما جاك في المصدر مجزا لا يدري ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود التكلم من احدهما بعد المصدر لخص به فلما بينهما بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر فمع اظهار الفعل بل لم يميز فلا يقال كتب كتاب الله ووعده وعده الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحد جدالك وعقر الله عقرالك وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين المصدر الميم اما بالاضافة او بحرف الجر فلما ظهر الفعل رجع الفاعل او المفعول الى مكانه ومركزه بعد الفعل متصلا بالفعل ومعمولا له فوزانه وزان نحو قوله تعالى ﴿ ان امرء هلك ﴾ واما قولهم ٤ حررت حرده وجدت حده وقصدت قصده ونحو ذلك ونحو ذلك فليس انتصاب الاءاء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله تعالى ﴿ انزلنا من هواء ﴾ والمعنى قصدت به جهته التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه (ويجوز ان يكون المعنى حررت حرده الذي يليق به وجدته حده الذي ينبغي فيكون مضاعفان النوع كما في قوله تعالى ﴿ وقد مكروا مكرهم ﴾ وضعت فلتك وقوله تعالى ﴿ وسعى لها سعيها ﴾ (والجار والجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدأ الواجب حذفه ليلى الفاعل او المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل ٢ كانه قائم مقام الفعل كما كان ولي الفعل ٣ والمعنى هو لك اي هذا الدماءك (وكذا كل ما فيه من التبيينية المينة للمعارف نحو قوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمة فن الله ﴾ ان جعلنا ما بمعنى الذي واما التبيينية للنكرة فهي صفة لها كالجعل ما في الآية نكرة وقدين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مر حباك واحلا بفلان اي هذا الدماء تخضع لك هذا انضمت مر حبا بموضع الرحب اي آيت موصعا رحيبا وان فسرته بالمصدر اي رحب موضعك مر حبا اي رحبا فهو من هذا الباب والجملة المفسرة المندوفة المبتداء لاجل لها لانها مستأنفة * ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسن حذف فعلها للدواعي المذكورة اما ان توغل في حذف فعلها بحيث لا يتو قبحا تقدر ا بل يصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر الصائرة اسماء افعال كما يجرى في بابها نحو هيوات ورويد وشتان فتبنى لقيامها مقام المبني ولا يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه ويؤا على الفتح اكثر اذن لتبقى مبنية على الاعراب الذي استحقه حال المصدرية فيرجع اذن في استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل فيقال هيوات زيد (ويجوز ان راعي اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالها مع المصادر قال الله تعالى هيوات هيوات لما توعدون ﴿ فهو بمنزلة بعدا لما توعدون استعمالا واما في المعنى فهيوات اسم فعل

٤ قوله حررت حرده
يقول حررت حررك اي
قصدت قصدك

٢ لزوم حذف الفعل قبله
نصفه

٣ (قوله والمعنى هو لك
اي هذا الدماء لك)
والمشهور النصب على الحال

٤ ان زادت على حرفين
نصفه

هـ (قوله فيكون حاشا زيدا مصدرا مضافا) لاحرف جر حاشى كلمة قيد معنى التثنية في باب الاستثناء تقول اساء القوم حاشى زيد وهى حرف من حروف الجر فوضعت موضع التثنية والبراءة فعنى حاشى الله براءة الله وتزيده وهى قرأتان مسعود على اضافة حاشى الى الله اضافة البراءة ثم قال الله وتعت بهر البيان من يرى ويژه والدليل على تزيل حاشى منزله قراءة ابنى السلك حاشا لله بالتثنية كشاف ٦ قوله (وواهاك اى طيا) اذا تعجب من طيب شئ قلت واهاله ما احليه ٧ قوله (وى زيد آه) وى كلمة تعجب يقال وىك ووى لعبد الله واما وىه فكلمة يقال فى الاستحسان ٨ قوله (واه) اوه من كذا كلمة توجع وريعاقبو الواو الفاخا لواء آه ٩ قوله (منهم اذا الداهى المنوب) الثوب فى اذان القمر ان يقال الصلاة خير من النوم

والام بين (واما ان لا يتوصل فى حذف فعلها بل يكون فعلها مقدر ا قبلها لينصبها كالمصدر المذكورة ههنا وهذه المصادر كانها قائمة مقام الفعل كالمصدر الاول من حيث لم تستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها فلم تكن تنصب فيها نصبها بحرنا ان الفعل مقدر قبلها وبيناء الاولى عرفنا قيامه مقام افعالها (وقد يجوز فى بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعنى يكون مصدرا واسم فعل نحو وى زيد وروى زيدا وبله زيد وبله زيدا (ويجوز ان يكون حاشى من هذا الباب هـ فيكون حاشى زيد مصدرا مضافا كروى زيد بدليل القراءة الشاذة حاشا لله منونا وى يكون حاشى زيد اسم فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا فى ههنا زيد (ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصدر لم توضع افعالها نحو دفر الهى تبا وهرا اى تعسا ما بهرا بمعنى غلبة فعله فعل مستعمل فهما مثل الفهقرى والقرقصاء اعنى ان جميعها مصادر لافضل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وهرا لم يستعمل ناصبهما وبينما يحرف جر يختلف نحو القرقصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرا وهرا ايضا فضل من غير لفظهما والتقدير انت تدفرا وتعت بهرا (واما ما عيان هى الة المقامة مقام المصادر نحو ترياك وجدلا اى ربيت رما يترى وجدلا فهذا مثل ضربته وسوطا والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرا والفهقرى (ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو هنيثا اى هناء وطايبك اى عيادا وهى مثل لم تغمأ اى قياما وتعال جايوا الفرق بينهما ما ذكرنا فى القسمين المذكورين وقد قبل فى هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قبل فى قم قائما (ومنها اسماء اصوات قامت مقام المصادر كما هانك اى توجعا ٦ وواهاك اى طيبا واثا واثا اى كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها بلزم اختصار ناصب ما كان فى الاصل صوتا وان لم يكن بالجار نحو اياها اى كفلا وويها اى زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل فى باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلا صار ما لا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عنه الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه فى الغالب يكون مشتقا من مفعوله المطلق (والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون على حرفين تانيهما حرف مد نحو ٧ وى زيد وذلك نحو آها وواها وويها ويجوز اعرابها على البناء الاصلى نحو اى لكما ٨ وواه على اخواتى وآه من ذوقى (والظاهر ان وىك وويك وويك وويك وويك من هذا الباب (واصل كما هو على ما قاله الفراء بجى بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو وىك ووى له ثم خلط اللام بوى حتى صارت لام الكلمة كاخلط اللام بياق قوله فخير نحو عند الناس تنكم ٩ اذا الداهى المنوب قال يالا ٩ فصار معربا بتمامه نلأيا فجاز ان يدخل بعدها لاما اخرى نحو ويلاك لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب الابتداء قليل وويل لك كما فى سلام عليك

٣ قوله (ولا تنكأ) نكأت
الفرحة اى فترتها

٤ قوله (فرح الفؤاد فيجعا)
يجعا بكسر الياء وهم
لا يقولون يعلم بالكسر لكن
لما اجتمعت ياءان قوي
لعمل الكسر

٥ قوله (فعدك وعرك آه)
قال بعد ما ذكر هذه الامثلة
اعني فعدك وقيدك لايتك
وقعدك الله وقيدك الله
لايتك هذه مصادر منصوبة
بفعل مضمر والمعنى
بصاحبك الذي هو صاحب
كل نجوى كايقال نشدتك
الله ومعنى عراك الله احلف
بقائه الله ودوامه واذقلت
عرك الله فكأنك قلت
يتمرك الله اى باقرارك له
بالبقاء وقال في شرح
المفصل عرك الله فيه معنى
السؤال ولذلك يجاب بما
يجاب به قسم السؤال
وكذلك في فعدك الله معنى
السؤال ايضا كعرك الله

٢ قوله (وكذا فعدك الله
تقديرا) انما قال تقدير لان
فعله لم يستعمل كما مر
وسيصرح به ايضا

٣ قوله (اى اسئل الله
تعمرك او اسأل الله عرك
آه) يقال سألته الشيء
وعن الشيء ايضا

ثم جعل ويح وويت وويس كنايةات عن ويل وهذا كما قالوا قاله الله بمعنى قتله ثم
استثنوها فكثروا عنها بقاءه وكأتمه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر
قائما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه واه وغير ذلك مما سنذكره في اسماء
الافعال كما يقوم المصدر الاصل مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل (ويجوز في كل
صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان يقال بقاءه على مصدره ويكون باؤه نظرا الى
اصله حتى كان صوتا لالكونه اسم فعل فصد انت وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك
لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال بكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى
بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصله فلا ضرورة لتبنيها الى
كونها اسماء افعال (ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عرك الله وقعدك
الله بفتح القاف قال المازني سمعت كسرهما ممن لائق به وهما عند سيبويه منصوبان على
المصدر وقد استعمل فعل عرك بخلاف فعدك قال عركك الله الا ما ذكرت لنا هل
كنت جارتنا ايام دى سلم ولا يقال فعدك الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال
فيكون جوابها ما فيه الطلب كالامر والهي قال فعدك ان لا تمسني ملامة ٣ ولا
تنكأ ٤ فرح الفؤاد فيجعا وان زائدة وقال ايها النكح الزيا سهلا عرك الله
كيف يلتقيان هي شامية اذا ما سقت وسهيل اذا اسفل يماي وقد ذكر
الجوهري استعمال فعدك وعرك في القسم الذي لا سؤال فيه فان يقال فعدك لايتك
وكذا فعدك الله لايتك وقيدك الله لايتك وعرك الله ما فعلت كذا وعرك الله
ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم (قال الجوهري وقد جاء عرك الله في
غير القسم واستشهد بقوله عرك الله كيف يلتقيان وقال المعنى سألت الله ان يبطل عرك
ولم ير القسم) وقد ذكرنا انه في البيت قسم السؤال (والاصل عند سيبويه عركك الله تعمرا
لحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضادا الى المفعول به الاول ٢ وكذا فعدك الله
تقديرا ومعنى عركك اعطيتك عمرا بان سألت الله ان يعرك فلا ضمن عمر معنى السؤال
تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا فعدك الله وان لم يستعمل ان جعلتك قاعدا تمكنا
بالسؤال من الله تعالى (واجاز الاخفش رفع الله في عرك الله ليكون قاعدا اى عرك الله
تعمرا) ويجوز ان لا يكون انصاحا على المصدر ويكون التقدير اسأل الله عرك ٣ اى
اسأل الله تعمرك واسأل الله فعدك اى تعمرك وتمكينك على حذف الزوائد واسأل متعد الى
مفعولين او يكون للمعنى اسأل بحق تعمرك الله اى اعتقادك بقاءه وابديته وبفعله الله
اى نسبتك اياه الى القعود اى الدوام والتمكن فيكون انصاحا بحذف حرف القسم
نحو الله لا ضلن وهما مصدران مخبوضا الزوائد مضانان الى الفاعل والله مفعول به
للمصدرين) ويجوز ان يكون معنى فعدك الله بكسر القاف بحق فعدك اى فعدك
اى ملازمك العالم باحوالك وهو الله فله عطف بيان لفعله ويؤيد هذا التأويل
قولهم فعدك الله بمعناه فالقعد والقيد بمعنى القاعد كالحلف والحليف فعلى هذا مذهب

سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر وعلى تأويلهما بإسأل تمهرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيها مع انهما لا يستملان الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدعاء المحطاب جريا مجرى قسم السؤال لانه قد يبدأ السؤال بالدعاء للدعاء المسؤل كأنه قيل طول الله عمرك افضل كذا وكذا * قوله (وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفى او معنى نفى داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما زيد الاسير او ماتت الاسير البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا) قوله ما وقع مثبتا الى آخره هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لوجعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الاجحازا لكونه صاحب ذلك المصدر (والتاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناه نحو ما زيد الاسير وما الدهر الانقلاب وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والنون تقريبا تقريبا (وكذا ان دخل على المبتدأ نواسخه نحو ان زيدا سيرا وسيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الاسير من هذا (وانما وجب حذف الفعل لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام نحو قولك زيد يؤدى الطريد ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشايعته لاسم الفاعل الذي لادلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام والزموم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل بمشايعته فصار العامل لازم الحذف فان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه نحو زيد سير سير وما زيد الاسير كما ذكرنا في المبتدأ في قولنا فانما هي اقبال وادبار فينحى اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولعل هذا المعنى اعنى زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المصوبة التي قدمنا ان فاعلها او مفعولها بين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل لزوما تبيننا لمعنى الدوام قال * يجب لتلك قضية واقامنى * فيكم على تلك القضية اعجب * قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه ومنه سلام عليك وويل لك (قوله مثبتا بعد نفى) انما شرطهما لانه لو كان منقيا نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد نفى نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا (قوله داخل على اسم) صفة لنفى وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرط وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الاسير وما وجدتك الاسير البريد ان يكون انصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبر الفاعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعنى كون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو اى المصدر خبرا عنه الاجحازا (قوله او معنى نفى) يريد به ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا (واعلم ان هذا المصدر الذى

بعد الاول معنا فديكون منكر ا كذا ذكرناو معرطا اما بالاضافة نحو ما زيد الاسير البريد او باللام
 نحو ما زيد الاسير وكذا يحيى مكررا نحو ما زيد الاسير اسيرا قالوا فحيث حذف الضم او جوب
 لقيام الاول مقامه (قوله او وقع مكررا) فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون
 خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى ﴿ دكت الارض دكا ﴾ ولا يسطى لفظه هذه
 الفاشة لا يتكلف ﴿ قوله ﴾ (ومنها ما وقع تفصيلا لآثر مضمون جملة متقدمة مثل قوله تعالى ﴿
 فسدوا الوفاق فامانا بئد واما فداء ﴾ يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل
 او المفعول فمضمون سدوا الوفاق شد الوفاق يعني باز ذلك المضمون فآذنه ومقصوده وغيره
 المطلوب منه وسماه اثر الان القرض من الشيء يحصل بمحصل حصول ذلك الشيء كالآثر الذى
 يكون بعد المؤثر ويعنى تفصيل ذلك القرض بيان اتواعه المحتملة واعلم ان ضابط هذا القسم
 ان يذ كر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واغراض فاذا ذ كر تلك
 الفوائد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقب تلك الجملة وجب
 حذف اضافها وذلك لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن
 ذلك المصدر اعنى الجملة المتقدمة مقام ما تضمن تلك الاغراض اى اضافها المناسبة لها فلما صح
 ذلك وتكررت تلك الفوائد استعمل ذكر اضافها قبلها فلزم قيام مضمون المصدر الذى هو اغراضه
 مقام متضمناته فوجب حذفها بقوله تعالى ﴿ سدوا الوفاق ﴾ جملة تضمن شد الوفاق والمطلوب
 من شد الوفاق اقامة واسترقاق او من اوفدا فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله ﴿ فاما
 ما بعد واما فداء ﴾ وتقول فى الخبرية زيد بكتب فقرأ بعد او يعا ويعمر ويشترى طعاما ما
 يعا واما ا كلا ونحو ذلك ﴿ قوله ﴾ ومنها ما وقع التشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على
 اسم بعينه وصاحبه مثل مررت بزبد فاذا له صوت صوت جار وصراخ صراخ الكلى
 يعنى ان قوله صوت جار مصدر قائده التشبيه اذ المعنى مثل صوت جار (قوله بعد
 جملة) يعنى بها نحوه صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم يعنى هذا المصدر المنسوب
 وهو المبتدأ المرفوع وهى مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به ذلك
 الحدث وهو الضمير المجرور باللام فى مسئلتنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا اخر وهو
 ان يكون معنى ذلك الاسم المضمون للجملة الذى هو يعنى المصدر المنسوب عارضا
 لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم النقص وله هدى هدى
 الصلحاء فان الباقى اذن يكون مرفوعا لآخر لان الجملة المتقدمة لاتمل اذن على معنى
 الفعل اعنى على الحدث واكثر الحاجة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين
 الجملة المتقدمة والمصدر يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهاذا وجب
 حذفه ٢ فالاصل له صوت يصوته صوت جار اى تصويت جار قائم الاسم مقام
 المصدر لكانى اعطى عطاء وكلما وظاهر كلام سيويه ان المصدر منصوب
 بقوله له صوت لا بفعل مقدر (قال سيويه واما انتصب لانك مررت به فى حال تصويت

﴿ قوله تضمن المصدر الذى
 هو اغراضه مقام متضمناته
 هى الافعال الناصبة

(٢ قوله فالاصل له صوت
 يصوته صوت جار) الصوت
 معروف وقد صات الشيء
 يصوت صوت وكذلك صوت
 تصويتا

ومعاجة بمعنى ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهو ٣ بمعنى يصوت لانهما يدل على المصدر الحادث وعلى مقامه ذلك المصدر وقد افترق بالجملة مادل على زمان ذلك المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ امر مرت في مستلثنا فالجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي (وقد قيل ان المامل في المصدر المنصوب الاسم الذي يمتد به في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل على فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجيء في باب المصدر فهو كقول عبت من ضربك ضرب الاميراي من ان ضربت ضرب الامير وكقولك ضربك ضرب زيد خير من ضرب عمرو وضربه (وفي هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل على الفعل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه ويو اسم لو قلت مررت فاذا لم ان يصرخ صراخ التكلبي بمعنى له صراخ لان معنى له ان يفعل اي يصح وقوع الفعل منه ولا يتبع وليس قطعاً بوقوع الفعل بخلافه صراخه قطعاً بمحصل الفعل (وعلى الوجهين الآخرين لا يكون من هذا الباب لان مامله ظاهر ويحوز ان يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلاثة في نحو قوله تعالى ﴿ صنع الله ووعده الله وكتاب الله وصبه الله ﴾ لان قبلها ما يؤدي معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة بالذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها (واجاز فيرسيويه رفع هذا المصدر المنصوب اعني نحو صوت جار وصراخ التكلبي ام على البديل ٤ واملع الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف ٥ اي مثل صوت جار فحيض اذن تعريفه مع كون الموصوف غير معرفة لان مثل لا يعرف بالاضافة وبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخوزيد على الوصف اي مثل اخي زيد ورد عليه سيويه وقال لوجاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وقال فير الخليل هو جامد مأول بالمشق اي له صوت منكر كقولك مررت برجل اسد اي جرى ومثله قليل كما يجيء في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لآخر فاذا انتصب المصدر اعني نحو ٦ صوتا حسانا لان يكون حاله في احد الثاقلين والذين في الوصف وذو الحال الضمير المستكن فيه واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفاً نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا للتوكيد المقطعي كافي جاء في زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد مالم يفده الاول ولولم يكن معه الصفة لكان تأكيده الاخير ومن جعله وصفاً مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الموصوفة حالا لان في وصفه معنى الحالية كافي قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ وهذا كقول سيويه في نحو لاماء بارد ٧ فان كررت فصار وصفاً فانت فيه بالخيار ان تثبت نون وان تثبت لم تزون جعل الثاني لكونه تكميلاً للاول موصوفاً بشئ كالوصف للاول ومن جعله بدلاً فان معنى الوصف في تابه في الظاهر لافيه ولا منع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن توكيداً لفظياً كما يجيء في باب النداء (واجاز

٣ فهو ما تد الى الجملة لانهما بمعنى الكلام ٤ او وصف البيان فان وصف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجيء في باب البديل واما على الوصف آه نسخته (قوله اي مثل صوت جار فيض اذن تعريفه مع كون الموصوف تكملة (كان يقال صوت الجار (قوله صوتا حسانا لان يكون حالا على احد الثاقلين والذين المذكورين في الوصف اي مثل صوت الجار او منكر ٧ (قوله فان كررت فصار وصفاً فانت فيه بالخيار (كما هو حكم الوصف في لارجل ظريف وظرفيا ٧ فان كرر مني لا يلا فصل بين الاسم وذلك المكرم وصف الثاني نحو لاماء بارد فان تثبت ينت الثاني نظرا الى كونه تكميلاً لفظياً وان تثبت امر بترضا ونصبا وذلك لانهما وصف صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموصوفة في قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ والاعراب في المكرر الموصوف اولى نظر الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب

الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا ما على المصدر وعلى الحال وانما اختار سيبويه
 الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومناه فالاول ان يجعل الثاني
 مع تابعه تابعا للاول حتى يكون تابع الثاني كتابت الاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة
 صفة للمصدر المضمون من غير تكرار المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر
 الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسناى صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة
 من صاحب الاسم الذى يعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان لتشييد وصفه ولا كما
 ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوت جار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست
 اذن كالقفل تخلصها ما اسند اليها الحدث معنى ولا بد الفعل من مسند اليه وقدا جازوا النصب فيه
 على المصدر والحال كما هو روى في بيت رؤي * ٧ فيها ازدهاف ايعازدهاف * نصب
 ايعامع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله
 * قوله (ومنها ما وقع مضمون جملة لا يحتمل لها غيره) مثله على القدرهم اعترا فويسمى
 (يؤكد نفسه) يعنى يكون المصدر مضمونا لجملة لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر
 الا ذلك المصدر فلا يحتمل لها اذن من المصادر الا ذلك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر
 يؤكد نفسه باعترا فاقبله على القدرهم اعترا ف يؤكد الا اعترا ف الذى تضمنته الجملة المذكورة
 كما ان المصدر يؤكد نفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اى
 الفعل من دون افعال لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان (واما في مسئلتنا
 فالاعترا ف مضمون الجملة الاسمية بكملها لا مضمون احد جزئها (ومنه قولهم الله اكبر
 دعوة الحق لان الله اكبر اول اذان الذى هو الدعاء الحق اذ هو دعاء الى الصلاة
 فدعوة الحق كرجل صدق وجار سوء ومنه قوله * انى لامنحك الصدود واننى *
 فيما اليك مع الصدود لا ميل * لان قسما بمعنى التأكيد هو الحاصل في الكلام السابق
 بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذى يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر
 نصا ومنه صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص
 على معانى هذه المصادر ويحى بالمصادر مضافة الى الفاعل لانه حصل اليأس من اظهار
 فعلها كما تقدم في مثل هذه المصادر ضابطان اوجب حذف افعالها الاضافة المذكورة
 وكونها تأكيدا لانتها ولا يمنع في كل ما هو تأكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة
 المتقدمة عاملة فيه لياتيها عن الافعال الناصبة وتأديتها معناها كما قلنا في نحو زيد صوت
 صوت جار فلا يكون من المنصوب باللازم اختاره * قوله (ومنها ما وقع مضمون
 جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى تأكيد الغيرة) اعلم ان قولك زيد قائم حقا
 مثل رجوع زيد القهقري فان المصدر في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول
 جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل * ثم اعلم ان المؤكد لغيره في الحقيقة
 مؤكد لنفسه والافليس بمؤكد لان معنى التأكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن
 الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه ويان كونه * مؤكدا لنفسه

٧ قوله (في بيت رؤي فيها
 ازدهاف ايعازدهاف)
 الزهف الخفة والترقيق
 ازدهاف اى استجبال وتقسم
 ومنه قول رؤي فيه ازدهاف
 ايعازدهاف نصب ايعامع على
 الحال صحاح واوله * لولا
 توقي على الاشراف *
 * الجنى في الشفب الشفباف *
 في مثل مهوى هوة
 الوصاف * قولك اقوالا
 مع الخلاف * فيها ازدهاف
 ايعازدهاف * والله بين
 القلب والاضعاف * اى
 لولا انى اتوقى لم يمت في
 في الهوى البعيد في مثل هوة
 الوصاف وهو به مثل عند
 العرب قولك يدل من التاء
 في الجنى فيها ازدهاف اى
 في تلك الاقوال تصارع الى
 الحلف والله اى هو بين
 القلب وما يحويه فلا ينبغي
 عليه ما تضمنه اياها الاب
 يخاطب اياه بهجاء اودعوه
 الحق اذ هو دعاء الى تحفه
 ٢ على التفصيل ان قولهم
 الحق في جميع نهفه

ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ما هو في معنى القول قال تعالى ﴿ ذلك عيسى بن مريم قول الحق ﴾ وقولهم هذا القول لا قولك اى هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول ما فيه مصدرية اى قولاً غير قولك (ومعنى هذا زيد كعنى قوله * انا ابو اليهم اى هذا هو ذلك المشهور المدحج لا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا زيد قائم حقاً اي قولاً حقاً) (وكذا هذا عبد الله حقاً والحق لا الباطل ٣ وكذا قول ابى طالب * اذا لا تبعنا على كل حالة * من الدهر جدا غير قول التهازل * اى قولاً جداً) (وكذا قولك لا فعلته البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يدولى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها الطر ٤ وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بان تقعله وقطعت به قطعة ثابتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للمهد اى القطعة المعلومة منى التي لا تردد فيها فقول التقدير الاصلى في مثل هذا المصدران يجعل الجملة المتقدم مفعولاً بها قلت وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً قلت بيان النوع فقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة فهى وقوله فعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة خبرية قولاً حقاً مطابقاً للحارج) (وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة نصاً بحيث لاحتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق) (واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو تقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يتنع عقلان لا يكون مدلول اللفظ ثانياً) (وكذا ما يحتمل بعد الامر والنهى من المؤكد لغيره كالبينة يدلان عليه دلالة نص لان الامر قاطع بطلب الفعل والتامى قاطع بطلب تركه) (واما قولهم * اجدك لا تفعل كذا قال * اجد كلاً لا تقضيان كرا كما * ولا يستعمل الامع الذى ليس مؤكداً للفعل المذكور بعده ٦ كما توهم بعضهم اذ لو اكد قوله جدياً كونه لا تقضيان كرا كالكلام مؤكداً لمضمون المفرد اعنى الفعل بلا قائل فيكون نحو رجع زيد القهقرى لان عدم القضاء يصحكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهرى وغيرها) (فان قلت جدياً مضمون عدم قضاء الحاطين لان ذلك قد يكون جداً وقد يكون هراً لا فيكون مؤكداً للجملة لا للفرد) قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء اسندته الى الحاطين او غيرها ويعارض بنحو زيد رجع القهقرى فان القهقرى في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فبتان جدياً مبين لمضمون المفرد ونحن انما جملنا المصدر مؤكداً لغيره اذا اكد معنى القول الذى هو مضمون الجملة لكونها وقوله (ولا يجوز ان يقدر اجدك اقول لا تقضيان كقدرنا في بيت ابى طالب اقول لا تبعنا على كل حالة جد الفساد المعنى فصب اجدك اذن بطرح الباء والمعنى اجدك كذا قال الاصمعي ومثله قوله * احقا بنى ابنا سلى بن جندل * تهددكم اياى وسط الجالس * اى اى حق * ومعنى حقاً وجدك متقاربان اقول انتصابه

٣ قوله (وكذا قول ابى طالب اذن لا تبعنا على كل حاله آه) هذا من قصيدة له فى مدح النبي عليه السلام واوله * فوالله لو لا ان احق بسبة * تحير على انشاخنا فى الحافل * ومعنى تحير اى ترجع ٤ قوله (وكذا قولهم افعله البتة آه) وقطعت همزة البتة على خلاف القياس ٥ اوله * خليلي هيا طاماً قدر قدتما ٦ قوله كما توهم بعضهم آه) كالز مخبرى والمعنى فى الايضاح قوله (اجدك واجدك بمعنى ولا يتكلم به الاضفاً قال الاصمعي معناه اجد منك هذا ونصبه على طرح الباء قيل ما اتاك فى الشعر من قولك اجدك فهو بكسر الجيم واذا اتاك بالواو وجدك فهو مفتوح ٥ قوله (ومعنى حقاً وجدك متقاربان) جد فى الامر يجد ويجدو كذا اجد

على الحال ٢ كافي فسلته جهده على الخلاف الذي يحى فيه (والعامل في اجد كالفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدرا بآلان لها صدر الكلام) ويجوز ان قال هو بقدر اجد ان جدنا من ميسال من الجدية وهو لا تقضيان فيكون اذن بما يجب حذف فله بضابط اضافته الى الفاعل فقتين لك بما قدما ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان تكون مدلوله الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كافي للمؤكدة لنفسها ويقوى ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم خير حق او هو عبدالله قولاً باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم في نحو متى زيد قائم تلك ان تلك مصدر مؤكد لغيره كقفا في قولك زيد قائم حقائليش بشئ ادليس قولك زيد قائم دالا على غن الخاطب نصا فاقصاه بنزع الخافض كاقيل في اجدك او على المصدر لكنه غيره وكذا ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله (فأذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمل هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه فصلا لك انما تؤكد بمل هذا التأكيد اذا توهم الخاطب ثبوت تقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكذلك كدت باللفظ النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولقيضه هو اى غير المحتمل فذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا بد كر التل هذا الغرض فيسمى توكيدا لنفسه وهذه عبارة التأخيرين وسيبويه يعنى المؤكد لنفسه التأكيد كذا خلاص والمؤكد لغيره التأكيد العام (وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اى التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشئ لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا كالنفس) وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالتأنيبين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمين مقامه اعنى قبل المصدر فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالصامتين الضعيف (قال الزجاج ولا يتنع التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا لا ارى بأسا بارتكاب كون الجملتين بنفسهما صامتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا تقدم المصدر ان عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب) (بالاضافة الى الفاعل في نحو صيغة الله ووعده الله للامن من اظهار الفعل مع حصول الناصب عنه بخ (قوله ومنها ما وقع مني نحو ليك وسعدك) ليس وقوعه معنى من الضوابط انى يعرفها وجوب حذف فله سواء كان المراد بالنسبة التكرير كقوله تعالى عني نمارجع البصر كرتين عني اى رجسا كثيرا مكررا لمرتين لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اى افين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل وليك معنى عند سيبويه مفرد كدى عند بونس قلب الفها ياه لما اضيف الى المضمر كالف لدى وليس بوجه لبقاء ياه مضافا الى الماها قال عني دعوت لماتاني مسورا عني فلي فلي يدي مسورا قال ابو على معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجري الساعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وصف على افني افعي بآياه واصل ليك البالك السابى اى اقيم لخدمتك وامثال ما مورس ولا يرح عن

٢ (قوله كفايته جهده على الخلاف) الجهد والجهد الطاقة وقرئ الاجهدهم بالقض والضم قال الفراء الجهد بالضم الطاقة والقض من قولك اجهد جهده في هذا الامر اى ابلغ غايته ولا يقال اجهد جهده بالضم فائدة هذه الزيادة المحقة المضروب عليها الاعتذار من دخول هذه المصادر في ضابطة الاضافة مع ان ناصبها مذكور على ما ذكره هنا شامل

٤ (قوله دعوت لماتاني مسورا آه) مسورا رجلا ولى الاول فعل من التفعيل المعنى دعوت مسورا للماتاني اى اصابني من الحاجة فلباني اى فاجابني ثم قال فلي يدي مسورا اى اقيم في طامته اقامة بعد اتمامه واكون كالتثنية الذي يديه اى اكون تحت تصرفه وحكمه

٢ قوله وقولهم دوايك اى تداول الامر دواين (تداولته الايدي) ١٢٦ ﴿ اى اخذته هذه مرة وهذه مرة

٣ قوله وهذا ذيك) الهذ

الاسراع فى القطع وفى القراءة

٤ قوله وطعنا وخضا)
الوخض طعن غير جائق
وقد وخضته بالرخ

٥ قوله ارضى وذؤبان
الخطوب تنوشى) الذئب

معروف وجهه اذؤب
وذئاب وذؤبان وذؤبان

العرب صعا ليكها الذين
يتلصصون يقال الرجل اذا

تناول رجلا لياخذ برأسه
ولحيته نأشه ينوشه نوشا

٦ قوله او نعمت عينك
نعمه اى قره) ويقال ايضا

ونعم عين ونعم عين ونعمى
عين

٧ لا يجب حذف ضله بخلاف
ما عليك فلا أنعمى عنها

معنى البتداء والخبر وصار
معنى فاعليك اصابة

داهية ومعنى فاه الى فى اى
مشاهدة ومشافها من غير ان

يفهم من المضاف والمضاف
اليه معنى ومن الجار

والجور ومعنى آخر كما كان
فى الاصل اعرب من الجملتين

ما قبل الاعراب وهو الجزء
الاول باعراب المصدر

او الحال اى فاه وهاها فلما
صارت الجملة آه ننمزه

مكأن كالقيم فى موضع والتثنية لتكرير كما فى قوله تعالى ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾

ولمضى البابا كثيرا متالبا مخذف القمل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده وردالى

التلاى ثم حذف حرف الجر من المفصول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ الحبيب

بالسرعة من التلبية فيفرغ لاستماع المأمور به حتى يمتدله ويجوز ان يصكون من لب

بالمكان بمعنى الب فلا يكون مخذوف الزاويد او ما قولهم لى بلى فهو مشتق من لبك لان

معنى لى قال لبك كان معنى سبع وسلم وبسم قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما صبح

بمعنى تزه وسلم بمعنى جملة سلماء فلم يشق من سبحان الله وسلام عليك وسعدك مثل

لبك اى اسعدك اى اصينك اسعدن الان اسعد يمدى بنفسه بخلاف الب فانه يمدى

باللام ٢ وقولهم دوايك اى تداول الامر دواين ٣ وهذا ذك اى اسرع اسراعين قال

﴿ ضربا هذا ذك ٤ وله او خضا ﴾ اى ضربا يقال فيه هذا ذك كقوله ﴿ جاؤا عني

هل رأيت الذئب قط ﴾ وهجا جيك اى كف كبتين كلها مصادر لم يستعمل الا لتكرير بخلاف

حنائك ومثلا حوايك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال ﴿ ضالت حنان ما لى

بك هاهنا اذ ونسب ام انت بالحق عارف ﴾ ومعنى حنايك اى تحن تحننا بعد تحنن (ومن

المصادر الواجب حذف فعلها قياما ايضا كل ما كان توخيها مع استفهام كان ولا تخوف قوله

﴿ ارضى وذؤبان الخطوب تنوشى ﴾ وامكرا وانت فى الحديد وقيام قدم الله

واقياما وقد قدس الناس (واما وجب حذف الفعل فيه حرصا على ارجاء الموحى عانكر عليه

وقد استعملت الصفات مقام المصادر فى التوبيخ نحو اقائم وقد قدس واقائم قدم الله

وقد قدس الناس وكذا قولهم اتقيا مرة وقبسا اخرى وقد قيل انها احوال كما يجرى
فى باب الحال وما يشبه ان يكون قياسا كل مصدر عطفا على جملة بالواو والمراد
بالعطف تأكيد المطوف عليه وتبيينه كما يقول الحبيب لطلب نعم ونعمة عين اى افضل
وانعم عينك انما اى اقرها فحذف الزاويد واصل الى المقول ٦ او نعمت عينك
نعمه اى قره وهذا مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لافضل ذلك
ولا كيدا ولاهما وهو مصدر كاد اى قرب وضال ايضا لا كودا ولا كادة ويقول اراد
على التامى لافضل ذلك ورغبا وهو انا ويقول واخذت ولا اعتداء الغراب ﴿
واخذت ولا اعتداء القطا اى لا واخذت اعتداء الغراب بل اسرع من ذلك
(واما وجب حذف الفعل فى هذه المصادر لدلالة المطوف عليه على الفعل المقدر
واضافته منه) ومن القياسات نحو ﴿ وتدل اليه تبيلآ ﴾ عند ميبوه وهذا آخر القيادات
وقسأت الجملة قائمة مقام المصدر وهى فاعل فليك اى فاه الداهية والمعنى ذهبت
دهيا والاصل فوها ليك اى الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول فى الحال كلمته فاه الى فى
اى مشافها ويجوز ان تكون هذه ايضا بمعنى المصدر اى كلامه مشافهة الا انه ٧ لا يجب
حذف ناصبه كما وجب ذلك فى فاعل فليك م جعلت الجملة التى هى فوها لفيك بمعنى
المصدر اى اصابة داهية فأنعمى عنها معنى البتداء والخبر وكذا صار معني فاه

الى في اى مشافهة او مشافها من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن
الجار والمجرور معنى آخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعراب منها ما قبل الاعراب
وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذى صارت بمعنى وهو المصدر او الحال قيل في فوها
وفوه فاهاه وناه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانتا عليه وقيل انصاب
فاهاه على انه مفعول به اى جعل الله فاهاه الى فيك اى جعلها مشافهتك * قوله
(المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما) قوله
ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل
فيه المنصوب في ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحداثت قتلا فكانت اوقعت عدم الضرب
على زيد وكان الضرب كان شيئا اوقعت عليه الاتحاد وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه
بما لا يعقل الابه فلي قصره ينبغي ان تكون الجرورات في مررت زيد وقربت من عمرو
وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انها مفعول بها
لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في الاصطلاحهم
وكلاما في المطلق وايضا ٨ فان معنى اشترك في قولهم اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك
اياه الى زيد الابتنى آخر وهو عمرو وغيره وليس بمفعول في الاصطلاح (والاقراب
في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله
المتبث او البصو لمثبتا (يقولون اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج عنه جميع
المعولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحداثت ضربا وان
كان مفعولا لتكلم في التالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب ويقال في الثاني
انه محدث واما سائر الفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المنصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف
الجر كما يقال في سرت اليوم فرمضوا وجئت وزيدا اكرامك ان اليوم مسير فيه وكذا فرمضا
وزيدا مفعول معه واكراما مفعول به وكذا في قولك مررت زيد وقت الى زيد زيد
مرور به ومقوم اليه وزيدا في قربت زيدا وجئت زيدا وبعث زيدا مالا وكلت زيدا
طعاما وبعت زيدا ثرا وامثالها ملحق بالمفعول به بحرف الجر لانه مقرب منه
ويجئ اليه ويبع منه ومكيل له ومبغى له (وقولنا المتبث او البصو لمثبتا لزيداني
نحو ضربت زيد وما ضربت زيدا (وافعال القلوب في الحقيقة لاتعتمد الا الى مفعول
واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالعلوم في علمت زيدا قائما قيام
زيد لكن نصبها مضافا لتعلقه بمضمونها مما ولذا قل حذف احدهما لكنت كالحذف بعض
الكلمة (وباب كسوت واعطيت متعدي الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول
هذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو
معطى وناهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذا لبة مكساء ومعطو اى مأخوذة
وكذا نحو احفرت زيدا النهر زيد احفر والنهر مخفور فاعني حلت زيدا على

٨ قوله (فان معنى اشترك
في قولهم اشترك زيد وعمرو
ولا يفهم بعد اسنادك آه)
فد يقال هو مسند الى زيد
وعمر معا بحسب المعنى
المقصود والاسناد لا يسمى
تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق
بغير الفاعل كما لا ينبغي وعمرو
فاعل حقيقة وقصدا وان لم
يسم فاعلا لفظا واما قولك
ضارب زيد عمر افليس عمرو
وفيه بما قصد جهة فاعلية
بل جهة مفعولية اعني تعلق
الفعل به من حيث الوقوع

ان يكتسى الجبة ويمطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الساق في مثله بالمطوع
 المقدركا قال بعضهم اى احفرته فحفر النهر لانه تقول احفرته النهر فلما يحفره بل
 انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الجمل على ذلك الفعل المطاوع اى جعلته
 على ان يحفر النهر كما (وباب اعلتك زيدا قائما في الحقيقة متعديا لمفعولين فان العلم هو
 المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واصطبت فتصب الثاني والثالث لكونهما
 معاً متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا في حلت (وقولهم المفعول به الضمير يرجع الى الالف واللام
 اى الذى يضل به فعل اى يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى ﴿ وما أدري
 ما يفعل بي ولا بكم ﴾ وكذا الضمير في المفعول فيه ومع (٢) واما انتصاب المفعول فالفعل
 عند البصريين او شبهه بناء على انه يقوم المعنى المقضى للرفع اى الفاعلية والمعنى المقضى
 لانتصاب اى المفعولية (وقال القراء هو الفعل والفاعل) وقال هشام بن معاوية من الكوفيين
 هو الفاعل وقد ذكرنا في حد الماهل ان هذين القولين اولى بناء على ان انتصاب علامة
 القضية لعلامة المفعولية (وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال
 في الفاعل ان عاملة الاسناد على ما تقدم في قوله (وقد تقدم على الفعل) هذا الحكم
 ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء الا لمفعول معه وذلك لمرأاة
 اصل الواو اذ هي في الاصل للعلف فوضعا أثناء الكلام ويجب تأخير منصوب
 الفعل عنه ان كان الفصل بنون تأكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدا اضربن
 ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم
 والام يؤخر عن مرتبة اى الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فبنا قران في
 الظاهر (وكذا يجب تأخيره عنه لو انتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب
 موسى عيسى اذا قلت فيه عيسى ضرب موسى لئن ان المقدم مبتدا وكذا لو كان
 الناصب فعل التعجب محمدا احسن زيدا لانه لا يتصرف في مفعوله كما يجي (وكذا
 لو كان الفعل صلة للعرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحروف
 الموصولة وصلتها كما يجي في باب الموصولات (ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان
 تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضاف الى ما تضمن احدهما نحو ايم
 ضربت واى حين تركب اركب و غلام ايم ضربت و غلام من لقيت فاكسره
 (وكذا ان كان المنصوب مفعولا لائل الفاء التى في جواب اما اذا لم يكن له منصوب
 سواء نحو قوله تعالى ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر ﴾ وذلك لما يجي في حروف انشراط
 من انه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد ما ملو كان له منصوب اخر جاز ان تقدم
 ابهما شئت وتخلي الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا (وكذا ان سد
 شرط آخر مسد شرط اما نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب حالدا لم يجب تقديم المنصوب
 (ومع الكوفيين نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متأخر في التقدير من وجوه
 احدها بالظر الى غلامه لانه من تمام خبره والساقى بالظر الى ضرب لانه مفعولة

٢ قوله (واما انتصاب المفعول
 فالفعل عند البصريين) كانه
 هو الرفع للفاعل

والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بعلامه كانه لامفسرله قبله بخلاف قوله تعالى ﴿ واذنبت ابراهيم ربه ﴾ لان المصوب متأخر من جهة المفعولية فقط ٢ وبخلاف زيد ضرب غلامه فانه متأخر من جهة المفعولية والمفعولية (واجازته البصرية وهو الحق كنهه بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واى شئ اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ٣ ولا يجوز ان تقدمه قبل المفعول المتقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يضر ما هو مقدم لفظا وليس بمقدم تقديرًا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازته البصريون وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اى الفاعل اخرنا ما اتصل به المفسر فقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعمك اكل الا زيد لانك حذف الفاعل الذى هو الاصل والمهمة واحتثت بالمفعول الذى هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازته البصريون وهو اولى لان المستثنى سدمسند الفاعل :- واعلم انه لا يتوعد فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اى لا ينصب فلا يقال زيد اضرب كايحيى في المصوب على شريطة التفسير :- قوله (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة حوازا كقولك زيد المان قل من اضرب ووجوبها في اربعة مواضع الاول معاى نحو امراء ونفسه (وانتهوا خيرا لكم) واحلا وسهلا (القرينة الدالة على تعيين المذوف قد تكون لفظية كالاناء قل شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون حالية كما اداريت شخصا في يده خشية قاصد الضرب شخص فتقول زيدا (قوله امرأ ونفسه) اى دع امرأ والواو بمعنى مع اوله لطف وعلة وجوب الحذف في التماهيات كثرة الاستعمال وانما كانت معاهدة لعدم ضابط يعرف به ثبوت حلة وجوب الحذف اى كثرة الاستعمال بخلاف المادى مان الضابط كونه مادى قوله تعالى ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾ تفسيره :- وبه انتهوا عن اسليب واثوا خيرا لكم (وقال الكسائى في تقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدرة اساسا فلا يقال عبدالله المقتول اى كن ذلك (وقال الفراء لو كان على اصحابك ان جاراتك الله محسنا اى كن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهوا خيرا لم وقولهم حبسك خيرا لك ووراك اوسع لك بتقدير حبسك واثت خيرا لك ووراك واثت مكنا اوسع لك يتوى مذهب سيويه اى تقدير ائت فى الآية وكذا قوله :- ٤ فواعده مرسى مالك :- ٥ او الرزى يلهما اسهلا :- اى قولى ائت مكنا اسهلا ٥ وكذا قولهم ائت امرأ قاصدا اى ائت عن هذا واثت امرأ قاصدا وقرينة ائت فى هذه المواضع انك نهيت فى الاول عن شئ ثم جئت بعده بما انتهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان ينصب بائت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرأ قاصدا بما يجب حذفه على ماد كرميويه واورده الزمخشري فى ذلك انه رى سيويه واهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيوجب اضماره

٢ وكذا جاز زيد اضرب غلامه لانه متأخر من جهة المفعولية نضه

٣ قوله (ولا يجوز ان يقدّم قبل المفعول المتقدم على الفعل آه) واما اذا جعل زيد فاعل اراد وفى احد ضمير مستتر راجع اليه فلا مانع

٤ (قوله فواعده مرسى مالك) المرح ضمير عظام طوال الواحدة مرسحة يقال هى الآم على وزن الآع ومرسحة ايضا اسم موضع وقد يكتنى بها عن المرأة يقال مرسحة فلان م بالفتح ضمير حسن النظر مر الطم

٥ (قوله وكذا قولهم ائت امرأ قاصدا اى ائت من هذا واثت امرأ قاصدا آه) قال المصنف تقدير ائت فى هذه المواضع كما ذكره سيويه اظهر والمعنى عليه ولذلك اظهره فى مثل ائت واثت امرأ قاصدا وعد الزمخشري ائت امرأ قاصدا مما يجب الحذف فيه غلط

ولله سبحانه واثت امرا فاصدا باظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار ناصب خير الكرم
وخيرالك والاقتلافة متقاربة المعنى ومعنى امرا فاصدا اذا قصد والقصد فى الامر
خلاف التصور والافراط قال كلاً طر فى قصد الامور ذمى (قوله املا) اى اثبت
املا لاجانب وسهلا اى وطئت مكان سهلا عليك لاوعرا (وقال المرءى منصوبة
على المصدر اى رحبت بلادك مرحبا اى رحبا واهلت اهلا اى تاهلت تأهلا فقدره
فعلا وان لم يكن له كما قيل فى نحو الفقيرى على نحو ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على
وضع سهلا موضع سهلة (ومن الواجب اضمار فعلها سماجا قولهم هذا ولازعناك كأن
المخاطب كان يزعم زعما كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سياه الصدق صادر
من غيره قبله هذا ولازعناك اى هذا الحق ولا توهم زعماك ويجوز ان يكون
التقدير ازع هذا ولازع زعماك اوازعم هذا ولازع زعماك (ومنها قولهم من انت
زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة يسمى زيد وكان اسم رجل مشهور فانكر
ذلك عليه اى من انت ذا كرا زيدا او تذكر زيدا واتصبا ذا كرا على الحال من معنى
من انت اى من تكون كما قيل فى كيف انت وقصة من تريد اى كيف تكون ويشال
هذا ايضا فى ذكر عظميا بسوء اى من انت تذكر زيدا وبروى زيد بالرفع اى كلامك
زيد نحو لكته فوه الى فى والنصب اقوى واشهر (ومنها قولهم عذرنا من فلان والعذر
امامعى الماذر كالسبع او المذنب كالاليم بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى ويجوز ان
يكون العذر بمعنى العذر الا ان القليل فى مصدر غير الاصوات قليل كالنكير وامامى
الاصوات ٢ كاصهيل والقيم فكثير والمذير ايضا الحال يحاويلها المرء يذير عليها
قال جارى لاتذكرى عذرى جى سرى واستفاقى على يعزى جى بين بقوله سبرى
واشفاقى الحال التى ينبغى ان يعذرفها ولا يلام عليها يقال هذا اذا اساء شخص الصنيع
الى المخاطب اى اخضر حاذرك او عذرنا اوالحال التى تعذرفها ولا تلام وهى ٣ فعل
المكروه الى ذلت الشخص اى لك العذر فى تجاوزك لسوء صفيه اليك ومعنى من فلان اى من
اجل الاساءة اليه واذا ٤ اى انت ذو عذر فى تعامله به من المكروه وهذه ما روى عن
الجبى صلى الله عليه وسلم انه قال لا يكره عذرنا من عايشة جى اى من جهة تأديبها
وتعريفها وفى الخبر جى لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم جى اى يقيموا العذر
بسبب كرهة دنوهم لمعذبتهم وهلكهم ففى من انفسهم اى من جهة انفسهم واهلاكها
وقال من يعذرنى من فلان اى من اجل ايقاى اياه اى الى عذر فى ابدائه فعل ههنا من
يعذرنى (ومنها قولهم اهلك والليل ان كان الواو فيه بمعنى مع فاعنى الحق اهلك مع الليل
اى لا يسبقك الليل اليهم وان كانت لمعطف انصب الليل بفعل اخر غير ناصب اهلكناى
الحق اهلك واسبق الليل (ومنها كليهما ونمرا اى اعطى كليهما ونمرا واصله انه قال
شخص بين يديه زيد وسام ونمرا لآخر اى عذرنى تريد مشيرا الى زيد والسام فقال ذلك
الاخر ذلك (وهما قولهم الكلاب على القرأى ارسل واحسنا وسوكيلة اى اتجمع
حننا وكل منى ولا سيما حراى اصعب كل منى ولا تركب شعبة حروا زنا تانى فاهل الليل

٤ الرحب بالضم السعة

٢ (قوله كاصهيل والقيم)
القيم صوت ضعيف كاللاين
يقال نامت القوس وصمت
ثيم الاسد

٣ (قوله وهو فعل المكروه
الى ذلك الشخص اى لك
العذر) هذا على المنين
الاولين اعنى الصادر
والعذر ظاهر واما على
المعنى الثالث فلا يصح هذا
التقدير اعنى قوله اى من
الاجل الاساءة كما لا يخفى
٤ (قوله اى انت ذو عذر
آه) هذا محمول معناه
على التقدير الثلاثة

واهل النهار اى فتأى اهل اهل واهل النهار اى اهلاك بالليل والنهار وديار الاحبة
اى اذكرها وقولهم كاليسوم رجلا اى ما رأيت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب
رجل وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجل وقد يقال كلاهما بالرفع
وتعبر اوكل شئ ولا شئ حراى كلاهما لى وكل شئ ايم ووجوب الحذف في جميع ما ذكر
وامثالها لكونها امثالا او كالتل في كثرة الاستعمال والاندال لاتغير واعلم ان المفعول به
يحذف كثيرا الا في افعال القلوب كما يحذف في بابها وكذا التثنية منه فانه لا يحذف الا مع
قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنت واجل ادلا قائدة في التثنية من دون التثنية منه
ولا يحذف الجواب به نحو ضربت زيدا في جواب من قال من ضربت اذهو مقصودا لكلام
وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين
اما منوى كما في قوله تعالى ﴿يغفر لمن يشاء﴾ اى لمن يشاء او غير منوى وذلك اما
لتعيين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى ﴿يغفرون﴾ عن امره اى يغفرون وقوله ﴿وان
تعتذر بالحل من ذى ضرره﴾ الى الضيف يجرح في عرائضها نصلى به اى يؤثر بالجرح
واما للبالغة بترك التقدير كقول فلان يعطى ويمنع قال الله تعالى ﴿والله يقيض ويبسط
فيه﴾ قوله (والناتى المادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب ماب ادعوا لفظا او تنديرا)
قوله المطلوب اقباله اى الذى يطلب منه ان يشهد بذلك بوجهه (قال المصنف المطلوب
اقباله اخرج المدوب ٣ لانه التثنية عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب ماب ادعوا
٤ اخرج نحو زيد في قولك اطلب اقبال زيد وقد تصانف المصنف بهذا الحد وقال ان
ان يخرج من المسمى المادى لاشكاله وذهب لانه لوحد بامر مسمى اى كونه موطوبا اقبال
دخل فيه زيد في اطلب اقبال زيد ولوحد بامر لفظى اى دخل عليه يا وخواهنا دخل
فيه المدوب وليس بمادى والظاهر ان جارية المجرى لظهوره لاشكاله فالناتى
عنه كل مادخله ياء وخواهنا والمدوب عنده منادى على وجه التثنية ٥ كما صرح به لما
فحص احكام المادى في الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلامه موديه اى مودى كما قال
الجزولى المدوب منادى على وجه التثنية فاذا قلت يا محمد فكلت تاربه وقول له
قال نانا مشتاق اليك ومه ٦ قولهم في المراتى لا تبع اى لا تهلك كانهم من ضمنه باليت
عن الموت تصوروه حيا فكروهوا موته فقلوا لا تبع اى لا تبذروا ولا تملك وكذا
المدوب التثنية عليه نحو واريله واثبوره واحرناه اى احصر حتى يتعب من
قطاعتك والدليل على انه مدعوه قوله تعالى ﴿لا تدعوا اليوم بورا واحدا وادعوا
ثبورا كثيرا﴾ امرهم بقول واثبورا وكذا المستغاث ماضى دخل معنى الاستغاث
وكذا التثنية منه ماضى دخله معنى التثنية فعنى ياله ويأتموه اى احضرا حتى يتعب
منكم وكذا لا يرد عليه المخصوص فانه يقول دو ماضى نقل الى معنى الاختصاص
والعارض غير متعدي هذا واتصاب المادى ٥ سيويه على انه مفعول به وناصبه
الفعل المقدر واسله عنه يا ادعوا ريدا محذوف الفعل حدثا لارما لكثرة الاستعمال
لدلالة حرف الداء عليه واودته قائدة واجاز للبرد نصب المادى على حرف الداء

٥ قوله وكل شئ ايم يقال
الامم الشئ السير
٦ قوله فان تعتذر بالحل يقال
الحل هو السنة القبط
٣ قوله (لانه التثنية عليه
لا المطلوب اقباله) التثنية
الزينة وقد فحشته المصيبة
اى وجهته وكذلك فحشته
وتجسسته اى توجهت
٤ قوله (اخرج نحو زيد
في قولك اطلب اقبال زيد
وقد تصانف بهذا) الاولى
ان يقال في قولك ليقبل زيد
فان ما ذكره مظاهر في الاخبار
فلا يكون زيد فيه مطلوبا
اقباله بل خبرا عن طلب اقباله
٥ قوله (كما صرح به المصنف
آه) حيث قال واتصابه محلا
اذا كان مفردا معرفة كقولك
يا زيد ثم قال او مندوبا كقولك
يا زيد آه
٦ قوله (ومنه قولهم في
المراتى لا تبع) رثيت البت
مرثية ورثوته اذا بكيت
وحدثت بحاشته وكذلك
اذا نظمت فيه شعرا

لده مسد الفعل وليس يعيدلانه يمال امللة الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اى بما
اتصبت المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهين فيا زيد جلة وليس المنادى احد
جزئى الجلة فتد سيبويه جزء آ الجلة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف
الداء سد مسد احد جزئى الجلة اى الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى سده مسد
هما والمفعول به ههنا على المذهين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا بد من بدون المادى
وما اورد ههنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدر او كان يعوضا منه لكان جلة خبرية
غير لازم لان الفعل مقصوده الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضى اى دعوت او ناديت
لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيها بلفظ الماضى (وقال ابو على فى بعض كلامه
ان واو اخواته اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة
من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال الداء فبوز فى ادائه
ما لا يجوز فى غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم
تقدم ذكره ولا تتكلم لان اسم الفعل لا يضر فيه ضمير التكلم (والجواب ان اسم كل فعل
يجرى مجرى ذلك الفعل فى كون فاعله ظاهرا او مضرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه
لا يبرز فى اسم الفعل شئ من الضمائر تقول صه فى المفرد الذكر والمؤنث وكذا فى
مثناهما ومجموعهما واذا كان اداة الداء بمعنى فعل التكلم استتر فيه ضميره فيكون كما
قال بعضهم فى اف انه بمعنى انضمر او تضجرت وفى اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل
لو كان اسم فعل لم يثنى دون المادى لكونه جلة (والجواب انه قد يرضى للجمله مالا
يستقل كلاما بوجوده كالجمله القسمية والشرطية والداء لا بدله من منادى واعلم انه
قد نصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يازيد دماء حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر
دعوة الحق وزيد قائم حقا اى منتصبا بعامل مقدر كاقيل فهما واجاز المبرد نصبه للحال
نحو يازيد قائما اذا ناديت فى حال قيامه قال ومنه قوله يابؤس للجهل ضرار الاقوام
والظاهر ان عامله يؤس الذى بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعنى الجهل
تقدير الزيادة اللام فهو مثل اعجبنى مجي زيد راكبا قوله (وبنى على ما يرفع به ان كان
مفردا معرفة مثل يازيد ويارجل ويازيدان ويازيدون) انما قال على ما يرفع به ليكون
ايم من قوله بنى على الضم فان نحو يازيدان ويازيدون خارج منه وما يرفع به الاسم
الضم والالف والواو (وقال الكسائى المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن
العوامل الغفلة ولا يثنى ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم فى المبتدأ بل المراد به
انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يثنى فلا بد فيه من الازرار ثم انا لو جردناه لشابه
المضاف الى ما يتكلم اذا حذف الياء ٦ ولو قصصناه لشابه غير المنصرف فرفضه ولم ننوّه
لكون فرقائه وبين ما يرفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدأ فان العامل فيه عنده
هو الخبر (قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات فى كلام العرب اكثر
فهو عده مرفوع او منصوب بلا عامل (وقال القراء اسم يازيد يازيدا ليكون المنادى
بين الصوتين ثم اكتفى يا ونوى الالف فصار كالعايات فبنى على الضم وقسم المضاف

٦ قوله (ولو قصصناه لشابه
غير المنصرف) اى لا شبيه
المنادى المعرفة بالمادى
المفرد التكررة اذا كان غير
منصرف نحو الاحمر لغير معين

لوقوع المضاف اليه موقع الف يازيدا فحركته عنده ليست نصبا ولا ادري ما يقول
 في نصب المضارع والمفرد النكرة ولم لا يجرى المضاف مجراها في كونه منصوبا (قوله
 مفردا) اى الذى لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه نحو يازيدان ويازيدون
 ويعنى بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيضم نحو
 يازيد ويارجل ويا هذا ويانت والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو ياقاضى ويا فتى
 وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء (ويونس يحذف الياء في المنقوص ويعوض
 منها توتيا فيقول ياقاضى لانه لم يسهل لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام واضافة ولا
 يحذف في بامرى من الازالة خوفا من الاجحاف بالكلمة (وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه
 موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا
 وذلك لان يازيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف مشابه لكاف في ذلك لفظا ومعنى (وانما
 قلنا ذلك لما قررنا الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف بوجه او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني
 واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالنصب كالكاف افرادا ولم يبن المفرد النكرة لانه ليس
 مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جازيا انت نظرا الى المظهر قال
 * يا بجر بن بجر يا اتسا * انت الذى طلقت تام جتنا - وجازيا اياك نظرا الى كونه
 مفعولا كما ورد في كلام ابن الاوصى يا اياك قد كفيك قاله لايه لسا اراد ان يتكلم واذا
 اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال
 * سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام * وهذا يونس بنصب رجوعا به
 الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن (وانما بنى المفرد على
 الحركة لان له عرضا في الاحراب وبنى على الضم فرقا بين حركتى المنادى العرب
 نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبني نحو يا قوم كما عملوا ذلك في نحو قبلك ومن قبلك
 ومن قبل * قوله (ويخفف بلام الاستغاثة نحو يازيد ويقع لاحاق الفها
 ولالام نحو يازيداه وينصب ماسواهما نحو يا عبد الله ويا طامعا جبلا ويارجلا لغير
 معين) هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغث به نحو يا الله ارجع منى نحويا
 للاء ويا للدواهي وهى لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب (وانما
 اخبرت من بين الحروف المناسبة معناها لمعناها اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله
 بالنداء وكذا التعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته قالام عديدة
 لادعوا والمقدر عند سيبويه او الحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز
 ذلك مع ان ادعوا متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف التثب منابه الا ترى انك
 تقول ضربى لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما قصت لام
 الجرفى المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه
 قد بلى ياما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحويا لظلوله وبالمضيف
 اى يا قوم والثانى وقوع المستغاث موقع الضمير الذى تقفع لام الجر معه للمسمى
 في حروف الجر فان عطفت بغير ياء نحو قوله - يا كاهول وللشبان للجبب * كسرت

٣ الفليقة الداهية

يالبكر) مهلهل اخوكليب
بن وائل يقال شعر
مهلهل اى رقيق قيل
انما سمى به لانه اول من
ارق الشعر
٦ من اللانسه

لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل يطفه على المستغاث وان
عطف مع ياء فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله * والعطافنا ويا رايح *
وانما يكسر لام المستغاث لمدح وقوعه موقع الضمير نحو قوله بالله للمسلمين (وقضت
اللام في التجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويتردد كسر لامة على تأويل انه
مدحوله والنادى محذوف نحو بالدواهي والبالاء والفليقة ٣) وحكى القراء عن
بعضهم ان اصل يالزيد يآل زيد ففتقف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لاآل له نحو
بالدواهي وبالله ونحوهما (وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو بالله من المم الفراق
وهو متعلق بمادل عليه ما قبله من الكلام اى استغث بالله من المم الفراق واما اللام
الداخله في المستغاث فهو متعلق بما تعلق به اللام الاولى فسمى بالله للمسلمين اخص الله
بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل
اللام المفتوحة على النادى المهدد نحو يالزيد لاقتلك قال * ٤ مهلهل يالبكر
انثروا لى كليب * يالبكر اين اين انثروا * وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه
استغاث بهم لثغر كليب واستغاث بهم لفرار تكاف ولا معنى للاستغاثة ههنا
لاحقيقة ولا مجازا (ولا يجوز دخول اللام على النادى في غير المعاني المذكورة فلو
قلت يالزيد قد كان كذا وانت تحذره لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة
والتجيب الا يوحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان توسع فيها باستعمالها
في المنادى المستغاث به والتجيب منه والمهدد (قولوا للام) قال الخليل اللام بدل
من الزيادة في اخر المستغاث به والتجيب منه فكل واحد ٦ من ياء والالف يعاقب
صاحبه في الاستغاثة والتجيب ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة حكم زيادة الندوب
فيكون مرة واوا ومرة ياء مرة الفاء كزيادة الندوب على ما يسمي (وانما صار
المستغاث به والتجيب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معربين لان علة البناء
في المنادى ضعيفة لانه لشابهته للاسم البنئ المشابه للحرف فظلت اللام المتضمنة
للحرف النداء المتضمنة لبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها بعد
من مقتضى الجر (قوله وينصب ماسواهما) اى ينصب ماسوى المفرد المعرفة
والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وماسواهما ثلاثة اقسام المضاف والمضارع له
والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع المضاف اسمائهم بدمه شئ من تمامه امام معمول
للاول نحو يا طاما جبلا يا حسنا وجهه يا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف
النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسمائهم واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين
لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب
لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا
فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيويه وكذا نقول لثلاثة وثلاثين عندى
(وقال الاندلسى وابن يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والافلا يقال عندهما
في غير العلم يا ثلاثة والثلاثون اوو الثلاثين كيازيد والحارث اذا قصد جماعة معينة

والاقلت يا ثلاثة وثلاثين نحو يار جلا وامرأة لغير معين والاول اولى لطوله قبل النداء
وارباط بعضه بعض من حيث المعنى كافى يا خيرا من زيد بل اشد وامامت هوجلة
او ظرف نحو قولك يا حليما لا يجهل ويا جوادا لا يهمل قال ٢ يا شاعر الاشاعر
اليوم مثله * جريو لكن في كلب تواضع * وقال * اعيدا حل في شعبي غريبا *
الوما لا اياك واخرابا * وقال * ادار ٣ يجوزى هجت لعين عبرة ٤ فاه الهوى
يرفض او يترق * وقال * الا يا نخلة من ذات عرق * صليك ورجة الله
السلام * فكل هذا مضارع للضاف سواء جعلته علما او لا واذالم يجعله علما جاز
ان يعرف بالقصد كافى يارجل وان لا يعرف لعدم القصد كيا رجلا فنقول في النكرة
يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلاثة وثلاثين ظرفه ويا عبدا حل في شعبي غريبا وتقول في
المعرفة يا حسنا وجهه الطريف ويا ثلاثة وثلاثين الظرفه وكان القياس في الموصوف
بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يجهل القدوس وادارا يجوزى الدراسة
لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة
على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات النكرة قبل النداء فنقول يا حليما لا يجهل
فقارا للذنوب هذا وان لم يكن المعلوم مما يكون مع المعلوم عليه اسماء لشيء واحد
بل لكل منهما اسم لشيء مستقل نحو يارجل وامرأة ولم يكن الوصف بالجملة او الظرف
فليس متبوعهما مضارعا للضاف لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فنقول يارجل
وامرأة ويارجل الطريف ولا يجوز مع قصد التعريف يارجلا وامرأة ويارجلا ظريفا
يختلف نحو يا ثلاثة وثلاثين اذ الاول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى ٥ ويختلف
نحو يا حليما لا يجهل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لاتقول في باب
لا يا حليما لا يجهل ولا غلاما من الضمان في الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما
وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا يجهل وادارا يجوزى
مضارعا للضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف نحو يا رجلا ظريفا (فان قيل اجل
الجملة او الظرف صلة لذى وقد صح وصف للمعرفة (قيل بعد الكلام اذن جدا
عن اسله زيادة الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف
حرف النداء وصرح الكسائي والفراء بجوز نحو يا رجلا را كبا لعين ٦ لجملة
من قبل المضارع للضاف حتى انها اجازا يارا كبا لعين على حذف الموصوف وفي
كلام سيبويه ايضا ما يشير بجوازه (وفيه اشكال لاستلزام لارجلا را كبا ولا يقال به
واما سائر التواضع من البذل وعلف البيان والتأكيد فلا يجوز ان يكون انشادي
بها مضارعا للضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسماء لشيء واحد كافى في ثلاثة وثلاثين
في العدد فلا يلزم من ضم متبوعاتها فساد كالزم في نحو يا حليما لا يجهل (قوله ويارجلا
لغير معين (الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا
ظريفا ونحو قوله * فيارا كبا اما مرضت فليضا * ندماى من نجران اذ لا تلقيا *
انما جاز عندهما اما لكون را كبا وصفا لموصوف مقدر اى يارجلا را كبا اولكونه

٢ قوله (قال يا شاعر
الاشاعر اليوم) هو لغير
يعلمو عباس بن يزيد
الكندى

٣ حزوى اسم موضع
بعينه واراد بجاه الهوى
الدمع لانه يبعثه ومعنى
يرفض ينصب منفردا وتر
قرقه جولانه في العين

٤ قوله (فاه الهوى
يرفض او يترق) ار
فضاض الماء ترشه يقال
رفرت الماء فتزرق اى
جاه وذهب

٥ قوله (ويختلف نحو
يا حليما لا يجهل لان الجملة
والظرف لا يكونان صفة
للمعرفة آه) ولا يصح الحمل
على الحال اذ ليس المعنى
على تقييد النداء

٦ على انه مضارع آه
نصفه

٧ اى يجوز يا رجلا
را كبا لعين

معرفة ولا يرى البصريون بأسا يكون النادى نكرة غير موصوفة لافى اللفظ ولا فى التقدير اذ لا مانع من ذلك (واجاز قلب ضم النادى المضاف وانضارع له اذ اجاز دخول اللام عليها نحو يا ضارب الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يحز دخول اللام نحو يا عبدالله واخيرا من زيد لم يحز ضمها ولعل ذلك فى المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالقرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يحز فى يا زيد ذا المال الا بالنصب واجرى المضارع للمضاف اذا صلح اللام بحرى المضاف قوله (وتوابع النادى البنى المفردة من التأكييد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف المنع دخول باعليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيدا لعائل والعائل والتحليل فى المعطوف يختار الرفع وابوعرو الضرب وابوالعباس ان كان كالحسن فكان التحليل والافتكاى عمرو والمضافة العنوية تنصب والبذل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والسلم الموصوف بان مضافا الى علم آخر يختار قوله (كان عليه ان يقول توابع النادى البنى غير المستغاث الذى فى اخره زيادة الاستغاثه ٧ فان توابعه لا ترفع نحو يا زيدا وعمر ٨ ولا يجوز عمرو لان التبوع مبنى على اتقع وكذا توابع الاسدى الجورور باللام لا تكون الاجرورة تقول يا زيدا وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور اعراب التبوع واما نحو ضرب زيد وعمرو فسيجى الكلام عليه فى باب الاضافة (وقال الاصمعى لا يوصف النادى المضموم لشبهه بالضمر الذى لا يجوز وصفه فارتفع نحو الظريف فى قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف واتصاه على تقدير اعنى الظريف وايس بئى اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله فى جميع احكامه (ثم تقول توابع النادى على ضربين اما بدل او عطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهى المنة والتأكييد وعطف البيان وعطف النسق ذواللام والضرب الاول كالننادى المستقل اى كالننادى الذى بآثره حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وكان متبوعهما مضموما او لا فتقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد ويا رجلا اذا قصدت التعريف وكذا يا عبدالله ورجلا ويا عبدالله ورجلا واذ كان مضافا او مضارعا له نحو يا زيد وعبدالله ويا عبدالله وطهلا جلا وتقول فى البذل يا زيدا خانا ويا عبدالله اخ وذلك لان البذل ساد مسد البذل منه والاول فى حكم الساقط وعطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف فاذا لم يكن معه فى اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اعنى اللام جعل فى اللفظ كالننادى المستأنف الذى يآثره النداء هذا مانص عليه سيبويه واجاز يا زيد وعمروا على الموضع اذ بين ما يآثره حرف النداء حقيقة وبين ما هو فى حكم المباشرة فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها (وعلى ما اجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع جلا على اللفظ وكذا اجازيا عبدالله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء على انه قديم يجوز فى التابع ما لا يجوز فى التبوع وكذا البذل ساد مسد التبوع وجائز

٧ قوله فان تواجد لا ترفع نحو يا زيدا وعمر آه (وكذلك يقال يا نعيميا اجعين ولا يجوز اجعون وكذا يقال يا زيدا الظريف بالنصب فقط ٨ ويا نعيميا اجعين ويا زيدا اخا فى البذل وكذا الجورور باللام نحويا لعمولولا الشبان ونحويا لزيد وعمرو ونحويا لزيد الظريف لا ترفع تواجد ولا تنصب

قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالمثله المستأنف والذي ارى ان عطف البيان هو البديل كما يحمي في باب التوابع فطرده حكم البديل نحو يا عالم زيد وبالدال بكر بالضم فحمي ويجوز في البديل ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع كما يحمي في التوابع (فان قيل فاذا كان الدل والمطوف المجرد عن اللام في حكم ما بشره الحرف الباشر لشيء عهسا فليز لا رجل غلام لعمرو في البديل ولا غلام وجارية في العطف) قلت لم يطرد ذلك فيه اما لان بناء اسم لا يتركب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئي المركب مقدرا واما لان عمل لاضيف لضعف مشا بهتها لان كما يحمي في بابها الا ترى الى انزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لافها قول والى جواز انزالها بترك اسمها فاذا ضعف عن التأثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف ما على انه قد جاء لا غلام وجارية بالقع في المطوف (واما الضرب الثاني من التوابع اعني التمت واتاكيد وعطف البيان عند التمة وعطف النسق ذا اللام فقول ان كانت تابعة للسادى العرب تبعته امرا يا معارف كانت او تكرات اذ لا عمل لشيء عهسا (وقال الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للعرب انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارب وابعده الله والحارب وذلك لقوة حكم كونه في حكم المستأنف معنى وكأنه بآتاه حرف الداء كما تقول في آتائها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان انفراد التابع للعرب نحو يا خاتما زيد وقال ان هذا موضع قاطر دفيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قدمنا ان عطف البيان هو البديل فيازم اذن ضمه اذا كان مفردا تبع العرب او المبني وان كانت التوابع المذكورة تابعة للسادى المبني على ما يرتفع به سواء كان الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا فاضى ويا نى ويا هذا فلا يخلو التوابع من ان تكون مضافة او لا والمضافة اما نظمية كما في يزيد الحسن الوجه قال : يا ذا الجوفنا بمقتل شيخه : ٢ جرحتمنى صاحب الاحلام : وكذا المضارع للضائف نحو يا هؤلاء المشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال واولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا مضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع للضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب الصب كالضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب والتبعية اى المضافة مضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد يا عمرو في عطف البيان ويا زيد ذا المال في الوصف ويا عيسى كلكم في التأكيد ويا عيسى كلكم نظرا الى لفظ تميم قبل التداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا مضافة حقيقية (وابن الانباري يميز في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم تكن التوابع المذكورة مضافة جاز فيها ونصبها تقول في الوصف يا زيد انظر في وانظر في وعطف البيان عند التمة يا عالم زيد ويا فاضى التأكيد يميم اجعون واجمعين وفي المعطوف ذي اللام يا زيد والحارث والحارث واما التوكيد اللفظي فان حكمه في الاظط حكم الاول امرا يا ويا لانه هو هو لفظا ومعنى

٢ جرح بها مفعلة مضمومة
بعدها جيم ساكنة يريد
بذلك والد امرى القيس
الشاعر قتلته بنواسد

٢ قوله (لقائل يا نصر نصر نصرا) جاز في أربعة أوجه أحدها ﴿ ١٣٨ ﴾ ان يضم الاول وينصب اليه

والثالث على عطف البيان من موضع الاول او على عطف المصدر يعني يا نصر نصر نصرا او على ان الاول عطف بيان والثاني مصدر او بالعكس والثاني ان يضم الاول ويرفع الثاني على انه عطف بيان من الاول وينصب الثالث على الموضع او على المصدر واثالث ان يضم الاول والثاني على ان الثاني بدل من الاول اوتأ كيد لفظه وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر والرابع ان ينصب الاول ويحذف الثاني بالاضافة على ان يكون المضاف اليه جنسا كما تقول طمخ اخير وحاتم الجود والتكثير لتفخيم وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر او يكون الاول جنسا واساني علما فكأنه خوطب النصر بجازاة على هذا فالثالث لا يكون لامصدر

فكان حرف النداء باشره لما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال رؤبة * اتى واسطار سطر سطر * ٢ لقائل يا نصر نصر نصرا * وفي جعل ابي على وجار الله يا زيد زيد بدلا وجعل سيويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيد ان الما يفيد الاول من غير معنى التأكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التأكيد فان وصفت الثاني نحو يا زيد الطويل طويلا وعمره يضم الثاني ايضا على انه توكيد لفظي للاول موصوف او بدل منه بما حصله من الوصف كما في قوله تعالى ﴿ يا اباصية يا صيبة كاذبة ﴾ كما ذكرنا في يزيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا اذ لو كان جاز ههنا لان العلم لا يوصف به وحكي يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيدا الطويل ينصب زيد الثاني على انه توكيد مثل يا عيم اجيبن فلا يمنع اذ رضعه وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول ضلي هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف كز منهما لولم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف للاول كما يسمى في قولهم لاما ما باردا * نعم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد جلا على اللفظ ولم يجوز في المضاف عند خبر ابن الانباري لان الصب في انواع النادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للحرب في اعرابه للابتنى في بناءه الاترى انك لا تقول جاني هؤلاء الكرام بحر الصفة جلا على اللفظ بل يجب رفعا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البتائية تحدث في النادى بحدوث حرف الساء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فحة نحو لارجل فلشابة الضمة للرفعة جازان يرفع التوابع المفردة لانها كانت تابعة للرفع وقل شيئا من امتكار تبعية حركة الهمزاب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان ماضى لتحرك بشبه الرفع اى الضم بخلاف التابع المضاف اذ الماضى المضاف واجب الصب (واما ابن الانباري فلم ينظر ان تصور وقوعها موقع النادى بل نظر الى مشابهة متبوعها للرفع وتامع الرفع مرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس بعيد في القياس لكنه لم يثبت (فان قيل فلم يجوز تبعية التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في لارجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف والام لم تمنع البناء لم تمنع في الخمسة عشر (قات انما جاز ذلك في الاثنى في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشر الوصف وذلك لان معنى لارجل ظريف فيها لاطرافه في الرجال الذين فيها فالنبي مضمون الصفة فهي لفي الظرفه لاني الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف ياريد الظريف فان الماضى لفظا ومعنى هو التوابع فان الترف على انه اورد الاخفص في مسأله الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البناء نحو يا زيد الطويل ويا عالم زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدما ان عطف البيان هو البدل (قوله واخيل في العطف يختار الرفع) اى في المنسوق دي اللام وانما اختار الرفع مع تجوز الصب نظرا الى المعنى لانه نادى

مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف الداء له فالرفع اولى تنبيهها على استقلاله
معنى كما في يائها الرجل وابو عمرو بن الملا يختار الصب لانه لاجل اللام يمتنع وقومه
موقع التبوع فامتنع ان يشعل حر كنه كحركة ما يشره الحرف وكان الوجه ان ينظر
الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان تقع متبوعاتها في الاعراب لا في الياء ٢ ويلزم الخليل
واباعرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع او الصب في اتساع المذكور
مع كون التبوع فيه المضموم (قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكاخليل) اي المبرد
يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذواللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز
حذفها فكأنه اذن مجرد عن اللام ويوافق اباعرو في اختيار الصب مع لزوم اللام
كما في الصق لامتناع مباشرة حرف الداء له مطلقا فكيف يضم (ويحتاج ههنا الى
معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اي كان
في الاصل للحسن ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجلس فخلصه مختصة به من بين ذلك
الجلس ولابد ان يكون وقت استعماله ذلك الواحد قبل العلية مع لام العهد ليقيد
الاختصاص به وصار بكثرة الاستعمال عمله رئيسي ذلك باعلم الاتصاف كانت اللام
في مله لازمة لانه لم يصح علما ان مع الدم فصار كيمض حروف ذلك العلم وذلك
اماني الاسم كالتبوع والجم والكتاب واما في اصفة فكالمصنعي ومن الاعلام الاتعاقية
ما يكون بالاصافة نحو ابن عباس وابن زبیر لم يكن غالبا فاما ان يكون مقولا من
الصفة او المحدث او لا والمقول من احدهم كالعباس والحسن والحسين والفضل
والعلاء والضر تكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى
تكون كاحد اجزائها لئلا تخلت اللام في ملها بعد العلية وان لم يكن العلم محتاجا
الى التعريف وذلك لجمع الوصفية الاصلية ودرج السمي بها ان كانت متضمنة للحد
كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة لضم ٧ كالتبوع والجم لوسمي بمصاعفك ذلك
اخرجهما عن العلية واطلقتهما على السمين بها اوصافا ومن ثم قيل في المل انما سميت
هاتئلهما والصفات قبل العلية اذا اسمعت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالضارب
لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المنصاع اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف
بها ايضا نحو صوم وزور وصل وليس بجواز دخول اللام في الاعلام المتولة
عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لاتقول انك في محمد وعلى المحدث والعلية بل
يحوز دخول اللام في اكثرها وما ليس مقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل
انقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد في السمي باسمه
والكلب في السمي بكلب قالوا بنو لث في بني لث بن بكر بن مناة وان لم يكن في
الاصل المقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتصاف فيقتضيه اما ان
تضيف العلم او تعرفه باللام وان كان في اصل فعلا وايضا بمطردن قياسين قال في هذا
زيدنا يوم الغار اس زبد كيم في امض ماش الشرفين يمان ٨ وقال في رأيت الوليد بن
الزبد ميا ركا في شديد ابا حنا اخلا فعاكه ٩ واما اعلام ايمن لاسبوع كالاحد

٢ قوله (ويلزم الخليل
واباعرو نظر الى العلتين)
للخليل ان يقول اردت
ان الرفع اولى للتنبيه
على الاستقلال مع رعاية
الاتباع القليل ولا
يتصور ذلك الا اذا كان
التبوع مضموما واما
السؤال على ابي عمر
فما قل لان التبوع اذا
كان منصوبا تعين النصب
في التابع قلما واذا كان
مجرورا يحمل على لفظه
كامر

٧ قوله كالتبوع والجم
رجل جم الوجه اي
كالوجه

والاثني والثلاثاء والاربعاء والخميس فنقول الب فيلز مها اللام وقد تجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه واثنا حكمة يكونها غالبية وان لم يثبت الثلاثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة في كون الاعلام اللازمة لاماها في الاصل اجناسا صارت بالقلية اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسمك وان لم يثبت الفاظها اجناسا ولم تعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته كاعرفنا في الثلاثاء والاربعاء وربما يكون في هذه الاعلام ثابت لفظه جنسا لكن لا يعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كالمشتري في الكوكب المعين فاننا ندرى ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله فلحق بما عرف وعند المصنف ما زعمته اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولفظه كالثلاثاء والاربعاء والدبران والمشتري ليست من القوابل لان العلم الغالب ما كان جنسها صار بالقلية علما قال بل هي اسماء موضوعة لمعيناتها (واتما تركب سيويه تلك الطريقة اجراء لازم لاماها مجرى واحدا في التقدير لما امكن وكان الاكثر ثابت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالقوابل عند سيويه على اربعة اقسام احدها ثابت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصق وان عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالثلاثاء وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسية لفظه كالمشتري ورابعها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالدبران والعيوق للكوكبين لمن لا يعرف معنى العوق والدبور فيهما هذا ٩ بطوله (ومذهب المبرد ليس ما حال عليه المصنف ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلحق بهما الوصفية الاصلية فقط فكأنه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلية قال وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابى عمرو لان اللام اذن تقيد التعريف فليس الاسم بالجراد عنها فلي هذا مذهب المبرد في الحسن والصق مما اختار الرفع لان اللام لا تقيد التعريف وهذا كدثرى خلاف ما نسب المصنف اليه (قوله والمضافة المنوية) اى التوابع المضافة وهى في مقابلة قوله قبل وتوابع المبنى المفردة وليس في نسخ الكافية تقيد المضافة بالمنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح الفصل في تجويز الرفع في نحو ~~ياذا~~ ياذا الخوفا وفي نحو يا صاح ياذا الضامر العنس مع انهما مضى فان علتنا احد بهما ان صفة اسم الاشارة لا تكون الا مفردة كما يحى في باب الوصف فكأنه قال ياذا الرجل الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والخوف اسم موصول مع صلته في حكم المفردة وان كان مضار بالمضاف فكأنه قال الذى ضمرت عنه ولو كان الذى ضمرت عنه يقبل حركة لم تكن الا الرفع فكذا ما كان مثله وتزول علتاه في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الوصف

٩ كلامه نسخه

ليس باسم الإشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الى اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف انشاقا فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارفا للمضاف لكن لا يجرى تأبعا يجرى المضاف في وجوب النصب بل انما يجرى مجرأ اذا كان منادى (قوله غير ما ذكر) اى غير ذى اللام (قوله مطلقا) اى مفردين كانا اولاً وكان متبوعهما مضموماً اولاً (قوله والعلم الموصوف بابن) حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر واما بنت فليس مثلها في النداء اما في غير النداء ففي جريها مجرأها وجهان الاول المنع لان التخييف معها لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفاً بابن متصلاً بموصوفه احترازاً عن نحو يازيد الظريف ابن عمرو فانه لا يقع المنادى في منله اذ منته غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهى كون المنادى علماً احترازاً عن نحو يارجل ابن زيد وكونه موصوفاً بابن احترازاً عن نحو يازيد ابن عمرو في الدار على ان ابن عمر مبتدأ وكون ابن متصلاً كما ذكرنا وكونه مضافاً الى علم احترازاً عن نحو يازيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير قبح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير قبح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فحذفوه لفظاً بقصه وسهل ذلك كون القصة حركته المستحقة في الاصل لكونه مقعولاً وخففوه خطأ بحذف الف ابن وابنة (والكوفيون يجوزون قبح المنادى العلم الموصوف باى صفة منصوبة كانت نحو يازيد ذا المال (وبعض البصريين يجوزون قبح المنادى المفرد المعرفة علماً كان اولاً اذا وقع موصوفاً بابن الواقع بين متفق اللفظ نحو يا عالم بن العالم (والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا (ويحذف الف ابن خطأ ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو وقوله جارية من قيس بن ثعلبة * شاذ (وان اختلف احدى الشرائط لم يحذف التنوين ولا الالف خطأ والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لاثنتينهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالهما كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المتنى والمجموع ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالهما * قوله واذا نودي المرف باللام قبل ياتهما الرجل ويا هذا الرجل ويا ابهذا الرجل و التزموا رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة (نودخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معافية لتنوين فهي كالتنوين فمن نمل بناء الاسم معها كالحسة عشر واخواته والان فاستكره دخولها معطردا في المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول حلة البناء وهى وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الاخر وزيادة لا تستفكر كما في لقدوا الان على ما يجيئ في موضعهما قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين التمايزين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا الله ويا انت بل الممتنع اجتماع اداتى التعريف لحصول الاستغناء باحدهما (وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء

ولا يتم ما قال في بالله و يا عبدا لله (وقال المازني في اسم الإشارة ينكر ثم يحير بحرف الداء
الفائت من الإشارة ومن ثم لا يقال هذا اقبل اى يا هذا ولا حاجة الى ما ارتكبا اذ لا منع
من كون الشيء المعين مواجها مقصودا بالنداء و اى محذور في اجتماع مثل هذين التعريفيين
هذا (ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشئ طلبوا اسما مبهما غير دال
على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شئ اخر يقع النداء في الظاهر على
هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى تخصيصه الذي هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة
النداء ان يكون متميزا بالماهية ٢ وان لم يكن معلوم الذات فلا معنى له و ياموجود
الا ان يكنى بثلثهما من ان الخطاب مانيه شئ مما يكون في الغلاء الا انه يقع عليه اسم
الشيء والموجود وهذا مجاز وكثرنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة
المذكورة لا يشترط قطعه عن الاضافة اذ هي تخصصه نحو اى رجل واسم الإشارة
واما لفظ شئ وما معنى شئ فنهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما
بالخصيص بخلاف اى واسم الإشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا بزاله ابهامهما
بشئ اما اسم الإشارة فبالإشارة الحسية او بالوصف واما اى فياسم اخر بعده واما
ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا اراله ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك
فالأغلب ان يكون ذلك منكرا كافيا في ربه رجلا واما نحو رأيت زيدا فقليل واما الوصول
فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة (ثم نقول ان ايا القطر عن الاضافة احوج
الى الوصف من اسم الإشارة لانه كذا ذكرنا وضع مبهما مزال الابهام باسم بعده بخلاف
اسم الإشارة فانه قد يزول ابهامه بالإشارة الحسية فانه قد يقتصر على يا هذا دون
يا ايها ومن ثم يجوز بعضهم في نعمت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الطريف و اوجب
رفع نعمت اى (وفصل بعضهم في وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا
الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والاجاز لرفع والنصب نحو يا هذا الطويل
رضا ونصبا (واما المازني والزجاج فجوزا النصب والرفع في وصف اسم الإشارة و اى
قياسا على نحو يا زيد الطريف ولم يثبت (واما قطع اى المتوصل به الى النداء ذي اللام عن
الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام رايا لولم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا
ذو اللام الذي هو وصفه فلم يكثر انتبيه بنصبه حتى كونه مقصودا بالنداء كما اسكن بلزوم
الرفع وترك النصب وابدل هاء انتبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يتخلو من مضاف
اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ﴿ ايا مدعو ﴾ وليس هذا موضع التنوين وايضا
التنوين يدل من مضاف اليه معلوم مقدّر كافي قوله تعالى ﴿ ورفعا بعضهم فوق
بعض درجات ﴾ و ﴿ كلا هدينا ﴾ والتصد ههنا الابهام وهاء التنبيه ايضا تناسب
لنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم تكون اسم الإشارة اوضح من اى وصف اى به في بعض المواضع
نحو يا هذا فيقتصر عليه (واما قوله صل ياى الى نداء اسم الإشارة لان اسم الإشارة
في الاصل ما يشابه للمخاطب الى شئ فهو في اصل الوصف لغير المخاطب ولهذا يوق
فيه بحروف الخطاب كايحيى في باب قحوشى في بعض الاماكن من ان يدخله حرف

٢ وقوله (وان يكون)
اى وان لم يكن ملوما كما في
يارجلا
هذه التمهة محمولة على
التكرار

يجعله محاطا اي حرف النداء ففصل بينهما باي في بعض المواضع لتناكرهما في الظاهر
ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايها الرجل ٣ فلي ماذكرنا ليس هذا
التركيب مصوغا لاجل نداء الحرف باللام على ما اوامر اليه المصنف بل لاجل نداء اسم
الاشارة بدليل اقتضاهم كثيرا على نحو يا ايها من دون الوصف باسم الجنس
(وقال الاخفش في يا ايها الرجل اي وصول وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة
صلة اي (واما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخصيف للنادى ولا سيما اذا زيد عليه
كثتان اعني ايها (ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع اي موصولة في غير هذا الموضع
ونور كونها موصوفة كما يجيء في باب الموصولات قبل لو كانت موصولة لكنت
مضارعة لضاف فوجب نصبها (والجواب انه اذا حذف صدر صلتها قال اغلب بناؤها
على الضم كما يأتي في الموصول فحرف النداء على هذا تكون داخلية على اسم مبنى على
الضم فلم يغيره وان كان مضارعا لضاف كما في قولك يامن قال كذا (والاكثر ان على ان
ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات بالجملة
وهو الرجولية وهذا حد لتعني كما يجيء اي مادل على معنى في متبوعه (وقال بعضهم
هو عطف بيان لعدم الاشتقاق (والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجيء
في باب ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس الحرف باللام كما يأتي في باب التثنية اما
اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والحاج اليه في نعت اسماء الاشارة
بيان ماهية المشار اليه فمن ثم يقع نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات
نحو هذا العالم قبح هذا الابيض (واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من
لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت
المنتوت مع انها ككثتان بمنزلة قولك الرجل لعمود لان لفظ هذا لا يشيد الاتيين
الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد تظهر شدة احتياج
المبهم الى صفته فمن ثم لا يجوز الفصل بين التثنية والمنتوت ههنا فلا تقول هذا اليوم
الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تقريظ صفاته نحو هؤلاء الرجل
والفرس والبق (قوله والتموا رفع الرجل) اي اسم الجنس الواقع صفة لاي ٢
وهذا وان كان القياس جواز نصبه ايضا كما في يازيد الفريز لكن نهوا بترام رفض
على كونه مقصودا ابتداء فكانه باشره حرف النداء (واما الظرف في يازيد الظرف
فليس مقصودا ابتداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في تجويز نصبه
قبل قوله وتوابه اي التزموا رفع توابه اعلم ان تابع تابع المنادى عند انشاء مثل
متبوعه مطلقا ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل تابع التابع على ظاهر اعراب
التابع سواء كان المنادى اي او هذا او غيرها ٣ تقول في غيرهما ٤ يازيد الطويل ذوالجملة
اذا جعلته صفة للطويل وان جعلته على زيد نصبت ومن نصب الطويل نصب ذا الجملة
لا غير كان نعتا للطويل اول زيد واما في اي فلن التابع الذي يجيء بعد وصفه لا يتون
الا تابعا لوصف اي لانه هو المنادى في الحقيقة واي وصلة اليه فلي هذا اذا كان

٣ فلي هذا ليس نحو
ايها الرجل لاجل آه
نسخه

٢ صفة مفردة لمنادى
مضموم
٣ قال سيبويه تقول لعمود
٤ قوله (يازيد الطويل
والجملة) الوفرة الشعر
دالي شحمة الاذن والجملة
اكبر منها والجملة اكبر
من الجملة وهي التي الت
بالمكتبين

ذلك التابع مضاعفاً منوياً فالواجب الرفع نحو يا أيها الرجل ذو المال (ولا يجوز يا أيها الرجل وعبد الله لأن المظوف في حكم المظوف عليه فيجب إذن ان يكون عبد الله صفة أي ولا يجوز لأنه لا يوصف الأبدي اللام ويجوز يا أيها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا أيها الحسن الوجه وكذا يجوز يا أيها الفاضل والحسن الوجه (وان أبدل من وصف أي فإن جعل للبذل منه في حكم الطرح لم يجوز إلا ان يكون البذل مما يجوز كونه صفة لأي أعني الجنس ذاللام فلا تقول يا أيها الرجل زيدون لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جازيهاً الرجل زيد برفع زيد وصيغته في باب البذل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم زيد وزيد بالرفع والنصب (ولا يجوز نحو يا أيها الرجل زيد بضم زيد لا من أي لما تقدم ان التابع الذي يعد وصف أي لا يتبع أي (وأما إذا جئت به بـصـوص اسم الإشارة فيجوز فيه الأمران لأن اسم الإشارة قد يستند من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو المال جلا على الوصف وزيد بالضم وذا المال جلا على هذا وأنا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يميز الأجله على هذا نحو يا هذا الرجل وذو الجملة لأنك لو أجلسه على الوصف كان وصفاً لهذا واسم الإشارة لا يوصف الأبدي اللام كما قلنا في (هـ) ولا يجوز عطف المضاف لأرفها ولا نصباً على المفرد الذي هو صفة للسادي المضمون نحو يا زيد الطويل وذو الجملة أما النصب فلأن المصوب لا يعطف على المرفوع وأما الرفع فلأن حق المظوف جواز قيامه مقام المظوف عليه ولا يجوز يازيد ذو الجملة برفع ذو قال فليبق الألف والنصب عطفاً على زيد (وأجاز المازي الرفع جلا على الطويل وينع من يكون المظوف كالمظوف عليه في كل ما يجنبه ويتنوع عليه انتهى إلى قوله يازيد والحارث ولا يجوز يا الحارث (والجواب انه كان القياس امتناع نحو يازيد والحارث لكنه امتحاز لأن المنع من نحو يا الحارث اجتماع اللام لفظاً ولم يجتمعا في يازيد والحارث فهو مثل يا أيها الرجل من حيث انهما اجتماعاً في صورتين تسديرا لالفاظاً (قوله لأنها توابع مرب) يوحى إلى ان المرب لا يحل له والى انه لا يعمل على محله وترك ظاهر امرائه وفي الموضن فطر (أما الأول فلأن المتضاف إليه إضافة غير محضه محل من الأعراب مع كونه مرفوعاً نحو حسن الوجه ومودب الخدام وضارب زيد وكذا ما أضيف إليه المصدر قال بـ طلب المتعب حقه المعلوم (وأما الثاني فانه وان كان ظاهر كلام سيده مع الجمل على موضع ما ذن إليه اسم الفاعل والمفعول والصفة الشبهة والمصدر وان جاء في الظاهر ما يوجب خلاف ذلك فهو يضره حاملاً كقوله في ضارب زيد وعمر ان التقدير ضارب زيد وضارب عمر أو لا يميز في نحو حسن الوجه والبذل الرفع في المظوف كل هذا كراعاة لمخالفة التابع لظاهر امراب المتبوع إلى المحل الخفي لكنه يشكل بأنهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمر (وله ان يرتكب ان الجملة غير المؤكدة أعني عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة أعني ان مع اسم وخبره ولا تقول ان زيدا مع عطف على الاسم وكذا نقول

• قال الأندلسي
نفسه

في نحو قوله * فان لم تجد من دون عدنان والدا * ٧ ودون مدقثر عك الموائل * وقوله *
فلسا بالجل والاحدياء ان التصوب عطف على الجار والمجرور (قوله والتموار فع رفع الرجل)
كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم يجز فيه التصب كما في يازيد
الظريف (قوله وتوايه) كانه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول اي اذا
كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز في توايه ما جاز
في توايع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل في بابها الى رجل كالنعامة اذا قيل لم وجبره قيل
هو المنادى المفرد الذي يشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفة فاذا قيل فيجب ان
ان يجوز في توايه ما جاز في توايع المنادى المضموم بل مثله (قوله وقالوا يا الله خاصة) يعني لم يدخل
حرف النداء من جملة ما فيه اللام الالفاظ الله قول اعماج ذلك لا اجتماع شيتين في هذه اللام لزوما
لكلمة فلا يقال لاه الاندرا قال * بسم الله الكبار * وكونها لا من همزة لاه فلا يجمع بينهما
الا قليلا قال * ماذا الله ان تكون كظبية * ولا دمية ولا عقيلة رب رب * واما النجم والصعق
والذي وباه فان لا مهلا لاه لكما ليست بدلا من الفا وما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء
واصله الناس ولا يجتمعان الا في الشعر كقوله * ان الما ياطلعن على الناس الامتينا * الا انها
ليست لازمة اذ يقال في السعة ناس فقالوا واصله الله قال بمعنى مفعول والالاهة
العبادة والله بفتح العين اي عبد قاله بمعنى مألوه اي معبود قاله في الاصل من الاعلام
النسابة كالصعق كانه كان علما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اول من
يؤوله اي يعبد وصار مع لام العهد علما فلذلك استعمل هذه اللفظة صار تخفيف همزتها
اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهزة لقله اجتماعهما (ولا تقول
اجتماعهما يمتنع حال الضرورة كما قلنا في الناس وذلك انه قديمي الآله في السعة اورد
ابو الفرج الاصفهاني ان امية بن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبد الآله فلما
خفت الهزة نقلت حركتها الى ما قبلها كلهو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا
اللام الاولى وادغوها في الثانية ولا ندغم لو خفت نحو الالاهة بمعنى العبادة لان
التخفيف مع عروضة غير غالب كغلب في الله فكان اللامين لميلتيا (والاكثر في الله
قطع الهزة وذلك للايدان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل
وصارا بجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يواللام فلو كانا بقاء على اصلهما لسقط
الهزة في الدرج اذ همزة اللام المعروفة همزة وصل (وحكى ابو علي بالله بالوصل على
الاصل (وجوز سيويه ان يكون الله من لاه يليه لها اي استر يقال في قطع همزته
واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص بأشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مسماء
تعالى وخواصه في اللهم والله وآله وها الله ذوالله مجرورا بحرف مقدر في السعة
واقاله لتفعلن بقطع الهزة كما يجيء في باب القسم (وقوله * من اجلك يا التي تحت
قلي * وانت بجزئية بالوصل غني * شاذ ووجه جوازها مع الشذوذ

٦ قوله (فلترت عك الموائل)
وزعته ازعه وزما كفتته
٧ قوله (ودون معدا) كانه
جل دون الآخر على محل
دون الاول لان معنى لم تجد
من دون عدنان لم تجدان دون
عدنان والدا يقول قصارى
الانسان الموت فينبغي ان
يعطى موت من قبله ويردع
عن المعاصي فيقول انسب
الى عدنان او معدا فان لم تجد
من بينهما من الآباء باقيا فاعلم
انك تستصير الى مصيرهم
واراد بالموائل ما زعمه
ويكفه من حوادث الدهر
وزواجره سماها موائل
على السعة

٢ قوله يا كان تبغىالى شرا
 يشبهه الشئ اذا طلبته له وفى
 رواية ان يكسالى شرا
 ٣ فى اخره نسخ ٤ قوله
 (يا هانهن كلمة كناية عن معناه
 شئ صغير تقول فى النداء
 يا هن اقبل ويا هانهن اقبلا
 ويا هون اقبلا ولك ان
 تدخل فيه الهاء فتقول يا هانه
 كما تقول له وماله وسلطانيه
 تريد الهاميان الحركة ولك
 ان تشيع الحركة فتقول لاندالك
 فتقول يا هانه اقبل وهذه
 اللفظة مخصوصة بالنداء كما
 خص به اقل ولك ان تقول
 يا هانه اقبل بهاء مضمومة
 ويا هانه اقبلا ويا هوناه
 اقبلا وحركة الهاء فحين
 منكروه ولكن هكذا رواه
 الاخفش قوله (يا تومان
 ويا ملكهان آم) قال يا تومان
 يقال يا تومان لكثير النوم
 ولا يقال رجل نومان لانه
 يخص بالنداء المتنادى المفرد
 اذا تكرر لفظه وولى الاسم
 الثانى آخره

لزوم اللام وقوله (يا الفلامان الذى ان خرا) ٢ يا كان تبغىالى شرا (وبعض الكوفيين
 يجوز دخول ياحلى ذى اللام مطلقا فى السعة والليمان فى اللهم عوض من يا خرا كما تتركب بالابتداء
 باسمه تعالى وقال الفراما صله يا الله امنا بالخير فحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم
 لا تؤتمم بالخير ويجمع بين يا والهم المشددة ضرورة قال (انى اذا ما حدث انساء اقول يا اللهم
 يا الهما * وقد زياد ٣ ما قل * وما طيلك ان تقولى كلامه سمعت او صليت يا اللهم ما ارد
 علينا شيئا مسلما ولا بوصف اللهم عند سيوفه كما لا بوصف اخواته اعنى الاسماء المختصة
 بالنداء نحو يا هانه * ويا تومان ويا ملكهان وقل (وقد اجاز البرد وصفه لانه بمنزلة يا الله
 وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم فطر السموات والارض *
 وهو عند سيوفه على النداء المستأنف ولا يرى فى الاسماء المختصة بالنداء ما فاعلم الوصف
 على السماع مفقود فيها (قوله ولك فى مثل ياتيم تيم عدى الضم والنصب) يعنى بمثله ٦
 المتنادى المكرر اذولى الثانى اسم مجرور بالاضافة لثانى واجب النصب ولك فى الاول
 الضم والنصب قال * ياتيم تيم عدى لا بالكم * لا يلقينكم فى سورة عمر * وقال * يا يزيد يا عميلات
 الذبل * تطاول الليل عليك فآزل * اما الضم فى الاول فواضح لانه متنادى مفرد معرفة والثانى
 عطف بيان وهو البدل على ما يأتى فى باب ما نصب الاول فقال سيوفه ان تيم الثانى مقسم بين
 المضاف والمضاف اليه وهو تيم كيد لفظى تيم الاول وقدم فى توابع المتنادى المبني ان التنا كيد
 اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بانية فكما ان الاول
 محذوف التنوين لاضافة فكذلك الثانى مع اليس بمضاف (وشبهه سيوفه باللام المقصحة بين
 المضاف والمضاف اليه فى لا بال التنا كيد اللام المقدرة واتماحى بنا كيد المضاف لفظا بينه وبين
 المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لثلاث سبب كبرياء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء
 على الضم وجز الفصل به بينهما فى السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف
 اليه الا فى الضرورة وذلك بالظرف خاصة فى الاغلب كما يجئ فى باب الاضافة لانك لما
 كررت الاول بلفظه وحركته بلا تفسير صار كأن الثانى هو الاول وكأنه لا فصل
 هناك الا ترى انك تقول ان ان زيد قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف
 وتقول لا لارجل فى الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لاء التبرئة واجبة الرفع كقوله
 تعالى (لا فيها غول) وقال * فلا والله لا يلقى لاني * ولا للمهايم ابداء دواء * مع ان
 حروف الجر لا تدخل الا فى الاسم ويمكن ان يكون قوله * وصا ليالات ككما يؤتقين *
 من هذا فلا يكون فى البيت دليل على اسمية التكاف الثانية (وقال البرد ان تيم الاول
 مضاف الى عدى مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يدل من المضاف اليه التنوين كما يدل
 فى قوله تعالى (كلا هدينا) لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف
 اعنى عدى الظاهر الذى اضيف اليه تيم الثانى فكان المضاف اليه الاول
 لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه فى مثله مع اختلا المضامين نحو قوله * بين

قليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين (وقديضم في التداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء لقطع المراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم ورب عاورد في الدرة الحذف والقلب في غير التداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بادارطلباً للازدواج (قوله وبالياء وقفاً) اذا وقعت على يا غلاما فبالياء لبيان الالف كما يحى في باب الوقف واذا وقعت على يا غلامى يسكون الياء وصلاتها لوقف عليها بالسكون ايجاد ويجوز جذفها واسكان ما قبلها كما وقف على ما حذف باؤه وصلها وذلك على مذهب من وقف على الفاضى باسكان الضاد كما يحى في باب الوقف واذا وقعت على يا غلامى بفتح الياء وصلها جاز الاسكان لوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح (قوله وقالوا يا ابى ويامى) يطرد فيها ما في سائر النادى المضاف الى الياء ويزيد ان عليها يجوز ابدال الياء تاء تأنيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدلت تاء التأنيث لانها تبدل في بعض المواضع على التخصيم كما في علامة ونسابة والاب والام مظنتا التخصيم ودليل كونها لتأنيث انتقالها في الوقف هاء (وقال الكوفيون التاء لتأنيث وياه الاضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابى ويامتى ايضا) ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من التاء لترخيم فيلزم قمع ما قبلها نحو يا ابى ويام على ما حكى بونس ثلثا تلبس بتداء الابو الام بلاتاء (والفراء يقف عليها بالتاء لانها ليست لتأنيث المحض كما في اخت وبنت) والاولى الوقف بالهاء لانتساح ما قبلها كما في ظلمة وخرقة بخلاف تاء اخت وبنت فن وقف عليها بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما تفتح هذه التاء لانها بدل عن ياء حركتها الفتح لو حركت (وقال الاندلسى اصل يابى ويامت يابا ويامتا فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا تستقل فحذف واما حذفها في يابن ام ويابن عم فمحتمل لتقل الحاصل بالتركيب وقيل يابى ويامت انهما رخا بحذف التاء ثم ردت التاء مفتوحة كما يحى من نحو قوله ٢ كلبى نهم بالهمزة ناصب * وقد يقال يابى ويامت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيها اكثر لمناسبة الكسرة للياء التى هى اصلها وجازا انشا وبالتاء لانه جمع بين عوضين بخلاف يابى ويامتى فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والعوض منه ٣ (قوله ويابن ام ويابن عم خاصة مثل باب يا غلامى) المضاف الى ياء التكلم اذا اضيف اليه المتادى فهو كما اضيف اليه غيره الا الام والم اذا اضيف اليها ابن او بنت متادى فانه يجوز فيها تخفيف الياء قياسا بالحذف او القلب القيا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرها فانه لم يكثر استعمال نحو يا غلام اخى فلي هذا يجوز فيها مجاز في باب يا غلامى من الاربعة الواجه ويزيدان عليه باطراد قمع الم نحو يابن ام ويابن عم اجتزاه بالقصة عن الف لزيادة استغاله فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلام ولهذا كان حذف الياء فيها مع قمع الم او كسرهما اكثر من حذف يا نحو يا غلامى * قوله (وترخيم المتادى جائز وهو في غيره ضرورة

٢ (قوله كلبى لهم امية ناصب) هم ناصب اى ذونصب مثل تامر ولابن ويقال هو فاعل بمعنى مفعول فيه لانه ينصب فيه وينصب كقولهم ليل نائم اى نائم فيه ٣ (قوله ويابن ام ويابن عم خاصة) قد يتوهم ان الهمزة في حكم الم

انما كثر الترقيم في المنادى دون غيره لكثرة وكون المقصود في النداء هو المنادى له
 ٢ فقصده بمرعة الفراغ من النداء الاضواء الى المقصود بحذف اخرها احتباطا * قوله (وهو
 حذف في اخره تحقيفا) يعنون بالحذف التخفيف مالم يكن له موجب كما كان في باب قاض
 وعصا والافكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلاعلة وحذف
 الاحتباط مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا
 الذي ذكره ان كان حذالترخيم خرج منه ترخيم غير المادى فان اردنا الحد الشامل لجميع
 اقسامه قلنا هو حذف اخر الكلمة احتباطا جوازا فخرج منه حذف اشئون والحركة وقفا
 لانها بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف
 صار اخر الكلمة بدلالة تصاقب الالحاب عليه ويخرج منه حذف الباء في نحو يا غلام اذ
 المضاف اليه ليس اخر الكلمة الاترى الى ان مورد الالحاب ماقبله (ويخرج منه الحذف
 في باب عصا وقاض لان الحذف لالة الاحتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يدوم لانه
 واجب * قوله (وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغنا ولا جلة ويكون املا زائدا
 على ثلاثة احرف واما بناء تأنيث) شرط ترخيم المادى خمسة اربعة منها عدمية متبينة
 وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغنا ولا يكون مندوبا ولا يكون جلة
 والشرط الاخير ثبوتى غير متعين بل هو احد شرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلاثة احرف
 والثاني كونه بناء تأنيث واما يذكر المصنف مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف (واما
 لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى كالمضى (واجاز الكوفيون ترخيم المضاف
 ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله * خذوا حظكم يا لى حكمكم ٣ واذكروا * او
 اصروا والرحم بالغيب تذكر * وقوله * اباعى ولا تبعد فكل ابن حرة * سيدعوه داعى
 موته فيصيب * اى يا لى حكمته وابعروا وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كفى
 قول ذى الرمة * ديارية اذى تساقنا * ولا يرى مثلها عجم ولا عرب * وقول المتنبي *
 لله ماضل الصوارم والقبا * في عرو وباب ٤ وضية الاغنام ٥ وبعض العرب يرخم
 الجملة بحذف هجزها نحو ما بأت (والفراء والاخفش جوازا ترخيم الثلاث المتحركة الاوسط
 علما لان حركة الاوسط كالخرف الرابع فيرخان نحو رجل علما (ونقل ابن الحشاش عن
 الكوفي جواز ترخيم الثلاثى على اسكن اوسطه او تحرك ويحوز ترخيم غير المنادى
 للضرورة وان خلا من تأنيث وعلية على تقدير الاستقلال كان او علانية المحذوف
 عند سيبويه (والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله * الا وضحت
 حبسكم ٦ راما * ٧ واضحت منك ٨ شاسعة لما مالى امامة واما لم يحز ترخيم
 المضاف والمضاف اليه على اختياره البصرية ولا ترخيم الجملة عليان لانها اذا سمى بهما
 يراعى حال جزئيهما قبل العلية في استقلال كل واحد من الجزئين بغيره على ما يحى
 في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اى
 الاحراب لمراعاة حالهما قبل العلية وانحى بعد العلية عن كل واحد من جزئيهما معنى

٢ فيقصده سرمة نصه

٣ (قوله واذكروا او

اصروا والرحم بالغيب

تذكر الاصرة ماضلك

على رجل من رحم او قرابة

او صهر او معروف والجمع

الواصر والرحم القرابة

والرحم مثله

٤ (قوله وضية الاغنام)

جعلهم اغناما لانهم كانوا

جاهلين حيث حصوه فقل

بهم ماضل وقد توهم ان

الاغنام بئاء لا يأتون من

القيمة وهو البهية والاقم

هو الذى لا يفسح شيئا

والجمع قسم

٥ (قوله وبعض العرب آه

اراد عمرو بن حابس

٦ (قوله راما) اى بالية

جمع رمة

٧ (قوله واضحت منك

شاسعة (اماما) قال المصنف في

الايضاح ورده المبرد بان

الرواية وما عهدى كعهدك

يا اماما وهو من تصفاته

٨ (قوله شاسعة) اى

بعيدة

الاستقلال لان عبدالله وتأبطشرا من حيث المعنى كزيد وروعى اللفظ والمعنى معالم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاجزاء ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف آخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيها بالكسبة (ويجوز ان يطل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يترج المضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه بامر او حذف آخره دليل ان اعراب المضاف باقى والاعراب لا يكون الا فى آخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للتخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف (٨) وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يورد عليه الترخيم الذى وهو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد فى ترك ترخيم المضاف والجملة عين (وامتنع الترخيم فى المستغاث الذى فى آخره زيادة المدلان الزيادة تنافى الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة فى آخره لاطهار التجميع وتشهير المندوب وخير الزيد فيه قليل نادر (قوله ويكون اما علما زائما على ثلاثة احرف وانما اشترط العلية فى الترخيم لكثرة نداء العلم فتاسبه التخصيف بالتخيم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما القى (وانما اشترط فى العلم زيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسا مطردا على اقل اربعة العرب اى من الثلاثى بلاعلة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يودوم فان النقص فيه وان كان بلاعلة لكنه قليل غير قياسى والشذوذ لا يعا به وبخلاف نحو عم وشيخ وعصافته وان كان قياسيا لكنه بلاعلة ظاهرة ملحجة الى الحذف (فان قلت المنادى المرخم مبنى والاسماء المبينة تكون على اقل من ثلاثة احرف نحو ما ومن (قلت البناء فيه عارض فهو فى حكم العرب وضمه شبه الرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن هلاما موصوفا بالزيادة على ثلاثة فالشرط كونه بناء تأنيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علوا لازاما على الثلاثة وذلك لان وضع التاء على الزوال وعدم الزوم كافى باب ما لا ينصرف فكيفه اذنى مقضى للسقوط فكيف اذا وقع موضعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى اعنى اخر المنادى (وانما لم يبال ببقاء نحوثة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا من ثلاثة اذا التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب فالامر فيه كما قيل فى المثل * قبل البكاء كنت عابسة * ٩ وقيل النعاس كنت مضرة * ولو اعتبرنا سد التاء مسد لام الكلمة بكونه معتقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم الزوم لم يكثر بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزومه حذفه فى جمع السلامة نحو عرفتات وتقديره فى نحو الدار والشمس وليس لاثنى التأنيث هذه الاحوال (قال سيبويه كل اسم فى آخره تاء فان حذف التاء منه فى كلام العرب اكثر كان الاسم مع التاء

٨ (وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب) واما النصب الحاصل فى المضاف حال العلية فليس اثر النداء ولا باعتبار ما قبل هذه الحالة

٩ قوله (وقيل النعاس كنت مضرة) الضمر والضمر على مثال العسر والعسر الهزال وخفة اللحم يقال ضمير الفرس بالفتح والضم ايضا ضمورا واضمرته وضميرته

ثلاثة اوا كثر وسواء كان الاسم علما او لطلبه الترخيم فيه هو مل اخر غير المرخم منه
 في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء كما في قوله كلبني لهم باسمه ناصب
 * ولبل اناسيه بطي الكواكب * فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء
 وقصها (ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقوا الحقوا
 باخره الهاء فيقولون في يطلع بالطمه وقليل ما يوقف بسكون الحاء لانهم يلحقون هاء
 السكت ٢ باخر ما ليست حركة اخره اعرابية ولا مشبهة نحو حور هاء وانه وجهه
 وان لم يكن هناك في الوصل حرف يتقلب هاء في الوقف فلما حقه بما كان هناك هاء في
 الاصل اولى ويغني عن الهاء في الشمر الف الاطلاق نحو قوله * في قبل التفرق
 يا ضباعا * ولا يك موقف منك الوداعا * ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف
 الشروط الاماخذ من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيم كثرة استعماله وليس
 الطرق كرا منه لان الكرا ذكر الكروان (وقال المبرده مرخم كروان ولا ضرورة
 الى ما قال مع ما ذكرنا من المصلح الصحيح ويجوز وصف المرخم بالاعتد القراء وابن
 السراج قال * فقالوا تصال ٣ يا زى ابن عزم * قلت لهم اني خليف صدا *
 وكانهما رايا الوصف من تمام للموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم الكلمة
 بحذف شيء من جوهرها لا يزداد عليها شيء اخر من الخارج فلي هذا لا يمتنع عندهما
 بمعنى سائر التوابع * قوله (ان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان
 او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفنا وان كان مركبا حذف
 الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد) قسم ما يحذف للتخيم ثلاثة اقسام
 وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فيحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان
 في اخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انها زيدا معا لانهما معا بمعنى واحد
 لان كل واحدة في مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلا زيد تامعا حذفنا معا وهاتان
 الزيادتان سبعة اصناف زيادات التثنية نحو زيدان ويضربان علين وزيادات جمع
 المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علين وزيادات جمع المؤنث السالم نحو مسلمات
 وزيادات نحو مروان وعثمان ونيمان وحراسان وباني انصب وما شبههما نحو كوفي
 ورومي وكريسي والفاء التانيب كعجاء وهجرة الالحق مع الالف التي قبلها ٢ كافي
 حراء وعلباء (قوله اسماء هذا اذا جعلها فلاء من الوسامة اي الحسن على ما هو
 مذهب سيويه لا فضلا لجمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عار
 لامن باب حراء ٣ ورجح مذهب سيويه بان التسمية بالصفات اكثر منها بالجوهر
 ورجح مذهب غيره بان قلب الواو المفتوحة همزة لبيات الافي احد وايضا لم يثبت في
 الصفات اسماء بمعنى الجملة ولا وسماء حتى يكون اسماء علمات قولنا منه وعلى مذهب سيويه
 اذا سميت به رجلا لم ينصرف لاني التانيث وعند غيره ينصرف لانه مثل رباب اذا
 سمى به رجل في كونه قبل تسمية المؤنث به مذكرا (قوله او حرف صحيح) كان عليه
 ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة وذلك لانه لا يحذف ٤ في نحو

٢ في الوقف كثيرا تسهده
 ٢ قوله (يا زى) رخم يزيد
 بحذف الدال صدا مقبلة من
 العين اوحى من بنى اسد وقيل
 اسم فرسه ٢ قوله (كافي حراء
 وعلباء) الحراء هو اكبر
 من العظاية يستقبل الشمس
 ويدور معها كيف دارت
 ويتلون الوانا بحر الشمس
 وهو ذكرا من حيين والعلباء
 عصب الحنق
 ٣ وقديحي في التصريف
 جميع الفريقين فيه وتر
 جميعا تنسخه ٤ قوله (في
 نحو خفرانة وسعلاة) النفرانة
 الناقة القوية والسعلاة ناخيت
 الفيلان وكذلك السعلاء
 يدوقصر

عفارة وسعلاة الالةا وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فا كثر
 بها وكذا اذا كانت المدة فمزادة لم تحذف كافي ه مستح ومستح (وتقل عن الاخفش
 جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونفى بالمدة الفا واوا اياه سا كنين
 ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا يحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركين في نحو ٦
 كنهور ومشرىف لتصنيفهما بالحركة وقويهما بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما
 من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبرذون ٧ لمحقان يجر دخل اولم يكونا له ٨ كملق
 وقبط وذلك لمشاكلتهما اذن للحروف الصحيحة قلة المدة فيهما لان المد في الاغلب لا يكون
 الا في الالف والواو والياء التين حركة ما قبلهما من جنسهما (واما مذهب ورش في مد نحو الموت
 والحسين وقفا فما اتقربه وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاولى حذف المد الزائد لكن
 لما لم يكن اخرا والترجيم حذف الاخر لم يمح حذفه فلا حذف الحرف الاخير صار
 متطرفا قتيبه في السقوط ولوقال يحذف حرفان فيما قبل اخره حرف ١٠ وهو اكثر
 من اربعة لم نحو عار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تبسها على تخالف على
 الحذف في الصنفين كما ذكرنا (قوله وهو اكثر من اربعة احرف) انما اشترط هذا
 لثلاثي بعد الحذف على حرفين (والفراء يميز حذف المد ايضا في نحو سعيد وعود
 وعاد لكن لا يوجهه كما في نحو عار ومسكين ومنصور) قوله وهو اكثر من اربعة
 احرف (قيد في قوله او حرف صحيح قبله مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان
 نحو يدان ودمان وثيون وقلون ودعي يرخم يحذف زيادته لترخيم لان بقاء الكلمة على حرفين
 فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله كان كذلك كما قلنا في نحو ثبوت شاة (وذهب الجرعي الى منع حذف
 الحرفين في نحو يدان وثيون ودعي والاول اولي وانما لم يحذف زيادتا ثيون لانهما غيرتا
 بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكأنه مثل ثمود (واجاز الفراء حذف الهزة
 دون الالف في نحو جرامو المشهور حذف الزيادتين هـ) وبعضهم يجوز باجراء مفتوح الهزة
 قياسا على ذي التاء في نحو قوله كلبني لهم ابيجة ناسب بهما الوجه المنع لان اختصاص ذي التاء
 بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فصول غير المرجح منه معاملة المرخم ولا كذلك
 ذي الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهزة على لغة الضم ثلاثين بل يذكر
 (وكذلك لا يميز بعضهم لغة ترخيم المتني وجع المؤنث السالم على لغة الضم ثلاثا يتبسا
 بالفرود لا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم ٩ مطلقا وكذا لا يجوز ترخيم النسب مطلقا نحو
 زيدى اذ لو ضم لالتبس ببناء النسب اليه ولو كسر لالتبس بالضماف الى الباء وهذا
 كامنح سيويه من ترخيم نحو قائمة قاعدة غير على لغة الضم ايضا لانه مذكرا
 فيستببه واما اذا كان على فبجوز على لغة الضم ايضا اذا مذكرا لانه من لفظه فيلتبس به
 (وقال المصنف الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما كان اول) (اقول لاشك ان اللبس فيما
 قال سيويه اغلب واكثر لكونه غير على بخلاف ما ذكره غيره لان جميعها مشروط

٥ قوله (كما في مستح

ومستح) تحت الرجل
 مما اعطيه واستحسنته سألته
 العطاء

٦ قوله (كنهور ومشرىف)
 الكنهور العظيم من
 الصواب والشريف ورق
 الزرع اذا طال وكثر حتى
 يخاف فسادة فيقطع يقال
 شربة الزرع اذا قطعت
 شريانه

٧ قوله (لمحقين يجر دخل)
 الجرد دخل العظيم من الابل
 الضخم

٨ قوله (كملق وقبط الملق
 مثال القبط نبت يتعلق
 بالثجر يقال له بالفارسية
 سركه وربما قالوا الملق
 مثال القبطى الناطف
 وكذلك القبط والقبطاء
 بالضميف والمدي يقال اذا خفت
 مددت واذا شددت قصرت
 ٩ قوله (مطلقا) اى على لفتين

بالحيلة واشتهار المسمى بعلمه بما يزيل القبس في القالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه
 قرينة تزيل القبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الضم كان اولاً والاقل (والفراء
 بحذف الساكن ايضا في الاسم الذي قبل اخره ساكن ٣ نحو هرقل وبسطر على نية
 المحذوف لثلاث يشبه الحرف نحو نم واجل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف ان
 المحذوف كالملفوظ (والكوفيون يحذفون ٤ في نحو حولايا وزدرايا الاحرف الثلاثة
 اعني الالفين مع الياء التي بينهما كزيادة الجمع (والبصريون يمتزئون بحذف الالف الاخيرة
 لتحسن الياء قبله بحر كنه من الحذف (قوله وان كان مركباً حذف الاسم الاخير) لما ريد
 حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كاللفصل والكلمتان كلمتين متصلين ه
 عنده فهو اقبل لفلنك من مفاصل المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالائيام بسبب
 التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكامله فاذا رخت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل
 وفي الوقف تقلب التاء هاء في الغنئين ولا تخليه تاء لانها تاء التاء التي كانت في خمسة قبل
 ان يضم اليها عشر كما انك او سميت رجلاً بمثلين قلت في الوقف يا مسلم ياها لان التاء تطرفت
 لفظاً ولا يوقف على تاء التانيث الا في بعض الغنات (قالوا فاذا رخت انا عشر واثنان
 عشرة واثنى عشر واثنى عشرة حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون
 المحذوفة فكانت ترخم انسان واثنى ومن ثم لا يضاف اثناس عشر كما يضاف ثلاثة عشر
 واخواتها كما يجئ في باب المركب (قال المصنف فيه نظر من جهة ان الساقى اسم برأسه
 ولا يلزم من عقبه لثون حذف الالف منه حذفها مع النون (قوله وان كان غير ذلك
 فحرف واحد) اي غير ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة وذو حرف
 صحيح غير التاء قبله مدة زائدة وغير ما حذف منه كذا وهو المركب ه قوله (وهو في حكم
 الساقى على الاكثر فيقال يا حار ويا عمرو ويا عمرو وقد يجعل اسماً برأسه فيقال يا حار ويا عمرو
 ويا كرا) اي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم
 على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسماً برأسه وهو الاكثر
 لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لثمة موجه قياسية كما في عصا وقاض في حكم
 الثابت فلذا يبق ما قبل المحذوف من الحرف على حركته وان المحذوف لثمة موجه قياسية
 كان لم تقم بالاسم فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو خذودوم معتقب الاعراب وذلك
 لانهم لو قصداً لكونه كالساقى لم يحذفوه لثمة موجه نكح لما كان الترخيم لثمة قياسية
 مطردة قريبة من الانحساب لطلبهم التحفيف في الداء بقصى ما يمكن حتى فعلوا بالضاف
 الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى نقل لكونه في صورة المنقوص ما رأيت وفي نحو زيد بن عمرو
 ما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان الساء مع كثرته في الكلام ليس مقصوداً
 بالذات بل هو ثنيبه انحطاط ليصنع الى ما يجئ بعده من الكلام انسداداً له فصار
 حذف الترخيم مطرداً كالواجب فصول المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض
 ما الحذف فيه مطرد واجب (ومن جعله اسماً برأسه نظراً الى انه وان كان قياسياً

٣ قوله (هرقل وبسطر)
 هرقل ملك الروم على وزن
 خندف ويقال ايضا هرقل
 على وزن دمشق واسد
 بسطر على وزن هز برأى
 يمتد عند اللوثة
 ٤ قوله (في نحو حولايا
 وزدرايا) لكنهم يقلبونها
 همزة فيقولون يا حولاء
 على اللفظة القليلة كما سبق
 في ترخيم شفاوة وخزابة
 ه اي عند التركيب

مطرذا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوى الثبوت لم يغير مايقى الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فنحذف اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه (قال الجمهور في نحو اعطون وقاضون على هذه الفقة يا اعل وباقضى بربوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذى حذفه (وقال المصنف ونم ما قال لوقيل يا اعل وباقض في هذه الفقة لم يعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في الفقة القليلة اى لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا (ومنها اسم يبق بعد المحذوف منه حرف اصيل السكون كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسماء بفتح الهزة وكسرها والكسر اكثر وهو ثبت فسيويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف مقول يا اسماء بالفتح لانه التثني ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله ع يجب تلود وليس له اب ع وذى ولد لم يلد ابوان ع وقولهم انطلق في تخفيف انطلق وذلك لانه لا تصرف فيه بعد الترخيم بضم راءه على نية الاستقلال شابه الفعل الذى هو الاصل في التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كاتبع في الفعل وصيانة له من الكسر ما لم يكن يحول يلدوه وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المضار (وغير سيويه يحيز في نحو اسماء مرخا الكسر ايضا لساكنين ٢ على حاله على هذه الفقة اى الكثيرة كما في هرق (والفراء يحذف الراء الاولى ايضا في اسماء مع الالف قبلها والساكن المدغم في نحو ٣ ارزب بناء على اصله في هرق فاما اذا لم يكن المدغم اصيل السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لم يكن ساكنان اتفاقا منهم تقول في المسمى بضم يا تحب وفي راد ياراد وفي مضار اسم مفعول يا مضار وان لم يلزم ساكنان فالنواة يكون الساكن على سكونه اذا المدغم فيه كالثابت (والفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم ٤ فيقول يا بحر بكسر الراء ويا مقر بسكون القاف ويضع العين في مقر ولا يحذف الحرف الساكن كما في نحو ٥ خدب لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يمكن ذلك في خدب اذ لم يكن لساكن اصل في الحركة (وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم يا قاضى ويا اعل في المسمى بقاضون واعطون الا ان الفارسي فرق بينهما بان قاضى اصلا في الثبوت في بعض المواضع نحو رأيت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر في بحر فانه لم يثبت في موضع من المواضع (ومنها نحو محمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوى الثبوت بعد حذف الدال فقط فتقول يا محمود لان الواو في التقدير ليس اخر الكلمة (ومنع الفراء من ذلك لان الواو في الظاهر اخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لتلايشبه الحرف قال فاذا قصدت جعل حرف محذوف محمود في حكم الثابت حذف الواو ايضا بناء على مذهبه من تجوز يا عم وباسم وباعم في ترخيم عود وسعيد وعباد كعمر (واذا جعل المرخم اسما برأسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان

٢ وهو اولى لكونه اسما
واما ان لم يكن قبل المدغم
ساكن آخر نحو
٣ ارزب
٤ قوله (فيقول يا بحر
بكسر الراء ويا مقر بسكون
القاف وفتح العين في مقراء)
اى الراء التى هي عين الكلمة
٥ وخدب فيعين الساكن
على حاله فذهب
٢ ومنهم من يحيز بقاؤه
على حاله فذهب
٣ قوله (نحو ارزب)
ركب ارزب اى ضم
والركب منبى العانة
٤ قوله (وخدب) رجل
خدب اى ضم

٢ قوله (ويا مرو)

الر وحجارة بعض براءة

يقطع منها النار الواحدة

مروية وبها سميت المروية

بمكة

٣ قوله (ويا خزاء) اى

خزى خزاية اى اسخى

فهو خزيان

٤ قوله (كما تقول يالا

فى السعى بلات) هى

كلمة لازمة عليها التاء

٥ قوله (اسم) على

حرفين

٦ لم يرد المحذوف نصه

٨ قوله (بمجنذب)

المجنذب ضرب من

الجداب وهو الاخضر

الطويل والمجنذب ايضا

الجل الضخم

٧ وقوله (وقذعل)

القذعل والقذع الضخم

من الايل ويقال ماعنه

قذعة اى شئ

٩ قوله (وفى خضم

ياخض) خضم على وزن

يقم اسم رجل ابى قبيلة

وقد غلب على القبيلة

يزعمون انهم سمو بذلك

لكثرة الخضم وهو المضعف

فيهم

كان صحيحا اوفى حكمه نحو يا حار ٢ ويا مرو ويا قرى فى حارث ومرو وقرية وتقديرا
ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الف نحو يا قاضى ويا مشترقا فاضية ومشترة وان كان
واوا بعد ضمة كما فى فلسوة وعمود ابدلت الواو ياء والضمة كثرة نحو يا قلسى ويا قلى
وفى الكثيرة قلت يا قلى ويا قلسى لانه لم يأت فى كلام العرب اسم يمكن اخره واوقبلها
ضمة الا وقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التفاضى والادلى لا يجيى فى التصريف
فى باب الاحلال والمادى فى حكم التمكن لمروض بناءه وان كان ما قبل المحذوف ياء
او واوا بعد قحمة قلبتها الفاقول فى غيلان وتزوان يا قلى ويا قلى وفى الكثيرة يا قلى
ويا تزوا لتلك اذا نويت المحذوف لم يوازنا الفعل تقديرا حتى قلب الفاء بخلاف ما اذا
لم تنو كايحيى فى التصريف ان شاء الله تعالى (وان كان واوا او ياء بعد الف زائدة
قلبتم همزة نحو يا قحاة ٣ ويا خزاء فى شفاوة وخزاية وفى الكسيرة يا قحاة ويا خزاي
لاز كل واوا وياه تطرفت بعد الف زائدة قلبت الفام همزة كفى رداء وكساه لان مثل
هذه الواو والباء انما قلبتا الفام همزة اذا تطرقتا كايحيى فى التصريف (وان كان
ما قبل المحذوف ما فى الكلمة وهو حرف لين فان حرفت ما حذف من الاصول رددته
لما كان كى ساء فى ترخيم شاه اوفاء كاقول فى ترخيم شيهوديه يا قوشى ويا قوشى ويا قوشى
الى سكنوها عند الاخضس ويا قوشى ويا قوشى ويا قوشى حركة العين عند سيويه والاول
اولى لان تحريك العين انما كان لحذف الفاء كايحيى فى باب النسب فان الاخضس يقول
وشى وسيويه وشوى وان لم تعرف ثالب الاصول ضعفت الثانى ذا القين ٤ كاقول
يالا فى السعى بلات وان لم يكن الثانى حرف لين لم يرد للمحذوف كاقول يا قوشى ويا قوشى
فى ثبة وعدة كل ذلك لان المادى الضموم حكمه حكم العربات كما مر لايحيى فى
العربات ٥ اسم مائة حرف لين ٦ ثلاثا يقطع ذلك العين مع التنوين لما كينين فيبقى
المعرب على حرف واحد (وان ادت هذه اللفظة اى القلى الى قلب مالا يكون متقلبا
كما برخم حيلان وحيلوى فقد ذكر البرد انها لا تجوز اذن لانها تؤدى الى كون الف
فعل متقلبا عن ياء او واو ولم يبعد الائتائيت غير مقبلة عن شئ (وقياس قول الاخضس
جوازها لانه يكون اذن ملحقا ٧ بمجنذب بفتح الدال (واما السيرافى فاجازها
وان لم يثبت ضللا قال لان هذا شئ مرض وليس بية اصلية (وكذا ذكر البرد عن
المازنى فى كل مادى بية الاستقلال فيه الى وزن لانظيره انه لا يرخه الا بية المحذوف
وذلك نحو طيلسان على لفة كسر اللام وفرزدق ٨ وقذعل وسعود وهندلع وعنتوان
(واجاز السيرافى ترخيم جميعها على بية الاستقلال نظرا الى ان المل ليست باصلية
الترى انه يجوز اتعاقا ان تقول فى منصور على بية الاستقلال يا منص ٩ وفى خضم
ياخض مع ان مفعول ليسا من ابنتهم فتقول يا طيلس ويا فرزدق يا قذعم ويا سعى ويا هندلع
ويا عنتى قالوا اذا رخت صحراوى على القلى قلت الواو همزة فلوازله عن النداء
لصرفته لان همزته اذن ليست متقلبة عن الف التائيت بل هى متقلبة عن الواو المتقلبة
عن الهمز المتقلبة عن الف التائيت فبعد التائيت فيها والاولى ان لا تصرفه نظرا

٢ قوله (الندوب) من
نصب المبتدأ، يعني عليه عهد
محاسنه ليعلم الناس انه صابه
امر عظيم يعذروه في البكاء
ويشاركونه في التقيع
٣ قوله (في نحو تقيعت
على زيد) اي توجعت

٤ قوله (كما ان المنادى
مخصوص بطلب الاقبال

٥ قوله (قياسا على مدة
الانكار) مدة الانكار
تبع حركة الاخر فيقال
في هذا عمرا عمرو وفي
رأيت عثمان عثمان وفي
مررت بخدام اخدايه
وان كان الاخر ساكناً حرك
بالكسر ثم يتبعه المدة كقولك
في جاءني زيدا زدينيه
ومنها انكار ان يكون
الامر على مازع المطلب
او انكار ان يكون الامر
على خلاف مازعه

الى الاصل * قوله (وقد استعملوا صيغة النداء في ٢ الندوب وهو التقيع عليه يا اووا
واختص بواو حكمه في الاعراب والناحكم المنادى ولك زيادة الالف في اخره) هذامنه بناء
على ان الندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيد (قوله التقيع عليه) دخل فيه المجرور
٣ في نحو تقيعت على زيد فلما قال يا اووا اخرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة
والنحيب والندبة لا يستعمل فيه الا حرف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها
لانها اهما اختصرت ودخلت في جميع اتواعه وقد اخل المصنف باحد قسمي الندوب
وهو التوجع منه نحو واحزن اووا ولا واثورا (قوله واختص بوا) يعني اختص لفظ
الندوب بالندبة بسبب لفظه واغوازيد مختص بالندبة وازيد مشترك بين الندبة والنداء
(وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل) قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم
المنادى (يقال وازيدوا عبد الله واطالما جلا اذا كان معروفا معنا وكذا توابعه كتوابع
المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة (وقال المصنف
بناء على مذهبه اعني ان الندوب مخصوص بالتقيع عليه كما ان المنادى مخصوص فاستعمل
لفظ المنادى في الندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على
باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما ان افضل
كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لشاركتها في معنى الاختصاص كما سيجي
(قوله ولك زيادة الالف في اخره) اي لك الحاق الالف اخر الندوب ويجوز
ان لا تلحقه سواء كان مع يا اووا (وقال الانملكي يجب الحاقها مع يائلا يلبس بالنداء المحض
والاولى ان يقال ان دللت قرينة حاله على الندبة كنت غفيرا مع يائضا والواجب الحاق
معه قول يا محمد يا علي بلا الحاق (وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف والندبة نحو يازيد
ووازيد ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى غير الندوب (قال ابن السراج قول في نداء
البيديا زيدا والهالك في غاية البعد ومنه قولهم يا هاهنا في المنادى غير المصرح باسمه * قوله
فان خفت البس قلت واغلامكيه وواغلامكموه) اخر الكلمة لا يخلوا من ان يكون ساكنا
او متحركا والمتحرك اما ان تكون حركته اعرابية او لا والعرب بالحركات لا تلحقه الا الالف
ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجل في المعنى بضرب الرجل وكذا واضربت الرجل
واغلام الرجل (والفراء يجوز اتباع المدة للحركات ه قياسا على مدة الانكار نحو
واضرب الرجل وواعيد الملكيه ولم يثبت) وانما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة
دون مدة الانكار لان الندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصية فاخترنا فيها الالف دون
الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا تقلب الالف واو ولا ياء الا للضرورة كما
يجي واما الانكار فلا يطلب مدا تاما ليس اصل مدته ان يكون بالالف بل حروف العطف فيه سواء
والفراء ان يقول الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم تكن
الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق الالف الى البس كما في قطام وحزام وحيث اعلاما

٦ (قوله لحصول الابس)
 لاحتمال ان يكون المراد ندبة
 بإعلام بالضم ٧ (قوله
 يا مستندوا) لم اجد هذه
 الكلمة مستعملة جنسا كيف
 ولو كانت اسم جنس لوجب
 قلب الواو ياء كما هو القياس
 الواجب الاطراد وجعلها
 علما مر تحلاوا عجبا مشكل
 ايضا لانها مربة اذ لا وجه
 لبنائها فيب القلب ايضا
 وغاية ما يتكلف تصحيحها ان
 تحصل العجبة بحكية على حالها
 فلا بد وجوب القلب لكن
 يبقى الكلام في ان الحركة
 مقدرة على الواو او الكلمة
 بتامها في محل التمركز وقد
 يوهم لها تصحيف سندو علما
 متقولا عن الفعل لكننا ح
 يكون جملة بحكية على حالها
 فلا تكون الحركة مقدرة
 بل بحكية وقد صرح بان
 واو ضربوا لا اصل لها في
 الحركة ولومثل يسدوها
 علما لكان اقرب وقد ضرب
 في بعض النسخ على هذه
 الكلمة واللفظ بالصواب
 م قال الشيخ لم يظهر لي معناه

مشهورة فالاجود الالف لانها الاصل في مداند به كاذكرنا فلا قلب الابس (قال
 الادلسي والمصنف تبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء لزوما) (قال سيويه
 وتقول في ندبة يازيدوا غلام يعني ماسقط منه ياء الاضافة وازيداء وواعلاما قصت الكسرة
 كما قصت الضمة في يازيد) قلت ولو اخترنا ههنا مختار الادلسي اتباع المدة للحركة غير
 الاعرابية كان اولي ٦ لحصول الابس وقلب الالف ياء بعد النون التنبيه التي بعد الالف
 اكثر من سلامتها فوازيداته اكثر من وازيداء مثلا يشبهه المثنى بضم لان واما التي بعد الياء
 فالالف هو الوجه نحو قوله و اجتمعني الشاميين وان كانت الحركة غير اعرابية
 وادى الالف الى الابس انبعاثا من جنسها اتفاقا نحو واغلاميك في غلام الخطابية مثلا يلبس
 بلام الخطاب وواهموه في السمي منه مثلا يلبس بالسمي عنها ولا يجوز في النداء المحض
 يا غلامك لاستعمال خطاب المضاف والمضاف اليه معا في حالة (واما اللندوب فلان لم يكن مخاطبا
 في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلامك والسكن لا يخلو اما ان يكون تنوينا والفا او واو
 او ياء او ميم جمع او غيرها فان تنوين يحذف الساكنين نحو واغلام زبداء وانما حذف مع مدة
 الندبة دون مدة الانكار لان اصل اللندوب المتأدي الذي هو محل التخفيف (واجاز الفراء
 في المنون اللندوب ثلاثة اوجه اخرى احدها قصها لاجل الف الدبة والثاني حذفها
 للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زبدية بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة
 الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرهما للساكنين واتباع المدة لكسرتها كما في مدة
 الانكار (وما ذكرناه اولاهو المشهور السكتل وان كان الفاحذفها لالف الدبة عند النواة
 نحو واملاء واغلامك لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يحى
 في التصريف (وقال المصنف بل استغنى بها عن الف الندبة وان كان واو او ياء فان كانت
 الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضيا وباراضيا وباراميا وبارميا
 ٧ يا مستندوا واما اذا نبت يا غلامى يسكون الياء فكذا تقول عند سيويه يا غلاميا لان
 اصلها الفتح عنده (واجاز البرد يا غلاما بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها
 في المضاف الى المضاف الى الياء نحووا انقطاع ظهرا (قال السيرافي والقياس فيما واحد
 يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين (قال المصنف الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلاميه
 اوجه اما لان اصلها السكون فحين قال بذلك فلا يزيد عليها مدة اخرى كما يحى واما لان
 السكون العارض فيه كالاصلي بديل قولك واءصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها
 استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف التنبيه فان قلبها لف المقصور نحو مصطفىان
 وذلك لزوم الف التنبيه في المثنى بخلاف مدة الندبة فانها لاتلزم اللندوب (اما قوله
 اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه (واما قوله السكون العارض فيه كالاصلي
 فنقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة فجازان بغنى عنها كاذبهت اليه
 واما الياء فلا نقول يا قاضيا وان لم يكن لواء الياء اصل في الحركة فان كانتا
 مدتين اى ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلاموه ووا غلامى
 ووا اضربوا ووا اضرب اذا سمي بها فانك تكتفى بما فيها من الد من الف الندبة

لكون مدهما أصليا بخلاف مد نحو يا قاضي فإن أصل هذه الياء الحركة والف اندبة ليست
 لازمة للندوب كإذ كرنا قد لا يؤتى بهما مع أنه ليس في آخر المندوب مد نحو وازيد فكيف اذا
 كان في آخره مد أصلي وإن لم يكن نامدين جئت بالف الندبة بعدهما إن شئت نحو واقتل لواء
 واقتل كيه وأما ميم الجمع فلا يأتي بعدها الف اندبة لثلاثيتي المجموع بالثني نحو
 وأغلامكموه وأما غلامهم والواو الياء بعدهما أما اللتان حدثنا في الجمع للاستفهام كما يحى
 في المضمرات ردتا للندبة واستغنى بهما عن الف اندبة كقلنا ٢ في غلامهم وغلامهم وأما
 الف المد قبلتا واوا ياء ليس وأما الساكن غير هذه الأشياء فيفتح ويلحق الف نحو يامناه
 في المسمى بن (وسيوه) يحز نحو واقتسروناه اذ لا منع (وقال الكوفيون المسمى بالجمع
 السالم المذكور أن امرئته بالحروف لا يجوز تدبته كالأبجوز تنبته وجهه فلا يجوز
 وازيدونه وإن امرئته بالحركات جعلت النون معتقب الأعراب لا بد أن من أن تلامه الياء
 كما يحى في باب الأعلام جاز تدبته نحو وازيدناه واقتسريناه وكذا يلزم على مذهبهم أنك اذا
 سميت بالثني وأمرئته بالحركات والزمته الألف جاز تدبته والأفلا وليس بشئ اذا مناسبة بين
 الندبة وبين التنبيه والجمع حتى يمنع فيما استعاضه (وقول في المسمى بالثني عشر صدسيوه
 وأما عشره بالالف في اثني لأنه غير مضاف وعشره ما قبل النون فكانت قلت والاثان (وقال
 الكوفيون) والاثان عشره بالياء تشبيها له بالمضاف لأن نون المثنى لا تسقط الا في الاضافة
 فكانت مضاف (وابجاز ابن كيسان الوجهين) قوله (ولك الهاء في الوقف) يعني أن
 الحلقاء هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت اوياء او الفاء جائز في الوقف لا واجب
 (وبعضهم يوجبها مع الألف ثلاثيتي الندوب بالمضاف الياء المتكلم المقلوقة الفاء نحو
 يا غلاما ينبغي أن لا يجب عندها القائل معوا لأنها كفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس
 ما قال بوجه لأن الألف المنقلبة عن ياء المتكلم قد تلحقها الهاء في الوقف كما مر في اللبس اذن
 حاصل مع الهاء أيضا الفارق هو القرينة (وأما الحلقوا هذه الهاء بيا بالحرف المدو لا سيما الألف
 تخلفها فإذا جئت بعدها بياء ساكنة تبين كأتين بها الحركة في غلاميه على ما يحى في ياءه من
 التصريف وهذه الهاء تحذف وصلوا بما ثبت فيه في الشعر أما مكسورة لساكنين أو
 مضمومة بعد الألف والواو تشبيها بياء الضمير الواقعة بعدهما (وبعضهم يفتحها بعد الألف
 لمناسبة الألف قبلها وإتيانها في الوصل لأجراء الوصل بحرف الوقف قال يامر حباه بحمار
 ٣ ناجية والكوفيون يبتنوها وقفا وصلوا في الشعر وفي غيره) قوله (ولا يندب
 إلا المعروف فلا يقال وأرجلاه وامتدع وازيد الطويله خلافا لبونس) هذا الذي ذكر
 في التفتيح عليه وأما المتوجع منه فأنك تقول وامصيتاه وليست بمعروفة ويعنى
 بالمعروف المشهور علما كان أولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من
 المعارف فلا يقال وأهذه (وأما ذلك لتعصيل عنر الدابة في الدبة لأنه اذا كان
 المندوب مشهورا لا يلام النادب في الدبة عليه ولو لم يكن علما كان التفتيح عليه مشهورا
 بذلك الاسم جاز تدبته تقول يا ضاربا زيدا اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه

٢ في موه نصفه

٣ قوله (ناجية) الناجية
 المريمية نحو بن ركبها

المتجعب عليه واشتهره وكذلك يا حسنا وجهوه في المشهور بذلك فضابط الندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعرفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وامن قلع باب خيراء وامن حفر بئر زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة اخر المضاف اليه وان كان الندوب في الحقيقة هو المضاف نحووا امير المؤمنينامو الندوب هو الامير الانك لما ردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو الحقت مدتها المضاف لا تفك من المضاف اليه فالحققتها المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حب رماني وان لم تكن ملكك الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع للمضاف والمالما جبلاء وكذا تلحقها اخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه (وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها اخر الصفة لآخر الموصوف نحو وا زيد الظريفاه (وقال الخليل وسيبويه بل تلحقها اخر الموصوف نحو وا زيد الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته (وليونس ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظا او اتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها (وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمبمى الشاميتاه والجممية القدح (وحكى الكوفيون وارجلا مسجماه (وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين (وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم رما نوا الندوب في الوصل نحو وا زيدا يا هذا * قوله (ويحذف حرف النداء الامع اسم الجنس والاشارة والمستغاث والندوب نحو ﴿ يوسف اعرض عن هذا ﴾ وايها الرجل وشذ اصبح ليل واقدح غنوق والطرق كرى (يعنى بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيارجل او لم تعرف كيارجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحويا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضارب زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه والا (وانما لاتحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها (وانما لاتحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على اصل التذكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب وكنان ينبغي ان لا يحذف من اى ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كاتقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايها من غير ان تصف هذا بذى اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اى بوصفه نحو ايها الرجل او بوصف وصفه نحو ايها الرجل (وانما لم يحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان

معرفة قبل النداء لما ذكرنا قبل من انه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اى مخاطبا تافرا ظاهرا فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا هو حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الإشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهدا بقوله تعالى ﴿ثم اتم هؤلاء﴾ وليس في الآية دليل لان هؤلاء خبر المبتدأ كما يحسن في الحروف فيبقى على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اى معرفة كانت والموصولات واما المضمرات فيشذذها وانحويها انتويا اياك قول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الى (ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اى يلزمه جواز الحذف في غلام رجل وياخيرا من زيد مع تكررها وذلك مما لا يجوز وانما لم يميز الحذف من المستغاث والتعجب منه والندوب اما المستغاث به فلبالغة في تنبيهه بالظهار حرف التنبيه لكون المستغاث امرأ مهما واما التعجب منه والندوب فلانه مناديان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كافي للنداء النص فلما نقلنا عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيها مجازا الزمنا لفظ علم النداء تنبيهه على الحقيقة المنقولين هما مناهما (ولم يذكر المصنف لفظة الله في الايحذف منه الحرف وهو منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميم منه في آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باى او باسم الإشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة كثرة ندائها لم يحذف الحرف منه ٢ لتلايكون اجسما (قوله اصبح ليل) اى ادخل في الصباح وصر صبحا لانه ام جندب زوجة امرئ القيس ٣ ترميه وكان مفركا ويقال انه سألها عن سبب تفرقه عنك فقالت له لانك ثقيل الصدر خفيف الجرس سريع الازاحة بطي الافاقة (قوله ٤ اطرقتك) رقيقة يصيدون بها الكرى يقولون ٥ اطرقتك ان النعام في القرى ٦ ما ان ارى هنا كرا ٧ فيسكن ويطرق حتى يصاد وهذه مثل رقيقة الضبع حامرى ام حامرى والمعنى ان النعام الذى هو اكرمك قد اصطيد وجعل الى القرى فلا تحلى ايضا (ومثل ذلك قوله ائتد مخنوق) قاله شخص وقع في البيل على سليك بن سلكة وهونائم مستلق فخنقه وقال ائتد مخنوق فقال له سليك اقبل طويل ه وانت مقبر اى انت آمن من ان اغتالك فقيم استجباتك في الاسر ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضربا وانت الا على قد ذهبت كلها امثلا ٨ (وقد يحذف المادى لقيام القرينة نحو الا يا اسجدوا) المنادى مقول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف تسمية منسيا كما تقدم (قوله الا يا اسجدوا) بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا اسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للضارع ادعت نونها في لام لاوي اسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب اى فهم لا يهتدون لان اسجدوا ولا زائدة او تقول ان لا يسمجدوا بدل من السيل اى قصدتم عن السجود ويجوز

٢ قوله (قوله لتلا يكون اجسما) ايجسف به اى ذهب به وسيل جفاف بالضم اذا جرف كل شئ وذهب به ٣ قوله (ترميه وكان مفركا) يرم به بالكسر اذا شتمه وكذا ترم به وفركت المرأة زوجها فركا اى انفصلته وكذا فركها زوجها ولم تسمع هذه اللفظة في غير الزوجين ويقال رجل مفرك بالتشديد الذى يفرضه النساء ٤ قوله (الطرقتك راقية) وفي المثل الطرقتك راقية كرا ان النعام في القرى يضرب للمعجب بنفسه يقال اطرقتك اذا ارشخ عينيه ينظر الى الارض ه قوله (وانت مقبر) يقال اقرنا اى طلع علينا القمر

ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا تكون لازمة اي فزين لهم الشيطان ان يجحدوا هذا * واعلم انه قد جاء اسماء لاستعمل في غير النداء وهي قل وفلة وليس قل ترخيم فلان والالم يحز في المذكر الا يافلا الاعلى مذهب الفراء كما تقدم من تجوزة نحو ياعم في ايجاد ولو كان ترخيم فلان لقل في المؤنث يافلان يحذف تاء فلانة ومن ذلك ماكرمان وما ملامان وما نومان اي يا كريم وما لثيم وما نائم كذا يا ملكمان اي يا لكع وكل ما هو على مقلان فهو مختص بالنداء والتألب فيه السب ومن الاية المختصة بالنداء كل ما هو على فعل في سب المذكر وفال في سب المؤنث نحو خبت ولكع وخبات ولكاع وفال هذه قياسية عند سيبويه كالتى بمعنى الامر من الثلاثي وكذا قل في مذكرها ومقلان سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى كقوله ٦ في جلة امسك فلان من قل * وقال * الطوف مالطوف ثم اوى * الى بيت قصيدته لكاع * ويسمع شيء من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا وما اصله الداء باب الاختصاص وذلك ان تأتي اى وتجريه مجراء في النداء من ضمهم المسمى بهاء التنبيه في مقام المضاف اليه ووصف اى بذى اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخالص كانا واتى اول المشارك فيه نحو نحن وانما نفرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بانقلب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اى انا اخص من بين الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختصا بالمسكنة من بين الرجال اولجود بيان المقصود بذلك الضمير لا للاختصار ولا لتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد بصفة اى * هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق للمضاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ المنادى ايضا مختص بالمضاطب من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اى لانه لم يبق فيه معنى النداء لاحقة كما في بازيد ولا مجازا كقبي في التعجب منه والندوب فكره استعمال علم النداء في الخالي من معناه بالكية وحال ظاهراى * ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني كمالهما في النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع الحال اى مختصا من بين الرجال وهذا كقيل في نحو سواء ائت ام قصدت ان ائت او قصدت وان كان في الظاهر جلة معطوفة على جلة الا انه في الحقيقة بتقدير مبتدا عطف عليه اسم آخر اى سواء قيامك وقصودك كما يحكى في باب حروف العطف وقد بوم مقام اى المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور امام معرف باللام نحو نحن العرب اقرى لازل او مضاف نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم * ٧ انا معاشر الانبياء فانك فيناك * اى قلة كلام وقولهم نحو آل فلان كرماء وربما كان المنصوب علما قال * بنا نعيم ٨ يكشف الضباب * قال ابو عمر وان العرب نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبنى قال * انا بنى ضبة

٦ قوله (في جلة امسك فلا من قل) سابقه * نير ايديها عجاج القسطل اذ نصبت في الصن المتر بل * تدافع الشيب ولم يقتل * في جلة البيت فقوله عجاج اى الغبار والدخان ايضا وقوله القسطل بالسين والصاد ايضا الغبار وقوله نصبت اجتمعت وتدافع الشيب اى يدافع تدافع الشيب وقوله في جلة اختلاط الاء صوات واماقوله ولم يقتل من الاقتال واصله قاتل فلما اريد ادغام التاء في كانه سكنت الاولى ومعنى البيت اذا اجتمعت الابل في حطلى له تراب كالدقيق المتر بان ارتفع الغبار من ايديهن لدفع بعضهن بمضاعى الماء تدافع الشيوخ ذوى الاحلام ولا يقتلن وقد كثر اصوات الرعاة لقول بعضهم لبعض امسك البعير الفلانى من البعير لئلا يضرب

٧ قوله انا معاشر الانبياء فيناك * بكأت الناقة او الشاة تبكأ بكاء اى قل لبناها

٨ (وقوله يكشف الضباب) انضاب الغبار

لا تفرق قول لاشك ان الاربعة المذكورة كثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس
الاختصاص محصورا فيها (قال المصنف العرف باللام ليس منقولاً عن النداء لان المنادى
لا يكون ذاللام ونحوها الرجل منقول عنه قطعاً والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولاً
عن المنادى ونصبه يا المقدره كما في ايها الرجل وان ينصب فعل مقدر كاعني او اخص او امده
قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينصب انتصاب نحو نحن العرب هذا كلامه والاولى
ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجرام الباب الاختصاص مجرى
واحد (ثم يقول لكنهم يجوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى
حقيقه ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه بحسامته للام وقد يأتي
الاختصاص الذي باللام والا صافه بعد ضمير الخطاب نحو سبحانك الله العظيم وبك اهل الرحه
اتوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام والا صافه بعد ضمير القائب نحو مررت به الفاسق
او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكر اقليل من هذا الباب بل هو منصوب
امام على المدح نحو الحمد لله الحميد والذم نحو هو وامرأته حاله الخطب (او الترحم نحو
قوله ٢ لنا يوم وفكر وان يوم * نظير اليائسات ولا نظير * وقوله * وياوى الى
نسوة صل * وشعنا مرضيع مثل السعال * بفعل لا يظهر وهو اعنى او اخص في الجميع
او امده واذم و اترجم كل في موضعه هذا ما قيل (ولو قيل في الجميع النقل من النداء لم يعد لان
في الجميع معنى الاختصاص فتكون قد اجرت هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم
ما هو المراد ما قبله نحو قوله تعالى (وامرأته حاله الخطب) ينصب عليه ٣ ما يشبه في القبح
شيء مما قبله كقوله ٤ * لى الله جرما كذا ترشاق * وجوه كلاب هارشت فازبارت وقال *
٦ اقرع عوف لا حاول غيرها * وجوه فرود تبغى من تجادع * واعلم انه ليس لك
في قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان تحصل المسلمين صفة للرجل وعبد الله
لاختلاف امرهما فهو مثل قولك اصنع مساربك واخب اخوك الصالحين فلما
ان تصبه على المدح او ترفضه عليه اى هما اللسان واعنى الصالحين كايحى في باب النعت
واما اذا قلت يا زيد وعبرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتساق الموصوفين
اعرابا وبناء واذا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف
بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كامر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى
الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لانهم لا يرفعون عطف على
المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والا فهو عطف بيان لان
فيه شرحا وبيانا كالوصف (الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير
وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لوسطه عليه هو
او مناسبه لتصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا
حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اى ضربت وجاوزت وآهنت ولا يست)

٢ (قوله لنا يوم وفكر وان يوم
نظير اليائسات) اى الكروان
والثأيت باعتبار قصد الا
فرا من المجلس واليائسات
نصب على الاختصاص يقال
يقس الرجل يأس يؤما
اشتدت حاجته لفظة ماسر
فوهة ينصب اى اسم وشئ
مرفوع يشبه ٤ (قوله لى
الله) حلام الله اى قصه ولعله
اى ابعده ٥ (قوله هارشت
فازبارت) الهراش والمهارشة
بالكلام فخر يش بعضها على
يعنى واذا برت الكلاب
تفتشت واذا برت الشراف
٦ (قوله وقال اقرع) الا
اقرع الشداد والقاصرة
الشديدة من شدائد الدهر

أما وجب اضمار الفعل هنا لأن المضمرة كالعوض من الناصب ولم يثبت به الاعتدال تقرير
 الناصب ليضمه فأنظار الفعل يفتى عن تفسيره حكم الناصب هنا كحكم الرفع في نحو
 قوله تعالى ﴿ وان أحد من المشركين استجارك ﴾ كما ذكرنا في باب الفاعل (وهذا
 عند الكسائي والقراء ليس بما ناصبه مضمرة بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل
 المتأخر عنه أما لذاته ان صرح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربه فضربت
 عامل في زيدا كما انه عامل في ضميره وأما قوله ان اختل ٧ المعنى بتسليطه عليه فالعامل
 فيه مادل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في زيدا مررت به وعروا ضربت اخاه
 فالعامل في زيدا هو قولك مررت به لسده مسدجاوزت وفي عرا ضربت اخاه لسده
 مسداهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمرة ناصب عندهما (وأما جاز عندهما ان يعمل
 الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره مما في حاقه واحدة لان الضمير
 في المعنى هو الظاهر فيكون فاعله تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المتقدم تأكيد
 ايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من أحد التوابع الخمسة لانه لو جعل
 مثلاً تأكيداً او بدلاً او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اضراباً في جميع المثل
 وليس كذلك الا ترى الى قولهم زيدا مررت به زيدا ضربه فاعله هو زيدا ضربه فاعله هو
 ان المنتصب بعد الفعل الظاهر وشبهه سواء كان ضميراً او متعلقه هو بدل الكل من التصوب
 المتقدم لكان قولاً فالضمير في زيدا ضربه بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت
 به اذا المعنى زيدا جاوز به وكذا اخاه في قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف
 من زيدا اي متعلق زيد بضمير اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عرا في داره وزيدا لقيت
 عرا واخاه بتقدير ملايس زيد ضربت وملايس زيد لقيت ثم بينت الملايس بقولك عرا
 في داره فانه ملايس زيد بكونه مضروباً في دار زيد وقولك عمرو واخاه فانه ملايس زيد
 بكونه ملقاً هو واخو زيد وان كانت الملايس في الصورتين بعيدة كما يجئ في مذهب
 البصريين ايضاً (واختار البصريون كون المصوب معمولاً لفعل مقدّر يفسره ما بعده
 فيأصاحل المرفوع في نحو ﴿ ان امره هلك ﴾ مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع
 في مثله مبتدأ لفاعل كما تقدم في باب الفاعل (ولا يجوز لكوني ان يرتكب ان ارتصاع
 امره هلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا التأخر لان الفعل
 باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله (قوله هل اسم بعده فعل) احتراز عن نحو زيد ابوك
 ولا يريد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلاً بل ان يكون الفعل اوشبهه جزء الكلام
 الذي بعده نحو زيد عمرو ضربه وزيدا انت ضارب (قوله اوشبهه) لئيل نحو زيد
 انتاضبه او انا محبوس عليه ويعني بشبه الفعل اسمى الفاعل والمفعول اما المصدر
 فلا يكون مفسراً في هذا الباب لان ما لا نصب بنفسه لو سلب لا يفسر كما يجئ ومنصوب
 المصدر لا يقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا
 لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدره فلا يكون المفسر الا فضلاً سواء

٢ احدهما نحوه

قوله اخاه ليس في نحته

٨ قوله (الا ترى الى قولهم

زيدا مررت به وزيدا

ضربت فاعله آه قبل عليه

ان لم تقدر عاملاً في زيدا

يلزم دخول العامل اولاً في

البذل وهو ضمير سابق وان

قدرت عاملاً فيه قد حصل

المطلوب اذا المقصود تقدير

ناصر بطردها في جميع

المثل نحوه

قوله (ولو كان الضمير راجعاً

الى التصوب المتقدم لم يجز

ليس في نحته

٩ قوله (لان الفعل باتفاق من

جميع النحاة لا يرفع ما قبله)

قبل فينظر

فصر الرفع او التناصب نحو ان زيد قام وان زيدا ضربته (ولا بد لشبه الفعل بما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيدا هتد ضاربها لويده نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عرو) وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا ضاربها العرمان وما زيد ضاربها البكران والالام ينصب ضمير الاسم المحدود ولا متعلقه لالقطا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربها العرمان كما يجوز زيدا يضربه العرمان (قوله هتعل عنه بضميره) اى مشتغل عن العمل فى ذلك الاسم المتقدم بالعمل فى الضمير الراجع اليه اى انما لم يعمل فى الاسم المتقدم بسبب العمل فى ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان حامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيدا قائما ايضا لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيا قبله حتى يقال انه اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بدلولسط عليه هو مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كاذرنا ته لولا الضمير لعمل فى ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لا تقدر من مظانه فلم يبق الا النصب فعنى مشتغل عنه بضميره اى لوسط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه (قوله او متعلقه) اى مشتغل بضميره او بما يتعلق به ذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيره نحو كونه مضافا الى ذلك الضميره نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة اللطف او موصوفا بما عمل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذى يحبه واما عطف عليه فهو صوف حامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذى يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله * فكلا اراهم اصبحوا يعقلونه صحاحات مال ٢ طالعات مجرم * مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من جهة المنصوب بالمقصر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لقطا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مرتت به او انا ضارب به بل الشرط اتصافه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هذا ضربت من تملكه او مرتت عن تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها (واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره ٣ وبقوله لوسط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلفوا جبة الصدر كان واخواتها نحو زيدا فى ضربته وعرو ليسك تضربه واما انما المفتوحة فانه وان لم يجب تصديرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا (ومن الواجب تصديرها كم نحو زيدكم ضربته وحرفا الاستفهام نحو زيد هل ضربته واضربته وكذا العرض نحو زيدا لا تضربه وحروف التضيض نحو زيد هلا ضربته والا اولولا او لوما وكذا الا لا تفتى نحو هذا لارجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد لمر ويضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يتطابقا ل * قد اصبحتم ام الحيار تدعى * على ذنبا كالم اصنع * يروى برفع كله

٢ قوله (طالعات مجرم)

المجرم بكسر الراء منقطع
اقت الجليل والجمع المختار

٣ قوله (لوسط عليه هو

او مناسبه لنصبه) واما

بجهما لان حاصلهما واحد

كلم

ونصبه امان فليل ذلك فيها الكونها تقيضة سوف التي تخطاها العامل نحو زيد سوف اضرب
واما لم تراجها بالفعل بتغيرها معناه الى الماضي حتى حارت بجزئه واما لاكثرها في الكلام
حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلال واريدين لا تخرج ومع هذا كله فالرفع
بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح نظرا الى كونها التي الذي حقه صدر
الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجسائه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربه
(ومن الواجب تصدرا حارف الشرط نحو زيد ان ضربه يضربك وزيد لو ضربه يضربك
وكذا زيد ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب
البصريين على ما يبيح في باب) واما الكوفيين فيعوزون تقديم ممول الجزاء على اداة الشرط
نحو زيد ان قام اضرب (واما ممول الشرط فاجازه الكسائي دون القراء نحو زيد ان
تضرب يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام او الترتيب نحو هند من يضربها اضربه
او ايكم يضربها) واحترز به ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التجب لانه لا يتصرف في معموله
بالقديم عليه نحو زيد ما احسنه او احسن به وكذا افضل التفضيل في نحو زيد انت اكرم عليه
ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيصب الرفع في نحو زيد حين تضربه
يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو زيد هاته وكذا الصلة
والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف
في تأويل اسم مفرد فلو علمتا فيهما لكان كل واحدة منهما مع مفعولها المقدم عليها كلاما فالرفع
اذن واجب في نحو ايهم اضربه حر على ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم وكذا
لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيصب الرفع في زيد ان تضربه خير وزيد
رجل يضربه موفق وانما لم تعمل فيما قبلهما كراهة لوقوع الممول حيث لا يمكن
وقوع العامل ولذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل
فيما قبل القسم فيصب الرفع في زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتأنيده في الكلام
وكذا لا يعمل ما بعد الافيما قبلها فيصب الرفع في ما رجل الاعطيته كذا وذلك لما ذكرنا
في باب الفاعل ان ما بعد الامن حيث الحقيقة جملة مستأنفة لكن صيرت الجنان في صورة
جملة قصدا للاختصار فاقصر على عمل ما قبل الافيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد
ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل
فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على
معموله (وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مستد الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد
خله منطلقا وزيد ان ظاهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الالرفع على الابتداء
وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول
المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا
يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا

لم يضرب الا هو واما لم يحز الاول اعني نحو زيد اضرب ولا العكس اعني كون الفاعل مفسرا
للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان
لا يكون التخالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره ظاهرا
(ونحو نعم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يحز زيد اصليته على ان
الضمير زيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول
في باب ثلث هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول
كايحي في بابه جاز نحو زيد ظنه قائما والضمير زيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيد اظن
منطلقا وثلث مسند الى ضمير زيد لكنه كرهما احتياجا الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو في صورة
المفعول مع تأخر مرتبة واما نحو ضرب زيد اسيده وما ضرب زيد الامر وقال احتياجا الى تقدم
المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولا لاجل الاكيتين قبل (واما اذا كان كل
واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيحوز ان تقول في الفاعل زيد لم يضرب الا هو وفي
المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه
ما لا يجوز في المضمرات نحو اياك ضربت بجميع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله
لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصلين هذا (وقد جوز بعضهم نحو غلام هند
ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو المفسر (وكذا اجاز ايقاع الفعل
المستند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو التي ضربت زيد اضرب
اي ضرب زيد التي ضربته وهو كالاول معنى كالك قلت ضاربة زيد ضرب (ومنع القراء
المستثنين وينبغي لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المقدم للفاعل في نحو غلام
هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام
هند لان المضاف اليه بكزه المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التأخير
في ضرب غلامه زيد (والذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا بالفاعل
وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام
هند وكذا لا يفسر ما اضيف المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار
القراء اذ السماع في المستثنين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يجوز
احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول
لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا واما نحو ضرب زيد
سيده وضرب زيد سيده فان ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الآخر فلا يستكر
(وكذا يحترز بقوله مشتغل عنه وبقوله لوسلط عليه لنصبه عابده واول العطف وقائه
وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعده هذه
الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دلائل على ان ما بعدها من ذويل ما قبلها فيكره وقوع
معمول ما بعدها قبلها اذ ينكس الامر اذن اي يكون شيء مما قبلها من ذويل ما بعدها

واما نحو قوله تعالى ﴿ اذ جاء نصر الله والفتح ﴾ الى قوله فسبح فاما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها
اي في اذا على المذهب الصحيح كما يبيح في الظروف المبينة ان العامل في اذا جزاؤها لا شرطها
لان الفاء زائدة لكن موضعها موقع السببية وصورتها تدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم
الجزء للشرط كما يبيح تحقيقه في الظروف المبينة واما نحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر وثيابك
فطهر والرجز فاهجر ﴾ وقوله تعالى ﴿ واما بنعمة ربك فحدث ﴾ فالفاء في الجميع للسببية
وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موضعها لغرض الذي تذكره في حروف
الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل
واحد منهما ﴾ على مذهب المبرد كما يبيح ونحو قوله كل رجل يأبى فانا اكرمه لانها فاء
السببية الواقعة موضعها اذ هي داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة
الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فابعد الفاء لا غير كالجزاء بلى لولم يتضمن الموصول
والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اى ان الاصل اما يكن شيء فاجلدوا
الزانية والزاني فاعمل به ماعل بنحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث ﴾
كما يبيح في حروف الشرط وشمل اجلدوا بتملق الضمير لكان من هذا الباب كافي قوله تعالى
﴿ فليذوقوه ﴾ على بعض التأويلات ويجوز ان يكون بتقدير هذا كذا فليذوقوه وبمعنى
اما هذا فليذوقوه وبمعنى هذا جيم فليذوقوه (ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي
لا يكون الاسم المتقدم عليه من جلته بل من جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلب
عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جلته وذيله فخرج على هذا ايضا قوله تعالى
﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما تلى عليكم
حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج زيد اضربه او لا تضربه لان الفعل المؤكد
بالتنوين لا يعمل فيما قبله كما تقدم (قال البصريون انما لم يحز نصب الاسم المذكور الا قبل ما لو سلب
عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفروض عن الناصب ودال عليه فلا قل من ان يكون
مستعدا للنصب وعلى شفا العمل بحيث لو لم يشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدم اعني بضميره
او متعلقه لنصبه قائم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مقسرا ايضا هذا زبدة
كلامهم) فان قيل اشترط هذا القول يقتضى فساد كون الناصب مقدر امقصر بالظاهر ويؤدى
الى صحة مذهب الكسائي والقراء اى ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر
العامل بحيث لو لا اشتغاله بضمير المفعول لكان هو العامل لوجب في اطرافه في مفسر عامل الرفع في
نحو ﴿ ان امرءا هلك ﴾ اذ لا فرق فكان يجب ان لا يتأخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع
فيما قبله (قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كذا ذكرنا فان لم يصلح وكان له محل
غير التفسير حل عليه وان لم يكن له محل اخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا
ففى نحو زيد هل ضربته وهلاضربه للفعل محل اخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ
فحملناه عليه لا لم يصلح للعمل في زيد فاما في نحو ﴿ ان امرءا هلك ﴾ ولودات سوار لم تمنى

١ وذا لا يجوز نسج

فلم يكن للفعل يحمل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدأ لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ٢
ولا يجوز فعلى ماقرر لا يحمل الفعل على التفسير في زيد قام للم يضرط اليه (وكذا في ازيد قام بل
نقول زيد مبتدأ لافعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانالم يضرط الى جعل الفعل
مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيويه والجرمي (واختارا لاخفش
في نحو ازيد قام ان يرفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام (ومن ثم قال
سيويه في نحو انت زيد ضربته ان يرفع زيد اولى لان انت مبتدأ لافعل على ماقد مناه في خبر
المبتدأ وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفع اولى من نصبه لما سئلين في شرح قوله ضد عدم
قرينة خلافه (واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحو ازيد اليوم زيد
ضربه فاختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان تقدر
داخلة على فعل (وقال الاخفش في انت زيد ضربته ان نصب زيد اولى بالطر الى همزة
الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اى اضربت زيدا ضربته فلا حذف الفعل
انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيويه اذق بناء على ان الفعل الذى لا يصلح للعمل بنفسه
لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة (ويلازم الاخفش تجوز ارتفاع زيد بالفاعلية
في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الراجع لا يكون الاضلا اذ لا يضرط الى اضمار
الفعل الراجع الابد حرف لازم للفعل كحرفي الشرط وحروف التخصيص (واما مفسر الناصب
مقد يكون شبه فعل لانه قد يفسره بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا نحو زيدا انا ضاربه
(قوله او مناسيه لنصبه) ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني او مناسيه والظاهر انها ملحقة
ولم تكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في التشرح والحق انه لا بد منها والاخرج نحو زيدا
مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد ههنا من مناسب حتى نصب زيد لان التسليط
يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيدا في هذا الموضع لصبه لكن لا يصح المعنى لانك
لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذن يطلب
في موضعين احدهما ان يكون الفعل اوشبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكنه ان يتعدى
اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تعالى ﴿ فريقا هدى و فريقا حق عليهم الضلالة ﴾
والثاني ان لا يكون الفعل الطاهر اوشبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالتعلق
نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه
المفسر بتعلق الضمير بلا حرف جر ان يسلم ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود
بعد تقرير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه زيدا ضربت
اى غلام زيد فقول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل اوشبهه والثاني
ان يكون الفعل اوشبهه مشتقلا عن نصب الاسم بضميره او بتعلق الضمير فسواء كان
قبل ذلك الاسم اسم اخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل اوشبهه
او مناسبا اورفه لذلك الاسم ايضا ولا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع

قبله نحو ازيد عمرا ضربه سيويه ينصب عمرا بضرب المقدّر بعزّيد المبتدأ خبرا عنه اى
 ازيد ضرب عمرا ضربه (والاخفش يحوّ زار قاع زيد بكونه فعلا لضرب المقدّر قبل زيد
 وعمرا مفعوله اى اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبيهما واماقى نحو ان زيد عمرا
 ضربه بالفعل متمم التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربه
 والمنصوب محلا بالسوط زيدا ضربه وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر عن الاسم المحدود
 قبل اسم آخر وليس يحب ان يليه الفعل او شبه نحو ان الخوان اللحم اكل عليه وايزدا انت
 محبوس عليه وقد يكتشف اسمان نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه او ان زيد عمرا اليوم
 ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقديريين او اكثر نحو ازيد اخاه ضربه اى اهنت زيدا
 ضربه اخاه ضربه وايزدا اخاه غلامه ضربه اى لا بست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه
 ضربه (قوله نصب بفعل مفسره ما بعده) التفسير كما ذكر على ضربين اما ان يكون
 المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربه اى ضربت زيدا ضربه او يكون لفظ المفسر الا على
 معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما فى مررت به وضربت غلامه وحبت عليه وهذا اما فى على
 ثلاثة اقسام ٢ لانه ان امكن ان يقدر ما هو معنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك
 الفعل الظاهر خاص بل مع اى معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدّر
 قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا فى بك او فى به او فى بغلامك او فى باباحيك او فى
 اى شئ كان لا يتفاوت معناه باختيار المفاويل وان لم يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل
 الظاهر مع معموله العين الخاص الذى نصبه ذلك الفعل المقدّر قدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا
 ضربت غلامه فان اهنت المقدّر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اى معمول كان بل
 هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقاه او ما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا
 ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت
 عدوه فظهر ان اهنت المقدّر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض
 بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اى معمول كان وان لم يكن هذا الباقي ايضا
 اضمرت معنى لا بست فانه يطرد فى كل فعل مشتغل بضمير او بمطلق الضمير اى متعلق
 كان ولنا ان نقول فى تعيين العامل المفسر واضان كان او ناصبا انك تخطر فان كان المفسر
 عاملا فى ضمير الاسم المقدم بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بینه كقافى ان زيد قام وان زيدا
 ضربه وان عمل فى الضمير بواسطة حرف جر نحو ان زيد مر به وان زيدا مررت
 به فلان تضر فعل الملبسة مطلقا اى اربو بس زيد وان لا بست زيدا وكذا
 فان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اى ان لوبس الخوان وان لا بست
 واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم فاك تضر لابس وقاعه ما سدت اليه الفعل المبني
 للفعل اى الابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد
 (ولك ان تقصّل بان تقول ان كان هاك فعل متعد الى ذلك انضجر بنفسه بمعنى ذلك
 اللازم اضمرته كقافى ان زيد مر به وان زيدا مررت به اى ان جووز زيد وان جاوزت

٢ (قوله لانه ان امكن ان
 يقدر ما هو) هذا كلام
 جيدتين لكن عبارة المص
 فى شرحه هكذا وهذا
 المقدّر ان يمكن تقديره مثل
 الفعل المذكور كان اولى
 مثل زيدا ضربه وان لم
 يمكن لقنائه مع معموله الخاص
 وان لم يمكن لقنائه مع معموله
 العام فقد جعل معناه مع
 معموله الخاص مقدما وذلك
 عكس ما ذكره الشارح
 وقد فسرت عبارة المص بان
 الجاوزة معنى مررت مع
 معموله الخاص كمررت بك
 ومررت زيد وان الا هانفة
 معنى الضرب مع معموله
 العام كضربت النصارى
 لان ضرب المتكلم لجميع
 النصارى غير متصور

زيد، والأفضل الملابس كما ذكرنا في الخوان أكل عليه وأكلوان أكلت عليه وإن كان
المفسر مأملاً في متعلق الضمير فكأن أن تضرع فعل الملابس • مطلقاً أي فيعمل فيه بحرف
الجر أو بنفسه نحو أن زيد ضرب غلامه وإن زيدا ضربت غلامه أي أن لو بس زيد
وإن لا يست زيداً وكذا في أن زيد مر بغلامه وإن زيدا مررت بغلامه (وكان
أن تنصل تضرع في الصامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف إلى ذلك
الاسم المذكور فتقول في أن زيد ضرب غلامه وفي أن زيدا ضربت غلامه أن ضرب
متعلق زيد ضرب غلامه وأن ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل
الظاهر تفسير القدر ومعمول الظاهر تفسيراً للتعليق المقدر وكذا في نحو أن زيد لقي
عمرو وإخوه وإن زيدا لقيت عمراً وإخاه مع بعد معنى الملابس هنا كما تقدم في مثل
مذهب الكسائي (والتفصيل أولى من إحصاء الملابس مطلقاً لأنه يضرع إحصاءها
لرفوع في أن زيد قام غلامه بل المعنى أن قام متعلق زيد قام غلامه وتضرع الصامل
في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فلا متمدياً بمعنى ذلك الفعل اللازم أن وجد
متمدياً مع المضاف المذكور فتقول في أن زيد مر بغلامه وإن زيدا مررت بغلامه
أن التقدير أن جووز متعلق زيد مر بغلامه وإن جاوزت متعلق زيد مررت
بغلامه وإن لم يوجد متمدياً بنفسه فالملابس نحو أن زيد أكل على خواته وإن زيدا
أكلت على خواته أي أن لو بس زيد أكل على خواته وإن لا يست زيداً أكلت
على خواته هذا وإن جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف أو جار
نحو اليوم زيداً ضربته وأب السوط زيداً ضربته لم يتفاوت الأمر لأن الفعل المقدر يعمل
في ذلك الظرف أيضاً والجار أيضاً وأما إن جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فإن كان المفسر
ما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في أن زيد عمراً ضربته أي أن ضرب زيد عمراً ضربته
فلا إشكال (وكذا في أن زيدا عمرو ضربته والاضمريت فعل الملابس كما في أن اللحم الخوان
أكل عليه أن لا بس اللحم الخوان • قوله (ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه
أو عند وجود أقوى منها كما مع غير الطلب وإذا للفاجأة) حال الاسم المحدود لا يعد
وإربعة أقسام إما أن يختار رفعه أو يختار نصبه أو يجب نصبه أو يستوي رفعه ونصبه
ولم يذكر جمهور النحاة ماوجب رفعه واثبت ابن كيسان قال وذلك إذا كان الفعل
مشغلاً بمجروره بتحقيق فاعلية الفاعل بأن يكون آلة الفعل نحو السوط ضرب به
زيداً لأنه لما حقق فاعلية الفاعل فكأنه فاعل مرفوع وقد قررناه لا يجوز نصب الاسم المذكور
إذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذي ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه
لكون الفعل مشغلاً عنه بمنصوب محلا ليلي ما يبعد إذا الفاجأة واجب الرفع في نحو
خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وكما يحسن • ثم اعلم أن المصنف ابتداءً بامتناع رفعه لأن
الرفع هو الأصل لعدم احتياجه إلى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فيعين بقوله
بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن أن راضه فعل

• قوله (مطلقاً) أي
سواء كان هناك فعل متمد
بنفسه بمعنى ذلك الفعل
الذي عمل في الضمير بواسطة
حرف الجر أولاً وحاصله
ترك التصيل الذي أشار
إليه بقوله ولك أن تنصل

كان ناصبه اذا نصب فعل (قوله عند عدم قرينة خلافه) الضمير في خلافه الرفع وخلاف الرفع النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدرا ما اجر فلا يدخله لانه لا يكون الايجارو كلالما في اسم ينتصب لفظا بما بعده لوسط طيه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن التي يختار معها النصب والتي يتساوى معها الامر ان على ما يحكى شرحها ومنال ذلك زيد ضربته ولا يريد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم بما نحن فيه بل يريد قرائن النصب التي منذ كرها على ما اشرنا اليه (وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوى عندهم لم يطهر قط في اللفظ حتى يقال حذف واضمرو على ما اخترنا في رفع المبتدأ نقول انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب (قوله او عند وجود اقوى منها) اى عند وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب وتكون اقوى منها شيان فقط على ما ذكرنا او اذا المفاجأة اما ما تجامع ثلاث قرائن للنصب هي مع احدهما مغلوطة ومع الاخرين غالبة اما الاولى فالطلب على ما يأتى والاخرين حطف الجملة التي بعدها على فعليه وكونها جوابا لجملة استفهامية فضلية واما اذا فلا تجامع من قرائن النصب الا واحدة وادا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعليه كما يحكى اما ما فاما يرجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجيح النصب في مثلها بغيرها انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونها فعليتين نحو قام زيد وعمر اكرمه او لقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونها فعليتين نحو زيد اكرمه في جواب من قال ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملة باما نحو قام زيد واما عمر فقط اكرمه واما زيد فقد اعطيت ديارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي يتبدأ بعدها الكلام ويستأنف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها لكون وضعها لصد مناسبة ما بعدها لما قبلها اعنى الاستئناف فرجعت بسببها الجملة الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على سواء نحو قوله تعالى ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر ﴾ لكن عملها في الصورتين انها منعت مقتضى النصب من التأني فربق مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى نحو قوله ﴿ التي الضعيفة كي يخفف رحله ﴾ والزيادة حتى نعله القاهها ﴿ فهي وان كانت يستأنف بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستئناف كما لا ترى انها لا تقع في اول الكلام كما فلم يكن الرفع بعدها اولى فهي كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر انواع الطلب نحو هل زيد ضربته

وزيد ليترك تضربه والا تضربه بحرف رفع الاسم كما تقدم فاما مع الثلاثة فهي مغلوطة نحو اما زيدنا فاكرموا ما بكرنا فلا تضربه واما عرا فرجها الله تعالى وانما صارت مغلوطة لان وقوع هذه الاشياء خبرا للبثا قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلية فعلية اولى ان يمكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاه حروف الطلب للفعل كصرف الاستفهام والعرض والتضييض (واما قوله تعالى ﴿ بل انتم لامر حبا بكم ﴾ فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير اعراب كما يمكن ذلك في نحو زيدنا ضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربه وعرو والا تضربه واما قولهم ان فلة نحو زيدنا ضربه ولا تضربه بالرفع لما اقتضته الخبر الذي هو محتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلية التي لا تحتلها الا تاويل بعيد مخرج الامر والهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيد اضربه زيد اطلب منك ضربه فنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصديرها بما يخرجها عن كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبرا للبثا نحو ازيد منطلق وليتك عندنا وكذا يكثر زيد من ابوه وعرو هل ضربه وزيد ليترك فلتهم ولا يجب في خبر البثا احتمال الصدق والكذب وانما يسمى خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل يسمى بفاعل ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فقولنا كان الطلب من قرآن النصب كما ذكرنا واما ليست من قرآن الرفع كما يباقي التعارض في اما زيد فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير ترجيح الطلب اولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال الطلية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجأة فهي في ضعف الاستئناف بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع في صدر كلام من دون ان يقدمها شيء كما تقع اما لكن النواة قالوا انها اذا جاءت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبية على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو (٦) وفيما قالوا نظروا ذلك انهم اتفقوا على انها لا تجزى بعدها الا الاسمية فرقا بينهما وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يتقوا واختلفت اصلها في هذا الموضوع لخاص رماية لتناسب المطلوب عندهم (وفي غير هذا الموضوع يجب رفعها نحو زيد في الدار واذا عمرو يضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور ﴿ قوله ﴾ (ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية لتناسب ٢ وبعد حرفي النفي والاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والهي ٣ وعند خوف ليس المقصر بالصفة مثل ﴿ اناكل شيء خلقه بقدر ﴾ هذه قرآن يختار معها النصب في الاسم المذكور ﴿ قوله ﴾ بالعطف على جملة فعلية) نحو قام زيد وعمرا اكرمه وكذا مع لكن ويل وذلك لتناسب العطف والمطوف عليه في كونها فليين وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهذا يقتلها لطفه على مشابه الفعل واما في نحو احسن زيد وعمرو يضربه فلا يترجح النصب لسكون فعل التعجب لمجوده

٦ قوله (وفيما قالوا نظر
وذلك لانهم) في بعض
الحوادث ان المتأخرة التي
جرت بين يديه والكسائي
في فاذا هو اي اياها مثل
على اختلاف ويستضع
الحال في مباحث الظروف
البينة ٢ وبعد حرف
الاستفهام وحرف النفي كذا
في المقروء ٣ اذهي مواقع
الفعل لضعفه

وتجده عن معنى العروض لاحقا بالاسماء كذا قال سيويه (والظاهر ان الثانية اعتراضية
لامعطوفة ٤ قوله وبعد حرف النى) هي لا وما وان نحو قوله ٥ فلاحيا فحرت به
لثيم ٦ ولا جدا اذا ازدحم الجلود ٧ وكذا ما زيدا ضربته (وانما اخير النصب فيها
مع جواز الرفع لان النى في الحقيقة لمضمون الفصل فبالاؤه لفظا او تقديرا لما تنى مضمونه
اولى وليس لم وما ولن من هذه الجملة اذهى عاملة في المضارع ٦ ولا يتدر معمولها لضعتها
في العمل فلا يقال لم زيدا تضربه ولا لن بكرا قتله كما قال ان زيدا تضربه او ضربته لقوة
ان يحزمها للفعلين واما ليس فبين قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده
واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته (وبعض من قال
بحرفيتها جواز الفسادها عن العمل الفاء ما استدلالا لا بقولهم ليس الطبيب الامسك برفع
الامسك كما يجي في باب ما يحمل عليه قوله ليس خلق الله منه اى ما خلق الله فيجوز ليس
زيدا ضربته على الفساد وليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع
واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير
الشان والفسر جملة ضلية كما في قوله تعالى ٨ فانها لاتسمى الابصار ٩ قوله (وحرف
الاستفهام) حلة اولوته بالفعل كملة اولوية حرف النى ١٠ قال سيويه ليس جواز الرفع
في الهزة بجوازه في نحو قام زيد وعمر وكلمة يعنى ان الرفع في التثنية احسن فليس طلب المشاكلة
بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة ضلية في اقتضاء النصب كهمزة
الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضائه وكذا جعل سيويه الرفع بعد حروف النى احسن
منه بعد الهزة وذلك لان الجملة مع الهزة تصير طلبية وكون الطلبية ضلية اولى ان
امكن كاذكرنا ولا تصير مع حرف النى طلبية ١١ واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق
فيه وهو الهزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل
نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التى خبر المبتدأ فيها ضلية نحو ازيد خرج واثانها
دخيل فيه وهو هل التى اصلها ان تكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما يجي في قسم الحروف
فهى تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التى ليس خبر المبتدأ فيها ضلية نحو هل زيد قائم
لمشابهة الهزة واما الاسمية التى جزؤها الثانى ضلية فلا تدخل عليها الاعلى فيج
نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجدد فضلا تسلت عنه فان سكا كان احد
جزئى الجملة التى تدخلها فلا تدكرت المحبة القديمة فلا ترضى الابان تصانقه فيجب
ان توليه اياها وكذا يقع دخولها على ضلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو
هل زيد ضربت وعلى ضلية مقدر فعلها مقمرا بعل ظاهر نحو هل زيد ضربته
والنصب ههنا احسن التبيين (وقد مر اختلاف بين سيويه والاخش في ان الرفع
اولى او النصب في نحو انت زيد ضربته والوافق في اختيار النصب اذا فصل
بطرف في نحو اليوم زيد ضربته (والاسماء المتضمنة للاستفهام مل هل تدخل على
فعلية ملها ملفوظ به ويقع نحو متى زيد ضربت ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد

٤ قوله (لامعطوفة) اذ يلزم
حذف الخبرية على الانشائية
٥ قوله (ولا حسب آه)
والتقدير ولا ذكرت حسبها
فحرت به يحاطب راجلا من
تيم بن هدى اى لم تدكر لهم
حسبا فتقرون به ولا لك جد
شريف تقول عليه هند
ازدحام الناس للفاحر
٦ قوله (ولا يتدر معمولها
لضعتها في العمل آه) العمل
في هذه الاضال اظهر لانها
تكرر للقدرد

٢ قوله (اذا الخضم اى مائل الرأس انكب) اوله * فلا اعدوى ﴿ ١٧٤ ﴾ لتلى تعاقدوا البرأخروج الصدور

ودخول الظهر يقال رجل
ابزى وامرأه ابزوا وانكب
داه يأخذ الابل في مناكبها
تطلع منه وتمشى منحرا
يقال انكب البعير فهو انكب
قال العديس لا يكون النكب
الا في الكتف قال الشاعر
اذا الخضم أموه من صفات
المتناول الحابر
٣ قوله (ان نفس) النفس
المال الكثير يقال فلان نفس
وقيس اى مال كثير وقد
لاست امرأة الثمر لفرجها
من الفقر على اتلاف ماله
قال لها لا تجزى لاهلاكى
نفس المال غنى كقول
باخله بعد التلف واذا
هلكت فاجزى اذا خلف
لثمتى
٤ قوله (اما اذا كسبت)
الكسب ان تضرب مؤخر
الانسان يدك او بصدر
قدمك
٥ قوله (قال لعنى واغل)
الواغل الداخل بين الشارين
من فيران بدعى
٦ قوله (وقال صعدة نابتة)
الصعدة الفتاة المستوية تبيت
كذلك لاحتجاج الى تعيق
والخاطر مجتمع الماء يصف
الشاعر امرأته نبتة قدها
بالصعدة وهى الرمح المستوية

ضربت افعج القبيح كاذكرنا في هل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شئ
فقه زوم اصل المتطفل عليه اذا امكن (واصل همزة الاستفهام دخوله على الفعل صريحا
والتمايز بلا وقع نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم
المحدود فرفعه اولى نحو ليهم ضربه كما في زيد ضربه والعللة كالعلة (قوله واذا الشرطية)
فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذ في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة
الاسمية لابد ان يكون الخبر فيها فضلا الا في الشاذ كقوله ٢ اذا الخضم ابزى مائل الرأس
انكب * ونقل عن سيويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية الشرطية بعدها
لكن على ضعف (والاكثر كونها عندهما فعلية اما نظايرة الفعل نحو اذا جاء زيد ومقدرة
نحو (اذا السماء انشقت) اى اذا انشقت السماء (ونقل عن البرد اختصاصها بالفعلية
فصب ضده تأويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اى اذا انشقت السماء قوله واذا
الشرطية يعنى على مذهب سيويه والاخفش والتمايز اختار ابعدها بالفعلية لان الشرط بالفعل
اولى كالتى والاستفهام والتمايز يوجب الفعل بعدها كفضل البرد لانه ليست عريضة في الشرط
كان ولو ولا نظايرة في ضمن معناه كمن ومتى على ما يحى في الظروف المبينة (واما على
مذهب البرد فينبغى ان لا يجوز بعدها الرفع الاعلى وجه اذ كره وهو ان بعضهم يجوز
في جميع ما ذكرنا ونذكره ان متعصب بفعل مقدرة مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدرة
الذى هو لازم ذلك الظاهر (قال السيرا في يجوز هلا زيد قلته بتقدير هلا قتل زيد
قلته (وروى الكوفيون * لا تجزى ٣ ان نفس اهلكته * فاذا هلكت عند ذلك
فاجزى * اى ان اهلك نفس او ان هلك نفس فعلى هذا يسدر على مذهب البرد
في بيت ذى الرمة * اذا ابن ابى موسى بلال بقلته * فقام فحاس بين وصليك جازر
على رواية رفع ابن اى اذا بلغ ابن ابى موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر
في الرفع والتعصب اذا امكن (قوله وحيث) حيث دالة على المجازاة في المكان كاذ
في الزمان نحو حيث زيدا تجده فآكرمه (ولكن استعمالها استعمال كانت الشرط اقل
من استعمال اذا فلها تدخل على الاسمية التى جزاها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد
جالس ٤ اما اذا كسبت بمانحو حتما فهى وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط
نحو متى وانما لا يفضل بينها وبين الفعل الا بعد الضرورة قال * فتي ٥ واغل زهره
يحيوه * ويعطف عليه كاس الساقى * وقال * ٦ صعدة نابتة في حيار * اتنا لريح يميلها
نمل * فلواضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تره يزرع * فالنصب واجب لوجوب
تقدير الفعل بعدها (قوله وفي الامر والتهى) قد تقدم ذلك بعلمه (قوله وعند خوف
ليس المفسر بالصفة) اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مالك اشترته بعشرين
دينارا واثك لم تملك احدا منهم الا بشرائك بهذا التثنية قلت كل واحد من مالك اشترته
بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشترت كل واحد من
مالك بعشرين واما ان رفعت كل فيجعل ان يكون اشترته خبرا له وقولك بعشرين

متلقا به أى كل واحد منهم مشتري بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون
اشترته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر أى كل من اشترته من المالك هو
بعشرين فليبدأ اذن على التقدير الاول اهم لان قولك كل واحد من مائة اهم من
اشترته ومن اشترى لك ومن حصل لك منهم بغير المشتري من وجوه التعليلات والمبدأ
على الثانى لا يقع الا على من اشترته انت فرضه اذن مطلق لاحتمال الوجه الثانى الذى
هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثانى منهم من اشترى لك
غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثه
او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا فى المعنى المقصود
والرفع محتمل له ولغيره (والمثال الذى اوردته المصنف من الكتاب العزيز اعنى قوله
تعالى ﴿ انا كل شئ ﴾ خلقناه بقدر ﴿ لا يتفاوت فى المعنى كما يتفاوت فى مثنا سواء
جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن التمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شئ كل
مخلوق نصبت كل اورثته و سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك
ان قوله خلقناه كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم يخلق
جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شئ فكل شئ فى هذه
الاية ليس كما فى قوله تعالى ﴿ والله على كل شئ قدير ﴾ لان معناه انه قادر على كل ممكن
غير متناه (فاذا قررر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل
مخلوق مخلوق بقدر ٢ وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنى ان واحدا فقط
كل شئ فى الاية يخص المخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول
اهم منه مع التقدير الثانى كما كان فى مثالا (ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام
بجملة فعلية كما اذا قيل ارايت احدا او ايهام او غلام ايهام رايت فتقول زيد ارايته وانما كان النصب
اولى ليطابق الجواب السؤال فى كونها فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيد ان احدا قلت زيدا
بضرباته لان معناه اضرب الزيد ان احدا فهو مقدر بالفعلية (واختار الكسافى النصب اذا
كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل فى المعنى نحو زيدا بضربا فزيد فى المعنى هو الضارب
وان كان فى اللفظ مبتدأ فنصب هذا اولى لانه كانه قيل بضرب زيدا قوله (ويستوى
الامر ان فى مثل زيد قام وعبرا اكرمه) يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدود اذا
كان قبله ماعطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه
يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التى هى الكبرى فيضار الرفع مع جواز
النصب ليناسب المعلوم المعلوم عليه فى كونها اسميين وان يكون عطفا على الفعلية
التي هى الصغرى فيختار النصب مع جواز رفع ليناسب فى كونها فعليتين (فان قيل بل الرفع
اولى للسلامة من الخذف والتقدير عورض يكون الكلام المعلوم اقرب الى الفعلية
منه الى الاسمية (وهذا المثال اعنى زيد قام وعبر وكنهه مثال اوردته سيويه) واعرض
عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدأ والمعلوم فى حكم

٢ قوله (وعلى ان خلقناه
صفة) لقاتل ان يقول اذا
جعل خلقناه صفة كان
المعنى كل مخلوق منتصف
بانه مخلوقا كائن بقدر
وعلى هذا لا يمنع نظرا
الى هذا المعنى ان يكون
هناك مخلوقات غير متصفة
بتلك الصفة فلا يدرج تحت
الحكم وانما اذا جعلناه خبرا
او نصبنا كل شئ فلا يجمال
لهذا الاحتمال نظرا الى نفس
المعنى المفهوم من الكلام
قد اختلف المعنىان قطعا
ولا يجده تضافان كل مخلوق
منتصف بتلك الصفة فى
الواقع لانه انما يفهم من
خارج الكلام ولا شك ان
المقصود ذلك المعنى الذى
لاحتمال فيه قاتل مطابق
اذا دقق النظر فيه

المطوف عليه فيما يجب عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع ضمير الى المبتدأ وليس في عروكلته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجب في المطوف جواز قيامه مقام المطوف عليه ولو قلت زيد قلت عرا لم يجوزو بعبارة اخرى للاختش وهي انه لا يجوز صلف جلة لاجل لها على جلة لها محل (واعتذر لسيويه باعذار احدها للسيرا في وهو جواب عن جميع العبارات ان قرئ السيويه لم يكن تصحيح المال بل تبين جلة اسمية المصدر فعلية الجوز مطوف عليها او على الجزء منها وتصحيح المال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عروكلته في داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكنت سيويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبير اذا كان جلة من ضمير فيصح المال اذا اراد (واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المطوف حكم المطوف عليه فيما يجب ويمنع الا ترى الى قولهم رب شاة ومخلفها (ورد بان مخلفها ايضا نكرة كما يأتي في باب المضمرات) واجب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعرا ولو قلت زيد لقيت عرا لم يجوز فلا يلزم جواز قيام المطوف مقام المطوف عليه (واجاب ابو علي عن اعتراض الاختش بان الاعراب لما لم يظهر في المطوف عليه جاز ان يعطف عليه جلة لاعراب لها (واسد الاعتراضات هو الاول) والجواب ما قاله السيرا في ان مثل هذا المال اجازة سيويه مساوية بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنه الاختش خلو المطوف عن الضمير (وجوزة ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت في الجملة المطوفة ضميرا راجعا الى المبتدأ الاول فلا خلاف في جوازه ومن قولك زيد قام وعرا اكرمه قولك زيد ضارب عرا وبكرا اكرمه يستوى في بكرا الوجهان لان اسم الفاعل الماصب للفعل به كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلامه وبكرا اكرمه فالرفع فيه اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم يتم مشابهتهما للفعل كما يجيء في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصري حماره * قوله (ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التخصيص مثل ان زيدا ضربته ضربك والا بذاضرت) حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما فهي وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخويها انما وجب لاجل الفعل المتعدي وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجيء غير مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يمكن من شيء وليس للشرط حرف غير هذه الثلاثة الا اذا عند سيويه ٢ ويقع الفصل يدها وبين الفصل باسم مرفوع او منصوب نحو اذا زيدا قام واذا زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحاشا (قوله وحرف التخصيص) وهو اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل الا المحققة قد تكون التخصيص كما يجيء في قوله * الارجلا جزاء الله خيرا * التقدير الاتروني اي هلا تروني (وحرف التخصيص لا يدخل اذا على الانفصال بالاستفراء

٢ لكنه لا يفصل بينهما
وبين معمولها اتفاقا لافي
الضرورة

٢ قوله (تعدون عقر النيب افضل مجدكم * بنى ضوطرى لولا الكمي المقنعا) التاب الناقة السنة والجمع النيب
النيب الضوطر والضوطرى الرجل الضم الذي لا غناء عنده والكمي الشجاع التكمي في سلاحه لانه كمي نفسه
اي سترها بالدرع والبيضة ﴿ ١٧٧ ﴾ ٣ كثر في الشرط وجميع هذه الاحوال اعني البقاء على الاصل من

الاختصاص والقبلة في
الاضال والاشترك بين
القبيلين والاختصاص
بالاسماء امور موقوفة
على السماع لا طريق
لقياس فيها ولا علة
مخصصة لكل واحد
منها بما يخص هذا وقد
جاء حرف التضيض
قبل الاسمية شاذا قال
* ونيت لي ارسلت
بشفاعة الى فلا تقس
لي شفيها * واما
حرفا الشرط فالحلاف
في لو قدم في باب
المبدأ واما ان فكثر
البريرين على انه لا يدخل
الافضل ظاهرا ومقدر
م وقتل عن الاخفش
جواز ارتفاع الاسم
بعده على الابتداء بشرط
كون خبره ضلا ومن
الحروف اللازمة دخولها
على الاضال الا عرض
فيجب النصب بعدها نحو
الازيد انكره على مايمى
الكلام فيه في اسم لانني
الجنس نفسه
م قوله (ونقل عن الا
خفش) قد تقدم الإشارة
الى قول الاخفش في بحث

اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها امام مفسرا كما في قوله هلا زيدا ضربته اوفير
مفسر كما في قوله ٢ * تعدون عقر النيب افضل مجدكم * بنى ضوطرى لولا الكمي
المقنعا * اي لولا تعدون (وكذا ان ولو فاته قد يقدر الفعل بعدها بلا مفسر
نحو ان سيفا فسيف ونحو * اطلبوا العلم ولو بالصين * ولا شك ان التضيض
والعرض والاستفهام والتثنية والشرط والتثنية معان تليق بالفعل فكان
القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالاضال لان بعضها بقيت على ذلك
الاصل من الاختصاص كحروف التضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت
ولعل وبعضها استعملت في القبيلين مع اولوتها بالاضال كهمزة الاستفهام وما ولا
لثني وبعضها اختلف في اختصاصها بالاضال ٣ كالا لرفع على مايمى الكلام عليه
في اسم لانني الجنس وكذا ان الشرطية فان الرفع في نحو * ان امره هلك *
يجوز عند الاخفش والقراء ان يكون مبتدأ والمشهور وجوب نصب في ان زيدا
ضربه والازيد تضربه في العرض * قوله (وليس مثل ازيد ذهب منه
فالرفع) اي فالرفع واجب وانما قال انه ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده
فصل لكنه ليس مشتقلا عنه اي عن الفعل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل اوشبهه
فما قبله لا يكون الا بالنصب كاذكرنا (وقوله بضميره او متعلقه اي نصب ضميره
او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشغل عن نصب اسم يرفع ضميره في قوله ازيد
ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وقوله بضميره اذ لم يلق
مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جواز بين السراج والسيرافي في مثل
هذا المبني للفعل اسناده الى مصدر مقدر اي ازيد اذهب الذهاب فيكون الجبرور
في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول التراتب وهو ضعيف لعدم
الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله (وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق
من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدر قبل الاسم ضلالتا نحو
أذهب شخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر المتعدي كاذكرنا قبل عن بعضهم انهم
يضررون في نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اي ان ضرب زيد
ضربه وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحدود بضميره او متعلقه
في الرفع والنصب اذ ضميره او متعلقه نائبه كان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم
فتوى في ان زيد ذهب اذهب به اذهب غلامه او ذهب بغلامه رافعا وتوى
في ان زيدا ضربته اوحق عليه الضلالة او ضربت غلامه اوحق على غلامه
الضلالة ناصبا * قوله (وكذا في كل شيء فلولو في الزر * كذا اي ليس من

حذف الفعل (ش) في قوله وان (١٢) احدم من النركين (ل) استشاركه (قوله في الزر) الزر جمع زبور
وهو الكتاب وقولوه جلة مجرورة المحل صفة لشيء اي كل شيء مفعول لهم من الانبياء ثابت ومكتوب في الزر وهو
وهماته من هذا الباب لانه اسم بعده فصل مشتغل عنه بضميره ومع هذا فالرفع واجب لانك لو نصبت فسد المعنى لان

هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اى عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنالونصب كل شيء فعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شيء ان علقتا الجار بفعلوا ونحن لم نقتل في الزبر اى في صحف اعمالنا شيئا اذ لم توقع فيها فضلا بل الكلام الكاتبون اوقفوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نقلا لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء مثبت في صحايف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد في قوله تعالى ﴿ وكل صغير وكبير مستتر ﴾ وفلوه صفة كل شيء اى كل ما فعلوه مثبت في صحايف اعمالهم بحيث لا يقدّر صغيرة ولا كبيرة . قوله (ونحو الزايتو الزاى فاجلدوا) الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجلتان عند سيويه والافتحار النصب) اقول جميع الشرائط فيه حاصلة في بدء النظر لان ما بعد الفاء قد يصل فيما قبلها كافي نحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر ﴾ الان الفراء لما اتفقوا فيه على الرفع الاماروى في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقرآن لا يجوز على غير المختار تحمل له الصلة وجها يخرج به عن الحد المذكور لتلازم منه غير المختار فنقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كافي قوله تعالى ﴿ اذ جاء نصر الله ﴾ الى قوله فسبح كما يحى في الظروف المبنية او تكون الفاء واقعة غير موقعها فترض كافي ﴿ وربك فكبر واما اليتم فلا تقهر ﴾ واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فابدها لا يصل فيما قبلها كما تقدم وفي الآية هي كذلك لكون الالف واللام في الزاينة مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط فغير المبتدا كالجزء وهذا الذى ذكرته مذهب الفراء والمبرد فالقاء واقعة في موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بصيغة او متعلقه وقال سيويه هما جلتان اى الزاينة مبتدا محذوف المضاف اى حكم الزاينة والخبر محذوف اى فيما يتلى عليكم بدو قوله فاجلدوا هو الذى وعد بان حكم الزاينة فيه والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زانها فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بصيغة كما قدمنا (قوله والا فاختار النصب) اى لولا التقدير ان المذكور ان للمبرد وسيويه لكان من هذا الباب فكان المختار النصب لقربة الطلب التى هي اقوى قرأته وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضماره كافي تقدير سيويه ٦ (واعلم ان ما يشتغل عنه المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الافتعال المقدّر ينبغي ان يكون منبثا فيقدر في نحو ان زيد لم يبق الا هو ان قام زيد لم يبق الا هو وفي نحو ان زيدا لم يضرب الاياه ان يضرب زيدا لم يضرب الاياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدّر موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احد واقع من استجارك المقدّر مقام الضمير من استجارك المفسر (وكذا زيدا فان زيدا ضربت واقع من ضربت المقدّر موقع الضمير من المفسر وما بعد الاذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير لان الاستهارة الفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى يقضى نفي الفعل المقدّر كاتقص الا المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الاضمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى النفي المقوض فيه بالا ترى ان قام زيد في

٢ التقدير فعلوا كل شيء
في الزبر من الاوامر
واتواهى وليس الامر
كذلك فليس من هذا الباب
٦ هذا آخر شرح ما ذكره
المصنف

مثالنا يوافق في المعنى لم يغم الا هو وكذا تضرب زيدا يوافق معنى لم تضرب الاياه
 (فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون في المفسر ضمير ان للاسم المذكور مرفوع ومنصوب
 وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اى متعلقان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان
 بضميرين كذلك فالاول على ثلاثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان
 او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور
 او اضمارا ناصب مثاله ان زيد لم يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا بياه قدرت هكذا
 لم يعطك زيدا لم يعطك اياه فلو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو وان
 رفعت اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذن
 بعد الافلايد من تقديره وجب كما تقدم (وتسليط المفسر هنا على الاسم المذكور محال
 اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فلا اعتبار بالتصل بمعنى
 ان كان مرفوعا اضر الرفع وان كان منصوبا اضر الناصب فالاول نحو ان زيد اعطاك
 اياه وياه راجع الى زيد وجازكون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما
 منفصلا وكذا ان زيد لم يضرب الاياه التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه وان لم يضرب
 زيد لم يضرب الاياه ولو اعتبر الفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه
 والمفعول مفسر الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد يتنازع ذلك مع تقدم المفعول
 في نحو زيد اضرب فكيف يجوز مع تأخره وكان بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو
 زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبر الفصل في زيد لم يضرب الاياه لكان التقدير
 ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز ان (والثاني اى الذى المتصل فيه منصوب
 نحو ان زيد لم يضربه الا هو اى ان لم يضرب زيد لم يضربه الا هو ولو اعتبر الفصل
 لكان التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذى هو ضمير متصل وقد تقدم
 امتناع ذلك (وان كانا متصلين ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما لحق به
 كدتمت وفقدت والا نحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك
 الا في افعال القلوب كما يحى في بابها نظرنا فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه
 اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائما اى ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت لكان
 التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيفسر المفعول الفاعل الذى هو ضمير متصل ولا يجوز
 الا في افعال القلوب ولا غيرها مع تقدم المفعول نحو زيد اعلم قائما فكيف مع تأخره عن
 الضمير ولكن بالتسليط ان زيدا اعلم علم قائما ولا يجوز لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور
 ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميرى المفسر كقوله
 بعد جرى ذكر زيد ان اياه علم قائما اى ان علمه علمه قائما اتصل الضمير المنفصل لما ظهر
 عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز ان هو علمه قائما اى ان علمه قائما باستتار الضمير
 لما ظهر العامل (واما المفسر الذى معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد
 ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه او ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه
 فلا اعتبار بالضمير المتصل بالمتعلق فيجب في ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته

٢ (قوله ان لا يضر زيد) ويكون المعنى ان لا يضر زيد نفسه بضرب غلامه فالتعني صحيح لكن العبارة محذرة كما ذكره ولا يصح ان يقدر لا يضر وضيمه للغلام لانه مفعول متأخر فلا يصلح مفسرا ايضا بل على هذا ابعد ٣ (قوله واما ان كان الضمير في المستثنى) يعني في مسألة كون الضمير المخالف للفاعل ١٨٠ ﴿ مرفوعا وتدين الحال في صور الاتصال

اعني قولك ان زيد ضرب غلامه ويعلم منه حال ان زيد مرفوعا فانه يعين الرفع اي ان مر زيدا مر بغلامه ولا يجوز النصب على تقدير ان لا يضر زيد مر بغلامه ولا على تقدير ان جاوز زيد اي متعلق زيد والضيم لزيد على التقديرين (وفي مسألة كون الضمير المخالف للفاعل في الاهراب منصوبا كما في قولك ان زيدا ضربه غلامه وان زيدا ضربه غلامه ولم يذكر تفصيل هذه المسئلة لانه يعلم بالمقايسة اذ يعين النصب على تقدير ان ضرب زيدا ضربه غلامه لان غلامه ان كان فاعلا للقدّر المفسر فذاك وان كان فاعلا للمفسر كما هو الظاهر فهو فاعل فسر فاعلا كما ان فعله فسر فعل ذلك الفاعل ولا يجوز الرفع على تقدير ان لا يضر زيد ضربه غلامه والضيم المتصل لزيد لانه يلزم

اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان ضرب زيدا اي غلام زيد على ما ذكرنا قبل من ان المضاف في مثله محذوف فيفسر المفعول الفاعل ظاهرا مع تأخر المفعول ومع المضاف يفسر ذيل المفعول الفاعل وكلاهما لا يجوز كما تقدم في اول هذا الباب وعلى تقدير المصنف يكون التقدير ٢ ان لا يضر زيد وضيمه لا يضر لزيد ولا يجوز كما قدمناه وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اي متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير ذيل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب غلامه هتد ضربت فكيف مع تأخره وبالتسليط يصير ان زيدا لا يضر او ان زيدا ضرب اي متعلق زيد بضرب ولا يجوز (٣) واما ان كان الضمير في المستثنى مفعلا جازع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الاياه وان زيدا لم يضرب غلامه الاهو فتقدر الرفع في المسئلة اولي ان لم يضرب زيد اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الاياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الاياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لالتك اذا حذف الضمير المستثنى حذف اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا ليقى معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الاهو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الاهو وان لم يلا يضر زيدا بضرب غلامه لم يضرب غلامه الاهو على تقدير المصنف وبالتسليط ان زيدا اي غلام زيد لم يضرب الاهو وعلى تقدير المصنف ان زيدا لم يلا يضر بضرب غلامه الاهو (واما المفسر الذي معه متعلقان بضميرى الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب اخوه اياه فالتك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدر الرفع ان ضرب زيد اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب ان ضرب اخو زيد زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا اي ابا زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا لا يضر بضرب ايه هذا ما عرض لانعام هذا الباب والله اعلم بالصواب في قوله (الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتقى تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق) سمي اللفظ المحذوره من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مما عاينه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير (قوله هو معمول بتقدير اتقى تحذيرا مما بعده) مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المطوف والمطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا ليه مقدرا واما لفظ المحذر

(منه)

كون الفاعل مفسرا

للمفعول المتصل وقس باقى الاحوال على ما فصله والظاهر ان المسئلة الثانية سقطت من القلم اذ بدأه في انمال هذه المقامات التوضيح في الطالب دون حواله بعضها على بعض ٤ (قوله لا يضر) فاعله ضمير راجع الى الاخ

منه مكررا معمولا بعد مقدرا نحو الاسد الاسد (قوله تحذرا بما بعده) مفعول له
و السامع فيه المصدر اعني التقدير اى بان تقدر اتق تحذرا بما بعده ذلك المفعول
كالاسد الذى بعد اياك و تقدير اتق ههنا فيه بعد السامع من حيث المعنى اذ يصير المعنى
اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد اى تحيته ولو قال بتقدير نحو او بعد
كان اولى (قوله او ذكر المحذر منه مكررا) فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر فى مفعله
على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر فى الاول مضاف اى هو ذكر معمول
او ذكر المحذر منه و فيه نظر ايضا لان مراده بالمحذر هذا المصوب لانه فى تقسيم
النصوص الاترى الى قوله الثانى التامى الثالث ما اضمر مامله فلا يصح الرابع ذكر
منصوب حكمه كذا (وفى بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان
او ههنا متصلة من حيث المعنى فينبغى ان يليه مثل المذكور قبل كافى نحو جاعنى زيد
او عمرو بلى لو كانت متصلة جازت الخالفة بين ما بعدها وما قبلها تقول انا مقم نمر بدولك
فتقول او امشى بمعنى بل انا امشى فيكون للاضراب عن الاول والاثبات لثانى كما يحى
فى حروف العطف (قال سيويه فى قوله تعالى ﴿ ولا تطع منهم اثما او كفورا ﴾
لو قال او لا تطع كفورا لا تقبل المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن
التهى عن طاعة الاثم فلوقدنا ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا
يستقيم فعلى كل وجه فى لفظه نظر (وضابط هذا الباب ان تقول كل محذور معمول لحذر
او بعد او شبههما مذكور بعده مامو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة
يجب اضراب مامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول بعد فيدخل فى الاول نحو اياك والاسد
واياى و الشر وما زرا سأك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمر و الظاهر لا يحى
الامضا الى الحاطب والمضمر لا يحى فى الاظلم الاحتاطبا وقديحى متكلما كما مر
واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر ومولهم
ادابغ الرجل السنتين قاياه وايا الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا
وليس بمطوف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر و سيويه يقدّر نحو اياى و الشر
بنحو لاحذر ونحوه فيكون على هذا تحذر التحذرا قال الخليل بعضهم يقول له اياك
فيقول اياى اذ قبل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسى واحفظ وغير سيويه يقدر
فى نحو اياى و الشر حذر خطابا كافى اياك وقول سيويه اولى ليكون القائل والمفعول
شيئا واحدا كافى اياك و الشر وقول عمر رضى الله تعالى عنه لجماعة ﴿ اياى ٢ وان
يحذف احدكم الارنب بالصا و ليزك لكم الاسل والرماح ﴾ يحتمل امر التكلّم اى
لا بعد نفسى عن مشاهدة حذف الارنب وامر الحاطب اى بعدونى عن مشاهدة حذفه
واما الثانى اعنى المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضرا نحو الاسد الاسد وتفسك
تفسك و اياك اياك واياه اياه واياى اياه سواء كان الظاهر مضافا ولا ومضمر متكلما
او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد و اياك
اياك احذر نظرا الى ان تكرير المفعول للتأكيد لا يوجب حذف السامع كقوله تعالى

٢ (قوله وان يحذف احدكم
الارنب بالصا و ليزك لكم
الاسل والرماح) حذفه
بالصا اى به و بالاسل
شبر و يقال كل شبر له
شوك فشوكه اسل ويمى
الرماح اسلا

﴿ دكت الأرض دكادكا ﴾ ومنه الآخرون وهو الأولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير التحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف حامله وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالتحذر منه المكرر وكون تكريره دالا على مقاربة التحذر منه للتحذر بحيث يضيّق الوقت الا ان ذكر التحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا (قال المصنف كان اصل اياك والاسد اتقك ثم انهم لما كانوا لا يجتمعون بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلا جاؤا بالنفس مضافا الى القاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجر ان يكون متصلا لان حامله مقدر كما يجي في باب المضمرات فصار منفصلا وارى ان هذا الذى ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو يتقدير اياك بعد اوضح باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ماضربت الاياك وماضربت الاياى (فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة في ماضربت الاياى ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدراى ماضربت احدا الاياى فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياى ضربت قلت الضمير المفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا ذكرت في اول باب المصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله (وقد صرح السيرافي بحواز نحو اياى ضربت وايضا الطاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منه المصنف في شرح المفصل عند قول جار الله الله احد فعني اياى ضربت ضربت الاياى واياك فعبد اى مانعبد الاياك وانما وجب الحذف في الاول والثاني لان القصد كإقلا في الداء ان يفرغ المتكلم سريعا من لفظ التحذير حتى يأخذ المضاطب حذره من ذلك المذوف وذلك لانه لا يستعمل هذه الالفاظ الا اذا شارف المكروه ان يرهق والمعطوف في اياك والاسد في المكرر وانما وجب حذف العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذى ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اى بعد نفسك من الاسد وفحوى هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد اى بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعد الاسد عن نفسك بان تباعد عنه فتكأنك قلت الاسد الاسد (فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف (فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التى انتسب بها المعطوف عليه الى حامله وجهة انتساب اياك الى حامله كونه مفعولا به اى مبعدا وكذا الاسد مبعدا للمعنى اياك بعد وبعد الاسد + قوله (وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من) اذا جاء التحذر منه بعد التحذر فاما ان يكون مع ان اولامعها فالذى يغير ان نحو اياك

والاسد يحوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى اللفظ وامامنا فهو متعلق بالفعل المقدر اى بمدح نفسك من الاسد والذي مع ان يحوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويحوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها تكونها مع الجملة التي بعدها تاويل اسم فاعطال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التضييف قياسا بحذف حرف الجر الذي هو مع الجورور كشيء واحد وكذا ان المصدرية ومدح حذف الحرف صار ان مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو الله لافضل (وقال الخليل والكاسي هي باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل بقدرة ونحو الله لافضل نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اى من ذنب وبهاء الخلد اى بغي له (وقال الاخفش الصغير يحوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهاذا لم يحذف الجار من اياك من الاسد اذ ليس بقياس ولم يسمع (فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يحوز وهو اشد من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ﴿ ولا على الذين اذا ما اتوك لتعلمهم قلت ﴾ اى قلت واما قول الشاعر ﴿ اياك اياك المراء فانه ﴾ الى التردى والتمرجالب ﴿ فاما لضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد الاسد اى المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تمارى فحمل في جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يحوز قياس سائر المصادر عليه (وهذا قول ابن ابي اسحق ولا يمنع ان يدعى ان الواو التي في المحذر بمعنى مع ﴿ وقد ترك للصنف بابا اخر مما يجب اضمار ضلته قياسا هو باب الافراء وضابطه كل مفرى به مكررا ومطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمرحون نحو قوله ﴿ احاك احاك ان من لا اخاله ﴾ كساع ٣ الى الهجاء بنير سلاح ﴿ والذي مع العطف نحو شائك والحج وتسلم وما بينهما والعامل فيما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير والخلاف في وجوب حذفه في المكرهنا مثله هياك (وان لم يكرر وخلان العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف كاهناك وكذا يحوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع ﴿ قوله (المفعول فيه هو ما ضل فيه فعل مذكور من زمان او مكان) يعنى بقوله ضل مذكور الحذف الذى تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذى هو قسم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس قد ضللت لفظا ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذى هو مضنونه فعلته امس فامس ما ضل فيه الضرب لا ضربت (واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل في يوم الجمعة ضل لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مقولا فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير في يعنى ان المفعول فيه ضريان ما يظهر فيه في وما ينصب

٣ قوله (الى الهجاء آه الهجاء الحرف بعد ويقتصر

٢ قوله (ولاخلاف آه) في بعض النسخ هكذا ولاخلاف في انتصابها على الظرفية وقبل المبهم من المكان ما ثبت آه وقد ضرب فيها على قوله فقال هؤلاء الى قوله وفي جوفه فتأمل ﴿ ١٨٤ ﴾ ٣ في الزمان فيخرج المقادير المصنعة من

تقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القول فانهم لا يطلقون المفعول فيه الاعلى المنسوب بتقدير في قالوا ان يقال هو القدر في من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور في قوله (وشرط نصبه تقديره في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قبل والانلا وفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدي وشبههما لانهما مطلقا ولفظ مكان لكثرته وما بدد دخلت مثل دخلت الدار على الاصح) ظروف الزمان كلها اي مبهما وموقتها يقبل ذلك اي قبل النصب بتقدير في المبهم من الزمان هو الذي لاحده يحصره معرفة كان او نكرة تحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ماله نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم والجمعة وليلة القدر وشهر رمضان) قوله وظرف المكان ان كان مبهما) اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشئ لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلاخلاف على الظرفية (وقيل هو غير المحصور كالقنا في الزمان وهو الاول فيخرج منه المقادير المسوحة كقصر وخمسة وعشرون) ولاخلاف في انتصابها على الظرفية ٣ فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نومان المبهم والعدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدي ووسط وبين وازاء وحذاء وحذاء وعلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب مروه وكنفه بل في جانبته او الى جانبته وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيويه بل من خارجها كما يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه (وتكلف المصنف لادخال العدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في معناه فاما كان المسوح كالقصر في داخله فانه المكان لم يصرف فرضا بالظر الى ذاته بل بسبب القياس الساسي الذي هو امر خارج عن معناه (وقال الموقت ما كان له اسمه بسبب امر داخل في معناه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار حين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلية فيها كالدار في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام وبين وبين وشمال وبين وحذاء فان هذه الاشياء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما تضاف اليه ٤ (ويخفى ان يستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها) وكذا بعض ما في اوله ميم زائدة من اسم مكان لانه انما ثبت مثل هذا الاسم للكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شئ خارج عن معنى المكان مع انه ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال تمت مضرب زيد وقت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله تقصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان او لا او التاني لا ينتصب على

المكان بالمساحة كقصر وخمسة وعشرون ولاخلاف في انتصابها على الظرفية وقيل المبهم من المكان ما ثبت له اسمه لاجل اضافته الى شئ خارج عن معناه فيدخل فيه الجهات الست ونحو جهته وجانب وذرى وكنف ووجه بمعنى جهة وعند ولدي ومكان وموضع ووسط وبين وازاء وحذاء وحذاء وما هو بمعناها ويخرج عنه العدود بالمساحة كليل والفرسخ والبريد فلا جرم تقول هؤلاء ينتصب من المكان شيان المبهم والعدود على ما قال الجزولي آه نصه

٤ فعلى قوله سمي المكان المبهم مبهما لانه لا يطلق عليه الاسم بمجرد النظر الى ذاته بل الى اللاحق الاسم عليه يحتاج الى اعتبار شئ آخر خارج عن ذلك المكان فهو مبهم في ذاته متعين الاسم بذلك الخارج وظرف المكان عنده قسمان مبهم وموقت وعند الجزولي ثلاثة اقسام مبهم ومحدود وموقت ثم تقول مقتضى ما حده

المصنف مبهم المكان ان ينتصب على الظرفية قياسا نحو قولك جوف البيت وخارج الدار (الظرفية) وداخلها ولا ينتصب على مانص عليه سيويه نصه

٥ من الحدث الواقع فيه سواء عم هذا الضرب من اسم المكان جميع الاحداث حتى يقال لمكان كل حدث كلفظ المكان والموضع والمقام فانه يقال مكان الضرب وموضع القتل والاكل ومقام النصر والقطع اولهم نحو المجلس والمقعد نخذه ٥ (قوله من الحدث الواقع) ١٨٥ الى قول نحو المجلس والمقعد هذه النسخة تدل على جواز ضربت

مكان الضرب واثبت مكان القتل دون النخذه الاخرى

٦ (قوله ورميت بالسهم) رميت الشيء من يدى اى اقبله فارمى ورميت بالسهم رميا ورمية

٧ فان اختلف بصير قدما كالمستقبل بصير ماضيا وكذا العدود تغير بتغير القياس الساسى واما اسم المكان المشتق من حدث بمعنى الاستقرار فاما انتصب على الظرفية لكونه متضعا لمصدر معناه الاستقرار في ظرف فضونه مثل هذا المكان مشعر بكونه ظرفا لحدث كدلالة صيغة اسم مكان فالمكان في مثله مدلول عليه بشيئين بخلاف نحو المضرب والقتل والنصران مضمونها اعنى الضرب والقتل والنصر ليس بمعنى الاستقرار في ظرف فهو لايشعر بالظرفية فيه (واما لم ينتصب مثل

الظرفية الا بالفعل الذى ينتصب به على الظرفية المخصص من المكان كدخلت وتزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمأكل والمثرب ونحوها والاول ينتصب على الظرفية الفعل المشتق ٥ بما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى والسد والمقتل والميت فتقول انا انت موضع القتال ونصرت مكان النصر وكذا تقول قت مقامه وجلس مجلسه واويت مأواه وسددت مسده وينصب ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق بما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعا ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال الله تعالى ٥ واقعدوا لهم كل مرصد ٥ وكذا تمت ميته واقت مشاء وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصب فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ٦ ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراء وشتكت منزل فلان (وقال الا كثرل من المتقدمين الميم من المكان هو الجهات الست والموقت ماسواها) وهذا القول هو الذى ذكره المصنف في الكافية ثم قالوا جل عند ولدى وين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصب انتصبا لمشايتها للجهات في الابهام (قال المصنف وكذا جل لفظ مكان على الجهات لا لابهامه فان قواك جلست مكان زيد لا لابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف في منه تخفيفا ولا يبنى للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت للمصنف مكان ضرب زيد كادعنا ويبنى على قول هؤلاء الا كثرل ان تحمل المقادير المسوحة على الجهات الست لمشايتها لها في الاتصال فان تعيين ابتداء القرض مثلا لا يخص موضعا دون موضع بل يقول ابتداءه وانتهاه كتحول اختلف قدما واليمين تما لا هذا ٧ واعلم انه انما انتصب بالفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعنى الازمنة الثلاثة مدلوله فطرد النسب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلا لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل دلالاته عليه عقلية لاقضية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ماشابه الزمان الذى هو مدلول الفعل اى الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه والعدود ووجه المشابهة التغير والتبديل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة ٨ واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه وتمت ميته فلكونه متضعا لمصدر معناه الاستقرار في ظرف فضونه مشعر بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينتصب على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار (واما قول

هذا لمكان الا بالفعل المشتق من الحدث الواقع فيه نحو قعدت مقعده واويت مأواه او المشتق بما يقاربه مما فيه معنى الاستقرار نحو قوله تعالى ٥ واقعدوا لهم كل مرصد ٥ لان لفظ هذا المكان لايشعر الا بكونه ظرفا لا فيه من معنى الاستقرار ولا ينعى اليه الا ما فيه معنى الاستقرار نسخته ٨ (قوله واما انتصاب) جواب سؤال مقدر هو ان مثل المقعد والمجلس من اسماء المكان اذا اضيف بصير محذورا فينبى ان لا ينتصب غلاب بقوله واما انتصاب آه

٢ ليس مطلقا بل بالشرط المذكور وهو ان يكون الفعل المتعدي اليه ﴿ ١٨٦ ﴾ اما مشتقا من الحدث الواقع

المصنف في الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدي اليه الفعل فهو مبالغة
 منشاؤها الاشتراك في لفظ المصين وذلك ان الفعل يدل على المصين لكن من الازمنة
 الثلاثة لاعلى الوقت المعين المراد به هنا الحضور كالיום واليلة والشهر والسنة وكذا
 قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهى تعدي اليه غلط او مبالغة وذلك لان الفعل
 لا يدل على المكان المبهى اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على النشء الدلالة الوضعية
 لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق
 المكان لاعلى مبهى المكان بالتفسير الذى فسر (قوله ولفظ مكان) ٢ وكذا
 لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو ان تصابه بما فيه معنى
 الاستقرار (قوله وما بعد دخلت) اعلم ان دخلت وسكنت وتزلت تصب على
 الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان اولنا نحو دخلت الدار وتزلت الخان
 وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذا لافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اضى في معها
 في غير المبهى ايضا واتصاف ما بعدها على الظرفية عند سيبويه (وقال الجربى
 دخلت متعد فابنده مقول به لا مفعول فيه) والاصح انه لازم الاترى ان غير الامكنة
 بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان كثيرا ما يستعمل
 في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى ﴿ وسكنتم
 في مساكن الذين ظلموا انفسهم ﴾ وقولك تزلت في الخان وكون مصدر دخلت على
 الدخول والفعل في مصادر لازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا بـ رجحان
 كونه لازما فمن ثم قال على الاصح (واما نحو ذهب الشام فاتصاف الشام على
 الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله ٤ فلا يفتنكم فتاوه عوارضا
 ولا قبلن الخليل لابة ضرغد ٥ اي في قما وفي عوارض وهما موضعان ومثله قوله
 • لدن هز الكيف يسئل منه • فيه كما عسل الطريق التلعب • ويكثر حذف
 في وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق
 بالقياسي نحو هو منى مزجر الكلب ومناسط الثريا ومقعد الخائن ٦ ومنزلة الشفاف
 • ولا بأس ان تذكر بعض ما امله المصنف من احكام الظروف فتقول ظرف الزمان
 على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة
 فاذا كان كذا استغرقه الفعل التام عليه ان امكن كما اذا قيلت كم سرت فقلت شهرا
 استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان تصد بالمبالغة والجهوز ٧ وكذا اذا
 قلت شهر رمضان فان لم يكن استغرق الجميع استغرق منه ما مكن كما تقول شهرا
 في جوابكم صمت او كم سرت فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع ليله (والذى يصلح
 جوابا لمتى هو زمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان ولا محدودا كان
 كيوم الجمعة او كالتزم من الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة او كاول يوم من رمضان
 وبما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمحدود غير مختص كيوم وثلاثة ايام وكذا
 لو قلت ثلاثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلاثة الاولى من رمضان جاز

نحو قائلت مكان القتال
 او مشتقا من مصدر بمعنى
 الاستقرار نحو قديت مكانه
 ومثله لفظ الموضع والمقام
 وكذا نحو المقعد والمجلس
 والثوى كما مر آ ٣ نفسه
 ٣ هذه النسخة موافقة للنسخة
 الاولى التي اولها من الحدث
 الواقع فيه سواء هم هذا
 الضرب آ سيد
 ٤ (قوله فلا يفتنكم فتاوه
 عوارضا ولا قبلن الخليل لابة
 ضرغد) العوارض بضم
 العين جبل بلاد على عليه قبر
 حاتم وفتى ايضا جبل ضرغد
 ايضا جبل ويقال مقبرة
 فيصرف على الاول ولا
 يصرغ على الثاني والالابة
 الحرة والخليل القرسان
 والخيول ايضا يقال اقبلته
 الشيء اي جلسته على قبالة
 يقال اقبلنا الراح نحو القوم
 واطبلت الابل اقوام الوادى
 • (قوله لدن هز الكيف
 يسئل منه) رخ لدن
 وراح لدن عسل الذئب
 يسئل عسلا وعسلانا
 وهو الحبيب وعسل
 الرخ عسلانا اذا اعتر
 واضطرب والرخ عسال
 ٦ (قوله ومنزلة الشفاف)
 الشفاف خلاف القلب وهو
 جلدته دونه كالجباب

لاختصاصها ويحوز في جواب متى التعميم والتبعض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة
في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو له كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا
ان لم يكن صالحا لا التبعض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد
٨ فالاصح الاجواب متى المختص غير المحدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الاجواب كالمحدود
غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المحدود المختص كالشهر
الاول من رمضان (قال سيويه الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لاتصلح الاجواب
لكم يعني الليل مملوفا عليه النهار كقوله تعالى ﴿يَسْجُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾
اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين
فيقان جوابا لمتى (وقال سيويه اسماء الشهور كالحرم وصفر الى اخرها اذا لم يضاف
اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار واللايد اي يكون جوابا لكم لا غير
قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لمدة الايام كالك قلت سير عليه الثلاثون يوما اذا
قلت سير عليه صفر فيستغرقها السيرو ولو اوضحت اليها شرا صارت كيوم الجمعة
وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فيها
ونمت والافاء فرق بينهما من حيث المعنى (قوله كانه قيل كانه سير عليه الثلاثون يوما قلنا
ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمنع من وقوعه جوابا لمتى كالشهر الاول
من رمضان على ما ذكرناه ولذا ذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي
الانصراف وضده فقول المراد بغير التصرف من الظروف مالم يستعمل الامنصوبا
بتقدير في او مجرورا بمن وقديجر من بالي وحتى ايضا ويغير ابن بالي ايضا عدم
تصرفها ومن الداخلة على الظروف غير التصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت
من قبلك ومن بعدك ﴿من بيننا وبينك حجاب﴾ واما نحو جئت من عندك
﴿وهبلى من لدنك﴾ فلا ينداء القاية والتصرف من الظروف مالم يلزم
انصابه بمعنى في او انجراره بمن فن الاول اكثر الظروف البنية لزوما كاذ واذا على
تفصيل يأتي في الظروف البنية وكصباح مساء ويوم يوم كما يحى في المركبات
وقديجي حيث واذ متصرفين نحو ﴿الله اعلم حيث يحمل رسالته﴾ وقوله تعالى
﴿بعد اذ انزلت﴾ ٨ ومن العربية غير التصرفة بعبادات بين وذات مرة وذات يوم
وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزين وذات العوم وذاصباح وذامساء
وذاصبوح وذاعبوق فهذه الاربعة بغير تاء وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس
عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها تلزم الظرفية في غير لغة ختم وهم
بصر فونها قال شاعرهم ﴿عزمت على اقامة ذي صباح لا مرام يأسود من
يسود﴾ واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرا التصرف كما يحى في باب الظروف
البنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يحى في المركبات ومعنى ذات مرة واخواته
يحى في باب الاضافة وقولهم لقيته بعبادات يعني اى فراق يقال ذلك اذا كان الرجل
مسكنا عن اتيان صاحبه ثم يأتيه ثم يسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه ومعنى التصغير تقريب

٧ وذلك اذا لم يكن ذلك
الفعل مما يختص ببعض
اوقات الزمان دون بعض
٨ وليس كل ما يصلح
جوابا لمتى يصلح جوابا
لكم كالمختص غير المحدود
فما يصلح لهما هو المختص
المحدود اذا كان جوابا
لكم استقرض الفعل وليس
ايضا كل ما يصلح جوابا
لكم يصلح جوابا لمتى
كالمحدود الذي لا يختص
نحو ثلثة ايام وشهر او سنة
آه نصفه

٨ ومنه من العربية
بعبادات نصفه

زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفه موقوف على السماع
 ومن العربات غير المتصرفه ماصين من غدوة وبكرة وضوى وضعوة وبكر
 ٩ ومصر ومصر وحشة وعمة ومساء وصباح ونهار وليل واعني بالتحسين ان تريد
 غدوة يومك وبكرته وضحا وضحوته وبكره ومصره وعشيتة وعمة ليلتك ومساها
 تقول سير عليه ليلان نهارا اذا اردت نهارك وليك وبكرة وغدوة يكونان ايضا
 عليين ولا تريد بها غدوة يومك وبكرته كما يسمى حكمهما فكونان اذن متصرفين
 والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المصينة مبني على كونها مصينة من دون العلية
 وذلك لانهم جعلوا الزمان المعين من دون علية ولا آلة تعريف كهذه الظروف المصينة
 لازما للطريقة واحدة اعني الظرفية تنبها على مخالفتها لاسائر المعارف وذلك لان كل نكرة
 صارت معرفة فلا بد فيها امان العلية واما من اللام او الاضافة وهذه كانت تكررات
 فتصبت بمجرد غناية التكلم لا بالآلة ولا بالعلية والدليل على انها ليست اعلاما ان عمة
 وعشيتة وضعوة من هذه الظروف متصرفه على الاشهر مع تنبها ولو كانت اعلاما
 لم تصرف فتعريف هذه الاسماء اذن بكونها معدولة من اللام فهي معدولة عن
 اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني البناء اذا لو تضمنتها
 لبنت بناء امس والدليل على كونها معدولة من اللام ان من قاعدتهم المبهمة ان لفظ
 الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذ لم يكن مضافا لامرعا بلام المهد سواء كان
 حلا او لا كاليث والجم والصق وقوله تعالى ﴿فصلى فرعون الرسول﴾ على
 وجد مصر من جملة هذه الاسماء المصينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلية
 فيه بعد العدل من اللام لتصيل السيبين (وقال بعضهم انه عند تعيينه متضمن للام
 فهو عنده مبني كاسم عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لخواصه المذكورة
 من ضوى وبكره ومساء وصباحا ونهارا وليلا معينة فانها متونة اتفاقا اما زعم
 الجوهرى ان ضوى معينة لانصرف كصهر ولا ادرى ما يصححه اما غدوة وبكرة
 فهما وان كانتا معيتين مع العلية الا ان تلك العلية هي الجنسية كما في اسامة ونذكر
 في باب العلم ان علم الجنس في معنى النكرة على ان الخليل كما يسمى بيدحي ايتيك اليوم
 غدوة وبكرة متونين (والحق عبدالقاهر عمة وضعوة معيتين بصهر في منع الصرف
 لاهن سماع والاولى منعه اذ لم تحسب الامنوتين فكل مائت ترك تنويه من هذه
 المصينة فهو اما تضمن اللام فينبى كصهر عند بعضهم واما العلية والمقدرة كصهر عند
 الجمهور القائلين بمنع صرفه اما غدوة وبكرة فتدزم الخليل انه اذا قصد لهما التحسين
 جاز توينهما كما في وضعوة نحو ايتيك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه
 سمع من يوثق به آتيك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غده لكن الاغلب المشهور
 فيما ترك التنوين مع التحسين كما كانت كذلك علين للجنس كما يسمى فيقدر العلية فيها
 كما في صهر فالقصود بما تقدم ان عدم تصرف هذه المصينة مبني على تنبها من دون
 علية ولا آلة تعريف وتعيينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا

٩ قوله (ومصر) الصهر
 قبل الصبح تقول لقبته
 صهرا هذا اذا اردت به
 صهر ليلتك لم تصرفه
 لانه معدول عن المعروف
 باللام وهو معرفة تقول
 سر على فرسك صهر
 يافتي فلا ترضه لانه ظرف
 غير متضمن وان اردت به
 صهرا لا بعينه صرفته
 والصهرة بالضم الصهر
 الاعلى
 ٩ قوله (ومصر) تقول
 سر على فرسك صهيرا
 واعلم ترضه لان التصغير
 لم يدخله في الظروف
 المتضمنة كما دخله في الاسماء
 المتصرفه

التعين نحو شهر وسنة وساعة وغیره فلا ثبت اذن عدم تصرفها فالظروف الثلاثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم تكن معينة كانت متصرفة نحو صيد عليه غدوة فاذا تصرفت واردت تعيينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة تقول رأيت عند السحر الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى (واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فتقول غدوة وبكرة غير متصرفين اتفاقا وان لم تكونا معينين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين ايتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين لقيه العام الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة فتمنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما تقول لقيه اسامة وان كنت لقيه واحدا من الجنس غير معين وقديحي الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان عليهما لفظية لامعني تحتها واذا لم يقصد تعيينهما جاز ايضا توعينهما اتفاقا قال الله تعالى ﴿ ولقد صبحهم بكرة ﴾ واذا قلت كل غدوة وبكرة اورب غدوة وبكرة فهما موتان لا غير لان كلاورب من خواص التكرات والاغلب الاكثر في اعلام الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما لا منقولة من التكرات نحو اسامة وتوحيلا وتوجيلا فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسماد وزينب في اعلام الاشخاص ضدوة علم مرتجل وغداة هي الجنس كقولك هذه غداة باردتو نحن في غداة طيبة وقلباء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشى (قال سيويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليهما لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كما ان نذر محمول على يدع في حذف الواو انما قال هذا لان بكرة وضعت تكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر (وحكى ابو علي عن ابى زيد لقيه فينة بعد فينة وليفته التينة بعد الفينة اى الحين بعد الحين فهي علم الجنس كما تقول لقيه في ندرى وليفته في الندرى اى في الندره (وذكر سيويه ان بعض العرب يدع التوون في عشية كما في غدوة يعنى انه يجعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال (قال السيرافي حكاية سيويه لا ترد وسهر غير متصرف لالكونه علم الجنس بل اذا اردت به سهر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكاتبة ما هو ادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة

٢ وحوال وحوالى وحوال والثنية لتكرار كافي قوله تعالى ﴿ ارجع البصر كرتين ﴾ وكذا هنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ولفظا بين وشمال كثيرا التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقى من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظين اذ لم يركب واما حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق ﴿ ٣ صلاة ورس وسطها قد تفلقا ﴾ ووسط بضم السين متصرف وقد يدخل دون الى بمعنى قدام مضيان آخران هي في احدهما متصرفه وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية والمخاطب مرتبة تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شئ دون اى خسيس ومعناها الاخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى

٢ قوله (وحوال وحوال
 وحوال آه) يقال فعدوا
 حوله وحواله واحواله
 وحوليه وحواليه ولا
 قتل حواليه بالكسر
 ٣ قوله (صلاة ورس
 وسطها قد تفلقا)
 الصلاة الفهر وكذلك
 الصلاة قال امره القيس
 مداك هروس اوصلاية
 حنظل فاضاف الى
 الحنظل لانه يخلق بها اذا
 يس الفهر وهو حجر
 يلاء الكف يهوى عليه
 الطيب والورس ثبت
 اصفر باليمن تفذه منه الفمرة
 فلقته فاتلق وتلق اى
 شقته فانشق

﴿ أَنَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً ﴾ كان المعنى أ إذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولا اطلب الله الذي هو خلقهم وورائهم فهم كأنهم قدامه في المكان تعالى الله عنه وما يلزمها الظرفية عندسيوبه حقة زمان أقيمت مقامه نحو قوله ﴿ اَلْأَقَالَتِ الْخُنُفَاءُ يَوْمَ نُفِيَهَا ﴾ اراك ء حديثانعم البال افرعا ﴿ اى زمانا حديثا وجوز في لفظي مليا وقريبا خاصة التصرف نحو قولك سير على الفرس سلى من الدهر وقريب ومليا وقريبا واماغير سيوبه فانهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها اووجب ليكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنسوب واما صدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف فمعي ﴿ واهلآنه يكثر جعل المصدر حيناً لسعة الكلام نحو انتظرنى جزر جزورين وسير عليه ترويعتين اى مثل زمان جزر جزورين ومثل زمان ترويعتين فازتعالى ﴿ وادبار النجوم ﴾ اى وقت ادبارها وكل ذلك على حذف المضاف ومنادى على ان المصدر مقام مقام الزمان من غير اضممار مضاف وذلك لما بينهما من الجناس بكونهما مدلولى الفعل ولذلك ينصب الفعل بمبهميهما وقتيهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مقصلا يكون اسم الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى ﴿ وذكروهم بايام الله ﴾ اى بوقايه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذى هو مكان نحو مشيت ه غلوة سهم ورمية نشابة اى مسافة غلوة سهم وفى الحديث ﴿ اقطع النبي صلى الله عليه وسلم زيرا حضر فرسه ﴾ وقد يقوم المضاف اليه الذى هو اسم عين مقام مضافه الذى هو مصدر قائم مقام مضافه الذى هو حين نحو ٢ لايتك السر والقمر اى مدة طلوع القمر ومنه قوله ﴿ ٣ باكرت حاجتها ٤ الدجاج بصرة ﴾ اى وقت صياحه هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غالبيا بكور (قال النجاة قد توسع في الظرف المتصرف فيفعل مفعولا به فيثبت يسوغ ان يضمر مستنبا عن لفظ في كقولك يوم الجمعة صحتة وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى ﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾ وقوله ﴿ ياسارق اليلة اهل الدار ﴾ وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء نم فروهوا على هذا الاصل فقال بعضهم لايتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين حتى يلحق بالمتعدي الى ثلاثة فلا يقلل بالجمعة اعطيه زيدا درهم قال لان المتعدي الى ثلاثة محصور فلايزاد عليه وجوزوا الاكثر من واما التوسع في ظرف المتعدي الى ثلاثة فلم يجوزه الا الاختصاص قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معناه متعدي الى اكثر من ثلاثة وجوزوا في الاضمار الناقصة نحو يوم الجمعة ليس زيد قائما هذا ما قالوا والذي ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان يوم الجمعة مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان عليه وكذا المفعول له هو ايضا مفعولا به تعدى اليه الفعل بنفسه بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فهما مل ذنبا في قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر اى فى واللام صار قياسا في البابين كما كان حذف حرف الجر

٤ قوله (حديثانعم البال افرعا) الافرع كثير شعر الرأس

٥ قوله (غلوة سهم آه) غلوت بالسهم غلوا اذا رميت به اقصى ما يقدر عليه وايده

٢ قوله لايتك السر والهرم) يقال لاافعله السر والقمر اى مادام الناس يسيمرون في ليلة قرا

٣ قوله (باكرت حاجتها الدجاج بصرة) آخره لاهل منها حين هب نيا مها الشعر القيد بن ربيعة الطامري والضمير للمضمر والسئل الشرب الثاني يقال عله وهل بنفسه يتعدى ولا يتعدى

٤ الدجاج ههنا الديكة والمعنى بادرت بشرها صباح الديكة وتلك النربة الجاشرة وهى من قولهم جشرج الصبح

قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة فلا تقول في مررت زيد وقت
الى عمر ومررت زيدا وقت عمر وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له
بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتها على الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول
فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين (واما قول
المصنف في نحو يوم الجمعة صحته ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون
الا طرف الزمان او المكان فتقوض نحو خرجت هذا اليوم فلفظة هذا هنا ظرف
اتفاقا بدلالة صفة وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه
والانصب والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا ظاهرا او مفعولا به (قلنا على
ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لان لم يوجب نصبه فان المفعول به ينجر
بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا في سارق الليلة وانما لم يقع المفعول له ضميرا ولا اسم
اشارة للمفعول فيه لقلة استعماله فاردوا ان يكون لفظ المصدر مصحاحا ليدل على
كونه مفعولا به (فنقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون
غير مختصة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد تكون بمعنى اللام (كالك يوم
الدين) كما يجيء واطافة المصدر الى ظرفه كاضافته مختصة الى المفعول به بمعنى
اللام فهي مختصة الا انه كالضام الى المفعول به الذي كان منصبا يتبع الخافض
كقوله * باكرت حاجتها اللجاج بحمرة * اى حاجتى اليها فهي في الحقيقة بمعنى
اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشيء بغيره بادنى ملازمة نحو كوكب الخراف
* وقيل اللطف وليس بمعنى في كاذبه اليه المصنف على ما يجيء في باب الاضافة * قوله
(ويتنصب بـامل مضمر وعلى شريطة التفسير) اعلم ان اتصاله بـامل مضمر اما ان
يكون بـامل جازا لا ظاهرا او بمنتهى كافي للمفعول به اذ هو هو كاذكرنا فالاول نحو يوم
الجمعة في جواب من قال متى مرت اى مرت يوم الجمعة وقيل بالقرينة ظاهرة كقولهم
حيثذا الآن اى كان ذلك حيثذا واعمم الآن والثاني كافي المنصوب على شريطة التفسير
حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصلا فاختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه واما مختار
نصبه نحو يوم الجمعة سرت فيه واما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت
فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه ويوم الجمعة سرفيه او لا ترفيه ومثال ليس
المفسر بالصفة كل يوم صحته في الصبغ وما يستوى فيه الامر ان زيد سار ويوم الجمعة
سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه * قوله
(المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تأديبا وقصدت عن الحرب جنبا
خلافا لـازجاج فانه عنده مصدر) قوله فعل مذكور اى مضمون لفعل وشبهه وهو المصدر
كاذكرنا في المفعول فيه (قوله مذكور) احتراز عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل
التأديب اعني التأديب فان التأديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك
عاملا فيه فالحق ان تقول في المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول
فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لا ينتقض الحدان نحو قولك ضربت

• (قوله وقيل اللطف)
اللفظ موضع قريب من
الكوفة

وقد اجهني التأديب وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المصنف مثالين للمفعول له
 ليعين انه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له كافي ضربته تأديبا وقد يتقدم وجوده
 عليه كافي قدمت جينا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود
 الفعل كافي قدمت جينا وتأخر عنه كافي جشك اصلاحا لك ذلك لان الغرض التأخر
 وجوده يكون علة فائبة حاملة على الفعل وهى احدى العلل الاربع كما هو مذكور في
 مظا نه في مقدمة من حيث التصور وان كانت متأخرة من حيث الوجود فالمفعول له
 هو الملة الحاملة لعامله وليس بمفعول له كإظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربته
 تأديبا وان الضرب علة التأديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطر في نحو قدمت جينا وجعل
 المفعول له علة لمضمون عامله يطر ٦ لان التأديب علة حاملة على الضرب وللفعل المفعول له
 يؤذن بكونه علة لان اللام في قوله له لتعليل وهى تدخل على العلة لا للمعلل نحو فعلت
 هذه العلة (قوله خلافا لرجاج) مذهبه ان ما يسميه النحاة مفعولا هو المفعول المطلق
 لبيان النوع وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيان له كافي ضربته
 تأديبا فان معناه ادته بالضرب والتأديب مجمل والضرب بيان له فكأنك قلت ادته بالضرب
 تأديبا ويصح ان يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون
 العامل هو المفعول ولا يطر له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس وكذا بيان
 الجين ولا يقال قوده جين الانجاز وكذا قولك جشك اصلاحا لك بالاعطاء او النصع
 او نحوه فان المسمى ليس بآثار الاصلاح بل بآثار الاعطاء او النصع كما صرح به ولعله
 يقدر في مثله قعود جين ويجبى اصلاح على حذف المضاف وهو تكاف (قال المصنف
 ردا على الزجاج معنى ضربته تأديبا ضربته لتأديب اتفاقا وقولك لتأديب ليس بمفعول
 مطلق فكذا تأديبا الذى بمعناه وفي الرد فنظر ذلك ان ضرب تأديب ايضا فيدعى
 لتأديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني ٢ واى منع في ان ينفي في المعنى
 المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبى والاول
 حال والثاني مفعول فيه (والجري يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر
 التى تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر نحو قوله تعالى ﴿ حذر الموت ﴾ محاذرين الموت
 لتكون الاضافة لفظية ولا يطر له ذلك في نحو قوله ﴿ وزعل المحبور والهول من تهور
 الهبور ﴾ الا ان تجعلهما مصدرين للحالين المقدرين قبلهما اى زعلا زعل المحبور
 ومهولا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهلك ووحك على ما يجيى في باب
 الحال ومذهب البصريين اولى من الباقيين للسلامة من الحذف والتقدير اللزمين لغيره
 ﴿ قوله ﴾ وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان ضللا لفعل الفعل المعلل
 ومقارناله (يعنى ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له
 قصو لى ولا كرامك الزائر في قولك جشك لى ولا كرامك الزائر عنده مفعول له
 على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه
 في الموضوعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان لى فعل له المسمى لكنه خلاف اصطلاح

٦ (قوله لان التأديب علة
 حاملة على الضرب آه)
 المفعول له سبب حامل
 للفعل على الفعل وينقسم
 الى قسمين احدهما علة
 فائبة للفعل كالتأديب
 للضرب والثاني ما ليس
 كذلك كالجين لقعود
 والقسم الاول يكون بحسب
 ثقله علة للفعل وبحسب
 وجوده في الخارج مفعولا
 له والقسم الثاني يكون
 بحسب وجوده في الخارج
 علة للفعل
 ٢ (قوله وى منع في ان
 ينفي آه) قد يقال المنوع
 هو الاتفاق في المفهوم دون
 الاتفاق في مأل المعنى
 المقصود منه

٣ ومنه ضربته تقويا ووعظته تأديبا لكن بين قولك جئتكم اصلاحا ولكم ضربة تقويا فرقا دقيقا وهوان
الاصلاح يقع بفعل آخر بعد الجئي كما يجيء اليه مثلا فتصلبه شيئا او تفضله فتصلح بهذا الفعل الذي بعد الجئي حاله بخلاف
التقويم في ضربته تقويا فان التكم بوجوده بنفسه ١٩٣ مجيء الضرب لاشئ آخر يمد وكذا قولك اعطيتكم كذا مكافاة

لفعلك فالمكافاة حصلت
منك بنفس الاعطاء فشدته
الامتزاج في مثل هذا صح
ان يقال ضربك تقويم
ووعظك تأديب واعطاؤك
مكافاة وهذا الذي اولهم
الزجاج حتى قال انه مفعول
مطلق لانه لما رأى ان معنى
ضربت قومت بالضرب
فقال معنى قولك ضربت
تقويا قومت بالضرب
تقويا ويجوز لك ايضا ان
تقول في نحو جئتكم اصلاحا
ان مجيئك اصلاح لكن
مجازا ما بعد من مجاز قولك
اعطاؤك مكافاة اقرب
اذ لا واسطة بين الحدثين
هنا بخلاف قولك مجيئك
اصلاح كاتين آه نخضه
٤ (قوله ان قومت من زينه
لم يبق آه) اوله تقوم الشارح
من زيناته فيستوي ما نجاج
منه وانحني و يستقيم
٥ قوله (يركب كل مافر
جمهور و مخافة و زحل
المحور آه) المافر

القوم قائم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع لشرائط ثلثة الصحيح هو المصدر المقتدر
باللام الملقب به حدث شاركة في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوم ما يشئ
واحد كقيام الضرب والتأديب في ضربته تأديبا بالتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث
في بعض زمان المصدر بجسك لهما وقد صدت من الحرب جينا او يكون اول زمان الحدث آخر زمان
المصدر نحو جئتكم خوفا من فراك او باله كس نحو جئتكم اصلاحا لما لك وشهدت الحرب
اغيا لها هذين الفريقين ٣٥ اذ كان الحدث المعلق تفضيلا وتفسير المصدر المجلل كما في ضربته تأديبا
واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث
واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو
المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشئ لا يكون له نفسه بل
هي اثره اى ضربته لتأديبه لكن لو صرحنا بما هو العلة اعني التأديب لم ينتصب عند التمام
لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب
في الزمان كما ان ابن دريد والشيوخ ان قومت من زينه لم يبق التقييد منه ما التوى
واما نصبت هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية وشاركه في الحدث في الفاعل والزمان اذ هو كما بينا
وبعض التمام لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقرى في نفي وان كان الاغلب هو الاول
والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين على رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة
﴿ فاعاد الله النظر استعقفا واستعقفا واستعقفا للبلية ﴾ والمستحق للسخة ابليس والمطعم
لنظرة هو الله تعالى لا يجوز ان يكون استعقفا حلالا من المفعول لان استعقفا اذن يكون حلالا
من الفاعل وكذا انجازا للعدة ولا يصف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول المصباح
يركب ه كل مافر جمهور و مخافوزعل المصور و المهور ٦ من تهور الهبور و فان
الهول بمعنى الافراع لا الفزع والثور ليس بمفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو علي عدم المتارنة
في الزمان وذلك لانه تعالى في التذكرة على انقراء الشادة و هذا يوم يقع الصادقين صدقهم و
ينصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا (قوله وانا يجوز حذفنا) ان حذف اللام (توله اذا
كان فعلا فاعل الفعل المفعول له) اى اذا كان المفعول له فعلا ففاعل الفعل المصحب له وهو يفعل
المعلق بالمفعول له اى اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا (واقتصر المصنف على شرطين
فما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا ادخله في قوله فعلا ففاعل الفعل
المعلق ولم يشترط كونه بغير اللام وجواب له وان لا يكون من غير لفظ الفعل لانه علم

العظيم من الرمال ٧ ت لا يثبت شيئا (١٣) والجمهور المتفرقة (ل) على ما حوينا وهى الجماعة والجمهور
من الناس جلهم والزحل انشط وقزح بل كسر نحو رجل هار الجرف وهو زنه فهو زحل وانهم الهبر
ما الضمان من الارض والجمع الهبور ٦ من تهول نخضة قوله تهول من تهولت لشيء اذا تصورت له بصورة امرهائل

ذلك من الحد (وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تلاشي ولا يتبقى حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى (والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فمنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فاسم ولا يتقدمه وينتقض ما قال يجوز ان حوجبتك اصلا لا لمرتكبته وتأديا اتفاقا (فان قال هو بتقدير حذف مضاف اى ارادة اصلاح واردة تأديب (فلنا يجوز ايضا جثتك اكرامك لى وجثتك اليوم اكرامك غدا بتقدير المضاف المذكور بل يجوز جثتك سمنا ولينا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف (فقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون ما له نحو قد عدت حينما فهم من افعال القلوب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اى يكون غرضه ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجثته اصلا (قال المصنف واما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان حلة الافعال كثير اما تجئ جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها ويمضى الى الرياشى وجوب تكثير المفعول له لمشايعته للحال والتمييز وبيت الحاج قاض عليه وكذا قول حاتم (واغفر عروا الكريم ادخاره * واعرض عن شتم النبي تكريما * وكذا قوله تعالى ﴿حذر الموت﴾ وقال الجرجوري اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جثتك لا كرام لك ومعها الانداسى وقال لا ارى منه مانعا (وقال ابن جعفر انه في حال تكثيره يشبه الحال والتمييز في كون البيان بكرة فوجب انتصابه مثلها والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى ﴿فبطل من الذين هادوا حرمنا﴾ والبلاء السببية ههنا كاللام قال المالكي اذا حصل السرائط فجر المقترب بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوى الامر ان في المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا يعمل * قوله (المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا ومعنى) قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو ضيعته في كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ويعنى بالمصاحبة كونه مشاركا في ذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشاركا للتكلم في السير في وقت واحد اى وقع سيرهما معا في قولك سرت انا وزيدا بالعطف بشاركة في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد وتشرط بمضمر ان يكون معمول الفعل الذى يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسيب، وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذا المعنى يكفيك واما تعين عمرا في المسال المذكور للعطف فلا اصل الواو التى قبل المفعول معه هو العطف واما يعدل ما بعده عن العطف الى الصب نضا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جائى زيد

وعرو يحمّل تصاحب الرجلين في الجنى ويحتمل حصول جنى أحدهما قبل الآخر
والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التخصيص بالنصب
على المصاحبة لكون النصيب في العطف الذي هو الأصل أظهر في قوله (فإن كان الفعل لفظا
وجاز العطف فالوجهان مثل جئت أنا وزيد وزيدا وإن لم يجز العطف تعين النصيب نحو جئت
وزيدا وإن كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما زيد وعمرو والاعتين النصيب نحو ما لك وزيدا
وما شئت وعمرا لأن المعنى ما تصنع) اعلم أن مذهب جمهور ٢ التحا أن العامل في المفعول
معه الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وإنما وضعوا الواو موضع مع في بعض
المواضع لكونه أخصرا لفظا وأصل هذا الواو أو العطف الذي فيه معنى الجمع كما يجرى
في باب فاسب معنى العبة أن قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه أتما فلا يقال
والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المقاميل على عاملها (وجوز أبو الفتح تقدمه على المفعول
المصاحب تمسكا بقوله جعت وغشافية ونجدة ثلاث خلال لست بهما بمرحوى
والأولى للمع رعاية لأصل الواو والشعر ضرورة) وقال الكوفيون هو منصوب على
الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الطرف خير المبتدأ والأولى أحلة العمل على العامل
اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي وقال الزجاج هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو
كأنك قلت جاء البرد ولايس الطيلسة أو صاحبها وكذا في غيره والأضمار خلاف الأصل
(وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة
أو نصبت بمعنى مع مطلقا لصبت في كل رجل وضيعة) وقال الأخفش نصبه نصب
الطروف وذلك أن الواو لما أقيمت مقام المنصوب بالطرفية والواو في الأصل حرف فلا يحتمل
النصب أعطى النصب ما بعدها مارية كما أعطى ما بعد الأذا كانت بمعنى غير أعراب نفس غير
ولو كان كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعة (قوله فإن كان
الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان) هذا أولى بما قاله عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو أنه
لا يجوز فيه إلا العطف ولعله قال ذلك لأنه محافاة للأصل الذي هو العطف لا انداع وهو ممنوع
لأنه دأبها وهو الص على المصاحبة (وقوله جئت أنا وزيد وزيدا) مل قام زيد
وعمر ويل كان ينبغي أن يكون العطف في جئت أنا وزيد عند صد القاهر أو جوب وذنت أن
توكيد المرفوع المتصل بالمفصل في الأعلى للعطف وهل يشترط في نصب الاسم على
أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه (قال الأخفش ثم فلا يجوز
جلس زيد والسارية ادلا بسند الجلوس إلى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد
وطلوع الشمس وإنما ذلك عنده مرادة لأصل الواو في العطف وإجاءه غيره
استدلالا بقولهم مازت أسير والليل ولا يقال ساء الله لحرى (٢) وله أن يقول إن
ذلك لاستعارة السير لجرى النيل لا اقتراب ما يصح سه أسير كقوله تعالى والله
سبح من السموات والأرض صوعا وكره وظنهم ولقد سوا وأصل يحى وقريب

٢ البصريين نصفه

٢ قوله (وله أن يقول أن
ذلك لاستعارة السير آه)
فيقدر حيثنذ يسر بمعنى
يجرى لأن يحمل أسير على
المعنى الحقيقي والجازي ما
وكذا الحال في الآية

منه قوله تعالى ﴿فهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين﴾ او على حذف جرى
 في المعطوف كقوله علفتها تبتا وماء ياردا اى وسقيتها ماء وقيل لا يجوز العطف في استوى
 الماء والخشبة ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ﴿وذمرة
 فاستوى﴾ ولان يجوز العطف في هذا المثل ايضا ويقول استوى ههنا بمعنى تساوى
 لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمضى تسارى الماء والخشبة في العلو اى وصل الماء الى الخشبة
 فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته
 ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصده مصاحبة المخاطب في العلم لانه
 والتقدير الاصلى فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بخذف همز اول اعلم
 وحذف الابتداء المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك
 حذف الجزء الثانى من المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث
 عشر فى ثالث عشر ثلاثة عشر على ما يأتى فى باب العدد وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل
 وضعته اى فانت ومالك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك
 بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا يستعمل فى التهديد
 اى انت اعلم وربك ففعل اجراءك عليه لما علمت من ترك مكافاته لغير من تعالى عنه فانت
 وربك اى انما مقترنان فانما لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ
 ما يكون فى باب التهديد والخوف (وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك مجازيك فهو
 عنده على حذف خبر المتبداً من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذلك وكذا قول العبدى ان تقديره
 انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم
 وربك (قوله وان لم يحز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا) جمهور النحاة على ان النصب
 مختار ههنا لانه واجب وذلك مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد
 بالمتفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيجب لا يمنع كما يحكى فى باب المعطف
 (قوله وان كان معنى) اى ان كان الفعل معنى والفعل المعنوى على ضربين لانه اما ان يكون
 فى اللفظ مشعربه قوى او لا فالاول نحو ماله لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه
 وما شئت لان قولك شئت معنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذى فيه معنى المصدر الذى
 فيه معنى الفعل وحسبك وقد كوكفك لكونها بمعنى كفاك ونحو يلاك وويلك وويل
 لك لان الويل بمعنى الهلاك وفى المصدر معنى الفعل وكذا قولهم رأسك والخطا و امرأ ونفسه
 وشانك والحج ان جعلها الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدور وهذا القسم على
 ضربين اما ان يجوز العطف فيه بالتكافى او لا فالاول نحو ما زيد وعمر و ما تان زيد وعمر (قال
 المصنف العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره اذ امر ضرورة وليس
 بشئ لان النص على المصاحبة هو الداعى الى النصب وقد يكون الداعى الى النصب
 ضروريا ولو لمسا انه ايسر بضرورى قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم

الممكن والتبديل ليس حدا لا يتجاوز وقول الراعي * ازمان قومي والجماعة كالذي *
 ٢ منع الرحلة ان تميل ميلا * اي ازمان كان قومي والجماعة (وقول بعضهم انا وياه
 في خلاف اي كنت وياه في خلاف ابعد من نحو مانت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب
 وذلك لشاعر ما وكيف بالفعل بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما
 ولا يجوز ان يكون العامل في قوله وياه (قوله في خلاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم
 على العامل فيه اتساقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت ورأيت فالرفع فيه واجب
 وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الضميرى نصبة بالنحو المقدر وانكره ابن
 بادشادويجب على مجزأ النصب اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت
 الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لا ارى
 معانا من تقدم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذي هو
 الاصل جائز نحو زيدا وعمر اقيت فقول العامل في الجماعة وياه كالذي وفي خلاف وانما
 امتنع النصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد
 المفعول معه حال بمقابلة او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فتحكمه في مطابقة
 ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت
 وزيدا بنطابقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اي العطف ومنع
 ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه قياسا خلاف ذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسا
 وقال بعضهم هو مما يمتنع لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تعالى ﴿ فاجعوا امركم وشركاءكم ﴾
 ٣ لا يجوز ان يعطى شركاءكم فيه على ما قبله الابتذير فعل لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان
 لا يقال اجعت زيدا فيكون التقدير اجعوا امركم واجعوا شركاءكم الاولى جعله مفعولا
 معه اي اجعوا امركم مع شركاءكم للسلامة من الاضمار * قوله (الحال ما بين هيئة الفاعل
 او المفعول به لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيدا في الدار قائما وهذا زيد قائما)
 قال المصنف لا يدخل فيه التثنية في نحو جاءني رجل عالم لان المراد في الحدود ان يكون
 لفظ المحدود دالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاني رجل عالم وان بين هيئة
 الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها في
 قولك زيد رجل عالم مع انها مبنية لهيئة خبر المبتدأ لا هيئة الفاعل بل انما علم كون عالم
 في جاني رجل عالم بانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك
 جاءني زيد راكبا ورايت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت
 رجل قائما اخوكم لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل (اقول لقائل ان منع ان المحدود يلزم
 ان يدل على كل ما يدكر في حده بل يكفي ان يكون فيه ما يدكر في حده وبعد التسليم فليس في هذا
 الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل او المفعول
 مطلقا لا في حالة الفعل فيظن في جاني زيدا راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حال الحيثي فيكون

٣ قوله (كالذي منع الرحلة
 ان تميل ميلا) الرحلة سرج
 من جلود ليس فيه حشب
 كانوا يخذونه لركض
 الشديد

٣ الاولى اتصاب شركاءكم
 على انه مفعول معه وقالوا
 يجوز ان يكون الواو المعطف
 على ان ينتصب شركاءكم
 بمقدر اي واجعوا
 شركاءكم وذلك لان الاجماع
 لا يتعدى الى الاعيان لا يقال
 اجعت زيدا نفسه

٤ قوله (وقد تر الوظيف وساقها آه) ترت النواة من مرضاحها تزوتتر اى تدرت وضرب به بالسيف فأثرها اى قطعها واندرها والوظيف مستدق الذراع والساق من الخيل والابل ونحوهما اى يقول الشيخ المذكور فى البيت السابق وقد سقط عظم ساق نافقة ﴿ ١٩٩ ﴾ التى حقرتها والبيت السابق ﴿ قرت ككها ذات خلف جلالة

عقيلة شيخ كالو بيل
يلندد ﴿ قوله مرضاحها
من رخصت النواة كسرتها
وقوله ككها اى نافقة
ضخمة سمينة والخلف جلد
الضرع والويل النصا
الطويلة الفليضة ﴿ قوله
(قد آيت عؤيد) وآده
اى دفعته حيا والمؤيد الداهية
٦ قوله (وقد اشدى
والطير في وكناتها ﴿
بمجرد قيد الاوابد هيكل
الاشداء الضو وهو
نقيض الروح والوكنة
بالضم موقع الطير ايا وقت
الجمرد الماضى فى السير
والهيكل الفرس الطويل
الصخم ويقال للجواد
قيد الاوابد لانه عنهما من
النوات والفرار

٢ قوله (كان حواميه
مدبرا) الحاميتان ماعن
بين السبك وشماله
والسبك طرف مقدم
الحافر

٣ قوله (عوذ وبينة
حاشدون عليهم آه) عوذ
بالضم ابو حى من العرب وبينة
بالضم ابو حى من سليم يقال
جاء فلان حاشدا اى مستعدا

قلطا ويخرج من هذا الحد الحال التى هى جلة بعد عامل ليس معه ذوال نحو قوله ﴿ تقول ٤
وقد ترّ الوظيف وساقها ﴿ الت ترى ان ه قد آيت بمؤيد ﴿ وقوله ٦ ﴿ وقد
اخذى والطير في وكناتها ﴿ بمجرد قيد الاوابد هيكل ﴿ ويخرج ايضا الحال من المضاف
اليه اذا لم يكن المضاف عاملا فى الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى ﴿ قل بل ملة
اراهم حنيفه ﴿ وقوله تعالى ﴿ ار دؤلا مقدره ﴿ حنين ﴿ قول الشاعر ﴿
٢ كان حواميه مدبرا ﴿ خصين وان لم يكن تغسب ﴿ وقوله ٣ ﴿ عوذ وبينة
حاشدون عليهم ﴿ حلق الحديد مضاعفا تلعب ﴿ واما قوله تعالى ﴿ النار منواكم ﴿
اى موضع مثواكم اى ثوانكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا
فالمضروب فيها حال من الفاعل او المفعول فلا رد اعتراضا وله ان يقول ان
الحال عما اضيف اليه غير العامل فى الحال لا يبيى الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل تتبع ابراهيم مقام بل تتبع
ملة ابراهيم جازفكاه حال من المفعول او اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف
اليه فكان الحال من المضاف اليه هو الحال من المضاف كما فى قوله تعالى ﴿ ان
دار هؤلاء مقطوع مصعبين ﴿ قوله مصعبين حال عادل عليه ضمير مقطوع
وذلك لانه نائب عن دار هؤلاء فهو حال من هؤلاء المضاف اليه دار فكانه وهو حال
عن المضاف اليه حال من المضاف الذى هو جزء المضاف اليه لان دار الثنى اصله فكانه
قال بقطع دار هؤلاء مصعبين فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله ﴿ وكذا كان
حواميه مدبرا اى تشبه حواميه مدبرا او تشبه حواميه مدبرا فكانه حال من الفاعل
او المفعول وكذا قولهم عليهم حلق الحديد مضاعفا (فالاولى ان تقول الحال على
ضربين متقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما لحد المتقلة جزء كلام
يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذى فى ذلك الكلام بالفاصل او بالمفعول
او بما يجرى مجرىما فيقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية فى نحو ركب زيد
وركب مع ركوبه غلامه اذا لم نعلمها حالا ويخرج قولنا حصول مضمونه المصدر
فى نحو رجح التهورى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج
النت بقولا يتقيد تعلق الحدث بالفاصل او بالمفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه
ذلك الحلق وقولا او بما يجرى مجراها مدخل حال الفاعل ونفعل المعنوين نحو ﴿ هذا
يعلى شيئا ﴿ وكانه خارجا من جنب صفته على ما يبيى والحال من المضاف اذبه الذى
لا يكون فى المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل فى الحد الحال فى نحو قوله
﴿ تقول وقد ترّ الوظيف وساقها ﴿ وفى قوله ﴿ وقد اشدى والطير في وكناتها ﴿
وحد المؤكدة اسم غير حدث يبيى مقرر المضمون جلة كما يبيى شرحها قولنا

منهيا والخلفه بالتسكين حلقة الدروع وكذا حلقة اليب وحلقة القوم والجمع حلق بالفتح على ضرب قياسي وقال الاصمعي
حلق بالكرم ٣ قول نخفه الجبل الحالية الخالية عن الضمير ليست مبنية لهيئة الفاعل ولا المفعول بل هى م

غير حدث احراز من المنصوب في نحو رجوع رجوعاً ثم اعم ان الحال قد يكون عن الفاعل
 وحده كما زيد را كباو عن المفعول وحده نحو ضربت زيدا بمجردا عن يابه فاذا قلت لقيت
 زيدا را كبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان يجعلها لما قامت له
 من الفاعل او المفعول وان لم تكن وكان الحال عن انفصال وجب تقديمه الى جنب صاحبه
 لازالة الهمس نحو لقيت را كبا زيد فان لم تقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء مالا عن الفاعل
 والمفعول معا فان كانا متفقين فالارل الجمع بينهما فانه احصر نحو لقيت زيدا را كباين ولا منع
 من التفريق نحو لقيت را كبا زيدا را كبا لقيت زيدا را كبا را كبا وان كانا مختلفين فان كانا
 هناك قرينة يعرف بهما صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هذا
 مصعدا مصدرا وان لم تكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت مصدرا
 زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت
 زيدا مصعدا مصدرا والمصعد زيد وذلك لان المالك كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال
 اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا من كون احد الحالين بجنب
 صاحبه للمالكين كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عط أحد حال الفاعل والمفعول
 على الآخر كقولك لقيت زيدا را كبا وما شيا قال به وانا سوف تدر كمالا + مقدرة
 لنا ومقدربنا + وجوز الجمهور وهو الحق ان يجيئ شيء واحد احوال مختلفة متضادة
 كانت نحو اشترت الزمان حلوا مضا وغير متضادة كقوله تعالى ﴿اخرج
 منها مذؤا مدحورا﴾ - كما يجيئان في خبر المبدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت
 او لاقيا مالا الى الزمان والمكان في نحو مدحورا حال من خبر مذؤا واستكر منه في المتضادة
 قديها مطلقا ولا وجه لقياس وذلك لان وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال
 نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بنى لو عطف احدهما على الاخر جاز لدلالة
 على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان ياتي المكانان او الزمانان
 نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تفيد الحدث بدين مختلفين
 كما في قوله تعالى ﴿يخرجون من ارضهم غير متميزين﴾ كما في اشريته ايض
 اسودا وبتمزجين كما في اشريته حلوا حاضرا فلا بأس به واعلم ان تكرار الحال بعد ما واجب
 لوجوب تكرار امانحو اضرب زيدا امانقا واما قاعدا وكذا بعد لا لانها تكرر في الاله
 كما يجيئ في اسم لا التبرئة نحو جاني زيد لا را كبا ولا مانيو بندر افرادها نحو جاني زيد لا را كبا
 (قوله لفظا او معنى) حال من الفاعل او المفعول اي مفعولا او مضمونا وقد ذكرنا افعال
 والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوي فهو شيئا في قوله تعالى ﴿هذا بعل شيئا﴾ - فان
 بعل خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعول لدلول هذا اي اتيه على بعل او اشير اليه شيئا واما
 الفاعل المعنوي فكما في قوله ر كانه خارجا من جنب صفحته ٧ سفود شرب
 نسوه عند مقتأ - اذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب ولا يضره باشبه خارجا لان

م مينة لهيئة زمان صدور
 الفعل عن الفاعل ووقوعه
 على المفعول كما في قولك
 لقيتك والجيش قادم ونحوه
 الا انه جعل بيان هيئة
 زمان الفاعلية والمفعولية
 بياناً لهيئة ذات الفاعل
 والمفعول ليكون الهيئة الاولى
 لازمة الثانية لان الفاعلية
 والمفعولية لا تفككان عن الزمان
 وهيئة فجعل هيئة اللازم
 هيئة للزوم مساهمة
 قوله (وانا سوف تدر كمالا
 التباية) البيت لعمرون
 كلثوم في قصيدته التي من جملة
 القصائد السبع المعلقة
 ٦ قوله (قوله تعالى اخرج
 منها مذؤا مدحورا) الذام
 العيب والزم والدحور
 الطرد والابعاد
 ٧ قوله (سفود شرب
 نسوه عند مقتأ) السفود
 الحديدة التي يشوى بها
 اللحم وفادت اللحم واقتادته
 اذا شوته والشرب جمع
 شارب فكسحب وصاحب
 والشرب الجماعة والمقتأة
 المشوى

المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه (وقال المصنف في مثال الحال من الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالمفوق به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا من الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالي في المثاليين عن زيد الا عند من جوز تحالف تاملي الحال وصاحبها في قوله (وعاملها الفعل او شبهه او معناه) يعني يشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمرور وحرف التنبيه نحوها انا زيد قائما عند من جوزها التنبيه من دون اسم الاشارة كما يحث في حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذازيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منمها واما حرفا التثني والترجي نحو ليك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التثني والترجي ليسا بمقيدين بالحال بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يحث لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كهمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخر واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ماشائك واقفا فلان الشأن بمعنى مصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا وينتقض مقاله باسم الاشارة وحرف التنبيه فانها لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو وان تشبهانه لنظا ومعنى ولا يملان في الحال فالاولى احوالة ذلك الى استعمالهم وان لا تظله في قوله (وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول) انما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقيد الحدث بذكره على ما ذكرنا فقط ولا معنى لتعريفه هناك فلو عرفت وقع التعريف ضايعا وانما كان اتصاله في ذلك حها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين اسمائها اعني وصفها اولى من ذكر ما يميز الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان بين الشيء اولاً ثم بين الحدث المنسوب اليه ثم بين قيد ذلك الحدث فظلي هذا اولت المعرفة حالا لان التعريف عت ضايع ولم تأول النكرة ذالح لان غايته انه على خلاف الاولى (فقوله غالبا) يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب (قوله وارسلها العراك) هذا مثل تعريف الحان في الظاهر ونقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعله جهدا وطاقتك ووجدك ورجع حوده على يده وفيه قولان (قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع الكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والفاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم موضع الاطاقة ووجدك في الاصل ووجدك فحذف التاء اقيام المضاف اليه مقامه كما في قوله تعالى ﴿ اقام الصلاة ﴾

والوحدة الاتفراد ويجوز أن يكون الوجد ٢ والوحدة مصدر وحد يحد يقال وحدا
وحدة كوعيد وعدا وحدة والجد بها بضم الجيم والجد يفتح الجيم وضما بمعنى
الاجتهاد (وقال الفراء هو يفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة) وقولهم على بدته متعلق
يعوده أو يرجع والحال مؤكدة والبد مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول أى تأمنا
على ما ابتدأ ويجوز أن يكون عوده مقولا مطلقا لرجع أى يرجع على بدته عوده المعود
كأنه عهد منه أن لا يستقر على ما ينقل إليه بل يرجع إلى ما كان عليه قبل ويكون نحو
قوله تعالى ﴿وعاد إليك﴾ و ﴿عاد إليك﴾ و ﴿عاد إليك﴾ و ﴿عاد إليك﴾ و ﴿عاد إليك﴾
المصادر منصوبة على أنه مفعول مطلق لله رأى الله رأى الله معتركة المراك
وأصله مجتهدا جهلك ومصيفا طاعتك ومفردا وحدك أى انفرادك ورجع تأمنا عوده
وكلها مصافة إلى الفاعل فلها حذف العامل وجوبا كإعراب في باب المفعول المطلق فهذه
المصادر وإن قامت مقام الأحوال منتصبة على المصدرية كما ينصب على الظرفية
مقام مقام خبر المبتدأ من الظروف نحو زيد قد أمك ولا يرب أعراب مقام مقامه
(وقوله فأسلمها الرأك) صدر بيت لبيد وروى فأوردها الرأك قال في فأسلمها
الرأك ولم يندھا في ولم يشفق على في نفس الدخال في يصف الحمار والآن والدخال
في الورد أن يشرب البعير ثم يرد من البطن إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عشاين
ليشرب منه ما صاه لم يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال نفس البعير إذا لم يتم
شربه فعنى نفس الدخال عدم تمام الشرب أى أوردها مرة واحدة ولم يخف على
أنه لا يتم شرب بعضها لئلا بالمراحة أما قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فالأولى أن نقول
أن المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل أى قام بهم بقضيضهم أى مع مقضوضهم أى
كاسرهم مع مكسورهم لأن مع الأزدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والأصل فيه
أن يكون قضهم مبتداء بقضيضهم خبره مثل قولهم بكتته فوه إلى فى فوه الله
فى وهو هنا أظهر لأنهم استعملوه على الأصل فقالوا بكتته فوه إلى فى ثم انمى
عن الجملتين أى قضهم بقضيضهم وفوه إلى فى معنى الجملة والكلام للهمم بها معنى
المفرد لأن معنى فوه إلى فى صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت
الجملة مقام المفرد وادت مؤداة أعراب ما قبل الأعراب منها وهو الجزء الأول أعراب
المفرد الذى قامت مقامه كإقلا في باب المفعول المطلق في ظاهريك سواء وكذا ينبغي
أن نقول في يدا يداى ذويد بذى يد على حذف المضاف أى القد بالقد وكذا قولهم بعت
الشاة بدرهم أى شاة بدرهم أى كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة أى
كل رجل كقوله تعالى ﴿علت نفس ما قدمت﴾ أى كل نفس وكذا قولهم بعت الشاة
شاة ودرهما والواو بمعنى مع كفى كل رجل وضيعته أى شاة ودرهم مقرونان أى كل
شاة فنصب ههنا الجز أن لقبولهما الأعراب وقال الخليل يجوز أن تأتى به على الأصل نحو
بعت الشاة بدرهم وشاة ودرهم ثم أزم ما كان مبتدأ التنكير لقيامه مقام الحال وقام إلى فى

• النفس بالصاد المهملة
عدم تميم الشرب وبليغة
تحريك الرأس وكلاهما
رواية

٦ قبلتها ودموعى مزج
ادمعا *

٧ قوله (فى مواضع
معدودة قريع وحده)
القريع السيد والقريع
القيل لانه مقترع من الابل
اى يختاروا انه يقرع الناقة
يقال فلان قريع دهره

٨ قوله (على منواله)
التوال الخشب الذى يلف
عليه الحائك النوب

٩ قوله (وقال فلان
ججيش وحده آه)
الججيش ولد الحمار ويقال
لرجل اذا استبد برأيه
ججيش وحده وهير وحده
وهامد

١٠ كلمة تمت هى السالفة
قد يلحقها التاء فى عطف
الجل سيلكوى

١١ قوله (فى صفين فابالنا
امس اسد العربين) صفين
موضع كانت به وقعة
والعربين والعربنة مأوى
الاسد واصل العربين جماعة
اشجر

شاذ ووجهه انه لم يحذف المضاف اليه مه ليتكرر ثلاثى العرب على حرف واحد
وقد جاء قاله قال المتن ٦ وقبلتى على خوف قاله * فحذف المضاف اليه وابدل
من الواو ميلا ثلاثى على حرف واحد وهذا شئ قد عرض استطرادا ولعد الى ما كنا
فيه من ذكر حال قضهم بقضضهم فقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله فى الاعراب
نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضضهم ورأيت القوم قضهم بقضضهم ومررت بالقوم
قضهم بقضضهم اما على التأكيد على ان يكون اصله جلة فعلى جزءها الاول اعراب
جسيمهم لصيرورتها بمعاء على ما ذكرنا فى الحال او على البدل اى جاء قضهم مع مقضوضهم
(ومذهب الكوفيين ان اتصاب وحده على الطريقة اى لامع غيره فهو فى المعنى ضد معا
فى قولك جاؤا معا وكان فى معا خلافا هل هو مستص على الحال اى يجتمعين او على
الظرف اى فى زمان واحد فكذا اختلف فى وحده فى نحو جاء وحده احوال اى مفردا
او ظرف اى لامع غيره جاء وحده مجرورا ٧ فى مواضع معدودة قريع وحده ونسج
وحده اى اتراده وهو فى الاصل بوب لا ينسج ٨ على منواله مله فاستعمل للشخص
المنقطع الظير ٩ ويقال فلان ججيش وحده وهير وحده ورجيل وحده فى المص
برأيه وقيل جاء على وحده اى على اتراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير
والاضافة الى المضر ومذم المصب الا فى المواضع المذكورة والمعروف ظاهر ا من غير
المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الحما الفخير والحما من الجم وهو الكبير يقال
امراة جئاه المرافق اى كثيرة اللحم على المرافق والعفير من العفر وهو الستر بمعنى العافر
اى الساترين كبرتهم وجه الارض حذف التاء جلا للفعل بمعنى القساعل على الفعل
بمعنى المفعول كقوله تعالى ان رجلا زكيا من الحسن به وهو صفة الجاه اى
الجماعة الكبيرة النسرة واللام فى الاسمين زائدة كما فى قوله * واقد امر على البشير
يسبى * فضيت ٢ عة قلت لا يصين * ويقال ايضا مررت بهم وجاء فقيرا ومنه
قولهم دخلوا الاول فالاول قال النسي صلى الله تعالى عليه وسلم * يذهب الصالحون
اسلافا الاول فالاول * اى متربين والام رائدة كما فى انشاء الفخير وقد يتبع ما قبله
على ابدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاء فى الرجال لانا
واربعتهم وخسنتهم الى الصرة وهذه الاسماء اسمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم
منصوبة عد اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اى يجتمعين فى الجئى وبنو تميم
يتبعونها ما قبلها فى الاعراب على انها توكيده وربما عومل بالاسميتين العدد المركب
نحو جاء فى الرجال خمسة عشرهم وقد يرب هذا المركب عد الاخض مضافا
كما يجئ فى باب العدد وقد ذكرنا قولهم كجته قاه الى فى (وقال الكوفيون هو
مفعول به اى جاعلا قاه الى فى) وقال الاخض هو مصوب بتقدير من اى من فيه
الى فى ولا يئاس على قولهم قاه الى فى فلا يئال ما يتبعه يده يدي ونحوه خلافا لهام
واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين رضى الله تعالى عنه ٣ فى صعين * فما بالنا امس

اسد العرب * ٤ وما بالنا اليوم شاه الجحفه فلي حذف المضاف اى مثل اسد العرب ومثل شاه الجحفه ويجوز ان يزولا بشبهاتنا وضعا فلا تقدير مضافا كما قال سيويه في جهده ونحوه قوله (فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها) اعلم انه يجوز تنكير ذى الحال اذا اخص بوصف كجاء في الحديث (سابق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين الخيل فأتى فرس له سابق) وكذا تقول مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل عثالة او سبقه نفي اوشبهه نحو قوله - فاحل سعدى غير بايلدة - وقلما جاء رجل راكبا او نهى او استفهام وذلك لانه يصير المذكر مع سبق هذه الاشياء مستغنى فلا يبقى فيه ايهام كذا كرنا في باب البداء او كان الوصف به على خلاف الاصل نحو قولك جاتني رجال منى وثلاث لان المقصود تقسيمهم على هذين العددين في حال المجئ والوصف لا يفيد هذه الفائدة او كان معرفة مشاركة تلك الكثرة في الحال نحو جاتني رجل وزيد راكبين او تقدمه الحال نحو جاتني راكبا برجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تأخر نحو جاتني رجل راكبا فقد يشبه في حال انتصاب ذى الحال بالوصف نحو رأيت رجلا راكبا فطرد المنع رضوا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله - لية موحش لطلل قديم - فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من يجوز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على انه فاعل واما عند سيويه فيلزم كون الضمير في لية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها وهو الحق اذ لا مانع جوز كون لية عاملا في الحال وكون لطلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء (فان قبل هلا جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب سيويه اى ان لطلل مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال ايضا فيجوز عامل الحال وصاحبها) قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ لطلل للاستاد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيد به * واعلم انه يجوز حذف ذى الحال مع قيام الدليل نحو الذى ضربت مجردا زيد اى ضربته * قوله (ولا يتقدم على العامل المنوى بخلاف الطرف ولا على المجرور في الاصح) قد عرفت قبل العامل المنوى وان الطرف منه وكذا الجار والمجرور وعلى ما قال المصنف ينبغي ان لا يتقدم الحال على الطرف وشبهه وفي هذا خلاف (فسيويه لا يبيح اصار نظرا الى ضعف الطرف واجازه الاخفش بترط تقديم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار وذلك بناء على مذهبه من قوة الطرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتدأ فامع تأخر المبتدأ فانه وافق سيويه في المع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذى فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اى المبتدأ اما في نحو زيد قائما في الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه فلحال متأخر عن صاحبه وان لم يجوز ذلك وقلنا ان

٤ قوله (وما بالنا اليوم شاه الجحفه) الجحفه بالضمير مكان لا يعملوه الماء مستطيل منقاد الشاء جمع شاه يطلق على الثمن

الضمير في الطرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متأخرا صاحبه تائب عنه أي زيدا ما يجوز في الدار تأموا في الدار تأموا زيدا في الدار زيد تأموا جازا تأموا (وأما إذا كان الحال أيضا ظرفا أو جاريا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف أو جار ومجرور وذلك لتوسمهم في الظروف حتى جاز أن يقع موضعا ليقع ضميرها فيه نحو ﴿ أن الينا إياهم ﴾ قالوا ومن ذلك البر الكريستين أي الكر منه يستين فمنه حال والعامل فيه يستين والعامل المعنوي إذا كان غير ظرف فلا خلاف في أنه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جاد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ما شئت وحرف النداء واسماء الإشارة وحرف التشبيه والتنبيه والنسب نحو تيمم ونحو مثلك وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقته في التركيب وإذا ضفت نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كفضل التعجب فلا يقال راكبا أحسن زيد فافلتك بمنى هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل (وظاهر لفظ جار الله في الفصل بوزن يجوز أن تقدم الحال عليها أو اضعف في العمل من الصفة المشبهة أفضل التفضيل ألا ترى أنه لا يطرده في ظاهر منها بل يحتاج إلى شروط كما يجيء في بابها وأما نحو قولهم هذا يسرا أطيب منه رطبا وزيدا تأموا خير منه قاعدا وكذا نحو عرو قاعدا منه تأموا فصحى الكلام عليه عن قريب (وأجاز الزجاني أن تقول درهمك موزونا درهم عبدالله والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك درهم عبدالله لأن معناه يشابه درهم عبدالله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر أو من درهم عبدالله الأول المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كد درهم عبدالله لم يجر أن يكون حالا من درهم عبدالله لأن حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز أن يكون حالا من ضمير درهمك في خبر المبتداء وأدلى النعم مع اظهار الكاف أيضا وكذا إذا كان الحال جملة مصدرية بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال واتمس طالعة جئتكم مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال أيضا على عامله إذا كان العامل مصدر التقديره بأن الموصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا إذا كان العامل صلة للآلاف واللام والحرف مصدرى كما وإن لأن تقدم الحال إذن على هذه الموصولات لا يجوز وتقدمها على صلاتها متأخرا عن الموصولات أيضا غير جائز لما يجيء في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدرى واللام للموصول وبين صلتيهما فلا تقول اعجبني بمجرة الضارب هذا ولا بمجرة أن ضرب زيد خندا ولا بمجرة ضرب زيد هذا وأما في سائر الموصولات نحو الذي راكبا زيد فإنه يجوز الفصل تأموا ٢ وإذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء وأولام انقسم جاز تقديم الحل عليه بأن تؤخره عن اللامين نحو أن زيدا راكبا ساروا والله لراكبا أسير كقوله تعالى ﴿ لا إله إلا الله تحشرون ﴾

٢ قال المالكى وإذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء فلا يجوز أن زيدا راكبا أسير وكذا إذا صدر بلام القسم فلا يجوز والله راكبا أسير لأن أصلها لام الابتداء كما يجيء في باب القسم وأما لا أرى متاعا من الفصل بين اللامين والعامل بالحال فتقول إن زيدا راكبا أسير والله لراكبا أسير كقوله تعالى ﴿ لا إله إلا الله تحشرون ﴾

نصفه

زيد زيد را كبا ماش و مجردا مضروب (قوله بخلاف الطرف) يعني ان الحال وان كان
مشابها للطرف من حيث المعنى لانرا كبا في جثك را كبا بمعنى وقت الر كوب الان الطرف
يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الطرف او الجار خاصة سواء كان بعدا مبتدأ نحو زيد يوم
الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى ﴿ كل يوم هو في شأن ﴾ وقوله كل يوم لك ثوب
(والحال لا يتقدم عليه عندسيو به مطلقا و يتقدم عند الاخفش ٣ بشرط تأخره من المبتدأ كما
مرود ذلك ثلثو سهم في الطرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان ينفذ فيقول بخلاف الطرف
فانه يتقدم على الطرف والجار لانه لا يتقدم على معوي غيرهما من التنبيه والتشبيه وغير ذلك
اتفاقا * واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدأ في الحال او في
الاصل وتوسطهما بما يجوز ارتقاؤه على انه خبر عن ذلك المبتدأ وانصبه على الحالية كقوله
تعالى ﴿ واما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها ﴾ وقوله تعالى ﴿ فكان ما بينهما لهما
في النار خالدين فيها ﴾ فالكوفون يوجبون انصبه على الحال كما في الايتين لانه لا يورثه
خبرا وعلمت الطرفين به لم يكن لهما في فائدة ٤ واما عند البصريين فالحالية راجعة على
الخبرية لا واجبة لانه لا ماذن يكون خبرا بعد خبر والطرف اساق متعلق بالخبر او يكون
الطرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والساقى تأكيد للاول والتأكيد غير عزيز
في كلامهم واذ كان الطرف في الطاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون
متعلقا بقدر فخرية الاسم الذي يلي المبتدأ الذي يلي ذلك الطرف واجبة عند البصريين
نحو فيك زيد راغب ليكون الطرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائي نصب ذلك
الاسم نحو فيك زيد راغب على تقدير فيك رغبة زيد راغب والحال دال على المضاف المحذوف
اي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء اي ان رغب في شيء فهو يرغب فيك (قوله
ولا على المبرور في الاصح) الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتأخره عنه
وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها * واعلم ان الكوفة ينصوا تقديم الحال على صاحبها
اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان
ذو الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل فيجوزون جاء را كبا زيد ولا يجوزون را كبا
جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال
فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فجوزوا تقديم الحال عليه
مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال
عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتأخر واما
اذا كان ضميرا فالضمير ان يشتركان في عودهما على مفسرهما واما جواز تلك الصورة
الواحدة اعني نحو جاء را كبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل والى الفعل والحال
ولى الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر (واما البصرية تاجزوا تقديم الحال على صاحبها
المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او ضميرا لان النية في الحال التأخير عن صاحبها
فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المستدأ نحو في داره زيد وفي الفاعل

٣ من جمعه على الطرف
وشبهه نصفه

٤ واما مع نصبه حالا
فالطرف الاول يكون خبر
المبتدأ والثاني متعلقا بالحال
فله فائدة

والفعل نحو قوله تعالى ﴿ فَاَوْجِسْ مِنْ نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴾ واما ان كان ذو الحال مجرورا فان انجر بالاضافة اليه لم تقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كافي قوله تعالى ﴿ اتبع ملة ابراهيم حنيفا ﴾ او لا نحو جائني مجردا ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا تقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال بحرف الجر فسيويوه واكثر البصرية ينعون ايضا تقدمها عليه لعللة المذكورة (وتقل من ابن كيسان واوي على وابن بهان الجواز استدلالا بقوله تعالى ﴿ وما رسلناك الا كافة للناس ﴾ ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر مد للفضل كالفرة والضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة يندفك كالك قلت اذهبت راكبة هندا وقال الشاعر ائني

كان عردا لما حران صا دياه الى حبيباته لطيب ، وقال اخر اذا المرما عيت المرمة وناشاه فطليها كهل عليه شديد . وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للبالغة وهو نصف واما العامل في الحال في نحو ﴿ ملة ابراهيم حنيفا ﴾ اعني اذا كان الحال ان مجرور بمضاف غير عامل في الحال كعمل في ضرب زيد راكبا فنقدم جواز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبه لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر التعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة ثبتت لا ابراهيم حنيفا وهو ضعيف لاننا في حد العامل ان معنى الفعل قد انطس في مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف باليس بعامل في الحال الى ذي الحال الا جزؤه نحو انظر الى يذيد ما شيا او ما يقوم المضاف اليه مقادير ما وحذف كقوله تعالى ﴿ ملة ابراهيم حنيفا ﴾ كما تقدم في اوان الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقدير من المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف انبه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف في نحو تعمر لك ما شيا يذيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الاو معناها نحو ما جائني راكبا لا يذيد وانما جائني راكبا يذيد مثل ما في باب الفاعل اعني لتغير المحصر وانكاسه لو اخرت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير مائه الى ملابس الحال نحو لقيني شامز يذيد اخوه . قوله (وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا يسرا لطيب منه رطبيا) هذا رد على النسخة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جابدا تكلفوا رده بالتأويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا يسرا لطيب منه رطبيا هذا يسرا لطيب منه رطبيا اي كائنا يسرا وكائنا رطبيا ونحو هذه ناقة الله لكم ﴿ اي دالة ﴾ قال المصنف وهو الحق لاحاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المدين لهيئة كاذكره في حده وكل مقام بهذه الفائدة قد تحصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كالجحى في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق فن الاحوال التي جاءت غير مشتقة تباها الحال المولطه وهي

٤ روي عن ابن عباس
العثان (قوله وبعضهم
يحمل كافة حالا عن الكاف)
وبعضهم يحمل كافة صفة
المصدر اي ارسالة كافة وهو
ايضا تكلف (قوله مثل هذا
يسرا لطيب اليسر صار
رطبيا) قوله خوطبان)
الخوط القصب الناعم لسنة
يقال خوط بان الواحدة
خوطة والبان ضرب من
التبر واحد بانق ومتمدهن
البان

اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة ليحس به قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ وقولك جاني زيد رجلا يباو منها ما يقصده التشبيه بقول به من اصحاب امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه في بعض ايام صفين : ﴿ يا ابا امير اسد العرين ﴾ وما بالنا اليوم شام البصق . وقول المنفي : ﴿ بدت قرا ومالت خوطبان . واقتحت عنبر اورنت غرا لا ﴾ وفي تأويله وثلثه وجهان احدهما ان يقدر مضافا قبله اى امثال اسد العرين ومن تل قر والى ان يؤول النصبوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اى ما بالنا امس شيخنا والى اليوم ضعاقا وبدت منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يحملون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بصرفهما اى لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بيت الشاشامو درهما وضابطه ان يقصد التقسيط فقبيل لكل جزء من اجزاء مجزأة قسما ونصب ذلك القسط على الحال وتأني بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما وبصرف الجرح نحو بيت البرقيين بدرهم واخذت ذكوة ماله درهما من كل اربعين وقامرته درهما في درهم اى جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما اى اوفير ذلك نحو وضمت عندكم الدنيا دينارا كل واحد لى كل واحدة من هذه الاحوال كانت جزا اول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال في نحو بوبه بابا بابا جواؤى . رجلا رجلا وواحدوا واحدا ورجلين رجلين ورجالا اى فصلا هذا التفصيل المبين وصابطه ان تأني التفصيل بعد ذكر المجموع مجزئة مكررا وكذا ان اى لسان الترتيب بعد ذكر المجموع مجزئة مقطوفا عليه بالفاء او بيم نحو دخلوا رجلا رجلا ٣ ومضوا كيكيم كيكية اى مرتين هذا الترتيب المبين ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو يهمنى الخاتم فصة وانوب خرا او فرع له نحو يهمنى الفضة خاتما والحاديد سيفا او نوع له نحو يهمنى الخلى خاتما والعلم يحوا ومنها الحال في نحو هذا يسرا الطيب منه او من غيره رطبا ونابله ان يفضل الشيء على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره بلة التشبيه او بدونها نحو هذا يسرا منه رطبا لاهذا يسرا هذا رطبا واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو على واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افضل التفضيل واه التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معو لهما علىهما ويشكل ذلك عليه بمثل قولك زيد رجلا احسن منه رجلا كفايته جائزا اتفاقا مع خلو المتسام من معنى الفعل وبمثل قولك تمر نخاع يسرا الطيب منه رطبا والاشتراس يسرا الطيب منه رطبا والعائد في مثل هذه الصور افضل من خلافه ولا يصلح اسم الاشارة في هذا يسرا للعمل وذلك لان العامل في الحال متعدي فلو كان هذا عاملا في يسرا لتقيدت الاشارة بالبرية فوجب ان لا يتصل هذا الكلام الا في حال البرية كما ان الاشارة في هذا بلى شيخنا تقيدت ولم تقع الاحال سبحانه والى في جاءنى زيد را كبا لم يكن الاحال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا يسرا الطيب منه رطبا في غير حال البرية (واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة في اول

٣ قوله مضو اكيكية الكبة
بالضم جماعة من الخليل
وكذلك الكيكية

٥ قوله (الاشترى) الاشترى
نوع من التمر

الحالين بان المبتدأ اذا قيد بحال لم يقيد الخبر بالحال الا ترى ان اسم الاشارة لما يقيد بالحال
في هذا زيد قائما لم يقيد الخبر بذلك الحال وفي نحو هذا يسرا اطيب منه رطباً قيد
الخبر بالحال اتفاقاً فلا يقيد المبتدأ بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف
اما اولاً فانه لا يلزم من امتناع قيد المبتدأ والخبر معاً بالحال في مثال معين امتناع
تقيدهما في جميع الامثلة فلعن في ذلك المثال الخاص ما تعامن تقيدهما معاً ليس في ضيره واما
ثانياً فلان المدح في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدأ مقيد بحال والخبر بحال
اخرى وهو لم يبين في نحو هذا زيد قائماً الاستحالة قيد هما بحال واحدة ولو سلم ايضاً
اطراد استحالة قيد المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة قيد
كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضاً افضل
التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم (ولقد علم على بان تعاقبه مقدمة
فقول ما يدل على حديثين فصاعداً يصلح كل واحد منهما العمل على ضربين احدهما
ما يدل على حديثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بحديث الآخر نحو تضارب
زيد وعمر وضارب زيد عمرو اذن ضرب كل واحد منهما تعلق بالآخر او يقعان
مما يتعلق كلاهما بشئ واحد نحو تنازعا الحديث ومثل هذه التواويل لا تقتض منسوب
احد حديهما من مصوب الآخر مفعولاً به وقد يتميز حالهما نحو تسام زيد قائماً وعمر
قائماً او طرقاتهما نحو تسام زيد في الدار وعمر في النصفه ويميز ان يكونا حاليين
ولا يختلف زماناً هما لان العرض وقوع الحدين معا يقتض مستنداً ايضاً نحو اختلف
اهل البصرة الاسيبوي واهل الكوفة الكسائي في كذا وانيهما ما يدل على حديثين
يتموز تعلق كل منهما بغير محدث الآخر وبغير ما يتعلق به الآخر ووقوعه في وقت
آخر ومكان آخر وعلى حال اخرى وذلك ان عمل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو
ويميز اختلاف مضروبيهما وكونهما غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد
قال تعالى هم كفرو يومئذ اقرب منهم الايمان كما وكذا يجوز اختلاف زمانيهما
نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا امكانان نحو زيد عندك احسن
منه عندى وكذا الحالان نحو زيد قائماً احسن منه قائداً وكذا آلت التشبيه تدل على
حديثين فيميز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كمرو يوم السبت واختلاف
حاليهما نحو زيد قائماً احسن منه قائداً اما الاول التفضيل فانه يدل على حديثين معينين اعني
حديثي الناصل والمفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان زيد الفاضل
حسناً ولعمرو المفضول حسناً واما آلة التثنية فلا تدل بصيغته على حديثين معينين بل تدل
بمعناها على حديثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو واحد مشترك بينهما فلهما
حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ما عني بغير مصدرح به في واقعة فمعنى قول زيد يوم
الجمعة منه يوم السبت ان زيد يسره حظه ودايه يوم السبت حالته ودايه يوم السبت
فاظهر ان مصدراً بمعنى اخية في ذلك لا يميز بينهما حتى حدب لازم كالحسن
والجسد وغير لازم كالفقر والغنى لا ترى ان تعلق الجسار والظرف في قوله

٢ كذا بك من ام الحورث قبلها بذا بك لا كان معنى تمتك فكنتي ولم يصرح وقد يقوم مع آلة التشبيه قرية تزل على الحدث المعين فيتملى بها جاران كما تعلق الجا في بيت امر القيس بذا بك لا كنى به عن التمتع وذلك نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم انت منى بمنزلة هرون من موسى كاي قريب منى قرب هرون من موسى قال ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة الحب المكرم وتقول ما مولى منى بمنزلة الزيامن التناول اى يمدنى بعدها منه (اذا تهر هذا قلنا لم ينز كل واحد من الحديثين من الاخر في افضل التفضيل والة التشبيه باى فاعل وتفاعل وغير هما بما يدل على حديثين حتى يحيا منصوب كل واحد يحنبه الزم ان يكون منصوب كل حدث يحنب صاحبه المصريح به ففضل زيد اراكبا على عمرو رجلا وتشتام زيد قائما وعمرو قاعدا وراى زيد في الدار عراقي السوق وكذا في افضل التفضيل وآلة التمثيل نحو زيد منى كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والمتمل يحنبهما ومتعلق حدث الفضل عليه والمتمل به يحنبهما دفعا للاتباس وحرصا على البيان فلهذا تقدم ميمولاهما عليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن في افضل وفي آلة التشبيه قائم وان كان مفضلا ومثلا لكنه لا يظهر كان كالعلم ومع هذا كله فلا رى بأما بان يقال هنا وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال على رضى الله عنه في الجار وفي آلة لان ابى طالب آس بالوت من الطفل بذي امه وهذا كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الاتباس وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما قاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما في اول الباب في نحو ضربت زيدا قائما قاعدا (قال السلكي ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الاتى بعد اسم مراده الكمال نحو انت الرجل علما انت الكامل في الرجولية طالما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا رى الخليل وقال احمد ابن يحيى هو مصدر اى انت العالم علما والذي ارى ان المصدر في مثله يتميز لانه فاعل في المعنى اى انت الكامل علما اى علمه وهو الكامل شعرا اى شعره والدليل عليه انك تقول هو قارون كثرنا والخليل هو وضو سبويه نحووا وهذه ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شئ من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو وقتله صبيرا ولفته جنة وعيانا وكنه مشافة وآيته ركضا وعدوا او مشيا والمريد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك واما ما ليس من هسيماه وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياسي فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع (ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصدر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اى آيته اركض اركضا كما هو مذهب ابى على في ارسالها العراك ولو كان كما قال الجاز تعرفها وغيرها على ان انتصابها على الحال لا على حذف المضاف فعنى مشيا ماشيا وقع المصدر صفة كان

٣ قوله (كذا بك من ام آه) ونماه وجارتها ام الرباب بما سئل ٣ اى اعتدت البكاء من هنية كمادتك من هاتين المراتين واصابك من الثعب منها ما اصابك منها قبل كذا في الشرح والبيت السابق يدل على هذا المعنى ٣ ما سئل بفتح السين اسم رمة وجبل بعينة ٤ وقوله (نحو قلته صبيرا) يقال كل فلان صبيرا وحلف صبيرا اذا حبس على القتل حتى يقتل او على البين حتى يحلف صبرته اى حبيسته

الصفة وقعت مصدرا في نحو **قَمَامَا عَلَى أَحَدِ الْمَذْهَبِ** وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يبيح
ولا يمنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اى اثبتته ذاكضى الا انه لا مبالغة
فيه كما مر في خبر المبتدأ ومجاها الحال فيه غير مشتق تماما قولهم **كَلَّمَهُ فَمَالاً** في وهشام
يقس عليه كما مر ومنه يبايد وارسلها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر مجي' الحال
معرفة واما نحو **جاء البرقيز** ان اوصاين فالاولى ان المنصوب خبر جاء لاجل كما يبيح
في الافعال الناقصة قوله (ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو
او بالضمير على ضعف والمضارع التثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير
او باحدهما ولا بد في الماضي التثبت من قد ظاهرة او مقدره) اما جواز كون الحال جملة
فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون
المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجي' بالحال تخصيص وقوع مضمون
عامله بوقت وقوع مضمون الحال فعنى قولك **جاءنى زيد** راكبا ان المجي' الذى هو
مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذى هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان
الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء ه وانت في الطلبية
لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول
ذلك المضمون واما الايقاعية نحو **بعت** وطقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت
يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت
الوقوع بل يعرف بالعقل لان دلالة اللفظ ان وقت التلطف بلفظ الايقاع وقت وقوع
مضمونه (قوله فالاسمية بالواو والضمير) اما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة
التي هي خبر المبتدأ فانه كتنفى فيها بالضمير لان الحال يمي' فضلا بتمام الكلام فاحتج
في الاكثر الى فضل ربط قصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع لربط
اصنى الواو التي اصلها الجمع لتؤذن من الاول الامر ان الجملة لم تنق على الاستقلال واما خبر
المبتدأ والصلة والصفة فانها لا تنجى بالواو لان بالخبر يتم الكلام بالصلة يتم جزء الكلام
والصفة تبعيتها للوصف لفظا وكونها لمعنى فيه معنى كانه من تمامه فاحتج في تلقتها
بالضمير بل قد تصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعها
بعدا لنحو ما حسبك الا وانت بغيث وما جاء فى رجل الا هو تغير واما الصلة فلا تعرض
لها مل هذه الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو (قوله او بنوا او بالضمير) اجتماع الواو
والضمير في الاسمية وانفراد الواو مقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا
في الربط (وما انفرد الضمير فقال الاندلسى ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب
الواو ايضا نحو **جاءنى زيد** وهو راكب ولعل ذلك لكون من هذه الجملة في معنى
المفرد سواء ادا المعنى جاءنى زيدا كما قصدرت بل هو اذا ما من اول الامر يكون الحال
جملة وان اردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال فمرء فان كان الضمير
في مصدر الجملة سواء كان مبتدأ نحو **جاءنى زيد** عن رأسه وكلمته فوه الى فى او خبرا
نحو قوله ٢٠ خرجت مع الازى على سواد ٢٠ فاجبك يصفه مجردا عن الواو وذلك

ه (قوله وانت في الطلبية
لست على يقين من حصول
مضمونها) يعنى معناها
المصدرى الذى يدل عليه
يجوهرها فان ذلك هو
مضمونها الاصلى واما
الطلب فهو مدلول الصيغة
العارضة وهو في حكم
الايقاع من الانشآت
الايقاعية فأمل
٢ هو لبشار بن برد صدره
ه اذا انكرتني بلدة لو انكرته

٣ (قوله نصف النهار الماد غامرة) نصفت الشيء بلفت نصفه تقول ٢١٢ نصف القرن أي بلفت نصفه ونصا

لكون الرابط في أول الجملة وإن لم يكن مضدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وإن كان الضمير في آخر الجملة كقوله ٣ نصف النهار الماد غامرة ٤ فلاشك في ضعفه وقلته (وقال جار الله بناء على انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المصنف ان قولهم ٤ جاني زيد عليه جية وشئ بمعنى مستقرة عليه جية وشئ يريدانه ليس بمحملة بل هو مفرد تقدير افلاذ اخلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتد على المبدأ جاز ان يرفع الظاهر كإمري في باب المبدأ فان اراد انه وجب ان يكون في تقدير المفرد فقيه نظر لقوله ٥ فالحق بالهاديات ودونه ٦ جواهرها في صرة لم تريل ٧ وقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه ٨ من الارض مومة ٩ ويداء سملق ١٠ ولو كان مفردا لم يحز الواو وايضا تقول لقبته وان عليه جية وشئ ١١ ولولم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان ارادته لا يجتمع ان يقدر بمفرد فسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد التني على الاصح ولا بدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كانهما باقية على سينها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما وقد تخلوا الاسمية من الرابطين عند ظهور الملازمة نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل (قوله والمضارع التثني بالضمير وحده) وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وتقديره معنى جفاني زيد بركب بمعنى جاءني زيد ركب لا بما هو يصلح للحال وضما وبين الحالين تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين كإيمى فاستثنى عن الواو وقد سمع قت وأصلك منه وذلك ما لانها جملة وان شابهت المفرد واما لانها بتقدير وان اصلك فتكون اسمية تقدر او يشترط في المضارع الواقع حاله من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك ان الحال الذي نحن في بابها والحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك مثلا ضرب زيد غدا بركب لفظ بركب حال باحد المعنيين غير حال بالآخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة أي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن التناقض هنا حقيقيا ولكنه التزموا لفظة قدما مظهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا مع ان حاله بالظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضي من حال التكلم قطعا وذلك لانه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب فالحق بلفظ قد هنا لظاهر الحالية كما ان الجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك (قوله واما سواهما) أي ماسوى الاسمية والمضارع التثني وهو ثلاثة اقسام المضارع التني الماضي التثني والماضي التني يجوز في كل واحد منها على ما ذكر ثلاثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما سارت تسعة اقسام وهذه امثلها جاني زيد وماركب غلامه وماركب عمرو وماركب غلامه جاني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قاله المصنف (وقال الاندلسي المضارع التني ٧ لا بد فيه من الواو وان كان مع الضمير

النهار وان تصف بمعنى ومنه قول السيب بن علس يذكر غاصا نصف النهار الماد غامرة ورفيقه بالقب لا يدري يعني والماد غامرة فيصنف واو الحال هكذا في الصحاح ضلي هذا الضمير في الحال فتأمل

٤ (قوله جاءني زيد عليه جية وشئ) الوشي نوع من الثياب معروف

٥ (قوله فالحق بالهاديات ودونه جواهرها في صرة لم تريل) فالحقنا أي الحقنا الفرس باوائل الوحش والحال ان الجواهر المتعلقات في جماعة ومنصطادها ايضا قبل تفرقها على خلفة منها والجواهر الدواخل في الجرة والمكان قال في الصحاح الصرة الضمة والصيغة والصرة الجماعة والصرة الشدة من كرب وغيره وقول امرئ القيس فالحق البيت يحتمل هذه الوجوه الثلاثة هو يصف فرسه وقوله لم تريل أي لم تنفرك

٦ (قوله ويداء سملق) السلق القاع الصفصف وكذلك السلق زيادة الميم فيه نظر لجيشه مجردا عن الواو في قوله تعالى ﴿فَاتَّخِذُوا بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ (اولا)

اولا ولعل ذلك لان نحول المضرب ماضى معنى كضرب فكما ان ضرب لناقتته للحال
ظاهرا احتاج الى قد القربة له من الحال لفظا او تقدرا كذلك لم يضرب محتاج الى
الواو التى هى علامة الحالية لالم يصلح معه قد لان قد تحقيق الحصول ولم تلقى واذا
اتنى المضارع بلفظ مالم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف لا اذا
انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ماضى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا اتنى
المضارع بالآزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده
عن الواو كما لمبت لان معنى جافى زيد لا يركب اى غير راكب فهو واقع موقع المقرد
ودخول لا لا يعبر ال لام فى الاغلب عما كان عليه كثره استعمالها فهذا جزاى ترمى
لازرك ونلا ازورك كما جازان ترمى ازرك وازورك وكذا تقول كست بلاما لكن
مصاحبة المضارع المصدر بلا الواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس
الحال فى الحقيقة فى نحو لا يركب مثابها للمجرد لفظا ومن كما شبه فى نحو يركب لان
الحال فى الاول انتهاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا يتنى المضارع حالا بلن لما ذكرنا
قبل قوله ولا بد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدرة (تقدم علة ذلك) والاخفش
والكوفيون غير القراء لم يوجبوا قد فى الماضى المثبت ظاهرة او مقدرة استدلا لا بنحو
قوله ٧ كما اتنى الصغور بلبه القطر ٥ وقوله تعالى ٦ اوجاؤكم حصرت
صدورهم ٧ وغيرهم اوجبوا لامضى والاول قريب وقيل ان الماضى فى نحو قولهم
اضربه قام او قد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة او مقدرة والاى انه شرط لالحال
اى ان قام او قد كما يحىء فى حروف العطف ولو كان حالا لسمع منه قد او الواو كما
فى غيره من الماضى الواقع حالا واذا كان الماضى بعد الا فكتفؤه بالضمير من دون الواو
وقد اكثر نحو ما لقيه الا كرمنى لان دخول ان فى الاغلب الاكثر على الاسماء فهو
تأويل الامر مالى فصار كالمضارع المثبت وقد يحىء مع الواو وقد نحو قولك ما لقيه
الاول قد اكرمنى ومع الواو وحده نحو ما لقيه الاول كرمنى ان الواو ومع الاندخال
فى خبر البتة فكيف بالحال كما تقدم ومنه ما راجل الازله نفس اماره ولم يسع فية
من دون الواو نحو ما لقيه الا قد اكرمنى وفى غير هذا اوضح بظرفه كان مع الماضى
المثبت ضمير شئت قد منه اكثر من تركب وقد جاء ذلك بنحو نحو توعدى اوجؤكم
حصرت صدورهم ٧ قالوا ان قد فيه مقدرة راجت مع انواو وقد حجت اكثر من
انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو قصو جافى زيد وقد خرج ابوه
اكثر من قد خرج ابوه م وخرج ابوه فان لم يكن معه ضميرة نواو مع قد لا بد منه كقوله ٥
تقول وقد ترالوظيف وساقها به الست ترى ان دلالت يؤيد ولا يقال جافى زيد
قد خرج عمرو ولا جافى زيد خرج عمرو (واجاز الاندلسى على ضعف دخول قد
فى الماضى التنى بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه منه اسماع والقياس ايضا
لكون قد تحقيق وقوع الفعل وما لقيه ٥ قوله (ويجوز حذف الضامات كقولك
للسافر راشدا مهديا ويجب فى المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اى احقه وشرطها ان

٧ قوله (كما اتنى آه)
اوله ٥ واتى لتعروى
لذكر كرهة ٥ او
تفضله بخطه

اما لتقرر مضمون الخبر وتأكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فغير
 كقولهم ﴿ انا ابن دارة مشهورا بهانسي ﴾ وهل بدارة يا فانس من مار *
 وكقوله انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت
 عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة
 واما تنظيم نصيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغر نفسك نحو انا عبد الله آ كلا
 كما يأكل العبد او تصغير لغير نحو هو السكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفك
 الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا و ﴿ هذه نامة الله لكن آية ﴾ * وهو
 الحق بينا فقولك آ كلا ومرحوما ومصداق للآلة لا على مضمون الخبر وقوله مشهورا
 بهانسي وقولك كاملا وسفك الدماء وآية ومعروفا وبها لتقرر مضمون الجملة
 وتأكيده وقولك عطوفا لكلبهما وانما سمي الكل حالا مؤكدة وان لم يكن القسم
 الاول اى الذى للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق
 حتى يؤكد بمصداق وكذلك ليس في كونهم مساكين معنى كونهم مظلومين لان مضمون
 الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقيقة القرآن فصار كانه هو
 وكذا الرحومية لازمة في الاغلب للسكينة (واخف في العامل في المؤكدة التي بعد
 الاسمية فقال سيوبه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال
 حققت الامر ٦ اى تحققت وعرفته اى تحققت واثبت عطوفا (وفيه نظر اذ لا معنى
 لقولك ٧ تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اصله عطوفا
 فهو مفعول ثان لاحال (وقال الزجاج الصامل هو الخبر لكونه مؤولا بمعنى نحو انا حاتم
 مضيا وليس بشئ لانه لم يكن مضيا وقت تسميته بحاتم ولا قصد القائل بهذا اللفظ
 هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو ﴿ هذه نامة الله لكم آية ﴾ * وهو الحق
 مصداق * وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما (وقال ابن خروف الصامل المبتدأ تضمنه
 معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عن المضمر والمعنى انا زيد وزيد
 ابوك مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم (والاولى عدى ما ذهب اليه ابن مالك
 وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في انصدر المؤكد لنفسه او لغيره كانه قل يعطف
 عليك ابوك عطوفا وبرحم مرحوما وحق ذلك مصداق وذلك لان الجملة وان كان
 جزءا لها جامدين جودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئها الى الاخر
 معنى معاني الفعل الاترى ان معنى انا زيد انا كائن زيد فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة
 على جزئى الجملة ولا على احدهما لضعفها في العمل وذلك خلفا معنى انقل فيها هذا
 ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقبته في جواب من قال اما ليت زيدا راكبا
 ولا يجوز الحذف اذا ثابت عن غيرها كما في ضربى زيدا قائما واذا توقف المراد على
 ذكرها كما تقول في الحصر لا تأتني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة
 وقاطبة ولا تصافان وتقع كافة في كلام من لا يوفق بعريته مضافة غير حال وقد خطئوا
 فيه ﴿ قوله (ا) التميز ما يرفع الالهام لنستقر عن دات مذكورة او مقدرة (قوله

- وهو زيد معروفا وهو
 الحق مصداق لنفسه
 ٦ قوله (اى تحققت) وكذا
 حقيقته
 ٧ قوله تيقنت الاب آه)
 وصرت منه على يقين
 ٨ التميز مصدر ميزت اذا
 خلصت شيئا من شئ وشبهه
 بالقول انه واقع في الامثلة
 موقع المفعول (حلي)

٩ وقوله (رجل طويل او طريف بدخل فيه لان رجلا ذات مبهمه بالوضع صالحة لكل فرد) الماهية معلومة والاهام في الافراد كما في الرجوع بينه وكذا الحال في جاني العالم فان الماهية المخصوصة مفهومة من هذه الصفة
٢ قوله (من الضمير الغائب في نحو مررت به زيدا) هذا اذا لم يرجع الضمير في به الى المذكور لكن حقه حيث ان يميز لان يبدل منه وان رجع الى المذكور فلا استواء في الاهام
٣ من الاعتراض بنحو خاتم فضة ومائة رجل بان المرور في هذين داخل لخصه
٤ قوله (لا يدل لفظ المستقر على انه وضعي) وبما يقال المطلق ينصرف الى الكامل عرفا وهو الوضعي
• وتقدير ان برا نصف

ما يرفع الاهام) جنس يدخل فيه التميز وغيره كالحال والصفة وشبههما (وقال عن ذات) احترازاً عن الحال فانه يرفع الاهام ولكن لامن ذات (قلت سنا ان الحال تخرج عنه لانها ترفع الاهام عن هيئة الذات لامن نفسها) وكذا زيد القهري في قولك رجعت زيد القهري يرفع الاهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لامن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معلومة غير مبهمه وهي الاتصال الى ما ابتدأت الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاني ٩ رجل طويل او طريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمه بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فيذكر احد او صافه تميزاً بخالفه كما تميز بطويل عن قصير فطويل اذن رفع الاهام المستقر اى الثابت وضماً على ما فتره المصنف من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاني العالم زيد وكذا البديل ٢ من الضمير الغائب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الاهام عن المقصود بالضمير كما في نم رجلا وره رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى انتصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المرور في نحو مائة رجل وثلاثة رجال وله ان يقتدر ٣ بان المرور بالعدد داخل في الحد وهو تميز والتمييز نفسه فديفر اذا كان جره اخف من نصبه كما في هذا كما اعتذر في حد القول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مقول مطلق لكنه لم ينتصب لقرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وقرضان (قوله الاهام المستقر) قال احتزرت بالمستقر عن الاهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الاهام عن المشترك في نحو ابضرب عينا جارية لكن الاهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي يثبت منه بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظاً لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد : الوزن والكيل لا ان يضع لفظاً لمعنى معين ثم اتفق امان ذلك الواضع او من غيره ان يصح ذلك اللفظ لمعنى اخر فيعرض له الاهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض قبل هذا الاهام غير مستقر في اصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العارض تلت معنى المستقر في اللفظ هو البات ورب عارض مابت لازم والاهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة يثنى الاهام في المشترك وفي الحد وسائر المقادير فلا يفرق بينهما ايضا من جهة الاهام
٤ ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعي كما فسر والحد لا يميز بالصاغة والالفاظ المصجلة في الحد بما يخل به (قوله عن ذات مذكورة او مقدرة) ليعمل التوحيين التميز عن المفرد والتميز عن النسبة (قوله فالاول من مفرد مقدار غالباً اما في عدد نحو عشرين درهما وسياقي واما في غيره نحو رطل زيتا • ومنوان سمناً وعلى التمرة مثلاً زيداً فيفردا ان كان جنساً الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره من ان كان بشئين او بثلاث فالتبعية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدًا وانخفض (اكث) قوله فالاول يعني الذي يدمع الاهام عن ذات مذكورة (قوله عن مفرد) لفظة عن في مثله تقيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسببها كما يقال افعلت هذا عن امرك وعن

تقدمك اى ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد اى المفرد لاهامه سبب له
او عن نسبة في جملة اوشبهها اى النسبة سبب له لانه تنسب شيئا الى شئ في الظاهر
والنسب الى في الحقيقة غيره فذلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى قوله
بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عندها الاسم الذى صدر انتصاب التمييز عنه كزيد
في طاب زيد قسا لانه لو لا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب قسا بل كان يرتفع
اذ هو في الاصل فاعل اى طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب قسا وكذا معنى قولهم
ينتصب عن تمام الاسم او عن تمام الكلام اى ان تمامها سبب لانتصاب التمييز تشبيها له
بالمفعول الذى يحى بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع
بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ والاول اولى (قوله عن
مفرد مقدار غالبا) تقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافعة
عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو
الغالب ارض مقدار (والمقدار ما يقدر به الشئ اى يعرف به قدره وبين المقادير
اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل
كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج
والدانق والدينار والى والروطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المنذوع والمسوح
كالذراع وكقدر راحة وقدر سببر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة
للتقدير كقوله تعالى ﴿مِثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ وقولك عندى مثل زيد رجلا واما غيرك
انسابا وسواك رجلا فالحمل على منلك بالضدية وقولك بطوك رجلا ويعرضه ارضا
ونظيره خشيا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فانه انما قدرا اذا نصبت عنها التمييز اردت بها
اقتدرات لا المقادير لان قولك عندى ضررون درهمان وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد
بضررون هو الدراهم لا مجرد العدد وذراع الذراع لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما
يوزن به وكذا في غيرها (وغير المقارنات فرع حصل له بالتفريع اسم خاص بنيه اصله
ويكون بحيث يصح اخلاقه من عليه فهو خاتم حديد ه ويا ب ساجا وبوب خزا
والخضف في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقارنات محتاج الى تمييز وتصب الميز
نص على كونه ميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف اجر فانه على الاضافة فهو في غير المقادير
اولى لان ابهامه ليس كلها المقادير مع ان الخلف مع اجر اكثر لسقوط اثنين والتونين
بالاضافة وان لم يشر تسمية البعض بالبعض نحو قطعة ذهب وقيل فضة في بحر انتصاب الثانى
على التمييز (وقد سألوا القاعدة المذكورة فلزموا الجرفي العددين الثلاثة الى الضم وتوفي
مائة والاثني وما يتضاعف منها لكثرة استعمال العدد فاروا التحفيف بالاضافة مع انه
قبيح في الشنوذ على الاصل خمسة ثوبا واثني عام واتمروا الجرفي العدد المركب نحو
احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى
ميزه والميز من حيث المعنى هو الميز المحتج الى التمييز لكان جعله لثلاثة اسما كاسم واحد

٤ قوله (كصنجات
الوزن) صنجة الميزان
معرب قال ابن السكيت
ولا تلت صنجة

٥ قوله (ويا ب ساجا)
الساج ضرب من النجر

٢ وبعده كان التراب علق
 في مصامها * بإمراس
 كنان الى صم جندل *
 مفار القتل الحبل الشديد
 القتل ومحكمه ويذل اسم
 جبل وكأنه تبعت من طول
 تلك الالية حتى كان نجومه
 شدت في جبل لا تحرك
 اصلا فلا تحول نجومها
 السارية من مصامها و
 وموضها والامراس
 الاحبال وكنان خيط قتب
 والبيت لامرء القيس
 ٣ قوله روضة من الرواح
 ضد الصباح ومصطفى اى
 شديدة من قولهم اعصفت
 الريح اذا اشتدت والقيث
 مرنجز اى قائل بالجز
 وهو الشعر وهو كناية
 عن كثرة الامطار بحيث
 ان اقطاره متقاربة كتقارب
 اجزائها الى جزوالليل مقرب
 اى قريب

٤ قوله مصطفى اى عاصفة

لفظا ومعنى واما نحو ثلثة عشر فكخالفة المضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة
 وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد الذى في اخره نون الجمع كعشرون واخواته مع
 انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كذا ذكرنا في صدر
 الكتاب بل مشابهة لها فلم يحذف في الاضافة حذف نون الجمع فيها لمبايئة ايها ولم
 ثبت معها لمسايتها لنون الجمع فتعدت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها
 وقضاء نحو عشر ودرهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشرون ظلي *
 وستوك قد كبرت تكمل * اجراء له مجرى احد عشر (قوله واما في غيره) اى في
 غير العدد وليس مراده بقوله رطل زينا ومنوان سنا ومثلها زيدا بيان انواع المقادير
 بل بيان ما يمت به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكره
 قبل واما بالنون وهو اما ظاهر كافي رطل زينا واما مقدر كافي خمسة عشر وفي كم
 واما بنون الثنية كما في منوان سنا واما بالاضافة كما في مثلها والبهيم المحتاج الى التمييز
 في ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه لانه لو بحث بالظاهر بدل الضمير وقلت
 مل الالة ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والمثل اى قدرا مائلا به
 الشيء فرجلا تفسير مثل وزيد تفسير مل (ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن
 اضافته معها والاسم يستعمل الاضافة مع النون ونونى الثنية والجمع ومع الاضافة
 لان المضاف لا يضاف ثانيا فانما تم الاسم بهذه الاشياء شبه الفعل اذا تم بالفعل وصار
 به كلاما تاما فيشابه التمييز الاقاي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كان المفعول
 حقه ان يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام قبله مائلا لمسايتها للفعل التام
 بفاعله وهذه الاشياء التى تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذى به يتم الكلام لكونها
 في اخر الاسم كما كان الفاعل عقب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم
 فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندى الراقد خلا وقد يكون الاسم
 في نفسه تاما لا بشئ آخر اعني لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز (وذلك في شيئين
 احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كواضع
 التجب نحو ياله رجلا وياله قصدي ياله ليلا ويولها خطة وما احسنها مقلة ولله دره
 رجلا جاءني وويحه رجلا لقيته وكنا ويله وكذا نم رجلا وبس عبدا وسد مثلا
 ومن هذا الباب اى الذى فيه التفخيم به رجلا لقيته اذهو جواب في التقدير لمن قال
 ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا واهى رجل ردا عليه ولا ريب في ان التمييز
 فيهم وما يهده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعني من يوله الى ياله فينظر فان كان
 الضمير فيها ممحوا لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله كرم الله
 وجهه في فجع البلاغة * ياله مراما ابعده * وقول امرء القيس * فيالك من ليل
 كان نجومه * بكل مفار القتل شدت يذل * وقول ذى الرمة * ولها ٣ روضة
 والريح ٤ مصطفى * والقيث مرنجز والليل مقرب * وان حرف المقصود من الضمير
 برجوعه الى سابق معين كقوله جاءني زيد فياله رجلا وويله فارسا ويا ويحه رجلا

ولقيت زيدا لله دره رجلا اوابالخطاب لتخصص معين نحو قلت لزيد ياك من شجاع والله
 درك من رجل ونحو ذلك فليس التميز من المفرد لانه لا يهام اذن في الضمير بل من
 النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا زيد
 رجلا وكقول الشاعر * ويلم ايام الشباب معيشة * مع الكتر صلاه القى التلف التندى
 * والله در زيد رجلا قال * لله در اتوشروان من رجل * ما كان امره بالدون والسفل
 * وويل زيد رجلا ومثله قولهم قال الله عز من قائل ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا او
 من شاعر التميز في جميع هذا ظاهره ومضمرة كما في قولهم كفى زيد رجلا وحسبك به ناصرا
 وحسبك بزيد شجاعا اعني ان التميز من النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لامتعلقه فعني
 الله در زيد رجلا لله در رجل هوزيد وويل ايام الشباب معيشة اي ويل معيشة هي ايام
 الشباب كان معنى كفى زيد رجلا كفى رجل هوزيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا
 فالتمييز فيه متعلق بالمنسوب اليه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقديحي لهذا مر يد
 شرح في التميز من النسبة (وانهما اسم الاشارة كقوله تعالى * ما ذا اراد الله بهذا مثلا *
 فيمن قال انه تميز لاحال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل في التميز في القسمين هو
 الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما لفعل التنبؤ بفاعله فلاتن ان الناصب
 للتمييز في نعم رجلا وبس رجلا وساء رجلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه
 رجلا (قوله في فردان كان جنسا الان بقصد الانواع ويجمع في غيره) ليس يتسم حسن
 والحق ان يقال ان التميز من الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول
 اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصده الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب
 افراد التميز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثاني يجب
 كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان
 عدد الاحاد ولا يجوز ان تقصد الامر من اي اليانين فقول عشرون ضربين اي ان
 كل عشرة نوع او تقول عشرون ضربا بمعنى اختلاف انواع آحاده لان الاحداد
 لا يثنى يميزها المنسوب ولا يجمع كما يحكي في بابها وان كان عن عدد ليس يجمع ويجب
 افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذي عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت
 الانواع فن ان اردت التني واجمع ان قصدت الجمع والافراد نحو عندى مثله تمرا
 او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمر او
 ان لم يكن جنسا طابقته ما تقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقوله مثله رجلا او رجلين
 او رجلا فقوله ويجمع في غيره ليس صحيح ويبنى بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد
 عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فمرو ضرب جنس بخلاف رجل وفس (قوله
 * فان كان بالتون او بنون الثانية جازت بالاضافة) انما جازت اشارة للتخفيف وذلك نحو
 رطل زيت ومناجين وكان عليه ان يقد التونين بالظاهرة فانما فيه تونين مقبلة وهو
 في باين كم الاستهامة والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضاف في الغلب الى
 التميز كما يحكي في بابهما (قوله والافلا) وذلك اذا كان مع تون الجمع او الاضافة اما تون

٤ من الضمير واسم الاشارة
 نصد

ه قوله فان كان وفي المتن ثم
 ان كان

الجمع فلأذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هي مشبهة له واما قولهم في حسنون وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه من نسبة وكلامنا في التمييز من المفرد وكذا قولهم تنجلي ماء ويمتلئ ماء وملئان ماء واما أكثر منه مالا ليس مما تنصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما في امتلاء الاناء ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما تنبع الاضافة معالان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف فان اضيفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجلا ولا تريد عندي شي مثل رجل وكذا لو قلت في عندي ملؤء حسلا ملء حسلا لان الملء هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك قدر ما يملأ الملء (قوله) وعن غير مقدار قد ذكرنا لم كان الجرف فيه أكثر في قوله (والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد تقسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلا وفي اضافة مثل يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلا ٦ والله دره فارسا) ٧ يعنى بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة (قوله عن نسبة في جملة) اى نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو ٢ زيد متقى ثمعوا وليت مشتعل نارا او اسم المفعول معه نحو الارض مفعلة عينا او افضل التفضيل معه نحو اتا اكثر منك مالا وخير مستقرا او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا ويزيد رجلا ويزيد رجلا ويزيد فارسا (قوله او في اضافة) عطف على قوله في جملة اى نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه تقسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعنى ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان دره مضافا الى ظاهر واما ان كان درم مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز في نحو لله دره فارسا وويل لذات الشباب عيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اى عجبنا من زيد فارسا وعجبنا من لذات الشباب عيشة (قوله ابا وابوة ودارا وعلا) تفصيل لتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون تقس ما تنصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا والله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ونسب ما تنصب التمييز عنه الاسم الذى اقيم مقام التمييز حتى يبقى التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه ففضلة كزيد في طاب زيد تقسا فان الاصل طاب تقس زيد وكلا الارض في قوله تعالى ﴿وفجرنا الارض عيونا﴾ فان اصله فجرنا عيونا الارض وكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان يصلح ان يكون تقسه متعلقه نحو طاب زيد ابا يجوز ان تريد ابا تقس زيدون تريد ابا واما ان لا يصلح ان يكون تقسه بل يكون صفة تقسه لا غير نحو طاب زيد علا واما ان يصلح ان يكون صفة تقسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابا و يجوز ان يكون المعنى طاب ابوه لغيره او طاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون تقسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا لا غير نحو طاب زيد دارا (واقسمه الحاصرة وهنا ان تقول اما ان يصلح ان يكون تقس ما تنصب عنه اولا والاخر اما ان يصلح

٩ اللام لتجيبوا المدح وهو اما لتجيب من غير موجوده او من ينسب الذى ارتضه من مسمى امه وترباه مثل ذلك الولد الكامل في الصفات والدر في الاصل مصدر در الابن اى نزل من الضرع وقيل اريد به هنا الخير فانهم يعتقدون ان الابن منشأ لكل خير لانه من غالب اقوالهم وهو مرفوع بالابتداء عند سيبويه وبالظرف عند ابي الحسن وفارسا من باب تمييز النسبة عند المص او من تمييز المفرد عند الزمخشري وصاحب الهادي حلبي ٧ فان قلت ان التمييز ما يرفع الابهام عن ذات وظاهر ان النسبة ليست بذات قلت قوله عن نسبة غير متعلق بقوله الثانى بل متعلق بمتعلق الثانى وهو يرفع اى والثانى عن ذات مقدرة ناشئة من نسبة في علم السامع وان نشأت النسبة عن الذات في الحقيقة حلبي ٢ (قوله زيد متقى ثمعوا) تقعا الدخابة عن مائها اى نشقت

٣ (قوله كفى زيد رجلا)

الظاهر انك اذا قلت كفى زيد كان هناك ايهام في ان الكافي من زيد ماذا هو رجوليته او علمه وشهادته فاذا قلت رجلا كان المقصود رجوليته اي كفى رجلية زيد وكذا اذا قلت شهيدا كان المعنى كفى شهادته وعلى هذا ينبغي ان يضاف ههنا ايضا شئ الى زيد فيقال كفى شئ زيد هو رجوليته وما ذكره الشارح ههنا وفيما تقدم يدل على ان الابهام في ان الذات الكافي الذي هو زيد ماذا فيكون التردد والابهام في ذات موصوف بالرجولية وذات موصوف بالشهادة الى غير ذلك فيفسر بذات مع صفة الرجولية او بذات مع صفة الشهادة والحق ما ذكرناه وكذا الحال في طاب زيد اب اذا كان الاب عبارة عن زيد فان حاصله ايضا طاب زيد ابوة والتقدير طاب شئ زيد هو ابوه وكذا معنى الله در زيد فارسله در فروسيته وكذا معنى عز قائله عز قائلته وعلى هذا قياس نظائره

قمل

٤ اما وصفا فحده

ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيدا ابا او لا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقة ايضا كطاب زيدا بة او لا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصح بالذات المقدرة ههنا قلنا في ٣ كفى زيد رجلا كفى شئ زيد رجلا وفي طاب زيد نسا طاب شئ زيد نسا او علما او دارا فالذات المقدرة هي التي المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نسا مضافا اليه شئ ورجلا تميز شئ المقدر وكذا نسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان منسوبيا اليه الفصل او شبه ونرد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصل جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وطاب اب زيد وان كان التمييز متعلقا لما انتصب عنه ٤ او وصفا له او غير وصف اضعنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابوزيد وعلما زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمعلق له حتى صح اضافها اليه ٥ قوله (ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ومتعلقه والافوه لمتعلقه فيطابق فيها ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال) يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه او لا فان صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له ولتعلقه يعني جاز ان يكون ماصح ان يكون نفسه نفس متعلقة ايضا كابا في طاب زيدا ابا فانه يصح ان يكون زيد او ان يكون ابازيد وكذا جاز ان يكون ماصح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يربطها ابوة زيد نفسه لاولاده وان يربط ابوة ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا ماصح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه (قوله فيطابق فيهما) يعني بالبطاقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع (قوله فيهما) اي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه (وقوله ما قصد) اي المفرد والمثنى والجمع قول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء طابيت بتمييز ما قصدت اليه وهو ما انتصب عنه اي زيد فليتبه ان نليت زيد او جمته ان جمته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت اياه وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد نليت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود به مثنى وان قصدت آياه جمته فقلت طاب زيد آياه لان المقصود بجمع وقد يلبس الامر في نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون آياه هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فنرجع الى التمهيد ان كان لما ان اختلف التمييز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او آياه وطاب زيدان ابا او آياه وطاب الزيدون ابوين او آياه

الاكثرين حصا • ويصلح
قوم هم الاتف والاذتاب
غيرهم • ومن يسوي ياف
النافذة الدنيا •

٦ (قوله فضاضة) ذلة
ومقصدة

٧ (قوله وابشر بذلك)
بشرت الرجل ابشره بشرا
و بشرت بكذا ابشر اى
استبشرت

٨ (قوله وقرمك حيونا)
قرمته تقرر هو تقيض
مضت

٩ (قوله ورجع المصنف
الى قوله وانا لا ارى
بينهما فرقا) اعتبر المصنف ان
العامل هو التعجب نفسه
او المدح نفسه فكانه قال
على سبيل الانشاء تعجب
منه فارسا فان جعل تعجيزا
كان المعنى تعجبت من فرسيته
وان جعل حالا كان المعنى
تعجبت منه في حال فروسيته
فيتقيد انشاء التعجب بزمان
الفروسيه وليس بمقصود
والشارح زاد اعتبار معنى
الحسن فيه وجعله عاملا
في التميز والحال فصار مال
المعنى على الوجهين واحدا

فلا يلبس في ان التميز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والاطابق ما انتصب عنه واما
ان اخلفا وكان التميز جنسا نحو طاب الزيد ان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل
اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه وملتقاه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا تطابق به
ما مقصده فيما لا يصح الالتقاه نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا هذا ما قاله المصنف
والاولى ان يقول في اليس يحنس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يلبس
فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحوهم حسنون وجهها وطيون عرضا ويجوز
وجوها وامراضا قال الله تعالى ﴿ فان طبن لكم عن شيء منه نفسا ﴾ وقال على
رضي الله تعالى عنه ﴿ فطوبوا عن انفسكم نفسا ﴾ واما اذا اللبس فالتطابق لاخير
لا يجوز زيد طيب ابوانت تريد اياه او ابرين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد
دارين قال الله تعالى ﴿ وفجرنا الارض حيونا ﴾ واما قول الخطيئة • • والاكرمين
اذ امانيسون ايا • • فانما وجدت الاب فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع النتي
اذ لم يلبس نحو قرزيد حيونا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
﴿ فاصدع بامرك ما عليك ﴾ ٦ فضاضة • ٧ وابشر بذلك • ٨ وقرمك حيونا • (قوله لا
ان يكون جنسا) قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا تقول طاب زيد ابوة سواء اردت
ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة آباءه • وكذا تقول طاب الزيدان
او الزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه
الا ان قصد الانواع فتقول طاب زيد علما او عيلين على حسب ما مقصد قال تعالى
﴿ بالاحسين اعمالا ﴾ (قوله وان كان صفة) قيم قوله ان كان اسما يعني ان الصفة
لم يحمى صلاحه لما انتصب عنه وملتقه كاجاء الاسم بل لم يحمى الا لما انتصب عنه فقط
فيجب اذن ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى
يكون جنسا وذلك نحو لله درك اودر زيد فارسا وكفي زيد شجاعا (قوله واحتملت
الحال) قال الاكثرون هي تعجيز (وقال بعضهم هي حال اى ما تعجبه في حال فروسيته
٩) ورجع المصنف الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسيه فاذا جعل حالا اخص
المدح وتقيد بحال فروسيته وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التميز عند ما احسن
فروسيته فلا يمدحه في غير حال الفروسيه والاهو وهذا المعنى هو الاستفادة من ما احسنه
في حال فروسيته وتصريحهم بمن في الله درك من فارس دليل على انه تميز وكذا قولهم
مز من قائل والتميز من المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسيه وكان التميز نفسا ما انتصب
عنه بدليل تصريحهم بهافي نحو بآلك من ليل و • • من قائل و • • لله الله من شاعر ومررت
برجل هذك من رجل وحسبك من رجل اى هذك هو وحسبك هو فالخير هو ما انتصب
عنه التميز في هذه المواضع • • تكلف بعضهم تقدير • • في جميع التميز عن النسبة نحو
طاب زيد دارا وعلما وايس بوحه واما معنى قوله لله درك فالدر في الاصل ما يدر اى
ما ينزل من الضرع من اللبن ومن القيم من المفرد وهو ههنا كتابة عن فعل المايوح
الصادر عنه واما نسب فضله اليه تعالى فصدا للتعجب منه لان الله تعالى منسى • • العجايب

فكل شيء عظيم يريدون العجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه تعالى نحو قولهم
 لله انت والله ابوك فعنى لله دره ما اعجب ضله **١** قوله (ولا يتقدم التمييز والاصحاح
 لا يتقدم على الفعل خلافاً للمازى والمبرد) اى لا يتقدم التمييز على عامل اذا كان من تمام
 الاسم اتفاقاً وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله **٢** ثلاثون لمبرحولا كيلاً ضرورة
 وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كاذكرناوهى
 كونه تاماً كما ان الفعل يتم بفعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافضل
 التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل عالى من الاسماء المتصلة به نحو لله دره فارسا ودر
 زيد فارسا وويل زيد شجاعا وويل زيد رجلاً فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافضل
 ٣ وما فيه معنى الفعل وكون المصدر يتقدم بالحرف الموصول وليس العامل في نحوتم
 رجلاً زيد وحذار رجلاً عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم
 فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كقال بعضهم واما ان كان العامل
 الفعل الصريح نحو طاب زيد ايا او اسم الفاعل او اسم المفعول فيجوز الما زى والكسائى
 والمبرد نظر الى قوة العامل ومنه الباقون قبل لانه فى الاصل فاعل الفعل المذكور
 كما فى طاب زيد ايا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازماً نحو **٤** وفجرنا الارض
 حيواناً اى تفجرت حيونها او فاعل ذلك الفعل اذا جعلته متعدداً نحو املاً الا ان الله
 اى ملاء الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو معنى الفاعل فى ليست العلة
 بمرضية اذ ربما يخرج التثنية من اصله ولا يراعى ذلك الاصل كفعول ما لم يسم فاعله
 كان له لما كان منصوباً ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد
 الفعل فامنع ان يكون الفاعل ايضاً اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من
 جواز التقديم (وقيل ان الاصل فى التمييز ان تكون موصوفات بما انتصب عنه سواء
 كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل هندى خل راقود ورجل مثله وسمى متوان
 وكذا كان الاصل فى طاب زيد نفساً زيد نفس طابت وانما خولف بها لفرض الابهام
 اولا ليكون اوقع فى النفس لانه يتشوق النفس الى معرفة ن ايم عليها وايضاً اذا فسرته
 بهذا الابهام فقد ذكرته اجمالاً وتقصيلاً وتقدمه بما يحل بهذا المعنى فلما كان تقدمه
 يضمن ابطال الغرض من جهله تميزاً لم يستقم واصل التمييز التذكير لمل ماقلاً فى الحال
 وهوان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالكثرة وهى اصل فلوعرف وقع التعريف
 ضامياً (واجاز اللوفيون كونه معرفة ٤ نحو سفة نفسه وخين رايه وبطر عيشه والم
 بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه (وعد البصريين معنى سفة
 نفسه سفةها اوسفة فى نفسه والم بطنه متضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره
 وبطر عيشه بمعنى فى امره وفى عيشه والحسن الوجه مسببه بالضارب الرجل كما يحى
 فى باب الاضافة **٥** واعلم انه لو قيل ان افضل التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذى يجرى
 عليه افضل التفضيل بعض المضاعف اليه نحو هذا التوب احسن ثوب وان نصب ما بعده
 على التمييز فالنصب سبب ان جرى عليه افضل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوباً

٣ اى افضل التفضيل

٤ قوله (نحو سفة نفسه)

قال فى الصحاح قولهم سفة

نفسه واخواته كان الاصل

فيها سفت نفس زيد ودرشد

امرء فلما حول الفعل الى

الرجل انتصب ما بعده

بوقوع الفعل عليه لانه صار

فى معنى سفة نفسه بالتشديد

هذا قول البصريين

والكسائى ويحوز عندهم

تقديم هذا المنصوب كما يحوز

غلامه ضرب زيد وقال

القرأء لما حول الفعل من

النفس الى صاحبها خرج

ما بعده مفسر البذل على

ان السفة فيه وكان حكمه ان

يكون سفة زيد نفساً لان

المفسر لا يكون الا نكرة

ولكنه ترك على اضافته

ونصب كنصب النكرة

تشبيهاً بها ولا يحوز عنده

تقدمه لان المفسر لا يتقدم

٥ ففي قولك زيدا فره عبد زيد هو العبد وفي قولك زيدا فره منك عبدا زيد هو مولى العبد (اقول وليس هذا بطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس وهاخير اثنين على ماوردته سيويه اى هو اشجع رجل في الناس وهاخير اثنين في الناس والنصوب على التمييز هو من جرى عليه افضل لايبيه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس من رجل وهاخير الناس من اثنين كماقول حسبك زيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى ﴿ فانه خير حافظا ﴾ انتصب حافظا على التمييز اى خير من حافظ فهو والجر سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين (وقول الاعشى ﴿ تقول ابغى حين جد الرحيل ﴾ ابرحت ربا وابرحت جارا ﴾ ابرحت اى جئت بالبرح او صرت ذابرح والبرح الشدة فعنى ابرحت صرت ذائدة وكال اى بالفت ٧ وكلت ربا فهو نحو كنى زيد رجلا اى ابرح جارا هوانت وكذا قوله ﴿ اجار تاما انت جارة ﴾ لان ماما للاستفهامية قيد التثمين كافي قوله تعالى ﴿ القارعة مالمقارعة ﴾ اى كلت جارة فعنى مانت كلت فالتصوب في عبارات النفاة في نحو قولهم شرار ذناب ان شر مبدأ لفظا فاعل معنى النصوب في مثله يميز عن النسبة تقديرا اى كائن مبدأ لفظا بمعنى كائن لفظه مبدأ وكائن معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم ﴿ قوله (المستثنى متصل ومقطع ٨ فالتصل هو المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمقطع المذكور بعدها غير مخرج) اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحمل كل واحد منهما بمقد مفرد من حيث المعنى قال وذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد واحد وذلك لان الخدميين الماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضاموا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يحمضا في حد واحد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باصتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا آخر كلامه ولقاتل ان يمنع اخلاصهما في الماهية (قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لانسلم ان كون المتصل مخرجاً من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او مقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مختلفا لما قبلها تقيا واثباتا ثمقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لان تمام ماهيته ضلي هذا المقطع داخل في هذا الحد كافي جامتي القوم الاجارا لمخالفة الجمار القوم في الجبى (قوله من متعدد) اى من شئ ذى عدد (قوله لفظا او تقديرا) تفصيل للعدد فانه قد يكون مفقوطا به نحو جامتي القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ماجاني الا زيد اى ماجاني احدا لا زيدا (قوله بالا واخواتها) ليخرج نحو جامتي القوم لا زيد وماجاني القوم لكن زيد وجامتي القوم ولم يعنى زيد فالتسني الذي لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس التعدد كقولك جامتي القوم الا زيدا مشرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيدا لم يكن نحو جامتي القوم الاجارا قهدين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كظن بعضهم (ثم ان الاستثناء مشكل باصتبار

٥ قوله (ففي قولك زيدا فره عبد) قوله بالكراسم ويطر فهو فره وفره بالضم فهو ثاره اى حادق وقياسه فره ٦ قوله (جدالرحيل) وفي الفصح اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا اى اجمت وبالث ٧ قوله (وكلت ربا) وكل ثلث لقاتل ارادها الكسر ٨ المتصل المخرج كذا في القروة

مقوله لان زيدا في قولك جاء في القوم الازيد اقولنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف
الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثناء المتصل مخرج ولاخراج الابد الدخول فان جاز الشك
في مثله لم يصح في نحو قوله على دينار الادا تقاطع بان دافعا مخرج من الدينار والباقي بعده هو
المفرد وان قلنا انه داخل في القوم والاخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع
القوم ولم يجر زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يحجب كلام القلاص منه وقد ورد
في الكتاب العزيز ٢ من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى ﴿ فلبث فيهم الف سنة الا
خمس مائة ﴾ فيكون المعنى لبث الخمس في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمس تعالى الله عن
مثله علوا كبيرا (فقال بعضهم فخير ان كان بل القوم في قولك جاء القوم عام
مخصوص اى ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد بقوله الازيد اقربته يدل السامع على
مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشئ لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج
ولاخراج الاعم الدخول وايضا تعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو قوله على
عشرة الواحدا لان واحدا داخل في العشرة بقصد مخرج الا كان مراد بلفظ
العشرة تسعة وهو محال (وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى
والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقوله على عشرة الواحدا بمعنى له على
تسعة لافرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم
لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثناء
وهو الحستان والاميد للاستثناء واحدا هو المخرج وتسعة لا تدل على شئ من هذه
المعاني الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يطله هذا ويلزم مثل ما فروا منه
في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع ﴾
لان الناس جنس يم المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم
وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده (وقال اخرون وهو الصحيح المنقطع عنه
الاشكالات كلها ما فروا منه ومازلهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد بدل
البعض داخل في المبدل منه والتناقص بمجيئ زيد وانتفاء مجيئه في جامتي القوم الا زيدا
غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المسمى منسوبوا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب
الى القوم مع قولك الازيد اكان نسبة الفعل في نحو جاء في غلام زيد ٤ ورأيت غلاما
ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبوا الى شئ ذي جزئين
او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يتحقق المفرد اذا
وقع منسوبوا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجبر
للمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كافي التواضع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك
نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء الممثلة في بعض المواضع
نحو جاء في القوم الازيد لان المجموع هو المسند اليه (فزبدة الكلام ان دخول المستثنى
في جنس المستثنى منه ثم اخراجه بدواخواها اتم كما قابل اسناد الفصل واسبه الا فلا يلزم

٢ قوله (من الاستثناء)
الا في النقط

٤ قوله (ورأيت غلاما
ظريفا) وكذا سائر
المنوبات مع توابعها

التناقض في نحو جاني القوم الازيدا لانه بمنزلة قولك القوم المنخرج منهم زيد جاني ولا في نحوه على عشرة الادرها لانه بمنزلة قولك العشرة المنخرج منها واحدا على وذلك لان النسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب ساجان على النسبة بينهما ضرورة هـ غنى الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الاوالمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة فلا بد ان من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض هـ قوله (وهو منصوب اذا كان بعد الاخير الصفة في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه ومنقطعا في الاكثر او كان بعد خلا وعدا في الاكثر وما خلا وما عدا وليس ولا يكون) شرع بين اعراب المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في واضع الاول ٦ ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الاوالمستثنى في كلام موجب ولم يتنجح الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الاوالمستثنى بغيره فليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يبحث واختلف في عامل النصب في المستثنى (فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الالائه شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فثابه المفعول (وقال النجد والبرد الزجاج العامل فيه الاقيام معنى الاستثناء به والعامل ما به يقوم المعنى المقتضى ولكونها نائبة عن استثنى كما ان حرف الداء نائب عن انادى (وقال الكسائي هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الانحذوفة الخبر فتقدير قام القوم الازيدا قام القوم الا ان زيدا لم يتم وليس بشيء اذ بقي الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد وما الاعتراض فانه كيف يعمل الحرف الموصول ومقدرا او الموصول لا تقدير فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يبحث وما تقدير الحرف الموصول فله اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الالاصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها فلا عنده تكون كالنائب عن ان المقدرة (وقال الفراء الامة مركبة من ان واللامطة حذف النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها في الاعراب فلا اللامطة فكان اصل قام القوم الازيدا قام القوم ان زيدا ٢ لا قام اي لم يتم فلان في حكم ما قبله الاوالمقتضيه نقيضا كان ذلك الحكم او ابائا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عد بعضهم ان زيدا كاسد مقدموا التكاف وركوها مع ان (وفيما قال فطر من وجوه لان لاهلى المعنى الذى اوردا غير اللامطة ٣ ومع التسليم فان لا اللامطة لا تأتى الا بعد الايات نحو جاني زيد لاعرو وانت تقول ما جاءنى القوم الازيد ولان فيما قال عز لا مرة ولا اخرى من مقتضيهما وذلك لانه يجب بها مرة ويتبع ما بعده لا قبلها اخرى ولا يتجمع الحكمان معا في موضع ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذى هو المعطوف عليه هـ مطرد الحذف نحو ما قام الازيد (وقال بعضهم هو منصوب باستثنى كما ان المادى منصوب بانادى والا

هـ (قوله في الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع آه) هذا يخالف لما سبق في بحث تقديم الفاعل اذا وقع مفعوله بعد الاوالمستثنى بها الا في الصورة المذكورة وذلك لان ما بعد الاوالمستثنى حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءنى الازيد بمعنى ما جاءنى غير زيد وجاني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة اذ يشعر كلامه هنا كون المستثنى مع المستثنى منه من جملة واحدة معنى ٦ (قوله ما اجتمع فيه شرطان آه) قيل لكن يحتاج الى قيد آخر وهو ذكر المستثنى منه ليخرج فرائد الايام كذا فانه منصوب على الظرفية لاهلى الاستثناء وفيه بحث لان الكلام في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله اذا كان بعده ٢ ادخال لاهلى الماضى من غير تكرير قليل جدا ٣ لانها داخلة على الخبر وليس هناك معطوف عليه وقوله مع التسليم انارة الى امكان تقدير المعطوف عليه اي ان زيدا قد ولدوا قام

وحرف الداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض
عليه بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلم ما عتبر من كلام العرب
ولو ورد الرفع لكانا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد
ونحوه ولو ورد الرفع لنحو ان الاسد لم يستقدر ابدانت والاسد ونحوه (وقال المصنف
في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الاقل لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه
فيعمل نحو اقوم الازيد اخوتك وهذا لا رد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا
ان في اخوتك معنى الفصل وان كان من اخوة النسب اى ينسبون اليك بالاخوة وكذا
في اساله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه بنحوه بالاولا يلزم منه في المفعول معه فانه
لا يقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو لا يحط فروعي ذلك الاصل
ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفصل لجاز ان ينصب المستثنى اذ الجملة ليست باتقضى مشابهة
للفعل التام كلاما فاعلم من الفرد الذي يتم اللون والثوب فينصب التمييز ولا سماع تقوى بها
الاستثناء والى منه يشير سيويه في كتابه في مواضع فقول عمل فيه ما قبله كعمل العشرين
في الدرهم هذا كله في المستثنى المتصل (واما المقطع فذهب سيويه انه ايضا من نصب ما قبل
الامن الكلام كاتنصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب غلب على معنى لكن وعمل فيه ما قبله
كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الاضنه فرد سواه كان متصلا او مقطعا ففى وان لم تكن حرف
حطف الا انها كلكن العاطفة للفرد على الفرد في وقوع الفرد بعدها وهذا واجب قطع ان الواقعة
بعدها نحو قولك زيد فحقى الا انه شق والمتأخرون لما رواها معنى لكن قالوا انها اء اء
بنفسها نصب لكن للاسماء وخبرها في الاظلم محذوف نحو قولك جاءني القوم الاحرار اى
لكن جارا لم يحمى (قالوا وقد يحكى خبرها ظهرا نحو قوله تعالى هو الانوم بونس لا آمنوا
كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المقطع بمعنى سوى واتنصب المستثنى
بعدها كاتنصبا في المتصل (وتأويل البصريين اولى لان المستثنى المقطع يلزم مخالفته
ما قبله شيئا واباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لى عليك دينار ان سوى
الدينار الثلاثي وذلك اذا كان صفة وايضا حتى لكن الاستدراك والفرد بالاستدراك
فيها رفع توهم المحاطب دخول ما بعده في حكم ما قبلها مع انه ليس داخل فيه وهذا هو
معنى الاستثناء المقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفرغ لا يجوز
فيه كايحى والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاءني القوم الازيد لانك او ابدلت كان المدل
منه في حكم المسقط فيؤدى الى التفرغ في التخياب فلم يبق الا النصب (قوله او مقدما
على المستثنى منه) يعنى اذا كان بعد الاو تقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان
في الموجب تقدم تقدم وجوب النصب وان كان في ذيل الموجب متقدما ابدل لان البدل
لا يقدم على المدل لانه من انواع فروع النصب على الاستثناء على انه قد حكى
بونس ان معنى العرب يقول لى الابوك احد يعمل المستثنى منه المؤخر بدلا من
المستثنى كاتين ما مررت به احد واحد به من مد ويجوز ان تكون ماى الابوك

فذهب على هذا ان الجملة
عامة في المستثنى لتأنيها لالحى
الفعل فيها سواء كان معنى
الفعل فيه اولا وهو المختار
عندى نسخة

صديقا على ان ابوك مبتدأ ولي خبره وصديقا حال وتقول من لي الابوك صديقا من مبتدأ
ولي خبره وابوك بدل من من كائن قلت الى احد الابوك وصديقا حال وتقول مالي الازيدا
صديق وعرا وعروا وتصب عرا على العطف على زيدا ورضه على انه مبتدأ محذوف الخبر
اي وعروا كذلك * واعلم انه اذا تقدم المستنى على المستثنى منه وجب ان تأخر عنانصب
الى المستثنى منه نحو ما جاني الازيدا احدوان تقدم على المنسوب وجب تأخيره
عن المستثنى منه نحو القوم الازيدا ضربت (ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا
في الاختيار نحو قولك الازيدا قام القوم وقوله * وبلده ليس بها طوري * ولا خلا الجبن
بها نسي * شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها نسي خلا الجبن فاضر
الحكم والمستثنى منه وبها نسي الظاهر تفسيره فاذا قام المستثنى مع آية الاستثناء مقام المستثنى
منه وذلك في الاستثناء المفرغ التزم عندهم تأخر المستثنى عن عامله فلا يجوز الازيدا
لم اضرب وزيد الا را كمال يأتي (وجوز الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستنى
منه والحكم ما نحو الازيدا ضربني القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى في المفرغ على
الحكم نحو الازيدا لم اضرب) والاولى مذهب البصريين لعدم جواز مثل هذا فيمنعه القياس
ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم
الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم
الجميع في قولك جاني القوم الازيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرة المخرج ان يكون
بعد المخرج منه فكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه. ما لكانه يجوز اكثر استعماله
تقدمه على احدهما نحو جاني الازيدا القوم والقوم الازيدا اخوتك ولم يميز تقدمه عليهما
معا وفي المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يميز تقدمه عليه * واعلم ايضا انه لا يلزم ان
يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم
الازيدا اخوتك هذا عندهم جعل العامل في المبتدأ الابتداء لا الخبر (قوله او منقطعا على
الاكثر) اي منقطعا بعد الانحوا في الدار احد الاجارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا
لان بدل القاطع غير موجود في القصص من كلام العرب وينوهم قسموا المقطع فحين
احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاني القوم الاجارا
وما جاني زيد الاعرا فهنا يحسوزون البديل م ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه
اما ان يكون ما يصح دخول المستثنى فيه مجازا اولا فلاول نحو قولك ما في الدار ٦ احد
الاجارا يصح ان يحيل الجار انسان الدار كاتال ابو ذؤيب * فان تمس ٣ في دار برهوة
ناويا * انيسك اصداء القبور تصح * ومثله مالي كتاب الاليف (فلسفيوه في منل
هذا وجهان اذا بدلت احدهما جعل المقطع كاتصل لصحة دخول البديل في البديل
منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الاجارا ان يقال ما فيها الاجارا اي ما فيها
شيء الاجارا لكنه خصص بالذكر من جهة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن
استبعاد الخطاب شمول التعدد المقدر له كائنا تظن ان الخطاب يستبعد خلوها من

٥ (قوله ليس بها طوري)
الطور الجبل والطوري
الوحشي من الطيور والناس
يقال حام طوري وطوراني
ويقال ما بها طوري اي احد
قال البهاج وبلدة الليث

٦ لفظا احدا اذا وقع في الفى
كان ان يقل فلهذا كان
استثناء الجار منقطعا

٣ (قوله فان تمس في دار
برهوة ناويا آه) الرهوة
والرهو المكان المرتفع
والمنخفض ايضا يجتمع فيه
الماء وهو من الاضداد
ورهوة في شرابي ذؤيب
عقبة بمكان معروف والصدى
ذكر اليوم والصدى ايضا
ما يحميك بمثل صوتك
في الجبال وغيرها

الادعى قلت لاحد فيها تأكيداً لنفى كون الادعى بها فلما ذكرت ذلك المستبعد اقيمت
 ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيهاً على الاصل وجعله بدلاً من
 ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول
 (وذهب المازني الى انه من باب تغليب العقل على غيره كما تقول الزيدان والجار جاؤنى
 وهذا لا يطرده في جميع الباب نحو قوله تعالى ﴿ وما لهم به من علم الا اتباع الظن ﴾
 وقولهم ليس له سلطان الا انكلف ونحو ذلك والباقي الى الذي لا يدخل فيه المستثنى في
 ذلك اجماعاً بخلافه في قوله تعالى ﴿ وما لهم به من علم الا اتباع الظن ﴾ وذلك ما وجدته في زيد
 اعمرو وما فيه اخوارم احواله قال تعالى ﴿ والحرب في وجهه انخيل والراح ﴾
 اذا لقي الصبار في البعدات والفرس الوقاح وقال ﴿ عسبة لا تقي الرماح مكاتها ﴾
 ولا تلب الا للسر في الصمم والباقي من اثنين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه
 فبنوهم ههنا يوافقون الجازين في ايجاب نصبه كقوله تعالى ﴿ لا عاصم اليوم من امر الله
 الا من رحم ﴾ اى من رحمه الله تعالى (وقال بعضهم لا عاصم اى لا معصوم فاستثناء متصل
 (وقال السيرا في المراد بمن رحم الراح اى الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضاً متصلاً واما
 قوله تعالى ﴿ فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية يهون عن الفساد في الارض
 الا قليلاً ﴾ وقوله تعالى ﴿ فلولا كانت قرية آمنت فنفسها ايمانها الا قوم يونس ﴾ فلا
 يجوز الابدال في الآيتين لان التخصيص كالامر والشرط ولا يجوز ليقم القوم الازيد وان
 قام احد الازيد وكان الزجاج يحيز البذل في قوم يونس لان معنى لولا كانت قرية آمنت
 ما آمنت قرية لان القوم على ما مات دلالة على انتفاءه ومنه قولهم لا تكونون من فلان
 في شئ الاسلاما بسلام اى متاركة ووداعاً من قوله تعالى ﴿ واذا خاطبهم الجاهلون
 قالوا سلاماً ﴾ ومعنى بسلام اى مع سلام اى متاركة متابعة ويجوز ان يكون الياء
 للبذل اى تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولا تخالفه اكثر من هذا ومنه قولهم
 مضر الامانع وما زاد الامانة نص وما فيها صدرية وابو معير وابن مبرمان بنيران الخبير
 اى ولكن القصان امره ولكن الفع امره (ومنه سيوبه ان ما بعد الا في المقطع
 مفرد كما قبل واما نحو قوله ﴿ ولا حبيب فهم غيران سيوفهم ﴾ بهن طول من قراع
 التكاثر وقوله ﴿ فتي كملت اخلاقه فغيره ﴾ جواد فائق من ائبل بقايا فصار
 فيه اول وجهى سيوبه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من انخيل مبالغة في المدح
 اى ان كان لابد من العيب بفهم عيب واحد فحسب وهو قول سيوفهم من قراع وفي
 اخلاقه ناقص واحد وهو جوده الكامل الممزق لمه بدون ما في ظاهره ادنى شائبة من
 القص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب ضوا في استهزاء كقول بديع
 الزمان صبه ان لا عيب فيه ففي عين الكمال من مصاليه (قوله او كان بعد دخلا وعدا في
 الاكثر) قال السيرا في لم ار احداً ذكر الجرب بعد هذا الا لاخضرته قرنها في بعض مذكره
 بخلاف جواز الجر بها (وقال اى السيرا في ما عر خلافاً في جواز الجر بخلافه الا ان

٤ قوله (لا يبق جلاهما
 التخييل والراح) جسم
 الرجل اذا قبح منه
 كالشخص والرح شدة
 القرح والنشاط والاسم
 المراح بكسر الميم الجدة
 التجمعة حافر وقاح اى
 صلب

• قراع التكاثر قبالتها

النصب بها أكثر كما ذكر سيويه وأما خلا فهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بمن
نحو خلت الدار من الأتيس وقد تضمن معنى جاوز فتعدى بنفسه كقولهم اضل هذا
وخلا ذم والزموها هذا التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى
بالا التي هي إم الباب ولهذا الفرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر منهما قديم
كونهما في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون واماعدا فتعد
في غير الاستثناء ايضا وفاعل خلا وعدا عند القاعة بعضهم ٦ وفيه نظر لان المقصود في
جاء في القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض
القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان تضمر فيها ضميرا
راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اى جاء في القوم خلا بحيثهم زيدا كقوله تعالى
﴿ اعدلوا هوارب للثوى ﴾ فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب في قولهم ٧
ما النساء وذكرهن بعدا مضرة وقال بعضهم ما وُزول بالا ولم يثبت (قوله وما خلا
واماعدا) انما لم ينصب بعدهما لان ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالبا كما يحى
في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتبين الفعلية فتبين كونها فاعلين
فوجب النصب والمضاف مخوف اى وقت ما خلا بحيثهم زيدا اى وقت خلو بحيثهم
زيدا وذلك ان الحين كثيرا ما يحذف مع المصدرية نحو ٨ ما زرت شارق ونحوه (وجوز
الجرى الجر بعدما خلا واماعدا ولم يثبت على ان ما زائدة (قوله وليس ولا يكون) هما
ايضا في محل النصب على الحال اذا ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره
نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضاف
الى ضمير المستثنى منه اى ليس بعضهم زيدا وذلك لميل ما قلنا في وجوب اضمار فاعل
خلا وعدا الا ان الاضمار هنا كما في قوله تعالى ﴿ اما اتزلاء في ليلة القدر ﴾ وقوله
تعالى ﴿ حتى تورات بالجحباب ﴾ بخلاف ذلك (واجاز الخليل ان يوسف بليس ولا يكون
منكرا ومعرف باللام الجنسية نحو جاء في الرجال ليسوا اولا يكونون زيدا وسمع من
العرب ما اتني امرأة لا تكون فلانة وايسر فلانة فيلحقهما ذن ما خلق الاضمار الموصوف بها
من ضمير وعلامة تأنيث تقول ما رأيت رجلا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يحى مل
ذلك في خلا وعدا ولم تستعمل هذه الاضمار في الاستثناء المفرع على انه قال الاحوص ﴿ لا
ترك الصنع الذى قد تركته ﴾ ولا التوظ منى ليس جلدا واعلمنا ﴿ اى الاجلدا ولا يستعمل
هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها تستعمل في المقطع ايضا كقوله ﴿ وكل
ابى باسل غير انى ﴾ ٩ اذا عرضت اولى الطرايد ايسل ﴿ قوله (ويجوز فيه النصب ويختار
البذل فيما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما قلناه الا قليلا والاقليل) اعلم ان
لاختيار البذل في المستثنى شروطا احدها ان يكون بدالا متصلا ومؤخرا عن المستثنى منه
المشتمل عليه استفهام اونهى او نفي صريح او مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء
وان لا يترأى المستثنى من المستثنى منه فقولا المشتمل عليه استفهام اونهى او نفي يدخل

٦ قوله (وفيه نظراء قيل
المراد البعض المطلق فيستقيم
وقيل الضمير للجائى
٧ اوله كل شئ منه ومناه
اى منصوبا بلفظ عدا كما
يدل عليه ما روى ايضا
ما خلا النساء وذكرهن
وهذا من الضروب في
نفع البلاغة بقوا في الدنيا
ما الدنيا باقية
٨ اى ما طلعت شمس

٩ قوله (اذا عرضت
اولى الطرايد ايسل)
الطريدة ما طردت من صيد
وغيره والطريدة الوسيقة
وهو ما يسرق من الابل
الباسل الشجاع

فيه الضمير الراجع قبل الاستئناس لاهل اسم صالح لان يبدل منه معمول الابتداء او احدوا مناضحه
نحو قولك ما احضرته الازيد يجوز ذلك الابدال من هاء ضربه لان المعنى ما ضربت احدا
الازيد اقد اشغل النى على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدأ
نحو ما احضرته كرم الازيد او نال دخول الواسخ ما قلت احدا يقول ذلك الازيد بارفع بدلا
من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احدي قلتي الازيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانه
الاصل ولا يحتاج الى تأويل لكونه في غير الموجب ولولم يرجع الضمير الى المبتدأ في الحال
والاصل لم يرجع الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الازيد بارفع بدلا
من ضمير يقول لان القول ليس : في بل المعنى الضرب (قال سيبويه اذا قلت ما رأيت احدا يقول
ذلك الازيد او رأيت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا
قوله) وانما الارى بأساق في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح
للإبدال منه اذا شمل ان في عامل ذلك الضمير نحو ما قلت احدا بتعني الازيد لان المعنى
ما انصفتي احدا بكلمة الازيد منه قول عدى بن زيد - في ليلة لآرى به احدا - يحكى علينا
الاكوا كها ٢٠ ترى من رؤية العين وفي جعله من رؤية اقلب كاذب اليه سيبويه نظر
لكونه محمدا لطاهر معنى انيت فالنصف والحكاية منفيان معنى بل قلت لا اودى احدا بوحد الله

٢٠ يعني انه خلا من محبة في ليلة
لا يطلع فيها عليهما ولا يجبر
بالحال الا الكواكب لو كانت
من يجبر

٣٠ قوله (فلأعرس حتى هجته
بالبشير) حاج الشيء بهيج
هيجا اي تار وهاجه غيره
يتعدى ولا يتعدى والبشير
البشرى وتبشير الضمير
ارائه وكذلك اوائل كل
شئ

تعالى الازيد لم يحجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمعنى بل الاذى فقط وكذا
يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف مفعولا لغير موجب نحو ما جاني
اخو احدا الازيد وفي حكمه ما في وصف معمول غير الموجب في نحو اتاني غلام لاحد الازيد
(قولنا او مؤول به يدخل نحو فلما رجل يقول ذلك الازيد قل رجل يقول ذلك الا عمرو واول
رجل يقول ذلك الازيد وقل رجل وقار رجل وقل رجل هني ا في) قال ابو علي فلما يكون
بمعنى التي لا تعرف نحو فلما سرت حتى ادخلها به صب لافير ونوك به بلسا والرفع كيجي
في نواصب الفعل قال ويحيى بمعنى اباب اتى اقليل كقرئ ٣ فلأعرس حتى هجته -

بالبشير من الصحيح اذول - والغلب اذول ولكون اقل رجس مؤولا في لا يدخله نواسخ
الابتداء كما لا يدخل على ما لا يفيدون من كان وصف انصاف اياه اقل في الاشتهار فلا وطره لان
اصل التي دخله على الفعل فلما قلت اقل رجل ذريعة لم يحسن على ما قل الاخض قال
ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلا حصة معنى الفعل
الآثرى ان سيبويه اجاز حكاية نحو لينة وعافلة اذا سمي - كلمة وفعل قس وقسا
لا يكون الانكارة وكذا ما انصيف اليه اقل لكونه كجبرور رب قن ابو علي
اقل مبتدأ حذف خبره هو جواب استغناء بوصف المضاف اليه كحذف خبر مبدع لولا
وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الازيد وجوده لا معنى لقولك اقام
الريدان موجود قال او تقول هو مبتدأ لا خبر له لان فيه معنى الفعل كفي اقام الازيد ان
(وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الازيد خبر المبتدأ والازيد يبدل

٤ ذلك الازيد نضعه

٥ (قوله مات الناس) ومن
هذا القبيل مات الناس الـ
المالون

من ضمير يقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك الالزيدان واقل رجال يقولون ذلك
الازيدون قال وانما نثي ضمير يقولان ويجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجمي في باب
اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مشاة او مجموعة فهو مني او
مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وفضل الرجال واحق من هذه
للمذاهب ثاني قول ابى على لائك تقول اقل من يقول ذلك الازيد وقل من يقول ذلك
الازيد ومن نكرة لا بد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول ٤ فالجمله
اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال الازيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل
لان اقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك البذل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما نفي
الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه طرحته في التفسير فيبقى
يقول ذلك الازيد ولا يصح فالرفوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة
بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الازيد
اي ما يقول ذلك الازيد وينبغي ان يكون تأويله في ظاهره ومن ثم رد على الزجاج
في تجوز الرفع في قوم بونس في قوله تعالى ﴿فلولا كانت قرية آمنت﴾ الآية فجعل
التخصيص كالنفي وقد تجرى لفظة ابى وما تصرف منه مجرى النفي قال تعالى
﴿فابي اكثر الناس الا كفورا﴾ وياي الله الان يثم نوره ﴿والمفرغ لا يجمي في الموجب
الانذار فلي هذا يجوز نحو ابى القوم ان يأتوني الازيد اذ حيث يجوز المفرغ يجوز ابدال
وتأويله في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ ﴿فشرخوا منه الاقليل﴾
اي لم يطيعوه الاقليل ولا يجوز ٥ مات الناس الازيد اي لم يمس الناس الازيد وكذا لا يجوز
في الامر والشرط ابدال والتفريغ تحوّل القوم الازيد وان قام احدا الازيد فت (وكان
الزجاج يحيز البذل في قوله تعالى ﴿فلولا كانت قرية آمنت ففعلها ايمانها الا قوم بونس﴾ لتأويله
التخصيص بالنفي لان المعنى ما آمنت قرية اذ القوم على ما فات دلالة على انتفاءه (وقدره العناية
واما قوله تعالى ﴿فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية بنون عن الفساد الارض الا قليلا﴾
فالنصب لا غير وقولنا غير مردوده كلام تضمن الاستثناء ما احتراز عن نحو ما قام الازيد ردا
على من قال قام القوم الازيد اذ النصب ههنا اولي لتصد التوافق بين الكلامين وولوا وان لا
يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاء في احد حين كنت جالسا ههنا الازيد فان
الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختارا لقصد التوافق بينه وبين المستثنى منه ومع
تراخي ما بينهما لا يبين ذلك ٥ فاذا قرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصرية لان
عبرته بجواز حذف المتبوع وهو ههنا جاز (وقال الكسائي والقراء لا حرف عطف بهذه
الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الاوانه للاستثناء وانما جعله عطف لان البذل والمبدل
منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في اخر معنى
ما قام القوم الازيد ما قام القوم وقام زيد (والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال
مسألة لفظية) قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا

٢ هو جواب السيراقي ٣ (قوله فيوجب البدل) أي حكمه أو الاتباع ٤ (قوله فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القرائين) قال المصنف فالأولى أن يقال أكثر القراءة ٣ على الوجه المرجوح ولا بأس به بل المذخور اتفاقهم على المرجوح مع أن بعض الناس قد جوز ذلك أيضا ٣ وهم ما عدا ابن كثير وابن عمر (٢٣٣) ٥ (قوله الاستثناء من أسرى يقتضى كونها غير مسرى بها)

أي يقتضى كونه غير مأمور
بالإسراء بها وهو ظاهر ثم إن
الاستثناء من ولا يلتفت
بقتضى كونه مأمورا بذلك
لأن إهلاك عام ولم تستثن منه
فتكون داخلة فيه ولا شك
أن القصة واحدة فيلزم
أن يكون مأمورا بشئ
معين غير مأمور به بغيره وإذا
قرر الكلام على هذا الوجه
لم يجد أن يجاب بأنها أخرجت
من وجوب الإسراء بها
ولا يوجب ذلك تحريم
الإسراء بها فيجوز أن يكون
قد أسرى بها فيأمنها ولها التي
في ولا يلتفت أولها أسرت
وتبعهم فتناولها التي أيضا
بل الجواب أن تناول العام
إياها ليس قطعيا لجواز أن
يكون مخصوصا فلا يلزم من
رجوع الاستثناء إلى قوله
ولا يلتفت كونه مأمورا
بالإسراء بها وحيد
بوجه الاستثناء بما ذكر
من أنها تبعهم أو أسرى بها
مع كونه غير مأمور بذلك
ألا يلزم من عدم الإسراء
بشيء عنه قل اعترضه في

الاشتغال فهو شبه بدل الفلظ وبدل اللفظ لا يكون في فصيح الكلام (والجواب أنه بدل البعض
ولم يرجع إلى الضمير لقربة الاستثناء المتصل لأفادته أن المستثنى بعض المستثنى منه) قال ثعلب
كيف يكون بدلا والأول مخالف لقناني في القى والاحتياج (٢) والجواب أنه لا منع منه مع
الحرف المفتضى لذلك كإجاز في الصفة نحو مررت برجل لا طريف ولا كريم جعلت حرف
التي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والأعراب على الاسم كذلك يحمل في نحو ما جاء
القوم الأزبد قولنا الأزبد بدلا والأعراب على الاسم ولو كان مطلقا لم يكن معنى الكلام مع
حذف التبوع كصاحبه مع ثبوته أذلك من أحكام البذل لأن أحكام العطف (والفراء يمنع
النصب على الاستثناء إذا كان المستثنى منه منكرا ٣ فيوجب البدل في نحو ما جاء في أحد الأزبد
ويجوز النصب والابدال في ما جاء في القوم الأزبد والأزبد ولعله قدس ذلك على الموجب فانه
لا ينصب المستثنى فيه والمستثنى منه معرف باللام فلا يجوز جاني قوم الأزبد لأن دخول زيد في
قوم المكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وإسبغ ذلك في الموجب لدم الفقع
بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المتكرو لهدا ادخل في الموجب
دخول المستثنى في المستثنى منه المتكرو جاز الاستثناء اتفاقا نحو قوله على عشرة الأرحاد (وهذه
بعض القدماء إلى أنه يجب نصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال إذا صلح الكلام للاحتياج
محذف حرف في نحو ما جاء في القوم الأزبد فانه يجوز جاني القوم الأزبد فكما لا يجوز
الابدال في الموجب لا يجوز في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ
شُهَدَاءُ الْأَتَّصَهُمْ﴾ بالابدال وبقوله تعالى ﴿وَمَا ضَلُّوا إِلَّا قَلِيلًا﴾ فان الفعل يصلح للاحتياج
مع أن البدل هو المختار وأما إذا لم يصلح الفعل للاحتياج نحو ما جاء في أحد الأزبد وما جاء في رجل
الأعمر وانه يجوز البدل والنصب إذا لم يجوز جاني أحد الأزبد حتى يقاس عليه غير الموجب
في وجوب النصب ومن جعل لا فراء وهذا القائل يقاس غير الموجب على الموجب من إن لها
ذلك هذا (ولما قرر ان الاتباع هو الوجه مع النسائط انذ كورة وكان أكثر القراءة على
النصب في قوله تعالى ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ تكلف جاز الله فلا يكون قراءة
الأكثر مجزولة على وجه غير مختار قال امرأك بالرفع بدل من أحد وبالنصب مستثنى من قوله
تعالى ﴿فَاسْرِعْ بِهَا﴾ لأن قوله ولا يلتفت منكم أحد ٤ فاعترض عليه المصنف بلزوم
تناقض القرائين إذن ولا يجوز تناقض القرائات لأنها كلها قرآن ولا تنافي في القرآن
(قال وبيان التناقض ٥ الاستثناء من أسرى يقتضى كونها غير مسرى به
والاستثناء من لا يلتفت أحد يقتضى كونها مسرى به لأن الالتفات بعد
الإسراء فتكون مسرى بها غير مسرى بها) (والجواب ٦ أن الإسراء وإن كان

إلزاما لوجهه إن هشام منقطعاً وانه جلة وقت بعد الأخو (لست عليهم بمسيطر) الآية سراج ٦ (قوله أن الإسراء وإن
كان مطلقا في الظاهر إلا أنه في المعنى مقيداً) أي هو مأمور بأن يسرى بإسراء مخصوصه فبذلك لا يستثناء سواء م

م رجع الى القيد والى القيد
محصوله واحد ولا تناقض
هناك وفيه بحث لان الاستثناء
اذا رجع الى القيد كان المعنى
قاسر بجميع اهلك اسراء
لا التقات فيه الامن اسراءك
فيكون الاسراء بهاد اخلافي
المأمور به واذا رجع الى
القيد لم يكن الاسراء بها
داخلا في المأمور به فيكون
الحذور باقيا بحاله فالخلص
هو ما اشترنا اليه

مطلقا في انظار الاله في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذا المراد اسراء هالك اسراء لا التقات فيه
الامر انك تترك تسري بها اسراء مع الالتفات فاستثنى على هذا ان شئت من اسراء من لا يلتفت ولا
تناقض وهذا كقولنا مشر ولا تقتصر على امر مشر لا تقتصر فيه واذا كان المستثنى بعد المعنى منه قبل
صفته نحو ما جاني رجل الا عمرو خير من زيد فعند سيوبه اتباعه اولى من النصب لان البديل
منه هو الموصوف مقدم وحكى ان سيوبه يختار النصب على الاستثناء والمنازى يختار ذلك
على الابدال نظرا الى ان الصفة تجزء الموصوف فكانه لم يقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا
فان الابدال من شئ علامة الاستثناء عنه والغاية وصقه بعد ذلك علامة الاعتداده والاعتناء
بالشئ بعد الاستثناء منه بعيد * قوله (ويرب على حسب العواهل اذا كان المستثنى منه غير
مذكور وهو في غير الموجب ليقيد مثل ما ضربني الا زيدا لان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم
كذا ومن ثم لم يمحز مازال زيدا لعلنا هذا الذي يعنيه النسخة الاستثناء المرفوع والمفرغ في الحقيقة
هو الفعل قبل الالهانه لم يشغل بمسئني منه فعل في المستثنى * واعلم ان النسب اليه النعل
اوشبهه كالتكرار ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما عراب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب
دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فعراب بالنصب ثم ان امكن
اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كافي مقام القوم الا زيد اذا تابكوه من تمام المنسوب
اليه وعبارة امكن اتباعه اياه تجوز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البديل وذلك
في غير الموجب وان لم يمحز حذفه كافي الموجب لم يمحز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه
في حيز الفضلات كذا ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير
الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلاً مانفيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النسخة الا
البرود عند اكثر الاصولين اما البرود وبعض الاصوليين فانهم يكتفون بحجة الاستثناء بحجة
دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج
اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم اخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل
والدليل المستر دلالة على الخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به المقدرة من جنسه بجمه
وغيره وذلك التعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذن دخول
المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا من ايدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الغلب على مثل
ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير
الموجب نحو مقام الازيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل عنها او عليها
ومخالفة واحد اياها في ذلك بما يكثر ويطلب واما اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها
ومخالفة واحد اياها في ذلك فبما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل في الاكل
الا التماسح ويعلم الله تعالى الاقدم العالم او حدوث ذاته ويستطيع تعالى الاستعجابات
وقرأت الا يوم كذا وضربته الا بالسوط قال تعالى هو ومن يوليه يومئذ دبره الامم عرطا

لقتال ﴿ ويمكن ان تقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كانه اذا قيل لك ما لقيت صناع البلد تقول ا لقيت الاقلانا لكن الاغلب عدم التفرغ في الموجب ويجوز التفرغ في موجب مؤول بالفي كافي قوله تعالى ﴿ فاني اكثر الناس الا كفورا ﴾ فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لاحذف لقيام القرينة والنسب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستدعاء وكان المستثنى منه كما تقدم اولي بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا مؤول صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء النسب اليه انما بقي للاعراب غير فعلي هذا سقنا لاعتراض بان كيف يستند الفعل المنفي في مقام الازيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو مقام الازيد كالم يمكن القوم تمام المسند اليه في مقام القوم الازيد ايب كل واحد منهما جزا من المسند اليه حقيقة وان كان كالمسند اليه لفظا (والاستدعاء المفرغ مجيء في جميع معمولات الفعل وفي المبتدأ والخبر اما الفاعل والمحقق به فهو ما ضرب الازيد وما ضرب الازيد وليس منطلقا الازيد والمفعل به نحو ما ضربت اذ زيد او ما مررت الازيد وان لظن الاطوار ما رأيت الا يوم الجمعة والاذاء لك وما ضربته الانا ديا وما المفعول منه فلا يجيء بعد الايضال لا تمشي الاوزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الاكائه منفصل من حيث المعنى عما قبله لخصالته لغيره فاني انا فالا مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستحسن على الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم ينع من التوابع بعد الاضطرار انسق فلا يزال ما قام زيد الاوعر وكما تقع الصفة وما وقع واو الواو بعدها نحو ما جاء زيد الاوعر فاعلم ان كعب قد علم ظهور على الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقرر ويقع بعد الاذن من الحركات المفعول الحال نحو ما جاء زيد الاراكيا واتمى نحو ما أتته انا فانه الاما نحو قوله تعالى ﴿ وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ﴾ الواو للحال لأن صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة لا كره واتوا بالواو لحصول النصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالانحصار لصفه انحصار من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالايجب بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ايس ومانيس احد اذ هو خير منه وما راجل الاوانت خير منه وكذا في قوله ما كان احد الاوانت خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب عملت نحو ما وجدت زيدا الا هو قاضل وربما جاء الواو في خبر كان بنفي الاكقول على رضى الله تعالى عنه ﴿ قد كنت وما عدت بخرم به تنسبه بالحالية ﴾ (وما التفرغ في المبتدأ او الخبر وفروصهما فهو ما زيد اقامه وسمته ازيد ولا غلام رجل الاظرف ولم يكن زيدا لاحالنا ومانسقت الانجيز وذاجن ان فيه زيدا فريدا اسم ان ولو قلت لم اعلم ان ازيدا فيها زيدا لاراكيا لم يمتى لم يجز من عدم ان الا لا يتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه مع فيجوز كيف الازيدا اخوتك وان الازيدا اخوتك لان العامل اى الحكم ابن وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الازيدا اخوت

ا قوله (لقيت الاقلانا) وانه اضمرت المفعول الان منع مانع وقوله ويحسن الا البصر عند الاحبة وقيل هذان المثالان وامثالهما من قبيل المؤول تأمل

٣ قوله (فلا كان قوله) ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم (لا يخفى ان ما ذكره من الاحتمال مما لا شبهة فيه وانه يظهر به قاعدة التأكيد واما الاستثناء فلا بد فيه من التعمول ولا يكتفى فيه الاحتمال المحقق فضلا عن التوهم والاولى ما افاده الامام السكاكي من ان المصدر في امثال هذه المواضع محمول على النوع يحمل التنوين للتعظيم والتعظيم او غير ذلك مما يناسب المقام

٤ قوله (وقال المالكي في الصفة انه صفة بدل آه) فيه بحث لانك اذا قلت في ما زيد الاقام تقديره ما زيد الرجل قائم كان الاشكال باقيا بحاله لان زيد ليس منحصرا في رجل قائم بل هو رجل موصوف بصفات اخرى وكذا الكلام في الحال واما تقدير الموصوف فيما ذكره المالكي فقد اندفع به ذلك الاشكال كما لا يخفى

ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الازيدا احد وما عندك الازيدا احد ولا يجوز ما لا يزيد عندك احد ولا هل الازيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما (وفي القبول المطلق اذا كان التأكيد (ووقع بعد الاشكال كقوله تعالى ﴿انظرن الانعام﴾ وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد بقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى يقين ثم يخرج بالاستثناء وايضا مصدر فطن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه (وحاله ان يقال انه محتمل من حيث توهم الخطاب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب بمحسبى محواه كالايدى والشرع في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربه لرفع ذلك التوهم كانه اذا قلت جاءني زيد جازان بوجه انه جاءك من يجرى مجراه فقلت جاءني زيد زيد لرفع هذا التوهم ٣ فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه فيما ضربت الاضربا كالتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكذلك قلت ما فعلت شيئا الاضربا قال وما اغتره الشيب الاغترار قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير اي ان نحن الانظن فلنا وما اغتره الا الشيب اغترارا وهو تكلف (واما الاستثناء في التوابع ففي البدل نحو ماجاني احد الازيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولان منع من كون سائر انواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الاثوبه في بدل الاشتغال وما ضرب زيد الرأس في بدل البعض اي ما سلب زيد شيئا منه الاثوبه منه ولا ضرب زيد عضوله الرأس وعطف النسق لم يجز فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتأكيد وذلك لان صلف البيان لوجه لكان مستثنى من مقدار متعدد هو ايضا عطف بيان وكونه متعددا يخالف لكونه عطف بيان لانه اما على او مخصص مثله وكذا التأكيد لانه لم توضع الفاظ جامعة شاملة لالفاظ التأكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلامهما ولغيرها حتى يقدرها وتخرج الفاظ التأكيد منها والوصف نحو جاءني احد لا ظرف وما لظيف وما لظيف احدا الا انت خير منه (وفيه وفي خبر المبتدأ نحو ما زيد الاقام وفي الحال نحو ماجاني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ماجاني في احد متصف بصفة الابصفة الظرافة وما زيد متصف بالابصفة القيام واما جاءني زيد على حال من الاحوال الاعلى حال الركوب وهذا محال لانه لا بد للتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولولم يكن الاتخير ونحوه وكذا في الخبر والحال (وذكر المصنف في حله وجهين احدهما ان القصد بالخصر المبالة في اثبات الوصف المذكور حتى كان مادونه في حكم العدم وثانيهما انه نفى لما يمكن ان تغاوه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل ان تغاوها (٤) وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل محذوف اي ماجاني احد الرجل ظرف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدأ ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز نصب على الاستثناء كالوظهر موصوفه فتقول ماجاني احد الاطويلا على الاستثناء ولم يسمع والقراء يحذفون نصب على الاستثناء في الفرغ نظرا الى المقدر استدلالا بقوله *

بطلاني عني ثمانين ناقة * ومالي ياغرة الامانيا * ويجوز ان يريد الاتمانية جبال فرخم
 في غير النداء ضرورة وماجازة مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب
 ولا سيما في الفاصل اذ لا يجوز حذفه الامع قائم مقامه وهو يجوز ما قام الازيد (قوله
 وهو في غير الموجب ليفيد) يعني بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح او المؤول كما
 ذكرنا (قوله ليفيد) فتقدم انك لو قلت قام الازيد لكان المعنى قام جميع الناس الازيد وهو
 بعيد وقربة تخصص جماعة من الناس من جلتهم زيد متغية في الاغلب فامتنع الاستثناء
 المفرغ في الموجب (قوله الا ان يستقيم المعنى) اي يستقيم في الانجاب معنى الاستثناء المفرغ
 الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت اليوم كذا اذ لا يبعد ان يقرأ في جميع الايام الاليوم
 العين واغلبه ان يكون في الفصائل كالغرف والجارو والمرو والحد كما تقدم (قوله ومن ثم)
 اي ومن جهة ان المفرغ انما يجئ في غير الموجب امتنع ما زال زيد الاطلاقان ما زال موجب
 اذ اني اذا دخل على النفي افاذ الانجاب الدائم كما يجئ في الافصال الناقصة فيكون المعنى دام
 زيد على جميع الصفات الاعلى صفة العلم وهو محال (ولقلنا ان يقول اجل الصفات
 المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله مما لا يتناقض واستثنى من جلتها العلم كما قيل ما زيد الاطلاق
 في الصفات النفية ٢ او اجل ذلك على المبابقة في نفي صفة العلم كالك قلت امكن ان يجمع
 فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما جلت هناك على المبابقة في اثبات الوصف (قال
 المصنف ووجه آخر ههنا في منع نحو ما زال زيد الاطلاقا وذلك ان ما زال لاثبات خبره
 والا لاني بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا متنيا (ولقلنا ان يقول ما زال لاثبات خبره
 ان لم يمرض ما يقبله الى النفي لامطلقا كان ليس لنفي خبره اذا عارض ما يقتضي اثباته
 نحو ليس زيدا الا فضلا * قوله (واذا تعذر البديل على اللفظ ابدل على الموضوع مثل
 ما جاءني من احد الازيد ولا احد فيها الا عرو وما زيد شيئا الا شيئا لان من لا تتراد بعد الاثبات
 وما ولا لا تقدر ان عامتين بعد الاثبات لانها علمتا لثبوتها وقد انتقض النفي بالاختلاف ليس
 زيد شيئا الا شيئا لانها علمت للصلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي لاجله ومن
 تمجاز ليس زيدا الا بما امتنع ما زيد الاثباتا) اعلم انه تعذر البديل على اللفظ في اربعة مواضع
 في الجبرور بمن الاستغراقية والجبرور بالباء المزيده لتأكيد خبر الموجب نحو ما زيد
 اوليس زيدا وهل زيد بشئ وفي اسم لا التبرئة اذ كان منصوبا او مقنونا نحو لا رجل
 ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بباء المجازية وانما تعذر الابدال من لفظ الجبرور بمن
 المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم الانجاب شامل لجميع افراد الجبرور بها سواء
 باثرت الجبرور كما في جاءني من رجل او كان تابعا لثبوت خبره نحو ما جاءني من رجل
 وامرأة والا لآلية بعد غير انوجب ناقصة لعدم الانجاب ومع بطلان عدم الانجاب
 كيف يعمل افراد ما بعده وكذا تعذر الابدال من لفظ الجبرور بالباء المذكورة لانها
 وضعت لتمثيل على تأكيد عدم انجاب مضمون الجبرور بها سواء كان مجرورها مباشرة
 لها نحو ما زيد بقائم اي قيامه غير ثابت قطعه او تابعه لمباشرتها نحو ما زيد بقائم ولا

٢ قوله (او اجل ذلك
 على المبابقة) اذ اجل قولنا
 ما زيد الاطلاق على المبابقة كان
 معناه ان جميع الصفات قد
 اتفق عنها الاسفة العلم ويلزم
 من ذلك ان يحصل سائر
 صفاته الموجودة له في حكم
 الصدم نظرا الى كمال العلم
 وقصور تلك الصفات فيه
 وهذا معنى يقبله الطباع
 السليقة واذا اجل ما زال زيد
 الاطلاقا على المبابقة كان
 معناه دام زيد على جميع
 الصفات الاعلى صفة العلم
 ويلزم منه ان يجعل الصفات
 المدومة منه في حكم
 الموجودة له نظرا الى ان
 ثبوت تلك الصفات له اقرب
 من ثبوت صفة العلم وفيه
 سماعة

قاعدة والا لآية بعدها مبطل لعدم الإيجاب ومع بطلانه كيف يبقى مؤكدا وكذا يعتذر
 الابدال من اسم لاوخره مالمذكورين لأن عمل الحرفين انما كان لاجل تفهيم كما ذكرنا
 قبل والابطال الذي علله فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب
 الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكور وان كان مذهب تجوز زيادة من
 في الموجب نحو (قد كان من مطرو) يفقر لكم من ذنوبكم لان كلامنا في من
 الاستراقية ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها
 في الموجب ليست هذه وكذا الباء الزائدة في نحو التي يده وكفى بالله وبمسبك غير
 هذه التي نحن فيها اي التي تلي كيد غير الإيجاب ٣ (وقد اجاز الكوفيون افعال من والباء
 المذكورتين اي المختصتين بشير الإيجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاني من احد
 الرجل فاضل ما زيد بشئ الا شئ حقير واما اذا كان مرفعا فلا ولعالم نظروا الى
 ان عدم الإيجاب وان زال بالان من الاستراقية لما لزمت المحركة وضعا والباء
 المذكورة فاصحابها ان تدخل على الكرة لان وضعها انظر واصله التنكير جاز ان تفعلا
 في المكر لمشايعته ما ينبغي ان تدخل فيه وان كان في حيز الإيجاب وسهل ذلك عدم مباينة
 الحرفين المجرورين والاولى المع من ذلك لان الامة المذكورة قبل في امتناع جرهما
 لما بعد الاتم العرف والمكروه ما ذكره كان يمكن ان يعتذر بها وبوت في النقل جر المذكر بعد
 الإيما (وقال ابو حلي انما يجوز جر البديل في ما جاني من احد زيد ونصبه في لارجل لا زيد
 لامتناع دخول من الاستراقية على المرفوع للاثبثة فيها ولا يطر هذا التعليل في نحو
 ما جاني من احد الرجل صالح ولا يجوز جرهما اتفاقا ٤ من البصريين ولا في نحو لارجل
 في الدار لارجل فاضل فانه لا يجوز ابداله على القنط اجاعا ولنا ان نقول انما يجوز
 الابدال على لفظ اسم لاوخره مالمذكورين لان افعالها فيما بعد لا يقتضي بقاء تفهيمها
 بعدهما ولا يجران الا في وجهي الاقتضى زوال تفهيمها بعدهما فيلزم التناقض (فان قيل
 يلزم منه في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد نيتا الاشياء لا يعاين لان معنى ليس وما سوى
 اجاعا منه (قلت قلنا تساوى معنيهما ولا يلزم التناقض لان افعال ليس فيما بعد
 لا يقتضي بقاء تفهيمها اذ افعالها ليس في قبل لكونها فضلا وفصلتها لا تزول
 بالاكثر زول منها (فان قيل فقد اثبت لهما معنيين احدهما يزول بالا وهو التي والاخر
 لا يزول به وهو الفصلة وماملها في المعنى اتصافا فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفصلة
 (قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للحقوق علامات الافعال ايها
 نحو ليست ولست تمسلب الدلالة على الزمان الماضي فبقية مقيدة لتي كون مضمون
 خبرها مطلقا او في الحال كما يجيى ومعنى تي كون مضمون الخبر وهو معنى ليس ونفي
 مضمون الخبر وهو معنى ماني واحد في الحقيقة والمرى وان كان في نفي الكون معنى
 النفيية وليس في ايجاد معنى التي في لفظ آخر ذلك وهو معنى ما نفي قياتهما بمعنى
 واحد اي في الحقيقة ٥ ورب يبين مرادها اوصى مختلف ومؤدجا شئ واحد

٣ فلا بد من تجوز زيادة انباء
 في نحو التي يدما في الو
 جب افعال الباء فيما بعد الا في
 ما زيد بشئ الا شئ نفسه

٤ منهم نفسه

٥ والمرى نفسه اي المقصد

(فاذا ثبت هذا قلنا ان التقضت معنى اللفظ في ليس وبقى معنى الكون وهو الناصب للغير دون
 الذى يحمله كفى ما كان زيدا لامطلاقا واما ان ليس ايضا تفيد اتحاد معنى نفي الكون في اللفظ آخر
 وهو الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية (فالجواب ان ذلك فيها
 عارض وكان اسهلها ان تكون بمعنى ما ثبت وما حصل فتفيد معنى في نفسها كسائر الافعال
 الثامة فافادتها كون المعنى في غيرها واذا كان اللفظ كان الكون المبت في غيرها جازمة كغيره
 حصى ويثنى عن الزمان كما سبق في اول الكتاب (فان قلت فاذا لم يميز الجر ولا النصب فيما بعد
 الا في نحو ما زيد بشئ الابنى لا يعا به ولم يميز النصب في نحو ما زيد بشئ الاثنى لا يعا به فا
 وجه الرفع (قلت البتة وان لم يترادفان كما في حد الاعراب الا ان التواضع اذا دخلت
 على البتة والخبر غلبتهما لكن يبقى علمهما تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه فنم اذا كان
 العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدور بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعرو وان غير
 المعنى فلا يعتبر ذلك المقدور الا اذا اضطر اليه كفى ما نحن فيه فانه لم يبق طريق الاعتبار ذلك
 المقدور وسهل ذلك الاعتبار ضعف ما المجازية في العمل لعدم لزومها احد القيلين كسائر
 العوامل ولذا لم يعملها بنوعيم وهو القياس ولضعفها في العمل تلفي بتقديم الخبر وتوسط
 ان بينهما وبين الممول لكن اذا وجد مندوحة لم تحمل على هذا الاعراب المحلى فلا
 يقال ما زيد رجلا نظيف ولا ما هو رجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلى
 القوي اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كبير كما في اعجمي ضرب زيد وعرا حتى قال
 بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلى الضعيف ٢ فاما اذا اضطر الى المحل عليه كفى نحو ما زيد بشئ
 او شئ الاثنى وفي نحو ما زيد بقا او قائما بل قاعدة ووليكن قاعدة كفى خبر ما قالوا واجب الحمل
 عليه اجابة الداعي الضرورة هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال
 من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في قولنا فيها كما قلنا في نحو ما رأيت احدا يقول
 ذلك الا زيد بالرفع ولا يمنع النصب على الاستثناء لكنه هنا اقل من النصب في نحو ما جاني
 احدا الا زيد لان النصب على الاستثناء مطلقه اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته ملتبس
 بما يجوز من البدل من اللفظ في نحو لا رجل فيها الا زيد ولا يلتبس بالبدل غير الجائز في ما جاني
 احدا الا زيد او اما في ما رأيت احدا الا زيد فانه يلتبس بدل جائز على هذا لا يكاد يجنى النصب
 في نحو لا احد فيها الا زيد الا في القليل قال الشاعر * ٣ مامها وخروقا لا تيس بها *
 الصوامع والاصداء والبوما وقال به ٤ ولا امر للعصى الا ضيه * وقال اخذليل
 مضيا حال وجاز تكبر ذى الحول لكونه عاما كانه قال للعصى امر مضيه * واما نحو قولك
 (لا اله الا الله ولا اله الا على ولا سيف الا ذو الفقار) * ٥ * فانه على الاستثناء فيه ضعف
 * ٦ * في نحو لا احد فيها الا زيد لان المعنى فيه وهو خير لا يحصى امره * ٧ * الاستثناء
 واما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو خير لا يرب * ٨ * امر من جهة
 الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خيب على ما قل سيويه ان احدا لا يقول ذلك

٢ قوله (فاما اذا اضطر الى
 الحمل عليه كفى نحو ما زيد
 بشئ آ) اى كما انه اذا
 انتقص النفي في خبر ما بالا
 وجب العود للضرورة الى
 الرفع الذى هو الاعراب
 الاصلى له كذلك اذا
 انتقص اللفظ في البدل منه
 اوفينا عطف عليه وجب
 اعتبار الرفع في ذلك ان لم
 يتضح الاعراب ٣ قوله
 (مامها وخروقا) الخرق
 الارض الواسعة ينخرق
 فيه الرياح والمخروق
 صدره وضيق امرى
 بنصره الى

الازيد قبل زيد من الضمير في قول فترضه او من احدا فتصبهوا اما ضعف لان لفظ احدا لا يستعمل في الموجب وانما تقيت بعد ان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه جلا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احدا الازيد كما جاز ان تقول علمت زيدا او من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت او من زيد على ما يحى في افعال القلوب فلما اجرته بحرى الواقع في حيز النفي جاز ان يكون لا يزيدا بدلا من لفظ احدا كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكأنه واقع لى حيز غير الموجب فلا يجوز ان يقول قياسا عليه اما القوم فارأيتهم الازيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذا لمعنى ما رأيت القوم الازيدا * ولا بأس بان تذكر بعض ما امله المصنف من احكام الاستثناء وهى انواع (احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا ٢ مثل ما قلنا في آة السبيبة وواو المطف واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل (وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئا بلا عطف خلافا لقوم فلا يقال ما ضرب احدا الا زيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا للذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثانى معمول لمضمر اى ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل (وثالثها انه لا يمنع استثناء النصف خلافا لبعض البصريين يقال له على عشرة الاخسة وكذا لا يمنع استثناء الاكثر نحوه على عشرة الاسبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المانين في الصورتين توهموا ان المتكلم مجوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما يتوهم المضارب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة لوهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما يقرب من الكلية وانما بان يكون التساقص منه اقل من الصنف وبيد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعده منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذى توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلاه فليرجع اليه * ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءنى القوم الازيدا لو قلت جاءنى غير زيد لم يكن نصا على انه لم يمشك زيد ولو قلت لم يمشك زيد لم يدل على انه جاءك غيره وافدت بجاءنى القوم الازيد الفائدتين وكذا في لم يمشك القوم الازيدا على العكس وكذا تقول فى العدد لو قال شخص لى عليك عشرة قتلته على عشرة الادره من كان نصا في انه ليس عليك زائد على التامة ولو قلت مكانه لك على ثمانية لم يكن نصا فيه فاما كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف والاكثر فلا يمنع منهما وقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلاداع الى تعيين العشرة لك على عشرة الاخسة او الائمة لاستعجن بلارب امالو كان جواب من قال لى عليك عشرة او حصل هناك داع آخر الى تخصيص العشرة لم يستعجن وان بقى واحد نحو قولك على عشرة الا تسعة (ورابعها انه اذا اجتمع شيان فصاعدا يصلح ان يستثنى منهما فاما ان يغايرا

٢ قوله (لتل ما قلنا) من
عدم جواز اعمال ما قبل
الا فيما بعدها الا في احد
امور ثلاثة

معنى اولا فان تغايروا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتراكا فيه نحو ما راب
وابن الازيدا اى زيد اب بار وابن باروان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن اياه الازيدا
او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الازيدا فان الاغلب مقارنة الفاعل للفصول نظرت
فان تعين دخول المشتكى في احدهما دون الآخر فهو استثناء منه وليه اولانحو (ما فدى
وصى نيا الاعلى) وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تأخر عنهما المشتكى فهو
من الآخر نحو ما فضل ابن ابا الازيدا وكذا ما فضل ابا ابن الازيدا لان اختصاصه بالاقرب
اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدمها معافان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى
فلاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الازيدا
ايا ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الازيدا
احدا على احد ويقدر للآخر حامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالتقدم
احق به لان اصل المشتكى تأخره عن المشتكى منه وذلك نحو ما فضل ابا الازيدا ابن ويقدر
ايضا للآخر حامل وان لم يتغايروا معنى اشتراكا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو
ما ضرب احد وما قتل الاخلاذا لان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى (فاجلدوهم
ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) كما يجي (وخامسها انك اذا كررت الافان
تكرر ها للتأكيد اولا فان كررتها للتأكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف للنسق ولا بد
من حرف العطف قبل الانحو ما جاءني الازيد والاعمر واما ان يكون بدلا وهو اما
بدل الكل نحو ما جاءني الازيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت
الازيدا الا راسه او بدل الاشتغال نحو ما يحبني الازيدا لعله او بدل الغلط نحو ما جاءني
الازيدا لاعمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الازيد اذا كان زيد هو
الاخ وان كررتها لغير التأكيد فاما ان يمكن استثناء كل قال من متلوه اولا فان امكن فاما
ان يكون في العدد او في غيره (فالذى في غير العدد نحو جاءني المكيون الا قريشا الا
هاشما الا عقيل) في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب والمشتكى
والقياس ان يجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمشتكى
منه مذكور ونفى بالوتر الاول والثالث والخامس والسادس والسابع والتاسع والحادى عشر
وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس ونحوها فكل وتر منى خارج وكل شفع
متبدا داخل فيكون في مسئلتنا قبضاك من المكين غير قريش مع جميع بنى هاشم الا عقيل
وتقول في غير الموجب ما جاءني المكيون الا قريش الا هاشما الا عقيل ان يجوز لك
في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير موجب والمشتكى منه مذكور
ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل
شفع منى خارج فيكون في مسئلتنا قبضاك من المكين مع عقيل جميع قريش الا هاشما
(والذى في العدد ونحوه على عشرة الاتسعة الائمة الاربعة الاربعة
الاثلاثة الاثني الا واحد في الموجب فكل وتر منى خارج وكل شفع موجب داخل كما كان

٢ (قوله لاننا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقى واحدها) وذكر بعضهم طريضا آخر وهو ان جميع الأزواج اعني العشرة والثمانية والسته والاربعه والاثني عشر ومجموعها ثلاثون وجميع الاعداد الافراد اعني التسعة والسته والخمسة والثلاثة والواحد منية ومجموعها خمسة وعشرون فاذا اسقطنا مجموع الثننيات عن مجموع الثننيات بقى خمسة وهذا وان كان طريقا ظاهريا حسنا في اظهار المطلوب لكنه لم يعلم منه كون تلك الاستثناءات المتعاقبة وارادة على مقتضى القواعد الصورية من كون كل استثناء راجعا الى ما قبله وما ذكره الشارح واف **٢٤٢** **بسم الله** باظهار المطلوب والجريان على القواعد

ولم يلتفت الى ما اشهر من ان القائل بعد ما قال الا واحدا اذا قل الا اثنين الاثلاثة وهكذا الى ان يقول الا تسعة لزمه واحد وذلك لعدم كونه جازما على القواعد اما اذا لم يؤول وجعل كل استثناء راجعا الى ما قبله فظاهر لكونه استثناء للكثر من الاقل واما اذا اول وقبل ان قوله الا اثنين راجع الى الخمسة للغة عند قوله الا واحدا فلا يهتزم الاستثناء المستتر في عند قوله الا ثمانية فيكون باطلا ويكون الواجب اثنين ثم يمكن بسل وجوب الواحد بذلك الطريق وهو ان يجمع جميع الثننيات في التزول والصعود وذلك خسون ويجمع جميع الثننيات فيهما وذلك تسعة واربعون فاذا انقضى من الثننيات بقى واحد وقد عرفت

ان ذلك لم يعلم منه الجريان على القواعد فلا يكتفى في ابواب المطلوب ومنهم من قال قوله الا اثنين اجمع الى قوله (غيره) الاثلاثة لانه اذا نال صالحة لرجوعه اليه هو محسب الظاهر واما محسب الحقيقة فهو راجع الى الستة المقتضية عند قوله الاثلاثة فلو اذا ثبت الانسان وضم الى الخمسة الواجبة كان المبت سبعة والثنى ثلاثة واعترض به يلزم بما ذكره ان يكون الثنى اربعة فيلزم ان يكون اصل العدد احد عشر ثم تصف لده وطول الكلام والظاهر ان من قال بوجوب الواحد نظرا الى ذلك الطريق الاجبالي وقد عرفت ما فيه **٣** (وقوله وعلى الجملة فلا يدري صحة ما قالوا آه)

في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة ٢ لاننا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقى واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقى اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقى ثلاثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقى اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقى خمسة والاهراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد وقول في غير الموجب من العدد ماله على عشرة الا تسعة الا ثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فتكون التسعة مثبتة داخلية تسقط منها الثمانية بقى واحد فتمضي اليه سبعة تصير ثمانية تسقط منها ستة بقى اثنان فتمضي اليها خمسة تصير سبعة تسقط منها اربعة بقى ثلاثة فتمضي اليها ثلاثة تصير ستة تسقط منها اثنين بقى اربعة فتمضي اليها واحدا تصير خمسة فيلزمه خمسة والاهراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ماله على عشرة الا تسعة بالنصب لم تكن مقرا بشيء لان المعنى ماله عشرة متمكن منها تسعة اى ماله على واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البديل يلزم تسعة لان المعنى ماله على التسعة (وفي الفرق نظر لان البديل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جئني القوم الازيدا وزيدا وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة رحمه الله على وانه وهو ان الاستثناء من النفي لا يكون موجبا تمسكا بنحو **﴿** لاصلاة الا فاحضة الكتاب **﴾** وانه لا يلزم ان ثبت مع الفاحضة صلاة لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البديل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء ٣ وعلى الجملة فلا يدري صحة ما قالوا وان لم يمكن استثناء مال من متلوه فان كان في العدد نحو قولك له على عشرة الا ثمانية الا اربعة فذهب القراء ههنا ايضا ان الوتر اى الثلاثة منى خارج والشفع اى الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الاثلاثة سبعة باخراج ثلاثة من عشرة وقولك بعد ذلك الاربعة تدخل به الاربعة وتزيد بها على السبعة فتكون احد عشر (وفيه نظران الاستثناء بعد النفي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك النفي وقولك الاربعة لا يمكن ان يكون من الثلاثة فهو امامن العشرة كان الاثلاثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلتاها مثبتتان فتكون الاربعة على التقديرين متفية فيكون الاقرار بثلاثة على الوجهين ومذهب

ان ذلك لم يعلم منه الجريان على القواعد فلا يكتفى في ابواب المطلوب ومنهم من قال قوله الا اثنين اجمع الى قوله (غيره) الاثلاثة لانه اذا نال صالحة لرجوعه اليه هو محسب الظاهر واما محسب الحقيقة فهو راجع الى الستة المقتضية عند قوله الاثلاثة فلو اذا ثبت الانسان وضم الى الخمسة الواجبة كان المبت سبعة والثنى ثلاثة واعترض به يلزم بما ذكره ان يكون الثنى اربعة فيلزم ان يكون اصل العدد احد عشر ثم تصف لده وطول الكلام والظاهر ان من قال بوجوب الواحد نظرا الى ذلك الطريق الاجبالي وقد عرفت ما فيه **٣** (وقوله وعلى الجملة فلا يدري صحة ما قالوا آه)

غيره ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلاثة كايضا وان كان المستثنى
الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا نحوه على خمسة
الاسنة وكذا اذا قلته على عشرة الاسنة فالاستثناء الثاني لقو عند غير القراء
لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند القراء لا يلفظ ويلزمه احد عشر
وان كان في غير العدد فلما ان يكون المستثنى منه واحدا او اقل كان واحدا ولم يكن
الاستثناء مفرقا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء
نحو ما جاني الازيدا الاعرا الاخالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان
تأخرت من المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان الذي ولي المستثنى منه او غيره
النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة
لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه اولا كالساقط ومثاله ما جاء احد الازيدا
والازيدا الاعرا الاكبرا الاخالدا وان توسطها المستثنى منه فلا تقدم عليه النصب لافير
على الاستثناء وواحد من التأخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء وابقها واجب
النصب بعد الابدال نحو ما جاني الازيدا الاعرا لاحدا لاكبرا والاكبرا الاخالدا وان
كان الاستثناء مفرقا شغل العامل بعضها ايها كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا
لاستمتاع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فليرى الا العصب على الاستثناء
نحو ما جاني الازيدا لاعرا الاكبرا الاخالدا (ونقل عن الاخفش نحو يز اضممار
حرف العطف في مثله بقطعه على ما اشتغل به الفعل وليس اضممار حرف العطف بالقاشي
المشهور واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنياتها مخرجة من متعدد
واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ في قولك ما جاني احد الازيدا الاعرا الاخالدا
زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما سبق من احد بعد اخراج زيد اى ما جاني غير زيد
الاعرا وخالد مخرج مما سبق من احد بعد اخراج زيد وعمرو اى ما جاني غير زيد وعمرو
الاخالدا فالكل مستثنى من النفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاني
الازيد الاعرا الاخالدا عمرو مستثنى من التعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج
منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو ما جاني القوم الازيدا الاعرا الا
خالدا ولا يجوز التفرغ والابدال ههنا اى ما جاني غير زيد من جملة القوم الاعرا ويا جاني غير
زيد وعمرو من جملتهم الاخالدا وكل المستثنيات ههنا متفقة وان كان المستثنى منه اكثر
من واحد فان كان في غير الموجب لم يحز في ثانی المستثنين الا النصب على الاستثناء نحو
ما اكل احد الازيدا لان النفي قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب
والمعنى على احدا كل الحيز قطع الازيدا فانه لم يأكله قط بل اكل شيئا اخر ايضا فان لم
يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رأيت وان ذكره جاز
في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا اخبر الازيدا
وان كان اللام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى مبهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم
تواكل القوم جميع الطعام الا الحيز الازيد او النصب واجب في اول المستثنى لانه من

لعلهم تحيلوا ان الاصل
في الكلام هو الاثبات والنفي
طريق عليه فاذا قلت الا
تسعة بالنصب كان الاستثناء
راجعا الى المثبت كما فك
قلته على عشرة الاتسعة
ويصير حاصله انه عليك
واحدا فاذا ادخلت النفي
كان المعنى ليس له على واحد
فلا يلزمك شي كما صرحوا
به واما اذا قلت الاتسعة
بالرفع فلا يمكن ان يكون
الاستثناء راجعا الى الاثبات
والنفي داخلا في الكلام
بعده فوجب الحمل على
الابدال من النفي ويكون
المعنى كما قالوا ليس له على
الاتسعة والاستثناء من
النفي اثبات عندهم فيصح
ما قالوا

موجب وأما ثانيهما فالقياس جواز إبداءه ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى من غير موجب بسبب تقضى الالحى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الحبز الازيد والايزدا وان كان القوم في اللفظ في حيز الايجاب (وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوهم شهادة ابدا ﴾ الآية فما يتضمنه مذهب محقق البصرة وهو ان الجملة بكاملها ماملة في المستثنى عمل عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا للمحمول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا بما لا يميزونه جلا عوامل على المؤثرات الحقيقية وأما ان كانت الجملة الاخيرة مستأنفة والواو للإبتداء فلا كلام في افتراءها به كقوله اكرم بنى عجم والصاة هم البصريون الا فلانا ﴿ قوله ﴾ وبحفوض بعد غير سوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر واضراب غير كاهراب المستثنى بالا على التفصيل ﴿ قوله ﴾ وبحفوض عطف على قوله وهو منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لغات ٣ كافي جمة القراءة قطع السين مع المد وكسرهما مع القصروهما المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر ﴿ قوله ﴾ وبعد حاشا في الاكثر ﴿ التزم سيويه حرفة حاشا لقولهم حاشاى من دون نون الوفاية ولو كان فضلا لم يميز ذلك وامتناع وقوعه صلة لا المصدرية مطردا كمنلا وعدا ٤ منع فعلية على انه روى الاخفش قول الشاعر ﴿ رأيت الناس ماحاشى قريشا ﴾ فانا نحن افضلهم فضلا ﴿ وماحى المازنى من قول بعضهم ه المهم اغفرلى ولن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصمغ نفسه ٥ ٦ ﴿ قوله ﴾ سجع الجودى والجمل والجملد والجملد الكان الصلب المرتفع على وزن صر وعصر والجودى جبل بارض الجزيرة قبل جبل بالموصل بفتح الجيم والميم ٦ اوله ولا ارى احدا في الناس يشبهه ﴿

وسمعت اى قلت سبحانه الله وليت اى قلت ليك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذى
 هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التى اشتق منها التسبيح قول سبحانه الله والتسليم قول
 سلام عليك والبيعة قول بسم الله ٧ وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد
 واستدلالة على فعلية بالتصرف فيه والحذف نحو حاش الله ليس بقوى لان الحرف
 الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سواضل في سوف افضل وكثر فيها حاش وقل حشا
 لان الحذف في الاطراف اكثر واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فعناه تنزيه
 الاسم الذى بعده من سوء ذكر في غيره اوفيه فلا يكتفى به الا في هذا المعنى وربما ارادوا
 تنزيه شخص من سوء فينتدون تنزيه الله سبحانه وتعالى من سوء ثم يرون من ارادوا
 تبرئه على معنى ان الله تعالى منزّه عن ان لا يظهر ذلك الشخص ٨ مما يصح فيكون أكد
 والبلغ قال تعالى ﴿ قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء ﴾ وقبحا في كلامهم الا قبل
 ما خلا وما عد الا قبل غيرهما فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائي
 دخول الاعلى حاشا الجارة ٩ قوله (وغير صفة جلت على الا في الاستثناء كاجلت
 هي عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل ﴿ لو كان
 فيهما آلهة الا الله لفسدتا ﴾ وضعف في غيره ١٠ قوله (غير مبتدأ وصفه خبره ١١ اعم ان
 اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها امالذات نحو مررت برجل غير
 زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به والاصل هو
 الاول والثاني مجاز فان الوجه الذى تين فيه اثر الغضب كما أنه غير الوجه الذى لا يكون
 فيه ذلك بالذات وما هيبة المستثنى كما ذكرنا في حده هو المقاب للمقبل اداة الاستثناء نفي
 وثابتا فلا يجمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى المغايرة للمقبلها جلت ام ادوات
 الاستثناء اى الا في بعض المواضع على غير في الصفة وجلت غير على الا في الاستثناء
 في بعض المواضع ومعنى الجمل انه صار ما بعد الامتارا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد
 غير ولا تعتبر مغايرته له نفيًا وثابتا كما كان في اصلها وصار ما بعد غير مغايرًا للمقبلها
 نفيًا وثابتا كما بعد الاول ولا تعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت في الاصل الا ان جل غير
 على الاكثر من العكس لان غيرا اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف فوقع
 غير في جميع مواقع الا في الفراغ وغيره والموجب وغيره والمقطع وغيره مؤخرًا عن
 المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة في جميع محاله الا انه لا يدخل على الجملة كاللتعذر
 الاضافة اليها ولم يحمل الاعلى غير الا بانه شرط اني تذكرها ٨ فاذا دخل الاعلى
 غير والا في الاصل حرف لا تجعل الاعراب روى اصلها قبل اعرابها التى كانت
 تسبقه لولا المانع المذكور على ما بعدها مارية ٩ وانا دخل غير على الاواصل غير
 من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب وما بعده الذى صار مستثنى يتطّل غير على
 الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه في الاصل جمل اعرابه الذى كان يسبقه لولا المانع
 المذكور اى اشغاله بالجر على نفس غير مارية فعل هذا التقدير لاجابة الى ان يعتذر
 لا تنصّب غير في الاستثناء بما قال بعضهم لما رأى انصابه من دون واسطة كما كان

٧ قوله (وكذا غيره)

كالخولة بمعنى قول لا

حول ولا قوة الا بالله

٨ قوله (مما يصح) او

يشينه اى مما يصح

٨ فاذا جمل نس

٩ اى لا اصلية

٣ قوله (لم يمنع الشرب منها آه) اخره بزفوف كأنها حقة امرئ كال دوية سقاء * قوله بزفوف أى بآفة خفيفة سريرة قوله ام ركال فراخ النعام واحدا رال قوله دوية منسوبة الى الدوقوله سقاء طوية الساق

٤ قوله (قد استعين على اله اذا خف بالتوى) أى استعين على همى اذا خف بالمعنى الانطلاق والانتكاش والبقاء الاسراع

٥ تمامه جامدة في غضون ذات او قال آه والبيت الذى قبله ثم ارهويت وقد طال الوقوف بانفاسها قصرت الى وجنا شلال قوله لم يمنع ضمير منها مايد على الناقدة الموصوفة بما تقدم ذكره فى قوله ثم ارهويت والمعنى لم يمنع الناقدة من الشرب الاسماها صوت تلك الجمامة قوله او قال جمع وقل بالفتح وهو لجارة ابواسكاتها وهو شجرة المقل او ثمره

فى المستثنى بالآوه انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشايبته الظروف الجممة بلهامة وانما لم يخرج الى مثل هذا العذر المذكور لماينا ان حركة غير لا يمدى على الحقيقة وهى عليها مارية فكان غير هى الواسطة لا تنصب ما يمدى على الحقيقة والدليل على ان الحركة لما يمدى حقيقة جواز اللطف على محله نحو ما جاني غير زيد وعمرو بالرفع حقا على محل زيد لان المعنى ما جاني الا زيد (قال القراء يجوز ان يبنى غير فى الاستثناء مطلقا سواء اضيف الى معرب او مبنى لكونه بمعنى الحرف يعنى الاومنه البصريون لان ذلك فيه مارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف فى جواز بنائه على الفتح كما فى قوله * ٣ لم يمنع الشرب منها غيران نطقت * كما يحى فى باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله * غيرانى ٤ قد استعين على اله اذا خف بالتوى الجاء * من هذا الباب أى مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما فى قوله تعالى ﴿ مثل ما انكم تنطقون ﴾ ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا (وقوله بيد مثل غير ولا يبنى الا فى المنقطع مضافة الى ان وصلت قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ انا افصح العرب يدي من قريش ﴾ ويجوز ان يقال بنائها لاضافتها الى ان وان يقال هى منصوبة لكونها فى الاستثناء المنقطع (قوله كما جلست هى عليها فى الصفة) أى جلست الا على غير فى الصفة (قوله جمع) أى ما يدل على الجمية جمعا كان كرجال او لا كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفتها اداة استثناء وذلك لانه لا بد لها فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرًا فلا تقول فى الصفة جاني رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الاوصاف كاجاز فى غير وذلك لكون اظهر فى كونها صفة (وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفة نحو جاني الرجال او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطب ان فهم زيد فلا تعذر ايضا الاستثناء الذى هو الاصل فى الا فالسابع يحمل الا على اصلها من الاستثناء فاختير كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما يمد الا فيه فيضطر السامع على حل الا على غير الاستثناء (واشترط ان يكون المنكور غير محصور والمحصور شيئا اما الجنس المستغرق نحو ما جاني رجل اورجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما يمد الا فيه فلا تعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا زيدا جاني وله على عشرة الادرمها وربما كان المنكور محصورا ونحو الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقوله عندى عشرة رجال الا زيد ففيه الصفة لآخر وكذا فى المحصور الاخر نحو ما جاني رجلان الا زيد وما جاني رجلان الا عمرو فان معنى ما جاني رجلان ما جاني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاني رجلان ما جاني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فليس فى مثله اذن الا للصفة او الاستثناء المنقطع (هذا كله مبنى على ان المستثنى

واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة (واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفى في صحة الاستثناء بصحة الدخول) وقال الأندلسي والمالكي لا بد الا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كذا ذكر المصنف جمع اوشبهه منكر او معروف باللام الجنسية قال * انضت فالتقت بلدة فوق بلدة * قليل بها الاصوات الاينامها * ويجوز في البيت ان تكون الالاستثناء وما بعدها بدلا من الاصوات لان في قليل معنى التثنية كما ذكرنا (ومذهب سيويه جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الازيد ان يكون الازيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله * وكل اخ مفارقة اخوه * لعمريك الا لفرقدان * وقوله عليه الصلوة والسلام * الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العالمون * قال الكسائي تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو محدود لان الحرف الموصل لا يحذف الابهة الحروف التي تذكر في نواصب المضارع (وقال المصنف في البيت شذوذ ان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشغل فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جازله وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدان لم يحصل الاصفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى * لو كان فيها آلهة الا الله لفسدتا * قال سيويه لا يجوز هنا الا الوصف لانه لو كانت لو كان فيها آلهة لفسدتا لم يجز يعني ان البديل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الترتيب وان لم يكن موجبا صرفا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال (قال المصنف ولا يجزى التثنية المعنوية كالهفتى الا في قفا واقل رجل وابي ومتصرفاته كافي، ضي قال وايضا البديل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء هنا لان الله غير واجب الدخول في آلهة المنكر لانه غير عام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق التي وقصده الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم من انه لا يقال ما جاني رجال الازيدا على انه استثناء متصل وازاج المبرد رفع الله على البديل لان في لومعنى التثنية اذ هو لا متناهي الشيء لا متناهي غيره فكانه قيل ما فيها آلهة الا الله وهذا كما جرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى ﴿ فلولوا كانت قرية آمنت ﴾ الآية يجزى التي فاجاز البديل في قوم بنو س والاولى منع اجزاء الشرط والتحضيض في جواز الابدال والتفريق معها مجزى التي اذ لم يثبت واما عدم وجوب دخول الله في آلهة فلا يضر المبرد لانه يكتفى في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم (قوله وهو في غيره ضعيف) يعني جعل الاصفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله * وكل اخ مفارقة اخوه * البيت ضعيف هذا عند المصنف ولا يصف عند سيويه واتباعه كما تقدم * قوله (واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح) اما انصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى ﴿ مكانا سوى ﴾ اي مستويا يحذف الموصوف

ه قوله (كما تقدم) من انه لا يقال ما جاني رجال الا زيدنا على انه استثناء متصل

واقیم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان
 فى سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى
 اعادة معنى البدل تقول أنت لى مكان عمرو اى بدله لان البدل سادسد البدل منه وكائن
 مكانه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جئنى القوم بدل زيد افاد ان زيدا
 لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لطلق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل مكان
 مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز فى سوى القطع عن
 المضاف اليه كما يجوز فى غير على مايجب والترم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف
 فلا يميز جئنى القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر فى كلامهم وعند البصريين
 هو لازم النصب على الظرفية لانه فى الاصل صفة ظرف والاولى فى صفات الظروف
 اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا فى الاصل والافليس الآن
 فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته فى الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جئنى
 الذى سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها
 رفعا ونصبا وجرا كثير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال *
 ولم يبق سوى العدوان ذنابهم كادانوا * وقال * تجانف عن جواليامة ناقتى * وما
 عدلت عن اهلها لسوائكا * ومثله عند البصريين شاذ لايجب الا فى ضرورة الشعر
 وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه
 فيقولون جئنى سواءك وفى الدار سواءك ومثل هذا فى استنكار الرفع فيما غلب انتصابه
 على الظرفية قوله تعالى * ومنهم دون ذلك * ولقد تقطع بينكم * وتقول لى فوق
 السداسى ودون السباعى * واعلم ان المستثنى قد يحذف من الاوغير الكاشين بعد
 ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جئنى زيد ليس الاو ليس غير
 بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كمايجب فى الظروف المبنية وغير
 خبر ليس اى ليس الجائى غيره (وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذفت المضاف
 اليه وابقى المضاف على حاله كقوله * خالط من سلمى خياشيم وفا * وهو ضعيف
 من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثانى ان حذف المضاف اليه ابقاء
 المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد
 حذف المضاف اليه وقد يتون غير على ما حكاه الاخفش فى الحالين نحو ليس غير وليس
 غيرا كيتون كل وبعض عوضا من المضاف اليه (وحكى الاخفش ليس غيره وليس
 غيره وهذا بما يقوى مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال
 حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا فى غير هذا الموضع لكثرة استعماله فى الاستثناء
 والنصب على اضماع اسم ليس اى ليس الجائى غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند
 الاخفش ان يأتى بعد لم يكن نحو جئنى زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على
 التفسيرين المذكورين قال وتقول جئتني ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك
 (واما اسما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منه على اولوته بالحكم

التقدم وانما عد من كلامه لان ما بعده يخرج عما قبله من حيث اوليته بالحكم فان جر ما بعده فإضافة الى اليه وما زائدة توحيتم ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها يدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فغير مبتدأ محذوف وما معنى الذى او نكرة موصوفة بحملة اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئى الجملة الاسمية التى هى صلة كقرامة من قرأ ﴿ فاما على الذى احسن ﴾ اوصفة قليل وليس نصب الاسم بعد لاسما بقياس لكنه روى بيت امر القيس ؓ ولا سيما يوم ابدا رة جليل ؓ بنصب يوم ايضا فكلفوا لصبه وجوها قال بعضهم مانكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اى اعنى يوما قبل على التمييز (قال الاعدلى لا ينصب بعد لاسما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بمحو نصبه قياسا على انه تمييز لان ما بقدر التنوين كافى كرجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة) قال الاخفش فى قولهم ان فلانا كريمة لاسيمان آتيته قاعدا ما هنا زائدة عوضا من المضاف اليه اى ولا مثله ان آتيته قاعدا ؓ واعلم ان الواو التى تدخل على لاسما فى بعض المواضع كقوله ؓ ولا سيما يوم ابدا رة جليل ؓ اعتراضية كما فى قوله ؓ فانت طلاق والطلاق اليه ؓ اذ هى مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والى معنى المثل لى جانبى القوم ولا سيما زيداى ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤى اى هو كان اخص فى واشد اخلاصا فى الحبى وخبر لا محذوف وتصرف فى هذه القفظة تصرفات كبيرة لكثرة استعمالها فقبل سيجاء محذوف لا ولا سيما يخفض اليامع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لاسما على جملة بمعنى خصوصا فيكون منصوب المثل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر فى باب الاختصاص من نقل نحو ابها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنى فصار فى نحونا افضل كذا ابها الرجل منصوب المثل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التى كان عليها فى النداء من ضم اى ورفع الرجل كذلك لاسيما هنا يكون باقيا على نصبه الذى كان له فى الاصل حين كان اسم لا للثبوت مع كونه منصوب المثل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على القرس فهو بمعنى خصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدراى واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا فى نحو احبه ولا سيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب اى وخصوصا ان ركب فبواب التمرط مدلول خصوصا اى ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل معنى المصدر اللازم اى اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا اى ويختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يقول ما ذكره الاخفش اعنى قوله ان فلانا لكريم لاسما ان آتيته قاعدا اى يختص بزيادة الكرم اختصاصا فى حال قصد ويجوز مجئ الواو قبل لاسما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم محبتها الان بحيثها اكثر وهى اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطف والاول اولى واعذب وقد يقال لاسواء ما مقام لاسيما واعلم ان اصل الا تدخل على الاسم وقد يلحق فى المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدأ كقولك ما للناس الا يبرون وما زيد

صدره الارب يوم لك
منهن صالح ؓ الى
كأثل يقال هذان سيان
اى شيهان والجلجل
موضع وهذا من السبع
الطقات
وا عرب نس

الا يقوم او حال نحو ما جاء في زيد الايضحك او صفة نحو ما جاء في منهم رجل الا يقوم
ويقدم ويجوز ان يكون هذا للعموم ذي الحال وانما شرط التفرغ لتكون الاملاءة
عن العمل على قول او عن التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دحضها
عما يقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالالفاء وشرط صكون الفعل مضارعا
لمشابهته الاسم واما الماضي فيجوز ان يليها في المفرغ باحد قديين وذلك اما اقتضاه
بخدمه ما الناس الاقدميوا وذلك لتقريبه الى الحال المشبه للامم واما تقدم ماض
منفي نحو قولك ما فعلت عليها لاشكر وما ائته الا اتاني وعنده عليه الصلاة والسلام
﴿ ما ليس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء ﴾ وذلك اذا قصد لزوم تعقب
مضعون ما بعد المضعون ماقبلها وانما جاز ان يليها للماضي مع هذا القصد لان هذا
المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان جئت اكرمك وانما قلت في الاغلب
لانه قد لا يكون مضعون الجزاء متعقبا لمضعون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو
ان كان هناك نار كان احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا
فالحمار ناطق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضعون ما بعد المضعون
ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الابداع معنى الشرط والجزاء اعني لزوم
النفي للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والافصاح ما قبل الا
وما بعدها صوم الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتي الا اكرمك
او مضارعين نحو ما زوره الا زورني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني
كونهما ماضيين او مضارعين فيجاز كون الماضي الذي بعد الالهنا مجردا عن قد
والواو مع انه حال كذا ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه مضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد
الاهلي هذا المعنى اما ضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رأيت وجاز ايضا ان ينظر الى
كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا
مع الواو نحو ما زرتي الا اكرمني ولا ازوره الا ويكرمني وانما اطرده الواو مع هذا
الظن لكون هذا الحال غير مقترن بمضونه بمضون مامله كما هو الغالب في الحال نحو
جاءني زيد راكبا وقطعه ايضا منفصل عن العامل بالاجاز ان يستظهر مطردا في ربطه
مثل هذه الحال بما ملها لفظا بحرف الربط اي الواو في نه اطرده فهو ما زور ما لا ويكرمني
وندرقت واصك عينه كالمعنى في باب الحال ويجيء في الماضي مع الواو قد ايضا نحو
ما زرتي الا وقد زارني ولا يجوز الاقتصيار على قد فلا يقال ما زرتي الا اقتصراني لانك ان
نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد عن مل هذا الحال فجزاء لا يجرد عن الغاء اذا
كان مع قد كما يجيء في باب وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط
المذكور وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضونه مضون مامله لانه قد يجيء
بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقرا يابا به غذا اي طازما على الصيد وكذا
معنى الخبر اي ما ليس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء الا طازما على اتاهم
من قبلهم جطلوا العزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل (وقد تدخل الواو ايضا

وما في الحديث من
الاشكال والجواب حقه
سعد الدين في حاشية
الكشاف في تفسير سورة
النساء

على الماضي اذا تقدمها قسم السؤال نحو نشدتك بالله الاضلت وقول عمر رضي الله
 تعالى عنه في كتابه الى ابي موسى ﴿ عزمت عليك لما ضربت كتابك سوطا ﴾ كتبه
 اليه لسلحن كاتبه في كتابه الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من
 قولهم نشدته كذا فنشد اى ذكرته فذكر فنشد المتحدى الى واحد مطاوع
 للاول المتحدى الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقممت عليك به وقتلت بالله لتفعلن
 او يكون نشدت بمعنى طلبت اى نشدت لك الله كقوله تعالى ﴿ ابشركم آلها ﴾
 اى ابغى لكم اى طلبت لك الله من بين جيع ما يقسم به الناس لا قسم به تعالى
 عليك ومعنى الاضلت الاضلك والا لقصص معنى التنى الذى تضمنه القسم لانك اذا
 حلفت غيرك بالله قسم الطلب قد ضيق عليه الامر فى فعل مطلوبك فكانت قلت
 ما اطلب منك الاضلك ففعلت بمعنى المصدر مقعولا به لما اطلب الذى دل عليه نشدتك
 الله وانما جعلته ضلما ماضيا لقصد البالغة فى الطلب حتى كان المخاطب فعل ما يطلبه
 وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تعالى ﴿ وسبق الذين ﴾ ونادى
 اصحاب النار ﴿ وقولهم رحك الله ومعنى عزمت عليك اى اوجبت عليك وهو من
 قسم الملوك (ولما فى الاستثناء لا يعمى الابدالى ظاهرا او مقدر اكارايت ولا يعمى الا فى
 المفرغ نحو قوله تعالى ﴿ وان كل ما لجمع لدينا يحضرون ﴾ قوله (خبر كان واخواتها
 هو السند بعد دخولها مثل كان زيد قائما وامره ٢ على نحو خبر المبتدأ ويتقدم معرفة)
 لما قال هو السند دخل فيه خبر المبتدأ وجب ما كان فى الاصل كذلك ف قوله بعد دخولها
 بخبرها كلها وقد ذكرناه ان يدخل فى حده نحو قائم فى قولك كان زيدا بوجه قائم مع امليس
 بخبر كان (قوله وامره على نحو خبر المبتدأ) اى فيما يجوز له من كونه معرفة وتكررة مفردا
 وجلة ومتقدما على السند اليه ومتأخر عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا
 واسم نكرة نحو كان فى الدار رجلا واشتماله على الضمير اذا كان جلة او مشتقا و ظرفا
 وغير ذلك من الاحكام المذكورة فى باب المبتدأ (وقد ينحصر خبر كان ببعض من الاحكام
 ذكر بعضها ها وبعضها فى الاضال النقصه فمما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه
 ابن درستويه وهوانه لا يجوز ان يقع الماضى خبر كان فلا يقال كان زيد قائم ولعل ذلك
 لدلالة كان على الماضى فيقع الماضى فى خبره لقوا فيبغى ان يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا
 ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم ٢ لعل تلك العلة سواء وجهورهم على انه غير مستحسن
 ولا يحكمون بطلان المع قالوا فان وقع فلا بد فيه من مظهر او مقدره لتبديد القريب
 من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا فى اصبح وامسى واصحى وظل وبت
 وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البوائى والاولى كاذب اليه ابن سبت
 يجوز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا تقدرها فى قوله تعالى ﴿ ولقد كانوا عاهدوا الله ﴾
 وان كان قيصة قدم در ﴿ وفى قول الشاعر ﴾ وكان طوى كسحا على على مستكنة
 ﴿ فلهوا ابداهما ولم تقدم ﴾ ولا فى قوله ﴿ اصبحت خلاء واضى اهلها احتملوا ﴾
 ٤ اخنى عليها الذى اخنى على ليد ﴿ اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى الماضى (ومنع ابن

٢ كامر نعمته

٢ (قوله لعل تلك العلة)

اى لدلالة تكون على الحال
 والاستقبال فقع المضارع
 فى خبره لقوا

٤ (قوله اخنى عليها الذى

اخنى على ليد) اخنى عليه

السدر اى ابقى عليه

واهلكته وبزعم العرب

ان قهان هو الذى يهتبه

عادالى وفدها الى الحرم

ليستقى لها فلما اهلكوا

خير قهان بين بقاء سبع

بقرات من اطلب م عفر

فى جبل وعرف لا يمس القصر

وبقاء سبعة انس كاهلك

نسر خلف بعده آخر

فاختار النور فكان آخر

نسوره يسمى لبدا وهو

منصرف لانه ليس بمدول

كذا فى الصحاح ام طي

جع طي

مالك وهو الحق من مضى خبر صار وليس وماذا وكل ما كان ماضيا من مازال ولازال
ومراد قاتها امام صار فلكنها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حال مستقرة وهي
مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستقر به الحال
الانتقال اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت ممتثللا تكسرت وكذا مازال
واخوانها موضوعه لاستقرار مضمون اخبارها في الماضي الا ان تتبع قرينة وما يصلح
للاستقرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد او الصفة نحو زيد قائم او فني او مضروب
او القتل المضارع نحو زيد يقدم في الحروب ويخو بوجوده اي هذا مادته لانه
وان كان في الاصل ضلادا على احد الازمنة لانه لمضارعه اسم الفاعل لفظا ومعنى
يستعمل غير المقيد لزمان استعماله فلذلك اذا قلت كنت رأيت زيدا لا يدل على الاستمرار
واذا قلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فاميت الثلاثة اي الجامد والصفة والمضارع
لصلاحيتها للاستمرار ان تقع اخبارا لصار ومازال واخوانها بخلاف الماضي فانه
لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة فترفع خبرا لهذه الافعال وامامادام فترفع خبرها
ماضيا لان ما لفيدة للدة نحو ماذر شارق قلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال
كايحيى في قسم الافعال فلها تقول اجلس مادام زيد جالسا وقديحيى بمعنى الماضي
كقوله تعالى ﴿ مدامت حيا ﴾ واماليس فهي للثني مطلقا كاهو مذهب سيويه على ما بين
في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض لزمان اماماجد او صفة
او مضارع لمشايتها اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي وقوع اخبار جميعها
ماضية والاولى ما تقدم لعدم التبع (قوله ويتقدم معرفة) هذا بخلاف خبر البتداء
لانه لم يمتزج تقدمه على البتداء اذا كانا معرفتين ولا قرينة للابتناس امامهنا فلا يلى وان كانا
معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابهما رافع ليس ويكني ظهور اعراب احدهما
نحو كان زيدا وينفي ههنا ايضا اذا اتى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز
التقديم نحو كان الفتي هذا ﴿ قوله ﴾ وقد يحذف عامله في مثل الناس مجزون باعمالهم
ان خيرا فخير ويجوز في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا
انطلقت اي لان كنت (قوله عامله) اي عامل خبر كان واخوانها وما كان ينبغي له هذا
الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان ﴿ واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها
بعدان ولو ان كان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر نحو ﴿ اطلبوا العلم ولو بالصين ﴾
اي ولو كان العلم بالصين وادفع الشر ولو اصعبا اي ولو كان الدفع اصعبا اي قليلا
وقوله ﴿ قديل ذلك ان حقوا كذبا ﴾ فاعتذارك من شئ اذ قيل ﴿ اي ان كان حقا
وتقول لا تخجل ان فارسا وان راجلا ولو فارسا ولو راجلا اي ان كنت ولو كنت
وكذا الخطاب نحو راجل ولو راجلا وان راجلا اي ان كنت ولو كنت (واما في مثل
التركيب الذي في المثل ان يكون بعدان اسم وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد
نحو المراءه مقتول بماثل به ان سيفا قسيه وان خبيرا خفيه فقول تنظيره فان جاز مع
كان المحذوف بعد ان تقديره او معه او نحو ذلك كافي قوله الناس مجزون باعمالهم فانه

ه (قوله نصرف متاثلا
تمثل من حله اي اقبل
وهو اليوم امثل

مادمت فيهم نس

يصح ان يقال ان كان معه اوفى عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على
ضمت معنى اذ مني ان كان معه اوفى يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود
لان مراد التكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قبله سيفاً لانه اعمالا وفي تلك
الاعمال خبره لان في يده اوفى حينئذ وقت القتل سيفاً هذا الذي قلنا ضمت من حيث المعنى
وامان حيث اللفظ فضعف ايضا لان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول
الفضلة حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا او مجرورا بخلاف حذفه مع اسمه
الذي هو كونه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا (فان قلت تقدر الرفع كان التامة) قلت
بضعف قلته استعمالها ولا يحذف الاكثر الاستعمال التخفيف ولكون الشهرة دالة
على المحذوف وان لم يحسن تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كاسير انرا كبا
فرا كب وان را جلا فرا جل اي ان كنت را صكبا فانرا كب ورمجا جرما بمان اوان
لامع مابص قائمها ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ماعدى يحرف جر
نحو المرء مقتول بما قبله ان سيف فسيب اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا
بسيف (وحكى من يونس مررت برجل صالح ان لا صالح ٣ فطالح اي ان لا يكن
المروء صالح فالرور بطالح ومررت برجل ان زيد وان عمرو وذلك قوة الدلالة على
الجار بتقدم ذكره تبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما الاسم
الذي بعد الفاء رفعه او لا نرفعه باضمار مبتدأ بعد الفاء وهو شائع كثير واما نصبه
فاما بتقدير كان بعد الفاء اي فيكون ما قبله سيفاً او بتقدير فعل لا يقي نحو فيخزي خيرا
وحذف المبتدأ اول لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدأ اكثر من حذف كان
وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجيء الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه
مع الفعلية ويحوز ان يقال ان مجيء الفاء في الفعلية انما قبل اذا كان الفعل ظاهرا واما
اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان ضربتني فريدا ضربته فاذا ثبت ان نصب الاول
ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعها
ونصبها متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد (قوله ويجب الحذف) اي يجب
حذف كان بمان معوضا منها ما نحو قوله في اخراشة امانت ذاترجه فان قوي
لم تأكلهم الضيع في اي لان كنت فعذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور
في المفعول له ثم حذف كان وايدل منه ما وجب الحذف لثلاث جمع بين المعوض والمعوض
مه واجاز المبرد ظهور كان على ان مازامة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم
الون الساكنة في الميم وجواب في الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يصل به فجعل
مفصلا فصار امانت وتقول ايضا ما زيد قائما اتت (وقال الكوفيون ان المفتوحة
بمعنى المكسورة الشرطية ويحوزون مجيء ان المفتوحة شرطية قالوا القراءتان
في قوله تعالى ان تفضل في اي قم الهمة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط
وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا يرى قولهم بمان من الصواب لمساعدة
اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله امانت ذاتر اليت ان كنت ذا عدد فلست

٣ قوله فطالح (الطلاح
ضد الصلاح

٤ (قوله الله بكلاء ما بيني
وما قدر) كلاء الله كلاءة
بالكسر اى حفظه

٢ (قوله ومن عضه ما بيني
شكيرها) اوله اذا مات
منهم واحد سرف ابه *
والعضة واحدة العضاة
وهى كل شجر يعظم وله
شوك والشكير ما يثبت
حول الشجر من اصلها

بفرد واما اللفظ قلعيى الفاء فى هذا البيت وفى قوله * اما اقت واما انت مرتحلا
* ٤ قاله يكلأ مائتى وما قدر * مع صلف اما انت بفتح الهمزة على ما اقت بكسر
الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق
معك بالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع
كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا حذفا لازما ولما كان معنى الشرط ههنا
ظاهرا قال سيويه دخل فى ان معنى اذا ما بمعنى انما واذا ما شرطية بلا خلاف ولابد عند
البصريين من تقدير فعل يمل فى الجار والمجرور اعنى فى اما انت ذا قدر الذى هو بمعنى
لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لمبدأ كلهم لان معمول خبر ان لا يتقدم عليها واما
نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فسمي الكلام عليه فى حروف الشرط وايضا ما بعد
الفاء لا يمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كفى قوله تعالى * واما بنعمة
ربك فحدث * واما مقدرة نحو * وربك فكبر * كما يجرى فى حروف الشرط فيقدر
البصريون اما انت ذا قدر تنكبر وتفتخر وينبئ على هذا ان يكون قوله الله يكلأ
جواب اما انت والعامل فى اما انت مرتحلا محذوف اى يكلأ * ك الله لاجل ارتحال
وكله تكلف والاولى ان تقول ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان
حذف شرطها جواز الارتفاع حرف الشرط عن صورته نحو ان سيفا ف سيف وان حقا
وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كافى ان زيد كان منطلقا وان
حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة الى قصها
لان بقائها على وضعها الاصلى مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلى بلا مفسر
هو كالموضع مستكره فاذا غيرت عن حالها الوضعى سهل حذف شرطها على سبيل
الوجوب لانها تصير كأنها ليست فى الظاهر حرف الشرط ولابد اذن من ما يكون
كالقائه لها من مقتضاها اعنى الشرط (ثم لا يتخلو حالها عند ذلك من ان تحذف
منها كان مع اسمها وخبرها او تحذفها وحدها فان كان الاول وجب فى جزائها الفاء
تؤذن بها ان اما فى الاصل حرف شرط لان الفاء علم السببية فبمى بها لتغيير صورة
حرف السببية اعنى ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب اعنى كان مع
اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فتطلق اى اما يكن فى الدنيا شئ * فزيد منطلق اى
ان يكن شئ * موجودا يوجد انطلاقه اى هو منطلق لاحالة فلا بد اذن من اقامة جزء
من اجزاء مقام الشرط لانه لم يقرب منه شئ * كما يجرى فى حروف الشرط وان كان التاني
فاقفاء غير لازمة بل يجوز حذفها والبيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت
ذا قدر فان قومي واما فتح همزة ان الشرطية من دون حذف الشرط كما اثبت الكوفيون
فليس بمشهور (وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا) وقال سيويه لم يجر حذف
الفعل مع اما المكسورة وقال ابو على لان المالى بعدها اشبهت اللام فى تأكيد الفعل
فمنه مجاز فى * اما تخاف * ٢ ومن عضه ما بيني شكيرها * النون كما جازت مع اللام فى
نحو لفضلن كما يجرى فى نون التأكيد لم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكد وقبها

كان الناقصة محذوفة بعد لدن واخواته نحو رأيتك لدن قائما اي لدن كنت قائما قال
 ٣ من لدشولا قال اتلها ٥ اي من لكنت شولا والاتلاء ان تلد الناقصة تحسرت ذات
 تلو ٥ قوله (اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم) يتنقص
 بمنزل اخوه في قولك ان زيدا قائم اخوه ٥ قوله (المنصوب بلا التي لثني الجلس هو المسند
 اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبهاه مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك
 فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به وان كان معرفة او مقصولا بينه وبين لا واجب
 الرفع والتكرير ونحو قضية ولا ابا حسن لها تأول) لم يقل اسم لا التي لثني الجلس كما
 قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجيع ما هو اسم لا المذكورة ليس
 منصوبا بل بعضه مبنى نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التمييز بالقييدات
 المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا لاجتماعها وهي ثلاثة كونه نكرة وكونه مضافا
 او مشبهاه وان يليها فلوا خذل واحد منها لم ينصب كايحيى ولو قصد الى اسم
 لا من حيث كونه اسما لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها
 (قوله يليها ونكرة ومضاف) احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير
 الجورور في اليه (قوله لا غلام رجل لك) مضاف (وقوله لاعشرين درهما لك)
 مضارع له وقد بنا معنى المضارع للمضاف في باب النادى (قوله فان كان مفردا) اي
 فان كان اسم لا مفردا ولم يحز ذكر اسم لا نصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا
 يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا (قوله على
 ما ينصب به) هذا اولى كما مر في باب النادى من قولهم مبنى على الفتح دخل فيه نحو
 لا غلامين لك ولا مسكين لك ويعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه
 الثنى والمجموع والقحة في لا رجل عند الزجاج والسير في امر اية خلافا للبرد والاخفش
 وضميرها وانما وقع الاختلاف بينهم لاجال قول سيويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعده
 فنصبه بغير تنوين ثم قال وانتارك التنوين في معمولها لانها جعلت وماعلمت فيه بترتة
 اسم واحد كخمس عشرة قال البرد قوله تنصبه بغير تنوين انها نصبته اولا لكن بنى
 بعد ذلك حذف منه التنوين لبناء كما حذف في خمسة عشر لبناء اتفاقا (وقال الزجاج
 بل مراداه معرب لكنه مع كونه معربا مر كـ مع عاملة لا يفصل عنه كما لا يفصل عشر
 من خمسة تحذف التنوين مع كونه معربا لتأنيده بتركيبه مع عاملة (قال ابو سعيد انما كـ
 مع عاملة لاجل اعادة البترتة للاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار
 لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لامع النكرة كما ان من مر كـ معها
 تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتناقل الكلمة بالتركيب مع كونها مربة
 (والاولى ما ذهب اليه البرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم
 المثنون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والتي ليس بالتدوير
 بين المضاف والمضاف اليه والمجرور والمجرور ولا يحذف التنوين من الساتى في الموضعين
 (وقال سيويه انما حذف التنوين من التي لان لا تعجز الا في النكرة ولا معمولها
 في موضع ابتداء فاما خولف به اعراضا خولف بلفظه يعنى ان اختصاصها

٣ (قوله من لدشولا قال
 اتلها) الشول النوق التي
 جف عنها واتي عليها وارتفع
 ضرعها من تاجها سبعة
 اشهر او ثمانية الواحدة شاة
 واللول ولد الناقدة الذي تلوها

بالشكر وكونها مع ما يدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببناءه اوسيب
 حذف توين معمولها عند من قال بأعراجه لانها بمجموع الشيتين خالفت سائر العوامل
 كان واخوانها فتولف بمعمولها سائر الممولات وهذا مضعف اعني بناء الممول
 او حذف التوين منه لخالفه العامل اخواته (والحق ان نقول انه مبني لتضمنه لمن الاستغرافية
 وذلك لان قولك لارجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لارجل في الدار
 ولا امرأة فانه وان كان النكرة في سياق النفي تنفيد الموم لكن لانصبا هو الظاهر
 كان ملجأه من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما في رجل اذ يجوز ان يقال لارجل
 في الدار بل رجلان وما جاني رجلان بل رجلان لزوم التناقض فلما ارادوا التخصيص على
 الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها وانما ثبت على ما تنصب به ليكون البناء على
 حركة استحقاق النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبين المضاف ولا المضارع له لان الاضافة
 ترجح جانب الاسم فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون
 مضاف مبني الا نادرا نحو خمسة عشر ك ونحوه ومن قال النفي معرب حذف توينه
 دلالة على كونه مركبا مع لاقال لم يركب المضاف والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين
 وامامه لارجل ظريف فسمي حكمه ونحوه لاسلين ولا مسلمين مبني وخلافا للبرد فان
 قال به لان التون كالتون الذي هو دليل الاعراب فنقوض بنحو يازيدان ويازيدون
 وهما مبنيان مع وجود التون اذ لو كانا معربين لقل يازيدان ويازيدون والتون ليس
 كالتون في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان التني والمجموع
 في حكم المطوف والمطوف عليه مضارع للمضاف فيجب التنبه ورد بان المطوف
 عليه في باب الالبني نحو لارجل وامرأة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون
 التابع والتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النداء في نحو ثلاثة وثلاثين ولا شك ان التني
 والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقص بيازيدان ويازيدون (وقيل انما قال ذلك
 لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزاء الثاني ويجمع) والجواب انه لم يرق دليل قاطع
 على ان لا مركب مع التني كالجمعي بانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بانه وان
 سلمنا فنحن نقول حضر موتان وحضر موتون في التني بحضر موت كالجمعي في باب
 التني وامامه سلامة المؤنث فمضمم يثنى على الكسر مع التوين قياسا لاسما فانظرا
 الى ان التوين للمفالة لا للتمكن بدليل قوله تعالى ﴿من عرفات﴾ وهو منقوض بنحو
 يا مسلمات مجردا عن التوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلاثونه بلاثون لانها وان لم تكن
 للتمكن فهي مشبهة لتبوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله يثنى
 على ما تنصب به والمآزني يقتضيه بلاثون نحو قوله ﴿اودى الشباب الذي يجد عواقبه
 في قبة تلذ ولا لذات للشيب﴾ حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المبني ببدلا التبرئة كما
 كان معر يابا الحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قبله طردا لباب على نسق واحد
 واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة منع من بناء التني بمدها نحو قولك كست بلا

طريف لمع

مال وفضبت من لاشئ وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلام مال وايضا فان عمل
 لانما كان لمشاهاتهما ان كما يحى وتوسطها بطل الشبه لان ان لا بد لها من التصديق واقع فطرا
 الى لفظ لاقتيل كنت بلاما وذلك كما بينى مع لاء الزائدة فطرا الى لفظها كما فندد الاخفش
 * لو لم يكن فظان لا ذنوبها * الى لامت ذووا حسا بها عرا * فلا زائدة وقد اجترت
 فبنى الاسم لها فظنك يجوز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى
 ﴿ لا تزيب عليك اليوم ﴾ عند سيويوه وجهور الصلة الظرف بعد المتي لا يتعلق بالمتى
 والا كان مضارعا للمضاف فانصب كافي لا خيرا من زيد بل الطرف متعلق بمحذوف وهو
 خبر المبتدأ كافي قولاك عليك تزيب اليوم معمول عليك ويجوز العكس وكذا قوله تعالى
 ﴿ لا عاصم اليوم من امر الله ﴾ اليوم خبر المبتدأ وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم على
 حذف المضاف ٣ وقوله من امر الله خبر المبتدأ محذوف الى الصيغة المنفية من امر الله وهذه
 الجملة التينية لا محل لها كالمضاف في مقابلة ان التقدير هو انما لم يكن الجملة المبتدأ محل
 لانها مستأنفة لفظا وقوله من امر الله متعلق بادل عليه لا عاصم اى لا يصعب من امر الله فلا تظن
 ان مثل هذا الجار والجرور متعلق بالمتى وان اوهمت ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف
 وكل مصدر يندى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خيرا عن ذلك المصدر مبتدأ
 كان او متعكفا كما تقول الانكامل عليك واليك المصرونك الخوف وبك الاستانة وما عليك
 المعول وليس بك الاتجاه ومنه ﴿ لا تزيب عليك ﴾ وذلك لان الخبر المقدر ههنا اخى
 ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدأ تضمنه ضمير ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك
 ما ز على ان بك خبر عن ما رقلنا قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لامصليا
 في الجامع اذا ثبت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع اى ليس في الوجود من يصلى
 في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلى في غيره واذا قلت لامصلى
 في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصلى سواء صلى في الجامع او في غيره هذا (وحكى ابو حنبل
 عن القناديين انهم يجوزون كون الطرف والجار في نحو لا امر بالمعروف ولا عاصم
 اليوم من امر الله من صلة المتي المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى (وذهب
 ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انزع تنوينه تشبيها بالمضاف (قوله
 وان كان معرفة او مقصولا بينهما وبين لا واجب الرفع والتكرير * اعلم ان لاء التبرئة انما
 تعمل لمشاهاتهما لان ووجه المناسبة ان لاء التبرئة في الايات اذ معناها التحقيق لا غير
 ولا التبرئة للتبرئة في التي لانها لتي الجنس فلما توغلتا في الطرفين اخى في التني والاثبات
 تشابهتا فعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف لوجهين احدهما
 ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشاهاتهما الفعل لا بلاصة هي مشبه بالمشبهة والثاني
 ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئة تافيا وتافضا لا مشبهة ولا مقاربة فلي هذا تقول
 انما لا تعمل في المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لتي الجنس لا يمكن حصوله فيها

٢ قوله (لا تزيب عليك
 اليوم تربت عليه فحبت
 عليه فعله

٣ كذا في بعض النسخ الى
 قوله لفظا

مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى يتنى الجنس بانتمائها وكذا لم تعمل
في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا تقدر على العمل في البعيد عنها وكالم يحز
العمل في المفصول لم يحز بناؤه ايضا لان الموجب لبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها
لاه البرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن (ومن قال ان القنحة امر اية قال انما حذف التنوين
بعد التركيب دلالة على التركيب وقد اتنى التركيب بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانها لما
مرجا تعدى البناء من لالى التنى بسبب التركيب فاذا اتنى التركيب اتنى تعدى البناء اليه ثم
تقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلحقها مع كون التنى نكرة غير مفصولة ويجب
في المواضع الثلاثة اى التى التيت فيها لا اما جوابا كفى المعرفة والمفصول واما جوازا كفى
النكرة المتصلة تكريرا ولا يجب ذلك اذا عملتها او بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة
على كونها لتنى الجنس وعملها ان اوبنا اسمها كاف في هذا الفرض اذ لا يكون ان الاع لاه
البرئة فاما اذا التيت فانه جعل تكريرها منها على كونها لتنى الجنس في التكرات لان تنى
الجنس هو تكرير التنى في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير جريان لما فاتها من تنى الجنس الذى
لا يمكن ان يحصل في المعرفة (واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكرير لافى المواضع
الثلاثة امام المعرفة فصولا زيدا فى الدار وقولهم لا تولك ان تفعل كذا وامام المفصول فصولا
لافها رجل قال * بكت جزا واسترجعت ثم اذنت * ركا بها ان لاليا رجوعها *
وامام النكر المتصل فصولا رجل فى الدار قال * وانت امره منا خلقت لغيرنا * حياتك
لاقع وموتك طابع * ومثله قولهم لا سواء وقوله * فانا ابن قيس لابرار * وقوله
تركتنى حين لامال اعيش به * ٦ * وحين جن زمان الناس اولكبا * واجب بان قولهم
لا تولك ان تفعل كذا معنى لا ينبغي لك ان تفعله ففى المعنى هى الداخلة على المضارع وتلك
لا يزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفصول اى ليس متناولك
وما خوزك هذا الفعل اى لا ينبغي ان تأخذه وتتناوله وبشذوذ قوله ان لاليا رجوعها
ولا نفع ولا ابرار ولا مستصرخ ولا مال وقولهم لا سواء ٢ ويكون لافى لا سواء هو ضامن المبتدأ
المحذوف اذ لا يقال لهما لا سواء على ما ذهب اليه سيويه واما وجوب حذف المبتدأ فلنكرة
الاستعمال ويان لابرار ولا مستصرخ ولا مال بمعنى ليس فهو تحكم وقيل ان لافى لا نفع
وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا فى المرفوعات انه لم يثبت اعمال لافل ليس والاولى حل ذلك
على الضرورة والشذوذ فلى هذا نقول يجب فى الاختيار تكرير الالهة الداخلة
على غير لفظ الفعل الا فى موضعين احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا
دخلت على منصوب ففعل مقدر نحو لامر حيا اى لا لقيت مرجا اولار حيا موضعك
مرحبا ولا اهلا اى لا تيت اهلا ولا سهلا اى لا ولتت سهلا ولا نفع اى لا نمت عينك
نعمة وكذا لامر ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى الدماء نحو لا سلام عليك
ولا بك السوء لان الدماء بالفعل اولى واكثر لانه فى الاصل امر اوفى فكانه قيل لاسلمت
سلاما كذا كراهه فى باب المبتدأ ولا اصابتك السوء او اذا دخلت على نولك نحو لا تولك

٦ (قوله وحين جن زمان
الناس اولكبا) الكلب شبه
جنون يأخذ الكلب فاذا
عقر انسانا كلب ٢ كذا
فى بعض النسخ الى قوله
تحكم

سواء في الموضوعين ان يستعمل
لا مكان غير وبعناه اعني غير
الذي لا يقصد به اثبات
موصوف له بل يقصد به
سلب ما يصيب اليه كقول
كنت بغير مال اذا قصدت
سلب المال ولم يقصد اثبات
موصوف لغير اذ ليس
مرادك انك كنت مع شيء
هو غير المال المال فقول
خضبت من لاشي ومانت
الا كلاشي واثك ولا شيئا
سواء فلا استعمال لاستعمال
غير وبعناه بشرتها العوامل
التي لم ياتر هاقبل ذلك اذ لم
يجز في لارجل في الدار ان
يدخل عليه ان او غيرها
ولكونها بعناه تقول انت
غير قائم ولا قاعداً (نصفه
طوله
٤ قوله اي هلاك الشيب في
وقت وقت الشيب) والظاهر
ان يكس ويقال العني قد
ثبت في وقت واقع في اثناء
وقت الشيب فاضاف الوقت
الاول الى الثاني لاشتمال
الثاني عليه
٥ قوله قلوصي حين لاجين
حين او تحن) القلوص من
الوق الشابة وهي بمنزلة
الجارية من النساء

ان تفعل كذا اي لا ينبغي كالمروا علم تكرر لاق هذه المواضع انها اذا دخلت على الفعل
لم يجب تكررها الا اذا كان الفعل مضاعفاً فمضاعف نحو قوله تعالى ﴿فلا صدق ولا حلف﴾
على مايجي في قسم الحروف واثانها ٣ ان يكون لاجيني غير مع احد ثلاثة شروط واحد هان
تدخل على لفظ شيء سواء انجر بالاضافة نحو هو ان لاشي او بحرف الجراي حرف كان نحو
كنت بلاشي وخصبت من لاشي واما انت الا كلاشي وخلق من لاشي او انتصب نحو انت
ولا شيئا سواء او ارتفع نحو انت لاشي واثانها ان يجر ما بعد لاياء الجراي فله نحو كنت بلا مال
ولا يجر اذا لم يكن لفظ شيء الاها من بين حروف الجر ولم يثبت انجراره بالاضافة واما قول
جرير * مابل جهلته بعد الحلم والدين * وقد صلاك مشيب حين لاجين * فالاول ان لازمة كما
في قوله * في ثرا حور سرى ويا مشر * ٤ اي هلاك الشيب في وقت وقت الشيب اي لم يشب
قبل او اعني في وقت يكون في اثناء وقت الشيب والاول اي الوقت الاول من الثلثين الى
ما فوقها مثلاً فاضاف الاول الى الثاني لاشتماله عليه (وقال ابو علي لا غير زيادة على تأويل
وقت لوقت الهو كقولك الثلثين واما قول الشاعر * محنت * قلوصي حين لاجين * حين
الاول مضاف الى الجملة اي حين لاجين حين حاصل واثانها ان يطف ما بعد لاي الجرو ويزيد
كقوله تعالى ﴿غير المقضوب عليهم ولا الضالين﴾ وقولك زيد غير فارس ولا شجاع
وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو قالوا لانهم
راعوا صورة لا غير مجسولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعرفة باللام فان
التعريف فيه غير مقصود قصده هو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جملها
بمعنى غير نحو لارجل ولاخلام رجل بخلاف العلم واما المعرفة باللام مع لاء التبرئة فلا بد منه
من تكريرها في نحو لارجل في الدار والاراء استضعف هذا التعريف بعد خروج لاي الى
معنى غير وضعفها ايضا بهذا الخروج فجوز عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع
والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا وان كان لاجيني غير مجردا عن هذه الشروط يلزم
تكرارها ايضا نحو قوله تعالى ﴿الذي ثلاث شعب لا ظليل ولا يمين من الهب﴾ وقولك
زيد لارا كبل ولاماش وحادي زيد لارا كبا ولاماشيا واما قول العوام نحو لارا كبا واللا
انسان اعم من الاحيان غير مستند الى جفت جواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثر
استعمال لاعم شيء وهو مع الشرط الثاني معلل بعدلا من اصلها اعني كونها تبرزت وذلك بتعذر
تقدير من الاستغراقية بعد لاتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جازحت
بلازيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها كالذكررة لاق غير
بعناها ومعنى يكون لاجيني غير كونها في الاسم الذي بعدها كثيرة فلا يكون لها مصدر الكلام
وبكونها للتبرئة انها في مضمون الجملة فيلزمها التصدر واعلم انه قد يؤخذ العلم المشتهر
بعض الخلال بكرة فينصب لاء التبرئة ويتبع مد لاء التعريف ان كان فيه نحو لاجين
في الحسن البصري وكذا الاصعق في اصعق او ما اصيف اليه نحو لاء امره قيس ولا

ابن زيرو لا يجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى بقدر تكبرهما قال * لاهتم الالهة للخطي * وقال * ارى الحاجات عنداني * حبيب * نكدن ولامية في البلاد * ولتاويله بالنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يعرف بالاضافة لتوغل في الابهام والتماثل في صورة النكرة بزع اللام وان كان المعنى في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يعرف بالاضافة الى اى معرف كان له غاية اللفظ واصلاحه (ومن ثم قال الاخفش على هذا التأويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العمل لاشتهاره بتلك الخلقة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية والا باحسن لها لا يفصل لها اذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ افضاكم على ﴾ فصار اسم مرضى الله تعالى عنه كالجنس المتبدل للمعنى الفصل والقطع كلفظ القيسل وعلى هذا يمكن وصفه بالنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اى لكل جبار فهار فيصرف فرعون وموسى لتكبرهما بالمعنى المذكور (وجوز القراء اجراء المعرفة بجرى النكرة باحد التأويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا يابها هنا ولا هذا وهو بعيد غير مجموع مقوله (وفي مثل لاحول ولا قوة الا بالله خسة اوجه قصهما ونصب الباني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وقبح الثاني) معنى اذا كررت لامع ان مقبب كل * منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع خسة اوجه (الاول قصهما ووجه ان يجعل لافى الموضعين لتبرئة قبيني اسمهما كالمواثرت كل منهما عن صاحبها ويجوز على مذهب سيويه ان تقدر بعدهما خبرا لهما معا اى لاحول ولا قوة لثاني ما يوجد ان للان مذهبان لا المفتوح اسمها لا تعمل على ان في الخبر فمما في موضع الرفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدا لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمر و ضاريان ويجوز ايضا عنده ان تقدر لكل واحد منهما خبرا اى لاحول موجود لنا ولا قوة موجودة لافى يكون الكلام جملتين (واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها ماملة في الخبر على ان كعملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا مملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعمل في اسم واحد عملا واحدا كافي ان زيد او ان عمرا قائمان كانهما شي * واحد وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في ممول واحد قاسا على امتناع حصول ارم من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان تقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله (والثاني قبح الاول ونصب الثاني على ان تكون لا الثانية زائدة لنا كيد نقي الاول كافي قولك ما جاني زيد ولا عمرو فكأنك قلت لاحول وقوة كقوله * فلا ب وابنا مثل مروان وابنه * ٢ * على ما يجئ فلا يجوز عند سيويه ان تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لاحول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع للان الدامة لاسمها ماملة عنده

• قوله (خيب) خيب اسم رجل وهو خيب ابن عبد الله بن الزبير وكان عبد الله يكنى بابي خيب

٢ وتامم اذاهو بالمجدار دى وتأزراقا * لانسباليوم ولاخلة اتسع الخرق على الرامق قال * لم يرك الصغار بيته لام الى ان كان ذاك لابل قال تعالى لا ترض ولا بكر وقال الشاعر * وما هبرك حتى قلت سلته لا تاقلى في هذا ولاجل

في الخبر وقا لغيره فترفع الخبر باملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حاله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم ان لا واحد لهما ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا (والثالث فتح الاول ورفض الثاني على ان لازمة كافي الوجه الثاني الا ان العطف هنا على المحل كما يحتمل في الالباب وابن فند سيبويه يجوز ان تقدر لهما معا خبرا واحدا اي لاحول وقوة موجودان لكونه خبرا مبتدأ وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر مفرد ثلاثا يمتنع الابتداء ولفظ لا في رفع الخبر ويجوز ان يجعل لا خبر زائدة يلحق في الجنس لكن تلخيصها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز القائها مع كون اسمها فكرة غير مفصولة لضعف لا في العمل وقد حصل لها شرط الالتقاء كما تقدم وهو تكرير لان التكرير حاصل سواء الفيت الاولى والثانية معا كافي لاحول ولا قوة او الفيت الاولى دون الثانية كافي لاحول ولا قوة على ما يحتمل بيد او الفيت الثانية دون الاولى كافي مستثنا وهي لاحول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لاء التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا تقول ان لا الثانية هنا تعمل على ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم على لاء ليس بل لم يروا الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف نحو لبراح ولا مستصرخ فقلنا انها ماملة على ليس والحق انها لاء التبرئة ملغاة لم تكرر للضرورة (والرابع رفضها على ما ذكرنا انه لا يجوز لاء التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة كافي الوجه الثاني واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى (ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذ لا محال هنا الا الابتداء فقط فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جلتان او تقدر لهما معا خبرا واحدا والكلام جملة (والخامس رفض الاول وقمع الثاني على ان لا الاولى لتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالتقاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لان يتوافق الاسمان بعدهما في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا (فاذا قرر هذا فلا حاجة بنا الى ما ذكر المصنف من قوله ورفض الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فاما لا نصف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير ونطاق في الاسمين امر ايا ليس بمرط ولا في الجمع كتبرئة الفيت فلم يبق فيها الصوصية على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كافي في المسألة على المذهبين قوله (واذا دخلت الهزة لم تغير العمل ومساها الاستفهام والعرض واعني) قال ابن تيمسلى لا صرف احدا يقول تطلق الف الاستفهام اداة التي يكون الانصب مجرد الاستفهام بل لابد ان تكون اما لانكار او لتوبيخ او لتعني او لغيره وهذا الذي قلناه محتمل لاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام او لغيره تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فن ذلك قول حسان بن ع الاطمان ولا فرسان عادية به التجشؤكم وسط التناير به وفي مثل الاقاص بالعير يضرب بلن دل بعد عزة بمعنى الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثل ظاهر ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحال قبل الهزة بل ذكره السيرا في تبعه

٤ قوله (الاطمان ولا فرسان عادية) من العدو والاستفهام لتقرير اى لاطمان لكم ولا فرسان لانكم تتعمون بالافراط في الاكل الى ان يحصل لكم الجشاء فاعين حول التناير وروى الباسين ه قوله (وفي المثل الاقاص بالعير) قال في الصحاح قص الفرس وغيره يتمص قصا وقاصا اى امت وهو ان يرفع يديه ويترخها معا ويعين برجله وفي المثل ما بالعير من قصص وهو الحمار يضرب بلن ذل بعد عزة

الجزولى والمصنف ورد ذلك الاذلى وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الاتصال كان ولو حروف التخصيص فيجب ان تصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان الابعى التنى كقوله * الاسيل الى خرفا شربها * الاسيل الى نصربن جاج * فلما زنى والبرد فلا حكمها حكم الجردة فيصور عندهما العطف والوصف على الموضوع نحو الامال كثيرا ثقته والاماء وخبر شربها وخبرها عندهما اما ظاهره ومقدر كلقى الجردة (واختار المصنف والجزولى مذهبهما) وقال سيويه لا يجوز حمل التابع على الموضوع ولا خبر لها اذا التنى فيها من الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول فعنى الاغلام اتمنى غلاما فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اى هبلى غلاما واما ما يلى لاي اسمه فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان عليه قبل الهزبة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد النكر واما قوله * الارجلا جزاء الله خيرا * ٧ يدل على محصلة ثبت * ٨ واليت مضين فقال يونس نومه ضرورة وقال الخليل الاحرف تخصيصا كمالا وسذكر في قسم الحروف والفعل محذوف اى هلاترونى رجلا وبروى الالفاء فى الاالى التنى نحو الارجل جزاء الله خيرا وروى الارجل بالجر اى الامن رجل * قوله (ونعت المبني الاول مفردا يلىه مبنى ومعرّب رفعا ونصبا نحو لارجل طريف وظريفا وظريفوا الا لافرا باب العطف على اللفظ وعلى الفعل جأ مثل لاسبونا) قوله نعمت مبتدا والاول صفته ومبنى خبره وقوله مفردا يلىه حالان من الضمير فى مبنى والعامل مبنى اى بنى النعت اذاولى مبنى لا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لالالى هى سبب البناء اذها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلاثة اشياء فيه احدها كونه فى المعنى هو المبني الذى وليها اضى اسم لا وفى اللفظ متصلا به والثانى كون النفى فى المعنى داخل فيه لان النفى فى قولك ٩ لارجل طريف هو الظرافة لا الرجل فكان لا دخلت عليه فكأنك قلت لا طريف فلذا لم يبين صفة المنادى فى نحو يا زيد الطريف لان النداء متعلق بلوصوف والثالث قربه من لالالى هى سبب البناء اذا الفاصل بينهما ليس الا واحدا هو هو فلبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبني بلا نعت للمعرّب احترازا عن نحو لا غلام رجل طريفا وان يكون النعت الاول لالانى وما بعده فلا يبنى كرم فى نحو لارجل طريف كرم وان يلى النعت المبني فلا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف فى نحو لا غلام فيها طريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى فى نحو لارجل حسن الوجه وانما لم يبين نعت المعرب لانتفاء الوجه الاول والثالث وما بعده ٣ لانتفاء الاول والثالث ولا تفتاها لم يبين النعت المقصود من المبني بغير النعت ايضا وانما لم يبين النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا لا اسمين لها فكيف يبنيان بجرهما مجرى اسمها ولا نقول فى هذا النعت المبني انه مركب مع النعت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن فى دفع الاعتراض الوارد فى جعل ثلاث كلمات كلمة واحدة الى

٧ قوله (يدل على محصلة
المصلة المرأة التى تحصل
تراب المعدن ثبت اى ثبت
تصل كذا والمضمن من
البيت ما لا يسمى معناه الا بالذى
يليه
٨ تمامه * رجل لى وتقم
يبنى واصليها الا تارة اذ
رضيت * قوله رجل اى
نمرح قوله تقم اى تكنس
والا تارة قال فى الشواهد
الخارج والرشوة
٩ قوله (لارجل طريف)
الظرافة الكياسة

٣ قوله (من الثلاثة
المذكورة) يبنى فى قوله
لاجتماع ثلاثة اشياء
٣ قوله (لانتفاء الاول)
باختبار عدم الاتصال لفظا
لا باختبار كونه فى المعنى هو
المبنى

تكاليف مستحقة (وقال ابن برهان وألسرا في تفصيا من هذا ليست لافي هذا الموضع
خاصة مركبة مع التني بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعمل في محلهما
كما تعمل في خمسة عشر اذا قلت لاجسة عشر ولنا مندوحة على ما ذكرنا من ارتكاب تركب
لامع التني في هذا الموضع وفي غير موضع تركب التني ههنا مع نفسه (قوله ومعرّب رفا ونصبا)
سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها (وقال يحيى بن معط صفة النبي
المضافة منصوبة لا غير نحو لاهد كريم الحسب وله قاسها على صفة المنادى النبي المضموم
مضافة ولفارق ان يفرق بان يا لوباشرت المضاف لم يكن فيد الا النصب فلزمه النصب لما وقع
صفة ما باشترته ويحوز في المضاف الذي باشترته لا رفعه وذلك اذا كرر نحو لاهلام رجل
في الدار ولا غلام امرأة فليزمه النصب لما وقع صفة ما باشترته وايضا الضم في المنادى
بناي فكان حل وصفه المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي
هو حركته الاعرابية واجبا بخلاف التني بلان الفتح فيه بناي على قول واعرابي ضعيف
على آخر والرفع اعرابي فكان حل وصفه المضاف الذي لا يمنع رفعه لو وقع منفايا على
الرفع الذي هو حركته الاعرابية جائزا (وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب
يكونه مضافا او مضارعا له لم يميز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالوصوف والى هذا
ذهب المصنف كما مر في خبر لاهل الثرثرة (ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبنى لافي
نحو لاهلام ظريف دليل على ان لا غير ماملة لافي محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر
المقدر مرفوع بكونه خبرا مبتدأ اذا وقعت النصب في المبتدأ وهي مغيرة معنى الكلام
لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يميز رفع وصف اسمها كالم يميز رفع واصاف اسماء تلك
لا تنفاه معنى الابتداء معها كلها (ولقاتل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوهما لضعف
عمل لا الاترى انه يطل بالفصل ويدخلها على المعرفة ويحوز الاتهام مع التكرير ومن دونه
ايضا على رأى المبرد في مامل ضعيف تعمل لمشايبته المشبهة اعني ان مشابها ضعيفة فلا
جرم يحوز اعتبار اسمها الاصل اعني الرفع فلي هذا يحوز لاهلام ولا غلام رجلا
ظريف حسن الوجه فيرفع وصف التني مضافا كان التني او مفردا ومضافا كان الوصف
او مفردا هذا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع جلا على المحل
بل كان هو القياس لان التوابع تتبع متبوعاتها في الاعراب لافي الحركة البنائية نحو جاني
هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب جلا على الحركة البنائية لمشايبتهم للاعرابية
بمروضها مع عروض لا وزوالها بزوالها فكانها ماملة محدثة لها كما مر في نحو يازيد
الظريف ويحوز ان نقول ان النصب في الصفة جلا على محل اسمها المنصوب لانها
تعمل عمل ان فعل اسمها النبي رفع ونصب (قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز)
لما قلنا في الصفة سواء هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعها واجب نحو
لاهلامك والعباس وكذا في سائر توابع التني النبي (ومن قال رب شاة وسختها لم يمنع
نحو لاهلام واخاه لان مل هذا المضاف نكرة كما يحكى في باب المعرفة ولا يحوز البناء في

المطوف كإجاز في الوصف لا تنفاه ^{مصحح} البناء هو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة فلا يجوز
 لآبواب كقالت في البناء يازيد وعرو وذلك لضعف لآعن التأثير الاقيا يليه او كان في حكم
 ما يليه اي التعت المذكور على انه قد نقل نحو لآ رجل وامرأة بالفتح في المطوف وقياس قول من
 جعل العامل في خبر البني نفس لآ لا المبتدأ ان لا يجوز رفع المطوف جلا على المحل الابدان لمغير
 كافي في (وقال الاندلسي الذي يقي من التوابع بعد الوصف والعطف من البديل وحطف البيان
 والتوكيد اللفظي فلانص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لآ حكمها مع المنادي المضموم
 في البديل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لآ رجل صاحب لآ (وقال ابن مالك البديل ان كان
 نكرة كان مفردا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها) (وقول الاندلسي اقرب اذا لم يفصل
 البديل المفرد المتكرر عن المني المبني لانه لا يقتصر عن التعت الذي يبنى جوازا اذا جمع الشرط
 بل يبنى عليه من حيث كونه * هو المقصود بالنسبة (ولعل ابن مالك فرق بين البديل والوصف
 بان الوصف ٦ يتركب كالوصف في تركيب لآ مع الوصف كتركيبها مع الوصف واما البديل
 فيفصل البديل منه في حكم الساقط فلا يقي البديل مركبا مع البديل منه لكونه في حكم الساقط
 ولآع لآ لانها داخلة على البديل في التقدير والتركيب امر لفظي لا تقديري اقول قد تقدم انه
 لم يقي دليل على التركيب بين لآ واسمها لآين الوصف والوصف واما عطف البيان فهو البديل
 كايحي في باب و تذكر في باب البديل انه يجوز اعتبار البديل تارة مستقلا واخرى غير مستقل
 في باب لآ التبرئة وباب البناء كقول لآ منه احدولا كزيد رجل ولا كمر واحد (قال امره
 القيس * وبلغها في الهواء الجوطالبة * ولا كهذا الذي في الارض مطلوب * وهذا يدل على انه
 يجوز رفع صفة المضاف جلا على المحل اذا فرق بين عطف البيان والوصف واذا جلت
 على اللفظ قلت لآ منه احدولا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل انتصاب مثل هذا على التميز كافي
 قولك لآ منه رجلا ومؤلوه سلا (واما قول جرير لآ كالعشيرة اراومزورا * قبل انتصاب
 زابرا بتقدير الفعل اي لآرى كشية اليوم اي كراير عشية اليوم زابرا كما تقول مارأيت
 كايوم رجلا وذلك ان العشية ليست بالزابر حتى يكون عطف بيان لها (واقول مع تقدير
 كراير عشية اليوم زابرا صار الآخر هو الاصل الاول كافي قولك لآ كالعشية عشية وعشية
 فيجوز ان يكون زابرا تابعا على اللفظ ٧ واما التأكيد فلا يجوز تأكيد المني المبني تأكيدا
 معنويا لان المكر لا يؤكد ذلك التأكيد كايحي في باب التأكيد ان كان لفظيا فالاولى كما ذكرناه
 في المنادي كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التوئين وجاز الرفع والانتصاب كما ذكرنا هناك
 وان كررت معني لا يفصل بين الاسم وذلك المتكرر وم وصف الثاني لآ ما بارد فان
 شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت امرته رفضا ونصبها وذلك لانك لما
 وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى ﴿ انا انزلناه
 قرأنا عربيا * فالاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب
 في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب * قوله

• هو الثاني بلا وهو المقصود
 فيصيب بآؤه كذا في بعض
 النسخ غير المعتمدة
 ٦ يتركب مع الموصوف
 واما البديل نمضه

٧ هذا كله على مذهب
 النحاة وقد يحيى في باب
 التوابع ان عطف البيان
 هو البديل فكهما من سنكهما
 نمضه

(ومن لا باله ولا غلاي له جازئ لشبهه بالمضاف لشاركت له في اصل معناه ومن ثم لم يجر
 لا باهيا وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيويه) يعني ان الكثير ان يقال لا باله ولا غلاي
 له فيكونان مبينين على ما ذكرنا وجه ايضا على قوله لكن لا الى حد الشذوذ في المعنى وجمع المذكر
 السالم وفي الابواب الاخر من بين الاسماء الستة اذا وليها الام الجران تعطى حكم الاضافة بحذف
 نوني المعنى والمجموع واثبات الالف في الابواب الاخر فيقال لا غلاي لك ولا مسلمي لك ولا باله ولا غلاي
 له فتكون معرفة اضافة واجاز سيويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعني يكون مضافا واللام
 زائدة فيكون معربا * ثم اعلم ان مذهب التحليل وسيويه وجهور النحاة ان هذا المذكور
 مضاف حقيقة باعتبار المعنى (فقبل لهم اللام لظهور بين المضاف والمضاف اليه بل قد
 اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تأكيدي لثبوت المقدرة كتم الثاني في تأييد تيم
 عدى على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر فيكون الفصل بين المضاف
 والمضاف اليه كالفصل (فقبل لهم ما الذي جعلهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف
 والمضاف اليه باللام المقصدة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام (اجابوا بانهم قصدوا
 نصب هذا المضاف المعروف باللام غير تكررها تخفيفا وحق المعارف الغنية بالالرفع
 مع تكرير لاقتضوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف
 فلا يستكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون
 هذه المعاملة المعنى المضاف الى السكرة فلا يقولون لا باله ولا غلاي لك هذا ولا غلاي لشخص
 فتمت كذا والدليل على انه مضاف قوله - وقدمات شماخ ٤ ومات مزرد * واي كرم
 لا باله لا يخلد * فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا باله ولا يخلد وقباج
 الفصل باللام المقصدة بين المضافين لانهما في الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله * يا بوس
 للجبل ضرار الاقوام * قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان
 معرفة فوجب رفعه وتكرير لا والجواب لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة انكرتوا الغرض
 من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا
 لا باله ولا باله لك سواء في المعنى اضافة ولا باله لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون
 لا باله اذا عرفت لا توافق السكرة معنى (والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملة اعني لا باله
 ولا باله لك سواء لم يتفقوا ان باله وابال بك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملة
 واحدا مع ان المسد اليه في احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة فليست اي خبر لا في لا باله
 محذوف اي لا باله موجودا ما في لا باله فهو لك اي لا باله موجودا فالحال الاولى
 بمعنى لا كان موجودا والثانية بمعنى لا كان لا باله لا خلاف في اتحاد حقوى الجملة
 مع كون السند اليه في احدهما معرفة والاخرى نكرة (ثم قال المصنف ان الوجه
 في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا لفساد ان ذكر لكن شبهه بالمضاف فاعطى
 حكم المضاف من اثبات الالف في ابوابها وحذف التون في غلاي ومسلمي ولا يريد
 بمشابهته للمضاف انه مضارع المضاف بالتفسير الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك

٤ قوله وقدمات شماخ
 ومات مزرد) من رد اخو
 شماخ الشاعر ابن ابى شداد

لوجب ثبوته كما في لاحسن وجهه ولا حفاظا ككتاب الله وايضا فان ابالك وابالك عنده شيء واحد من حيث المعنى ولك في ابالك اما خبر لا وصفة لاسمها واسم لا لا يصير بالصفة ولا بالتبعية مضارعا للمضاف بذليل انك تقول لارجل في الدار ولا غلام غرضيا ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لارجل في الدار ولا غلاما غرضيا (قوله لمشاركته) اى لمشاركته نحو ابالك ابالك للمضاف في اصل معناه اى في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذى هو ابوك واصله ابك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار للمضاف معرفة ففى ابوك تخصيص اصلى وتعريف حادث بالاضافة كما يبحث فى باب الاضافة واب لك يشارك ابوك فى التخصيص الذى هو اصل معناه ومن ثم لم يميز اى من جهة ان اعطاه محكم المضاف لمشاركته فى اصل معناه لم يميز لا بافهامه ولا رقيبى عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى فوعلى (قوله لفساد المعنى) يعنى ان العرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقديره ولو كان كما ذكر المصنف لجاز ايضا فى المنكر لا بالرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم يختص هذا الحكم بالعرف فاذا قلت لا غلامين غرضيين لك لم يحذف النون من خلاصين اتفاقا اما على مذهب الصاع فلا متناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنيت للمضاف واما على مذهب المصنف فلفصل بين شبهه المضامين بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت بالمظرف او الجار والمجرور الناقص دون المظرف المستقر نحو لا يدى يهاك ولا غلامى اليوم لك فجاز به يونس اختيارا لان الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع فى الظروف ولم يميزه سيويه والتحليل بل اوجبا ثبات النون الا لضرورة الشعر كما فى قوله ﴿ ٦ ﴾ كان اصوات من افعالهن بنا ة اواخر الميس انقاض الفرائج ة قوله (ويحذف فى مثل لاعليك) اى لا بأس عليك اى يحذف اسم لافى لاعليك ولا يحذف الاسم الاعم وجودا لخبر كما لا يحذف الخبر الاعم وجود الاسم لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كريد ان جعلنا الكاف اسما جازا ان يكون كريد اسما والخبر محذوف اى لامله موجود وجازا ان يكون خبرا اى لا احد من زيد وان جعلنا الكاف حرف جر فالاسم محذوف اى لا احد كريد ة قوله (خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهى مجازية واذا زيدت ان مع ما او انقضض التى بالاول تقدم الخبر بطل العمل واذا حطف عليه بموجب القرفع (قوله هو المسند بعد دخولهما) اى دخول ما فى مستثنى ولا فى مستثنى لانها مع اجتماعهما معا والاعتراض عليه كما فى خبر كان (قوله وهى مجازية) اى هذه اللفظة وهى افعال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون من احد لاجل المجازين ولا من غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها فى موضع قائمة بالمجازية اذن افعال ما وحدها دون لاعمل ليس بشروط سبقي وغير المجازيين وهم بنوعهم لا يعملونها مطلقا (قوله واذا زيدت ان مع ما) هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقوله ﴿ ٢ ﴾ وما ان طينا جين ولكن ة ما بنا ودولة آخرتنا ة اعلم ان الاصل فى ما ان لا تعمل كما فى لفظة بنى تميم اذ قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذى يعمل فيه من الاسم او الفعل

٦ قول (كان اصوات من افعالهن)
المريع وآخره الرجل
هى التى يستند اليها الراكب
والميس شجر يتخذ منه
الرجال وانقضضت الدجاجة
او العقاب اى صوتت قال
الراجز تنقض انقاض
الدجاج المحض

٢ قوله (وما ان طينا)
الطلب الدأب والمادة

لتكون متكئة ببقوتها في مركزها وماشتكة بين الاسم والفعل ٣ وأما الحجازيون فأنهم
اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها ليس لأن معناها سواء في الحقيقة وذلك لأن معنى
ليس في الأصل ما كان ثم تجردت من الدلالة على الزمان فيق مفيدا في الكون ومعنى ما مجرد
الشيء ومعلوم أن في الشيء معنى في كونه سواء من حيث الحقيقة كذا كرنا في باب الاستثناء وعند
العلماء أن ما ليس كلاًهما نفي الحال (والحق أنهما لطلق النفي كإيجي في الأفعال الناقصة فكأن كان
قياس أعمالها ضعيفا فنزلت لادني عارض فن ذلك بجي أن بعدها وانما عن لها لأنها وان كانت
زائدة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان ما بالنافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد
الايجاب فصارت ان كالاتناقضة لنفي ما في نحو ما زيد لا منطلق ويجوز ان يقال انما انزلت
لفصل بينهما وبين معمولها في الظرف وقد جاءت ان بعدها غير كافه شذوذا وهو عند المبداء دقياس
انشد ابو علي ٤ بني خدانة ما انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخرف وان العازلة عند
الكوفيين نافية لازمة ولهم يقولون هي نافية زيدة لتأكيد نفي ملوا لأن النفي اذا دخل على
النفي افاد الايجاب (ورد عليهم بأنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفق المعنى الا مفصلا بينهما كما في ان
زيد انقام واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق والتأكد فلا ن قد
يشوبهما معنيان اخران وهما التقريب والتوقع فيمكن بحثا التحقيق وكذا في الان مع ان في الاعمى
التحقيق لان فيها معنى التنبيه ايضا وانشد القراء ٦ الاوارى ما ان لا ينيها ٥ بالجمع
بين ثلثة احرف نافية والرواية ٧ لا يا ما ينيها وما يزيلها عن العمل انتقاض نفيها لان
عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال المشبهة ٨ (ونقل
عن يونس انه يجوز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد في ذلك ٩ وما الدهر الا نجونا بها هـ
١٠ وما طالب الحاجات الامعيا ١١ واجب بان المضاف محذوف من الاول اى دوران
منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ١٢ ومن تساهم كل بمزق ١٣ فيكون مثل
قولك ما زيد الاسير على ماضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يقدم نفس الخبر
ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا
تصرف في العمل بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل (وقال ابن عصفور وتبعه اخبدي
لا يبط عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا واجزا ويجزوا لكثره التوسع فيه كاتعمل
انوا خواتها (قال ابو علي زعوا ان قوما جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره
(قال الربيعي الاعمال عدى هو القياس لقاء معنى النفي ولما قول الفرزدق فاصبحوا
قد اعاد الله دولتهم - اذهم قريش وانما مثلهم بشر فان سيويه حتى ان بعض الناس
ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اى اذ في الدنيا بشر
ومثلهم حال من بشر مقدم عليه وجوز الكوفيون انتصبه على الرفع اى في مثل
حاله وفي مثل مكانهم من الرضة ٦ وروى - ماسيتا من اعتب قالوا ونحو قوله
٣ لوانك يا حسين خلقت حرا ١٤ وما بالحر انت ولا الخلق ١٥ دليل على

٢ وحسبهم ورد سريين
قال تعالى ما هذا بشرا وما هن
امهاتهم ٢ قوله (بني خدانة)
خدانة سى من يربو غ
والصريف القصة والصنى
في قوله وما ان طبنا حين نفي
نمضه

٦ قوله (الاوارى ما ان لا ينيها)
الارى بحسب الدابة وقد
سمى الاخيه آرياهو حبل
يشد به الدابة في بحسبها ونماه
والرؤى كالحوض بالمطلوعة
الجلد ١٠ الموى حاجر حول
البيت والخيمة من التراب ثلثا
يصله الماء وابلد الارض
القلبيضة ٧ قوله (لا يا ما ينيها)
فعل كذا بعد لاى اى بعد
شدة وابطاء ولاى لاى اى
ابطا ومزائدة اى اى اى بعد
ايضا ما ٨ قال تعالى ومن محمد ٩
رسول ٢ قوله (وروى
ماسيتا من اعتب) اعتبى
فلان اذا عاد الى مسرتي
راجعا عن الاساءة اى ازلت
العتب والهمزة للسلب ٣ فتح
الواو فيه بالنقل من ان
وصلها للضرورة وذلك
جائز

جواز تقديم الخبر المنسوب الى الباء لا تدخل الاله على الخبر المنسوب دون المرفوع وعلى هذا بنى ابو علي والزحمرى امتناع دخولها على خبر مائه التيميد واجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعدما الكوفة بان اتفان نحو ما ان زيد قائم قال لمركه ما ان ابومالك موما لا يضعف قوله * ومنع ابو علي والاخفش دخولها على خبر ما تقدم خلافا لرأى البيت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير انتقاض النفي بالوذلك لان الباء ثانيا كيد النفي فلا تدخل بعدها تناقضه وقد يدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعده نحو هل زيد بخارج وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد ترد في خبر لاء التبرئة نحو لا خير بغير بعده النار ٤ وقيل هي بمعنى ه فيور بما زيدت في الحال المبقية نحو ما جاءني زيد براكب وفي خبر ان الآية بعد باب آيت منفي كقوله تعالى ﴿ اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يبي خلقهن بقادر ﴾ وقد ترد بعد ليت قال * ندمت على لسان كان مني * ٦ قلت بانه في جوف حكم * وما يطل عمل ما ان تقدم ما ليس يظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عروضا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى ﴿ فامنكم من احده حاجر ﴾ واما الخبر اذا تقدم وكان ظرفا فقد ذكر حاله (وقال الكوفيون الاسمان بمد ما مبتدأ وخبر وانصب الثاني بزعم الخافض اعني الباء وليس بنى لان الباء زائدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل اليه كافي استغفرت الله ذبا وذلك لان التا صلب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه نصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الامع ان وان (واجاز الاخفش حذف اسم ما استغفاه بدل موجب نحو ما قلنا ما الازيد اي ما احدا قلنا ما الازيد وليس بنى لما ذكرنا انما المستثنى في المفرغ قائم مقام التعدد المقدر فيكون قد عملا ما على هذا في الاسم مع تأخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدهما مبطل لعمليها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الازيد قائم مقام المستثنى المفرغ على الحكم ٧ ولا يجوز ايضا ان تعمل مامع الفصل بينهما وبين ممولها بغير الظروف ومنع انتقاض النفي (قوله واذا عطف عليه) اي على خبر ماسواه كان منصوبا او مجرورا بالياء الزائدة (قوله بموجب) وذلك اذا عطف عليه بل او لكن لانها للتباينات بعد النفي كيجي في باب حروف العطف (قوله فالرفع) اي الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلانعيده (وقال عبدالقاهر هو خبر مبتدأ محذوف اي ما زيد قائم لكن هو قاعد فعل هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على المفرد لا يمكن ان يكون متلا متناع عطف عنده على الخبر ووحده اذ يلزمه النصب عنده فهو على هذا من باب القطع كما يجي في باب العطف (وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كبير اما يقع خبر ما مرفوعا عند ما ينزل عن العمل فهو ان الاول مرفوع وهذا كقولهم الجوز في قوله لا مثايم يسوا مصليين عشرة ٢ ولا نائب الاين غرابها

٤ وقد روى ابن مالك الرفع في خبر على ان لا يعني ليس او ليس خبرا خيرا بعده النار على زيادة الباء ه وقد يؤول في صريحها نحو قوله لا خير في خبر يرى الشرودونه ولا في صديق كل يوم يعاتبه * (قوله قلت بانه في جوف حكم) الحكم العدل وهما حكمان اي عدلان ٧ وايضا لا تشمل نسخ بكسر الجيم اي بحرف موجب اي وليس تابع والملازني ابو العباس لا يميز ان هذه الرواية وهي عندهما ولا ناصبا لانه لا يجوز ان يضر الخافض

(قوله ولا نائب) نصب
الغراب صاح

٣ (قوله فاصبح آه) الاءجاص
حسن الغوى يقال ملكك
فاصبح ويقال اذا سألت
فاصبح اى سهل الفاعلك
وارقق معاوى مرخم من
معاوية

❦ وليس ماذهب اليه بنى لان مثل ذلك ليس بمرد ولا فى صفة الكلام واذا عطف على خبر ما او خبر ليس المجزور بالياء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد جاز فى المطفو الجبر جلا على اللفظ والنصب جلا على المحل قال ❦ معاوى اتا بتر ٣ فاصبح ❦ قلنا بالجبال والاحددا ❦ ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدا مخوف اى ولا هو قاعد وقد يمر المطفو على خبرهما المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعد ولا قاعد وذلك توهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما وذلك كما فى قوله ❦ مشائيم ليسوا مصلحين ❦ البيت واما فى خبرهما نحو هل زيد خارج اودا داخل الجبر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء فى منته حتى يكون المندوم كالنا بت وقد يعامل هذه المعاملة المطفو على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عرا وبكر فان عطف على خبر ليس او ما المنصوب وصفا متغيرا متعابه بعدم ما هو من سبب اسمها نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلاما جاز فى ذلك الوصف وجد آخر وهو ان ترصه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التى هى ما زيد قائما لا على زيد قائما فيكون عطف اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك فى نحو ما كان زيد قائما ولا قاعدا غلامه فيكون من عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المطفو عليه هنا ماضيا لان ما كان لثنى الماضى ومضمون المطفو حال لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهر الحال واما فى ما وليس فمضمون المطفو والمطفو عليه حال رفعت الوصف الذى يمدحرف المطفو او نصبت لان ما وليس لثنى المطلق فظاهرهما الحال وتقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعدا فاذ نصبت فالتقيام والقعود منتفیان فى الماضى واذا رفعت فالتقيام منتف فى الماضى والقعود فى الحال واما فى ما زيد وليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا فاجللتان حالتان رفعت قاعدا او نصبت لاذ كرنا نصب قاعدا فى المواضع الثلاثة اعنى ما كان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورصد على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد قائما وما زيد قائما ويجوز فى ما زيد قائما ولا قاعدا بوه رفع قاعدان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لا تقدم الخبر فى المطفو بطل عل ما ولا يجوز ذلك فيما كان زيد قائما ولا قاعدا بوه ولا فى ايس اذ لا يطل علمها بتقديم خبرهما على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسم على الفعلية ويجوز فى نصب قاعدا فى ليس زيد قائما ولا قاعدا بوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه فى ما زيد قائما ولا قاعدا بوه ان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه فى ما ويجوز فى هذه المسئلة جبر المطفو على توهم الجز فى المطفو عليه ويكون عطفها للفرد على النفر ولوجعلها على عاطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز فى ليس على تقدير جواز العطف على ما ملين مختلفين على ما سيجئ من مذهب الاخضر وجاز فى ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر ما المتقدم وكذا ان اظهرت الباء فى هذه المسئلة فى قائما نحو ايس زيد او ما زيد

بقائم ولا قاعد ابوه جازاك في قاعد الرض والنصب والجر على الوجه المذكور سؤرا ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسم ما تكررا فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد زيد فارفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جلستان ومع النصب والجر رجلة واحدة وتكرر الاسم في الجملة الواحدة ضيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الان يكون في موضع التثنية نحو قوله تعالى ﴿ لن تؤمن حتى تؤتي مثل ما اوتى رسول الله اعلم ﴾ وان جعلت موضع السبب اسم بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائما وعرو وعرو ابوزيد لم يميز لانك لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيد فان فيه ربط بتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه على ما ذكرنا ولو قلت ما ابو زنب ذاهبا ولا مقيمة اه لم يميز نصب مقيمة نخلوها مع المرفوع بعدها عن العائد الى الاسم اي ابوزنب وان جعلت موضع السبب اجنيا نحو ما زيد بقائم او قائما ولا قاعد مرو فليس مع ما نصب قاعد لان عرا لا يصلح ان يكون قاعلا لقاعد على صفة الخبر على الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه ان يكون فيه اوقى معموله ضمير يرجع الى اسم مالكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع مرو ولا في معموله فاذا لم يميز صفة الخبر على الخبر لم يبق الا حطف الجملة على الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقدمه على الاسم او جره ان جوازنا دخول الياء على خبر المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الربيعي هذا في ما واما في ليس فيموز نصب قاعدا على حطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويموز الرفع على صفة الاسمية على الفعلية ويموز الجر على ما ذهب اليه الاخفش من تجوز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترطه المصنف من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يحث في باب العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد قائما ولا عرو ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الابتداء الصاملي بعد العطف ولا يجوز ولا اعرو ذاهبا (ونقص سيويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو الصاملي في المعطوف عليه لا المقدر كما يحث في التوايح) واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستهدا بقوله ﴿ ان هو مستويا على احد ﴾ الاحلى اضعف الجانين ﴿ وليس بمشهور ﴾ (وجيع النحاة جوزوا اعمالا على ليس على الشذوذ وفيه النظر الذي تكرر ذكره) قال الاندلسي ينبغي في لا العامة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هي فيها اولى فانها اضعف من اقال لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم الا شرطا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا قالوا من رأى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد تلحق لاثاء نحو لات قصص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو ﴿ لات حين مناص ﴾ وقد تدخل على لفظة او ان ولنظفها ايضا (وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد ﴿ ولات ساعة مندم ﴾

• هذا السبب نسخ

والثاء في لات ثنائيت كما في ربت وعت ظاوا اما ثنائيت الكلمة اي لا اولى لثاء التني كما في علامة فاذا وليها حين فقصبه اكثر من رفته ويكون اسمها محذوفاً وحين خبرها اي لات الحين حين مناص وقمل عمل ليس لمشايعته ٢ بكسح التاء اذ قصير على عدد حروفه ساكنة الوسطا ولا يجوز ان يقال باضار اسمها كما يحيى في نحو عبد الله ليس منطقاً لان الحرف لا يضر فيه وان شاء الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم لا واخبر محذوف اي لات حين مناص حاصله ولا تستعمل الا محذوفة احد الجزئين هذا قول سيويه (وعند الاخفش ان لات غير ماملة والنصب بعدها بتقدير فعل بمعنى لات حين مناص اي لا ارى حين مناص والرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل المناسب او خبر البشدة مواضع متعينة ولا يتنع دعوى كون لات هي لاء التبرئة وقوله لزوم تكبر ما ضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لاحول واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات حين مناص كما في لعلك (وقتل عن ابى حنيفة ان التاء من تمام حين ٣ كجاء العاطفون فحين مامن طلف والمطمون زمان مامن مطم وفيه ضعف لعدم شهرة حين في القفات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تأوان ولاتها) (واما لات اوان بكسر التون فتدالكوفين لات حرف جر كاذ كر السيرا في ضمهم وليس بشئ اذ لو كان لجر غير اوان واختصاص الجار بعض المجرورات تادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا اذا وايضاً لو كان جار المكان لبدله من فعل او معناه يتلق به واوان فتدالسيرا في والمبرد مبنى لكونه مضافاً في الاصل الى جملة فعني قوله بطلبوا صلحنا ولات اوان فاجابا ان ليس حين بقاء اي لات اوان طلبوا ثم حذفوا الجملة وبني اوان على السكون ثم ابدل التون من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر التون لثلاثة سوا كن كما كسر ذال اذ (او قل حذفوا الجملة وبني على الكسر لساكنين لاهل السكون لتلازم اجتماع ساكنين ثم اتى بتون عوض ولا يعوض التون في المينيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا تبدل في نحو من قيل (وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اي لات من اوان فكذا يكون ولات حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا الارجل اي لامن رجل وامالات هنا فتنا في الاصل للمكان استعير لزمان قال حنت نوار ولات هنا حنت بوا الذي كانت نوار اجنت وهو يضاف الى الجملة الفعلية وقد قطع عن الاضافة قال في اثر الاعطان عينك تلح فتم لات هنان قلبك متنج اي ليس هنا تلح ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطبيب الا السلك لفة تيمم وذلك لتجملهم ليس على ما قال ابو علي في ليس ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها ولا يتردد ذلك العذر لوروره في كلامهم نحو الطبيب ليس الا السلك بالرفع وجوز ايضاً ان يكون الا السلك ما بدلا من الطبيب اوصفه والخبر محذوف اي ليس الا السلك في الدنيا وبشكل ذلك بلزوم حذف خبره بلا ساد مسده اذن ولم يثبت قوله (المجرورات هو ما احتمل على علم المضاف اليه) يبين شرحه بما مضى في حروف المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسر

٢ قوله (بكسح التاء)
الكسح ان تضرب دبر
الانسان يدك او بصدر
قدمك استعاره لزادة
الحرف اخيرا

٣ متصلة بحين وهي النافية
لجنس لانها كانت في مصحف
عثمان ابن عفان رضي الله
عنه متصلة بها هذا بناء على
ان حين وتحين لفتان

٤ نوار اسم ام الشاعر
٥ قوله (في اثر الاعطان
عينك) اعطان جمع غنيمة
وهي الهودج سواء كانت
فيها امرأة او لا

٦ قوله (متنج) يقال
رجل متنج اي متعرض لما
لا يبيعه

٧ قوله ليس الا السلك آه
ولابد من اعتبار تقدم
الاعلى الجملة كالانحفي

والفتح والياء مقوله (والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا او تقديرًا مرادًا) بنى الامر او لا على ان المجرور يحرف جر ظاهر مضاف اليه (وقد سماه سيويه ايضا مضافا اليه ولكنه خلاف ما هو للشهور الان من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما ينجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة وامان حيث التفت فلا شك ان زيدا في مررت زيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر (قوله لفظا) نحو زيد في مررت زيد (قوله او تقديرًا) كقافي غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان اتصاف لفظا وتقديرًا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لا اختصاصه بالاضافة والعامل معنى واسطة اى يتوصل بالحرف ظاهرا او مقدرا (قوله مرادًا) حال بعد حال اى مقدر مرادًا قال احتوت برادًا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد (ولقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيها ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى الاذلا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اى ليس في حكم الملفوظ به حيث لم يجز والمقدر في الاضافة مراد اى عمله وهو الجار باق كان كالك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت من حدهم العرب بانه ما يختلف اخره وبفضى الى الدور كما الزمنهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقة جريد ذلك كقلت في الفاعل انما يحده ليعرف ويرفع ثم جعلت في حذك معرفة حقيقة محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادًا على ما ذكرنا باقيا على اى الجر « واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا يحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حيث نصبه ايضا ولم يحتج في اضافته اليه لافى حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد يدغم اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وان كان من فعل متعدد بنفسه نحو ان ضارب لزيد لكونه اضعف علامة من الفعل هذا وفي العامل في المضاف اليه خلاف بينهم كما في اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه اللفظى اشكال ان قلنا ان العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدرا وكذا ان قلنا العامل معنى الاضافة لا تايرد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل يزيد الاضافة التي تكون بسبب حرف الجر (وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجر الانسابه عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويحوز ان يقال عمل الجر لمشايبته للمضاف الحقيقي بجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية لرفع والمفعولية لتصب وهي غير العوامل يعنى ان العامل ما به تقوم هذه الطائى المقتضية كاتقدم في اول الكتاب واتعانس العمل الى ما تقوم به المقتضى لالى المقتضى قبل الرفع

٨ من الدعامة اى يشوى
وهو اللفظ

هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المتعاضى امرا خفيا معنويا وما تقوم به المتعاضى امرا
ظاهرا جليا في الاغلب مقوله (فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسم مجردا تنويه لاجلها) قال
في الشرح الفرض ان يتدرج فيه اللفظي والمعنوي ثم يفصل اللفظي عن المعنوي بقوله بعد
فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها (وفيه نظر لان اللفظي كما ذكرنا
كالحسن الوجه ومؤيد الخدم وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يتدرج
في التقدير) واما قال اسم المخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت زيد فان المضاف فيه
يكون ضللا او بمعنى الفعل (قوله مجردا تنويه) اى التثنية او مقام مقامه من نوني التثنية
والجمع وكذا ما ليس فيه التثنية والنون بقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف الاضافة كافي
كم رجل ومن حواج بيت الله والضارب الرجل واما حذف التثنية او النون لانها دليل
تمام ما هي فيه كما ذكرنا في اعراب المتى والبصوم فلا ارادوا ان يبرزوا الكلمتين من جاز
تكتسب به الاولى من البائية التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة
(وقد يحذف من المضاف هاء التأنيث اذا من ليس كقوله تعالى ﴿ واقم الصلوة وابتا
الزكوة ﴾ وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان القراءة يقيس عليه قوله (وهي
معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي بمعنى اللام
فيما عدا جنس المضاف ولفظها او بمعنى في جنس المضاف او بمعنى في ظرفه وهو قليل
نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة
وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما لاجزاء الكوفيين من التثنية الاثواب وشبهة من العدد
ضعيف) اعلم انه لا تتلبس المعنوية بالالفاظية فصر المعنوية بمضادها اللفظية التي هي كون
المضاف صفة مضافة الى معمولها قال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى
معمولها اى هي على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد او ان يكون صفة
لكن لا تكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر والله خالق السموات لان اسم
الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة
اقسام اما معنى اللام او معنى من او معنى في (قوله فيما عدا جنس المضاف) ما كناية عن
المضاف اليه اى في مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه ويعنى يكون المضاف
الى جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو
بعض القوم ونصف القوم وتلثم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على
بعضه وكذا يزيد ووجه بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه
لان من التي تضمنها الاضافة هي التثنية كما في خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من
المبينة ان يصح اطلاق اسم المبرور بها على المبين كما في قوله تعالى ﴿ فاجتنبوا الرجس
من الاوثان ﴾ واما قولك ثلثة دراهم وراقود دخل قائما كيت فيه بللقار من المقدر
كائمي في باب العدد فالمثلثة هي الدراهم والراقود هو الحل ومن ثم تقول دراهم ثلثة
وخل راقود وبوب ذراعان وان كان التقدير في اصل الوضع غير التقدير (وبقولنا

ثلثة تسقط تأكيدها مضافة عند
جميع الصاة • منها اذا قيل
ابو عذرها وليت شعري واقام
الصلاة • المذرة البكرة
ويقال فلان ابو عذرها
اذا كان هو الذي استرحها
واقضها صحاح

يصح إطلاقه على غير المضاف أيضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم
 الأحد فجميعها إذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على ما يحكى من التأويل
 لأن الثاني أعني الجامع غلب وتخصص حتى إذا أطلق لم يقتل إلا الأول فالجامع في العرف
 هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يحسب التصريح بها بل يكفي إفادة
 الاختصاص الذي هو مدلول اللام فتقولك طور سيناء ويوم الأحد بمعنى اللام ولا يصح
 اظهار اللام في مثله فالأولى إذن أن نقول نحو ضرب اليوم وقبيل كربلا بمعنى اللام كما
 قاله باقي النصارى ولا نقول أن إضافة الظروف إلى الظرف بمعنى في فإن أدنى ملائمة
 واختصاص يكفي في الإضافة بمعنى اللام كقولك أحدهما على الخشبة لصاحبه خذ
 طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهي التي يقال لها إضافة لأدنى ملائمة فتقول كل عالم
 يكن فيه المضاف إليه جنس المضاف بالتفسير الذي مر من الإضافة الحصة فهو بمعنى اللام
 وكل إضافة كان المضاف إليه فيها جنس المضاف فهي بتقدير من ولأثالث لهما (قوله) وقبيل
 قريبا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة) يعني الإضافة المعنوية بخلاف العقلية وإنما أضافت
 تعريفا مع المعرفة لأن وضعها لتفيد أن لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصية
 ليست للباقي معه مثلا إذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد أن تشير به إلى
 غلام من بين غلمانه مزيد خصوصية زيد أما يكونه أعظم غلمانه أو أشهر بكونه غلامه
 دون غيره أو يكون غلاما معهودا بينك وبين مخاطب وبالحكمة بحيث يرجع إطلاق اللفظ
 إليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا أصل وضعها
 ثم قد يقال جاء غلام زيد من غير إشارة إلى واحد معين وذلك كما أن ذا اللام في أصل
 الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين كما في قوله * ولقد أمر على التيم
 يسئني * وذلك على خلاف وضعه فلا تظن من إطلاق قولهم في مثل غلام زيد أنه بمعنى
 اللام أن معناه ومعنى غلام زيد سواء بل معنى غلام زيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى
 غلام زيد الغلام المعين من غلمانه أن كان له غلمان جماعة أو ذلك الغلام المعلوم لزيد أن
 لم يكن له إلا الواحد (قوله) وتخصيصا مع النكرة) نحو قولك غلام رجل تخصص
 من غلام امرأة (قوله) وشرطها أي شرط الإضافة الحقيقية تجريد المضاف من
 التعريف) فإن كان ذالام حذف لأمه وإن كان علمانكر بأن يجعل واحدا من جملة من سمى
 بذلك اللفظ نحو قوله * علازيدا يوم النقارأس زيدكم * بآبى ماضى الشرفين يمان *
 ولا يجوز إضافة سائر المعارف من المضمرات والبهيمات لتعذر تنكيرها (وعندى أنه
 يجوز إضافة العلم مع نقله تعريفه إذا لم يمنع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا كما ذكرنا في
 باب النداء وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى نحو زيد الصدق يجوز ذلك
 وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد ومثله قولهم * مضر الحمراء وأما الراشع وزيد
 الخيل فإن الإضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وأما يجرى المضاف في الأغلب
 عن التعريف لأن الأهم من الإضافة إلى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة

فيكون تحصيلاً للحاصل والفرض من الاضافة الى النكر تخصيص المضاف وفي المضاف
 الحرف التخصيص مع الزيادة وهي التمين * واعلم ان بعض الاسماء قد توغل في التشكيك
 بحيث لا يعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقة نحو غيرك ومثل كل ما هو بمعناها
 من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وانما لم تعرف لان عبارة الخطاب ليست صفة تخص ذاتا
 دون اخرى اذ كل ما في الوجود اذا هو موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تخص
 ذاتا بل نحو من ذلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول
 والقصر والشباب والشيب والسواد والعلو وغير ذلك لا يخص (قال ابن السري اذا اضيفت
 ضميرا الى معرفه ضده واحد فقط تعرف غير لا تحصر الفرية كقولك عليك بالحركة غير
 السكون فلذلك كان قوله تعالى ﴿ غير المنضوب عليهم ﴾ صفة ﴿ الذين انعمت عليهم ﴾
 اذ ليس من رضى الله تعالى عنهم ضد غير المنضوب عليهم فيعرف غير المنضوب عليهم تخصيصه
 بالمرضى عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بماثل في شيء من الاشياء كالعلم او التجارة او نحو
 ذلك قيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي عاينك في الشيء الفلاني والمعرفة والنكرة
 بما بينهما فكل شيء خلص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة (وقدح ابن السراج في قوله هذا
 بقوله تعالى ﴿ نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل ﴾ مع ان معنى غير الذي كنا نعمل اي
 الصالح لان علمهم كان فسادا وقول الشاعر * ان قلت خيرا قال شرا فيه * والجواب
 انه على البديل لا الصفة او جل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاظلم فيه عدم
 التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير
 ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول انا زيدا مثل
 ضارب وانما جاز هذا الجملهم غير على لانك انك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد
 لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنضوب بلاء الثمرة من اجل لاولي غير
 والدليل على تأنيها المطف على غير تكرير لا كما في قوله تعالى ﴿ غير المنضوب
 عليهم ولا الضالين ﴾ ٢ كانه قال لا المنضوب عليهم ولا الضالين (وسمع سيويدي
 عشرون مثله وقاس عليه بولس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره
) ومنعها القراء والسماع لا يرد ولا سيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا عشرون
 اما رجل او رجل لدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبيه يعرف بالاضافة
 لا تحصر الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في علم
 وسمع فمضى مررت بالرجل شبيهك اي من يشبهك في جميع الوجوه (وقال ابو سعيد
 في منك وغيرك وما في معناه انها لم تعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى
 مقوله اي مماثلك ومثابك ومبارك فان قيل غير وشبه مطلق واطافة اسم الفاعل
 انما تكون لثبته اذا اردت الحال والاستقبال (٣ فاجواب انه لا فاق موازنة المضارع
 لم يشترط فيه احد الزمانين او قول شرط ككون اضافة اسم الفاعل والمفعول لفظية
 ان لا يكونا بمعنى الماضي لان يكونا بمعنى الحال والاستقبال كما سمي في هذا الباب والاستمرار

٢ قوله (كانه آه) كذا
 وقع في بعض النسخ

٣ فاجواب انها تكون
 لفظية اذا كان اسم الفاعل
 بمعنى الحال والاستقبال او
 لاستمرار كما يحتمل بعيد هذا
 والاطلاق يشيد الاستمرار

كما يحسن يعدو الاطلاق بعيد الاستمرار (وقالوا في حسيك وشرحك وكافيك وناهيك وكفيك ونميك ونهاك انها اعلم تعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسيك زيد ليكفك زيد وكذا اخواتها وانما بني فذك وقطك وبجلك دون حسيك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يحسن في باب اسم الفعل بخلاف حسيك واخواته ويدخل عليهما من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تعالى ﴿ فان حسيك الله ﴾ لانها لاتغيره من الكلام ولا تقع اذا جاوزت هذا الموضع الا موقفا يصح وقوع الفعل فيه لادائها معنى الفعل وتكون صفة لنكرة نحو مررت برجل حسيك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسيك وشرحك منصوبين ولم يتصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم يتولم تجمع لثابتة فذك وقطك خبر المتصرفين (وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل ورجلين كافيك من رجلين ٤ وبامراة كافيك من امراة اجراء له في عدم التصرف بجرى فذك يوقطك وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف بقتل رجلين ناهيك من رجلين وبامراة ناهيك وكذا سائر تصرفاته (وقالوا مررت برجل هذك من رجل ورجلين هذك من رجلين ورجالا هذك من رجال وبامراة هذك ومعنى هذك اى انقلك وصف بحاسنه فاجروه بجرى فذك في عدم التصرف لادائه قائدهم ورجاله فعلا متصرفا نحو رجلين هذاك ورجالا هذك وبامراة هذاك وبامراة تين هذاك ونسوة هذئك ويجوز ان يقال في حسيك وهذك ونميك ونهاك وشرحك انها لم تتصرف لسكونها في الاصل مصادر (وبعض العرب يحصل واحداه وعبد بطنه نكرتين ٦ قال حاتم * اماوى اتى رب واحداه * اخذت فلاقل عليه ولاسر * وليس اللة في تنكيرهما مائل بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف التثنية بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فاليها حائد الى رجل وكذا في قوله رب واحداه اى رب رجل واحداه وسجى في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة خبر مختصة نكرة كقولك رب شاة وسقطتها فان كان ذلك صاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشئ نحو رأيت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر بلده ورئيس قبيلته وابن امه ونادى دهره ونحو ذلك (واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذى لامانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو مجاهدى غلام زيد غريف اى غلام زيد كما يجوز مل ذلك في المرفع باللام كقوله * ولقد امر على التيم يسئى * وقد يكتفى المضاف التائب من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذى هو فيه عن المضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمناه قال * لما تى خراز بير تواضعت * سور المدينة والجلال انشع * اذ يصح ان يقال تواضعت للمدينة قال * اذا بعض السنين تعرفنى * كفى الايام قد ابي التيم * وقال * مر اهيل الى اسرعت في قضى * اخذت بعضي وتركت بعضي * اذ يقال

٤ ورجال كافيه من رجال
نصفه

٦ قوله (قال حاتم اماوى
اتى) الماوية المرأة كاتها
منسوبة الى الماء وماوية
امراة حاتم

السنة تعرفن واليالي اخذن ومنه قوله ﴿ قاحب الديار شغفن قلبي ﴾ ولكن حب من سكن الديارا ﴿ فاكنتى التأثيت والجمع وقد يكتسى المضاف البناء من المضاف اليه كما يمتحن في الظروف المبينة (قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف) قد مروججه (وقوله وما اجازه الكوفيون اه) نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى سدوده نحو الثلاثة الاتواب الى العشرة والمائة الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضابها واما الاستعمال فلانه نقلوه من قوم غير فصحاء والفحصاء على غيره قبل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة واتماجي بالمضاف اليه لفرض بيان ان المضاف من اى جنس هو صرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لفرض تعيين ان هذا المرف من اى نوع هو كائنا كنت ذكرت او لا ان عندى ثلاثة مثلا ولم تذكر من اى نوع هو ثم رجعت الى ذكرها قلت بعت الثلاثة اى تلك الثلاثة ثم بينت نوعها قلت الثلاثة الاتواب (وهذا هو الوجه لمن قال الثلاثة اتواب وان كان اقبح من الاول

٨ لاضافة المعرفة الى التكرار الى المعرفة

نصفه

٨ لاضافة المعرفة الى التكرار الى المعرفة

استغنوا عن تعريف السابق لانه هو ولان الاضافة ليسان نوعه لا التعريف وفي هذا الاختصار نظرا ما اولافلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز واتماجي بالعدد لنصوصية كية المميز الاترى ان المفرد والمتي نحو رجل ورجلان لا دلا على النصوصية لم يأت بالعدين و ايضا الاغلب وصف المضاف اليه لا المضاف كقوله تعالى ﴿ سبع بقرات سمان ﴾ واما تأنيبا فلان كل ما ذكر حاصل في خاتم فضة ولم يجمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة ﴿ قوله (والفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تقيد الانحيف في اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع زيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيدا وامتنع الضارب زيد خلافا لقراء وضعف ٢ الواهب المائة الهجان وعبيدا ﴿ واما جاز الضارب الرجل جلا على المختار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف جلا على ضاربك (قوله ان يكون صفة) اى يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد واب ٣ ساج (قوله مضافة الى معمولها) اى الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لالى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جعها صفات مضافة لالى معمولها فاصاتها محضة (قال المصنف ومن ذلك ﴿ مالت يوم الدين ﴾ على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كايدي المصنف في ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقة واما ان يكون بما كان مفعولا فيه فانسج فيه فخلق بالمفعول به كايديه الفاع في نحو

٢ اليه للاشئ واخره
عواذ ارجى بينها اطفالها
٣ قوله (ساج) ساج نوع
من الثبر

ياسارق البيلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فتكون الاضافة غير محضة قال رب
 ابنم لسلمي ٤ مشتمل ٥ طباخ ساعات الكرى زاد الكسل ٦ ولعل المصنف جعل ما لك
 يوم الدين بتقدير اللام كصارع مصر فلذا قال ومن ذلك ما لك يوم الدين لئلا
 تخالف لاطلاق قوله قبل او بمعنى في طرفه والوجه في تعرف ما لك يوم الدين حتى وقع
 صفة لله انه بمعنى اللام نحو قيل كريلارضى الله عنه اوانه بمعنى الماضى كانه قال ملك
 يوم الدين اى امر يوم الدين فيكون كسلكى السموات وايراده ما ضيا على طرز قوله تعالى
 ﴿ وصيق الذين وادى اصحاب النار ﴾ لكونه من الامر المضوم فكأنه وقع ومضى
 وقيل ما لك يوم الدين تكرة جرت على الله تعالى على وجه البذل والاول اولى والمتفق
 عليه من اللفظة ثلاثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يحتمل واسم المفعول
 المضاف الى مفعول مالم يسم فاعله اولى المنصوب المفعول والصفة المشبهة المضافة الى
 ما هو فاعله معنى بعد جملته في صورة المفعول لفظا على ما يحتمل في بابها ان شاء الله
 تعالى واختلف فيه هل هو لفظى او معنوى ثلاثة اشياء اضافة مآظاهرة انه موصوف
 مضاف الى صفته او مآظاهرة انه صفة مضافة الى موصوفها وضافة افضل التفضيل
 بمعنى من وسيمحتل بانها بمون الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة
 لفظية فنقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبنى على كونها عاملة في محل المضاف
 اليه اما رضا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذى هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا
 في الحقيقة والتثنية المحذوف في اللفظ مقدر منوى فتكون الاضافة كلا اضافة وهو
 المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان تكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول
 او افضل تفضيل اما افضل التفضيل فسبغى حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابداء جائرة
 العمل فاضافتها ابداء لفظية واما اسم الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز
 مطلقا سواء كانا بمعنى الماضى او بمعنى الحال او الاستقبال ولم يكونا لاحدا الا زمن الثلاثة بل كانا
 للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضارب بطنه ومسود وجهه وهؤدب خدامه وذلك لان
 ادنى مشابهة للفعل تكفى في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا
 الا ترى الى رفع الطرف والمنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على مذهب ابى على ونحو مرت
 برجل مصرى جارم وكذا ٥ برجل خز صفة مرجعوا اذا كان كذا فاضافتها الى سبب هو
 فاعلهما معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ وامان حيث المعنى فلان المضاف في الحقيقة نعمت
 المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام
 وحسن الوجه والعت هو المعنى للوصف المخصص له لا المتعين منه المخصص فلم يمكن تعين
 هذه الثلاثة بما اضيفت اليه ولا تخصصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف
 اليه في الحقيقة هنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام زيد وبمثل ايضا اسما
 الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلاثة
 نحو مرت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على يابه بكر لكن ايضا فان الى مثل

٤ قوله (مشتمل) مشتمل

مبادر

٤ المشتمل لحاد في امره
 للشعر يقول اذا كسل
 اصحابه من الزاد عند
 نعرهم لغبلة الكرى
 عليهم كفاهم ذلك الرجل
 وشعر في خدمتهم والعرب
 تقض بذلك فاضاف
 الطباخ الى الساعات مجازا
 ونصب الزاد على انه
 مفعول به ويجوز ان يكون
 الزاد مجرورا على انه اضيف
 اليه الطباخ وفصل بساعات
 الكرى للضرورة

هذا المرفوع اذا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بما يفيق بلامرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما سيجي وكذا يميلان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكتفي به راحة الفعل نحو مررت برجل ضارب اس في الدار ومضروب اول من اس بالوسط وكذا ينبغي ان يكون الحال لما به في الظرف ووصف هذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما على اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المفعولات الفعلية فمحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو ما يمتنع للفعل معنى ووزنا ومحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذا نبتا بهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة الموازن على الاطراف لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهرة واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية مهم اذا قصدوا معنى الاستمرار ان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشايعته للاسم الذي اصل وضعه للاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمره يخوض بوجوده اى هذه عاقبته فاذا نبت ان اسم الفاعل والمفعول يميلان في الاجنبى اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة فاضافتهما الى ذلك الاجنبى لفظية لان هذا مبنى على العمل كما تقدم وايضا المباني لما كانت للاستمرار لا للاحد الا من علة نحو انه لمار ٦ ورائتها ٦ وضروب بصل السيف سوق ساقها ٦ واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من مطلوبا تهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما لها دون سائر معمولاتها وقد جاء بعض الاسماء مؤولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله ٦ بمجرى قيد الاوابد هيك ٦ اى مقيدا للاوابد ومنه قولهم ٢ هذه ناقة عبر الهواجر ٢ اى مارة فيها كقوله ٦ يشارك الليلة اهل الدار ٦ واما اذا كانا بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يميلا على الاخذ انكسائي فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على ان كونها بمعنى الماضي محضة قوله تعالى ٦ الحمد لله فاطر السموات والارض جامل الملكة رسلا ٦ جعل فاطروا جعل صفتين للمرفع هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملايسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد اس فيصح ان يخصص المضاف به كتحصيص الغلام زيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته ولما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيها ملايسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين للمضاف بها او يخصص واسم الفاعل او المفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار ملايسة المضاف للمضاف اليه يصح فيه به او تخصصه ولا سيما اذا كان بمعنى الاستمرار في الفعل غير وضي فان وضعه على الخنوث قال سيويه تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول زيد شيبك اى المعروف بشيبك فاذا قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل في محل الجور به نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صعب يصح بل

ه (قوله برجل خز صفة
مرجه) صفة الدار
وصفة المرج واحدة
الصف ٦ (قوله ورائتها)
جمع بانك من باكت الناقة
تبوك اذا سمعت ٢ (قوله
هذه ناقة عبر الهواجر)
جعل عبر اسفار و جعل
اسفار و ناقة عبر اسفار اى
لا يزال يسافر عليها

تقدره كأنه جامد قال الله تعالى ﴿ حم تزييل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب ﴾ ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبي اى المنسوب قولك زيد معطى الدار اى يعطى الدار وعمره مكسو الجبة اى يكسى الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى المنسوب كقوله ﴿ واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلمدم موازته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يشيد قائده الا مع ضمنية وهى ان بخلاف الصفة فانها تؤدى مؤدى الفعل بلا ضمنية تقول اعجبني ضرب زيد عرا اى ان ضرب وقول زيد ضارب عرا اى يضرب عرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهرا ومضرا بخلاف المصدر كقوله تعالى ﴿ او اطعم فى يوم ذى مسبة يتيما ﴾ فانه مجرد عن المرفوع وكقولك اعجبني ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنسوب فلما كانت الصفة اقوى شيها بالفعل كانت اولى بميلها الى الفعل فكان تقدير الاتصال فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية وازافة المصدر الى معموله محضة فيقتضى المصدر وتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به باختصاص الغلام برجل وتعرضه زيد (فان قلت فقدضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر فى عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول محتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كاسيأتى فى ابوابها (قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر التعدى المطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضرورياته عقلا لاوضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادى مشابهة للفعل و اسمى الفاعل والمفعول يطلبانها لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما محتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعمل على الفعل فالهصول ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استمالة من المصدر العمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بضمن المصدر وعمله فيهما قوى لكونه لمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جررت فى اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن فى الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى فى العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الاتصال اولى من اضافة المصدر لان اتصال الاضافة مبنى على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول (قوله ولا تقيد الانحيف فى اللفظ) وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التحفيف اللفظى والتحفيف فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا فى المضاف وذلك بحذف التنوين او التنوين نحو ضارب زيد ومعطى الاجرة وضارب عمرو ومكسو والفراء واما فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى السبين والصفة المشبهة فقد يكون

في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدم وحسن الوجه والتخفيف
 في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون
 في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيأتي
 في الواواي وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدم والحسن الوجه
 (فان قلت كيف ادعيت انها لم تعد الا لتخفيف وقد قلنا بالضرورة ان التخصيص الذي
 في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل ان لم يزد عليه (قلنا التخصيص لم يحصل باضافة
 ضارب الى زيد بل كان حاصل لضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بالاعتناء في التخصيص
 بين نصبه وجرحه ومقصودنا ان الاضافة غير مخصوصة ولا معرفة (قوله ومن ثم جاز مررت
 برجل حسن الوجه) اي من جهة انها لم تعد تعريفا بل افادت تحقيفا فن جهة انها لم تعد تعريفا
 جازت هذه المسئلة (وامتنع بزيد حسن الوجه) قلوا افادت تعريفا لم تجز الاولى لزوم كون
 المعرفة صفة للكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة (ومن جهة انها تنيد
 تخفيفا جاز الضارب زيد) لحصول التخفيف بحذف التنوين (وامتنع الضارب زيد) لعدم
 التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف واللام لا للاضافة (قال المصنف اجاز الفراء نحو
 الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف
 التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضارب لك فانه
 جاز الاضافة فيها مع عدم التخفيف فليجوز فيه ايضا (قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله
 لان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالقياس ومن اين له ذلك ونحن
 لانحكم بالظاهر فانه وان امكن ما قل الا ان ترى اللام سابقة حاصلة الاضافة والاضافة
 في الظاهر اما انت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين
 الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه
 وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه
 التخفيف شبه به وذلك هو الحسن الوجه والجرفيه هو المختار وذلك لانه لو رفضت
 الوجه خللت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة واما النصب
 في مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد
 التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه
 باللام كما كان متعرقا بالضمير المضاف اليه واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطردا
 وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله لا لحافى لحاف الضيف ٢ والبرد برده
 والاولى انه يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة او
 الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا حاجتي باللام مع قصد الاضافة
 نصبوا او لا ما قصدوا جملة مضافا اليه تشبيها للفاعل بالفعل قليل الحسن الوجه كما
 يقال الضارب الرجل تصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة

٢ اي بردي برده

الوصف الى موصوفه اذ الرفع من الصفات تحت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب
الترى ان في قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يرعون
في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها
على الاصح كما يحى لم يجوزوا في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها جعلوا المرفوع في صورة
للمنصوب حتى لا تكون كالكاضفة الوصف الى موصوفها تثنى من هذا الطويل ان المختار
في الحسن الوجه جرح الوجه وان نصبه تشبيهه بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التثنية
فيما حصل بمحذف الضمير واستأثره ثم قولك كاشبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع
ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التفاضل في الج
بالحسن الوجه مع ان حقه النصب (وليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن وجه
وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية بجرأة تجري المحضة فكما لا يجوز في المحضة
اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجوز ذلك في اللفظية) ونسب ابن مالك الى الفراء انه يميز
اضافة نحو الضارب الى المعروف من العلم وغيره اما الى المنكر فلا ضل في هذا ان يقول الضارب
زيد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفة وان اختلف التعريفان والظاهر
ان الفراء لا يفرق بين المعروف والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يميز هذا الضارب
زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تأويله هذا هو ضارب زيد وهذا هو ضارب رجل
اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيصير ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير
ولا يوجب كون صلة الالف واللام ضمنية كاهو المشهور عند النحاة (قال السيرافي في هذا قول
قاسد قال ويلزم هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي
هذا الذي هو غلام زيد) قال المصنف واما قياسه على الضارب فلا يجوز وذلك لان في الضاربك
قولين كما يحى من قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس
الفراء حيث نذ عليه متدفع من اصله والتاني انه مضاف الاله جل في صفة الاضافات وان لم يحصل
بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بل انظر الى التخفيف (وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست
للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة
كما في ضارب زيد وضارب زيدا وانما تلزم نحو ضاربك الاضافة لان في اخره اماتونا
او تونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تمة الاول فلو لم يحذف ولم
تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة
في ضاربك من غير نظر الى تخفيف جل الضاربك عليه اضيف ايضا بلا تخفيف
لانها باب واحد ٤ لافرق بينهما الا اللام (هذا زبدة كلام المصنف وفيه نظر وذلك
لان للفراء ان يقول اذا جازلك جل ذى اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على
المجرد منها لانه في المجرى دون ذى اللام وهي اجتماع التقيضين لو لم يضاف لما ذكرت

٤ وجهه الصفوى على
كون كل منهما مضافا الى
الضمير المتصل بلا تخفيف
ففي تنظير الشارح ح نظر

انهما من باب واحد فلا جازي حل ذى اللام في الضارب زيد على الجرد منها وهو ضارب زيد في صحة الاضافة لانه حاصل في الجرد دون ذى اللام وهي حصول التضييف بناء على انهما من باب واحد وهذا ينبغي ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا من اللام منها وكذلك الحال للصفة المشبهة * فاعلم اولا ان اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى ما هو من سبهما في حكم الصفة المشبهة كما يجئى واما اسمى الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبي المنسوب لهما فقول امان ان يكون لكل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما امان ان يليه مفعول ظاهر او مضمير فالظاهر ان ولى الجرد جاز اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان ولى المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بهما متنى او مجموعا بالواو والتون لحصول التضييف بحذف الواوين نحو الضارب زيد والضاربوا زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفة باللام وان كان الوصف المقرون بها خاليا من تون المتنى والبصوح نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضارب الرجل لمشابهته للمسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المرفع به او لم جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخي الرجل (قال ابن مالك) او مضافا الى ضمير المرفع به نحو الرجل الضارب غلامه وذلك جرى ضمير المرفع باللام عنده بجرى المرفع باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا نادى الضمير على ذى اللام (ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد يحمل ضمير المرفع بالا في التسابع مثل المرفع باللام كما في قوله * الواهب المائة النجبان وعندها * لانه يحتمل في التسابع ما لا يحتمل في التبعوع كما يجئى عن قريب وان ولى المقرون باللام الجرد عن التنون غير ماذكره * من المظهرات لم يجر اضافته اليه خلافا لقرءاء كسر وان ولى الجرد عن اللام او المقرون بهما مضمير مخذف التون والتنون فيهما واجب على الصحيح المشهور (وحكى بعضهم جواز ضاربك وضاربني في الشعر وانشد * وليس حاملتي الا ابن جال * وقبل بل التون لوقاية تشبيها بمعنى وان كان شاذا ايضا وقبل الرواية يحملتي لاحمالتي وانشد ايضا * هم القاعلون انخير والامرونه * اذا ما خشوا من محدث الامر معظما * قال سيويه البيت مصنوع وانشد ايضا * ولم يرتقى والناس محتضرونه * جميعا وايدي المعتفين ٨ رواهقه * قال سيويه هذا لضرورة الشعر وجعل الهاء كناية (وقال البرد الهاء في الامرونه ومحتضرونه لسكت لم ينفذه اجراء ٢ لواصل مجرى الوقف وحركتها تشبيها لهما بهاء الضمير لما ثبت وصلا (ثم ان الضمير بعد الجرد في موضع الجر بالاضافة لا عند الاخش وهشام فانه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولا وحذف التنون والتون ليس عندهما للاضافة بل لتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على مامر (واما الضمير بعد ذى اللام فقال سيويه ان لم يكن ذى اللام متنى او مجموعا بالواو والتون فهو منصوب لافترق نحو الضاربه لاختباره الضمير بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الاالنصب ويحتمل عنده بعد المتنى والمجموع بالواو والتون ان يكون مجرورا على الاضافة

٥ وهي المفعول به المرفع باللام والمضاف الى المرفع به او لم جرا والمضاف الى ضمير المرفع به في قول ابن مالك

٦ اصله ضاربني بفتح الياء ثم كسر التنون لبقاء لوجوب كسر ما قبلها واما ضاربك فيسكون التون لعدم مقتضى الكسر

٧ قوله ولم يرتقى به ارتقى به اي اتفق به حضره واحتضر بمعنى

٨ قوله رواهقه رقه اي غشبه

٩ لسكت اجري الوصل مجرى الوقف نضه

هو من قصيدة التماح واوله * امن دشمن هرج الزكب * ٢٨٤ * فهما * يحفل الرخاى قدعنى طلالها

ومتصويا كما في قوله * الحافظوا صوة العشيبة * بالنصب (وقال الرومانى والمبرد في احد قوليه وجار القان الضمير بعد ذى اللام مفردا كان او مثنى او جموعا مجرورا بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فصيويه يحذف فيه ما لا يجوز في التثنية فجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد لانه ان يكون زيد مضافا بيان وهو في الحقيقة البدل على ما يأتى في باب ه فان قدرت البدل قائما مقام البدل من علم يحذف ذلك وان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب النداء في نحو يا مالمزيد ويا مالم زيد (وقال المبرد لا يتبع مجرور ذى اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فثبت ان ابن تاركة الكبرى بشرا * ينصب بشرا لاضرجلا على محل الكبرى (وقال قد يعطف على مجرور ذى اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه وقصه يعنى المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه في قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله * الوهاب للمائة العجسان وعندها * وتقديره وعندها المائة (قال واما اذا عطف عليه نحو زيدا وغلما زيدا فليس فيه الاالنصب جلا على محل المجرور (ومذهب سيبويه قولى اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في التثنية لان الحق في ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الا ترى الى جواز قولهم يازيد والحارث وضمير ذلك (واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان تكون مجردة من اللام او مقرونة بها فان ولى الجردة منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدرجة او بدرجات او منكر كذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجهه ابى الغلام وحسن وجهه وحسن وجه ابى غلام او مضافا الى ضمير ذى اللام كذلك اذ لم يكن ذواللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جيل فله وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا لضرورة قال * اقامت على ربيهما جارا تاصفا * كيتا الا لى جوتا مصطلاهما * وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله * رحيب قطاب الجيب منهار فيقة * بحسب الداهى بضمة المتجرد * اذا حذفت التثنية من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند السكوكيين (وقال المبرد الضمير الذى في مصطلاهما للا لى لان المعنى كيتا الا لى فيكون نل حسن وجه الاخ جيل فله وقد يعنى في باب الصفة المشبهة علة استحقاقهم لثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفه رحيب بالتثنية وان ولى الجردة ضمير يارزوه فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كريمة خلافا لكسائى على ما نقل عنه ابن مالك وامله يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه ويحذف التثنية والتثنية للمعاقبة لالاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل المتجرد وان ولى ذات اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان اضيفت اليه وجب ان يكون ذالام بدرجة او بدرجات نحو الحسن وجه ابى الغلام اذ لا يجوز الحسن وجهه ولا الحسن وجهه لى محى في باب الصفة المشبهة (وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرفة باللام نحو الحسن الاخ والجبل

الهمزة للاستفهام ومن قتيل والدمنة بالكسر ما بين من آثار الدار وفيها اى عليها والباء في يحفل يعنى في وعملها النصب على الحال والمراد بها هنا موضع الرخاى وقد عني آمال من الدنتين اى اندرس آثارها وعلى يعنى في وجار تا صفا كلام اضافى فاعل اقامت اراد بها الاتيين الصفا الجبل او الجمر الاملس وكيتا الا لى صفة جارها اى اعاليها شديد الجرمة وجوتا مصطلاهما اى اسافلها مسودة والمصطفى بالضم موضع النار وفجوتها صفة مشبهة من جان اضيفت الى ما اضيف الى ضمير موصوفها اعنى مصطلاهما وضميره يعود الى جار تا فتح مثل مررت برجل حسن وجهه بالاضافة

٤ (قوله رحيب قطاب الجيب منهار فيقة) الرحيب الواسع والقطاب مخرج الرأس من الجيب والقطب هو القطع جسده يده واجتسه يده اى مسه والريقة الحاذقة التى استقرت على الجس يقال

رجل بض اى رقيق الجلد مملوء وجارية بض

(وجه)

وجه غلامه وليس بوجه اذليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم تجوز الحسن الغلام
والجمله ولا يجوز اتقاها بلى القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها النون المتى او المصوم الى
اي ضمير كان او الى المضاف الى الضمير لحصول التضييق بمحذ النون كقولك مررت
بالرجلين الحسنين غلامهما والجمله وكذا بالرجل الحسن الغلام والجمله وبجى في باب
الصفة المشبهة لهذه الوجوه من مد شرح ان شاء الله تعالى (ولانضاف الصفة الى مرفوع
بها غير سبى نحو قولك مررت برجل طيب في داره نومك ثلاثين الصفة بغير مرفوع
بها في الظاهر كذا كرنا في اسمي الفاعل والمفعول (قوله المائة الهجان) اي مائة الناقه والهجبان
البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالقلف على ما يبيح في باب الجمع (قوله وعيدها) اي العبد
الذي يرباها وتام اليت ٦٤ هو ذا ٦٥ ترجى خلفها المفاهاة العود جمع عائدة وهي الحديقة
التي وزجى اي ساق قوله (ولا يضاف موصوف الى صفة ولا صفة الى موصوفها ونحو
مسجد الجامع وجانب الفري وصلوة الاولى وقلة الحفاه متأول ومنل جرد قطفه واخلاق
ثياب متأول ولا يضاف اسم مائل للمضاف اليه في العموم والخصوص كيث واسد وحبس
ومنع لعدم انفاذة بخلاف كل الدرام وعين التي فاته يختص وقولهم سعيد كرز
ونحوه متأول) اهل ان الاسمين الجائر اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان
يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص
اولا يكون والاول على ضربين اما ان تجوز اضافة احدهما الى الاخر اتقاها كالمسمى
الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى
العكس والتفق على جواز اضافة احدهما الى الاخر اما ان يحتاج ذلك الى التأويل
اولا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظي الحى والاسم اذا اضيف الى
الخاص نحو كل الدرام وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب الفصل وبلد
بضداد ونحو ذلك واتما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص
ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتخصيص الابهام فلا يقال مثلا زيد
نفس لان العلوم العينية بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتفى من غيره الابهام والذي يحتاج الى
التأويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحوه وذات
مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف
الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحى مضافا الى ماهو المقصود
بالنسبة نحو قلن حى رباح اما الاسم المضاف الى القب فتقول اذا اجتمع الاسم مع القب
وجب تأخير القب لانه اინ واشهر من الاسم كايحيى في باب العلم ويحيى هناك انه يجوز
نصب القب المؤخر ورفضه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا
دون الاخر وانه ان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى القب ايضا وهي
الاكثر (وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الساق رضا او نصبا وجب اضافة
الاول اليه) وقد جاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر

٦ قوله (زجى) اي العبد
سميت عائدا الان ولدها
يعودها الصغر والمعنى يرب
المائة من الايل ورامها
وخص الهجان وهي البيض
اكبر منها لانهما حال

٢ ذاته نفسه ٣ قوله (وآل مرمر في السور) مرمر اسم ٢٨٦ رجل قبل اول من وضع خطنا هـ

نحو جاء في قيس قفة وان كانا مضافين او اولهما لم يجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن القفب
منحاوذا او الاتباع على ان الثاني حلف بيان لانه اشهر (فاذا تقرر هذا قلنا ان تأويل نحو
سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ
وبراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاءني زيد
والمراد للدلول ٢ وتكلمت بزيد المراد اللفظ فمضى جاءني سعيد كرز اي ملقب بهذا القفب
ولا يعكس التأويل اي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد
كرز اسم هذا المعنى لانهم ينسبون الى الاول مالا يصح نسبته الى الالفاظ نحو
ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز (فان قلت فلم لم يقدموا القفب مضافا الى
الاسم او خبر مضاف (قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم القفب لاقى
عن الاسم اذا القفب يفيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات
او يذم فالذات بالقفب اشهر منها بالاسم (واما ذا وذات وما تصرف منهما اذا اضيفت
الى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب من التأويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اي
وتسا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا
جئت ذا يوم اي مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض
الاخر يحتاج الى سماع واما ذا صبح وذا فربق فليس من هذا الباب لان الصبح
والفربق ليسا زمانين بل ما يشرب فيها فمعنى جئت زمانا صاحب هذا الشراب فم
يصف المعنى الى اسمه وقوله * اليكم ذوى آل النبي ظلمت * نوازع من قلبي ظماء
وألب * اي اصحاب هذا الاسم وجاءني ذوا سيوبه اي صاحبا هذا الاسم كما يحكي في باب
الجمع واما قولهم آل حم ٣ وآل مرمر في السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور
المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حي في نحو
قولهم هذا حي زيد فتأويله شخصه الحي فكذلك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة
العام الى الخاص واما ذكروا لفظ حي مبالغة وتأكيذا فمضى هذا حي زيد اي المشار اليه
حيه وذاته لآخره واما ذكروا الذات بلطف الحي توغلا في باب المبالغة فاذا قلت فله حي زيد
فكذلك قلت فله هو بنفسه وهو حي موجود لانه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حي زيد
اي هو هو بعينه حيا قائما لا ريب فيه ثم صار يستعمل في التأكيذ بمعنى ذاته وعينه وان كان
المشار اليه ميتا قال ٤ الاقبه لاله بنى زياد * وحي اجمع قبج الحمار * وقال * يا قرآن
ابا لحي خويلد * قد كنت * خائفة على الاحاق * (وقد حكى بعض النحاة إلغاء لفظ حي
وزيادته في مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله * الى الخولثم
اسم السلام عليهما * ومن يك حولا كاملا فقد اعتذر * وفي قوله * تداعين باسم
الشيب ٦ في مثل * جوابه من بصرة وسلام * وفي قوله * ٨ لا تبش الطرف الا ما
تقوته * داع يناديه باسم الماء يعقوب * وبالفاء لفظ المقام في قول التماخ * ذهرت
صوتها وقد بتمت بتم بالكسر وبتمت الرجل اذا لم تقصص لمن معنى ما تحده به البيت لذى الرمة (به القطا)

رجال من لحي منهم
مرمر بن مرة قال الشاعر
* تعلت بلباد آل مرمر
وسودت الوابي ولست
بكتاب * واما قال آل
مرمر لانه كان قد سمي كل
واحد من اولاده بكلمة من
البيدات وهي ثمانية كذا في
الصحاح وعلى هذا فظاهر
كلام الشرح مجمل وكانه
سقط من القلم شيء فامل
٣ وفي بعض النسخ ال
آل فلا اختلاف
٤ قوله (الاقبه) قصه
الله اي نجاه من الخيل تقول
قباله وقبها ايضا
٥ قوله (خائفة على
الاحاق) احق اي اتي
بولد احق
٦ قوله (في منزل) اي
حوض ثلث الشيء قائم
وتام والتم موضع
قوله (من بصره وسلام)
البصرة بجارة رخوة الى
البياض ما هي وبها سميت
البصرة والسلة واحدة
السلام وهي الجارة
٨ قوله (لا تبش) نعته
اي رفته والخون التفتض
والخون ايضا التهدتقول
انزال ناضل لارفع طرفه
الان نجى امه وهي المتعبد
له ويقال الامتنع نومه
دعا امه له وبضام الظبية
صوتها وقد بتمت بتم بالكسر وبتمت الرجل اذا لم تقصص لمن معنى ما تحده به البيت لذى الرمة (به القطا)

٩ قوله (كالرجل العمين)
هو شئ ينصب وسط الزرع
يستطرد به الوحوش

به القفا وثبتت عنه مقام الذئب ٩ كالجمل العمين هو الحق أن الاسم في المواضع المذكورة
له معنى فقله اسم السلام أى لفظه الدال عليه وكنته يعنى سلام عليكم واسم الماواسم الشيب
أى صوت الماء وصوت الشيب إذا لاسم هو اللفظ والصوت والمعنى هو مدلول اللفظ
والصوت والدليل على أن زيادة الاسم في مثله لتخصيص على أن المراد هو اللفظ لا المدلول أنهم
لا يقولون جافى اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الاسم ما يتعلق
باللفظ نحو تداعين ويناديه باسم السلام من باب عين زيد لأن السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم
الشيب أى صوت الماء وصوت الشيب فإن الماء والشيب صوتان وأما قوله مقام الذئب فهو
من باب الصكنايات تقول مكائك منى بعيد أى أنت منى بعيد لأن من بعد مكانه قد
بعد هو وإذا بعدت الذئب قد بعدت مكانه الذى هو فيه واختلف فى جواز إضافة أحدهما
إلى الآخر الموصوف وصفته (الكوفون جوزوا إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس
استشهاد الاول بنحو مسجد الجامع وجانب القربى ولشأن بنحو مجرد قطيفة وإخلاق
ثياب وقالوا أن الإضافة فيه لتخفيف المضاف بخذف التنوين كما فى مجرد قطيفة أو بخذف
اللام كمسجد الجامع إذا صلحها قطيفة جردوا المسجد الجامع وهذه الإضافة ليست كإضافة
الصفة إلى معمولها عند ٢ إذ ذلك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذه فإن الاول ههنا هو
الثانى من حيث المعنى لأنهما موصوف وصفة فخصص الثانى وتعرفه يخص الاول ويعرفه
وأما نحو حسن الوجه فالحسن وإن كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره فى الظاهر
بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبمدته فى اللفظ عن الجوربه غاية التبعيد
فعلى هذا تقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة (والبصريون قالوا لا يجوز إضافة الصفة
إلى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون الرفع بالصفة إذا أريد الإضافة اليه بنحو حسن
الوجه كما مر وذلك لأن الصفة والموصوف واقعان على شئ واحد فهو إضافة الشئ إلى
نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفين لأنهم يجوزون إضافة الشئ إلى نفسه مع اختلاف اللفظين
كما يبحى من مذهب الفراء ولم يجوزوه أيضا لجاز هذا لأن فى أحدهما زيادة فائدة كما فى تفسير زيد
(وقال المصنف لا يجوز ذلك لأن توافق الصفة والموصوف فى الأعراب واجب وليس
بشئ لأن ذلك أعيا يكون إذا أضيف على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالإضافة فلا نسلم له وهو موضع
الزاع فند البصريين بنحو صلة الحقاء كسيف شجاع أى المضاف اليه فى الحقيقة هو موصوف
هذا الجورولانه حذف وأقيم صفته مقامه أى بقلة الحب الحقاء وأما نسبوها إلى الحق
لأنها ثبتت فى مجارى السيول ومواطىء الأقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت
يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس فى مسجده للصلاة وجانب المكان القربى وصلوة
الساعة الاولى أى أول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون بنحو مجرد قطيفة بالتأويل
كتمام فضة لأن المعنى شئ جرد أى بال نخرج حذف الموصوف وأضيفت صفته إلى جنسها
لتبيين إذا جرد لا يحتمل أن يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملا أن يكون من

٢ قوله (إذ ذلك لا تخصص
ولا تعريف بخلاف هذا آه)
وفى بعض النسخ إذ تلك
لا تخصص ولا تعرف بخلاف
هذه وهو ظاهر

الفضة ومن غير فلاضافة بمعنى من (ويحوز عندى ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع معجدا مخصوصا او القرى جانبيا مخصوصا والاولى صلاة مخصوصة والحقاء بقلة مخصوصة فهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المعجود الجانبى والصلاة والبقلة المختصة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلاة الاولى كصلاة ٢ الوتيرة وبقلة الحقاء كبقلة الكزبرة وجانبى القرى بكنائب المين (واما الاسمان اللذان ليس في احدهما زيادة فائدة كتحط ٣ النوى وليث اسد فالقراء يحيز اضافة احدهما الى الاخر للتحفيف (ان العرب يحيز اضافة الشئ الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله ٤ قطلت انجواضها نجبا للجلد ٥ سركيكما منها سنام وغاربه ٦ والنجبا هو الجلدو الانصاف ان مثله كثيرا يمكن دفعه كافي فنجم البلاغة ٧ لتسبح الرجا منهم شفقات وجلهم ٨ وقوله ٩ ورخاء الدعة ١٠ وسكالك الهواء ١١ ولوقلتان بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحضا الى صفات كثيرة (ومما اختلف فيه هل اضافة محضة ام لا على ما تقدم افضل التفضيل فتقول هو في حال الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التى دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما يراد به ذلك وقد يحى ذكر احكامه في بابها والمقصود ههنا ان اضافة بالمعنى الاول فيها خلاف فغدا بن السراج وعبد القاهر وابى على والجزولى هي غير محضة لكونها بمعنى من والجارو المجرور في محل النصب بانه مقول افضل كالظهور من فان الجار في قولك افضل من الابتداء الفاية والجارو المجرور مقول افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذى هو المجرور بعده سواء انجز بمن ظاهرة او مقنرة فهو كاسم فاعل مضاف الى مقوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية في نحو افضل من القوم انه ابتداء زيد في الارتقاء والزيادة في الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له في اصل الفضل لانه لتقصان درجته في مشابته اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يحى في بابها لا يرفع فاعلا مظهر الا بشرط ان ياتي في بابها ولا ينصب مقعولا صريحا ولا يشبه مقعولا فلا يقال احسن الوجه بل يرفع مضمر او يميل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذى تنصبه الجوامد ايضا كافي عشرون درهما نحو احسن وجهاو دليل تكبره قول الشاعر ١٢ ملك اضلع لبرية لا ١٣ يوجد فيها المادبة كفاء ١٤ وقوله ولم ارقوما مثلنا خير قومهم ١٥ اقل به مناعلى قومهم فقرا ١٦ ومذهب سيبويه ان اضافة افضل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه في حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بمعنى المضاف اليه كاي فيدخل فيه دخول اى فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل في المعنى الذى وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما يقي بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد اظرف الناس مفضل في الظرافة على كل واحد من يقي بعد زيد من افراد الناس فالعنى ١٧ بعضهم الزائد في الظرافة على كل واحد من يقي منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشئ على نفسه لانه لم تقضه على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما يقي من المضاف اليه بعد

وس

بكنائب

مرام كذا في التسخ ولعله
١ صلاة الوتر ٣ النوى

الوجه الذى ينويه المسافر
من قرب او بعد هو مؤنثة
لا خير صحاح ٤ قوله (قطلت
انجواضها نجبا للجلد) النجا
مقصور من قولك نجوت
جلد البعير عنه وانجيت اذا
سخته وقال يطالب ضيفين
طرقاه قطلت البيت قال الفراء
اضاف النجا الى الجلد لان
العرب يضيف الشئ اذا
اختلف اللفظان

٥ قوله (وسكالك الهواء)
السكالك والسكالك الهواء
الذى يلاقى اعنان السماء

٦ قوله (ملك اضلع البرية)
الضلالة القوة هواضلع

اى اقوى

٧ زيد تسبح

خروج هذا المفضل منه فالأضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كافي قولك بعض القوم وثلاثهم
وجزؤهم واحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل
من عمرو ولو كان بتقدير من الميئة كافي خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مبرد اعلى المضاف
كأذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كافي نحو هذا افضل القوم فإذا كان اضافتهما المعنى
كأضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فتكون محضة بدليل قوله تعالى ﴿ شبارك الله
احسن الخالقين ﴾ وقوله اضلع البرية خير مبتدأ محذوف أى هو اضلع وخير قومهم
نصب على المدح وتأتيها ان يكون افضل مفضلا على جميع افراد نوعه مطلقا ثم تضيف
الى شئ لتخصيص سواء كان ذلك النبي مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته
اولم يكن نحو زيد افضل ٨ بغداد أى افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد
فالأضافة فيه لأجل التخصيص كافي غلام زيد ومصارع مصر لأفضله على اجزاء
المضاف اليه فهذه الأضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام (ثم تقول افضل بالمعنى الاول امانان
تضيفه الى المعرفة او التكررة فان اضيفته الى المعرفة لم يميز ان تكون مفردة نحو افضل
الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بل اذا كان ذلك الواحد من اسماء
الاجناس التى يقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البرقى اطيب الخمر جازوالرجل
ليس جنسا بهذا المعنى فتقول زيدا افضل الرجاءين أى احدهما المفضل على الآخر وافضل
الرجال أى احدهم المفضل على كل واحد من الباقيين واما اذا اضيفته الى التكررة فيصور
اضافته الى الواحد والثني والمجموع نحو زيدا افضل رجل والزيد ان افضل رجلين
والز يدون افضل رجال فينبطابق صاحب افضل والمضاف اليه افرادا وثنية وجعا
ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحب افضل مثنى او مجموعا قال الله تعالى ﴿ ولا تكونوا
اول كافرين ﴾ وحكم أى فى الأضافة حكم افضل يعنى انك اذا اضيفت ايا الى المعرفة
فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اضيفت الى التكررة جاز كون المضاف اليه
مفردا ومثنى ومجموعا والملة فى ذلك ان ايا استفهما كان او شرطاً او هو حولا
موضوع ليكون جزءاً من جملة مبعده مجتمعة منه ومن امثله وكذا افضل المضاف
بالمعنى الاول فتولنا جزءاً من جملة يخرج نحو القرس افره البقال وبوسف احسن
اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءاً من جملة مبعده وقولنا معينة ليخرج نحو
زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة فى كونه افضل من بين جملة غير
معيّنة من مرض الرجال وكذا يخرج نحو أى رجلين زيدا أى رجال هو فانه لا يجوز
اذا وضع أى لتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا مجتمعة منه ومن
امثاله يخرج نحو وجه زيد احسنه ونحو قولك أى زيدا احسن وجهه اميد ام رجله
فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز أى بغداد الحبيب أى أى
دورها الا ان يقدر المضاف أى احسن اعضاءه وأى اعضاء زيد وأى دور بغداد
فأى موضوع لتعيين بعض من كل معين وافضل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين
بعده على سائر ابعاضه (فإذا نظر هذا قلنا لم يميز زيد افضل الرجل وأى الرجل هذا

٨ وفيه اثنا عشرة لغة

لان الرجل ليس كلا يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البرئ الطيب التمر وقولك اى التمر
هذا لتكون التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واى الرجلين لتكون المضاف
فيهما بعضهما من الجملة المعينة بعده وهى الثنى وكذا افضل الرجال واى الرجال سواء
اردت بهذا الجمع مهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة
معينة وانما جاز اى رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مع ان الجورور فى جميعها
ليس فى الظاهر جملة معينة كاشترطنا لان المراد بكل واحد من هذه الجورورات الجنس
مستقرا مجمعا من المسؤل ومن امثاله فتكون فى الحقيقة منقسمة الى المسؤل وامثاله كما
شرطنا فمعنى اى رجل اى قسم من اقسام الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واى رجلين
اى اى اقسام من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واى رجال اى اى قسم
من اقسام هذا الجنس اذا قسموا رجلا رجلا وكذا فى افضل نحو زيد افضل رجل اى
افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اى افضل
اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال اى افضل اقسام
هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلا فافضل سواء اضيفته الى المعرفة او الى النكرة لتفضيل
صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او ثنية او جمعا فلهاذا لم يميز الزيدان
افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيد بن ثنية بل هو جزء واحد مثل
الزيد بن وجاء زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال لان الرجال
يصح تميزها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجلا كالزيدين
ولا تظن ان صاحب اقل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فتقول
فى زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل
معناه انه افضل من كل رجل رجل هو قسم من اقسام الرجال كما كان فى النكرة سواء
وكذا اى تعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اى الرجلين
هذان اذ ليس لرجلين اقسام كل واحد منها مثنى حتى يعين احد تلك الاقسام ويموز
اى الرجال هذا واى الرجال هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تميزها افرادا
او مثنيات وجوعا (فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزائه
فى النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجر مثل ذلك
فى المعرفة (قلت لان النكر لا يختص فى اصل الوضع بواحد بعينه فصح ان يعتبر به عن
كل واحد واحد على البديل الى ان يفنى الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة فانها تخصيص
بعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التسمين على غيره واى وافضل لابطحافان
الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضاهان الى ما يكون تميزه بالعطف نحو اى زيد وعمرو
ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر الجورور بالعطف فيهما فلاجل تكرر المسؤل عنه
فى اى والمفضل فى افضل نحو زيد وهذا افضل رجل وامرأة واى رجل وامرأة هذا
وهذه واما قولهم اى وابلك فالمراد به انما لكنهم قصدوا التخصيص على ان المراد المتكلم
والمخاطب اذ كان لا يدل عليه الضمير فى انا فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اى رعاية

لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير الجرور ولا يعطف الضمير الجرور على شيء الا باعادة الجار فكثير اى للمحافظة على اللفظ لا للمعنى كما في قولك بنى وبنك مع ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال * فابى ما وابتك كان شرا * فبعد الى القائمة لا يراها * وجه مثله في الضرورة * ٣ اظلى واظله * وى معرب مع ان فيه امامعى الشرط او الاستفهام او هو موصول لازمه الاضافة للرجعة لجانب الاسمى المتقضية للأعراب ولا يحذف المضاف اليه الامع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ﴿ ايا ما تدعوا فله الائمة الحسنى ﴾ اى اى اسم وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث افصح من الحاق التاء كما يحى في الموصول قال تعالى ﴿ باى ارض تموت ﴾ قوله ولا يضاف اسم بمائل للمضاف اليه في العموم اى لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانها متماثلان في العموم قوله كليث واحد وحبس ومنع مثالان للنصوص الا ان الاول عين والثاني معنى قوله عين الشيء يريد بالشيء شيئا معينا كزيد وعمرو وكما تقول عين زيد والا فالتى اهم من العين وقد اخل المصنف ببعض احكام الاضافة فلا بأس ان تذكرها (احدها حذف المضاف اذا امن اليبس وجاء ايضا في الشعر مع اليبس قال * فبل لكم فيما الى فأتى * طيب بما اعجب * الطامى حذما * اى ابن حذيم فاذا حذف قالوا ولا اشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف في الأعراب كقوله تعالى ﴿ واسئل القرية ﴾ وقد يترك عند سبويه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شيء كما يقال في التل مائل سوداء ثمرة ولا يضاء خصبة اى ولا كل يضاء قال ولولم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان صطفا على ما ملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول مائل عبدالله يقول ذلك ولا اخيه ومائل اخيك ولا ايك يقولان ذلك اى ولا مثل اخيه ولا مثل ايك قالوا يجب اضماء المضاف هنا فيكون محاذف المضاف فيه واتى المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبدالله لكان المعنى مارجل هو منهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى مائل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك وايضا لو كان معطوفا عليه لكان قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه الجرور باجتناب ذلك لا يجوز كما يحى في باب العطف ولو كان ايك في المسئلة الثانية عطف على اخيك لم يقل يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المستثنى ه لكان الداخل عليه لا الزيدة لتأكيد التثنية معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم التثنية ولا يجوز ذلك تقول ما جاني زيد ولا عمرو ولا يجوز نحو ما جاني فلان زيد ولا عمرو بحر عمرو فاذا الجبى ليس مفيا عن زيد بل عن غلامه

٣ قال الراجز * يارب موسى اظلى واظله * سبط عليه ملكا ليرجعه * (قوله الطامى) النطامى الحاذق
٤ والى له بنى عندي وابن حذيم طيب معروف عندهم الا ان بعض لم يخالف الفصل بالجبم
٥ لم يجوز لان الداخل عليه لا الزيدة لتأكيد التثنية الذى في المعطوف عليه انما يعطف على ما دخل عليه الحكم التثنية نحو ما جاني زيد ولا عمرو لان الجبى التثنية دخل على زيد ولا يجوز ما جاني فلان زيد ولا عمرو بحر عمرو فاذا الجبى ليس مفيا عن زيد بل عن غلامه

٦ التثنية لنفسه

٢ (قوله وقد جعلتني من

خزعة اصعبا) حذيفة

بالهاء التهمة المفتوحة

والزاء المكسورة اوله *

قادر كإعلاء العرادة ظلها

* وقد البيت وبعده *

امرئكم امرئ بمنعرج

المرئ * ولا امر للمضى

الاضميا * اذ المرء لم يفسد

الكريمة او شكت * جبال

الهوى

٣ بالفتى ان تنقطعا *

والهوى التثنية على هيئة

٣ فيه ان تنقطعا لنفسه

٤ (قوله الاعلالة البيت)

الاعلالة استثناء منقطع

اي لا تقبل منك عطاء

ولا خفارة ولكن تزورك

بأنجيل و السلاح هو

للاعتنى واوله * وهناك

يكذب ظنكم ان لا اجتماع

ولا زيارة * ولا برآة لبرئ

ولا عطاء ولا خفارة *

الاعلالة أم قوله لبرئ اي

من كان بريئا لا يتعمد برأته

لان شر الحرب يعمد كلكم

قوله ولا خفارة اي لازمة

ولا عهد اي اذا غزوناكم

بطل ظنكم ان لا تزورك ولا

تزورك بأنجيل و السلاح

المذكورة (قال بعضهم ان في هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقصدا من

حيث المعنى والقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف الا ترى

انك لا تقول مثلي لا اقول وملك لا تقول بالهاء وملكما لا تقولان وملككم لا تقولون

(اقول اداء لفظ المفرد معنى التثنية والمجموع غير عزيز في كلامهم كاسماء الاجناس فانه

يصح إطلاقها على التثنية والمجموع وكذلك استعمال المفرد من علامة التأنيث بجرى

٦ المؤنث كثير فلي هذا لا منع من اكتساب المضاف معنى التأنيث والتثنية والجمع

من المضاف اليه ان حسن الاستثناء في الكلام الذي هو فيه من المضاف بالمضاف اليه اما

التأنيث فكما مر من قوله * مرا الببال اسرعت * واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك

ولا ايك يقولان ذاك واما الجمع فكقوله * وما حبال الديار شغفن قلبي * واما اداء

الفاظ الغيبة بمعنى الخطاب فلم يحمى الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فمن فعله يحمى ما مثلك

تقول بالخطاب كاجاز في التثنية مثل اخيك وايك يقولان وفي التأنيث كقوله عليه الصلاة

والسلام * مارأيت مثل ابله تام طالها * وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف

في التذكير قال يسقون من ورد البرئص عليهم * بردي يصفى بالرحيق السلسل *

اي ما بردي وهي نه قال يصفى بالتذكير ويقوم مقامه في التأنيث ايضا نحو قطعت

السارق فاندملت اي قطعت يده وفي القتل كقوله تعالى * وكمن قربة اهلكناها

فجاءها بأبناياتا او هم قاتلون * فقالهم (وقال انجيل يقوم مقامه في التذكير ان كان

معرفة اضيف اليها مثل كما ذكرنا في المقول المطلق في قوله فاذا له صوت صوت حجار

برفع صوت الثاني اي مثل صوت حجار فلما ان تقول هذا رجل اخو زيد اي مثل

اخو زيد (و استضعفه سيويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل

الطويل وهو قبيح جدا وان قولهم قضية ولا يا احسن لها فلجمل العلم المشتهر بمعنى

كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لاء التبرئة وقد

يخذف مضاف بعد مضاف وهم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله * ٢ وقد

جعلتني من خزعة اصعبا * اي ذا مقدار مسافة اصعب وتأتيها حذف المضاف اليه

فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبيل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان

او مشبهاه في الابهام كثير وحسب ولم يطف على ذلك المضاف * مضاف آخر الى

مثل ذلك المحذوف كالبناء على الضم وتسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض ومنذ

وحيث كما يحمى في الظروف البنية جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف

مضاف الى مثل ذلك النوى سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبيل

وبعد زيدا ومن غيرها كقوله * يامن رأى مارضا امر به * يين ذراعي وجهه الاسد

* وقوله * ٤ اعلاة او بدها سابع نهد الجزيرة * لم يدل من المضاف اليه تنوين

ولم يبين المضاف لان المضاف اليه كالياني بما يفسره الثاني هذا على قول البرد ومذهب

سيويه ان الاول مضاف الى المجرور والظاهر الثاني مضاف في الحقيقة الى ضميره والتقدير

الاعلاة سابع او بدها نهد حذف الضمير وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول

والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب النداء في ياتيم تيم عدى (ومذهب سيويه في زيد وعبروا قائم ان خبر البتة الاول محذوف وهو مغاير لمذهب ههنا) ومذهب البرد اقرب لما يلزم سيويه من القصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة واما نحو ياتيم تيم عدى فرميا ينتفر فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكأنه لافصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذا كان كقوله تعالى ﴿ وكلا ضربناه الامثال ﴾ ورضا بعضهم فوق بعض ﴿ واذا قطع كل وبعض من الاضافة فلا كثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فهما وبعضهم يجوزوه وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكي الخليل في المونث كلتهن وليس مشهور وثالثها الفصل بين المضافين ﴿ اعلم ان الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والجرور غير عزيز كقوله لمارأت * سائدا مستعبرت * لله داليوم من لامها * وقوله كان اصوات من ابغاهن بنا * وآخر اليس انقاض الفراريج * وبغيرهما عزيز ٦ جدا نحو قوله تمر على ما استمر وقد شفت * غلائل عبد القيس منها صورها * (وحكي ابن الاعرابي هو غلام ان شاء الله ابن اخيك وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فعلا كقراءة ابن مامر * وكل اولادم شركتهم * وهو مثل قوله فزجمنها بزجة زج القلوص * ابي مرزاه وقوله تنقي بداها الحصى في كل هاجرة * في الدراهم تقاد الصباريف * هذ من روى ينصب الدراهم وجر تقاد) وانكرا كزاتمة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبضه والقصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كإم في باب لاء التبرئة والقصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او مينا وغيرهما فراءة ابن عامر ليست بذلك ٧ ولان لم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصونين * قوله (واذا اضيف الاسم الصحيح والمحقق به الى ياء المتكلم كسر آخره وانياء مفتوحة او ساكنة فان كان آخره الفتحة وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وقمت الياء الساكنين (قوله الاسم الصحيح) الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كهمرو وودع وزيد ويعني بالمحقق به ما آخره ياء او واو قلبها كن كطي ودلو وودعو وكرمى وآلى ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح وانما احتملها لان حرف التثنية تخف النطق به وان كان مقعرا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن هو نفسه (قوله كسر آخره) انما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسردون الضم والقص لنياسيه ولذا جاوز هذيل قلبه الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا

• (قوله سائدا) اسم

جبل

• بعده • تذكرت ارضا

بها اهلها • اخوالها فيها

واعامها • اى تذكرت

٦ قليل نصه

٧ منع الرضى تواتر

القراءات السبع موافقة

للمعشرى في هذه الزلة

وجهور الحقيقين ذهبوا

الى ان القراءات السبع

متواترة ذكر ذلك المولى

التفتازانى في شرحه

فكشاف

ففي ولهذا قالوا في الافصح في قلب الواو ياء كايحيى (قوله والياء مفتوحا ووا ساكنة)
يعني الياء اللاحقة للصحيح والمحق به واما الياء اللاحقة لغيرهما فتتوحد للسالكين
كايحيى وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف
الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك (قوله فان كان آخره الفا) يعني ان لم يكن
الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلوا آخره من ان يكون الفا او واو او ياء والالف ثابتة
في الالف المشهورة القصيدة للتثنية كانت كسلاى اولا كفتاى وحيلاي ومغزاي وهذيل
تحت قلب الالف التي ليست للتثنية ياء كما فهم لما رأوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب
في الصحيح والمحق به ورأوا ان حرف المدة من جنس الحركة على ما ذكرنا في اول الكتاب
ومن ثم ثابتت عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروها
الى الياء ليكون كالكسر قبله واما الالف التثنية فغيروها لثلاثين الرفع بغيره بسبب
قلب الالف واما في المقصور فالرفع والصب والجزم لثلاثين بعضها بعض لكن لا بسبب
قلب الالف بل بلو اوقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصل (فان قيل فكان الواجب
على هذا ان لا قلب واوا لجمع في جاء في مسلوى ياء لثلاثين الرفع بغيره) قلت بينهما
فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لثلاثين فغيروها (قلت بينهما
واما يجوز هذيل قلبها لامر استحسان لا موجب عندهم ايضا فالاول تركه اذا ادى
الى الالتباس بخلاف قلب الواو في مسلوى فانه لامر موجب لقلب عند الجميع وهو اجتماع
الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يرضى في
بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في
الشرق قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال * يا ابن الزبير ٣ طالما عصيكا *
وطالما عينا ليكا * لنضربن بسيفنا قتيكا * (قوله وان كان ياء) اي ان كان آخر الاسم ياء
وذلك في المنقوص نحو قاضي وفي المنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلوى ومسلوى (قوله
وان كان واوا) وذلك في المجموع بالواو والنون رفعوا بما قبلت الواو ياء لان قياس
لثلاثين كايحيى في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولهما قلب الواو ياء
وادغام اولهما في الثانية وانما لم يبق كراهة لاجتماع المتقارين في الصفة اي الين
فخفف بالادغام قلبا اتقلها اي الواو الى الاخف اي الياء وسهل امر الادغام
نحو ضمها بسكون الاول وتقلب الواو ياء سواء اولها ولا كطى او ثانيا كسيد واصلها
طوى وسيد فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى قمت بقيت على حالها لثلاثين
نحو مصطفي واعلى في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم تؤد الى لبس
وزن ووزن وجب قلبها كسرة لياء كافي مسلوى وسهل ذلك قريبها من الاخير الذي
هو محل التغير فلماذا لم تقلب في سيل وميل وايضا فانهم لما شرعوا في التفيف في نحو
مسلوى بالادغام ثبوتهم بقلب الضمة كسرة بخلاف ميل وان ادى الى الالتباس فانتخير في
قلبها كسرة وابتاعها نحو في جميع الوى اذ يشبه فعل فعل (قوله وقمت الياء
للسالكين) يعني اذا كان قبل ياء الضمير الالف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون

٣ قوله (طالما عصيكا
وطالما عينا) المعنى
مقصود مصدر عصى
بالسيف اذا ضرب به
عنى بالكسر قلب وعينته
ومعنى بكذا

كاجاز في الصحيح والمحق به وذلك لاجتماع الساكنين وقديما الياء ساكنة مع الالف
في قرأة نافع ﴿ يحياى وعماى ﴾ وذلك اما لان الالف اكثر مدامن اخويه فهو يقوم
مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما الاجراء الوصل مجرى الوقوع مع هذا
فهو عند النجاة ضعيف رجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك
لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كفى نحو فيه ولديه ومنه قرأة جزء ﴿ ومانهم مصرخى ﴾
وهو عند النجاة ضعيف قاله قالها ٤ هل لك باتانى ﴿ قوله ﴾ (واما الاسماء الستة فاني
واخي واجاز المبرداني واخي وتقول حى وهى ويقال فى في الاكثرونى) هذا حكم
الاسماء الستة عندنا ضا منها الى ياء المتكلم وهى باعتبار الاضافة على ضرين ضرب
لاقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضر وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا
الباب اذ نحن نكلم على المضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير وضرب يقع ويضاف
الى مضر وهو الخمسة الباقية وهى على ضرين ضرب اعرابه عين الكلمة ولاهما
محذوف وهو فوك وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعني ابوك
واخوك وجوك وهنوك اما فوك فغالاة ثلاث قطع الاضافة واضافته الى ياء المتكلم
واضافته الى غيراها في حال القطع فيجب ابدال الواو ميميا لامتناع حذفه وابقائه
اما الحذف فليقاء الاسم المتكلم على حرف واحد ولا يجوز لان الاحراب اسماء دور
على آخر الكلمة فلا يدور على كلمة اخرها اولها واما الابقاء فلاداءه منونا الى اجتماع
الساكنين فيقول امره الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه يفتح الفاء وسكون
العين اما قطع الفاء فلان لم يفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون
العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف لامدنيانسيا ظولم قلب الواو
ميم لدار الاحراب على العين كما في يدوم فوجب قلبها الفاء لحر كها وافتتاح ما قبلها
فيلتقى ساكنان الالف والتنوين فيصنف الالف فلما امتنع حذفها وبقاؤها قلبت الى
حرف صحيح قريب منها في الفرج وهى الميم لكونهما شقوين واما قوله ﴿ خالطن
سلى خباشيم وفا ﴾ فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها (قال ابو على
يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفاء في النصب كما في الرفع والجر كما قال
﴿ كنى بالى من اسماء ٦ كاف ﴾ قال ٦ واخذ ٧ من كل حى عصم ٦ وهذه لغة حكاه
الاخفش فالان عين الكلمة فلا يبقى العرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو
فيها على لغتين اشرهما في في الاحوال الثلث وقياس اصله قوى كضدى ثم فاء لتحرك
الواو وافتتاح ما قبلها لانها لا مجرى المادة فيما اعراب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان
يقصر من جملة الحركات الثلث على الكسر لتناسب وكان العين ههنا كالحركة
الاعرابية الواو كالضم والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت الياء في الاحوال الثلث
قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة التى ليست
باعراب ولا بناء عند المصنف والى كسرة البناءة عند النجاة بالكسرة الاعرابية لروضاها
وذلك كما ثبت الضمة البناءة في يزيد بالاعرابية فجى بدله بالواو والالف في يزيدان
ويزيد ون وشبهت الفتحة البناءة في لارجل بالاعرابية فجى بدله بالياء فقيل لارجلين

٤ قوله (هل لك باتانى)
تاسم اشارة بمعنى هذه
وفى في ياء المتكلم

٦ تمامه ﴿ صهاخرطوما
عقارا قرقا ﴾ كما الخمر
واوله ﴿ كان ذافد امة
منطقا ﴾ قطف من اعنابه
ما قطفنا ﴿ يصف به
عذوبة ريقها وفاعل
خالط راجع الى ذافد امة
وهى ما انصب ومفعوله
صها وخيا شيم بدل
بعض من سلى وهى
حال من صها اى
حالت من خباشيم سلى
وفاعل ريقها التى وهى
صها كانه عقار ومنطقا
اى مصفا وقطف امله
واسند الى السبب مجازا
٦ كافى نخه
٧ قوله (من كل حى عصم)
انصبة بضم العين القلادة
بكسرها الحفظ

٨ قوله (اشدرجام)
جمع رجعه وهي الجمارة
الضصة

ولامسكين كل ذلك للمروض فلما صارت الياء التي هي عين في مشبهة بالاعرابية وما
قبل الياء الاعرابية في الاسماء الستة مكسورة فكسرت الفاء في في وقد يقال في وقفه ولم
زيد في جميع حالات الاضافة قال * كالحوت لا رويه شيء بلقمه * يصيح ظمآن وفي
البحر ف * والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع
من الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولاساكنين في حال الاضافة اذ لا تكون
في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو قال * هما تقشا
في في من قوليهما * على التاج العاوي اشد رجاء * وهو جمع بين البذل والمبدل
منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي قدمت على اللام قدمت على العين
واما اضافته الى غيره المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاءهم زيد
كاسمر (واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلاثة احوال احدها القطع عن الاضافة والاعرف
فيها حذف لاماتها وقد ثبتت في بعضها كما يجيء في ذكر لنا لها وثانيها الاضافة الى
غيره المتكلم فالاعرف اذا في ابوك واخول جعل لاميها اعرابا وفي حم ومن حذف
اللام كما يجيء في لغاتها وثالثها الاضافة الى ياء المتكلم (قال الجمهور يجب حذف اللامات
اذا ردها في حال الاضافة الى غيره المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب
لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم فلامعنى لردها معها) واجاز البردقياس على الاضافة
الى غير ياء المتكلم وداللام في اربعتها كما قل صته ابن يعيش وابن مالك وفي اخ واب
فقط كما نقل جارا لله والمصنف ولما ردها الزم الياء لما قلنا في في على الاصح وشبهته
قول الشاعر * وابي مالك ذوالجاذدار * واجيب بانه يحتمل ان يكون ابني جمالاب
مضافا الى الياء اذ قيل في اب ابون قال * فلأتين اصواتنا * بكن وفدنا بالابتنا *
كاقيل في اخ اخون قال * وكنت لهم كشر بني الاخينا * والمذهب لا يثبت بالاحتمالات
* قوله (واذ قطعت قبل اخواب وح من ومن وقع الفاء انفسح منها وجاء
حم مثل بدوخب ودلو وعصا مطلقا وجاء من مثل يد مطلقا واذ لا يضاف الى مضمر
ولا يقطع) اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خاسمة فاللغات المشتركة ان يكونا
محدوفين اللام مطلقا اى مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتسنيهما ابان واخان
والجمع ابون واخون كما هو والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصى والثالثة ان يكونا
مشددين العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب
على العين مقطوعين واعرانها بالحروف مضافين واللمة المختصة باخ اخو كدلو
مطلقا (وفي حم ست لغات ابتدئ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولاهما اعرابه
بالحروف في الاضافة الى غير الياء ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيها
ان يكون كدلو مطلقا في الاضافة والقطع والثالثة ان يكون كعصى مطلقا والرابعة
ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كعجب مطلقا والسادسة ان يكون كرشاه
مطلقا (واما من فيه ثلاث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب
بالحرف في حالة الاضافة الى غير الياء والنقص في غيرهما ولما لم يكن هي المشهورة

زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها وثالثتها تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله ﴿ رحت وفي رجليك ما فيها ﴾ وقد بداهنتك من المثر ﴿ فالضرورة وليس بلفظة رابعة ﴾ (وفي ثم لسان اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وقبح الفاء مع خفة الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة ثم مثلث الفاء محذوف اللام نسيما مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثنية الفاء بناء على ان الواو التي ابدل منها الميم تقلب في حالة الاضافة الفا وياء فيكون الفاء في الحالات الثلاث اذن مثلثا لا للاعراب فعبور تثنيها في الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة ثمانية مثلث الفاء مقصورا مطلقا وكأنه جمع بين البذل والمبدل منه او الميم بدل من اللام قدمت على العين كما مر فيكون قوله ﴿ فويهما مثنى فوا والثامنة والتاسعة ثم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال ﴾ حتى اذا ما خرجت من قده ﴿ قال ابن جني هو للضرورة وليست بلفظة وكان الميم بدلان من العين واللام والجمع اقام العاشرة اتباع الفاء للميم في حركات الاعراب نحو هذا ثم ورأيت فوا ونظرت الى ثم وكأنته نظر فيها الى حالة الاضافة بلاميم اعني فوك وفك وفك وقد يقع فاءمه ايضا حرف اعرابه فيقال مرو ومرا ومرة وعين امره وابنه تابع لحرف الاعراب اتفاقا ﴾ (وفي دم ثلاث لسان القصر كصى والتضيف كذا وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد ﴾ (قوله وذو لا يضاف الى مضر ولا يقطع) انما لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا مثلا ان يصفوا شخصا بالذهب فلم يأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فبحنا بذو واصافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضرات والاعلام مما يقع صفة كايحي لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل بصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن بما يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفة اي اسم الجنس كضارب وقاتل وايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضميرا وعلم لم يحز قياهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل على محمد وذويه فشاذا كان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله ﴿ فلاحني بذلك اسفليكم ﴾ ولكني اريد به الذونسا ﴿ شاذان وذلك لاجرائه مجرى صاحب واما قولهم دوزيد وذوي الالبى فانما جاز لتأويل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم ﴾ قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين الافوك كما ذكرنا فكان قياسها ان تكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم تكن فيها مقصورة جلوها في ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ وابو حرم مفتوحة العين فليجملها على افعال كآباء وآباء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما ذو فلا دليل في ادواء على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين مثلها افعال ايضا

٩ يخرج هذه الاشياء بان ذلك ان اعراب الاسماء كالرفع والنصب والجر لها مقتضيات لاجلها ثبت كل نوع من الاعراب مقتضى نوع الرفع في الاصل الفاعلية وكون الاسم مبتدأ وكونه خبرا ثم كونه قائما مقام الفاعل في نحو ضرب زيد وكونه خبرا ان ولا التبرئة اذ بهذا الكون يشابه الخبر ان الفاعل لانه يصير به ثاني مطلوب ان ولا العاملين على الفعل الفرعى وكذا كونه اسم بالحجازية اذ بهذا الكون يشابه الفاعل اعني اسم ليس ومقتضى نوع النصب في الاصل للمفعولية ثم كون الاسم اسم ان ولا التبرئة اذ بهذا الكون يشابهان المفعول اذ به يصير الاسم اول مطلوب ان ولا العاملين على الفعل الفرعى والعمل الفرعى لفعل نصب المفعول قبل رفع الفاعل وكذا كونه خبرا ان وخبر ما اذ بهذا الكون يصير المفعول اعني كان المفعول مطلوب ثان بعد الفاعل فهذه ٢٩٨ اخبار مطلوبة ثانية بعد ما هو كالفعل

اعني الاسماء وكذا كون الاسم حالا او تمييزا او مستثنى اذ به يصير الاسم وصلة كالمفعول ومفعولية المفعول الاول من باب اعطيت غير مفعولية المفعول به الثاني لان مفعولية الاول لكونه محمولا على ملايسة الثاني فهو ملابس ومن ثم فيه معنى الفاعلية فزيد في اعطيت زيدا درهما وكسوة زيدا جبة واضربت زيدا مرا محمولا على السطو والاكتساء والضرب ومفعولية الثاني لكونه ملايسا فالدرهم مطعوى اى مأخوذ واجبة مكتساة وعمره مضروب وكذا مفعولية اول مفعولى

حوض واحواض وبيت وايات ودليل تحريك عينه مؤنثة اعني ذات واصلها ذوات كنواة لقولهم في ثاها ذواتا تخفف العين في ذات كثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المؤنث ذبة كطية (وقال الخليل وزن ذوخل بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفات ذواتا وذواتا) وقال القراملاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقلة آخه واما هن ذية لم يسمع فيه اهنا حتى يستبدله على تحريك عينه ومؤنثه وهو هن بالضرير لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبله التثنية لا بد من فتحها وكذا لا يدل في هنوات لانه يمكن ان يكون كثرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو كاذكرنا اذ لا دليل على حركتها واغواء لا يدل عليها كالايدل اذواء ولا فوك هاء لقولهم اغواء وغويه ولا فوك لان عينه واو يدل ذواتا وذوات واذواء وباب طويتا كثر من باب القوة والجل على الاكثر اولى اذا اشتبه الامر ولا م اب واخ وح ومن واو لقولهم ابوان واخوان وجوان وهوان واخوة واخوات واما هنبة في هنبة فلان لامه ذات وجهين وكذا لام حم قديكون همزا كتين * (قوله التواضع كل ثان باعراب ساقته من جهة واحدة) قوله كل ثان يشمل التواضع وخبر المبتدأ وكل ما اسله خبر المبتدأ تخبرى كان وان واخواتهما ويشمل الحال وثاني مفعولى اعطيت (قوله باعراب ساقته) اى مع اعراب ساقته يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولى ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب كقبحنا الارض حيونا (قوله من جهة واحدة) قال المصنف ٩ يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهى كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا

حلت بخلاف مفعولية ثانيهما لان مفعولية الاول لكونه مضافا الى المفعول الحقيقي لعلت ومفعولية (وكذا) الثاني لكونه متضمنا للمفعول الحقيقي له كما في باب المفعول به ومقتضى نوع الجر كون الاسم مضافا اليه معنى نحو مررت بزيد وغلان زيدا ومشاها للضاف اليه معنى كضارب زيد وحسن الوجه متبين به ذا ان انتصاب اول مفعولى حلت واعطيت من جهة غير جهة انتصاب ثانيهما وكذا انتصاب الاول والثاني في ضربت زيدا مجردا وفجرنا الارض حيونا اذ انتصاب الاول للمفعولية وانتصاب الثاني لشبه المفعولية واما انتصاب منصوبى لقيت زيدا الطريف ومنصوبى لقيت زيدا وعرا وغير ذلك من التواضع فمن جهة واحدة وهى كونهما ملقيين وينتقض هذا الحد بالخبر بد الجرح نحو زيد مالم يخل وعلمت زيدا فاضلا حليما وبالحال بعد الحال نحو فبعد مذموما محمولا وتحتلوا وبالسنتنى بعد المستثنى نحو حجة في ٥

ه القوم الأزيدا الاعرا اذا الثاني في الجمع بأعراب سابقه من جهة واحدة يدخل في قوله ثان التعت الثاني وما فوقه وكذا التأكيد وعطف النسق لان كل واحد منها ثان للنبوع كالتابع الاول قوله كل ثان فيه نظر لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا حصر جميع مفرداته واما الكلام آه نفسه ٣ (قوله وفيه نظر لان ارتفاع البدأ والخبر من جهة واحدة) العامل فيها كما هو المشهور هو الابتداء اعني التمديد عن العوامل اللفظية للاستناد وهذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار ماعلا في البدأ ٢٩٩ هـ ومن حيث انه يقتضى مسندا صار ماعلا في الخبر فليس ارتفاعهما

بالعامل المذكور من جهة واحدة وكذا خلعت من حيث انه يقتضى منظونا فيومظوناعل في، مقوليه فليس اتصا بها بالعامل من جهة واحدة وكذلك نحو ضربت زيدا مجردا من حيث انه يقتضى محلا يقع عليه و هيته له في حال وقوعه عليه عل في محموله فليس الجهة واحدة وقس على ذلك ماعده

٤ عدة في الكلام نصح ه (قوله وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد) لا تدعى تغير الجهات بتغير الاسماء بل بتغير تعلقات العوامل بالعمولات كإبنا وفي نحو قولك جاني زيد الظريف لم يتغير تعلق العامل بهما بل هو من حيث انه يقتضى مسندا اليه عل فيها معا وما قولهم نقول

وكذا في هـ بجرنا الأرض حيونا هـ انتصاب الاول من جهة كونه مقولا به والثاني من جهة كونه تميزا ٣ وفيه نظر لان ارتفاع البدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما ٤ عد في الكلام كاتقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونهما فضلات هـ وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان قول ارتفاع زيد في جاء في زيد الظريف من جهة كونه ماعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفته وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لبدأ نحو هـ هو المقور الودود هـ الآية وكذا المسندات في نحو علمت زيدا ماعلا ماعلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو هـ تفقد مذموما مخذولا هـ وكذا المستثنى بدمالستني نحو جاء في القوم الأزيدا الاعرا لا يتغير اسمها ولا جهات امرائها فينبغي ان يدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان بأعراب سابقه لاجله اى اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا (وقوله كل ثان) فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل في قوله ثان التعت الثاني لما فوقه وكذا التأكيد المتكرر وعطف النسق المتكرر لان كلامها ثان للنبوع كالتابع الاول (واما الكلام في عوامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتأكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال) قال سيويه العامل فيها هو العامل في التبع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كافي للبدأ والخبر وهو كونهما تابعة (وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيويه اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد التكم منسوب اليه مع تابعه فان المعنى في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوبيا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيدو جاءني زيد نفسه فلا انصب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا مفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاول انصب على المنسوب حليهما معا تطبيقا فقط بالمعنى اما اذا قلت جاء في غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان العلامة مع زيد الان الثاني ليس هو الاولى معنى فلم يعمل العامل فيها معا وجهه معا وكما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذا العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالثاذا لادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخلق اذا امكن العمل

الاجبار المتعددة آه فيجوابه ان ليس شيء ماذكرت ثانيا رتبة بل تلتفتا فقط والمراد ما هو ثان يستحق سابقه تقدما عليه رتبة ليكون ثانيا كاملا مستحقا لكونه ثانيا ومن قال ان الرفع علامة الحمدة والنصب علامة الفضلة فله ايضا ان يبين تعدد الجهات في العمدة والفضلات فان كون الشيء عدة من حيث كونه مسندا اليه جهة مغايرة لكونه عدة من حيث كونه مسندا وكونه فضلة من حيث انه وقع عليه الفعل جهة مغايرة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفعل

بالظاهر الجلي (واما البديل فالأخفش والرماني والفارسي واكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فقصوه تعالى **﴿ولجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم﴾** وغير ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطاقته للبديل منه تعريفا وتذكيرا (والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره (فان قيل لولم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم هذا بدلا للاشتغال لان الجار والمجرور ليس **﴿يشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في قوله تعالى ﴿الذين استضعفوا لمن آمن منهم﴾** من آن بعض الذين استضعفوا (قلنا لا يحصل من اللام فائدة الا التأكيد جازلهم ان يجعلوه كالعدم وبمعناه بدل الاشتغال فلما الى المجرور ولا تكرر في اللفظ في البديل من العوامل الاحرف الجارية لكونه **﴿كعوض حروف المجرور﴾** والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذن بان العامل هو الاول لا مقدر آخر لان التبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يشر به بل عمل في الثاني (ومذهب سيويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف ان العامل في البديل هو العامل في البديل منه اذا التبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول بشر الثاني هذا وستعرف في باب عطف البيان انه في الحقيقة هو البديل فعكسه فيما ذكرنا حكم البديل (واما عطف النسق ففيه ثلاثة اقوال (قال سيويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف (وقال الفارسي في الايضاح الشري وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك يازيد وعمر واقول لادليل فيه اذعلة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في يازيد والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف البدء المقنضي للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف البدء باشر التابع لان يقدر له حرفا آخر واستدل ايضا بقوم قيام زيد وعمر وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين (والجواب ان القيام ههنا ليس بمرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمر وكذا لاجتهاد في ثم زيد وعمر اذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدر الواجب تعدد القلام في جملة غلام زيد وعمر وهو متحد ولكن معنى كل شاة ومضتلها بغيره كل شاة بغيره وكل مضتلها بغيره والمراد ههنا معايرهم وايضا لم يحز يازيد والحارث ولم يحز ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يحز زيد ضربت عمرا واهاه اذ ينبغي خبر المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة (وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القائلين كما هو حق العامل وقاعدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على التبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المصنف الممت على سائر التوابع لكون استعماله

٦ كالجاء من المجرور
وكعوض حروفه نفسه

٧ قوله (وينتقض حده) لا انتقاض بهذه الاسماء لان المراد مادل على ذات ماى مبهمة لاتعين فيها باعتبار معنى معين ولما اضر في مفهومه المعنى المعين علم **حجلا ٣٠١** **هـ** انه المقصود الاصلى ولما اكتفى في الذات بالابهام علم انه ليس

كذلك ونحو القتل قد اعتبر فيه تعين الذات لان معناه مكان فيه القتل لا شئ فيه القتل

٢ قوله (قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا آه) قد ذكر المص في بعض تصانيفه ان ما ذكر في تحديد الالفاظ يراد انها تذكر للدلالة عليه وضعا فاذا قيل المقبول به ما وقع عليه فعل الفاعل يراد انه ما ذكر لي دل على ذلك فلا ينتقض حده نحو زيد ضربته فعلى هذا يكون معنى قوله تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر لي دل على ذلك فلا ينتقض بما ذكره لان علمه انما ذكر لي يستدل اليه الاصحاب لا لي دل على معنى في متبوعه

٣ قوله (نحو برجل قائم ابوه) كان المص نظرا الى ان يكون رجل قائم الاب معنى فيه وان كان اعتبارا بى قوله (اذكلمهم في جاءني القوم كلهم آه) الظاهر انما يظلم كلهم انما ذكر لي دل

اكثر **ج** قوله (المت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا) قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تأييدا ولا فيدخل فيه خبر البتة. والحال في نحو زيد قائم وجهه ان زيد راكبا اذ قال هما وصفان ونعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذ جرى تأييدا نحو جاءني رجل ضارب (قال حد العام مادل على ذات باعتبار معنى هو المقصود ٧ وينتقض حده باسماء اذالة والمكان والزمان اذ القتل مثلا دالا على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فهم سأل نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع اذات باعتبار الذكورة وانسانية (قال والجواب انا احتزنا من مثله بقولنا هو المقصود قال اسماء الاجناس المقصود بها الدات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات) ولقد ائذ ان يع في الموضوعين اى في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الدات وحدها من دون المعنى فلا نسلم اد قصد الواضع بوضع رجل دات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الدات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فليس يمكن لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الدات مع المعنى التعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذوات ومعنى ضرب معنى في تلك لذات ولولم يدل الاعلى المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن (ثم يقول قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات ما قلنا في قولك في حد الصفة العامة مادل على ذات باعتبار معنى وكيف تدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شئ الامع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشئ وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ (فلان منع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض رب فلما يصح منه هذه الصيغة المختصة بالدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو الضروب والحيوس فانه موضوع ادات مطلقة يقع عليها الضرب والحبس (٢ قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا (قال تابع) يدخل في تابع جمع التوابع ويخرج منه خبر البتة والمفعول الساتى لما ذكرنا في حد التابع (وقولنا يدل على معنى في متبوعه) يخرج عنه ما سواه (قلت يدخل فيه البديل في نحو قولك اصحبني زيدا ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول ٣ نحو برجل قائم ابوه) (ثم يقول اما خروج البديل وعطف البيان وعطف النسق واسأ كيد الذى هو تكرير لفظى او مودى تطار وامامنا كيد اورد ارضائه واسأ كيد فى ١٠٠ الح ٤ اذكلمهم في جاءني

على احاطة المحيى لا يقوم ولما كون القوم مجعولا للمجى فامر لازم لامعنى مقصود اصلى فلفظ كلهم يدل على ٧ حال النسبة قصدا لاعلى معنى في متبوعه وان فهم منه ذلك ضمنا ٧ احاطة نسخ

القوم كلهم يدل على الثمول الذى فى القوم (فان قال شرط هذا المعنى الذى يدل عليه الوصف ان لا يفهم من التبوع والثمول يفهم من القوم وكذا فى جاء فى الزيدان كلاهما) فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس فى حديثك مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين فى قوله تعالى ﴿ فخذوا واحدة ﴾ والذين اثنين ﴿ فخذوا ﴾ فصد به اخراج الحال فى نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى فى زيدان لكن لا مطلقا بل مقيد بحال الضرب (هـ) اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس بأعراب سابقة من جهة واحدة هذا (ولا يبعد لو حدثنا الوصف العام اى ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الثمول وصاحبه صحيح التبعية ٦ لكل ما يخص صاحبه نقولنا اسم يخرج اجل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نمنا تابعا فى نحو جادى رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد فى نحو جادى رجل ثلاثة لان وضعها مجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو صدى زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو رجل اسد او لائحو زيداسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل فى رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل فى الصفات العامة بل يدخل فى حد الصفة الخاصة كما يحى فقال ان اسد وصوم فى رجل اسد ورجل صوم صفة وكذا نحو اى رجل لانه فى الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا لى الثمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى فى شئ بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الثمول يخرج الفاظ الثمول فى التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادنا فى القوم ثلاثتهم عند التبيين كما مر فى الحال اذ كل ذلك يدل على الثمول وصاحبه اى جميعها او جميعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لوجرت صفات فى بعض المواضع نحو رجل مثقب فليس ذلك من حيث الوضع كعمار فى مررت برجل حار وقولنا لكل ما يخص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الا بالهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وابها الرجل ومع هذا فهى اسماء لصفات مامة وكذا يخرج اسم الاشارة لمخصوصه كما يحى بعض الموصوفات ويدخل فى قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدأ وغير ذلك فى نحو جادى زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها وضعا ٧) ونقول فى حد الوصف الخاص اى التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الثمول فى متبوعه او متعلقه مطلقا فدخل فيه التابع فى نحو هذا الرجل ورجل اى رجل ورجل عيسى ورجل حسن وجهه ورجل حار وغير ذلك ويخرج البدل فى نحو اصحبى زيد علمه ﴿ قوله ﴾ (وفائدة) تخصيص او توضيح وقد يكون لجرد التثنية او التثنية او التثنية نحو فخذوا واحدة ﴿ معنى التخصيص فى اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل فى الكرات وذلك ان رجل

هـ قوله (اقول قد خرج آه) هذا كلام صحيح والمصنف معترف به ولكنه يجعل ذلك احترازا لدفع الوه بانه على اشتراك الحال مع التثنية فى الدلالة على هيئة الذات واغترافها فى التقييد والاطلاق ونظير هذا الاحتراز قد وقع فى تعريف الفاعل ٦ لكل ما ياتى به تعريفه وتكبرا لنفسه

٧ وصفا لنفسه

في قولك جاني برجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع
فلما قلت صالح قلت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل
في المعارف اعلا ما كانت اولانحو زيد العالم والرجل الفاضل (قوله وقد يكون لجرد
الشاء) لفظه قد التي هي للتقليل في المضارع مؤذنة بان يجيء لجرد اشاء او الذم
او التوكيد قليل وانما يكون لجرد اشاء والذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب
سواء كان ممالا شريك له في ذلك الاسم نحو ﴿ بسم الرحمن الرحيم ﴾ اذ لا شريك له
تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مماله شريك فيه نحو اتاني
زيد الفاضل العالم والفاقي الحديث اذا صرف المخاطب زيدا الا في قبل وصفه وان كان له
شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف لتأكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك
الوصف مصرحا بالتضمن نحو ﴿ قمعة واحدة والبهين اثنين ﴾ فان كان ذلك المعنى
المصرح به في المتبوع شمولاً واحاطة فالتابع تأكيد لصفة نحو الرجلان كلاهما و لرجال
كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تعالى ﴿ البهين اثنين انما هو الله واحد ﴾ وان كان
معنى التابع معنى المتبوع سواء بالطلاقة فالتابع تأكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد
زيد وقد يجيء لجرد الترحم نحو اتاني زيد البئس الفقير ﴿ قوله ﴾ ولا فرق بين ان يكون
مشقاً وغيره اذا كان وضعه لقرض المعنى عموماً مثل يحمي وذى مال او خصوصاً مثل
مررت برجل اى رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا) قال في الشرح بسى ان معنى
النسب ان يكون تابيما يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالة كذلك صرح وقومه
نعتا ولا فرق بين ان يكون مشقاً او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في
المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق
بالمشتق هذا كلامه ﴿ اعلم ان جهوز النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك
استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف زيد اسداً حالاً فكأنه
يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والهاء يشترطون ذلك فيها
معاً والمصنف لا يشترطه فيها ويكتفى بكون الوصف دالاً على معنى في متبوعه مشقاً
كان او لا ويكون الحال هيئة للفاعل او المفعول (قوله اذا كان وضعه لقرض المعنى عموماً)
اى وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جمع استعماله كالنسب وذلك لان الاسم
الجنس فان لهما موصوفاً في جميع المواضع اما ظاهراً او مقدراً فالراد بالوضع لقرض
المعنى عموماً الوصف الصام وقد حدناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول
فيه الالف واللام كاذى والتي وفروعهما ٣ وذو الطائفة لان الذى قام بمعنى التائب
(قوله او خصوصاً) يعنى انه بوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعماله
وهى كاسم الجنس الجامد بالظر الى اسم الإشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى
فيه اى في اسم الإشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب الداء اما لوجله صفة لغير اسم
الإشارة نحو مررت برجل اى الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعاً لحنى
في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعياً كما ان استعمال

٣ واما ذواتي في لغة طي
بمعنى الذى يحقها ان يوصف
بها المعارف تقول اتانوذ
عرفت صحاح

اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسدليس وضعا (فان قيل لم يلحظ ان يوصف
 بالاسد الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهات التي هي غير اسماء الاشارة
 كاجاز وصفها بما يقال مررت بشخص رجل ويسمى اسد كما يقال بهذا الرجل وبذلك
 الاسد فان تخصصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة (قلت ليجرد الموصوف في مثله من فائدة
 زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم تقع صفات اذ تلك مررت برجل يفيد
 التخصيص واسم يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان
 في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة الدالة عليه نحو قوله
 * ٤ ربه شجاع لا يأوى لقلتها * الا للصحاب والا الاوب والسبل * وكالاورق في الحمام
 والاطلس في الذئب والتبرء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل
 فللموصوف فائدة جعل الموصوف حاضرا مضمنا وفي بابها الرجل للموصوف فائدة منع
 حرف النداء من مباشرة ذي اللام ومن الموضوع لدلالة على معنى في متبوعه خصوصا
 على ما قال المصنف اى واسم الاشارة في نحو مررت برجل اى رجل ويزيد هذا
 فاي مما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للدخ واسم الاشارة يقع وصفا للعلم
 والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما
 في غير هذه المواضع فلا تقع صفة (والذى يتوى عندى ان اى رجل لا يدل بالوضع
 على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اى الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة
 للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسؤل عنه فاستمرت لوصف الشيء
 بالكمال في معنى من المعاني والتعجب في حاله والجامع بينهما ان الكمال البالغ غاية الكمال
 بحيث ينبغي منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه (ومن بمقال القراء
 فيما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في اى الواقعة صفة ان تكون
 صفة لنكرة حتى تضاف الى النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل
 اذ معنى اى الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اى الرجال هو بخلاف
 اى رجل هو لغناه اى فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة واذا جاءت
 بعد المعرفة فانصبها على الحال نحو هذا زيد اى رجل ويجوز المخالفة بين الموصوف
 والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية ايمامة واجتامة واما اسم
 الاشارة فاما يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف
 اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة فلذا عد من الموضوع لدلالة على
 المعنى خصوصا وجميع ما ذكره من الجوامد قياسى عموما كان كالمنسوب وذو والموصول
 ذى اللام وذو الطائفة او خصوصا كائى التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة
 واسم الاشارة التابع لما ذكرنا (وقد سبق من الجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها
 المصنف وهى على ضربين قياسى وسماعى فمن القياسى كل وجدة وحق تابعة للجنس
 مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق
 الرجل عنده هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت المرء كل الرجل وجد الرجل

٤ قوله (رياه آه) رياه فعال
 من ربأت الجبل صدته
 وشماه صفة هضبة
 والاوب المطر لانهم يزعمون
 ان السحاب يأخذ الماء من
 الارض فهو يأوب اليها
 والسبل المطر بين السماء
 والارض ومن العلوم ان
 المرتفعة بهذه الصفة
 لا تكون الاهضبة

• من القياسى عموما
 نفسه

وحق الرجل ولا تتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه
الفاظ الثلاثة كالتأ كيد اللفظي فلهاذا لم يحز انت المرء كل الرجل وليس في زيد معنى
الرجولة حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها التكرات ايضا ٦ فيقال انت رجل
كل الرجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتماع فيه من خلال الخير ما تقرر
في جميع الرجال ومعنى جد الرجل او كان ماسواك هزل وحق الرجل اى من سواك
باطل وهما من باب جرد قطيعة وقال ايضا في الذم انت الليم جد الليم وحق الليم
وانت لليم جد ليم وحق ليم ومنه قولك ماشئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك
جامنى رجل ماشئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهى
خير مبتدأ مخوف على الخالين والجملة صفة للنكراتى هو الذى شئت اوشئ شئت ويجوز
ان تكون موصوفة بالجملة بعدها وهى صفة للنكرة قبلها وانما يستعمل مادون من لان
ما ليهام امره وان كان من اولى العلم كقوله تعالى ﴿ وما رب العالمين ﴾ وقوله تعالى
﴿ اأتى ذنبتك ما فى بطنى محررا ﴾ وما نحن فيه موضع الالتهام وفي معنى قولك رجل
ماشئت من رجل عندى ٨ رجل شرعت من رجل ورجلان حبسك من رجلين ورجل
نهيك او نهاك ٨ او كفيك من رجال ورجل همك من رجل وهنك من رجل كما ذكرنا
في باب الاضافة والجار والمجرور في جميع ذلك فييدان المذكور هو الخصوص بالمدح
من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا
في افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويحى مثل ذلك بعد كثيرا بما يقصده
المدح والتعجب نحو مالك من ليل ولقد زد من رجل وقاله الله من شاعر وقال عز
من قائل والمعنى في الجمع واحد اى هو الممدوح والتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس
اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى المفعول اى مهمومك
اى مقصودك او من هم اى اذابه اى يذيك وصف بحاصنه كقولهم هك اى يقل عليك
عذماقيه من هذه الصيغة اى او هنته وكسرتيه ومن المقيس ايضا ان تكرر الموصوف
وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندى رجل رجل صدق ورجار جار سوء والمراد
بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق
في الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال ثوب
صدق وخل صادق المحمودة كان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء
بشئ قالوا كذب عليك (قال عرو بن مدي كرب لمن شكاه الى العيص كذب عليك
العسل اى الصلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف قال ﴿ وذبيبة
اوصت بنها ٢ بان كذب القراطيف والقروفي اى عليكم لهما والاضافة في نحو
رجل صدق ودائرة السوء للالاسه وهم كثيرا ما يضيعون الموصوف الى مصدر
الصفة نحو خبر السوء اى الخبر السيئ فتنى رجل صدق رجل صادق اى جيد فكأنك
قلت عندى رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الباقى صفته صار رجل
مع صفته صفة لا لاول كاسم في باب لاء التثنية في نحو لاسماء باردا ويجوز ان يكون الثاني

٦ نحو انت نسج

٧ (قوله رجل شرعت
آه) شرعت اى حبسك
وفي اللل شرعت
ما يهلك الصلا يضرب
في التبليغ باليسير
٨ (قوله وكفيك) الكفى
مصدر كفاى الشئ

٢ (قوله بان كذب
القراطيف والقروفي)
القرطف القטיפفة
والقروفي جلد يبيع
بالقرفة وهى قشر
الزمان ويحصل فيه الهم
المطبوخ بالتوابل

بدلان الاول كاقيل في قوله تعالى ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ الان وجوب تطابقهما
 تعريضا وتكبرا بربح كونه صفة (ومن القياسي الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلثة قال
 عليه السلام ﴿الناس كابل مائة لا تجد فيها رحلة واحدة﴾ وتقول عندي رفقزان وكذا
 الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة
 والكثرة ونحو ذلك (والسماعى على ضربين اما شائع كثير وهو الوصف بالمصدر والاعلى
 ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اى
 مرضى) قال بعضهم هو على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال الملقى اسم
 الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كما فيهما من كثرة الفعل مجسماته (واما غير شائع وهو
 ضروب احدها جنس مشهور بمعنى من الماتى يوصف به جنس اخر كقولك مررت برجل
 اسد) قال المبرد هو تقدير مثل اى مثل اسد ويقوى وتأويله قولهم مررت برجل اسد شدة
 اى يشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما في قولك
 الكوز بمثل ماء على ما ذكرنا في الحال في قولهم هوز هير شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة
 وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتأويل مثل الاسد كما ذكرنا
 في قولهم له صوت صوت حار ويقولون مررت برجل نار حرة اى مثل نار حرة
 ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حرة بمعنى كامل شدة وكامل حرة فلا يكون بتقدير
 حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب
 في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور (وقال غير المبرد بل
 بتأويل الجواهر في مثل هذا بما يلىق به من الاوصاف فعنى برجل اسداى جرى وبرجل
 حار اى بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التأويل قال الشاعر *
 وليل يقول الناس من ظلماته * سواء صحيمات الميون وصورها * كان لنامته بوئا
 حصينة * مسوحا اعالها وساجا ستورها * اى سودا اعالها وكشيفا ستورها (وثانها
 جنس يوصف به ذلك الجنس فيكر اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل راجل اى
 كامل في الرجولية ورأيت اسدا اسدا اى كاملا) وثانها جنس مصنوع منه الشيء
 يوصف به ذلك الشيء نحو هذا خاتم حديد (قال سيبويه يستكره نحو خاتم طين
 وصفه خز وخاتم حديد وباب ساج في الشعر ايضا) قال السيرافي اذا قلت مررت بررج
 خز صقته وبصحيفة طين خاتمها وبرجل فضة حلبة سيفه ودار ساج باها وارادت
 حقيقة هذه الاشياء لم يحز فيها غير الرفع فيكون قولك بداية اسد ابوها وانت تريد
 بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت الماتة والجل
 على المعنى جاز هذا كلامه (قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلبة سيفه انها
 فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر على المعنى
 بتأويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرج كاهى كأن
 من عرج ومررت يقوم عرب اجعون اى كاثين عربا اجعون وان ارد التشبيه كان

معنى يسرج خز صفته أى يسرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه أى مشرقه
وان لم يكن فضة واماطين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشائع قولهم مررت برجل اى
عشر قواخلك وابالك * قوله (وتوصف النكرة بالجملة الخبرية بوزن الصغير) اعلم ان الجملة
ليست لانكرة ولا معرفة لان التعريف والتكثير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات
مشاريها الى خارج اشارة وضعية والتكثير ان لا يشاريها الى خارج في الوضع كما يجرى في باب
المعرفة والنكرة واذالم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها التعريف والتكثير فيضى قولهم النعت
يوافق الماعوت في التعريف والتكثير بالنعت المفرد (فان قيل فاذالم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة
فلم جازنعت النكرة بها دون المعرفة) قلت لمناسبتها لنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة
كما تقول في ثم رجل ذهب ابوه ما ابوه ذاهب فامر رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت
برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فقلت الجملة
موضع من الاعراب كغير المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل في هذه
المواضع هو المفرد كما تقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فاعرفا للمفرد لان
ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موضعا يصح وقوع المفرد
هناك كافي المواضع المذكورة (وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى
ان الحكم بشئ على شئ يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام
لقوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشئ لان معنى التكثير ليس كونه شئ مجهولا
بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الآن اعني كون الذات غير مشاريها الى خارج اشارة وضعية
ولو سلمنا ايضا ان كون الشئ مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد (قلنا ان ذلك المجهول المنكر
ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونها نكرتين بل المجهول اتسبابا تضمنه الخبر والصفة
مضافا الى المحكوم عليه * كعلم زيد في جاني زيد العالم وزيد هو العالم وكذا زيد في التكلم
هى المجهولة في انا زيد فلا يلزم من تكثير المضمون تكثير المتضمن الذى هو نفس الخبر والصفة
ولو يلزم ذلك لزم تكثير كل خبر وكل نعت لانها حكمان فكان يلزم بطلان نحو جاني زيد العالم
وانا زيد وجواز هذا مقطوع به وانما وجب في الجملة التى هى صفة او صلة كونها خبرية لانه
انما يجزى بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموضوع الى المجهول بما كان المخاطب يعرفه
قبل ذلك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز ان الان
تكون الصفة والصلة جلتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذلك تلك الجملة
وهذه هى الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعيت وطلقت وانت حر ونحوها
او طلبية كالامر والنهى والاستفهام والتثني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول
مضمونها ابدا ذكرهما والمالم يكن خبر المبتدأ معرfa للمبتدأ ولا يخصصه جاز كونه
انتشائية كمر في يابه ويتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة
المضمون للمخاطب قبيل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف

٩ فان المجهول في جاني زيد
العالم وزيد هو العالم اتسباب
العلم الى زيد ولو وجب تكثير
همالم يجر جاني زيد العالم
وانا زيد وجواز مقطوع به
نفسه

وكيف قدر ما لا يصح
التصریح به

٤ (وقوله هل رأيت الذئب
قط) جملة استهغامية وقمت
صفة لفق بناء على اخبار
القول والمذكور ابن مختلط الماء
فقتل باضه ويصير لونه
يضرب الى الكهبة فيشبهه
يلون الذئب

٥ (قوله اخبرته) اصله
تقل من قلاه بقلبه ايفضه
حذفت الياء ليجزم لانه جواب
الامر والهامه السكت كافي
كتابه وقوله لا خبرن خبرك
لاعلن ملك قول منه خبرته
اخبره خبرا بالضم وخبرة
بالكسر اذا بلوته واختبرته
فقوله اخبر امر بالجر يوقع
مفعولا ثانيا لو وجدت لاصفة
لنفس لان الجملة لاتقع صفة
للمعرفة بدون توسط الاسم
الموصول فعل انه مفعول
والمفعول الثاني في باب ثلثت
خبر مبتدأ في الاصل وما لا يحتمل
الصدق والكذب لا يكون
خبر الابتدأ فيكون قوله اخبر
تعله تحولا على اخبار القول
اي وجدتهم مفعول فيهم هذا
القول اي ان اخبرتهم ايفضتهم

بلام لاشهرها الى واحد بعينه كقوله * ولقد امر على التميم يسبني * لان تعريفه لفظي على
ما يحى في باب المعارف ولا تقدر على ادخال الالف واللام في الوصف لطابق الموصوف لفظا
في التعريف (وهذا كما قال الخليل في التثنية المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفضل ذلك
وما يحسن بالرجل خير منك ان فعل ذلك ان مثلك وخير نعمان على نية الالف واللام وانما
جزء أهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف لفظيا لا معني تحته فلا يجوز في العلم
ما يحسن بعبادة الله مثلك وكون الوصف ما يمنع جملة مطابعا للموصوف بادخال اللام عليه فلا
يجوز ما يحسن بالرجل شبيهك لانه لا تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك
ولا يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرية بالمضارع فلا تقول بالرجل قام ولا بالرجل ابوه
قام وذلك لان اللام في الوصف مقدرة لطابق الموصوف تقديرا وانما يقدر اللام في الاسم
او في المضارع للاسم نحو يقول ويغوه ونحوه (وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لاصفة
(قوله ويلزم الضمير) انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول
وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول
بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت
مررت برجل قام عمر ولم يكن الرجل متصفا بقيام عمر بوجه فلا يتخصص به فاذا قلت
قام عمر في داره صار الرجل متصفا بقيام عمر في داره وقد يتخفف الضمير كما مر في
خبر الابتدأ وقد تقع الطولية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو التثنية في الحقيقة
كقوله * جاؤا بمنق ٤ هل رأيت الذئب قط * اي بمنق مفعول عنده هذا القول كما يقع
حالا نحو قلقت زيدا اضربه واقله اي مفعولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن
نحو * وجدت الناس * اخبرته * قوله (ووصف بحال الموصوف وحال متعلقه
نحو مررت برجل حسن غلامه قالوا يتبعه في الاعراب والتعريف والتذكير والافراد
والثنائية والجمع والتذكير والتأنيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي البواري كالفعل)
قوله (بحال الموصوف) الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي يحيل حال
الموصوف اي هيئته وصفاه وهو الكثير كافي برجل قام ومضروب وحسن وقد يحيل حال
متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء لتزله منزلة حاله نحو برجل مصرى جاره في
حصول الفائدة بذلك وهذا السببي ان كان منونا فهو مجرى على الاول رضاء ونصبا وجرا
بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيد ولا يكون اذن اسما
الفاعل والمفعول الناصبين للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا يصبان مفعولايه بمعنى الماضي
وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة واخبرها والصفة تجب اضافتها الى فاعلها
ان اضيفت نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وخبر الصفة اما ان يكون ماضيا
اوخبره فاما ماضى اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل قام الغلام ولا يعرف لاضافته
الى معموله ولا يجوز اضافة الماضى المتعدي الى الفاعل لانه ان اضفته الى الفاعل بلا
ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التمس الفاعل بالمفعول فلا يلزم ان اسم الفاعل
سببي وان ذكرت المفعول به لم يميز ايضا لان اسم الفاعل الماضى لا ينصب مفعولايه

وان اشفته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو يزيد ضارب عمرو
 غلامه اسم ويزيد ضارب غلامه عمرو اذلولم تذكر لكان اسم الفاعل غير سبي ويترفع
 بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله • وان لم يكن السبي ماضيا جاز عند سيويه ان
 ينعى به مطلقا كما في النون سواء كان حالا او مستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيد
 الآن او خدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا يرى كالقتال والضارب او غير
 علاج كالعلم والعارف والمخالط والملازم (وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا
 فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مرت برجل
 ضاربه عمرو ويزيد مخالطه دآه) (وازمه سيويه يجوز نصبه على الحال مع كونه معرفة
 لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز يزيد الضارب الرجل
 غلامه بنصب الضارب على الحال واما نصبه في نحو يزيد مخالطه دآه فرعا لا يلزمه لارتكابه
 انه ليس بمضاف الى الضمير وكلامنا في المضاف بل نقول الضمير في محل النصب على انه
 مفعول كافر في الاضافة على مذهب بعضهم) (والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا
 كان او لا على ان يكون هو المرفوع بعده جلة اسمية صفة للنكرة نحو مرت برجل
 ضاربه عمرو) (وسيويه يوافق في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في
 وجوبهما مستهددا بقول ابن ميادة • ٧ ونظرن من خلل الستور باعين مرضى
 مخالطها السقام صحاح • اسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كافر
 في باب الاضافة قال والرواية مخالطها بلجر وانشد غيره • جين ٨ المراقب المصا
 وتركته • به تنس مال مخالطه بهر • برفع مخالطه وليونس ان يحمل رفعه على الابتداء
) (وقال عيسى بن عرنا كان علاجا وجب رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما
 غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاولى
) (وسيويه يانعه ايضا في الوجوب لافي الجواز والزمهما سيويه بالاحصى لهما عنه وذلك
 انه قال المضاف اضافة لفظية كالنون عند العرب وعند الصاة والنون ميبا كان او غيره يجوز
 جريه على الاول علاجا كان او لا حالا كان او مستقبلا وكذا ينبغي ان يكون المضاف النون
 تقديرا ولا سبب في اضافة عارض لا يحاسب الرفع او النصب فيجاب احدهما بلا موجب
 تحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسم فاعليس الا الرفع
 على كل حال نحو مرت برجل ملازمه رجل اى صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمة
 بئزة مالم يؤخذ من الفعل كاجعل صاحب كذا فعلى هذا نقول في انتهى والجموع برجل
 ملازمه الزيدان وملازمه بنوفلان وما يقع حيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول
 والصفة المشبهة والاسم المنسوب نحو برجل مصرى جاره لكونه بمعنى منسوب
 فيعمل عليه وما جاء من ذلك سمنا على قبح سواء نحو مرت برجل سواء هو والعدم وسواء
 ابوه وامه والقصيص المشهور رفع سواء على الابتداء والخبر فعلى هذا يشع ككون
 أنذرهم ام لم تنذرهم في محل الرفع بانه فاعل سواء في قوله تعالى • أنذرهم ام لم

• قوله وان لم يكن السبي
 ماضيا جاز عند سيويه آه)
 ليزيد في السبي المضاف
 بمعنى الماضى خلافا في جواز
 وقوعه فتأمل على الاتفاق
 كافي للنون مطلقا

٦ قوله (لان المانع عنده
 من اجرائه آه) واذا لم يحز
 الاجراء جاز النصب على
 الحال ان لم يكن التعريف
 مانعا عنده بل وجب ان
 لم يمكن وجه ثالث فتأمل
 ٧ قوله (ونظرن من
 خلل آه) الخلل واحد
 الخلال كبجل وجبال
 وقرئ من خلله ومن
 خلاله

٨ قوله (المراقب)
 المرقوب العصب الفليط
 المورفوق عقب الانسان
 وعرقوب الدابة في رحلها
 بئزة الركبة في دها البهر
 بالضم تابع النفس وبالقبح
 مصدر يقال بهر الرجل اى
 عليه

تذركم على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان بل الوجه ارتقاه ومابعد
على الابتداء والخبر وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اى تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف
الاول لانه بمعنى مستوفى من اثنين فصاعدا ومن السامى القبيح قولك برجل حسبك
فضله ومررت برجل برجل ابوه اى كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلانه وبحجة
ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشيء نحو بسرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه
وكذا الجنس المشهور بمعنى من المصنوع نحو برجل اسد غلامه اى جرى وكذا قولك
برجل مثلك ابوه وبرجل ابى عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التى تقع صفات لاهل
القياس كما تقدم ذكرها (قوله فالاول يتبعه) اى الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف
في اربعة اشياء ٢ من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلاثة
التي هي الافراد والثنية والجمع واما برمة اعشار وكسار وثوب اسمال ٣ ونطفة
امشاج فلان ٤ البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهى قطعها والثوب مؤلف من قطع
كل واحد منها ممل اى خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع
الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها وجرأهم على ذلك كون افعال جمع
قلة فتحكمه حكم الواحد قال الله تعالى ﴿ نسقيكم بما فى بطونكم ﴾ والضمير للانعام (وقال
سبيويه افعال واحد لاجمع وجاء قبض شرائم ٥ ولحم خراذيل ٦ وثانيه واحد من
التعريف والتذكير (واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالعرفه فيما فيه مدح او ذم
استشهاده بقوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا ﴾ والجمهور على انه بدل
اولعت مقطوع رضا او فصلا كما يحسن فى موضعه (واجاز الاخفش وصف النكرة
الموصوفة بالعرفه قال الاوليان صفة لاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر
مبتدا محذوف وثالثها واحد من التذكير والتأنيث ورابعها واحد من ثلاثة انواع
الاهراب التى هى الرفع والنصب والجر وانما تبعه فى هذه العشرة لكونه اياه فى المعنى
(قوله والثاني يتبعه فى الخمسة الاول) اى الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف فى اثنين
من جملة الخمسة الاول اعني واحدا من ثلاثة انواع الاهراب وواحد من التعريف والتذكير
(قوله وفى البواقى كالفعل) اى هذا السبب فى الخمسة البواقى اى الافراد والثنية والجمع
والتذكير والتأنيث كالفعل اى ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد
السبب كما فرد الفاعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طبقه السبب كما يطابق الفعل فاعله
فى التذكير والتأنيث او يذكر اذا كان الفاعل غير حقيقى التأنيث او حقيقيا مفصولا
كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى
الخمس البواقى منظور الى فاعله وكأنا كالفعل لان فاعله حيثئذ الضمير المستكن فيه
الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى الثنية والواو فى جمع المذكر
العاقل والنون فى جمع المؤنث ويؤنث فى الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب
وبرجلين ضارين وبرجال ضارين وبامراة ضاربة وبامرائين ضاربتين وبنسوة

٢ قوله (من جملة العشرة
الاشياء المذكورة آه) يغنى
ان يحصل بدلا او يصف بيان
للعشرة لامضا فاليها العشرة
لانه استضعف ذلك كالم
٣ قوله (ونطفة امشاج)
مشيج وامشاج كيتيم واثام
صحيح
٤ البرمة القدر والجمع برام
بالكسر صحيح
٥ الشعر ذمة الطائفة من
الناس والقطعة من الشيء
وثوب شرائم اى قطع
صحيح وكذا شرائيم
٦ قوله (خراذيل)
خرذلت اللحم بالذال والذال
قطعة صفرا
٦ انخرلد معروف والواحد
خرذلة

ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضريان ويضربون وتضرب وتضريان ويضربن* قوله (ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلانه وضمف قاعدون ويحوز قعود غلانه) أي ومن جهة ان السبب في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلانه كما حسن بقعد غلانه وحسن ايضا قاعده غلانه لان الفاعل مؤنث غير حقيق كما حسن تقعد غلانه وضمف جاني رجل قاعدون غلانه لانه بمنزلة يقعدون غلانه ولحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الى ظاهر المثني والجموع ضعيف كما يسمى في آخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلانه واقل من ضعف يقعدون غلانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتبريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يسمى بخلاف الالف والواو في منى الاسم وجموعه فانها حرفان وضعا علامتين للتثني والجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم يتقلبا في حالتي الصب والجر نحو رأيت قاعدين وقاعدين بل هما في المشتق مثلها في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلانه وان كان قعود ايضا جمعا كقاعدون لانه اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا من موازنة الفعل ومناسبه لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلانه شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلانه لمشايعته ليقعدون غلانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او تجعل المظهر بدلا من المضمر او تجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه قوله (والضمر لا يوصف ولا يوصف به) اعلم ان الضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المصارف والاصل في وصف المصارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضع تحصيل الحاصل واما الوصف الفيد للدخ والنم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ماهو الاصل في وصف المصارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما المجمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسها واما انه لا يوصف به فلما يسمى من ان الموصوف في المصارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساويه حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذهو يدل على ما يدل عليه مفسره فلورجع الى دال على معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت هو (واجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم) وقولك مررت به المسكين والجهور يحملون مثله على البذل ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شيء اخص من الضمر ولا مساؤه قوله (والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذوالالام الا بمثله او بالضاف الى مثله) ينبغي اولان تعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه

لفظ الصفة أو مساوياه فإن هذا لا يطرأ لاقى المعارف ولاقى النكرات اما فى المعارف فانت تقول جادى الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشيء الصبيو اما فى النكرات فانت تقول رأيت شيئا ابهى وهذا ذات قديمة أو واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الجنس اعنى المضمرات والاعلام والبهائم وذوالالام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اى اعرف من صفة ما ومثلها فى التعريف فتقول الرجل العاقل الثانى فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انها من جهة التعريف الطارى على مدليهما الوضعيين متساويان وفى قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اى مشار اليه كان لكن التعريف الاشارى اقوى من تعريف ذى اللام كايحى فلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبى ان تعرف مراتب المعارف فى كون بعضها اقوى من بعض حتى تبين عليه الامر فى قولهم الموصوف اخص او مساو (فالمقول عن سيديوه وعليه جمهور النما ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرفة باللام والموصولات وكون التكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما القائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جملة بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اى ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقترب به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع ٢ البس فى المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا فى كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرفة باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذى اللام يعرف بالقلب دون العين فاجتمع فيه معرفة بالقلب والعين اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعرف ذى اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى ﴿لئن اكله الذئب﴾ كايحى فى باب المعرفة والنكرة والموصول كذى اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيديوه (واما عند البرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف فى قولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل لاصفة وعند سيديوه هو صفة لغلام (ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم اليهم ثم ذوالالام ولعلمهم نظروا الى ان العلم من حين وضع لم يقصده الامدلول واحد معين بحيث لا يشاركه فى اسمه ما عااله وان اتفق مشاركة فيوضع فان بخلاف سائر المعارف كايحى فى باب المعارف (وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذوالالام ثم الموصول (وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذوالالام (وقال ابن مالك اعرفها ضمير التكلم ثم العلم انما هو اى الذى لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلها

في درجة ثم ضمير الغائب السالم من اهام اى الذى لا يشبه مفسره ثم المشار به والمتادى ثم الوصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه (اقول المشهور الذى عليه الجمهور فاذا اقرر ذلك فان وجدت الاخص في مذهب تابعي القير الاخص فهو يدل عند صاحب ذلك المذهب لاصفة قاسم الاشارة في قولك يزيد هذا يدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه قس واعلم يجوز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذلك هو صحيح الى نعت والازاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة (فاذا ثبت ذلك رجعا الى التفصيل وبنينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف اذ هو اول واشهر (فقول الضمر لا يوصف ولا يوصف به كاتقدم العلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات الصنية لا لحي في ذات ولذلك اذا قل الى العليقة من الجنسية اسم دال على معنى انتمى ذلك المعنى بالسمية نحو احر و اشقرا اذا سميت لهما ولا يقع مع الموصولات وصفا لا في اوله اللام نحو الذى والى واللاق وبابها لمشابهته لفظا لصفة المشبهة في كونه على ثلاثة ٢ فصاعدا يختلف من وما وما اى الوصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقع عدم وصولا قليل فروعى ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائفة وان كانت على حرفين كفى قوله * قولا لهذا المرء ذوجا ساعيا * هـ فان الشرفى القرائض * مشابهته لنحو الموضوع هو وصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الوصول موصوفا فاعرف له مثلا لقطبيا (على قال الزجاج ان الموقوف صفة لمن آمن كالجيش والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالمعنى بت بالمجهين وذى اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المجهين والى ذى اللام ولا يمت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذا اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف الا بذى اللام والوصول للمعنى وكان القياس ان يوصف كل واحد من المجهين وذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالوصول لانه مثله على ما بينا (وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال والمنع منه نصف (وعلى مذهب سيبويه لوجاه مثل ذلك فهو يدل لاصفة فان جئنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر يمت بكل واحد من المجهين وذى اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المجهين والى ذى اللام ٤ واما المضاف الى اسم الاشارة فيمت بكل من المجهين وذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذى اللام فيمت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الوصول يمت بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذى عليه الجمهور (ولك بعد ان عرفت مذهب غيره ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده يدل لا يوصف على مامر وقد تين ما ذكرنا معنى قوله ومن تعلم يوصف ذو اللام الاجتهاد او بالمضاف الى مثله ويوصف بالوصول ايضا كقوله * لهذا المرء ذوجا ساعيا * قوله (واما التزم وصف باب هذا ذى اللام للايهام ومن ثم ضعف مررت

٢ احرف نضه

٤ واما المضاف الى العلم فيمت بكل واحد من المجهين وذى اللام وبالمضاف الى المضمر وبالمضاف الى العلم والى كل من المجهين والى ذى اللام واما المضاف الى اسم آه نضه

٦ فعلى نسخة زيادة بأن
أى حكمك بأن آه

بهذا الأبيض وحسن بهذا العالم) كأنه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك ٦ بأن
الموصوف أخص أو مساوون بوصف اسم الإشارة بكل واحد من المجهين وبذى اللام والمضاف
إلى أحد الثلاثة وهذا لا يوصف إلا بذى اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال
كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائفة (فاجاب بقوله للإيهام أى اسم الإشارة مبهم الذات
وإنما تعين الذات المشار إليها بأما الإشارة الحسية أو بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن
تعيينه بغيره أخري مثله لأن المبهم مثله لا يرفع الإيهام فلم يبق إلا الموصول أو ذو اللام أو المضاف
إلى أحدهما وتعريف المضاف بالمضاف إليه والليق بالحكمة أن يرفع الإيهام المبهم عما هو متعين
فى نفسه كذى اللام لا بالشيء الذى يكتب التعريف من معرف غيره ثم يكتب المبهم منه
تعريفه المستشار فاقصر على ذى اللام لتعيينه فى نفسه وحل الموصول عليه لأنه مع صلته بمعنى
ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب وبإضا الموصول الذى يقع صفة ذو لام وإن كانت
زائدة الأذى الطائفة وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذى اللام فى باب المنادى فليرجع
إليه وقد ذكرنا هناك أن بعضهم يقول أن ذا اللام عطف بيان لاسم الإشارة (قوله ومن ثم
ضف) أى من جهة أن المراد من وصف المبهم تعيين حقيقة الذات المشار إليها ضعف بهذا
الأبيض لأن الأبيض عام لا يخص نورا دون آخر كالإنسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا
العالم فإن العالم مخصص بنوع من الحيوان فكذلك قلت بهذا الرجل العالم * ولا بأس أن نذكر
بعض ما خلفه المصنف من أحكام التثنية وهى أقسام (أحدها جمع الأوصاف مع تفرق
الموصوفات * اعلم أنه إذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان فى الأعراب بسبب
عطف أحدهما على الآخر فإن اتفقا تعريفا وتكبرا جازا فرادى كل واحد منهما بوصف جاز
جمعهما فى وصف واحد فالاول نحو جاءنى زيد الطريف وعمرو الطريف والثانى نحو جاءنى
زيد وعمرو الطريفان ورأيت رجلا وامرأة ظريفين وإذا جمعتهما فى التثنية فليكن
التأنيث كإرأيت والعقل على غيره نحو مررت بالزبدتين وفرسهما المقبلين وكذا فى خبر المبتدأ
والحال ونحو هما نحو الزبدان والمجرم قبلون وجاءنى زيد وهند والجار مسرعين وإن اختلفا
تعريفا وتكبرا لم يمكن جمعهما فى وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتمان ولا راتمان
لأمتناع تخالف التثنية والتعريف تعريفا وتكبرا فاما أن تفرد كل واحد منهما بعت أو تجمعهما
فى نعت مقطوع نحو جاءنى رجل وزيد الطريفين وإن اتفقا أعرابا لا بسبب اللفظ
نحو أعطيت زيدا إياه فلا يجوز جمعهما فى وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف
أو تجمعهما فى نعت مقطوع لأن التابع فى حكم المتبوع أعرابا فلا يكون اسم واحد
مفعولا أول وثانياً فإن كان العامل واحدا ومعمولا مختلفين الأعراب فإن اختلفا معنى
أيضا لم يجر جمعهما فى وصف فاما أن تفرد كلا منهما بوصف أو تجمعهما فى نعت
مقطوع فإن أفردت فالاول أن يكون نعت كل واحد إلى جنبه نحو لى زيد الطريف
عمر الطريف ويجوز جمعهما نحو لى زيد عمر الطريف الطريف نعت الثابتي بجنبه

ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لابد من الفصل بين النعت ونعتوه ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما عند البصرين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عرا (واجاز هشام وتعلم جهماء في نعت نظر الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يطلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عرا الظريفان وتعلم بسوى بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل واحدا او لا وفي الاول ان كان العامل مكررا فلنا كيد جاز جهماء في وصف نحو قام زيد وقام عمرو والظريفان وان لم يكن مكررا فلنا كيد فان كان العاملان من نوع واحد اى كانا ٢ راضين او ناصيين او انا ٣ اسمين جازين ٣ او مبتدئين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الاخر والممولان مشتركان في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدئين جاز عند مديويه والخليل جهماء في وصف اذا اتفقا ترفيفا وتنكيرا نحو قام زيد وقام عمرو والظريفان وضربت زيدا واكرمت ٤ بكر الطويلين وجاء في غلام زيد وابو عمرو والظريفين واخوك زيد وابوك عمرو والظريفان سواء كان الظريفان صفة للمبتدئين او للظرفين (والمبرد والزجاج وكثير من التأخرين يأبون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقدم ابوك الكريمان) والمبرد يمنع نحو هذا رجل وتلك امرأة منطلقان لاختلاف اسمى الاشارة قريبا وبعد اخلافا لسيويه فانه جعل خبريهما كفا على الفاعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الاخر او لم يشترك الممولان في اسم خاص او لم يتفقا ترفيفا وتنكيرا لم يمزج جهماء في وصف فلا تقول هذه جارية اخوى ابني فلان كرام على ان كرام وصف لاخوى ولا يبين معا بل تقول كرام على القطع وكذا تقطع نحو هذا فرس اخوى ابنيك العقلاء الحكماء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الاخر وكذا لا تقول هذا رجل وفي الدار اخر كريم لان الممولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والاخر خبر وكذا لا تقول جاني زيد وذهب رجل كريم ان بل تقطع لاختلاف الممولين ترفيفا وتنكيرا (وذهب بعض التأخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمعتوى شئ واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة ممولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عرا قائم ونحو هذا لغلام زيد فالجمهور منعوا جهماء في وصف) واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الطريفيين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على استحباب قطع النعت المشترك فيه الا لكسائي فانه اجاز جهماء في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو والظريفان لان زيدا وعرا مهاتان معا في واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانه لاثنى الاعلى من اثنته وعلمته ولا يجوز ان نخلط من تعلم بمن لاتعلم قبعلهما بمنزلة واحدة (وثانها تقريظ الصفات مع جمع الموصوفات في اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغايرا الصفات فاما ان يبحر

- ٢ اسمين او ضلين او حرقين
نفسه
٣ او حرقين لنفسه
٤ عرا الظريفين او لنفسه

بالصفات على وفق عدده اوافل في الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ محذوف الخبر تقول مررت بثلاثة رجال شاعروا كتبوا زواواذا رقت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم زازاوه شاعروا كتبوا زواوا ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم زازاوه فلو تخالفا تعريفاتك لقطع الوصف الى الرفع فقط اولى ان لم يكن هناك للمال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال ان كان له معنى نحو بالرجلين ضاحكا وبيا كيا ولا يمنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع الى الرفع في خبر نواضع الابتداء نحو قوله * فلا تجعلى ضيفى ضيف مقرب * وآخر معزول عن البيت جانب * اى منهما ضيف مقرب ومنها آخر معزول وقوله * فاصبح في حيث التقينا ٢ شريدهم * طليق ومكتوف الدين ومن عفا * اى منهم طليق وقوله من عفا اى عفا الموت اى تار به وفي الثاني اى فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لاضر على القطع نحو رأيت ثلاثة رجال كاتب وشاعر * وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون البعض تحجبا بقوله * ٣ كان حولهم لا استقلت * ثلاثة اكلب يتطاردان * واما ان كان الموصوف مقصدا والصفات متعددة نحو مررت برجل شاعر كاتب زازا فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب * وثالثها قطع الصفة رضا او نسا * اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت لتأكيد نحوامس الدابرو نفخة واحدة لانه يكون قطعاً لشيء مما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه فلماذا لم يقطع التأكيد في نحو جئاني القوم اجمعون اصكثون والشرط الاخر ان يعلم السامع من التصاف المنعوت بذلك النعت ما يملئه المتكلم لانه ان لم يعلم فالتعوت محتاج الى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه الخطاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفاً آخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المبجل فان العلم في الاغلب مستلزم للتبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نفا اول كقوله تعالى * وامرائه حالة الخطب * وقولك الحمد لله الحميد * وشرط الزجاجي في القطع تكرار النعت والآية رد عليه * فنقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الإشارة لما ذكرنا ان اسم الإشارة محتاج الى فعلتين ذاهوان كان نكرة فالشرط سبقه نعت آخر ميم وان لا يكون النعت الثاني ايضا لجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى الف نعت لتخصيصها لم يميز القطع اذا قطع مع الحاجة والاعرف بجئ نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ اظهر النكرة محتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف هو نص في القطع اضى الواو * قال * وياؤى الى نسوة عطل * وشعنا مناضيع مثل السعالى * ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الخرق * لا يبعدن قومي الذين هم * سم العدا وآفة الجزر * ٤ التازين بكل معترك * والطينون معاقدا لازل * والواو في النعت المقطوع اعتراضية

٢ قوله (شريد هم)
الشريد الطريد من عفا
زعه اى قتله مكانه وكذلك
ازعه اذا قتله سريعا كذا
في الصحاح ٣ قوله (كان
جولهم) المحمول بالضم
بلا هاء الابل التي عليها
الهوداج كانت فيها النساء
اولا بمعنى الاحال ايضا واما
الجملة بالفتح والهاء فهي
الابل التي تحمل

٤ التازلون والطينين نسجه

فصبته اورضته ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمعوت تمرضا وتكبرا كقوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذي جمع ما لا وعدده ﴾ وإذا كثرت معوت شيء معلوم أتبت وأقطعت واتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع إذا اتبع بعد القطع فيجوز ألا أكثر في كل نعت مقطوع أن يكون مدحا أو ذما أو ترجاحا أو الحمد لله الحميد ومررت بزبد الفاسق ويعمر المسكين وقديكون تشبيها نحو بزبد الفاسق حتى وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات (ويونس) أوجب الاتباع في الترجيح أما على النعت فيما يمكن وأما على البدل فيما لم يمكن نحو رأيت البائس ومررت به المسكين (والخليل) أجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو لم تضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يحز قطعه كقوله بزبد البراز أو صاحب الثياب إلا بعد بدل ولكن قائمه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع قصدت المعاني المذكورة أو لا وسواء كان المظوف عليه نعتا أو لا لأنه محرابان للأضراب والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الأول بالواو والاتباع باقي بحاله إذا طال ذيل المعوت كما قال الزجاج في ﴿ ولكن البر من آمن إلى قوله والموفون بهمدهم ﴾ أن الموفون صف من آمن وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع إنما يعتبر إذا جاز الاتباع على النعت أيضا ما إذا لم يحز كافيا في الأمثلة المذكورة في القسم الأول أي في جمع الأوصاف مع تفرق الموصوفات فلا (ورأيها حذف الموصوف * أعلم أن الموصوف يحذف كثيرا إن علم ولم يوصف بظرف أو جملة كقوله تعالى ﴿ وعندهم قاصرات الطرف عين ﴾ فإن وصفاً أحدهما جاز كثيرا أيضا بشرط المذكور بعد لكن لا كالأول في الكثرة لأن القائم مقام الشيء ينبغي أن يكون مثله والجملة مخالفة للفرذ الذي هو الموصوف وكذا الطرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الأصح وإنما يكثر حذف موصوفهما بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن أو يني قال تعالى ﴿ ومنهم دون ذلك ﴾ وقال ﴿ وما منا إلا له مقام معلوم ﴾ أي ما من ملائكتنا إلا ملك له مقام معلوم * وقال الشاعر * وما الدهر إلا تارة تان فتها * أموت وأخرى ابنتي العيش أكدح * أي منها تارة أموت فيها (وحكى سيويه ما منهم مات إلا رأيت في حال كذا وقال * فكلمتها ثنتين كالأهلهما * وأخرى على لوح أحر * من الجمر * وقال * لو قلت ما في قوما لم أتيهم * يفضلها في حسب ٧ ويميم * فإن لم يكن كذا لم يتم الجملة والظرف مقامه إلا في الشعر قال * أنا ابن جلا وطلاع التسياب * متى أضع الهمامة تعرفوني * وقال * مالك عندي غير سهم وجبر ٨ * وغير كبداء شديدة الوتر * كانت بكفي كان من أرمي البشر * وقال * كالك * من جال بني أقيش * يقطع خلف رجله بشن * وإنما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشغل عليه قبله فيكون كأنه مذكور * ثم أعلم أنه إن صلح النعت لمباشرة العامل إياه جاز تقديمه وإبدال المعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال * والمؤمن الصادقات الطير يجمعها * ركبنا مكة بين القيل والسند وقريب منه قوله تعالى ﴿ وعزاييب سود ﴾ لأن حق غريب أن يتبع أسود لكونه

أي منها كالأهلهما ٧ (قوله ويميم) الميم الجمال تيم من أتم كسر تاء في لفظة ٨ (قوله وغير كبداء) الكبداء قوس يلاء مقبضها الكف

٢ (قوله ليس لكم بسى) بسى أى مثل قوله (هموز) الهمز مثل ﴿٣١٨﴾ الثمرو الضفط يقال همزت الثمى فى ك

٣ وفى قوله * كبير اناس
فى بحد من مل * بجر من مل
لجاورته لاناس تقديرا لا
ليصاد وذلك لان الجار
والجور متعلق بجزل
والتقدير كبير اناس من مل
فى مجازة او مشبهها انصفه
٥ (قوله مع متبوعه) يخرج
البدل لانه هو المقصود عندهم
دون متبوعه وسنذكر الكلام
عليه فى باب وئذ كان عطف
البيان هو البدل ويخرج بقوله
مع متبوعه المعلوم بلا
ويل ولكن وام آه اجيب
من هذه الثلاثة بان التابيع
والتبوع معا مقصودان
بالنسبة وان كان احدهما
بالاثبات والاخر بالنفي وهذا
الجواب ظاهر فى لا ولكن
واما فى بل قائما يصح اذا
جعل التبوع فيه مقابلا
لتابع فى الحكم اثباتا ونفيا
لا اذا جعل فى حكم المكوت
٦ (قوله لان المقصود بالنسبة
معا احدا لمرنآه) قد
يقال احدهما متعلقا بنسبة
اليها على السواء فيصدق
فيها من حيث الابهام
مقصود ان بالنسبة وان لم
كن شئ منهما بخصوصه
مقصودا بالنسبة ٧ (قوله
ان الصفات يعطف آه)
- جوزا لن يختصى وقوع
واو بين ٥

تأكيدا له نحو اخرج قائى وان لم يصلح لمباشرة العامل لما لم يقدم الاضرورة والنية التأخير
كما تقول فى ان رجلا ضربك فى الدار ان ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف
او جملة قدم المفرد واخر احد الباقين فى الاغلب كقوله تعالى ﴿وهذا كره بارك انزلناه﴾
وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله تعالى ﴿وهذا كتاب انزلناه مبارك﴾
وقوله تعالى ﴿فسوف يأتى الله قوم يحبهم ويحبونه اذلة﴾ وقال الشاعر * اقصيه بلى
الكواكب * ورماتوت الصفه ولم تذكرا لعلها * قال * الايهما الطير المر بة بالخصى * على
خالد لقد وقفت على لجم * اى لجم اى لجم واذاولى العت لا واما واجب تكريره كما ذكرنا فى الحال
قال تعالى ﴿لا تارض ولا بكر﴾ وتقول لقيت رجلا ما عاينا واما جاهلا وقد يوصف المضاف
بلفظا والعت المضاف اذا لم يلبس ويقال له الجرى بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف
والمضاف اليه فجعل ما هو نعت الاول معنى نعت الثانى لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه الى
ما يبنى ان يضاف اليه المضاف نحو هذا جرحى * وهذا حب رمانى * والذى هو لك الجرح والحب
لا الضب والرمان * والخليل يشرط فى الجرح بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا ونسبة
وجع او تذكروا تانىشا فلا يجزى الاهدان جرحا ضب خربان ولا يميز خربان خلافا لسيويه
(واستشهد سيويه بقوله * فاما كروحية بطن واد * هموز الناب ٢ ليس لكم بسى * بجر هموز
(وقال بعض الصريين ان التقدير هذا جرح ضب خرب جرحه بحذف المضاف الى الضمير فاستتر
الضمير المرفوع فى خرب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموز
الناب هموز ناب حيث تم حذف المضاف اى حيث فى هموز ناب ثم لما اضاف هموز الى الناب استتر
الضمير فيه كفى حسن الوجه ٣ * قوله (الطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه توسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسأيتى نحو قام زيد وعمرو) (قوله مقصود بالنسبة)
يخرج الوصف وحلف البيان والتأكيد على ما قال لان المقصود فى هذه الثلاثة هو
التبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان
التبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشئ فالمقصود هو المبين والبيان
فرعه وكذا انما تجمى بالتأكد اما البيان ان المنسوب اليه مقدما والمنسوب اليه فى الحقيقة
لاخيره لم يقع خطأ ولا مجاز فى نسبة الفعل اليه واما البيان ان المذكور بلفظ العموم باق على
عمومه غير خاص ويعنى بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مقعولا ٤ او غيرهما ونسبة
الاسم اليه اذا كان مضافا (قوله ٥ مع متبوعه) يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم
دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه فى باب وئذ كان عطف البيان هو البدل (ويخرج
بقوله مع متبوعه المعلوم بلا ويل ولكن وام واما واو ٦ لان المقصود بالنسبة معها
احد الامر من المعلوم والمعلوم عليه (قوله توسط بينه الى آخره) ليس من تمام
الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده ولم استغن فى الحد بقولى العطف
تابع توسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ٧ لان الصفات يعطف بعضها

هـ الموصوف والصفة
 لتأكيد الموصوف في مواضع
 عديدة من الكشف وحكم
 المس في شرح المفصل في
 مباحث الاستثناء ان قوله
 تعالى ولها منذرون في
 قوله وما اهلكنا من قرية
 الا ولها منذرون صفة
 لقرية فلما كثر قوله تابع
 توسط لدخل فيه مثل هذه
 الصفة فلما قال في امالي
 الكافية ان مثل جاءني زيد العالم
 والعالم والعاقل تابع توسط
 بينه وبين متبوعه احد
 العشرة وليس يعطف على
 الصديق وانما هو باقي على
 ما كان عليه في الوصفة
 وانما حسن دخول العاطف
 نوع من الشبه بالمعطوف
 لما بينهما من التشابه
 ولا يجوز ان يوصف

على بعض كقوله الى الملك القرم و ابن الهمام وليت الكتبية في الزدحم وقوله
 ياليف زياية للحرث الصالح فالتسام فلايب ٩ ويجوز ان يترس على حده بمثل
 هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها في صورة العطف وليست
 بمعطوفة واطلاهم العطف عليها مجاز قوله (واذا صطف على الرفوع المتصل اكده بمنفصل
 مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا صطف على
 الضمير المجرور اعيد انما فاض مثل مررت بك وزيد) انما اكده بالمنفصل في الاول لان
 المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كالجزء في الظاهر
 والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيده كان
 كالمعطف على بعض حروف كذا فاكده او لا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من
 حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بنا كيدته فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون
 المعطف على هذا التأكيد الظاهر لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم اذنان يكون
 هذا المعطوف ايضا تأكيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضربت انا انت و
 زيد لم يكن كالجزء لفظا و كذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيد لم يكن كالجزء ومعنى ويجوز
 تأكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضربت انت وضربت انا (قوله الا ان يقع
 فصل فيجوز تركه) سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله فلست بنازل الا لالت
 * برحلى او خيالتها الكذب * او بعدها كقوله تعالى * ما اشركنا ولا ابائونا *
 فان المعطوف هو ابائونا ولا زائدة لتأكيد النفي ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله
 تعالى * فكبكبوا فيها هم والفائون * وما جئنا من دونه من شيء نحن ولا ابائونا *
 وقد لا يؤكد الامر ان متساويان فلذا قال ويجوز تركه وانما جاز الترك لان طول
 الكلام قد يفتنى عما هو الواجب فيصنف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي
 امرأة والحافظ وعورة بالنصب فكيف لا يفتنى عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك
 ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيده
 ولا فصل لكن على قبح لانهم حظروه اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب (واما الكوفيون
 فيجوزون العطف المذكور بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استباح (قوله واذا
 صطف على الضمير المجرور اعيد انما فاض) انما يلزم ذلك لان اتصال الضمير المجرور
 بجاره اشد من اتصال الفاعل للمتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله
 والمجرور لا يفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا ففكره العطف عليه اذ يكون
 كالعطف على بعض حروف الكلمة فنعم لم يحز اذا عطف الضمير على المجرور الا إعادة
 الجار ايضا نحو مررت زيد وبك والمالين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل
 كما يحتمل في المفترحات حتى يؤكد به او لا م يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق
 الا إعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وزيد
 ولا يباد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لم يجلب الالهذا الغرض وانه لا معنى له كما في

قولنا ينك وبينك اذ لا يمكن ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر
بالنسبة الى المخاطب وحده لان البنية امر يقتضى طرفين فزعمنا ان تكرير الثاني لهذا
الغرض فقط فان البس نحو جافى غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما
لم يجز على يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود (فان قلت فاقول بعد اعادة الخافض اقول
الجارو المجرور عطف على الجارو المجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور) قلت انظر
المستقيم يقتضى ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا
معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى وفي نحو مررت
بك وبزيد وان امكن ان يكون الياء الثاني فيه معنى اذ لا يقتضى الياء الاولى من حيث المعنى
اسمين يجبران به كما يقتضى معنى بين ذلك اذ يمكن ان يكون استؤنف معنى الجار والمجرور
فيكون بسبب الاستئناف الياء الثانية معنى ولم يمكن ذلك في بين الثانية الا اننا لما مررنا ان الياء
الثانية مجتلية لثلث الغرض الذي اجتلبه بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور
عطف على المجرور ههنا كما في مسئلة بين (فاذا قررنا هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرار
العامل بما كان مجرورا به قبل تكرره اعني العامل الاول لان وجود الثاني لامر لفظي وهو
من حيث المعنى كالعدم كما قال سيوطي في نحو لا بازيد ان جره بالاضافة لا بالام الظاهرة والاولى
ان يحيل جره على العامل التكرار اذ ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كني زيد فانها
لا تلتقي مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله * قال يوم ٢ قربت تبسونا
وتشتنا * فذهب فابك والايام من عجب * واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاشعار ولادليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله
تعالى ﴿ تساملون به والارحام ﴾ بالجر في قراءة حمزة (واجيب بان الباء مقدرة والجر
بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا نحو الله لاضلن
وايضوا لو ظهر الجار فاعمل الاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه اذن
يكون قسم السؤال لان قبله ﴿ واتقوا الله الذي تساملون به ﴾ وقسم السؤال لا يكون
الاعم الياء كما بينت والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا
نعم تواتر القراءات السبع (وذهب الجرجي وحده الى جواز العطف على المجرور
للتصل بلا اعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد
قياما على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشيء لانه لم يسمع ذلك مع ان تأكيده
المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف (فان قيل كيف جاز
تأكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير
شرط تقديم التأكيده بالمنفصل وجاز ايضا تأكيده الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك
والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الابد
التأكيده بالمنفصل وفي الثاني اعم اعادة الجار (فاجوب ان التأكيده والبدل ليسا باجنبيين

مفصلين من متبوعهما لالظفا ولا معنى أما معنى فلان البذل في الاغلب اما كل المتبوع
او بعضه او متعلقه والظلف قليل نادر والتأ كيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل
بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فليترك جري ماهو كالجزم من متبوعه
على ماهو كالجزم من مأملة لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما
كالجزم بماقبله ومتصل به واما عطف النسق فنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف
ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جري ماهو مستقل
كالاجنبي من متبوعه على ماهو كالجزم بماقبله لتضاليف التابع والمتبوع (فان قلت فهلا
طردهوا الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعاتها كما قلت
ولم افروا النفس والعين تأ كيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالنفصل
قبل التأ كيد (قلت ذلك لعل اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا ما يليان العامل
ويقعان غير توكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلولم تؤكدهما اولا بالنفصل
لالتبس الفاعل اذا كان فاعلا او غائبا بالتأ كيد نحو زيد جاني نفسه وهند جاني نفسها
ثم طرد الحكم في البواقي مع ان ضماثرها بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلبس
واما كل واجع فلا يليان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي العوالم
الظاهرة اصلا فلا تقول جاني كلهم ولا قلت كلهم ولا مررت بكلهم بلي قد استعمل
مبتدأ لا غير اما لان العامل معنوي كاهو مذهب الجمهور اولا ان مرتبته اثنى عشر
خير المبتدأ كما اخترنا في اول الكتاب هذا وقد حلل المصنف اختصاص النفس والعين
بقدم تأ كيد مؤكدهما بالنفصل بانهم كرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل قال
لان النفس تستعمل غير تأ كيد ولفظ كل لا يستعمل الا تأ كيدا وهذه العلة تبطل عليه
في قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه * قوله (والمعطوف في حكم المعطوف
عليه ومن ثم لم يحز في ما زيد بقائه او قائما ولا ذهابه عبره الالرفع وانما جاز الذي يطير
فيضرب زيد الذباب لانها فاء السببية) لا يريدون بقوله ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف
المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف العرب على المبنى وبالعكس وعطف المفرد على
المتنبي او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى
ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى
ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائليه لكونه صلة لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى
ما قبله كونه نكرة كجبرور رب او الجبرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا
ضعف * الواهب المائة الهجان وعندهما * وتقول في رب شاة ومخلها ان المعطوف
نكرة كما يحى في باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز نحو قوله *
علفها تينا وماء باردا * وقوله * متقلدا سيفا ورحا * لكنه انما جاز لان التصوب
بعد العاطف هنا معمول للعامل مقدر معطوف على العامل الاول حذف اعتمادا على
فهم المراد اى علفها تينا وسقيتها ماء باردا ومتقلدا سيفا وحاملا رحا وكذا وجب

٤ من نفسه

بناء على الأصل المتقدم أيضا ان لا يجوز يازيد والحارث لوجوب تجرد المظوف عليه
عن اللام بالنظر الى ما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يتجسسا
حال كون اللام في المظوف جاز كما في بابها الرجل وان وجب للمظوف عليه حكم
بالنظر الى نفسه والى غيره مما وجب مثله للمظوف ان كان في نفسه مثل المظوف عليه
فلذا وجب بناء المظوف في يازيد وعمره لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى
كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المظوف على هذا الأصل في لارجل وامرأة كما
في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلاء التبرئة وان لم يكن حال المظوف
في نفسه كحال المظوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المظوف عليه فلذا لم يضم
المظوف في يازيد وعبدالله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه
مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المظوف في لارجل ولازيد عندى لان نصب
اسم بالنظر الى الاولى قابل للتصيب وهو المكر المضاف والمضارع له بالنظر الى
لاوحدهما (فتقول يجوز عطف الخبر الجماد على المشتق نحوزيد احمر ورجل شجاع
وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدأ يفرد
ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذا خبر
المشتق لانه من ضمير فيه اوفى معموله فالقصود ان المظوف يجب ان يكون بحيث
لو حذف المظوف عليه جاز قيامه مقامه (قوله ومن ثم لم يجر في ما زيد بقائم او قائما
ولا ذاهب عمرو الالرفع) وذلك لانه لما وجب لقولك بقائم او قائما الضمير لكونه خبرا
مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المظوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو
لان الضمير وجب للمظوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمظوف مشتق
مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالخبر ولا في ذاهبا عمرو (فان قلت فيجوز ولا ذاهبا عمرو
على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر (قلت ليس حاله في نفسه كحال المظوف
عليه حتى يكون مثله في حكم الازهاج لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فيجوز عمل
ما فيها بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولازيد عندى
في عطف الفرد على المفرد فيصحب الرفع في ذاهب ٢ على عطف الاسم والخبر على
الاسم والخبر اذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد
ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة قبل فليرجع اليه (وانما جاز مررت برجل قائما ابواه
لا قاعدتين وان لم يكن في قاعدتين ضمير راجع الى الموصوف حلا على المعنى لان المعنى
لا قاعد ابواه فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن للننى في قاعدتين
راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف
وكذا قولك برجل حسنة جارته لا قبحة ٣ لانه بقدر لا قبحة جارته (قوله وانما جاز
الذى يطير فيقضب زيد الذباب) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت
عن الذباب في قولك يطير الذباب فيقضب زيد تقول الذى يطير فيقضب زيد الذباب
تقولك فيقضب زيد عطف على يطير الذى هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما

٢ قوله (على عطف الاسم
وان لم يكن آ) اى المجموع
على المجموع ليكون عطف
الجملة على الجملة
٣ لان الضمير المستقيم في
قبحة راجع الى جارته
فكانت قلت لا قبحة
جارته نفسه

في المطفوف عليه وهو خال منه فوجب ان لا يجوز بالاتفاق (و اجاب بان
هذه الفاء السببية لا لتطفف وكلامنا في المطفوف هذا الذي قاله المصنف (والذي يقوى
عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كثير المبتدأ والصفة والصلة اذا عطف عليها
جملة اخرى متعلقة بالمطفوف عليها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى مترخيا
اولا او يفر ذلك جاز بمجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي
هي قرينتها وبجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما في مسألة الذئب
اولا كما تقول مخبرا عن زيد في جاءني زيد فتربت الشمس الذي جاء فتربت الشمس
زيد لان المعنى الذي تعقب بجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التي جاء
زيد فتربت الشمس وليس بجيئ زيد سببا لغروب وكذا يجوز معمم اذ مضمون مطفوفها
بعد مضمون الاولى وان كان مترخيا تقول الذي جاء ثم فتربت الشمس زيد اذ المعنى
الذي تراخى عن جيئه غروب الشمس زيد وكذا التي جاء زيد ثم غريب الشمس وكذا تقول
في خبر المبتدأ زيد قام فتربت الشمس وزيد فتربت الشمس قسام لان مع جميع هذا
وهذا كما تطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته
وعرا او تطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت
عرا واباه وانما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا ٤ لان ذلك المفرد المطفوف صار
من جملة اجزائها بسبب التطف اذ لا يستقل المفرد فلما تستقل الجملة المطفوفة بالفاء وتم
وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتتقف مضمونها مضمونها صارت كاحد اجزائها
فا كفي بالضمير في احدهما واما ان لم يكن للجملة المطفوفة تعلق بمعنى بالمطفوف عليها
نحو الذي قام وقعدت هند زيد لم يحز الا ان يتعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول الذي قام
وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي يزول الجبال ولا يزول انا والذي تقوم القيمة ولا يتبدل
انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يحز لان
الواو لطلق الجمع دلالة فيه على الاقتران وضمه كما كان في الفاء وتم تعلق معنى بين
المضمومين هذا وقولك هند تقيت زيدا واباه جاز اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت
مقام الواو الفاء او تم او اختلف فلا يحيزها قوم لان الاجتماع ليس بمحصل مع الفاء
وتم واو فتحتج الى التقدير فعل آخر للمطفوف فتبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدأ
بخلاف الواو فانها للجمع فلا تحتاج الى تقدير فعل وليس بشئ لان العامل ليس بمقدر
في المطفوف كما تبين في حد التوابع ولو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا لان للجملة الثانية
مع الفاء مفعول او تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحنا بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيد
اكرمت عمرا واكرمت اباه فان قصدت بالتكرير التأكيد جازت المسئلة وان قصدت
الاستيناف امتعت الاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير ٥ قوله (واذا عطف على
عاملين ٦ لم يحز خلافا لقراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسبويه) معنى
قوله ان التطف على عاملين ان تطف بحرف واحد معمولين مختلفين كما في الاعراب
كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين او المرفوعين على معمولي عاملين مختلفين

٤ اذ المطفوف المفرد كجزء
المطفوف عليه لاجل
عدم الاستقلال فلما آتته

٦ مختلفين ليس في المرفوعة
الا في بسى نسخ

نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا وهذا عطف متفق الارباع على معمولي ماملين
مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفي الارباع ولا يعطف
الممولان على ماملين بل على معمولي لهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما
عطف معمولي متفقين كانا او مختلفين على معمولي مامل واحد فلا بأس به نحو ضرب
زيد عمرا وبكرا خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر
خالدا محمدا اكرما وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا يحوز ان يكون حرف واحد
كالماملين ويحوز ان يكون كاملا يعمل عليان او ثلاثة او اكثر اعلم ان الاختش يحوز
العطف على ماملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين الماطف والمطوف الجبرور
نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا لا يحوز اجاها منهم ممن جاوز العطف على
ماملين ومن لم يحوز اما عند من جاوز فلفصل بين الماطف الذي هو كالجار وبين
الجبرور واما عند من لم يحوز فلهذا وللعطف على ماملين وليس الامر كما زعم المصنف
من قوله يحوزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطلقوا على النع بما ذكرنا لما ذكرنا
فان ولي الجبرور في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو زيد في الدار والحجرة
عمرو واجزه الاختش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل
بين الماطف الذي هو كالجار وبين الجبرور ولا يحوز كالا يحوز الفصل بين الجار والجبرور
وقد زال المانع بايلاء الجبرور للماطف فلهذا جاز الاختش ما زيد بقام ولا تعد عمرو
(وضع سيويه العطف على ماملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف
من كونه بمنزلة ماملين مختلفين قصو قولهم مررت الى القزو بجيش والحم ركب
لا يحوز اجاها اى الاممين اوليت حرف العطف اذا لاخربق مفعولا بينه وبين
الماطف الذى هو كالجار ولا يحوز ذلك سواء كان الفاصل طرفا نحو مررت اليوم
بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان تقول وامس عمرو واما الفصل بالطرف او غيره بين
الماطف والمرفوع او المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائي والفراء وابو علي في السمة
وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولان من غير عطف لعامل المطوف والمرفوع
او المنصوب الذى بعده نحو ضرب زيد وعمرا بكر وجاى زيد اليوم عمرو وقد فصل
الشاعر بالطرف قال اعرف ام لارسم دار معللا من العام يشاء ومن عام او لا
٢ قطار وتارات خريق كانهما مضلة بو في رحيل فجللا فان كان الفاصل ايضا
معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في الجبرور
نحو جاى امس عمرو اليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يحوز مررت اليوم
بزيد وامس عمرو كالا يحوز مررت بزيد وامس خالد (قال ابو علي انما فيج الفصل
بين الماطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف لان الماطف كالنائب عن الصامل
فلا ينسج فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كالفصل بين الصامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم
في السمة لجواز الفصل بين الرافع والناسب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار
ومعموله ويحوز الفصل بين الماطف والمطوف غير الجبرور بالقسم نحو قام زيدم

٢ قوله (قطار) القطار
جمع القطر وهو المطر
والخرق الرياح الباردة
الشديدة الهبوب قوله
مضلة بو في رحيل فجللا
البو جلد الحوار يحشى
لصطف عليه الولادة
اى الناقة اذا مات ولدها
والحوار ولد الناقة
ما لم يفصل عن امه فاذا
فصل عنها فهو فصل
كذا في الصحاح والرحيل
اى في قطع

والله عرو اذا لم يكن المطفوف جلة فلا تقول ثم والله قد عرو لانه يكون الجملة اذن جوابا لقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمة اذن معطوفة على ما قبلها ويحوز الفصل بالشرط ايضا نحووا كرم زيدا ثم ان اكرمتي عرا وبالفن نحوخرج مجمدا واغن عرو بشرط ان لا يكون العاطف القاء والواو لسكونهما على حرف واحد فلا يتصلان عن معطوفهما ولا م لان ام العاطفة اى التصلة يليها مثل مايلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاظب كما يسمى في حروف العطف (ولترجع الى العطف على عاملين فتقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور لاضر كما ذكرنا وسيبويه ينعمه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اى سيبويه والفراء يضمنان الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين وفيها مجرور نحوقولهم ماكل سوداء ثمرة ولا يبيض شحمة اى ولاكل يبيض وقوله تعالى ﴿ والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة ﴾ اى ولذين واعتذر ان السراج لهما في قوله تعالى ﴿ واختلاف الليل والنهار ﴾ الى قوله آيات اوآيات على القرائين بان آيات اعيدت ء توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش اوالمنع مطلقا الا بآخر الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء (واما السأخرون فان الاحم الشنترى منع نحو زيد في الدار والجرة عرو مع تقديم المجرور الى جانب العطف قال لانه ليس يستوى آخر الكلام واوله قال فاذا قدمت في المطفوف عليه اخبر على الخبر عنه نحو في الدار زيد والجرة عرو جاز لاستواء آخر الكلام واوله في تقديم الخبرين على الخبر عنهما (قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج فلا هو وعرو اخوه وان زيدا خرج فلا هو وبكر اخوه ء لاستواء اول الكلام وآخره وهو لا يميزه (والمصنف جوز بالقيد الذي ذكره الاحم ايضا وهو ان تقدم المجرور في المطفوف عليه وتأخر المصوب او المرفوع ثم يأتي المطفوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والجرة عرو او ان في الدار زيد والجرة عرا لكن الالة التي ذكرها الاحم بل قال لان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالصابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرء في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المصنف ما لزم الاحم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه بقي الاشكال عليه في حلة تخصيصهم للصورة معينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فلا اعتذر بآخر الخافض كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون محكما (قوله خلا للفراء) يعني ان القراء يميزه مطلقا وفي هذه الاحالة نظر على ما قلنا (قوله الا في نحو في الدار زيد والجرة عرو) اى يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الصابط المذكور (قوله خلا لسيبويه) اى لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالصابط المذكور (ولذكربقيد احكام العطف فيها انه قد يحدف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذي اشرك هو زيد قلت اشرك عرو

٤ قوله (توكيدا للاولى آه) وهى قوله لايات فانصب على لفظها والرفع على محلها في النصب يكون العاملان وفي الرفع العامل هو ابتداء العامل في عمل الايات وعلى التقديرين الآية من صورة العطف على عاملين
٥ قوله (لاستواء آخر الكلام واوله) بذلك يظهر بطلان ما ذكر من ان احدهما يكون مجرورا والالتان الممولان لعامل واحد

اي اشرك عمرو وزيد قال تعالى ﴿ لا يستوى منكم من اتقى الله ولا يستوى منكم من قبل الفتح ومن اتقى الله وكذا ام مع مطوفها كقوله
 لمن قال انا صلي ليل ونهار اتي الليل تصلي اكثر يعني ام في النهار وقد يحذف الواو
 من دون المطوف قال ابو علي في قوله تعالى ﴿ ولا على الذين اذا ما اتواك لتصلهم
 قلت ﴾ اي وقلت وحكي ابو زيد اكلت سمكا لبنا ثمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال
 اكل البين والسمك كل سمكا لبنا اي اولبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما
 وقد يحذف المطوف عليه بعد بلى واخواتها تقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اي
 بلى قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المطوف عليه الذي هو المصدق
 الثبت كما يجيء في بابها وكذا تقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى او زيد وبلى لا زيد
 لان بلى لا يحاسب بعد النفي فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر
 نعم لكن زيد اي نعم ما قام بكر لكن زيد اي لكن قام زيد لان نعم مقرر لما سبقها نفي
 كان او اثباتا ولكن للآيات بعد النفي في حلف المفرد كما يجيء في حروف العطف وتقول
 لمن قال ٦ مات الناس بلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو او نعم بل عمرو
 اي بلى قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المطوف عليه بعد حروف
 التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام التصلة وهي العاطفة تقتضي سبق
 العزمة واما تقتضي سبق اما اخرى كما يجيء في حروف العطف وقد يحذف المطوف
 عليه بام قال تعالى ﴿ ام من هوأنت آناه اليل ﴾ اي الكافر خير ام من هوأنت (ويحوز
 تقديم المطوف بالواو والفاء ثم واو ولا في ضرورة الشعر على المطوف عليه نحو
 ضربت وعمرا او فعمرا او ثم عمرا او او عمرا او لا عمرا زيدا بشرط ان لا يقدم المطوف
 على العامل فلا يحوز زيد قام عمرو ولا مررت وزيد بهمرو وذلك لان العامل يعمل
 في المطوف بواسطة العاطف فهو كآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد الاستعمال لها
 ولا يستباح كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع
 لمن محذوف يتقدم على ٧ مطوف عليه التزم اضمار عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون
 اذن مقدما على العامل وكذا لم يتقدم على مطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال
 وزيد ضربت انت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المطوف عليه اذا كان مبتدأ
 مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ او لا فلا يحوز ان وعمرو زيدا قائمان وما زيد عمرو
 قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الطرف وكذا لا تقول اما وعمرو زيد
 فطلقان والذي وابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو
 زيد قائمان لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا
 تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا لتأخره عن العامل
 على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المطوف اضطرارا ان لا يكون المطوف عليه
 مقرونا بالا او بمنها فلا تقول ما جاني وزيد لا عمرو واما ما جاني وزيد عمرو وذلك
 ٢ لما تقدم في باب الفاعل ان ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها لتعاهما نفي واثباتا كما سر

٦ (قوله مات الناس بلى حتى الانبياء) الظاهر ان لفظة بلى وقعت موقع نعم سهوا من القلم لا سمي من ان استعمال بلى في الايجاب شاذا وتقول لهه مامات

٧ معمول نصفه

٢ لكون ما بعد لا نصفه

في باب الفاعل فلا يقع قبلها المظوف الذي هو في حيز ما بعدها () ومنها ان كل ضمير راجع الى المظوف بالواو او حتى مع المظوف عليه بطلاقة مطلق نحو زيد وعمر و جاء آتى ومات الناس حتى الانبياء وقنوا والضمير للمظوف والمظوف عليه واما قوله تعالى ﴿ والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها ﴾ فالعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكتزون على الكنوز وقوله تعالى ﴿ والله ورسوله احق بان يرضوه ﴾ اى يرضوا احدهما لان ارضاه احدهما ارضاه الاخر ٣ ويحوز زيد وعمر وقام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يحوز زيد قام وعمر وعلى حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اى وعمر وكذلك وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده صلقا على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقلت قلما واما الفاء ونعم فان كان الضمير في الخبر عن المظوف بهما مع المظوف عليه في مطابقتها لهما خلاف () قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فمعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اى زيد قام فمعمرو قام واما من الثاني نحو زيد قام فمعمرو اى فمعمرو قام او فمعمرو كذلك قالو ولا يحوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قلما اذا اشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء ونعم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاعطاف في هذا سواء قلما وقام الرجلان مثلا في احتمال اجتماع القايين وترتبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاني زيد فمعمرو قللت لهما وجاني زيد ثم بكروهما صديقى واما اولكن ويل وام وار واما المطابقة الضمير معها وتركها موكلان الى قصدك فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المظوف بهما مع المظوف عليه ٣ مبتدأين وجب افراد الضمير نحو زيد لامر وجاهنى وزيد بل عمرو قام وزيدا وعمرو انا وكذا قول زيد او هند جاني ولا تقول جامتى اذ العنى احدهما جاني والطلبية للتذكير وتقول في خبر الخبر جاني اما زيد واما عمرو فاكرمه وازيدا ضربت ام عمرا فلو جعته واما جاني زيد لكن عمرو فاكرمه وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لامر وجاهنى مع انى دعوتهما وزيدا وعمر وجاهنى وقد جعتهما واكرمتهما وتقول في اوالتى للاعبة جالس الحسن او ابن السرين وياخذ ويحوز وياحمهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض او اما عرض ثم تقول وهما عذبان قال الله تعالى ﴿ ان يكن غنيا او فقيرا لله اولى بهما ﴾ وليس او بمعنى الواو كما قاله بعضهم بل تقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا بأس فان الله اولى بالصنى والفقير معا وانما قال تعالى ﴿ واذا رأوا تجارة اولهوا انقضوا اليها ﴾ بفرد الضمير مع ان الانقضاء اليهما كان معا لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله رأوا ولا يستكر حود ضمير الاثنين الى المظوف بل ومع المظوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كبيرا في الإباحة فجاء الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سرين صار كالواو ولهذا جاز ٤ قوله ٤ وكان سبان ان لا يصرخوا غمما ٤ او يصرخوا بهما واغبرت السرح ٤ فقال

٣ وقوله تعالى ﴿ واذا رأوا تجارة اولهوا انقضوا اليها ﴾ اى الى الرؤية

٢ المبتدأين لمضغ

٤ قوله (وكان سبان ان لا يصرخوا) سرحوا) الماشية سرحا والسرح المال السائم يقال فرس سريح وخيل سرح وناقعة سرح اى سريعة

مع سيان اويسرحوه (والحق ويسرحوه) وتقول ازيدا ضربت ام عمرا او عمرا
 وهما مستحقان للضرب ومجاهدي زيد ولكن عمرو اويل عمرو وقد دعوتهما (ومنها
 انه يطف القفل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى القفل قال تعالى ﴿ فاق
 الاصباح وجعل الليل سكنا ﴾ على قراءة ماصم اى فلقى الاصباح وكذا قوله تعالى
 ﴿ صافات ويقبض ﴾ اى يصفق ويقبض قال ﴿ بات يفسها بفضب بات ﴾
 يقصد في اسوتها وجائر ﴿ اى ويجوز ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على
 العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضى على المضارع وبالعكس خلافا
 لبعضهم قال تعالى ﴿ والذين يمسكون بالكتاب واثاموا الصلوة ﴾ ونحو ان الذين
 كلروا ويصدون ﴿ وارسل الريح قنبر مصابا ﴾ وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد
 زيد غدا وبالعكس (وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتأويل
 نحو زيد ابوه كريم ومالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها
 فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له في الاعراب فهو
 مررت برجل شريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما
 اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدأ
 والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتذكيرا دون البوابة
 فتقول جئتك اخاف وراجيا وعندابوها كريم وشريفة ليس في القمع نحو برجل ابوه
 كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جنى وذلك بالواو
 دون الفاء واخواتها لاصالة الواو في العطف ﴿ واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا
 عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اى وعمرو كذلك ولقيت زيدا وعمرو اى وعمرو
 كذلك قال ﴿ وعرض زمان بابن مروان لم يدع ﴾ من المال الاسمى او مجلف ﴿
 المصمت المذهب والمجلف المأخوذ الجوانب الذى بقيت منه بقية قوله مجلف جل
 على المعنى اذ معنى لم يدع الاسمى لم يبق من جوره الاسمى ويجوز ان يكون المعنى
 او هو مجلف او منقطعة اى بل هو مجلف كما يجرى في حروف العطف اويكون
 مجلف مصدرا عطف على عرض كافي قوله تعالى ﴿ ومن قنهم كل يمزق ﴾ قوله
 (التأكيد تابع يقرر امر التبوع في النسبة او التحويل) قوله يقرر معنى التقرر ههنا
 ان يكون مفهوم التأكيد ومؤداة ثابتا في التبوع ويكون لفظ التبوع يدل عليه
 صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاء في زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس
 زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذى في كلهم مفهوما من القوم في جاء في القوم كلهم
 اذ لابد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم (ثم ان التأكيد
 يقرر ذلك الامر اى يحصل مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضاعلى
 معنى حقيقة فيه غن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لقلته او لظنه بالتكلم العطف
 او لظنه به التجوز فالعرض الذى وضع له التأكيد احد ثلاثة اشياء احدها ان يدفع التكلم
 ضرر غفلة السامع عنه وثانيها ان يدفع غن المتكلم باللفظ فاذا قصد المتكلم احدهذين

• قوله (بات بنشها)
 فضيت الرجل بالسوط
 اذا ضربته به

٢ (قوله فيجب ايضا تكرير اللفظ آه) ﴿ ٣٢٩ ﴾ وقد يكرر المنسوب اليه لتلايق شك في كونه حقيقة كقولك

أريت الأسد الأسد في
موضع يستغرب وجوده
فيه

٣ قوله (في كونه حقيقة)

أي لتلوية

٤ قوله (في النسبة أو التحول

بين الأمر) اطلق النسبة

لتناول كونه منسوبا

وكونه منسوبا اليه فأمل

٥ قوله تعالى أتموه الله

واحد فان واحد وان قرر

وحق امر متبوعه وهو

الوحدة لكن لم يكن بذلك

الأمر من باب كون المتبوع

منسوبا اليه وكذا في قوله

تعالى نفخة أه نفخة

٦ وفي أكثر النسخ ولا

تقولوا آه وهو سهو

٧ قوله أورد المصنف

الاعتراض على نفسه بنفخة

واحدة) قال المصنف في

الجواب تقرير امر المتبوع

لا يتحقق بدون الدلالة على

معنى المتبوع لكن واحدة

لا تدل على معنى النفخة اذ لا

دلالة فيها على النسخ أصلا

وايضاً واحدة ان لا تقر

معنى نسبة ولا تحول ثم

اعتراض بأن واحدة تدل

على معنى الوحدة التي هي

مدولة للنفخة واجاب بأن

الوحدة مستفادة من

النفخة ضمناً لا قصداً

الأمرين فلا بد أن يكرر اللفظ الذي غلب غلبة السامع منه أو غلب أن السامع غلب به
اللفظ فيه تكريراً لفظياً نحو ضرب زيد أو ضرب ضرب زيد ولا ينجح هنا التكرير
المعنوي لأنك لو قلت ضرب زيد نفسه فرميا غلبت عليك أردت ضرب عمرو فقلت
نفسه بناء على أن المذكور عمرو (وكذا أن ظنت به الغلبة من جماع لفظ زيد فقولك
نفسه لا يظنك وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غلبة السامع أو لدفع
ظنك الغلب وذلك إما في الحرف نحو أن زيد قائم أو في الجملة نحو قوله تعالى ﴿ ان
مع السر يسرا ان مع السر يسرا ﴾ ولا يدخل هذا النوع من التأكيد في حد
المصنف لأنه يقرر أمر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في التحول ولا يضره ذلك لأنه
في حد التأكيد الاسمى والقرض الثالث أن يدفع المتكلم عن نفسه غلب السامع به تجوزاً
وهو ثلاثة أنواع أحدها أن يظن به تجوزاً في ذكر المنسوب فرمياً تنسب الفعل إلى
الشيء مجازاً وانت تريد المبالغة لأن عين ذلك الفعل منسوب إليه كما تقول قل زيد وانت
تريد ضرب ضرباً شديداً أو تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل ٢ فيجب أيضاً تكرير
اللفظ حتى لا يتيق شك ٣ في كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام ﴿ إنما امرأة تكلمت
بغير إذن وليها فنكحها باطل باطل باطل ﴾ والثاني أن يظن السامع به تجوزاً في ذكر
المنسوب إليه المعين فرمياً تنسب الفعل إلى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب إليه كما
تقول قطع الأمير الحص أي قطع غلامه بأمره فيجب إذن أما تكرير لفظ المنسوب اليه
نحو ضرب زيد زيد أي ضرب هو لا من يقوم مقامه أو تكريره معنى وذلك بالنفس والعين
ومتصرفاً فاعلم الأخير (والثالث أن يظن السامع به تجوزاً في أصل النسبة بل في نسبة
الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه مع أنه يريد النسبة إلى بعضها لأن العمومات التخصصة
كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كاه واجمع وأخواته وكلاهما وثلاثتهم وأربعهم
ونحوها فهذا هو القرض من جميع الفاظ التأكيد (قوله أمر المتبوع) أي ما يتعلق به
من نسبة الفعل المذكور اليه أو كونها شاملة عامة له فالتكرير لفظاً أو معنى يقرر
ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا إليه الفعل والفاظ التحول تقرر ما يتعلق
بالتبوع من اتصافه بكون ما ينسب إليه عاماً لأجزائه شاملاً (وقوله ٤ في النسبة
أو التحول) بيان للأمر المراد به صفة التبوع وشأنه كما يقال شئت في الملوعظم من أن
يوصف وأمرى في الفقر ظاهر أي في باب العلو وباب الفقر فالعنى يقرر أمر المتبوع
في باب كونه منسوبا إليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لأفراد فعله هذا يخرج من حد
التأكيد نحوه قوله تعالى ﴿ لا تتخذوا آلهة اثنين إنما هو واحد ﴾ فإن اثنين وواحد
وان قرر أو حقاً أمر متبوعهما وهو الاتينية والوحدة لكن لم يكن ذلك الأمر من باب
كون المتبوع منسوبا إليه الاتخاذ الذي في قوله تعالى ﴿ لا تتخذوا ﴾ ولا من باب تحول الاتخاذ
للاثنين وكذا في قوله تعالى ﴿ نفخة واحدة ﴾ فلفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبا
إليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملاً لأحاد النفخة اذ لا أحادها (وقد أورد المصنف
الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال إن لفظة واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة

فصب ان يكون تأكيدا (واجاب بان نفقة وان دلت على الوحدة لكن ذلك دلالة تضمن
لامطابقة لان مدلولها بالمطابقة تفصح موصوف بالوحدة فجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة
تضمنا لامطابقة (ولقاتل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة
فكل مدلول لتبوع امر ذلك التبوع وشائه سواء كان ذلك مطابقة او تضمننا او التزاما
وايضا ايجعون في قولك جاني الرجال ايجعون بقر مدلول القوم تضمننا لامطابقة لان
كونهم مجتمعين في الجبي بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا
معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لامدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين
وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاني الرجلان كلاهما لفظا كلا
موضوعا للاتينية التي هي مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تأكيد (فان قلت بل
معنى كلاهما في جاني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان فقهوم
التأكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى ايجعون اجمعهم على ماعو مذهب الخليل
ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة (قلت هذا وهم لان التأكيد هو كلا المضاف
ومعناه الاثنان لهما الذي هو المضاف اليه الذي مدلوله مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين
اثنائهما الا انه لم يستعمل لفظ اثنائهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لامطابقة * واعلم
انهم اذا ارادوا الوحدة والاتينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ
الدالة على هذه المعاني نحو جاني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد
تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلاثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا
الوحدة والاتينية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه
المعاني الالفاظ جميع فان الاغلب فيه كايحيى قطعه عن الاضافة مع قصدك اجتماع
المذكورين باعتبار نسبة الفعل (وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب بعضها
لم يحيى الامنصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاني زيد وحده اى لم يشاركه
احد في الجبي وبعضها لم يحيى الاثابيا على انه تأكيد وهو كلا ومعناه اثنان كاذكرنا
الا ان اثنان لم يستعمل مضافا للمشهور القصيح استغناء بكلا ويستعمل الصوام نحو
الزيدين اثنائهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لاجبي الاثابية مضافة في
التقدير على رأى الخليل وريما نصبت جمعاء وجمع حالين كجاءتني القبيلة جمعاء والقبائل
جمع وهو قليل وقديما صاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بقاء زائدة نحو جاني
القوم باجمعهم ولا يقال جاني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء ويدونه
نحو رأيت عينه ورأته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلاثة اوجه
اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى ﴿ عسى الله ان يأتيك بهم جميعا ﴾ اى بهم
اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال الجبي وان اردت ذلك المعنى فقل يأتيك بهم معايل معناه
انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في الايمان او افرقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما
مضافا غير تأكيد تليه العوامل نحو مرت بجميع القوم ورأيت جميعهم واما مضافا
تأكيدا وهو اقل الثلاثة نحو جاني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة ثابا على التأكيد

ومرة حالا وذلك من الثلاثة فان فوقها كما مر باب الحال نحو جاء في القوم ثلاثهم وجاء في ثلاثهم ولا يؤكد ثلاثة واخواتها الابد ان يعرف المضاطبة كية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد والالم يكن تأكيدها بخلاف الوصف في نحو جاء في رجال ثلاثة اثنين بهذا انك تقول الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلاثة واربعة فصاعدا لمعين العدد وتقول في التأكيد اوالحال وهما بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما واجهون واخواته لغير معين العدد وثلاثهم واربعهم فان فوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التأكيد اوالحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى ان يشمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فلما انه لا فرق بين هذه الالفاظ تواكيد وصفات الا بالظر الى شمول النسبة فلا تخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التأكيد الا بقوله او التعمول والافهمناها تأكيدها وصفة سواء (قال المصنف ٢ يدخل عطف البيان في قولنا بقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او التعمول (اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس ججع ما هو عطف البيان مدلولاً عليه بل بلفظ المتبوع نحو جاء في السالم زيد والفاضل عمرو اذ دلالة لعالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته عليه ٣ وذلك مع قلة الاشتراك نحو : اقم بالله او حفص عمر : اذا فرضنا انه ليس هناك معنى مما ياتي حفص الاثنا او ثلاثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئاً آخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من مثل هذه المحتملات : قوله (وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول مثل جاءني زيد زيد ويجرى في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ ٤ محفوفة وهي تنسب وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع واتبع واصبع فالاولان يمان باختلاف صيغهما وضميرهما تقول نفسه نفسها اتسهما اتسهما اتسهن والباقي للتني كلاهما كاتهما والباقي لغير المتني باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهما وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي اجمع جماء اجمعون جمع) اعلم ان التأكيد اما لتقرير شمول النسبة وهو ان يكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع فعننا لمطابقة وذلك بكل او كل واجمع وثلاثهم واربعهم ونحو ذلك واما لتقرير اصل النسبة وهو اما تكرير لفظ الاول او تكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظي النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسماء كانت او افصلا او حرفاً مفردة كانت او جملاً او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف هـ الا التي تؤدي معنى الجملة وتحذف معد في العالب وهي لا ونم ويل فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولازم الابتداء اولاً ان ما يجب اتصاله بالول نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا تنفك عن مجرور بعدها او باخر نوع منها كالضائر المتصلة فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشر نحو قوله : ولا والله لا يلقى لاني لا يجوز الا لئلاهم ابتداءً فهو قوله متعصبات

٢ (قوله يدخل عطف البيان في قولنا بقرر امر المتبوع) اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل من حد التأكيد بقوله بقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر وخروجها به واما الصفة فلان موضعها لتدل على معنى في متبوعها وافادتها توضح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو بقرر امر متبوعه وتحقيقه لكن لافي النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره ٣ لكن لا يصح نخصه بخصوصة نخصه

هـ الا ما يؤدي لخصه

ككما يؤتَيْن * والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرور بل
يكرر مع عادة نحو مرت بك بك وانت انت وضربت ضربت وان كان العمد في الاول
معمولا ظاهرا فاختار عبداللّٰه الضمير لايظاهرة كقولك زيد قائم في الدار فيها وان لم يكن
غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم
والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قائم وان عد الاول بمعمول ظاهر
اختر في عد الثاني بضميره نحو ان زيدا قائم وليت بكرة لبيته قائم ويجوز عده بظاهرة
ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها آخر غير تكرير العمد وهو ان تكرره
منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا
للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المتألفه لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عدا للايصير
المتصل ضمير متصل وتقول في المجرور مرت بك انت وهو لانه لا ضمير للمجرور منفصل
حتى يؤكد به فاستعمله المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب
المنفصل اذ المنصوب ضمير متصل فيقال رأيتك اياك ورأيت اياه لكنهم كما اجازوا تأكيده
بالمنصوب المنفصل اجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل نحو رأيتك انت ورأيت هو
فالمرفوع المنفصل يقع تأكيده لفظيا لا متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا
واما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور
فصرف في ذلك اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجيء في باب
الضماير ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل
لما بين الجر والنصب من الاخوة كما في باب التثنية وجب التصحيح وباب ما لا ينصرف
(وقال الفراء ان المنفصل في نحو ضربتك انت تأكيده في ضربتك اياك بدل وهذا عجيب
فان المعنيين واحده هو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تأكيدها تأكيدها للمعنيين
والفرق بين البديل والتأكيد معنوي كما يظهر في حذفك منهما) (وقال الزمخشري في
مرت بك بك ان الثاني بدل وهذا عجيب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى
فهو تأكيد لبديل وهذا مثل قوله في باب النادى ان الثاني في يازيد زيد بدل وجب ذلك
تأكيد لفظي بل يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب
نحو ثلاث الرضيفين اكلتهما اياه وعلم الزيد بن استصنتهما اياه كما يجيء في باب البديل ولا
يجوز اذن تخالف البديل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز لك في التأكيده لان
المقصود في البديل هو الثاني فكأنه بآثره الناصب فلا يجيء مرفوعا الا ترى انك تقول
في باب النداء يازيد انا قمعه كالنداء المسبق هذا كله في غير المستقل واما المستقل فذكره
بلا فصل نحو جادني زيد زيد قال * فان الى ابن النباه بفلتي * اناك انتك الاحقون
احبس احبس * وقال في الحرف المستقل * لا لا اوج بحب ٧ مية انها * اخذت على
مواتها وهوذا * اومع فصل كقوله * ترا كما من ابل ترا كما * وقال تعالى * وم
بالآخرة هم كافرون * ويحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين اولهما ذيل فكرر
المقتضى بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى * لا تحسبن * بآله الذين يرحون

نصه

٧ ثمة

عالتو ويحبون ان يحمداوا عالم يفعلوا فلا تحسبنهم ﴿ بالتا ايضا ﴾ عفازة من العذاب
 فانه طالع الفصول الاول بصلته (التاكيد القضي على ضررين لانه اما ان قيد لفظ
 الاول بيمينه نحو جاني زيزيد وجاني جاني زيد او تقويه بموازته مع اتقا قهما في
 الحرف الاخير ويسمى اتاها (وهو على ثلاثة ضرب لانه اما ان يكون ثنائي معنى ظاهر
 نحو هنيئنا مرثا وهو سرير او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام
 لفظا ٢ وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافرد معنى نحو قولك حسن بسن فسن
 او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو حيث نيت من نيت الشراى استخرجته
 (وقولهم ابعثون قبل من القيم الثاني اى لامتني لها مفردة وقبل من الثالث
 مشتق من حول كتع اى تام ومن تصع العرق اى سال او من بصع اى روى ومن
 البنع وهو طول الضيق مع شدة مفردة وعلى الوجهين يمكن ان يحمل ٣ اما قال ابن
 برهان ان هذه الالفاظ تأكيد لاجعون لاللوكد الاول فكأنه جعلها امان القسم
 الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كسمن بسن او حيث نيت (وباب الاتباع
 بعضه مبنى ٤ كميم يص وحيث يث كما يحمي في المركب ويحب ان تراعى تجانس
 اللفظين في باب الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واوبوص به واصله حيمس بوص (وقد
 يكون مع التاكيد القضي ماطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى ﴿ فلا تحسبنهم ﴾
 بعد قوله لانه يحسن بخلاف التاكيد المنوى فانه لا يطف بعض الفاظه على بعض
 ولا تقطع كما جاز الطف والقطع في الوصف فلا يقال جاني القوم كلمم واجمعون
 ولا جاني القوم كلمم لانه اما جاز الطف في الوصف لكون الوصف المعطوف
 مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تبنيها على المدح او الذم او الترحم
 الذي فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على
 بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فتقطع وفلو عطفت او قطعت لكان كمطف
 الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما جواز الطف في بعض التاكيد القضي
 بالفاء او ثم فلا يحمي في حروف العطف (وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ التثمول
 فيجرى مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره ويطنه اويده ورجله وهو
 بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه مما معنى كله
 فيصور ان يكون ارتقا عهما على البدل وعلى التاكيد وكذا قولهم مطرنا سهلا
 وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطر قومك ليهم ونهارهم
 هذه الثلاثة في الاصل بدل الاشتغال فجزى التاكيد لان المعنى مطرت اما كتنا
 كلها ومطرت امواتنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبواتها
 فيصور ان يكون ارتقا عهما على التاكيد وجرى مجرى ٥ اجمعون جاز حذف الضمير
 منها ولا يطر ذلك في ذلك في بدل البعض وبدل الاشتغال فبطل ضرب زيد الظهر والبطن
 وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر
 قومنا الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقولهم صيد يومان على ان اسناد الفعل

٢ اوتقوية نسخ

٣ على نسخة

٤ قوله (كميم يص)

وقوا في حيمس يص

اى في شدة موج باهله

متأخرين ومتقدمين تركوا

البلاد حيث يث اى

منتشرين مسرين

٥ اجمع نسخة

البنى للقول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره
 ويطنه اما على انه مفعول ثانى على ظهره ويطنه كقوله تعالى ﴿ واختر موسى قومه ﴾
 أى من قومه او صلى الطرف أى فى ظهره ويطنه نحو دخلت البيت ومشيت
 الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد الرجل واليد وتقول مطرنا
 السماء ظهرا ويطنا نصب على الطرف او المفعول الثانى او البدل وكذا تقول مطرنا
 السهل والجبل ويطن بالصب على الطرف شاذاً (قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع
 والضرع واتصاه على انه ظرف او مفعول ثانى وتقول مطر قومك الليل والنهار
 على الطرف وهذا جميع الفاظ التأكيد (قوله فلا ولان) يعنى نفسه وعينه (قوله
 يمان) أى يتمان على الواحد والثنى والمجموع فى الذكر والمؤنث فلو اوحده المؤنث
 تفسير الضمير قسط تقول وعينه نفسها وضئها وتفسير الصبغ مع الضمير فى مثنى
 الذكر والمؤنث ويجوز عها نحو الرجلان والمرأتان اتسهما واعينهما وقد يقال
 نفسهما وعينهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو
 قلبكما اولى من قلبكما كما يحى فى باب المثنى وتقول الرجال اتسهم واعينهم والنسوة
 اتسهن واعينهن (قوله والثانى) يعنى كلا لثنى الذكر وكلا لثنى المؤنث تقول
 كلانا وكلانا وكلاهما (قوله والباقي) أى كله واجمع الى ابصع لغير المثنى أى للفردين
 والمجمع باختلاف الضمير قسط على كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم
 وان لم يذكره المصنف وباختلاف الصبغ فى البواقي يعنى فى اجمع وما بعده تقول
 للواحد المذكر اجمع اكنع ابصع وللواحدة جماء كنعاء بضعاء ولجمع المذكر
 العاقل اجمعون اكنعون ابصعون ولجمع المؤنث جمع كنع بضع ما قالا
 كانا او غيره (ويجوز لك اجراما للواحدة اعنى جماء واخواتها على كل جمع الاجمع
 سلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يحى فقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزنيات
 او بالدور كلها جماء كنعاء بضعاء بضعاء بضعاء وبذلك لها كلها بالجماعة ويجوز لك ايضا
 اجراء جميع المجموع الاجمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث نحو بالقصور او بالدور
 كلهن جمع كنع بضع بضع كقول بالنسوة وبالزنيات كلهن جمع كنع (وحوز الان لى
 فى جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهن جمع كنع على تأويل
 الجماعات مستشهدا بقول جرير * اقبلن من ثلثات ٦ او وادى خيم * على قلاص
 مثل خيطان السلم * ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة أى فرقة خارجة وقوله تعالى
 ﴿ والصافات صفا ﴾ أى الطوائف الصافات وليس بشئ لان ذلك اما جاز فى نحو
 الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ ذكرنا (وقد اجاز الكوفيون
 والافخش لثنى المذكر اجماعا اكنعان ابصعان وثنى المؤنث جمعا وان
 كنعان بضعان وتعاون بضعان وهو غير مجموع * (قوله ولا يؤنث بكل واجمع الاذن
 اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو اكرمت القوم كلهم واشترت العبد كله بخلاف
 جامد كله) يعنى بالذى يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان له افراد

٦ قوله (او وادى خيم)
 خيم جبل قال جرير اقبلن
 من بجران او جبنى خيم
 ٦ قوله (ثلثان) ثلثان
 جبل

يتميز في الحس بعضها من بعض والذي يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل
الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزأؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال
كالشرى والبيع فيصور اذن توكيده بالكل نحو اشترت العبد كله فانه يصح شراء
بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزأؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالجمل^٢ والذهب فلا
قول جاءني العبد كله وذهب زيد فان اجزاء العبد لا تنفرد بالنسبة الى الجمل^٢ بان يسمي^٢
بعض منه ولا يسمي^٢ الباقي فلي هذا القياس لا يقال اختصم الزيد ان كلاهما لان الزيدان
لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصاص اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان
يقال اختصم زيد وحده (واجاز الاحفش اختصم الزيد ان كلاهما وهو مردود
بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشترت العبد بن واشترت العبد من
افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعني نحو اشترت العبد كله لكنه لم يمكن رفع ذلك
الاحتمال بتأكيد اذ لو قلت اشترت العبد كلهم رفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاشبهه
برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر
فيسبق ٢ الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين ٣ قلت اشترت
جميع اجزاء العبد بن وجميع اجزاء العبد واذا كان الاسم تكرة لم يؤكد اذا التأكيد كما
ذكرنا لرفع الاحتمال من اصل نسبة الفعل الى التبوع او من عموم نسبتته لافراد
التبوع ورفع الاحتمال من ذات المكر وانه اى شئ هو اولى به من رفع الاحتمال الذي
يحصل بمد معرفة ذاته اى الاحتمال في النسبة فوصف التكره يتميز عن غيرها اولى من
تأكيدها ويستتبي من الحكم المذكور اضنى مع تأكيد التكرات شئ واحد ٤ وهو
جواز تأكيدها اذا كانت التكره حكما لا محكوما عليه كقوله عليه الصلاة والسلام
﴿ فنكاحها باطل باطل باطل ﴾ ومثله قوله تعالى ﴿ دكت الارض دكا دكا ﴾ فهو مثل
ضرب ضرب زيد (واما تكرير المكر في نحو قولك قرأت الكتاب سورة سورة وقوله
تعالى ﴿ وجاء ربك والملك صفا صفا ﴾ فليس في الحقيقة تأكيد اذ ليس الثاني لتقرير
ماسبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوها
مختلفة (وقد اجاز الكوفيون تأكيد انكر اذا كان معلوم المقدار موقفا كدهرم
ودينار ويوم ويلة وشهر بكل واخواته لا بالفس والعين وليس ما ذهبوا اليه بعيد
لا احتمال لتعلق الفعل ببعض ذلك الوقت فلي هذا لا يشترط تطابق التأكيذ والمؤكد
تعريفا وتكريا صدهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودرهم مالمس بمعلوم المقدار
فلا خلاف في امتناع تأكيده واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله ﴿ يابتي كنت
صيا مرضعا ﴾ ٥ تحملي الذلعه حولا اجما ﴿ وقول الآخر ﴾ قد صرت البكرة
بوما اجما ﴿ واما قوله ﴾ اولاك بنوخير وشركلها ﴿ ججها ومعروف الم وسكر
﴿ فحمل كلهما على البدل عند اهل المصرين اولى لان خير وشر ليسا بموقتين ويجوز
يجي كلهما غير تأكيد اذا كان تابعا لما ليس بتأكيد كقوله تعالى ﴿ اما يلقن هذلك
الكبر احدهما او كلاهما ﴾ فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تأكيد

- ٢ الوهم
٣ الاحتمال الثاني ثمه
٤ قوله (وهو جواز
تأكيدها اذا كانت التكره
حكما لا محكوما عليه) فلا
يصح على هذا جاء في
رجل رجل لدفع قوم
خفة السامع او اعتقاده
غلط التكلم وقد يقال
المنسوع تأكيد المنكر
تأكيدا منصوبا لا تأكيدا
لفظيا وهذا اقرب ولهذا
علل عدم الجواز بكون
تلك الالفاظ معرفة
٥ قوله (تحملي الذلعه
حولا اجما) الذلف
صفر الانف واستواء
الارنية يقال رجل ذلف
وامرأة ذلفاء وبه سميت
ياقوتة اخرجت من كيس

والعطوف في حكم العطوف عليه وفي قرأة اما يلفان هو بدل لكونه معطوفا على
البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقوله الذي ضربت نفسه
اي ضربه نفسه وبعدها الصفة نحو جاني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها
خبر المبتدأ نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين ذلك لما عرفت في باب المبتدأ من كون
حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة ٦ وكونه في الصفة اولى منه في خبر
المبتدأ وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتأكيد لتطويل
فتافيا (وقال هشام اذا ضلقت على شيء لم تبحث الى تأكيده ولعله نظر الى ان السلف
عليه دال على انك لم تطلق فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد وعمرو لانيك بما تجاوزت
في نسبة الضرب الى زيدا وربما غلطت في ذكر زيد وارادت ضرب بكر وعطفت بناء على
ان المذكور بكر * قوله (وانا اكد الضمير الرفع المتصل بالنفس والعين اكد بتفصل
نحو ضربت انت نفسك) قدمي شرحه في باب العطف * قوله (واكتع واخواه
٧ اتباع لاجع فلا تقدم وذكرها دونه ضعيف) اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ
التوكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكنعين الى
اتبين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها تقديم
النفس على صفتها اولى (واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع
لما بينها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله
تعالى ﴿ كل شيء هلك الا وجهه ﴾ اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فليكونه جامدا
واتباع المشتق للمصادر ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو اضعل وايضا
ان كلا قديع مبتدأ دون اجمع فانه لا يقع الا تأكيذا واما تقديم اجمع على اخواته فليكونه
ادل على معنى الجمعية المرادة من جمعها واما تقديم اكنع في الصبح على اخويه فليكونه
اظهر في افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كنع اي قام هذا المعنى خاف فيها
وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاختصار على انباشت من النفس الى اجمع
لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للتقدم بل ان تذكر العين من دون النفس وابعع ومتصرفاته
واخواته من دون كل واما اكنع واخواه فالصبريون على ماحكي الاندلسي منهم
جعلوا النهاية ابضع ومتصرفاته ولم يذكروا ابع ومتصرفاته (قال وهذا يدل على قلته
والجندادية جعلوا النهاية ابع واخواته فقالوا اجمع اكنع ابضع ابع وكذا ذكر
الجزولي والزمخشري قدم ابع على ابضع وتبعه المصنف ولا ادري ما سمعته والمشهور
ابضع بالصاد المعجمة وتيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع
وجب الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكنع ابضع ابع ولا خلاف
انه لا يجوز تأخير اجمع عن اخواته (وقال ابن كيسان تبدأ بانهن شئت بمد اجمع
والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية
والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض وسمع
جاني القوم اكنعون وسمع ايضا اجمع ابضع وجمع بيسع وايضا اجمع ببع وايضا اجمع

٦ وخبر المبتدأ ومن الصفة
اولى منه في خبر المبتدأ
نفسه

٧ المشهور بفتح الهزة وفي
المقروءة على المس بكسرهما

٨ (قوله فوجد الملائكة كلهم اجمعون ﴿ ٣٣٧ ﴾ ان كلهم دال على الاحاطة آء) هذا مما لا نزاع فيه لكن لما جمع بين كلهم و اجمعون في الآية جله بعضهم على المبالغة في التحول والاحاطة لكثرة الملائكة كثرة غير محصورة ولا حظ بعضهم ان اجمعون بحسب اصل الاشتقاق يدل على الاجتماع فلا يمد قصد ذلك المعنى مع تلك المبالغة تكثير الفائدة ٢ (قوله او تحلسم فان الدهر خلاص) الاخلاص الترك ٣ (قوله يطن مرمر) مرمر موضع (قوله ان السبد هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان آء) الظاهر انه لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاني زيد اخوك ان قصدت فيه الاستناد الى الاول وجئت بالثاني فتم له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاستناد الى الثاني وجئت بالاول فتم له مبالغة في الاستناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاستناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حققه التأخرون ه لان الابهام آء وقع نحوه

بصع تبع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معاوجب الترتيب المذكور (قال ابن برهان اذا قلت جاني القوم كلهم اجمعون اكتفون اجمعون اجمعون فكلهم تأكيدهم و اجمعون تأكيدهم وكلنا البواق كل واحد منها تأكيدهما (وقال غيره الصحيح ان كلهم تأكيدهم كذا الاول كالصفات المتتالية (وقال البردو الزاجج في قوله تعالى ﴿ ٨ فوجد الملائكة كلهم اجمعون ﴾ ان كلهم دال على الاحاطة و اجمعون على ان الوجود منهم في حالة واحدة وليس بشئ لانه اذا قلت جاني القوم اجمعون فمعناه التحول والاحاطة اتفاقا منهم لاجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانها كرها ترادف لفظين لمعنى واحد و يحذور في ذلك مقصد المبالغة ﴿ قوله (البذل تابع مقصود بانسب الى المتبوع دونه) قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التأكيدهم الوصف وعطف البيان كما قال (قوله دونه) يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع مما والمقصود بالنسبة من البذل والمبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله لا يطرده ما قاله في نحو جاني زيد بل عرو قال المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق (اقول و اتالي الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البذل كما هو ظاهر كلام سيويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فهو مررت برجل عبدالله كانه قيل بمن مررت او غل ان يقال لذلك قائل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى ﴿ وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله ﴾ قال ومن البذل ايضا قولك مررت بقوم عبدالله وزيد خالد والرفع جيد اى هم عبدالله وزيد خالد قال يابى ان تفقدى قوما ولدتهم ﴿ و تحلسم ﴾ فان الدهر خلاص ﴿ عرو وعبد مناف والذى عهدت ﴾ ٣ يطن مرمر عرابي الظلم عباس ﴿ قالوا الفرق بينهما ٤ ان البذل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول (والجواب اننا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الفلظ فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كذا في كل واحد من الثلاثة صون الكلام الفصحى من القصور لاسيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر (ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهم اما احد ثلاثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشتهر والثاني متصفا بصفة نحو زيد رجل صالح او كون اولهما متصفا بصفة والثاني اشتهر نحو بالعالم زيد ورجل صالح زيد وقد يكون الثاني مجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان للابهام ولا ثم التفسير ثانيا ه وقصا وتأثيرا ليس للبيان بالمفسر ولا وذلك نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا

ولا يجوز العكس نحو زيد رجل اذا قلنا في الايهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من
جمله بدل الكل ما يكون الثاني موضعاً للاول وذلك اما بان يكون لشيء اسمان هو أحدهما
اشهر من الآخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله * اقسم بالله ابو حفص عمر * فان بان
الخطاب رضي الله تعالى عنه كان بمرأته باني حفص ولو فرضنا انه ليس في الديان اسم
عمر ولا من كنية ابو حفص الاياه واما بان يكون اسمان مطلقان على ذات ثانيهما جامد هو
بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افراد او لا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم
احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزید احدهم اخوك فاذا قيل جاء اخوك زيد فزيد
احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس قيل جاءني
زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم زيد فالتاني في الصورتين اخص من الاول
ضداً لا قراناً واما ضداً لقراناً فاحدهما سأل للآخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على
خمس (والا غلبان يكون البديل جامداً بحيث لو حذف الاول لاسقط الثاني ولم يتنج الى
متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامداً كقوله * فلاويك خير منك اتي * هـ ليؤذني
انصم والصهيل * قدر الموصوف اي فلاويك رجل خير منك بخلاف الصفة فالك
لو حذفت الاول في جملة زيد العالم لا تحتاج الثاني الى قدر قبله لان الوصف لا بد له من
موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو ٦ العائدات الطير بدل في الطير العائدات صفة وبخلاف
التأكيده وان كان جامداً لكن ككونه معناه فهو ما من المتبوع لو سكت عليه منع من
اعتباره مستقلاً ولم يكن لبديل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كالحاجة الى الوصف ولم
يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التأكيده جازاً باعتباره مستقلاً لفظاً الى صالح الحالان يقوم
مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جازان يعتبره ضمير مستقل اخرى فالاول نحو
يا زيد اخ ويا اخانا زيد مثنين والاني نحو يا غلام بنسرو بشرا مبرهاً بالوجهين ويا اخانا زيداً
بالنصب وكذا قوله * انا ابن التارك البكرى بشر * بالجر وكذا المنسوق يجوز جملة
مستقلاً نحو يا زيدو عمرو وضمير مستقل نحو يا زيدو الحارث ٧ لعله المذكورة بينهما وانما
لم يجوز يا زيدو عمرو ولا يا زيد وعرى بالتون كجاز يا غلام بشرو بشرا في البديل لان العاطف
سكرف النداء والمعلوف صالح لما شرته له والعائدة في هذا البعض والاشتمال البيان بعد الاجال
والتفسير بعد الايهام لما فيه من التأني في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالاني بعد ٢ الجوز
والمساحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلاثة فتقصده بالرغيف ثلاث الرغيف ثم تين ثلاث
بقولك ثلاثة وكذا في بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد
به الثاني نحو اعجبت زيد علمه وسلب زيد ثوبه فالك قد تقول اعجبت زيداً اذا اعجبت علمه وسلب
زيداً اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيداً وقد ضربت غلامه
(وقال سيدي به في قولهم رأيت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك اردت رأيت
اكثرت قومك وصرفت وجوه اولها ولذلك نبت الاسم توكيداً كقوله تعالى ﴿ فمجدد ﴾

٥ قوله (ليؤذني انصم)
حسم الفرس ونحسم اذا
صوت لطلب العلف قوله
(الصهيل) الصهيل صوت
الفرس ٦ قوله (نحو
العائدات الطير) جمع العائدة
من العود الى المؤمن العائدات
٨ قوله (لعله المذكورة)
وهي ان المنسوق لا يدل على
معنى في المتبوع ولا يفهم
معناه من المتبوع وكان
اعرابه بتبعية الاول ٢ معنى
نحسه

الملائكة كلهم اجمعون ﴿ وهذا الذي قلناه قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام شبه قالوا والفرق

الاخر ان البذل في حكم تكرير العامل ولو لمنا ذلك فيما ذكر العامل فيمظهر انه في شيء يعرف الخطاب ذلك في الجاهل تكريره ولنا ان ندعي ذلك فيما سمعنا صلف البيان مع التسليم في البذل وقرئوا ايضا بينهما بعد وجوب توافق البدل والبذل منه تعريفا وتكريرا بخلاف صلف البيان (والجواب تجوز التوافق في المسمى صلف بيان ايضا هذا الذي ذكرته هو الذي يقوى عندي قوله (وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتغال وبدل الفلظ الاول مدلوله بدل الاول والثاني جزءه والثالث بينه ٩ وبينه ملازمة بغير هما اربع ان قصد اليه بعد ان غلطت بغيره) قوله فالاول مدلوله بدل الاول) فيه تسماع اذ مدلول قولك اخيك في زيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تأكيذا واخوك بدل على اخوة الخطاب وليكن بدل عليها زيد لكن مراده انها يطلقان على ذات واحد وان كان احدهما يدل على معنى فيها البذل عليه الآخر (قوله والثاني جزءه) اي بدل البعض جزء الاول نحو كسرت زيد اباه (قوله الثالث بينه وبينه ملازمة بغيرهما) اي بين الاول والثاني ملازمة بغير الكلية والجزيق وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الفلظ نحو جاءني زيد غلامه او جاره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما من بدل الفلظ (والتاميل لهذا بدل الاشتغال قال ابن جعفر لا شتمال المتبوع على التابع لا شتمال الطرف على المظروف بل من حديث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان متطرقة له فيسمى الثاني ملخصا لما اجل في الاول مبيها (وقال المبرد والقولان متقاربان يسمى بدل الاشتغال لاشتمال الفعل المسند الى البذل منه على البذل ليفيد ويتم لان اعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يقتضي به من جهه المعنى لانه لا يعجبك للحمه ودمه بل لحني فيه وكذا سلب زيد ظاهر في انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى ﴿ يستلونك من الشهر الحرام ﴾ غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذلك ان احصاء الاخذود مطلقا غير مفيد الا لتعليم بذلك الاخذود ما استحقوا به الامن بخلاف ضربت زيد عبده قائم بدل الفلظ لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر ولا تقول في بدل الاشتغال نحو قتل الامير سيفه وبنو الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتغال ان لا يستفاد هو من المبدل منه مصيبا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجال الذي فيه وهذا الاول غير مجمل اذ يستفاد مرعا من قولك قتل الامير ان القاتل سيفه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا (ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا تخلو مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول اولا والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول اولا والاول بدل البعض والثاني اما ان يكون فيه الفعل المسند الى المبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما اولا والاول بدل الاشتغال والثاني بدل الملط (وهذا الذي يسمى بدل الفلظ على ثلاثة

٨ قوله (في شيء يعرف الخطاب ذلك فيما لم يتكرر فيه) يعرف ذلك بمقامات الكلام وقرائن الاحوال فان كان المناسب للقام المبالغة في الامتداد وتكرار الحكم حل على قصد تكرير العامل وان كان المناسب مجرد التوضيح حل على عدم التصدد ٩ وبين الاول نفسه

اقسام اياماً وهوان تـ ذكر المبدل منه من قصدو تعمدتم توهم انك غلط لكون الثاني اجنبيا وهذا
يختمه الشعراء كثير البالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الأدنى الى أعلى كقولك
هـندنجيم بدر شمس كاشك وان كنت معتد الذكرك لعلك تنسك وترى انك لم تقصد في الاول الا
تنبيهها باليد وكذا قولك بدر شمس (واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جافى
جار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت لعلك فقلت جار (واما نسيان وهوان يعتد ذكر ماهو
غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تسمى المقصود غم به وذلك تداركه بذكر المقصود ولا يحى
الغلط الصريح ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفصاحة فلا يكون في شعر
اصلا وان وقع في كلام خفاه الاضطراب عن الاول المعاول فيه بل ومعنى بدل الغلط البديل الذى
كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لان يكون البديل هو الغلط (وبدل الكل من الكل
يجب موافقته للتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث فقط لافى التعريف والتذكير واما
الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للبديل منه في الافراد والتذكير وفروعهما ايضا قوله (ويكونان
معرفة ونكرتين مختلفتين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مل بالاصبة ناصبة كاذبة **ك** اسم
ان البديل والمبدل منه في الابدال الاربعة يقعان معرفة ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة فقول
العكس والاربعة في الاربعة ستة صرفة امثلة الكل من الكل يزيد اخيك برجل اخ لك زيد اخ
لك برجل اخيك امثلة البعض زيد رأسه برجل رأسه زيد رأسه برجل رأسه امثلة الاشكال
زيد علمه برجل علمه زيد علمه برجل علمه امثلة الغلط زيد الحمار برجل جار زيد جار
برجل الحمار (قوله وان كان نكرة) اى اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فعت نكرة النكرة
واجب وليس ذلك على الاطلاق بل في بدل الكل من الكل ران درويث نكرة بالنصب فالعنى
واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة (قل ابو حلى في الجوه وهو الحق يجوز تركه اى ترك وصف
النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البديل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى (ما لو اوال القدس
طوى **ك** اذا لم يحل **٦** طوى اسم الوادى **٨** بل كان مثل حلم وختم من الطى لانه
قدس مرتين فكانه طوى بالقدس وقول الشاعر انا وجدنا بنى جلان كلهم **ع** تساعد
الضبط لاطول ولا قصر **ح** اى لاذى طول ولذى قصر وقوله فلو اويك خير
منك ، البيت فان لم تبدل النكرة الاما فانه الاول لم يجر لانه يكون ايهما بديل لتفسير نحو
زيد رجل وقد مر انه لا فائدة فيه **ح** قوله (ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين
ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الامن الغائب نحو ضربته زيدا) هذه فقرة اخرى
مستأنة للابدال وهى بهذا الاعتبار ايضا ستة صرفة فقرة البديل باعتبار الظهار
والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتذكير فامثلة الكل من الكل وهمامطهران
زيد اخيك واذا كانا مضمرين فضولقيهم **٨** اياهم اذا تقدم لفظا الزيدين واخوتك
وكان الزيدون اخوة المضاطب نحو جافى الزيدون اخوتك والجماعة يوردون في هذا
المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تأكيدي لفظي لرجوعهما الى شئ واحد وقد اتفقا

٦ طوى اسم موضع بالشام
تكمثر طاقوه ونظم ولا
يصرف فن صرفه جملة
اسم وادومكان وجعله نكرة
ومن لم يصرفه جملة بلدة
وبقعة وجعله معرفة وقال
بعضهم طوى وطوى الشئ
الثنى وهو صفة وليس يعلم
وهو مصروف لا غير وقالوا
في قوله تعالى انك بالواد
القدس طوى طوى مرتين
اى قدس وقال الحسن اى
ثبت فيه البركة والتقدس
مرتين **٧** (قوله بل كان مثل
حلم وختم) ختم في الارض
اى ذهب وليل خيم على
مثال صرداى ماهر بالذلالة
٨ اياها النسخة

كلم في مثل ﴿ اسكن انت وزوجك الجنة ﴾ ان انت تأكيد وكذا في مررت بك انت
 وبه هو فكذلك هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك
 ولورجع اياه الى زيد على ماوردته النحاة لكان تأكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رايت
 زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرر لفظي عندهم اتقا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيته
 زيدا والاخ هو زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المظهر نحو كسرت زيدا يده
 ثم قطعت اياهو المضمر من المظهر نحو كسرت يدي زيدا وقسمت زيدا اياهو النحاة يوردون في مثله
 نحو يدي زيدا قطعت زيدا اياهو وقواون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن
 ذكرنا جلتين ليرقع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المظهر نحو زيد قطعت يده وامثلة
 الاشتغال كرهت زيدا جهاته والمضمر من المظهر كرهت زيدا جهاته وبفضته اياهو والمضمر
 من المظهر كرهت جهاته زيد وبفضت زيدا اياهو والمظهر من المظهر زيد كرهته جهاته
 واسم الفلظ كرهت زيدا دابة والمضمر من المظهر نحو كرهته اياهو اذا تقدم ذكر زيد
 والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياهو مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المظهر زيد
 كرهته الدابة وربما سمى بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتغال ايضا لاشتغال الاول
 على الثاني لكونه كلاله ولكن المشهور افراذه بالسبعة بدل البعض ولا بد في بدل البعض
 والاشتغال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى البديل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانهما
 ليسا ببدل اللط بل يجوز ترك الضمير اذا اشترط تعلق الثاني بالاول كقوله تعالى ﴿ قل
 اصحاب الاخدود نار ﴾ لاشتهار قصتهم وانهم ملاؤا الاخدود نارا (وقال الكوفيون
 يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرا السهل والجبل اى مطرا رشنا على حذف
 المضاف سهلا وجبلها فهو نحو قوله ﴿ لحاقى لحاف الضيف والبرد برد ﴾ (قال ابن
 الحشاش لا يجوز جاءني زيد لاخ اى اخوه اتقا واتقا اما احتذار عن نحو مطرا السهل والجبل
 فقد مضى في باب التأكيد (قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر) الى آخره ﴿ اعلم ان بدل
 البعض والاشتغال والفظ اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير التكم والمخاطب ﴿ قال
 الشاعر في بدل البعض ﴿ اوعدني بالسجن والادام ﴾ ٢ رجلى ورجلى شنة للناسم ﴿ وقال في
 الاشتغال ذريتي ان حكمتك لي نظاما وما لفتيتي حلى مضارعا بخلاف بدل الكل من الكل فان خير
 الاخفش لا يجوز نحو في المسكن مررت ولا عليك الكريم المول ﴿ قالوا لان البديل ينبغي ان يفيد
 ما لم يفده البديل منه من ثم لم يجوز زيد رجل واقادة بدل البعض والاشتغال والفظ ذلك ظاهرة
 لان مدلول هذه الالة غير مدلول الاول وما يبدل الكل فمدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من
 احد الضميرين اى التكم والمخاطب وهما عرف المعارف كان البديل انقص في التعريف من
 البديل منه فيكون انقص في الافادة منه اذ المدلولان واحد وفي الاول زيادة تعريف
 وجواب الاخفش يمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحدا
 لكان الثاني تأكيدا لاوله واقادة الثاني في التالين زيادة فائدة من صفة المستكنة والكرم

١ (قوله رجلى) منصوبة
 بدل من الضمير المنصوب
 وتقديره اوعد رجلى
 بالسجن والادام وهى
 القيود الواحدة هم ورجلى
 غليظة لانما تجلسها في القيد
 وقيل معناه اوعدنى بالسجن
 واوعد رجلى بادام
 وتقديره انه عطف على
 ما قبله والقول الاول اولى
 ٢ (قوله رجلى ورجلى
 شنة للناسم) الشن بالضم
 مصدر شنت كفه اى غلظت
 وخشنت ورجل شن
 الاصابع وكذلك العضو
 والنسم بالكسر خف البعير

ظاهرة ولا يضر نقصان الثاني في التعريف عن الاول الا ترى الى حواضر مرت زيد رجله
ما قل قرب نكرة اعادت مالا تنفيد المعرفة وان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في
تلك النكرة (واستدل الاخفش بقوله تعالى ﴿ ليحمتكم اليوم القيمة لاريب فيه الذين
خسروا ﴾ والباقيون يقولون هونعت مقطوع لزم امام فروع الموضوع او منصوبه ولا
يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعم بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى الى
قوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا ﴾ (وقال ابن مالك لا يدل من الضمير
اللازم الاستتار وهو في اصل امر او تفعل في الخطاب وافعل وتفعل واذا وقع ما يوهم ذلك
هناك فعل مقدر من جنس الاول نحو تعجبتني جمالك اي تعجبتني بجمالك ولعل ذلك
استقبحا لبدال الظاهر بما لا يقع لظاهرها ولا ضمير بارزا واذا ابدل بما تضمن معنى الاستفهام
فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عرايين انه بدل من متضمن الاستفهام
واما قوله تعالى ﴿ عر يساء لون عن البناء العظيم ﴾ فهو كانه جواب الاستفهام وليس يدل
(واختلف العامة في المبدل منه فقال البردانه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصور سببا
هو البديل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البديل والمبدل منه بدين منه ان الاول ليس
في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجود
عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتغال وايضا في بدل الكل اذا كان ضميرا لا يستفي عنه نحو
ضربت الذي مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم
وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال ﴿ ه و كانه لهق السراة كانه ٦ ما حاجبه
معين بسواد ٧ ولم يقل معين ٨ وقال ان السيوف عدوها ورواحها ٩ تركت هواذ
١٠ مثل قرن الاغضب ١١ ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وقد يدل الله
من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى ﴿ ومن يفعل ذلك يا
انا ما يضاعف له العذاب ﴾ وكقول الشاعر ﴿ ان علي الله ان تابعا ١٢ تؤخذ كرها او يني
طايعا ١٣ ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء لكان تأكيذا لا بد لا نحو ان تنصر تمز نصه
ولا صرف به شاهدا والذي يفصل به مذكوران كان واقفا بما في المذكور من الاعداد
في التفصيل الاتباع والقطع رضا كقوله تعالى ﴿ قد كان لكم آية في اثنين المتناقشة ١٤
في سبيل الله ﴾ الآية اي منهم ثمة وقال الشاعر ﴿ وكنت كذي رجلين رجل محجمة
واخرى رمي فيها الزمان فثلثت ١٥ يروي رجل رضا وجرا وان لم يفتعين رفع نحو مرة
برجل رجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب الوافي وغيره في البديل باضمار اعني كلام
باب لوصف ١٦ واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالثمت ثم بالتاكيد ١٧ ثم بالبديل
بالمسوق اما الابتداء بالثمت قبل التأكيده فلما في تعليل قولهم ان السكرة لا يؤكد (و
كيسان يقدم التأكيده على الثمت اذا لعت فيقدم لا يفيد ما لا اول بخلاف التأكيده وانما ي
التأكيده على البديل لان مدلول البديل ضمه مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول الثاني

(مدلول)

٤ قوله (وقد يعتبر الاول
في اللفظ) اي في البديل
مطلقا

٥ قوله (وكانه لهق آه)
اللقق بالتحريك الابيض
وسراة كل شيء ظهره
ووسطه

٦ قوله (ما حاجبه معين)
ما في قوله ما حاجبه زائفة
والعين سواد اي صب
السواد فيه يعني انه ابيض
ولا سواد فيه الا في حاجبيه
والشاهد فيه في بدل
الحاجبين من الضمير المتصل
في كانه وضمير معين بسواد
يرجع الى الضمير في كانه
لا الى الحاجبين

٧ قوله (مثل قرن الا)
غضب (الاغضب مكسور
القرن الداخل

مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او بالعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فتادرو المنسوق اجنبي من متبوعه * قوله (عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمرو فصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكرى بشر) قوله يوضح متبوعه يخرج التأكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النجاة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة والاولى ان يحذف هذا الحد الابدال الثلاثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويحذف بدل الغلط بما حذبه المصنف مطلق البدل (قوله * اقسم بالله ابو حفص عمر * قصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال ان اهلي بعيدواى على ناقة دبراء عجماء نقياء واستعمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل الطمء وجعل يقول وهو يمشي خلف بـ * . * اقسم بالله ابو حفص عمر * ٨ ما سها من نقب ولادبر * اغفر له اللهم ان كان فجر * وعمر قبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال له اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخديده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقياء عجماء فحمله على بعيره وزوده وكساه (قوله في مثل * انا ابن التارك البكرى بشر * قال اما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ٩ ولا يجوز لجعل بدلا لعدم تجوازي ٩ الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل (والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل (والمبرد انكر رواية الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للرار الاسدى وتماه * عليه الطير ترفيه وقوعا * ٢ فعليه الطير ناتي مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير والانهو حال وقوله حال من الطير ان كان فاعلا لعله وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المسمى المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمر وجوده الثاني فيما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شي من اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمر وجوده وكذا كسرت من زيد يده اى كسرت عضوا منه يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاء في الازيد وهذا اخر قسم العربات من الاسماء والمجد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وصحبه اجمعين * ثم الحمد لله على درك المسؤول وبلوغ الغرض المأمول ثم الجزء الاول بحمده تعالى وحسن تأييده

٨ قوله (مامسها من نقب
ولادبر) نقب البعير
بالكسر اذا رقت اخفافه
ونقب الخلف الملبوس اى
تخرق والدبر تخرق ظهر
الدابة من الركوب ونحوه
٩ الحرت نسخته

٢ فالتارك ان عديناه الى
مفعولين فقوله عليه الطير
ثانيهما والافهوحال نسخته

